مؤيد الونداوي

الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية

المجموعة الوثائقية البريطانية الرسمية الكاملة

للاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن لعام ١٩٥٨

الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية

المجموعة الوثائقية البريطانية الرسمية الكاملة
للاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن لعام ١٩٥٨

مؤيد الونداوي

تقديم

سيّار الجميل

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الونداوي، مؤيد

الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية: المجموعة الوثائقية البريطانية الرسمية الكاملة للاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن لعام ١٩٥٨/ مؤيد الونداوي؛ تقديم سيّار الجميل.

٧١٨ ص. : خرائط؛ ٢٤ سم.

يشتمل على فهرس عام.

ISBN 978-9953-0-2570-4

١. الاتحاد العربي (العراق ـ الأردن، ١٩٥٨). ٢. العراق ـ تاريخ ـ فيصل الثاني. ٣. الأردن ـ تاريخ ـ حسين بن طلال. ٤. الجمهورية العربية المتحدة. أ. العنوان. ب. الجميل، سيّار (مقدّم).

956.7042

العنوان بالإنكليزية

The Arab Union in British Documents:
The Complete collection of official British Documents
on the Hashemite Arab Union between Iraq and Jordan, 1958
by Mu'ayyed Wandawi

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

شارع رقم: ٨٢٦ ـ منطقة ٦٦
المنطقة الدبلوماسية ـ الدفنة، ص. ب: ١٠٢٧٧ ـ الدوحة ـ قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ـ ٠٠٩٧٤ فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ـ ٠٠٩٧٤

جادة الجنرال فؤاد شهاب ـ شارع سليم تقلا ـ بناية الصيفي ١٧٤
ص. ب: ٤٩٦٥ ـ ١١ ـ رياض الصلح ـ بيروت ٢١٨٠ ١١٠٧ ـ لبنان
هاتف: ٨ ـ ٩٩١٨٣٧ ١ ـ ٠٠٩٦١ فاكس: ١٩٩١٨٣٩ ـ ٠٠٩٦١
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، شباط/ فبراير ٢٠١٣

الإهــداء

إلى طلبة الدراسات العليا في العالم العربي،

وإلى كل مؤرخ مهتم بتاريخ المشرق العربي الحديث

المحتويـــات

تقديم

الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية ١٩٥٨

رؤية تحليلية

لمّا قرأت مخطوطة هذا الكتاب الذي أعدّه الصديق مؤيد الونداوي، سألت نفسي أسئلة عدة: كم هو التاريخ الرسمي الوثائقي بعيد من أذهاننا حتى اليوم؟ وكم هي الذاكرة الجمعية بعيدة كل البعد من الصور الحقيقية والصادقة؟ وكم يغيب منهج (أو مناهج) التاريخ الجديد عن الثقافة العربية اليوم؟ وكم يأمن الناس لأمدية زمنية طويلة بمختزلات غير صحيحة أبدًا، وهم يعتقدون بها اعتقادًا راسخًا، بل هم بعيدون جدًا من التفاصيل؟ وكم تختبئ الحقائق التاريخية أزمانًا طوالًا حتى تبدأ بالظهور؟ وعندما تظهر، يكون الناس قد شاخوا على ما تداولته من أخيلة ودعايات، أو رحلوا عن الدنيا وهم يعتقدون بها، أو صدّقوا على مدى عقود من السنين ما أشبع من أوهام، أو ما تناقلته الألسن من أكاذيب وأقوال مختلَقة، أو ما روجّت السلطات أو الأحزاب له من شعارات وأضاليل؟ بل إن ثمّة ازدواجية مخيفة في تفسير التاريخ، وخصوصًا عندنا نحن العرب، عندما تنتقل الآراء السياسية والمداولات الأيديولوجية لتصبغ الحقائق التاريخية والمعلومات عن الحوادث والأشخاص والوقائع، والأشياء كلها بالصبغات الأيديولوجية.. بل كم تتشظّى الحقيقة عندما تُعالَج من جوانب عاطفية لا بوسائل منهجية وحيادية وعلمية قاطعة..؟

كلّفني المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، في دولة قطر، مشكورًا، بقراءة هذا «الكتاب» وكتابة تقديم له، فقرأت مخطوطته التي تضم بين دفتيه وثائق بريطانية مهمة عن العراق، على امتداد ستة أشهر شديدة الأهمية في تكويننا العربي المعاصر، كانت قد سبقت أهم حادث تاريخي جرى في العراق في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، وهزّ المنطقة والعالم كله، وشكّل منعطفًا تاريخيًا في سيرورة العراق والعراقيين حتى الوقت الحاضر. ولا يزال الرأي العام العراقي منقسمًا إزاء هذا الحادث، منذ ولادته، إلى قسمين: قسم يؤيده بجميع تفاصيله أو ببعضها، ويعتبره ضرورة أساسية للعراق والعراقيين. وقسم آخر يرفضه رفضًا قاطعًا، ويعتبره كارثة حقيقية ألمّت بالعراق والعراقيين. وإنني أعتقد أن الاثنين، باعتبارهما طرفي نقيض، وجدا حتى هذه «اللحظة» من يُفصح عن حقائق وأسانيد ومواقف توضّح للعراقيين الجوانب الخفية تاريخيًا عن هذا الحادث، الذي يُعتبر مفصلًا أساسيًا لا في تاريخ العراق وحده، بل في تاريخ المنطقة بأسرها أيضًا.

الوثيقة الدبلوماسية

إنها وثيقة تاريخية تحتوي على معلومات أساسية تُنقل من دولة إلى أخرى عبر قنوات دبلوماسية أو خاصة. وهي تعبّر عن أفق معيَّن من علاقات الطرفين من خلال النصوص المكتوبة، أو الرسائل المشفّرة، أو البرقيات السريعة. يقول المؤرخ الفرنسي جاك لوغوف في مقالة له عن الوثائق: «إن التاريخ يعيش اليوم ثورة وثائقية تربطها بالتاريخ الجديد علاقة غامضة.. ويجب ألا يكون هناك تصور جديد للوثيقة ونقدها»[1]. لكنّ ثمة سؤالًا يفرضه علينا درس التاريخ العربي الحديث والمعاصر: هل الوثيقة - أي وثيقة - بريئة من مؤثرات عناصر نفسية أو أيديولوجية أو مصالح دولية؟ هنا ينبغي القول إن المؤرخ لا يستطيع أبدًا أن يكتفي باختياراته من وثائق معيّنة إن لم يخضعها للفحص والنقد، باعتبار أنه هو المتحكّم الأساس في العصر أو العهد أو المرحلة التي يتدارسها أو يبحث فيها. وبقدر ما يكون المؤرخ

---

(١) Jacques Le Goff, *La Nouvelle histoire* (Paris: Retz, 1978), pp. 69-70; Taken from his Critical Article «Documento/ monument,» in: *Enciclopedia Einaudi* (Torino: Einaudi, 1977-1984), t. IV, 1978.

ابنًا لذلك التاريخ يكون الأجدر بالمهمة العلمية الموكلة إليه، كي يرسم بكفاءة صورة الماضي الذي خَبِره أكثر من غيره، بعيدًا من النقد التقليدي الشكلي، وبعيدًا جدًّا من التمجيد التاريخي لهذا أو ذاك. هنا، لا بد من العمل إلى تفكيك بنية الوثيقة والبحث في عناصرها، والتعرّف إلى ظروف إنتاجها، ومعرفة ما إذا كانت تمثّل شهادة جيدة يمكنها أن تتقدم على غيرها من المصادر أم لا.

إن حفريات المعرفة التاريخية تطالب أي مؤرخ أو باحث يستخدم أي «وثائق» أن يحيط بنواقص فيها، ويقارن معلوماتها بما هو مناقض أو مخالف لها. والأمر خطِر إذا كان يتعلق بوثائق دبلوماسية تحدد طبيعة العلاقات بين الدول ودوائرها المعنية، والأشخاص المسؤولين فيها وعملهم ضمن المصالح التي يعملون من أجلها.

المؤلف/ المترجم

عرفت المؤلف الزميل مؤيد الونداوي منذ زمن بعيد؛ منذ أن بدأ يعمل في توظيف الوثائق البريطانية وترجمتها، مستفيدًا من خبرته التي استقاها من دراسة تاريخ العراق المعاصر في جامعة ردنك البريطانية، بإشراف المؤرخ تيم نبلوك (T. Niblock). وكنت أبارك له جهده المتميز في الوثائق التاريخية البريطانية التي نجح في استحصالها والعناية بها، ثم ترجمتها ونشرها على الملأ بالعربية. وكانت تلك «الوثائق»، ولم تزل، تشكّل مادة أساسية من مصادر البحث التاريخي والدراسة الموثّقة عن تاريخنا العربي المعاصر، وعن نسيجه من العلاقات والقرارات وصناعة الحوادث ومعرفة الشخصيات في القرن العشرين.

إنني اعتبر الونداوي استثناء من غيره من المؤرخين العراقيين في مثل هذه «المهمة» الصعبة؛ إذ تمتّع الرجل بقدرة على ترجمة الوثائق ترجمة لا غبار عليها، بل حرص على تقديمها إلى القراء والباحثين من دون أن يتلاعب بمضامينها بأي شكل من الأشكال. وكان بعض المؤرخين الأكاديميين العراقيين قد نشر عددًا من الوثائق البريطانية، لكن التوفيق لم يحالفهم، فالمهمة صعبة وبحاجة إلى إتقان اللغتين الإنكليزية والعربية، فضلًا عن الحرص والدقة في معالجة النصوص المهمّة.

على الرغم من أن المؤلف لم يتدارس الوثائق ولم يقدّم نقدًا واسعًا لمضامينها، فإنه نجح لا في اكتشافها، بل في تنظيمها في شكل جداول تمتد على مدى متسع، مع التعريف بما تتضمنه كل وثيقة. وأخيرًا أقول إن ما تضمّنته الوثائق البريطانية عن العراق والدول الإقليمية والعربية صاحبة العلاقة به، لا يمكن أن تكمل صورة التاريخ الوثائقي الجديد للمنطقة كلها، من دون الكشف عن الوثائق البريطانية المتعلقة بكل من مصر والسعودية والأردن والكويت بشكل خاص، ثم الوثائق البريطانية التي تشمل الفترة الزمنية نفسها، والخاصة بكلٍّ من تركيا وايران، علاوة على الوثائق الأميركية المعنية بشؤون الشرق الأوسط كله(٢).

الوثائق البريطانية المكمّلة

لعل من أهم الوثائق والبريطانية التي لها علاقة مباشرة بوثائق هذا «الكتاب» تلك التي ترجمها ونشرها الضابط العراقي المعروف بكتبه وتسجيلاته، العميد الركن المتقاعد خليل إبراهيم الزوبعي، الذي اعتنى بوثائق مرحلة ما بعد ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، أو بالأحرى عهد الزعيم عبد الكريم قاسم، وهي في أربعة أجزاء. وهنا أقول إن من غير الممكن أن تكمن الفائدة التاريخية للمؤرخ والمختص، وحتى للقارئ، إن لم يكمل المؤلف شوط عنايته بوثائق لاحقة يضمها الكتاب الثاني بأجزائه الأربعة(٣).

من جانب آخر، سيخرج المؤرخ باستنتاجات مهمّة جدًا وهو يقارن لا بين سفيرين بريطانيين ولا بين سياستين بريطانيتين إزاء عهدين مختلفين تمامًا، بل بين نظامين سياسيين عراقيين متباينين بأشد ما يكون التباين، وبين زعيمين عراقيين هما نوري السعيد (١٩٨٩ ـ ١٩٥٨) وعبد الكريم قاسم (١٩١٤ ـ ١٩٦٣)، وسيجد أن الأول لم يفهمه شعبه قط، ولا العرب ولا العالم، وذهب ضحية عناده وإصراره واحتكاره السلطة والقوة أكثر من

---

(٢) كان المؤلف قد نشر سابقًا وثائق بريطانية مهمّة. انظر: مؤيد إبراهيم الونداوي، وثائق ثورة تموز عام ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية (بغداد: [د. ن.]، ١٩٩٠).

(٣) انظر: العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩، ترجمة وتعليق خليل إبراهيم الزوبعي؛ مراجعة عبد الوهاب القصاب، ٤ ج (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٠).

ثلاثة عقود من الزمن، ورحل في زمن جديد لم يدركه أو يفهمه هو نفسه تمامًا، وأن الآخر لم يكن ضحية عهده وأخطائه وفرديته ووقوفه في وجه المدّ الطاغي للقومية العربية فقط، بل كان أيضًا ضحية ما بين عهدين سياسيين: العهد الملكي الذي انقلب هو عليه وثار ضده باعتباره زعيمًا للضباط الأحرار ـ كما سمّوا أنفسهم ـ والعهد الجمهوري الثاني الذي انقلب البعثيون عليه وثاروا ضده عام ١٩٦٣، وسيطروا على الجمهورية الثانية ونصّبوا عبد السلام عارف رئيسًا للجمهورية من دون أي انتخابات رئاسية! وكان الشيوعيون والبعثيون قد خرجوا من تحت عباءة ثورة ١٤ تموز، بل إنهم ولدوا من رحمها ليكون العراق ساحة لصراعاتهم الدموية الصعبة على السلطة والقوة والنفوذ. ولم يبالِ كلا الطرفين بزج العراق في صراعات الحرب الباردة دوليًا، فكان أن دفع العراق أثمانًا غالية دماءً وأبناءً وأموالًا في مغامرات وحروب وحصارات واحتلالات... إلخ. ومن المثير جدًا ألّا يجد كلّ من الزعيمين العراقيين، نوري السعيد وتابعه عبد الكريم قاسم، له قبرًا يوارى فيه؛ إذ سُحلت جثة الأول ومُزّقت أشلاء ثم أُحرقت، وأُعدم الآخر وتاهت جثته ثم رُميت في قاع نهر عراقي!

أهمية الوثائق التاريخية لهذا «الكتاب»

لا بد من أن ينتبه القارئ في ما هو يتفحص هذه الوثائق لا لما تسطّره مضامينها فحسب، بل لِما هو وراء السطور وما تعنيه الكلمات أيضًا، وكيف تُكتب المعلومات، وكيف هو التفكير في الحوادث والأشخاص. وعليه، لا بد للقارئ من أن يتساءل: لماذا التركيز فعلًا على شخصيات معيّنة دون أخرى؟ وكيف تُقرأ مواقف دون أخرى؟ بل كيف تزيّف الخطابات والرسائل في تفاسيرها؟ وكيف يقرأ البريطانيون الأمزجة ويهتمون بانطباعات هذا أو ذاك، كونها تعكس ما يفكر فيه الآخر، فضلًا عن تفسير العلاقات العراقية مع دول أخرى، أكانت دول حلف بغداد أم دول الإقليم، وخصوصًا الدول العربية؟

آليت على نفسي أن أوضح بعض الأسس، وأقدّم بعض التحليلات التي أجدها ضرورية فكريًا وتاريخيًا في شأن ما تضمنّه هذا «الكتاب» والنصوص التي احتواها، بما لها أهمية بالغة من نواحٍ عدة. ذلك أن الوثيقة ـ باختصار ـ هي كل شيء مكتوب أو مطبوع، وعليه ختْم رسمي، وصادر عن جهة رسمية،

أكانت دبلوماسية أم بوليسية أم أمنية أم قضائية، أم عن أي سلطة مؤسسية حكومية أو شبه حكومية لأي دولة من الدول[٤]. وتُعَدّ الوثائق الدبلوماسية من أخطر تلك «الوثائق» في التاريخ السياسي لجهة فهم العلاقات بين الدول، كونها تتضمن معلومات سرية أو علنية بالغة الدقة، ومنقولة بأمانة من طرف إلى آخر، وخصوصًا ما يخص العلاقات بين الدول والشؤون السياسية الخارجية والداخلية لأي منها[٥]، إضافة إلى كل ما تحتويه من معلومات سريّة دقيقة تعبّر عنها مواقف وقرارات وانفعالات وآراء وأسرار لم يعرفها أحد من الناس حتى يومنا هذا؛ إذ إنها لم تعرض تفاصيلها لا في بيانات، ولا في خطابات، ولا في صحف أو مجلات.

ولما كانت للبريطانيين أدوارهم الأساسيّة المؤثرة والقويّة في منطقتنا العربيّة على امتداد القرن العشرين، فإن وثائقهم اليوم تحتوي قدرًا كبيرًا جدًا من المعلومات الأساسية التي يحتاج المؤرّخون العرب إليها، بل يحتاج إليها أيضًا المختصّون والباحثون والمثقفون العرب أينما يكونوا اليوم ومستقبلًا. وربما يُشكَّك في قيمة تلك «الوثائق»، بل ربما يُستَخَف بها كونها تمثّل أصحابها وآراءهم ومواقفهم من شؤوننا العربية الخارجية والداخلية، لكن الأمر ليس كذلك إطلاقًا، ذلك أن مجموعة هائلة من تلك «الوثائق» هي رسائل خاصة، وشيفرات دبلوماسية واستخبارية تُنقل من خلالها معلومات دقيقة في أي شأن من شؤوننا، وأن من قام بكتابتها له حِرَفيته وأمانته في نقل ما يحدث بكل دقة وصدقية لا في تسجيله لها، بل في نقله المعلومات التي يشهدها أو يسمعها، مرسلًا إياها إلى رؤسائه والمسؤولين في الدوائر الخارجية والخاصة في دولته.

الحقيقة أن التاريخ الجديد لا يمكن كتابته من دون الوثيقة التاريخية؛ إذ كتب المؤرخ جاك لوغوف في مقالته عن «التاريخ الجديد»: «لقد وسّع التاريخ الجديد أفق الوثيقة التاريخية.. فهو تاريخ يعتمد على وثائق عديدة ومتنوعة.. إن التاريخ يعيش اليوم «ثورة وثائقية» تربطها بالتاريخ الجديد

---

(٤) Martin Ballard, ed., *New Movements in the Study and Teaching of History* (London: Maurice Temple Smith, 1970), pp. 43-44 and 54-7.

(٥) Dominique Vallaud, *Dictionnare Histiorique* (Paris: Fayard, 1995), p. 553, 557.

علاقة غامضة.. يجب أن يكون هناك تصور جديد للوثيقة ونقدها، وقد بدأت ترتسم خطوطه العريضة»[٦].

يضمّ هذا «الكتاب» مجموعة من الوثائق البريطانية التي تُعَدّ مصدرًا أساسيًا لتاريخ العراق المعاصر إبان تلك المرحلة الخطِرة (الممتدّة ستة أشهر) التي مرّ بها العراق. وشكّل مجمل الحوادث الصغرى والكبرى منعطفًا مهمًّا في تحوّلاته التاريخية عند منتصف مئة عام، إذ تحوّل النظام الملكي إلى النظام الجمهوري. وإذا كان التغيير التاريخي ذاك قد نقل العراق من أحوال إلى أحوال أخرى، فإن هذه «الوثائق» تلقي مزيدًا من الأضواء الكاشفة عن حوادث مهمّة جدًا لا بالنسبة إلى العراق، بل إلى المنطقة العربية كلها أولًا والشرق الأوسط ثانيًا.

إن العرب في منطقتنا بحاجة ماسة إلى أن يدركوا أسرار تلك الحوادث لإزالة سوء الفهم في التقويم التاريخي لتلك المراحل الخطِرة في القرن العشرين. ولم يزل العراقيون أنفسهم ينقسمون في تصنيف الحوادث وتقويمها، إذ إن مغزى ذاك التغيير لم يُكشَف عنه حتى الآن، ولم تزل طبيعة التغيير الدموي الذي حدث يومي ١٤ و١٥ تموز/ يوليو ١٩٥٨ في بغداد، غير مكتشَفة حتى الآن، لا لجهة نتائجها التي عشناها في النصف الثاني من القرن العشرين حتى عام ٢٠٠٣ فحسب، بل لجهة أسبابها وعواملها المباشرة وعللها غير المباشرة أيضًا. ويساهم مضمون هذا «الكتاب» في كشف بعض المعلومات المهمّة، وفي إماطة اللثام عن جزء مهم من تاريخ مثقل بالوقائع والحراك السياسي والإقليمي والعربي، وهي حقائق لا يمكن نكرانها، بحكم ضمان وثيقتها، وكونها مكاتبات رسمية دبلوماسية لأهم دولة استعمارية كانت لها ارتباطاتها التاريخية بالعراق الملكي، وهي بريطانيا؛ فليس من المعقول إذ ذاك أن ننكر على تلك «المضامين» أهمية محتوياتها، خصوصًا أن «المعلومات» مستقاة من وثائق متبادلة بين السفارة البريطانية في بغداد ووزارة الخارجية البريطانية في لندن، وكانت تصلها الوقائع والتقويمات ساعة بساعة.

---

(٦) انظر: جاك لوغوف (إشراف)، **التاريخ الجديد**، ترجمة وتقديم محمد الطاهر المنصوري؛ مراجعة عبد الحميد هنيّة (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٧)، ص ٨٢ ـ ٨٣. وهي ترجمة ممتازة عن النص الفرنسي، انظر: Le Goff, p. 51.

ثمة مشكلة أساسية تتضمنها تلك الوثائق وهي أن ما يرد فيها ربما لا يمثّل الحقيقة التي ينتظرها البعض، كون ما أُرسل هو مجرد دعايات مضادة وشائعات مغرضة وأكاذيب لا صحة لها البتة، أكانت عفوية أم مقصودة، لكنها تُرسَل جميعًا بما فيها من مضامين صائبة أو من أخطاء ربما تصحَّح لاحقًا أو لا تصحّح أبدًا، وبالتالي لا يمكن اعتبار تلك المضامين حقيقية، ولا بد من أن يُخضعها أي مؤرخ حصيف محترف، أو أي قارئ ذكي، للنقد الباطني السلبي والإيجابي.

مشكلاتنا مع بعض الكتّاب

تعترض كتابةَ تاريخنا العربي المعاصر مشكلاتٌ جوهرية أساسية مع التوثيق؛ إذ إننا عشنا زمنًا طويلًا على واجهة الحوادث الصعبة من دون التوغّل في المضامين والتفاصيل، أو قراءة بواطنها وما وراء النصوص والتعابير، أو حتى ما وراء الأستار؛ فتلك البواطن لا يمكن استكشافها إلّا من خلال الوثائق الرسمية. إن الوثائق الرسمية تعّبر تعبيرًا صريحًا إلى حد كبير عن مواقف حكومات وزعماء ورأي عام وأحزاب وتيارات وتشريعات. . . إلخ. من هنا نعلم أن توظيف الوثائق السياسية (الدبلوماسية خصوصًا) تؤمّن للمؤرخ ـ بشكل خاص ـ تاريخًا فيه نسبة عالية من الصراحة والكشوفات، وما يكمن وراء الأكمة من أسرار، بعيدًا من المفاهيم الرائجة والسائدة والمتداولة منذ أكثر من نصف قرن، وبعيدًا من تلك الكتابات السياسية والصحافية والشخصية والاستعراضية والنقلية، ومن استعراض العضلات الذاتية التي تزدحم بها كتب المذكرات والذكريات والسِّيَر الشخصية والبيوغرافية التمجيدية، ومن الكتابات التاريخية العادية التي راجت ولم تزل في حياتنا الثقافية والفكرية العربية بأقلام صحافيين وأدباء ومثقفين وكتّاب سياسيين غير متخصصين، ولا علاقة لهم بكتابة التاريخ ولا بالمنهج النقدي مطلقًا. بل إن بعضهم روّج لاعتماده في كتاباته على «وثائق»! وما هي كذلك، وبعيدًا أيضًا من الشعارات السياسية، أو البيانات الحزبية والعسكرية، أو المواقف العاطفية التي راجت في أوساط الناس واعتُبرت مضامينها «حقائق»، وما هي كذلك للأسف الشديد! إذ تتّضح للمؤرخ الجاد درجة أكاذيبها وزيفها بعد إخضاعها للنقد والمعالجة

ومقارنتها بالمصادر. إلى ذلك كله، هناك بعض الأخطاء المتعمَّدة التي يمارسها بعض المؤرخين الغربيين في كتاباتهم لتاريخ الشرق الأوسط، وخصوصًا تاريخ العراق المعاصر[٧]، منطلقين من زوايا نظر مختلفة واتجاهات معيّنة؛ ذلك أن هذا التاريخ مثقل بالحوادث والوقائع والشخوص والحركات والتناقضات التي قد لا يفهمها بعض المؤرخين الغربيين، فتكون أحكامهم خاطئة في كثير من الأحيان[٨].

من هنا نجد أن ما تكشفه الدوائر الرسمية في أي دولة من وثائق، وبعد مرور جيل كامل أو اكثر، يصوّب إلى حد كبير المفاهيم الخاطئة، ويقدّم مادة تدحض ما ساد من «مواقف» و«آراء» استندت إلى أكاذيب وشعارات واهية، ويكمل ما نقص من معلومات مبتورة، أو غير معروفة حتى اليوم، فضلًا عن تقويم ما كان قد سُجّل هنا أو هناك من أفكار متداولة، أو ما كان قد أشيع لا بين الناس فحسب، بل حتى بين المؤرخين أنفسهم!

يقول المؤرخ كريستوف بوميان في كتابه **نظام الزمان**: «التاريخ المعاصر قابل لأن يراقبه ببساطة أولئك الذين عايشوا الحوادث التي يتحدث عنها [المؤرخ]؛ إذ يكفيهم أن يقارنوها بالذكريات المخزونة التي احتفظوا بها أعوامًا طوالًا»[٩].

إن الكشف الواضح عن «مواقف» و«وثائق» و«أسرار» يتضمّنها هذا «الكتاب»، يُظهر بيانات ورسائل متبادلة خلال فترة ستة أشهر فقط من عام ١٩٥٨ (بين كانون الثاني/ يناير وبدايات تموز/ يوليو)، وهي تجيب عن أسئلة لا حصر لها طرحها الناس سرًّا أو علانية على امتداد ما يزيد على خمسين عامًا، بل إنها قد تبدّل قناعات جيل جديد بما يخالف قناعات الأجيال السابقة، وهو ما يتفق مع ما قاله لوسيان فافر من أن ثمة صناعة تاريخية

---

(٧) انظر مثلًا: Phebe Marr, *The Modern History of Iraq* (Longman: Westview, 1985), and Marion Farouk-Sluglett and Peter Sluglett, *Iraq since 1958: From Revolution to Dictatorship* (London: I. B. Tauris and Company, 2001).

(٨) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free officers* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978).

(٩) Krzysztof Pomian, *L'Ordre du temps* (Paris: Editions Gallimard, 1984), p. 36.

جديدة تمكّننا تمامًا من الاطمئنان إلى مقاربات ومعلومات هي أقرب إلى الحقيقة في ظل مشاعر نفسية مختلفة عن مشاعر التردد، في عالم لم يكن له استقراره الفكري، فأصبحت مشاعر مطمئنة تنبعث من استقرار فكري(١٠)!

الأسس التاريخية

إن المواد التاريخية التي تتضمنّها وثائق ستة أشهر أولى من عام ١٩٥٨ في هذا الكتاب أوضحت، بما لا يقبل مجالًا للشك، جملة من الحقائق والمعلومات المؤكدة في شأن الأوضاع التي عاشها العراق والمنطقة العربية، وأن هذه الحقائق والمعلومات لن تغير بعض القناعات فحسب، بل ستعمل أيضًا على إغناء التفكير الجمعي بمزيد من المعلومات التاريخية، من خلال المقارنة بين الفروق، كما ستعمل على تغيير الأحكام المسبقة التي اعتُبرت أسسًا في بناء المنطلقات، خصوصًا إذا اعتُبرت الوثائق مصدرًا أساسيًا وتاريخيًا في قراءة تكوين العرب المعاصر، أو كتابته التاريخية. وستوضح للأجيال التالية حقائق مخفية أو أسرارًا مستورة.

إن الفترة التاريخية (ستة أشهر) التي تستوعبها مادة الكتاب ومضمونه قصيرة جدًا، كما يبدو واضحًا، لكنها تشكّل في الوقت نفسه لحظة تاريخية أساسية ومفصلية في تحوّلات تاريخنا العربي المعاصر في القرن العشرين؛ ففي أثناء تلك المرحلة الزمنية من عام ١٩٥٨، تداخلت العناصر السياسية المتباينة، وتفاقمت حدة الصراعات العربية الباردة حتى سمّاها بعض المراقبين الغربيين «الحرب العربية الباردة»(١١)! فضلًا عن ولادة عوامل محلية جرّاء تبلور حدة الصراع الدولي بين المعسكرين الغربي والشرقي الذي سُمّي «الحرب الباردة»، أي إن المواقف الداخلية والعربية كانت قد تشابكت مع تلك العوامل الخارجية بشكل صارخ.

ألقت تداعيات تلك الظروف الصعبة تأثيراتها البالغة على المنطقة العربية دولًا ومجتمعات، بحيث بدا أن بعض الأنظمة العربية لا يعرف

---

(١٠) Lucien Febvre, *Combats pour l'histoire* (Paris: Armand Colin, 1953), p. 76.

(١١) انظر: Malcolm H. Kerr, *The Arab Cold War: Gamal 'Abd al-Nasir and His Rivals, 1958-1970*, 3rd ed. (Oxford: Oxford University Press, 1971), pp. 21-9 and 56-82.

طريقه وسط تلك الدوامة. وممّا زاد في تخندق الأنظمة السياسية العربية عدم فهم بعض الساسة والقادة العرب ماهية الأساليب التي يمكنهم من خلالها معالجة الأوضاع، ومنهم من بقي متشبثًا بأساليبه القديمة التي كان آخرون يناهضونها باتّباعهم أساليب ثورية وأيديولوجية جديدة، أكانت يسارية أم قومية. ويبدو واضحًا كم كان العجز يرافق السياسات العربية باتّباع سياسات المحاور أو التصفيق للاستقطاب، أو إعادة فهم المصالح الدولية في ضوء المتغيرات التي حدثت منذ بداية عقد الخمسينيات ووصلت إلى ذروتها عام ١٩٥٦[١٢]، وتسارع وتيرة التباعد على أشدها بين الأنظمة السياسية (الرجعية) القديمة والأنظمة السياسية (الثورية) الجديدة، وكان أن تداعت تلك الانقسامات بشدة على مجتمعاتنا العربية أيضًا، وصنعت تناقضات لا تُعد ولا تُحصى.

كان لبريطانيا تأثير قوي في صنع الحوادث التاريخية في تلك المرحلة التاريخية الصعبة. بل كانت تُعتبر قوة رئيسة بنفوذها وأدوارها التي لم تكن تستقيم قط والدور العربي المنقسم على نفسه، كل قسم يسلك طريقة أخرى وفي اتجاه مختلف. وكان العراق أهم بلد عربي وقع عليه ثقل تاريخي عندما اختار أن يكون قلبًا سياسيًا نابضًا بالحياة لمحور سُمّي «ميثاق بغداد»، وذاع دعائيًا باسم «حلف بغداد»[١٣]، في مقابل قلب آخر ينبض بالحياة مثّلته مصر إبان عهد الرئيس جمال عبد الناصر الذي استقطب الشارع العربي. وعليه، كانت الضربة المتوقعة على بغداد بجميع الحسابات دون الأنظمة السياسية العربية الأخرى؛ إذ بدأ العراق بمعاهدة بينه وبين تركيا سُمّيت «ميثاقًا»، ثم انضمت إليه كلٌّ من بريطانيا وإيران وباكستان، ثم دخلته الولايات المتحدة الأميركية. وإذا كان العراق قد وصل إلى القيام بمثل هذا «الدور»، فإن العرب وجدوا أن ذلك ليس خرقًا لمواثيقهم فحسب، بل هو إمعان بالضد من عواطفهم وقيمهم ومبادئهم، وخصوصًا الوطنية والقومية

---

(١٢) Adeed Dawisha, *Arab Nationalism in the Twentieth Century: From Triumph to Despair* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2003), pp. 78-91.

(١٣) يصرّ توفيق السويدي، أحد أقطاب النظام الملكي القديم في العراق، على أن التسمية كانت «ميثاق بغداد» لا «حلف بغداد». انظر: توفيق السويدي، **مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية** (بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٦٩)، ص ١١٢.

التي استقطبتها مصر في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، كما قلنا، في حين صمتت أنظمة سياسية عربية أخرى، بقيت متخندقة لكي تحمي ذاتها وكيانها السياسي في غمرة ذلك الصراع المحتدم.

ماهية الاتحاد العربي (الهاشمي)

أُعلن في ١ شباط/ فبراير ١٩٥٨ الاتحاد العربي (الهاشمي) بين الدولتين العربيتين المرتبطتين بعائلة مالكة واحدة (العائلة الهاشمية)، وهما العراق والأردن، إذ كان يحكمهما فيصل الثاني والحسين بن طلال اللذان ورثا الحكم من جدهما الأكبر الشريف الحسين بن علي. وكان اتحادًا غير اندماجي، وجاء إعلانه رسميًا في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٥٨ ردًا مباشرًا على خطوة الوحدة السورية ـ المصرية على يد جمال عبد الناصر. وأصبحت قضايا العلاقات الخارجية والدفاع والسياسة الجمركية والتعليم من صلاحيات الحكومة الاتحادية المشتركة بين العراق والأردن. وفي آذار/ مارس ١٩٥٨، أُقرّ دستور الاتحاد، وأُنشئ برلمان اتحادي، ثم اندمج الجيشان العراقي والأردني. وفي أيار/ مايو ١٩٥٨ أُعلن تأليف حكومة اتحادية، وجاء في نص دستور الاتحاد أن الاتحاد يتكوّن من «المملكة العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية وعضويته مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام إليه بالاتفاق مع حكومة الاتحاد»، وعلى احتفاظ «كل دولة من أعضاء الاتحاد بشخصيتها الدولية المستقلة وبنظام الحكم القائم فيها». كما نص الدستور على أن ملك العراق هو رئيس الاتحاد، وأن مقر حكومة الاتحاد يكون بصفة دورية ستة أشهر في بغداد وستة أشهر في عمّان. وفي ١٧ شباط/ فبراير، صادق على الاتفاقية مجلسا الأعيان والنواب العراقيان. وجرت مراسم توقيع بروتوكول الاتحاد العربي الهاشمي بين الملكين فيصل الثاني والحسين بن طلال في ١٩ أيار/ مايو ١٩٥٨، وشُكّلت أول حكومة للاتحاد، وكانت تركيبتها كما يلي: نوري السعيد رئيسًا للوزراء؛ إبراهيم هاشم نائبًا لرئيس الوزراء؛ توفيق السويدي وزيرًا للخارجية؛ خلوصي خيري وزير دولة للشؤون الخارجية؛ سليمان طوقان وزيرًا للدفاع؛ سامي فتاح وزير دولة لشؤون الدفاع؛ عبد الكريم الأزري وزيرًا للمالية. وقوبل مشروع إنشاء الاتحاد بردود فعل غير مستحبة من طرف البريطانيين والأميركيين، مع

استياء عربي واضح مقارنة بحالة الاستقبال الطاغية التي لقيها مشروع عبد الناصر في الوحدة العربية بين مصر وسورية.

يبدو واضحًا من خلال دراسة وثائق «الكتاب» أن الاتحاد العربي (الهاشمي) الذي جمع المملكتين الهاشميتين العراقية والأردنية، كان بنية هشة تمامًا، وأن اللحظة التاريخية التي جمعتهما كانت وليدة ظروف صعبة حتّمت عليهما الاتحاد بين العراق والأردن في مواجهة الوحدة المصرية ـ السورية، علمًا بأن الوثائق تشير إلى أن فكرة الاتحاد بين المملكتين ولدت قبل مشروع وحدة الجمهورية العربية المتحدة. إن اختلافًا كبيرًا يفصل الأسرتين الحاكمتين في العراق والأردن على الرغم من انتمائهما إلى سلالة واحدة، وإن الاختلاف كان مزروعًا بين القصرين، بل بين العرشين منذ عهدي الملكين فيصل الأول (١٩٢١ ـ ١٩٣٣) في العراق وأخيه عبد الله (١٩٢١ ـ ١٩٥٠) في الأردن، وبقيت تسود بين العائلتين نظرة فوقية استعلائية للبيت العراقي الحاكم إزاء البيت الأردني الحاكم (لا للملك الشاب فيصل الثاني بل لخاله وولي عهده الأمير عبد الإله). ولم نجد أي مقاربة عاطفية، ولا أي نسابة عائلية، ولا أي زيجة سياسية! أمّا على المستوى النخبوي السياسي، فلم نجد أي علاقات سياسية قوية تجمع الساسة العراقيين الكبار بالأردنيين على امتداد الحكم الملكي في العراق، مقارنة بعلاقاتهم السياسية مع الساسة السوريين واللبنانيين والفلسطينيين أولًا، ومع المصريين ثانيًا. كما لم نجد أي أدوار لنخبة أردنية في العراق مقارنة بما كانت عليه أدوار كلٍّ من السوريين واللبنانيين والفلسطينيين والمصريين في بغداد والموصل!

إذا كان الاتحاد الهاشمي قد عبّر عن ضرورة مرحلية ملحّة للاتفاق على الصيغة التي ظهر بها، فإن الأردن لم يقبل الانضمام إلى حلف بغداد من طرف، كما أن العراقيين، وعلى رأسهم نوري السعيد، لمّحوا للبريطانيين إلى أن العراق لا يمكنه أن يتحمّل أو أن تتحمل موارده ثقل الإنفاق على دولتين متحالفتين في اتحاد هاشمي، ولا بد من انضمام الكويت إليه كي تساعد في الإنفاق ـ كما أصرّ.

هذا يعني بوضوح أن نوري السعيد كان مجبرًا على صناعة هذا الاتحاد، بل إنني أعتقد اعتقادًا راسخًا أنه لم يكن مقتنعًا به؛ فهو الذي شهدنا مشاريعه

العربية عندما طرح استراتيجيات تاريخية أكبر من هذه الصناعة، أكان مشروع الهلال الخصيب أم مشروعًا كونفدراليًا عربيًا نجح بعد مفاوضات صعبة، لكن بصيغة مختلفة وباسم «جامعة الدول العربية»، بناء على إصرار المصريين. ومع التأمّل طويلًا في طريقة المباحثات وأساليب العلاقات التي كان عليها القادة والساسة العراقيون إزاء الأردنيين، وفي الخلافات الواسعة التي تفصل بين الاثنين، فإنني أعتقد أن الاتحاد الهاشمي كان ردّ فعل سياسيًا عربيًا على الوحدة المصرية ـ السورية التي أنجزها الرئيس جمال عبد الناصر باتفاقه مع السوريين، على رأسهم شكري القوتلي. تخبرنا الوثائق البريطانية أن فكرة الاتحاد الهاشمي ولِدت قبل إعلان الجمهورية العربية المتحدة، ويبدو أنها تبلورت من خلال الاتصالات القوية بين مصر وسورية التي كانت تعيش عليها ضمن سلسلة مباحثات تكللت بالوحدة.

كان إعلان الاتحاد الهاشمي مفاجأة غير متوقَّعة للشعبين العراقي والأردني؛ إذ لم نجد على امتداد أعوام خلت أي طرح من هذا النوع، ولم نلتقط أي إشارات من كلا الجانبين للاتفاق على مثل هذا الهدف. فجأة يُعلَن هكذا إعلان لكي تنبثق عنه مؤسسة ووزارة ومشروع سياسي وقانوني ودستور مشترك لدولة الاتحاد. وإذا كان هذا وضع الدولتين رسميًا، فإننا لم نشهد أي طرح من هذا النوع، حزبيًا كان أو سياسيًا أو دعائيًا إعلاميًا. بل لم نجد أي قوى اجتماعية أو نقابية أو شبه رسمية أو شعبية كانت قد طالبت بذلك. بل حتى بعد صدور إعلان الاتحاد، شهدنا ـ كما توضح لنا الوثائق ـ برودًا شعبيًا في تلقّي ما جرى في مقابل ما كان مشروع الوحدة بين سورية ومصر يصادفه من قبول شعبي هادر منقطع النظير.

إن فرصة الأردنيين في تأييد مشروع الاتحاد تبدو أقوى من ردّ فعل العراقيين؛ فالأردنيون كانوا ـ وما زالوا ـ يجدون في العراق عمقًا استراتيجيًا لهم، ومنجمًا نفطيًا هائلًا، ساعدهم كثيرًا في التغلب على أزماتهم الاقتصادية التي مروا بها. بل إن ذاكرتهم الشعبية (ومعها ذاكرة الفلسطينيين) تحفظ للعراقيين أدوارهم العربية القوية. لكن رأي النخبة القومية واليسارية كان يختلف تمامًا في الرؤية والموقف من هذا الاتحاد، خصوصًا إذا علمنا بأن الذاكرة الشعبية معبَّئة تعبئة كاملة ضد كلٍّ من

النظامين الهاشميين، إذ بقي كلٌّ منهما متّهَمًا بعلاقاته بالمستعمرين البريطانيين. باختصار، لم يشهد المؤرخ قط أي قوى سلطوية أو سياسية أو اجتماعية تدفع باتجاه هذا الاتحاد الهاشمي، فكان أن سجل نهايته المحتومة فجر يوم ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، وانتهى بزوال الحكم الهاشمي في العراق.

كان الاتحاد الهاشمي قد ولِد ولادة غير شرعية ومات ميتة غير شرعية. وأعتقد أن البريطانيين الذين باركوا صناعته، أو كانوا وراء تلك الصناعة، اعتُبروا أول من حفر قبرًا لمثل ذلك الاتحاد الذي سعى من أجله بعض الساسة العراقيين سعيًا محمومًا في لحظة تاريخية حرجة معيّنة إزاء الوحدة المصرية ـ السورية، وهم غير مقتنعين به. واذا كان الأردنيون قد وافقوا عليه، فإن الأردنيين، كما هي الحال بالنسبة إلى العراقيين، لم يكونوا بمستبشرين بهذا المشروع على الرغم من عواطفهم القوية تجاه العراق والعراقيين، ذلك أن عصف الوحدة السورية ـ المصرية كان مخيفًا للجميع، لكن بدا لي أن ذلك العصف كان يخيف العراقيين أكثر كثيرًا ممّا أخاف الأردنيين(١٤). كان العجوز نوري السعيد يدير سياسة العراق بنفسه مع طاقم من الجيل القديم، ولم يكن الملك فيصل الثاني إلّا مستمعًا وموافقًا على السياسات التي يرسمها الكبار.

الاتحاد العربي الهاشمي إزاء فلسطين

يشكّل الموضوع الفلسطيني مادة أساسية في أجندة تاريخ العرب المعاصر، باعتبار القضية الفلسطينية مركزية وأساسية بالنسبة إلى جميع العرب، طال الزمن أم قصُر، فأين فلسطين من مبادئ الاتحاد الهاشمي وفلسفته وأهدافه وحياته التي لم تمتد طويلًا؟

تشكّل الاتحاد ولم يكن قد مضى على النكبة وضياع فلسطين واستلاب

(١٤) ثمة روايات شعبية شفوية يردّدها من شهد أوضاع الشارع العراقي يومذاك؛ إذ يقول أحد شهود العيان، مسجلًا ما شهده في قلب بغداد: «خرجنا من السينما حوالى الساعة الرابعة والنصف عصر يوم الجمعة الموافق ١٤ شباط/ فبراير ١٩٥٨ ولاحظت حركه غريبة في الشارع، فاتجهنا باتجاه الباب الشرقي، وإذا بالناس يرقصون بفرح ويغنون (فيصل يا عزنا وسور النا)، فسألت عن السبب، فردّ عليّ شخص بقوله إن الاتحاد بين العراق والأردن تم، ويوم السبت والأحد عطله رسمية». (نقلًا عن بطرس زيباري في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧).

أرضها وتشرد شعبها إلّا عقد واحد من الزمن، وكانت قضيتها العادلة تشغل التفكير والهمَّ العربيين، بل مجمل العواطف الساخنة التي كانت قد شهدت ذلك الضياع على مرأى ومسمع الجميع في العالم. كانت الضفة الغربية قد أُدمجت في إمارة شرق الأردن بعد قبول الأمير عبد الله الأول بالتقسيم عام ١٩٤٨، وولِدت المملكة الأردنية الهاشمية باعتلائه عرشها وقد أصبح ملكًا، لكن ما لبث أن سقط قتيلًا عند بوابة المسجد الأقصى عام ١٩٥٠، على مشهد حفيده الأمير حسين (الملك لاحقًا) الذي كان يرافقه، وهو الذي اعتلى العرش عام ١٩٥٣، أي إن الحادث غرس في ذاكرته الفتية غرسًا عميقًا، وأنه أدرك أسباب ما حدث إدراكًا حقيقيًا، خصوصًا أنه كان يتمتع بذكاء معروف.

عليه، تُعَدّ القضية الفلسطينية معيارًا أساسيًا في تفكير المملكة الأردنية الهاشمية، أكان على مستوى المؤسسات أم على مستوى الشارع. وبدا واضحًا من سلسلة تطوّر الحوادث القومية أن الشعب في الأردن، أردنيًا كان أو فلسطينيًا (بجواز سفر أردني)، بدا متلهفًا على مشروع الرئيس جمال عبد الناصر، وخصوصًا أن الجيل الجديد من هذا الشعب تغيرت أفكاره، وأخذ يختلف تمامًا في توجهاته ومواقفه وشعاراته عن الجيل القديم الذي كان يؤيد الهاشميين، سواء أبناء ذلك الجيل من الأردنيين أو من الفلسطينيين، في حين أخذ الشارع في دواخل مدن الأردن والضفة الغربية من فلسطين يؤيد بحماسة منقطعة النظير الانضمام إلى كيان الجمهورية العربية المتحدة تحت راية الرئيس جمال عبد الناصر الذي شدّ الجماهير بخطبه، وسحرهم بمواقفه الثورية، وجذبهم إلى سياسته القومية، بفعل ما كان يتمتع به من كاريزما زعيم حقيقي. وكما قال لي المؤرخ الراحل نقولا زيادة يومًا: إن الفلسطينيين خصوصًا، وأهل بلاد الشام عمومًا، كانوا قد منحوا حبهم للملك غازي، ملك العراق، كونه حمل مشروعًا قوميًا عاطفيًا في ثلاثينيات القرن العشرين. وحين قُتل غازي عام ١٩٣٦ في حادث ما زال غامضًا حتى اليوم، تأجل «المشروع» إلى أن حمله ثانية جمال عبد الناصر ليستقطب عاطفيًا محبة جميع الفلسطينيين والشوام والعرب[١٥].

---

(١٥) في حديث مطوّل مع نقولا زيادة، الجامعة الأميركية في بيروت، ١٩٩٢.

هذه المعادلة كان يدركها الملك حسين بالتأكيد عندما وقّع مشروع الاتحاد العربي الهاشمي، لكن، كما يبدو واضحًا لكل متابع أو مؤرخ، كان الملك حسين يعتقد أنه ملزَم بإمساك العصا من الوسط، ولا يمكنه أن يبقى وحيدًا في الساحة العربية التي كانت تعج بالصراعات **أولًا**، ولأن من المستحيل قبوله في مشروع الوحدة العربية التي يقودها عبد الناصر **ثانيًا**، ولأن ليس عليه إلّا قبول الانضمام إلى تشكيل الاتحاد الهاشمي والرضوخ للإرادة العراقية **ثالثًا**. لكن وضُح اعتقاده أنه في الوسط دومًا؛ فهو قابِل بمشروع الاتحاد مع العراقيين الذين لم يدخل معهم حلف بغداد من طرف، لكن لا يمكن أن يخطو خطوة واحدة من دون استشارة البريطانيين من طرف آخر. كان الهاشميون ومناصروهم يعتقدون أنهم في مقدمة من وقف مع الفلسطينيين، وأن مشروع دمج الضفة الغربية وتشكيل مملكتهم في الأردن هو خدمة للقضية الفلسطينية، في حين أن أغلب الفلسطينيين كانوا لا يرون في الهاشميين إلّا وبالًا عليهم وعلى قضيتهم، بدءًا بالآباء وانتهاء بالأحفاد؛ فهناك فلسطينيون أيدوا الهاشميين منذ البداية، وشاركوهم في سياساتهم، بل قدموا لهم خدماتهم التي لا تعد ولا تحصى؛ فمثلًا أمضى عوني عبد الهادي نهاية خدمته وزيرًا للخارجية الأردنية مع نهاية عام ١٩٥٦، لكنه عُيّن بإرادة ملَكية سامية في مجلس الاتحاد العربي في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٥٨[١٦]، وكان عدد كبير من الفلسطينيين قد اشترك لا في الدولة الأردنية فحسب، بل في صناعة سياساتها الداخلية والإقليمية والدولية أيضًا.

الأسئلة التي ينبغي طرحها الآن هي: هل ثمة معلومات تاريخية جديدة بصدد فلسطين وقضيتها المركزية في مضامين هذه الوثائق؟ وما الذي تضمّنه الاتفاق بين المملكتين بصدد تلك القضية الكبيرة؟ وما رؤية الاتحاد العربي الهاشمي بطرفيه الهاشميين من مستقبل العلاقة بالفلسطينيين؟ وما موقفه من إسرائيل؟ وما موقفه في حال نشوب حرب كون العراق أصبح باتحاده مع الأردن دولة مواجهة ضد إسرائيل؟ وما موقفه من الفلسطينيين حاملي الجواز الأردني؟ أمّا بالنسبة إلى إسرائيل، فتخبرنا الوثائق أن السير راندل نقل رأي

---

(١٦) انظر: عوني عبد الهادي، **مذكرات عوني عبد الهادي**، تقديم وتحقيق خيرية قاسمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٤٧٠.

الحكومة البريطانية إلى وزيرة خارجية إسرائيل غولدا مئير، وطمأنها إلى أن الاتحاد العراقي ـ الأردني لن يضر بمصلحة الكيان الصهيوني (إسرائيل) وأمنه. لكن مئير طالبت بتطمينات رسمية، فنقل السير راندل توقعاته في شأن احتمالات الموقف الصهيوني (الإسرائيلي) من الاتحاد. وكان السفير مايكل رايت قد طلب من السفير راندل في تل أبيب إعلام القادة الإسرائيليين بأن العراق يرغب في فترة سلام وهدوء، ولا توجد حملة دعائية عراقية ضد إسرائيل لمناسبة قيام الاتحاد مع الأردن. لكن يبدو أن إسرائيل بقيت متخوفة، إذ بدأ السير راندل يشرح كيف يراقب الإسرائيليون تطور الأوضاع المحيطة بهم، ومخاوفهم من وجود العراق خلف الأردن، ويطالب حكومته بالتدخل في بغداد وعمّان لإبقاء الحدود مع إسرائيل هادئة.

الباشا نوري السعيد

يُعَدّ هذا الرجل البغدادي أهم شخصية تاريخية عراقية جدلية وإشكالية في حياة العراق خلال القرن العشرين، ولعله الشخص الوحيد الذي يرد اسمه كثيرًا لا في كتب التاريخ والسياسة فحسب، بل أيضًا في الوثائق السياسية والدبلوماسية العراقية والعربية والأجنبية أيضًا. وهو الزعيم العربي الوحيد الذي ازدحمت الآراء في شأنه، وكثرت الأقاويل والاتهامات ضده، ولم يزل اسمه يشغل التفكير ما بين المعجبين به زعيمًا عراقيًا خدم العراق، وخصومه الألدّاء من اليساريين الذين يعتبرونه العميل الرقم واحد للاستعمار البريطاني!

بقي نوري السعيد يحّرك تفكير أغلب المؤرخين والسياسيين، لا العراقيين فحسب، بل العرب والعالميين أيضًا؛ إذ إنه شغل تاريخ العراق الملَكي كله في الفترة ١٩٢١ ـ ١٩٥٨، وكان له تاريخه العسكري بدءًا من خدمته ضابطًا عثمانيًا، مرورًا بالتحاقه بثورة الشريف حسين وتولّيه رئاسة أركان جيش الأمير فيصل عام ١٩١٦. وغدا من أقرب المقربين إلى فيصل الأول واعتُبر امتدادًا لمدرسته في السياسة الخارجية. وتطورت علاقاته بالبريطانيين مذ قابلته المس غروترود بل وكتبت عنه انطباعاتها، مخيِّرة بين كسبه ليكون صديقًا أو رفضه ليغدو عدوًا! فكانت له علاقات قوية بالإنكليز الذين وجدهم الأقوى في التعامل بعد أن كان وراء توقيع معاهدة ١٩٣٠

معهم، واعتبر العراق مستقلًا وأولى الدول المؤسِّسة لعصبة الأمم. لكن نوري بقي مؤمنًا بدور الإنكليز في العالم، مطمئنًا إلى سياساتهم في العراق في إثر الحرب العالمية الثانية، وخصوصًا من الناحية التنموية في وقت لاحق، وجاعلًا من نفسه ندًّا يناقشهم ويحاورهم ويقترح عليهم، لا عميلًا يتلقّى الأوامر منهم.

كان نوري من أوائل من اهتم بالقضية العربية، إذ قدّم مشاريع عدّة بصدد توحيد العرب. كما يُعَدّ أقوى شخصية سياسية عراقية شغلت عددًا من المناصب القيادية والوزارية. كان من أهم مشاريعه القومية مشروع الهلال الخصيب بين العراق وبلاد الشام كلها، لكنه فشل عربيًا، وإن يكن مشروعه في الكونفدرالية العربية قد نجح، لكن زعماء مصر أصروا وقتذاك على تسميته «جامعة الدول العربية» بمباركة البريطانيين. ثم كان وراء تأسيس ميثاق بغداد بين العراق وتركيا، وهو الميثاق الذي سمّي في ما بعد حلف بغداد، ليُدخل فيه إيران وباكستان وبريطانيا، ثمّ الولايات المتحدة الأميركية، وكان أقوى مشروع استراتيجي حورب عربيًا؛ إذ اعتُبر مشروعًا استعماريًا يقف ضد طموحات الأمة العربية وأهدافها. وكان نوري السعيد يرى عكس ذلك؛ فالحلف في رأيه كان سيربط العرب بأقوى جارين هما تركيا وإيران، وسيؤمّن مستقبل العراق وقوته الداخلية، وسيوثّق علاقة العرب بالعالم الإسلامي والعالم الغربي معًا.

كتب المؤرخ مجيد خدوري عن نوري السعيد أنه كان زعيمًا واقعيًا لا يؤمن بالخيالات والأوهام، ولم يُثِر ضجيجًا حول شخصه[١٧]، ومن المؤكد أن خدوري يقصد أن السعيد كان على العكس من الرئيس جمال عبد الناصر. كان نوري يرى أنه هو وراء صنع العراق الحديث، وأن مصير العراق نهضويًا مع الغرب لا مع الشرق. وكان وراء تأسيس مجلس الإعمار العراقي الذي كانت خططه متقدمة جدًّا من أجل إجراء تحوّلات واسعة في بنية العراق التحتية بتوظيف واردات النفط توظيفًا حقيقيًا من أجل تطور

---

(١٧) انظر: مجيد خدوري، عرب معاصرون: **أدوار القادة في السياسة** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣)، ص ٣٦ ـ ٨٩.

البلاد وترقيتها من خلال مشاريع استراتيجية تخص الري والسدود والصناعة والزراعة وتطوير المدن والخدمات والتعليم والصحة والبناء، لكن الشعب لم يتلمس أي عوائد سريعة مؤثرة في حياته المعيشية والتنموية. ويجمع كلّ الدارسين والمؤرخين الذين درسوا مشروع مجلس الإعمار في العراق في الخمسينيات على أنه كان واحدًا من أعظم مشاريع التنمية للدول المتخلّفة في العالم النامي، لكنه مشروع انتهى مع صاحبه، بعد أن هاجمه طويلًا كلٌّ من العراقيين والعرب.

وجد نوري السعيد نفسه في الخمسينيات في منزلة الأب العجوز المصرّ على إدارة شؤون البيت، بل البقاء سيدًا له من دون أن يلتفت إلى ما جرى من متغيرات سياسية وفكرية وأيديولوجية كانت تجتاح العالم، ومنه العراق(١٨). فارتكب أخطاء جسيمة بوقوفه ضد اليسار الثوري والحركات السياسية الجديدة، وكان عدوًا لدودًا للشيوعيين، ويتربص بهم الدوائر، معتقلًا المئات منهم. واعتمد على الأعيان والشيوخ من غير أن يلتفت إلى الجيل الجديد الذي كان يعارضه بشدة وعنف. بقي على تفكيره القديم في حين كان العالم قد تغير من حوله تغيرًا كبيرًا، فضلًا عن بروز ظاهرة قومية جديدة متمثّلة بزعامة جمال عبد الناصر الثورية التي سحبت البساط من تحت أرجل الزعامات القديمة، وفي مقدمتها زعامة نوري السعيد في العراق.

هنا، في هذه الوثائق، نال الباشا نوري السعيد حصة الأسد، ويكاد أغلب الرسائل يدور حول القضايا التي كانت من حوله عراقيًا وعربيًا ودوليًا، وخصوصًا تداعيات حلف بغداد، ومسألة الاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن، ومسألة الوحدة المصرية ـ السورية، والقضية الفلسطينية، وقضية الكويت، وصراعه السياسي والإعلامي مع الرئيس جمال عبد الناصر دعائيًا في الصحف ومحطات الإذاعة، فضلًا عن مشكلات لبنان.

بلغ الصراع السياسي بين نوري السعيد وعبد الناصر حدًا بعيدًا؛ إذ تعْلمنا الوثائق بأن السفير البريطاني في أنقرة ينقل عن طريق وزير الخارجية

---

(١٨) Waldemar J. Gallman, *Iraq under General Nuri: My Recollection of Nuri Al-Said, 1954-1958* (Baltimore MD: Johns Hopkins University Press, 1964).

التركي كيف استقبل العراق الاعتراف التركي بالجمهورية العربية المتحدة، مع بيان أسباب ضغوط نوري السعيد كي لا يعترف الأتراك بها. ولعل أهم قضية شغلت نوري السعيد في الأشهر الستة الأخيرة من حياته هي قضية الكويت، كما يتبيّن من الوثائق، وحجم اتصالاته من أجل إدخال الكويت عضوًا في الاتحاد العربي لقاء استقلالها عن البريطانيين.

إن الوثائق التي بين أيدينا توضح بشكل لا يقبل الجدل تحوّل السياسة البريطانية إزاء نوري السعيد، الذي بدا من خلال مواقفه عراقيًا صلبًا ومخالفًا للرؤية البريطانية، ولا سيما إزاء مسألة الكويت التي تشبث بها، وهو يعلم علم اليقين أنها خط أحمر!

السفير الأميركي هولدمار غولمان

كان السفير الأميركي هولدمار غولمان (١٨٩٩ ـ ١٩٨٠) في العراق[١٩] شاهدًا حيًا على إطاحة النظام الملكي. ولا ندري حتى هذه اللحظة مدى علمه بالتحركات العسكرية العراقية في ما كان يعيش في قلب بغداد: فهل كان يجهل ما يجري على الأرض في تلك اللحظة التاريخية؟ هل كان يغطّ في نوم عميق؟ كان مراقبًا ـ كما يبدو ـ لتلك اللحظات الخطِرة من الحادث فجر ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، ورأينا أنه قدّم صورة سياسية لا دبلوماسية لطريقة أميركا في التعامل الدولي مع عراق نوري السعيد الذي كان (السفير) يشيد به كثيرًا كونه رجل العراق و«ديمقراطيته» التي يعلّق عليها بالقول إنه لم يُكتب لها النضج قط. كما أنه وضع بعد ما جرى كتابًا عنوانه **العراق إبان حكم نوري السعيد**[٢٠]. ويبدو أنه كان يخصّ نوري بصداقة من نوع خاص؛ إذ سجل في كتابه جملة انطباعات عنه تجاوزت حدود البروتوكول الدبلوماسي، وعرض مزيدًا من مشاهد الحياة السياسية التي

(١٩) Waldemar J Gallman (1899- 1980) Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary (Iraq). Appointed: 2 July 1954. Presentation of Credentials: November 3, 1954. Commissioned as Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary to the Arab Union, 10 Jul 1958, but did not take oath of office under that appointment, the Arab Union having been dissolved; continued to serve as Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary to Iraq.

(٢٠) Gallman, *Iraq under General Nuri*.

شهدها في بغداد، كما كتب كثيرًا من خصوصيات نوري السعيد وأسلوب حياته الممزوجة بالجد والمرح، وحتى ولعه بالحياة الشعبية العراقية وعشقه حديقة بيته المطلّة على دجلة. ويشيد كثيرًا بـ «لباقة» نوري وروعة مزاجه الذي يتقبل الأمور بظرف كبير، مازجًا إياها بالسياسة، وذكائه في إرسال رسائله الشفوية لما كان يريد أن يقوله للآخرين. ففي أحد الأيام، كان السفير غولمان يتمنّى لرئيس الحكومة الشفاء من زكام ألمّ به، فالتفت إليه نوري قائلًا: اخلط أمنياتك الشخصية بقليل من المدفعية الأميركية التي يحتاج جيشنا العراقي إليها. ويبيّن غولمان مدى كراهيته وعدائيته لما حدث في بغداد فجر يوم ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، ويصف الحوادث بقسوة بالغة. ويبدو أنه لم يتوقّع قط حدوث تلك الهزّة التاريخية، ولم يقدّر أبعادها، في حال كان لديه علم بها، أو أن الدوائر الأميركية لم تخبره بها!؟ إذ إنه ينتقد العهد الملكي في العراق، ويقسو عليه بشكل خاص، ويسجل انطباعاته النقدية في وصفه كيفية تنظيم الانتخابات المتتالية وإجرائها بسرعة أحيانًا، فضلًا عن اتهامه القصر الملكي بحياكة المؤامرات، ومعارضته مواقف نوري السعيد من معارضيه. ويبدو للمؤرخ أن غولمان لم يقُل كل ما عنده في كتابه عن نوري السعيد، على الرغم من براعته في وصف أوضاع المنطقة التي كانت طرفًا ضمن ظروف الحرب الباردة بين الشرق والغرب! وكيف وجد العراق نفسه في قلب مخاض صعب، وهو يبحث عن طريق يخلّصه من المأزق وسط الحالة الشائكة. وعلى الرغم من قلة ذكره في الوثائق البريطانية التي بين أيدينا، فإن الأهم من كل هذا وذاك هو أن غولمان قدّم توضيحات مهمة للصراع الأميركي ـ البريطاني في قلب بغداد، حتى يصل درجة التساؤل: هل خذلنا نوري السعيد، حليفنا القوي في المنطقة؟ وهذا سؤال خطِر ينبغي البحث عن أجوبة تاريخية له. وعلى الرغم من عدم إفصاح غولمان عن أي أسرار، وإيمانه بصلاحية العراق للاستمرار حتى تلك اللحظة، فربما كان الصراع البريطاني ـ الأميركي وراء اقتلاع النظام الملكي في العراق من جذوره! إن متابعة تاريخية مهمة ودقيقة لما سجّله السفير الأميركي غولمان بعد الحادث بأعوام تدفع إلى اعتبار أن لقوله إن وزارة خارجيته كانت ترى أن العراق مؤثّر جدًا في المنطقة من الناحية الاستراتيجية، معنى كبيرًا جدًا، كما أن لِما سجّله ضد حكومة نوري من أن علاقات تلك الحكومة

بشعبها وجيرانها ينطوي على مشكلات كبيرة معاني أخرى كثيرة[٢١].

يضيف غولمان فيوضح رؤية نوري السعيد القومية، خصوصًا وهو يتحدث عن رؤيته للوحدة العربية التي لخصّها بمقارنةٍ قائلًا إن الإمبراطورية البريطانية لم تؤسَّس تاريخيًا على الأعمال السلبية بل على مُثُل وقيم إيجابية، وإن الحياة الحرة والفكر الحر والمؤسسات الحرة والتعاون الحر، كل تلك الأشياء الحرة تمنحها طاقة حياة عظيمة القوة، وتدفع بها دومًا نحو الأمام. وعلى أسس كهذه، من حرية العمل وروح التعاون، تشكل اتحاد حقيقي من شعوب مختلفة وأقطار عدة. وذلك كله لا يعتمد على الكميات بل على النوعيات، ولا يؤسس على الماديات والإحصاءات بقدر اعتماده على القيم والمثل العليا والمبادئ النبيلة الراسخة التي غرست في قلب الإنسان وضميره ووجدانه.

لو أن الفرصة التاريخية مُنحت للشعوب العربية كي تؤسس تعاونًا حرًا كهذا في ما بينها، بحسب قول غولمان، فثقوا بأنكم ستجدون العرب مستعدين للتعامل بمودة وكرم وثقة مع جميع اليهود الذين يعيشون في ما بينهم وبين ظهرانيهم، سواء في فلسطين أو في بقعة أخرى، لكن الاشتراطات والضمانات لا يمكن أبدًا أن تكون مجرد نصوص ميتة، خشية أن تغدو رسالة ميتة، كما حدث لكثير من شروط الأقليات في الدساتير الأوروبية في الأعوام العشرين الماضية»[٢٢].

يعلّق غولمان بما سجله قائلًا إن نوري مثّل دورًا شخصيًا في تحقيق اتحاد عربي قبيل رحيله المأساوي، لكن الاتحاد لم يكن اتحادًا عراقيًا ـ سوريًا كما تخيل حدوثه في كتابه الأزرق، بل كان اتحادًا عراقيًا ـ أردنيًا، ولِد بصياغة سريعة ليوازن وحدة مصر وسورية التي سبقته[٢٣]. إن وثائق بريطانية كالتي بين أيدينا لا يمكن أن تُقرأ بمعزل عمّا سجّله السفير الأميركي غولمان باعتباره واحدًا من قطبين أساسيين كانا يساهمان في إدارة المشهد السياسي في قلب بغداد.

---

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) المصدر نفسه.

الرئيس جمال عبد الناصر:
مشروع الوحدة العربية إزاء مشروع الاتحاد العربي الهاشمي

جاء في كتيّب نشرته مديرية الدعاية العامة في بغداد عام ١٩٥٨ نصُّ رسالة تهنئة أرسلها الرئيس جمال عبد الناصر إلى الملك فيصل الثاني ملك العراق[٢٤]، وكانت برقية طويلة زاخرة بالتهانئ الحارة والآمال القومية العريضة، كُتبت بعاطفة متوقّدة وبتعبير عن محبة راسخة بكلمات مفعمة بالتقدير والاحترام. نُشر ردّ الملك فيصل الثاني على برقية عبد الناصر بجواب مطوّل أيضًا، وبمشاعر عربية فياضة واحترام واعتزاز كبيرين. إن كلًّا من البرقتين المطولتين لا يمكنه التعبير عن حقيقة ما يخفي كل نظام من النظامين السياسيين تجاه الآخر من أحقاد وضغائن وكراهية وخصومة سياسية بين أكبر دولتين عربيتين، اشتركتا معًا في التعبير عما يريده الفرقاء في الحرب الباردة عهدذاك!

لِنتأملْ قليلًا نصّ البرقية التي أرسلها الرئيس جمال عبد الناصر إلى الملك فيصل الثاني:

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ملك العراق ـ بغداد

إن الاتحاد العربي الذي وحّد اليوم ما بين العراق والأردن هو خطوة مباركة تتطلع اليها الأمة العربية كلها بأمل كبير، باعتبارها اتجاهًا يستمد قوّته من أعماق الضمير العربي، وإننا واثقون تمام الثقة أن الاتحاد العربي سوف يكون قوة لكل العرب على كل أعداء العرب. إن الايام التي تعيشها الأمة العربية الآن أيام خالدة مجيدة، وما من شك أن الأحداث التي عاشتها أمتنا في الفترة الأخيرة تبشّر بأن فجر الوحدة الذي أشرق على كل الآفاق العربية هو مطلع بازغ جديد للأمة العربية المناضلة، وأن القومية العربية ستفخر وتعتز بالخطوة التي اتخذتموها في عمّان اليوم، واثقة أنها تقرّب منّا يوم الوحدة العظمى. وما من شك أن شباب جلالتكم وإيمانكم وصادق إخلاصكم سوف تكون من القوى الدافعة في سبيل

(٢٤) **الاتحاد الهاشمي** (بغداد: مديرية الدعاية العامة، ١٩٥٨)، ص ٧ ـ ٩.

تحقيق حلم العرب الكبير، وإني [إذ] أبعث لجلالتكم تهانيّ، أتمنى من صميم قلبي أن يوفقكم الله ويسدد خطاكم، وأن يبارك شعبكم العظيم.

جمال عبد الناصر

إن من كان يستمع ليل نهار إلى إذاعة صوت العرب من القاهرة ودار الإذاعة العراقية في بغداد لن يصدّق أبدًا ما تضمنته مثل برقيات التهنئة تلك، وكان سيخرج بنتيجة مفادها أن القادة العرب لم يكونوا صرحاء في ما بينهم، بل الواحد منهم يكذب على الآخر، وأنهم لم يكونوا عقلاء في تصرفاتهم وانفعالاتهم. كانت بين الطرفين حرب إذاعية ساخنة تُستخدم فيها جميع الألفاظ المشينة والتعابير السيئة والشتائم المقذعة، وجميع الأوصاف البليدة والأغاني الساخرة. وبطبيعة الحال، كان عبد الناصر يمثّل القومية العربية بريادته لها بعد أن أصبح للهاشميين سجل سيئ في الذاكرة العربية. غدا منذ عام ١٩٥٦ بطلًا قوميًا، وكان يستقطب الشارع العربي من أقصاه إلى أقصاه، بل اعتُبر العدو الرقم واحد بالنسبة إلى بريطانيا وفرنسا وإسرائيل(٢٥). إن هذا الرصيد هو الذي جعل عبد الناصر يصبح سيدًا لجميع العرب الذين منحوه حق التدخّل سياسيًا وإعلاميًا في شأن أي بلد عربي، كي يضمّن خطاباته الطويلة فقرات واسعة وهو ينتقل بكلامه من مكان إلى آخر. خدمته الوسائل الإعلامية كثيرًا في حين لم يكن العراق يعتني بآليات الدعاية والإعلام. كانت الملايين تستمع إلى خطب عبد الناصر، ناصرته جميع التيارات التحررية والاستقلالية والقومية واليسارية، فكان أن خطّ حدًّا سافرًا بين معسكرين اثنين أحدهما معه والآخر ضده، في حين بقي العراق بمنأى عن الاعتناء بهذا الجانب، بل حتى خصوم عبد الناصر لم يستطع العراق كسبهم إلى جانبه. وبقدر ما هُزم الهاشميون تاريخيًا باعتبارهم حلفاء للغرب، انتصر عبد الناصر باعتباره البطل الذي سيحرر فلسطين ويزيل إسرائيل من الوجود!

عمل عبد الناصر ليل نهار على إسقاط الاتحاد الهاشمي، وانتصر في صراعه ضده؛ إذ لم تمضِ إلّا بضعة أشهر حتى سقط الاتحاد بعد انقلاب عسكري دموي في العراق قاده ضباط عسكريون، ولحقت به ثورة شعبية يوم

---

(٢٥) Elie Kedourie, *Politics in the Middle East* (Oxford: Oxford University Press, 1997), pp. 59-67.

١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، ليكون عبد الناصر أول المباركين، بل إنه أعلن للعالم وهو على متن طائرته بين موسكو وبراغ: «إن اي اعتداء على العراق الجمهوري يُعَدّ اعتداء سافرًا ضد الجمهورية العربية المتحدة»! ثم عاد بعد ساعات إلى دمشق، وقبل أن تهبط به الطائرة في مطارها، أبرق إلى القيادة العراقية الجديدة مباركًا ومهنئًا الضباط الأحرار العراقيين على الانتصار الذي حقّقوه فجر ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨. وكانت تلك القيادة مجتمعة بحضور الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي ميشيل عفلق، الذي انتقل من دمشق إلى بغداد وأبرق إلى عبد الناصر داعيًا إياه إلى الهبوط في مطار بغداد، لكن عبد الناصر اعتذر عن عدم تلبية دعوته. وبعد ذلك بيومين أو ثلاثة أيام، اتجه وفد عراقي برئاسة العقيد الركن عبد السلام عارف، الرجل الثاني في مجلس القيادة العراقية، إلى دمشق، فاستقبله عبد الناصر استقبالًا كبيرًا، وخرج الاثنان إلى الجماهير المحتشدة في قلب دمشق لإلقاء الكلمتين التاريخيتين. ولم تمض إلّا قرابة ثلاثة أشهر حتى بدأت العلاقات العراقية ـ المصرية تسوء شيئًا فشيئًا، وعادت الحرب الباردة بين الطرفين بأقسى ما يكون، سواء في الصحف والمجلات أو الإذاعات أو في محكمة المهداوي التي أُنشئت في بغداد لمحاكمة رجال النظام الملكي السابق الذي سمّي «العهد المباد»، وخصوصًا ما كان يذاع من شتائم وشناعات عبر إذاعتي «صوت العرب» و«هنا بغداد»، ليستفحل الصراع الدعائي الإعلامي السياسي إلى درجة السخونة واشتعال الشرارة بين الطرفين، ممثّلًا بالحوادث المأساوية التي عاشتها الموصل في آذار/ مارس ١٩٥٩ حتى نهاية حكم عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٣، وانقسام الموصل إلى معسكرين اثنين متصارعين أحدهما قومي يمثّله جمال عبد الناصر، وآخرهما قاسمي شيوعي يمثّله عبد الكريم قاسم. وكان ما حدث تاريخيًا مريرًا سُفكت فيه الدماء، وسُحل الناس في الشوارع، وأُقيمت مهرجانات الموت والنهب والسلب، ثم بدأت سلسلة الاغتيالات السياسية والتصفيات الاجتماعية لمرحلة زمنية دامت طوال عهد عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ ـ ١٩٦٣)[٢٦].

---

(٢٦) عالجتُ في كتابي، تفاصيل العلاقات المصرية ـ العراقية، انظر: سيّار الجميل، **تفكيك هيكل: مكاشفات نقدية في إشكاليات محمد حسنين هيكل** (بيروت؛ عمّان؛ لندن: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠).

السؤال الآن: ما موقع عبد الناصر في مثل هذه «الوثائق» المهمّة؟ وخصوصًا موقف عبد الناصر من الاتحاد العربي وموقف الجمهورية العربية المتحدة من تحركات العراق، وبالأخص إزاء الكويت؟

السير مايكل رايت سفير بريطانيا إلى العراق في الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٨

ثمة حاجة تاريخية تتطلّب التوغل بعمق في شخصية مايكل رايت[(٢٧)]، والكشف عن دوره ومراسلاته الخاصة جدًا؛ إذ كان من أذكى الدبلوماسيين البريطانيين في القرن العشرين، ولا يُعقل أن يتزامن وجوده سفيرًا في بغداد التي كانت تشهد أهم حادث تاريخي في تاريخ العراق في القرن العشرين، ويفاجأ بما كان يجري وقتذاك كما فوجئ آخرون. وتوضح مواقفه السياسية ومراسلاته الدبلوماسية أنه كان يراقب الوضع على أفضل ما تكون المراقبة، ويسجل معلوماته التي يرسلها إلى وزارة الخارجية البريطانية. كما أنه كان يدرك جيدًا حالة القوة الدافعة للجماهير التي زحفت إلى مبنى السفارة وحطّمت تمثال الملك فيصل الأول وتمثال الجنرال مود في قلب بغداد صبيحة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨. وصف مسؤولون في السفارة البريطانية في بغداد ما كان يحدث بأنه «ثورة شعبية» تقوم على هياج «المشاعر المكبوتة التي امتزج بها كل من الكراهية والإحباط، ويتغذى على العاطفة القومية غير المنتهية، والعداء للحكومة التي بدت استبدادية، مع استياء شديد من أوضاع الهيمنة الغربية، واشمئزاز واسع النطاق من الفقر والانسحاق لفئات من المحرومين».

قبل ثلاثة أشهر من الثورة، قال السير مايكل رايت لوزير الخارجية سلوين لويد إن «الوضع الدستوري في العراق يشبه كثيرًا ما كانت عليه المملكة المتحدة أيام جورج الثالث»، وهذه مقارنة تاريخية مهمّة تعكس لنا كيف كان السير مايكل رايت يفكر في نهايات العهد الملكي في العراق، خصوصًا إذا ما علمنا أن الأمور في بريطانيا تطورت في نهاية المسار في غير مصلحة جورج الثالث، ملك بريطانيا في الفترة ١٧٦٠ ـ ١٨٢٠، بعد

---

(٢٧) ولِد مايكل روبرت رايت (M. R. Wright) في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٠١، وتلقّى علومه في جامعة أكسفورد. لمزيد من التفاصيل، انظر: *Who is who in Britain* (London: [n. pb.], 1975), p. 455.

أن قاوم امتداد نابليون بونابرت وحملاته حتى أصابه الصرع ولم يعد قادرًا على مزاولة حكمه! إنها رسالة ذكية جدًا تعلن استعدادًا لتشييع النظام الملكي في العراق إلى مثواه الأخير كونه لم يعد يقوى على الاستمرار، من وجهة نظر البريطانيين، وافتراق مصالحهم عن مصالحه! فتدنّت شعبيته لمصلحة عبد الناصر، ولم يعُد يستوعب معارضيه مع بقاء الثروة والسلطة في أيدي ملّاك الأراضي وشيوخ العشائر.

يجد القارئ مدى قوة السير مايكل رايت وتأثيره في الوثائق البريطانية، ومدى فاعليته السياسية والمعلوماتية على امتداد ستة أشهر من قيام الثورة العراقية. وأعتقد أن ثمة معلومات خاصة وشيفرات متبادلة لم يُكشف عنها حتى الآن بين السير مايكل رايت وطاقمه في بغداد من جهة والحكومة البريطانية من جهة ثانية. وإذا ما استطاع أحد الوصول إليها في يوم من الأيام، فسيكتشف معلومات خطِرة عن أسرار ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨. يضاف إلى ذلك أن الموقفين البريطاني والأميركي يكادان يكونان متطابقين في الرؤية والهدف إزاء كلٍّ من مصر والعراق، لكن ذلك كله تبلور بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، بحيث إن ما نعتبره عداء لهذا ينقلب إلى مصالح مع ذاك، وما نعتبره صداقة تجاه ذاك ينقلب بين ليلة وضحاها إلى تغيير جذري عند هذا، علمًا بأن البريطانيين والأميركيين كانوا في خندق واحد علنًا في الحرب الباردة في الخمسينيات ضد الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، بعد أن كان السوفيات حلفاء لهم ضد هتلر وموسوليني إبان الحرب العالمية الثانية في الأربعينيات.

كان الاتحاد السوفياتي أول الدول التي اعترفت دوليًا بقيام دولة اسرائيل في قلب العالم العربي، ثم تطورت العلاقات الجيوبوليتكية بين الولايات المتحدة وإسرائيل بعد أن كانت فرنسا حليفة قوية لإسرائيل وأكبر مصدّرة للسلاح إليها حتى عام ١٩٦٧. تخبرنا الوثائق البريطانية (وهي البرقيات التي أُرسلت من العراق إلى الخارجية البريطانية صبيحة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ ويوم ١٥ منه) أن السير مايكل رايت غادر السفارة مع زوجته إلى فندق بغداد، ولم تصدر عنه أي برقية حتى مساء اليوم الثاني. وتقول آخر البرقيات إنه كان غير متأثر بالمجريات، ولم تبدُ عليه أي حالة

انزعاج، علمًا بأن أحد موظفي سفارته قُتل بطريق الخطأ. لكن ماذا كانت ردود فعله، وهي في الحقيقة ردود فعل بريطانيا، خصوصًا عندما نعلم بأنه كانت للبريطانيين حتى فجر ١٤ تموز/ يوليو قاعدتان عسكريتان قديمتان، أولاهما في الحبانية القريبة من بغداد، وأخراهما في الشعيبة القريبة من البصرة، ولاسيما عندما نقارن بين مواقف بريطانيا من انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦ ومواقفها من حوادث حركة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١ وإصرارها على إعدام العقداء الأربعة، رفاق يونس السبعاوي وأقطاب تلك الحركة، وملاحقة الكيلاني، وكيف كان موقفهم من مجريات الحوادث الملتهبة في ١٤ ـ ١٦ تموز/ يوليو في بغداد[٢٨]؛ إذ سنجد أن رصيد نوري السعيد والنظام الملكي العراقي انتهى لديها تمامًا، وأن المرحلة التاريخية البريطانية انتهت لمصلحة الولايات المتحدة الأميركية، فضلًا عن اجتياح عبد الناصر وقوته السياسية والإعلامية الشارع العربي كله، وسهولة التعامل مع رجل عسكري جاء مباشرة من الثكنة العسكرية ليتولّى مقاليد حكم العراق بدلًا من نخبة سياسية متمرسة في الحكم وصعبة المراس[٢٩]. ويمكننا أن نطلع من خلال هذه الوثائق على رسالة مطوّلة كتبها السير مايكل رايت، وضمّنها شرحًا وتحليلًا مفصّلًا لأثر إقامة الجمهورية العربية المتحدة في مستقبل النظام السياسي في العراق. إضافة إلى ما تضمّنته من مقترحات عن كيفية مساعدة بريطانيا للعراق في مواجهة المستقبل. وتخبرنا الوثائق أن السير مايكل رايت ينصح حكومته بتجنب تشجيع الاعتقاد أن القوى الغربية رتبت قيام الاتحاد بين العراق والأردن وعلى الضد من الجمهورية العربية المتحدة. ويحدد الخطوات التي على حكومته أن تتخذها في هذا الشأن.

إن السياسي العراقي الوحيد الذي دافع عنه الغرب بشكل سافر هو فاضل الجمالي (رئيس وزراء ووزير خارجية إبان العهد الملكي)؛ إذ حذّرت

---

(٢٨) Roger Lewis and Roger Owen, eds., *A Revolutionary Year: The Middle East in 1958* (London: I.B. Tauris, 2002).

(٢٩) بقيت علاقة السفير البريطاني السير مايكل رايت بالزعيم عبد الكريم قاسم قوية. ومن المؤكد جدًا أنه زاره بصورة متكررة في مكتبه في وزارة الدفاع، لكن هل ثبتت صحة ما نشره محمد حسنين هيكل من مقالات «بصراحة»؟ انظر مثلًا مقاله: «يا سيادة الزعيم الأوحد»، **الأهرام**، ٣١/ ١/ ١٩٥٩.

بريطانيا وأميركا عبد الكريم قاسم مهدِّدة إن هو أقدم على إعدامه، فكان أن طلب قاسم اللقاء بالجمالي في مكتبه في وزارة الدفاع قرب الفجر، فجاء الحرس بالجمالي منقولًا من السجن الرقم ١، فاستقبله قاسم استقبالًا حسنًا وبقي معه ثلاث ساعات حدّثه فيها عن طبيعة العلاقات العراقية مع كل من بريطانيا وأميركا[٣٠].

الملك حسين

للملك الحسين بن طلال موقعه الكبير في سجلات الوثائق البريطانية التي تشير إلى قوة تأثيراته السياسية مقارنة بدور الملك فيصل الثاني، ملك العراق الذي بدا لي أنه كان أكثر انشغالًا بالشؤون الداخلية منه بالشؤون الشؤون الخارجية التي كان يديرها أقوى الساسة العراقيين نوري السعيد بقوة ودهاء وعناد. كان الوزير الأردني سليمان طوقان ينقل إلى السير مايكل رايت تفاصيل محادثاته مع الملك فيصل الثاني وولي عهده، منها رسالة من الملك حسين تتضمن مقترح الأخير في شأن إقامة كونفدرالية بين الممالك العربية الثلاث، أو بين العراق والأردن على أقل تقدير، بشرط الحصول على المباركة السعودية. ثم أضاف حسين فكرة إدخال لبنان إلى المشروع. وبدا واضحًا أن الملك حسين كان يعتمد اعتمادًا أساسيًا على السياسي الأردني سليمان طوقان والسياسي الأردني سمير الرفاعي الذي اعتبر مشروع

---

(٣٠) حدّثني الراحل فاضل الجمالي في أثناء لقائي إياه في بيته في ضاحية المرسى في العاصمة التونسية (٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥) بحضور زوجته سارة باول الجمالي، عن تفاصيل لقائه الزعيم عبد الكريم قاسم بعد أن أُخذ (أي الجمالي) على حين غفلة من السجن الرقم واحد. جرى بينهما البحث في قضايا تاريخية وسياسية أخرى، وكان اللقاء في الرابعة فجرًا ودام ثلاث ساعات، وأبدى قاسم احترامه للجمالي، وسأله عن السياسة الخارجية العراقية وعن بعض أسرار حلف بغداد. قال الجمالي: وجدته لا يفقه في القضايا السياسية شيئًا، لكنه يعيش نشوة الانتصار الذي حققه، وتعجبت كيف سيدير هذا الضابط شؤون العراق ويمثل هذه العقلية المضطربة. وفي تلك الليلة أصدر أوامره بإطلاقي رهن الإقامة الجبرية، وبقيت في داري حتى قدمت طلبًا للاستشفاء خارج العراق، فوافق الزعيم، وغادرت ومعي [زوجتي] سارة إلى بيروت التي بقيت فيها ردحًا من الزمن، حتى استدعاني الرئيس الحبيب بورقيبة ومنحني حق الإقامة والضيافة في تونس، مع توفير بيت وسيارة وسائق وخادمة. وعندما زار الجمالي الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد عام ١٩٨٥، استُقبل استقبالًا رسميًا وشعبيًا، اعترافًا بدوره وجميل صنعه من أجل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة في الخمسينيات.

الجمهورية العربية المتحدة مجرد مشروع دعائي. ويبدو للمؤرخ من خلال دراسة الوثائق البريطانية الفرق الكبير في تفكير الزعيمين الهاشميين، الملك فيصل الثاني والملك الحسين بن طلال؛ فالملك فيصل كان خالي الوفاض من أي مشروع أو فكرة يمكنه أن يسوقها بسبب القيود المفروضة عليه دستوريًا، أو التقاليد الشخصية التي ربطته بخاله الأمير عبد الإله ونوري السعيد، في حين كان الملك حسين أقوى في تسويق المشاريع في المنطقة، وهذا ما كان يرصده البريطانيون والأميركيون معًا إزاء مستقبل كلٍّ من ذينك الزعيمين، ومدى قدرة كلٍّ منهما على مواجهة التحديات ومجابهتها والاستجابة لها.

إن لتشبيه السير مايكل رايت العراق ببريطانيا جورج الثالث معاني تاريخية عميقة؛ إذ يُظهر عجز فيصل عن الاستمرار في حكم بلد كالعراق، كانت مشكلاته الصعبة تزداد يومًا بعد آخر، في حين بدا واضحًا أن الملك الأردني حسين بن طلال كان يتمتع بالقدرة على ابتكار الأفكار وتنفيذها والسعي من أجل تحقيقها، علمًا بأن الزعيمين كانا في سن واحدة (في مطلع العشرينات).

ثمة تفاصيل عن زيارة وزير الخارجية الأردني إلى الرياض ومحادثاته مع الملك سعود الذي كان يطالب بعدم الاستعجال في إقامة اتحاد بين الممالك العربية، ويعلن معارضته للوحدة بين مصر وسورية. ثم تأتي زيارة الأمير عبد الإله إلى عمّان، ويخبر السفير استعداد العراق للاستجابة لرغبة الملك حسين في إقامة اتحاد بين البلدين. ويطلب من السفير التدخّل لحث الأميركيين على الضغط على الملك سعود للتجاوب مع المشروع الأردني المقترح، علمًا بأن السعودية تذرّعت على لسان الملك سعود باشتراطه ترك العراق حلف بغداد قبل أن يقيم أي مشروع للتعاون بينه وبين الأردن والعراق، مع العلم بأن موقف السعودية كان مضادًا لمشروع عبد الناصر في الجمهورية العربية المتحدة. عليه، أبلغ الأردن السفير الأميركي (الوزير المفوض) بأن حلف بغداد عقبة كأداء أمام الاتحاد الكونفدرالي. أمّا بصدد الاتحاد العربي الهاشمي، فيقدّم السكرتير في الدائرة الشرقية ميسون تفصيلًا شاملًا للتطورات الداخلية والدستورية في عمّان، وبعد عشرة أيام من إقامة

الاتحاد العربي وتصورات عمّا سيجنيه الأردن من فوائد اقتصادية. كما يكتب حول أهمية إبقاء الحدود بين الأردن وإسرائيل هادئة، وأن مسؤول مكتب شؤون إسرائيل والأردن في الخارجية الأميركية يطلب من الخارجية البريطانية إنجاح تجربة الاتحاد العربي مهما كان الثمن.

مقارنة بين الملكين الهاشميين فيصل الثاني والحسين بن طلال

يبدو واضحًا الفرق الكبير بين الملكين الشابين فيصل وحسين على الرغم من ولادتهما في عام واحد هو عام ١٩٣٥ (فيصل في ٢ أيار/ مايو وحسين في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر)، وتكوينهما المشترك، وتخرّجهما في مدرسة سانت هرست البريطانية. نعم، لم يكن فيصل الثاني إلّا مستمعًا وموافقًا. وعلى الرغم من ثقافته العالية وسماحته وطيب معشره وتواضعه، فإنه كان يعتبر نفسه ملكًا دستوريًا لا يتدخل في شؤون إدارة البلاد وعلاقاتها الخارجية، كما هي حال ملكة بريطانيا إليزابيث الثانية، معتمدًا في ذلك على طاقم سياسي مخضرم وقديم يقف على رأسه نوري السعيد، ونخبة سياسية عتيقة ومخضرمة. وعليه، لم يصنع فيصل الثاني أي سياسات طوال الأعوام الخمسة التي حكم فيها، في حين كان ابن عمه الملك حسين شابًا، بنى علاقاته منذ بداية حياته بدوائر أجنبية، وبدأ يدير مُلْكه بنفسه، مستعينًا بالساسة الأردنيين، وأخذ يتدرب على صنع القرار منذ تسلّمه ولاية العهد[٣١]. كان الملك حسين أخطر كثيرًا من ابن عمه الملك فيصل الثاني الذي عاش منذ صغره في كنف ساسة كبار، فلم تكن له رؤيته السياسية الواضحة، بل لم يحمل أي مشروع له يمنحه للشباب العراقيين على الرغم من انفتاحه عليهم ولقاءاته بكل نخبهم، وكان يعشق الرسوم والكتابة وقراءة الروايات ومشاهدة الأفلام ومراقبة مستحدثات العالم، في حين كان الملك حسين متوثبًا وطيارًا ومغامرًا ومشاركًا في سباق السيارات. كما كانت له رؤيته ومشروعه وقوة اتصالاته منذ ذلك الوقت المبكر.

ثمة سؤال يفرض نفسه عليّ كثيرًا، وهو: إذا كان الملك حسين قد

---

(٣١) Nigel John Ashton, *King Hussein of Jordan: A Political Life* (New York: Yale University Press, 2008), pp. 43-68.

وصلته تفاصيل المؤامرة التي كان يعدّها بعض الضباط العراقيين (باسم الضباط الأحرار) ضد ملكهم فيصل الثاني، وهو رئيسه بحكم منصبه الاتحادي، فلماذا اكتفى بتنبيه رئيس أركان الجيش العراقي كي يجيبه استعراضيًا ولم يركب طائرته إلى بغداد كي يدق أجراس الخطر في أروقة قصر الرحاب؟ إن ما ذكره الملك حسين في مذكراته التي سمّاها مهنتي كملك عن هذه الحادثة، وقال فيها إنه نبّه رئيس أركان الجيش العراقي الفريق الركن محمد رفيق عارف، وما سجّله من رد الأخير عليه متحدّيًا إياه وأن عليه أن يخاف من جيشه هو، لأن الجيش العراقي كله مواليًا لملكه، إن هذا القول والرد يكذبهما محمد رفيق عارف؛ إذ نقل لي مصدر مقرّب من الأخير قوله إن ذلك لم يحدث البتة مع الملك حسين! لكن من المثير جدًا أن يبقى محمد رفيق عارف صامتًا طوال حياته، ولم يقبل أن يسأله أي إنسان عن ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ وخفاياها، علمًا بأنه كان في السلطة، وأن قطعات الجيش التي كانت تحركاتها تحت إمرته قلبت نظام الحكم في العراق[٣٢]! وأن النظام العسكري الجديد لم يحاسب محمد رفيق عارف كما حاسب جميع أركان النظام القديم حسابًا عسيرًا.

المملكة العربية السعودية

توضح الوثائق التي ضمّها هذا «الكتاب» الحالة السياسية التي كان النظام الملكي العراقي يعيشها في أشهره الأخيرة، بل الأوضاع النفسية التي عاشها أركان النظام، وخصوصًا الأمير عبد الإله ولي العهد، ونوري

---

(٣٢) تحرّيت طويلًا عن سر موقف الفريق الركن محمد رفيق عارف (رئيس أركان الجيش في العهد الملكي) وصمته إزاء ما حدث حتى رحيله، فوجدت من خلال معلومات مؤكدة قدّمها لي الصديق فاضل السعدون، صديق الطفولة لابن محمد رفيق عارف الوحيد، وكان يعرف الأب معرفة حقيقية. حدثني: سئل الرجل مرات عدة: لماذا لا تدلي برأيك في كل الذي حدث، خصوصًا أنك عايشت الحوادث وكنتَ في قلبها وأقرب رجل إلى الثوار، فلم يجب البتة، بل اعتذر طوال حياته عند مقابلة المؤرخين والباحثين والصحافيين عن الإدلاء بأي جواب عن أي سؤال. وقيل بالحرف الواحد، إنه جعل نفسه مريضًا مرضًا نفسيًا، وبقي حبيس داره حتى لا يلتقي بالناس، ولم يتكلم طوال حياته - رحمه الله - لكن معلومة واحدة استطعت استخلاصها وهي قوله إن ما سجّله الملك حسين في كتابه مهنتي كملك بصدد لقائي معه وتحذيره لنا من حدوث انقلاب عسكري، كل ذلك محض اختلاق لا وجود له إطلاقًا!

السعيد. وإذا كان الأمير يعيش قلقًا وكآبة مريرة، فإن نوري السعيد كان يعمل بجد منقطع النظير لكي يتفوّق على مشروع عبد الناصر في الوحدة العربية؛ إذ حاول أن يسوق مشروعه المتمثل في الاتحاد العربي الهاشمي في أقرب البلدان العربية إليه، وخصوصًا في محاولته المستميتة ضم الكويت إلى المشروع في حين راح عبد الإله ينسّق لضم المملكة العربية السعودية، لا لأسباب مبدئية من أجل ضم العرب بل للوقوف في جبهة سياسية تناوئ خطط عبد الناصر. أخفق الاثنان في محاولتيهما، وإذا كان العراق قد اعتمد على بريطانيا كي تمارس نفوذها على السعودية ومشيخات الخليج العربي، وخصوصًا الكويت، فإن الدور الذي قام به الأردن كبير، ممثّلًا بالملك حسين الذي كان يرسل مبعوثيه إلى السعودية والعراق، مع جهود العراقيين أنفسهم، لكن يبدو واضحًا أن المحاولات العراقية والأردنية ذهبت أدراج الرياح، بفعل موقف السعوديين المتعنّت من المشروع العراقي، كما تشرح الوثائق.

تبيّن قصر نظر العراقيين والأردنيين التاريخي حيال محاولة ضم السعودية إلى ذلك المشروع، معتمدين على حُسن العلاقات التي بنوها مع السعوديين منذ عام ١٩٥٤؛ إذ بقي السعوديون يحتفظون بذاكرة قوية عن سوء علاقاتهم بالهاشميين، كما اتضح جليًا أن البريطانيين والأميركيين لم يكونوا متحمسين قط للمشروع العراقي، ورأوا أن يُكتفى بما تحقق بين العراق والأردن. واتّضح أيضًا أن موضوع الكويت خط أحمر ولا يمكن للعراق أبدًا أن يضم الكويت إليه. ولم يتعلم العراق، حتى في العهد الجمهوري، من الدرس ذاك، ومن وجود ذلك الخط الأحمر، وهم يعلم علم اليقين بأن السعوديين لا يمكنهم أن تكون لهم عضويتهم في هذا الاتحاد على الرغم من سوء علاقاتهم بجمال عبد الناصر. وكان على العراقيين أن يدركوا ذلك مذ رفضت السعودية أن تكون عضوًا في حلف بغداد، مع العلم بأنهم كانوا يدركون سوء العلاقة السعودية ـ الهاشمية منذ عقود طويلة من الزمن. ويستغرب المرء من وثيقة جاء فيها أنه في الوقت الذي كان الملك سعود واقفًا ضد مشروع الوحدة المصرية ـ السورية والجمهورية العربية المتحدة، كان أخوه الأمير فيصل آل سعود يعمل على مباركتها وتشجيعها وتأييدها، ولا أعتقد أن ذلك صحيح في

حقيقة الأمر على الرغم من التباين الواسع بين الملك سعود بن عبد العزيز وأخيه فيصل بن عبد العزيز. وأوضحت الأيام اللاحقة، عندما غدا فيصل آل سعود ملكًا على السعودية، كم كانت العلاقات سيئة بين السعودية ومصر في عهد عبد الناصر[٣٣].

قضية الكويت

طبيعة القضية

شغلت وثائقَ هذه المرحلة التاريخية التي امتدت ستة أشهر قضية الكويت التي أثارها القادة العراقيون مع الإنكليز، وكان نوري السعيد على رأسهم، لا للاستحواذ عليها، بل لدعوتها إلى الاشتراك بصفة عضو في الاتحاد الهاشمي. وبدا واضحًا أن الكويت كانت خطًا أحمر بالنسبة إلى العراق، بحسب رأي البريطانيين. وإذا كان العراقيون والأردنيون قد توجّهوا مباشرة إلى المملكة العربية السعودية ودعَوْها للمشاركة في الاتحاد، فإن الملك سعود بن عبد العزيز بارك الخطوة، لكن لم يوافق على الاشتراك. كان هدف سعي العراق والأردن كسب أكبر عدد ممكن من الأعضاء في أسرع وقت لمجابهة الوحدة المصرية ـ السورية، لكن آمالهم خابت؛ فالعراقيون لم يفكروا في الكويت بهدف إرجاعها إلى العراق، بل كانوا يريدونها عضوًا في اتحادهم، ولم يكن موقف الإنكليز أن تبقى الكويت بعيدة من الاتحاد الهاشمي فحسب، بل لم يقبلوا أيضًا انضمام المشيخات الخليجية إلى الاتحاد الهاشمي. وتوضح الوثائق البريطانية على لسان السفير السير مايكل رايت أن أسباب مطالبة العراق بضم الكويت إلى الكونفدرالية مع الأردن مالية، ويطلب من حكومته ألّا تعلن معارضة مطلب العراق لكون حاكم الكويت لن ينضم إلى أي من الاتحادين، وألّا يضغط عليه من الحكومة البريطانية للاستجابة لمطلب العراق ـ كما تتضمّنه الوثائق ـ وكثيرًا ما أُطلقت الأحكام على دعوة نوري السعيد إلى انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي كونها مشروعًا لضم الكويت إلى العراق، لكن وجدنا أن الوثائق

---

(٣٣) الجميل، تفكيك هيكل.

تقول غير هذا، غير أن دعوة نوري السعيد فُسّرت بأنها مشروع لضم الكويت إلى العراق في إثر استقلالها، ويبدو أن إصرار نوري باشا على هذا «المشروع» كلّفه ثمنًا باهظًا جدًا دفعه هو، ودفعته معه الأسرة المالكة العراقية والعراق بأسره، على مدى عقود من الزمن!

طبيعة الاختلافات

قبل مراقبة ما تضمّنته هذه «الوثائق»، نشير إلى أن الآراء مختلفة تمامًا حول هذه «المسألة» التي لم تجد لها حلًا تاريخيًا منذ تأسيس الدولة في العراق عام ١٩٢١. والمشكلة هي أن البحث في هذه «المسألة» لم ينفرد به الطرفان العراقي والكويتي رسميًا ونخبويًا وشعبيًا، بل كثر المتدخلون فيها من العرب (وبالذات من مصر) ومن غير العرب، سواء في العهد الملكي في العراق أو في العهود الجمهورية. إن كثيرين من العراقيين يصّرون على القول إن الكويت تابعة للعراق، مستندين في ذلك إلى وثائق وخرائط تعود إلى عهد مدحت باشا في العراق، أيام الحكم العثماني، في حين ينكرها جميع الكويتيين ومن يناصرهم في قضيتهم. بقي فاضل الجمالي ـ مثلًا ـ يؤكد حقوق العراقيين في الكويت من خلال مقالاته التي كتبها بعد عام ١٩٩٠، في إثر اجتياح الجيش العراقي لها[٣٤]، في حين نقرأ ما نشره خلدون النقيب تحت عنوان «تهافت ادعاءات العراق في شأن ضم الكويت» حيث يقول: «لا بد بداية، من وضع الأزمة القائمة بين الكويت والعراق في سياقها التاريخي، إذ ليس لادعاءات العراق بأن الكويت جزء من العراق أي سند تاريخي.. ظهر هذا الادعاء ضمن تصوّرات النخبة الحاكمة لدور العراق الاستراتيجي ـ الإقليمي على المستوى العربي في منتصف الثلاثينيات. وقد ظهر كأداة للمناورة استغلتها النخبة الحاكمة (في زمن الملك غازي، ثم بدرجة أقل في دوائر الحكم السعيدي ـ نسبة لنوري السعيد). فقد جاء هذا الادعاء كتعبير عن رغبة العراق في لعب دور قيادي

(٣٤) بعد اجتياح القوات المسلحة العراقية الكويت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، كتب محمد فاضل الجمالي حول الموضوع سلسلة من المقالات، ثم جمعها في: محمد فاضل الجمالي، **مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٢).

على المستوى الاقليمي، وقد أُحبط طموح العراق القيادي ليس من قبل الكويت، وإنما على يد التفاهم المصري ـ السوري ـ السعودي، الذي ما زال قائمًا حتى اليوم»[٣٥]. صحيح ما يقوله النقيب من أن هذا الادعاء لم يكن حتى مجيء العسكر إلى الحكم في العراق مطلبًا شعبيًا[٣٦]، لكن ليس صحيحًا أن القضاء على الطموح العراقي جاء من خلال التفاهم المصري ـ السوري ـ السعودي؛ فالوثائق التي بين أيدينا توضّح دور كل من البريطانيين والأميركيين في استحالة تلبية مطالب نوري السعيد لا في ضم الكويت إلى العراق، كما طرحها الآخرون، بل حتى في تلبية رغبته في عضوية الكويت في الاتحاد العربي ومشاركتها فيه كونفدراليًا.

رأي السفير الأميركي غولمان

لكن لنعُدْ مجدّدًا إلى قراءة مذكرات السفير غولمان الذي كان أهم سفير أميركي أمضى أربعة أعوام (١٩٥٤ ـ ١٩٥٨) في العراق قبل ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨. ألّف غولمان كتابه عن نوري السعيد شخصيًا، مشيرًا فيه إلى تخوّف شيوخ الكويت من العراقيين الذين يطمحون إلى إلحاق الكويت بالعراق، وإلى أن العراقيين لم يُظهروا نيات حسنة، ولم يفعلوا ما يزيل شكوك الكويتيين ومخاوفهم الكامنة فيهم منذ عهد الملك غازي. وازدادت هواجسهم إزاء الموقف العراقي حين تقدموا بمقترحهم من الحكومة العراقية في أوائل عام ١٩٥٥، في شأن عقد معاهدة بواسطة سلطة الحماية البريطانية، تحصل الكويت بموجب بنود المعاهدة على مياه الشرب من شط العرب عبر أنبوب يمتد إلى مدينة الكويت، وهو ما يقتضي تخلّي العراق عن حقه في أرضه تسهيلًا لتنفيذ المقترح[٣٧].

كان هذا المقترح قد طُرح قبل قرابة ثلاثة أعوام من مناداة نوري السعيد بضم الكويت إلى الاتحاد العربي، وهو ما يوضح بشكل كامل ما

(٣٥) انظر: خلدون النقيب، آراء في فقه التخلف: العرب والغرب في عصر العولمة، ط ٢ (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٨)، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢١٠.

(٣٧) Gallman, *Iraq under General Nuri*, pp. 61-8.

كان يدور في خلد العراقيين وتفكيرهم، لجهة كون الكويت ـ من ناحية المبدأ ـ جزءًا لا يتجزأ من العراق، ومن غير الممكن التخلي عنها[٣٨]، ويُظهر جليًا اعتراف شيوخ الكويت بالحق التاريخي العراقي ومحاولة احتوائه، فضلًا عن تفسير الموقف البريطاني الذي خذل العراقيين، ولا سيما نوري السعيد الذي كان حتى تلك اللحظة الصديق الحميم للغرب، ولبريطانيا على وجه الخصوص، ولم يقل بالضم قط، بل طالب بتطبيق أحد نصوص دستور الاتحاد بجعل الباب مفتوحًا أمام انضمام بقية الدول العربية إلى الاتحاد. وأكد في واحد من لقاءاته بالسفير الأميركي في بغداد أن موقفه يتمحور حول نص من دستور الاتحاد، فعلّق السفير في مذكراته قائلًا: لكنه الباشا الذي يقصد الكويت بشكل خاص، إذ لم يُشر بالاسم إلى أي بلد عربي غير الكويت، موضحًا له أسباب رغبته في ذلك، إذ سيكون في الإمكان تحمّل الأعباء المالية المترتبة بسبب فقر الأردن بتعاون بين العراقيين والكويتيين، وسيجعل انضمام أي بلد عربي ذي نظام غير هاشمي الاتحادَ مقبولًا في المنطقة العربية، فضلًا عن أن انضمام الكويت سيسهّل على العراق تصدير نفطه عبر موانئ كويتية بدلًا من ميناء البصرة في شط العرب، الذي لا يستطيع استقبال ناقلات النفط العملاقة، وستحصل الكويت في المقابل على حاجتها من مياه الشرب. ويبدو جليًّا أن مشروع نوري السعيد في عضوية الكويت لم يأت من باب الضم القسري، بل من باب خطة ذكية جدًا لتحقيق ما عجز عن تحقيقه سابقًا[٣٩].

القضية في الوثائق التاريخية

قبل إطلاق أي أحكام اليوم، سواء من طرف العراقيين أو الكويتيين أو المصريين أو الغربيين، من المهم جدًّا الرجوع إلى الوثائق العثمانية، لا لتشكيل موقف سياسي أو أيديولوجي مع هذا الطرف أو ذاك، بل لمعرفة السياق التاريخي لا الحق التاريخي. جاء في وثيقة للجمعية الإصلاحية الوطنية العراقية في البصرة كُتبت في عام ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م، في معرض

---

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) المصدر نفسه.

انتقادها الاتحاديين: «بدأوا الآن ببيع العراق تدريجيًا بواسطة تاجرهم الماهر حقّي باشا، فصادقوا على ملْكية إنكلترا على مسقط والبحرين وجزيرة القطر، التي هي الآن قضاء عثماني، وإلى هذه الساعة مقيم فيها الجيش العثماني ومأمور الحكومة، وصادقوا حمايتها على الكويت بصورة تقطع علاقة الدولة من التدخل بشئونها الداخلية والخارجية، وأباحوا لها حق التفتيش في الخليج الفارسي ومرفأ البصرة وسلّموها (أشياءها) بما يقضي على العراق أجمع»[٤٠].

تعرض الوثائق البريطانية التي يضمّها هذا «الكتاب» تفاصيل مطالب الزعماء العراقيين لاستعادة الكويت وحواراتهم مع السير وليام هايتر، وكيل وزارة الخارجية البريطانية، وكان من أمهر الدبلوماسيين والسفراء، فكان أن حثّهم على **الاعتراف باستقلال الكويت وتحديد الحدود معها**، واستعداده للتعاون في شأن ذلك. ثم يأتي السير برنارد باروز كي يشرح أسباب عدم إمكان تقارب حاكم الكويت مع العراق، ومخاوفه من ضم الكويت إلى العراق، ويدعو حكومته البريطانية إلى الالتزام بتعهداتها بحماية الحاكم، **والوقوف ضد العراق**، وعدم ممارسة الضغط عليه للانضمام إلى الاتحاد المتوقَّع. هنا، لنتوقفْ قليلًا كي نفكر في كيفية وقوف بريطانيا ضد العراق، وهو حليفها.

تخبرنا الوثائق أيضًا بما قاله وزير الخارجية البريطاني عن سياسة حكومته في موضوع الكويت، وسبب رفضها المطالب العراقية ورفضها الضغط على حاكم الكويت كي ينضم إلى الاتحاد، وتفضيلها أن يكون الاتحاد مع الأردن لا مع الكويت، وحثّها العراق على تحديد الحدود والاعتراف باستقلال الكويت! ثم نقف على تقرير كتبه السير وليام هايتر إلى السير فردريك هوير ميلر عن تفاصيل جولته في المنطقة، ووجهات نظر الحكومات والقادة في شأن المسائل السياسية، واحتمال أن تكون ترتيبات بريطانية ـ أميركية قد وضِعت لإعلان الاتحاد العربي. ثم بدأ السير مايكل رايت ينقل ردود الأفعال الأولى في العراق، موضحًا أن الاتحاد من دون

(٤٠) انظر: سنان معروف أوغلو، **العراق في الوثائق العثمانية: الاوضاع السياسية والاجتماعية في العراق خلال العهد العثماني** (عمّان: الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩. نقلًا عن: BOA.DH.KMS. NO: 117-2. Tarih: 22.12.1331 (1912).

الكويت سيكون ناقصًا وغير مقبول شعبيًا، ومقترحًا توافر أسباب مقبولة لشكل من العلاقة مع الكويت. يأتي بعد ذلك مقترح من وزير الخارجية الباكستاني فيروز خان، طالبًا ضم الكويت وقطر إلى الفدرالية العربية الجديدة! لكن السير باروز يحذّر من عواقب ضم الكويت إلى الاتحاد، ويطلب من حكومته إعادة النظر في الموضوع، فالكويت لن تتخلى عن الحماية البريطانية، وينصح لنوري باشا وعبد الله الدملوجي بأن يعملا على تحسين العلاقة مع حاكم الكويت أولًا!

قوة العراق وتأثيراته الإقليمية

يبدو أن العراقيين بقوا مصرّين على مطالبهم، فطلبت بريطانيا توضيحات ذات صلة بدستور الاتحاد والدبلوماسية والتأسيس، وكتبت مذكرة شرحت فيها الأسلوب الذي يمكن اتّباعه لمواجهة مطالب العراق في شأن الكويت، وكيفية التخلص من هذه المطالب. في هذا السياق، أوعز وزير الخارجية بشرح أسباب عدم تأييد بلاده انضمام الكويت، وطلب من السير مايكل رايت التشدد مع العراقيين لغرض تحديد الحدود مع الكويت! فقابل رايت كلًّا من الملك العراقي وولي عهده، ونقل إليهما توجيهات بريطانيا. ويبدو من ذلك أن المسألة وصلت إلى طريق مسدود مع الباشا نوري السعيد وطاقمه المكوَّن أساسًا من عبد الله الدملوجي وتوفيق السويدي وفاضل الجمالي. وثمة وثيقة أخرى تؤكد أيضًا أن لقاء جرى بين السفير البريطاني ورئيس الوزراء عبد الوهاب مرجان ووزير الخارجية، وتطرّق فيه مرجان بحدة لتاريخ السياسة البريطانية لفصل الكويت عن العراق. وبلغ الأمر، كما تخبرنا الوثائق البريطانية، أن يطلب وزير الخارجية الباكستاني فيروز خان ضم كلٍّ من الكويت وقطر إلى الفدرالية العراقية ـ الأردنية. يضاف إلى ذلك ما ورد في الوثائق أيضًا من أن السير تشابمان أندروز رفض مقترح انضمام السودان إلى الاتحاد العربي بحجة أن السودانيين لا يشعرون بالانتماء إلى العالم العربي. كما أرسلت بريطانيا إلى السير روجر ستيفنسن توجيهًا بعدم تناول موضوع انضمام المشايخ الخليجية إلى الاتحاد العربي. ويبدو للمؤرخ أيضًا أن الرأي العام الإيراني بدأ يتخوف من نشوء دولة عراقية اتحادية كبيرة على حدوده الغربية؛ إذ إن السير روجر ستيفنسن أرسل ما يشرح موقف الصحافة الإيرانية

من إقامة الاتحاد. من جانب آخر، اقترح السير مايكل رايت تأجيل انضمام لبنان ودول شمال أفريقيا إلى الاتحاد العربي، ودعا حكومته إلى دراسة موضوع انضمام الكويت ومعالجته، وضرورة تعاونها مع الاتحاد وإلّا سيوجّه اللوم إلى بريطانيا. وثمة وثيقة مهمة أيضًا تخبرنا أن الفيلد مارشال مونتغُمري اقترح إقامة تجمّع يضم تركيا وإيران وإسرائيل والسودان لمواجهة المجموعتين العربيتين الموحدتين، على أن يكون هذا التجمّع على شكل حلف! ولم يؤخذ بهذا الرأي بل جرى انتقاده، مأخوذًا على مونتغمري جهله أن السودان بلد عربي.

هكذا نعلم المدى الذي وصل إليه تأثير قوة العراق السياسية في الإقليم في وجه قوة عبد الناصر في مصر وسورية، وكيف بدأ العد التنازلي لا لتعطيل دور العراق الاقليمي فحسب، بل لتغيير نظامه السياسي بصورة نهائية أيضًا، وصولًا إلى الواقعة الكبيرة! ويبدو واضحًا أن ولي العهد الأمير عبد الإله توقّع ذلك كله؛ إذ تخبرنا الوثائق بتفاصيل لقائه سفيري بريطانيا في بغداد وعمّان بتاريخ ٢٥/٢/١٩٥٨، ورؤيته للتطورات السياسية الجارية في المنطقة، وتكهّنه بانهيار النظام في بغداد.

استراتيجية بريطانية ـ أميركية جديدة في المنطقة إزاء مذكرة العراق

نشهد تعليمات وزير الخارجية البريطانية للمقيم السياسي في الكويت لينقل رأي بريطانيا المعارض لضم الكويت إلى الاتحاد العربي، ويعمل على تشجيع حاكم الكويت على التعبير عن وجهة نظره بحرية، وهو ما يعني أن الشيخ عبد الله السالم الصباح كان يخشى حتى التصريح برأيه. وكان أن أعرب حاكم الكويت عن عدم استعداده للتعاون المبكر مع الاتحاد. وهنا، تأتي الإشارات سريعة من مايكل رايت بصدد موقف نوري السعيد؛ إذ قال إن شغله الشاغل هو موضوع الكويت. وبتدهور الوضع السياسي، يقدّم مايكل رايت أفكاره لإبقاء العراق صامدًا وقويًا أمام العواصف التي تواجهه. وفي هذه الأثناء يزداد التغلغل المصري الناصري في الكويت، وهو ما أقلق البريطانيين الذين وجدوا أن عبد الناصر يبذل الغالي والنفيس من أجل عدم انضمام الكويت إلى العراق، فيتقرر وضع ترتيب جديد **لصوغ استراتيجية بريطانية جديدة في شأن الخليج.**

جاء ذلك، كما يبدو للمؤرخ، بعد تقديم حكومة الاتحاد العربي مذكرة في شأن علاقة الاتحاد بالكويت، **تدعو فيها بريطانيا إلى عدم معارضة انضمام الكويت إلى العراق، بعد أن اتّهمتها بالسعي إلى فصل الكويت عن العراق، الأمر الذي أثار الأوساط البريطانية حيال تعامل العراق مع بريطانيا من موقع الند للند، وطرحه مطالب إقليمية لا يمكن أن تقبلها بريطانيا**. تخوّف الكويتيون من لهجة المذكرة، ورأى البريطانيون أيضًا إمكانية أن تُستخدم في المستقبل إن سكتت بريطانيا عنها. وبدأت مخاوف تساور البريطانيين من احتمال أن يقْدم العراق على ابتلاع الأردن، فوجّه سلوين لويد إلى السير مايكل رايت تعليمات مفادها أن يطلب من نوري السعيد إغفال موضوع المذكرة وعدم التحدث عنها بشيء. أمّا رايت، فطلب من توفيق السويدي إقناع نوري السعيد بسحب المذكرة ذات الصلة بالكويت، وذلك خلال زيارة نوري السعيد إلى لندن يوم ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٥٨.

أهم ما تضمّنته «الوثائق» هو نص المذكرة الكامل الذي قدّمته حكومة الاتحاد العربي في ما يتصل بعلاقة الاتحاد بالكويت، وهو **يدعو بريطانيا إلى عدم معارضة انضمام الكويت إلى العراق، بعد أن اتّهمها بالسعي إلى فصل الكويت عن العراق**. اقترح السير مايكل رايت عدم الرد على المذكرة العراقية، لكن ريتشيز اقترح الاطّلاع على التبعات القانونية في حالة عدم الإجابة عنها. وبيّن واتس عدم إمكان ترك المذكرة من دون إجابة باعتبارها تطرح مطالب إقليمية ليس في وسع بريطانيا أن تقبلها. هنا يشرح ريتشيز الصعوبات التي تتعرض لها بلاده جرّاء تقديم بغداد المذكرة ذات الصلة بالكويت، ويقدم مقترحات في شأن الإجابة عنها، خصوصًا أن تلك «المذكرة» يمكن أن تُستخدم يومًا ما. ويقترح الإجابة بالرفض حين يسمح الأمر بذلك.

طلبت الدائرة الشرقية من السكرتير الشرقي في السفارة البريطانية في بغداد إفهام بعض النواب العراقيين موقف بريطانيا من موضوع ضم الكويت إلى الاتحاد، والطلب منهم عدم التفوّه بترّهات عند تحدثهم في مجلس النواب العراقي، وبالأخص في ما يتعلق بالوضع القانوني والتمثيل

الدبلوماسي للاتحاد العربي، وإطلاعهم على رغبة الأميركيين في أن يكون الاتحاد اندماجًا حقيقيًا، وعلى المخاوف البريطانية من ابتلاع العراق للأردن.

كان للمذكرة العراقية أبلغ الأثر باسم الاتحاد العربي في الدوائر الغربية، خصوصًا أنها وثيقة مهمّة تشرح توجيه سلوين لويد لمايكل رايت كي يبلغ نوري السعيد أن يغفل موضوع المذكرة وعدم التحدث عنها.

الأيام الاخيرة

حين نرصد حالة نوري السعيد في الأيام الاخيرة من حياته، نجد أنه كان يعيش حالة عصبية، كما يشرح مايكل رايت. ويبدو أن الموقف البريطاني من مشروعه جعله محبطًا إلى درجة كبيرة. وكان سلوين لويد قد طلب من جون فوستر دالاس حضور اجتماعه مع نوري السعيد في لندن التي وصل إليها الأخير، ضمن المجلس الوزاري لحلف بغداد. وقد رفض نوري سحب مذكرته العراقية في شأن الكويت رفضًا قاطعًا، كون اسمه مرتبطًا بها، وسمعته مرتبطة بموضوع الكويت. فما كان من الوزير لويد إلّا أن طلب من مايكل الرد على المذكرة. وفي هذا السياق، يكتب جيرالد دي غوريه في كتابه **ثلاثة ملوك في بغداد**، قائلًا: «عندما غادر نوري باشا لندن كان حزينًا قنوطًا.. إنني لم أره كئيبًا في حياتي كما رأيته في صباح هذا اليوم»(٤١).

السؤال الأخير هو: ما طبيعة الحوادث التي جرت في لبنان وكانت سببًا لتدخّل العراق بإرساله قطعات من جيشه إلى الأردن؟ إن من المهم جدًا الاطّلاع على خلاصة اجتماع مجلس الوزراء البريطاني الذي قدم خلاله وزير الخارجية صورًا للأوضاع في لبنان واحتمالات تطورها، وموقف العراق منها، واقتراحات للتهيؤ من أجل التدخّل في لبنان عسكريًا، كما جاء في الوثائق التي تشير إلى مناقشات إميل البستاني في لندن، وهو يطرح فيها وجوب وصول الزعيم فؤاد شهاب إلى الحكومة وإبقاء شمعون في الرئاسة. وإذا كانت تلك خلاصة، فماذا جرى من تفاصيل في اجتماع مجلس الوزراء

---

(٤١) Gerald De Gaury, *Three Kings in Baghdad: The Tragedy of Iraq Monarchy*, Preface by Philip Mansel; Introduction by Alan de Lancy Rush (London: I.B. Touris and Co. Ltd, 2008), p. 189 (1st published, 1961).

البريطاني؟ وأتساءل هنا: تُرى، هل تُعَدّ الحوادث التي حصلت في لبنان فخًا لإيقاع العراق فيه وتغييره؟

أخيرًا: المطلوب قراءة نقدية عقلانية

أولًا، لم يزل العراقيون منقسمين حول تقويم حوادث ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ بين مؤيد لها ومدافع عنها ومناصر لكل حوادثها ومجرياتها وتداعياتها، ومعارض لها بشدة ومعتبرًا إياها أُس الخراب الذي أودى بالعراق إلى مصير معتم، خصوصًا عندما يقف المدافعون ليعدّدوا مثالب الحكم الملكي، من سيطرة الإقطاع، وبقاء العراق دائرًا في فلك الغرب الإمبريالي، وحالة الشعب المزرية إزاء أولئك الذين يهاجمون الثورة ورجالها باعتبارهم خانوا الأمانة، وخربوا أمن البلاد، وألغوا مجلس الإعمار وخططه العملاقة، وحطموا مكانة العراق الملَكي بين الأمم. ولم يزل هناك من العراقيين من يحنّون إلى ذلك العهد، وفي مقابلهم عراقيون يدافعون عن الثورة العراقية ويشبهونها بالثورة الفرنسية.

إن الزمن والمستقبل كفيلان باستقراء الآراء التاريخية من خلال الكشف عن المزيد من الوثائق التاريخية، فضلًا عن الوقوف على آراء جيل نخبوي وشعبي عاش الحوادث أو ساهم فيها. إن الاستقرار على تقويم تلك المرحلة سيأتي مع مضي الزمن ومجيء أجيال جديدة ربما لن تدع لعواطفها مجالًا كي تفعل فعلها، بل لعلّها ستكون أكثر عقلانية في إطلاق الأحكام التاريخية.

ثانيًا، إن قراءة تاريخية وموضوعية لفترة ستة أشهر سبقت ١٤ تموز تموز/ يوليو ١٩٥٨ لا يمكنها أن تتحقق أبدًا بوجود وثائق مهمّة كالتي يتضمنها هذا الكتاب فحسب، بل بالطريقة والمنهج الضروريين للتوغل في تلك القراءة. ولا ينحصر الأمر في نقل ما تتضمّنه تلك الوثائق، بل يتعدى ذلك إلى كيفية فهم تلك المضامين وكيفية المقارنة بين الحوادث، وما سبقها وما لحق بها. ليس المهم أن تؤخذ النصوص على عواهنها، أو أن يُكتفى بما سُجّل عن المواقف، بل إن الأمر يتطلب مقارنة ذلك كله بما هو متوافر من مصادر أخرى، والتمييز بين طبيعة كل مرحلة، فضلًا عن فهم التناقضات بعد الفصل بين ما هو سياسي وما هو وطني، بين ما هو مبدئي وما هو تسويقي. إن المرحلة الخطِرة التي سبقت ١٤ تموز/ يوليو ينبغي تفكيكها ومعرفة

خفاياها، خصوصًا أنها جاءت ثمرة من ثمار الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، كما أنها ثمرة الصراع بين معسكرين عربيين، أحدهما قومي استقطبه جمال عبد الناصر، وآخرهما غربي استقطبه نوري السعيد، علمًا بأن الاخير كان من دعاة السياسة القومية، وكانت له مشاريعه العربية، في مقدمتها مشروع الجامعة العربية ومشروع الكونفدرالية العربية. إن ما جرى في ١٤ تموز/ يوليو أيضًا هو ثمرة الصراع الداخلي في العراق بين مجتمع نخبوي مدني تقليدي ومجتمع ثوري شعبوي.

ثالثًا، من المهم تعريف القارئ إلى موازين القوى السياسية والاجتماعية في كل دولة، وتحديد طبيعة المعارضة، أشخاصًا وتوجُّهات، وبدقة متناهية، حتى تكتمل وتتوضح معًا صورة اللحظة التاريخية التي يمثّلها حادث خطِر في تاريخ المنطقة في القرن العشرين. من المهم أيضًا أن يدرك أي مؤرخ مختص ومعني بهذه الوثائق أو بغيرها، كيفية ربطها وتحليلها ومقارنة بعضها ببعض. وفي هذا السياق، من الضروري أن ندرك تطورات الأوضاع والعلاقات بين الدول العربية، وخصوصًا العلاقات بين مصر والعراق صعودًا وهبوطًا؛ حيث إنها لحظة تاريخية افترق فيها المشروع القومي سياسيًا بين مصر والعراق، فسلكت مصر طريق الوحدة العربية وقابلها العراق بسلوكه طريق الاتحاد العربي. وفي الحقيقة، كان كلا الخيارين هشًا؛ إذ انهار الاتحاد العربي بمجرد انفجار بغداد، وتلاشت الوحدة بمجرد حدوث الانفصال. والسبب واضح جدًا يتمثّل بتبلور استقطاب ثنائي بين مصر العراق، فكان أن أفرز ذلك معسكرين متناقضين في المنطقة العربية، أو بدء ما يسمّى الحرب العربية الباردة.

رابعًا، إن مجمل الوثائق الدبلوماسية سيلقي المزيد من الأضواء على الحالات التي سبقت أهم حادث في تاريخ العراق والمنطقة العربية في القرن العشرين. علّمنا هذا الكتاب كثيرًا من أفكار الزعماء العرب، وطريقة تفكيرهم في طبيعة علاقاتهم، لا ببريطانيا وحدها، بل بغيرها أيضًا من طرفي النزاع في العالم إبان احتدام الحرب الباردة، فضلًا عن تبيان طبيعة علاقاتهم في ما بينهم، وهو ما يبدو واضحًا.

كيف تعاملت بريطانيا بشكل خاص مع هذا الطرف أو ذاك من خلال

رجالها ودبلوماسييها الذين كانت لهم مكانتهم السياسية المؤثرة في الدوائر الاستعمارية؟ وكيف تعامل كل واحد منهم مع الدولة التي كان يعمل فيها سفيرًا؟ إن دور السير مايكل رايت في العراق كان قبل انفجار ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨دورًا خطرًا جدًّا، حتى بدا لي أنه كان مكلّفًا بمهمة تاريخية في عاصمة (بغداد) يحمل اسمها عنوان حلف (حلف بغداد)، وهي العاصمة التي استقطبت الأنظار قبل ذلك الحادث التاريخي الذي غيّر مجرى تاريخ العراق بشكل كامل[٤٢]. كيف كان تأثير بريطانيا كبيرًا في سيرورة تاريخ المنطقة بكاملها، ولِمَ انتهى كل شيء لمصلحة الثوار من الضباط الأحرار في العراق؟ رحل مايكل رايت ليخلفه السير تريفليان كي يؤدي دورًا مختلفًا تمامًا عن دور رايت. ووجدنا أيضًا كم كان التنسيق واضحًا بين السياستين البريطانية والأميركية في سياسة ملء الفراغ، والتعامل مع مرحلة عربية طغى عليها المد القومي من طرف والمد الشيوعي من طرف آخر، وعودة الحرب الباردة العربية بين العراق القاسمي ومصر الناصرية.

خامسًا، وجدنا كيف كانت السياسة السعودية منفردة بقراراتها لمصلحة مملكتها في ما هي تواجه مصر الناصرية من طرف، ولا تتحالف مع العراق الملكي من طرف آخر. ووجدنا أن الملك حسين كان لا يهمّه إلّا الحفاظ على ملْكه وعرشه في خضم بحر متلاطم الأمواج، وإبقاء علاقته وثيقة بالبريطانيين. وهو لم يستطع فعل شيء يُذكر، سواء قبل سقوط عرش العراق أو بعد سقوطه، علاوة على أن الجميع تخلّى عن النظام الملكي العراقي في تلك اللحظة التاريخية التي غيّرت فيها بغداد مجرى التاريخ، بينما طبقت شهرة الرئيس جمال عبد الناصر الآفاق وهو يبارك بمفرده، وبلا تلكؤ، التغيير الثوري الحاسم في بغداد مباشرة، بعد أن كان قد بارك خطوة العراق والأردن في اتحادهما الهاشمي ببرقية مطوَّلة للملك فيصل الثاني. لكننا سنجد أنه ما كادت أشهر ثلاثة تمضي حتى بدأت الحرب الباردة ثانية بين العراق ومصر.

سادسًا، إن دراستنا للوثائق التي ضمّها هذا الكتاب منحتنا جملة من المعلومات التي تفيد بأن العراق قتلته السياسات الاستعمارية أولًا والإقليمية

---

(٤٢) Liora Lukutz, *Iraq: The Search for National Identity* (London: Routledge Publishing, 1995), p. 216.

ثانيًا والعربية ثالثًا، وأن السياسة الخارجية العراقية وجعل العراق نفسه محورًا كريهًا في تحالفاته، لا مع الغرب بل مع تركيا وإيران وباكستان، كلّفاه ثمنًا غاليًا لا بجلبه كره العرب كلهم لنظام حكمه الملكي، بل أيضًا بافتقاده الدور الذي كان قد شرع في بنائه من خلال مشروع مجلس الإعمار الذي اعتُبر واحدًا من أهم المشاريع التنموية الحديثة وأخطرها وأنفعها في العالم في تلك المرحلة الصعبة.

وجدنا أيضًا أن ليس في إمكان الغرب أبدًا أن يوافق على أي مشروع سياسي في المنطقة يكون ضد الكيان الإسرائيلي، ولو كان الزعماء العرب يؤمنون بعدم شرعية هذا الكيان ويدافع بعضهم عن القضية الفلسطينية؛ فالمصالح القطْرية الضيقة تقف حائلًا أمام الحقوق العربية لأهم قضية مركزية عاشت في الضمير العربي طوال القرن العشرين.

سابعًا، إن هذه الوثائق البريطانية المختصة بتاريخ الاتحاد العربي الهاشمي تنوعت كثيرًا بحيث إنها لم تتضح عبرها مجريات الحوادث الخاصة بذلك الاتحاد فحسب، بل اتضحت أيضًا المواقف الخاصة بالمشكلات العربية والعلاقات العربية والأدوار الإقليمية والموقف من إسرائيل ومشكلة الكويت مع العراق، فضلًا عن دور الملك حسين مقارنة بدور فيصل الثاني. إنها بلا شك تنبئنا بطبيعة ما كان يدور في الذهنية العراقية التي بدت في حالتين مختلفتين تمامًا؛ فالقادة والسياسيون العراقيون كانوا يفكرون ويعملون في وادٍ، في ما كان الشعب العراقي وأحزابه المعارِضة لنظام الحكم الملكي في وادٍ آخر.

ثامنًا، أسئلة كثيرة تطرح نفسها من خلال قراءة جميع الوثائق البريطانية، وأهمها هل نجحت التحالفات مع الغرب بمعزل عن قناعة الناس بها؟ وهل يكفي الذكاء وقناعات النخب الحاكمة بمعزل عن تأسيس توازن بين إرادة الناس والمصالح الدولية؟ وهل كانت الجماهير تمتلك الوعي بما تطرحه من شعارات؟ وهل يكفي أن يعمل أي بلد عربي في الميدان بمفرده، بعيدًا من هموم الناس ومعاناتهم على الأرض؟ هل نفعت العربَ انقساماتهم السياسية والأيديولوجية؟ هل حقق الثوريون العرب هدفًا واحدًا من أهدافهم المثلى، كما كانوا يطرحونها علنًا؟ وهل كان الزعماء العرب، بكل سيئاتهم

وقتذاك، يشتبهون في بعض الزعماء العرب، كما يشتبهون في طغيان بعضهم واستبدادهم اليوم؟

الذروة التاريخية: ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨

تخبرنا الوثائق البريطانية (وهي البرقيات التي أُرسلت من العراق إلى الخارجية البريطانية صبيحة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ ويوم ١٥ منه) بأن السير مايكل رايت غادر السفارة مع زوجته إلى فندق بغداد، ولم تصدر عنه أي برقية حتى مساء اليوم الثاني. وتقول آخر البرقيات إنه كان غير متأثر بالمجريات، ولم تبدُ عليه أي حالة انزعاج، علمًا بأن أحد موظفي سفارته قُتل بطريق الخطأ. لكن ماذا كانت ردود فعله، وهي في الحقيقة ردود فعل بريطانيا، خصوصًا عندما نعلم بأنه كانت للبريطانيين حتى فجر ١٤ تموز/يوليو قاعدتان عسكريتان قديمتان، أولاهما في الحبانية القريبة من بغداد، وأخراهما في الشعيبة القريبة من البصرة، ولا سيما عندما نقارن بين مواقف بريطانيا من انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦ ومواقفها من حوادث حركة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١ وإصرارها على إعدام العقداء الأربعة، رفاق يونس السبعاوي وأقطاب تلك الحركة، وملاحقة الكيلاني، وكيف كان موقفهم من مجريات الحوادث الملتهبة في ١٤ ـ ١٦ تموز/يوليو في بغداد(٤٣)؛ إذ سنجد أن رصيد نوري السعيد والنظام الملكي العراقي انتهى لديها تمامًا، وأن المرحلة التاريخية البريطانية انتهت لمصلحة الولايات المتحدة الأميركية، فضلًا عن اجتياح عبد الناصر وقوته السياسية والإعلامية الشارع العربي كله، بدليل الوثيقة التي أرسلها رايت إلى حكومته بعد زيارة عبد الناصر إلى دمشق. وثمة تفاصيل عن تلك الزيارة، حيث انبرى السير مايكل رايت إلى شرح مفصّل لموقف الشعب العراقي من الاتحاد العربي، وتأكيد وجود قطاع عراقي واسع معارض للاتحاد ومؤيد للجمهورية العربية المتحدة. وكان هوبر قد عرض وجهة نظره في شأن عدد من الوزراء العراقيين في الحكومة الجديدة، فيما أبلغ السير مايكل رايت حكومته بأن

---

(٤٣) Roger Lewis and Roger Owen, eds., *A Revolutionary Year: The Middle East in 1958* (London: I.B. Tauris 2002).

الحكومة العراقية الجديدة بقيادة نوري السعيد ضمّت وزراء كي تظهر عزم العراق الشديد على مواجهة تحدي عبد الناصر، وقدم تفاصيل عن بعض أعضاء تلك الوزارة. أمّا تقارير القنصل البريطاني في كركوك، فأشارت بوضوح إلى وجود استياء بين الأكراد نتيجة قيام كلٍّ من الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي، وإلى أن ولي العهد الأمير عبد الإله أبلغ السفير اعتقاده بانفصال الأكراد في حالة سقوط العرش في العراق، وأن السفير يؤيد ذلك!

بدا واضحًا أنه كان من السهولة إلى حد بعيد التعامل مع رجل عسكري واحد (أو بالأحرى أوحد) جاء مباشرة من الثكنة العسكرية لحكم العراق، بدلًا من نخبة سياسية متمرسة وصعبة جدًا. لكن السياسي العراقي الوحيد الذي دافع عنه الغرب بشكل سافر هو فاضل الجمالي الذي من أجله هددت بريطانيا وأميركا عبد الكريم قاسم، وحذّرتاه من أن يُقدم على إعدامه.

استنتاجات تاريخية

أقول أخيرًا إن هذا الكتاب سيُضفي على فترة مهمّة من تاريخنا العربي المعاصر المزيد من المعلومات، وسيكشف المزيد من المواقف والرؤى في تاريخ العراق، وبشكل خاص عند أهم مفصل تاريخي في مسيرته المعاصرة. كما أن مجمل الوثائق الدبلوماسية يُلقي أضواء إضافية على الحالات التي سبقت أهم واقعة في تاريخ العراق والمنطقة العربية في القرن العشرين.

علّمنا هذا الكتاب كثيرًا من أفكار الزعماء العرب، وكيف كانوا يفكرون في طبيعة علاقاتهم، لا ببريطانيا وحدها بل أيضًا بغيرها من طرفي النزاع في العالم إبان احتدام الحرب الباردة، فضلًا عن تبيان طبيعة علاقاتهم بعضهم ببعض؛ إذ يبدو واضحًا كيف تعاملت بريطانيا بشكل خاص مع هذا الطرف أو ذاك من خلال رجالها ودبلوماسييها الذين كانت لهم مكانتهم السياسية المؤثرة في الدوائر الاستعمارية، وكيف تعامل كل واحد منهم مع الدولة التي يعمل فيها سفيرًا.

سيّار الجميل

الدوحة، ١٤ تموز/يوليو ٢٠١٢

مقدِّمة

في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ أطلقت الحكومة البريطانية وثائقها المتعلقة بعام ١٩٥٨. وكنت حينذاك أوشك على الانتهاء من إعداد أطروحة الدكتوراه عن العلاقات العراقية ـ البريطانية لفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، حيث كنت أدرس في جامعة ريدنك، وأعمل تحت إشراف اثنين من الأساتذة المتخصصين بشؤون الشرق الأوسط والعالم العربي، وهما أفي شليم، الأستاذ في مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة أكسفورد، وبيتر وودورد، الأستاذ في قسم العلوم السياسية في جامعة ردنك.

خلال مرحلة الدراسة، توافرت لدي آلاف الوثائق التي تشكل مجاميع متكاملة عن أهم الحوادث المتصلة بتاريخ العراق الحديث. وفي مرحلة أولى قدمتُ أول مجموعة وثائقية عن ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، وذلك بعد أن أجريت الترجمة الكاملة للنصوص الوثائقية، مع مقدمات تمهيدية. جاء ذلك العمل عام ١٩٩٠ في كتاب تحت عنوان **وثائق ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية**، وكانت أهم مزاياه أنه كشف أول مرة حقائق تاريخية لبثت مخفية عن الجمهور والكتّاب والمؤرخين ثلاثين عامًا، بسبب ركنها في أدراج دار الوثائق البريطانية طوال تلك المدة.

وفي عام ١٩٩٢ أصدرتُ مجموعة وثائقية أخرى هي في الواقع التقارير السنوية التي كتبها السفراء البريطانيون عن الشؤون العراقية لفترة ١٩٤٤ ـ ١٩٥٨. وانصبّ الاهتمام بعد ذلك التاريخ على ترجمة وعرض مجاميع مفيدة من الوثائق ذات الصلة بحوادث محددة.

في هذا الكتاب أعرض الترجمة الكاملة لنصوص ٢١٥ وثيقة تشمل مرحلة مهمة من التأريخ السياسي الحديث للعراق ومنطقة الشرق الأوسط،

للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨ حتى ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ التي أسقطت النظام الملكي في بغداد، ذلك النظام الذي أقامته بريطانيا في العراق عام ١٩٢١.

تكمن أهمية هذه المجموعة في كونها تتناول، بشكل مهم وأساسي، المسائل والموضوعات الآتية:

- الشؤون الداخلية العراقية.
- نشاط حلف بغداد.
- إقامة الاتحاد العربي بين مملكة العراق والمملكة الأردنية.
- الموقف البريطاني ـ الأميركي من إقامة الجمهورية العربية المتحدة.
- المطالب العراقية باستعادة الكويت أو انضمامها إلى الاتحاد العربي.
- الموقف البريطاني ـ الأميركي المساند للاتحاد العربي والمُعارض لانضمام الكويت إليه.
- الموقف البريطاني ـ الأميركي المعادي للجمهورية العربية المتحدة.
- موقف الكيان الصهيوني «إسرائيل» من إقامة الاتحاد العربي والجمهورية العربية المتحدة.
- الصراع والتنافس بين الاتحادين العربيين.
- الأزمة اللبنانية.
- مسائل التمثيل الدبلوماسي الأجنبي في دولة الاتحاد.
- المساعدات العسكرية الأميركية ـ البريطانية للعراق والأردن ولبنان.
- التنافس البريطاني ـ الأميركي على المصالح في العراق.
- الاتفاق البريطاني ـ الأميركي على محاربة الرئيس جمال عبد الناصر والسعي إلى إسقاطه.
- موقف العاهل السعودي سعود بن عبد العزيز من الاتحاد العربي.
- مقترح الماريشال مونتغُمري بإقامة منظمة أمن إقليمية تضم تركيا

وإيران والسودان والكيان الصهيوني «إسرائيل» لمواجهة الاتحادات العربية.

● تقويم الدائرة القانونية في وزارة الخارجية البريطانية الوضع القانوني للاتحاد العربي.

● موقف الشعب العراقي من إقامة الاتحادات العربية، وأسباب تأييده الجمهورية العربية المتحدة.

● إقامة حكومة الاتحاد العربي برئاسة السياسي العراقي المخضرم نوري السعيد باشا.

تتكون المجموعة الوثائقية المعروضة التي ترجمتُها بلا تصرف، من محاضر اجتماعات مجلس الوزراء البريطاني ومناقشاته للفقرات المتصلة بموضوع هذا الكتاب، وكذلك مجموعة البرقيات التي تبادلها السفراء البريطانيون العاملون في بغداد وعمّان وبيروت وطهران وكراتشي وأنقرة وباريس وواشنطن، وغيرها من العواصم، فضلًا عن مراسلات المقيم السياسي البريطاني في البحرين والوكيل السياسي في الكويت. وتشكّل هذه البرقيات المتبادلة أيضًا مع وزير الخارجية البريطانية، أكانت تلك التي أُرسلت مباشرة إلى وزير الخارجية سلوين لويد أم التي أُرسلت إلى الأقسام المعنية في الوزارة، مجموعة شبه متكاملة مع برقيات وزارة الخارجية البريطانية ذاتها.

تشمل المجموعة الوثائقية أيضًا جانبًا مهمًّا من وثائق حلف بغداد، وبخاصة تلك المتعلقة باجتماع المجلس الوزاري لقادة الحلف في إسطنبول خلال الأسبوع الرابع من كانون الثاني/يناير ١٩٥٨، وهو الاجتماع الذي شارك فيه رؤساء وزراء تركيا وإيران والعراق والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وباكستان، وكشفت وثائقه جوانب مهمّة لما كان يجري خلف الأبواب المغلقة من طروحات، وما كان يُعَدّ من خطط. يعرض هذا الكتاب أيضًا الوثائق المتصلة بإقامة الاتحاد الهاشمي، التي تتميز بكونها تعرض حقائق جديدة كثيرة عن المقدمات والمسار الذي شجّع ملك الأردن حسين على التقدم من العراق والسعودية بمقترح إقامة هذا الاتحاد، ثم بيان أسباب استجابة القادة في العراق له واندفاعهم السريع لإقامة الاتحاد بين العرشين الهاشميين. وتقدم البرقيات والرسائل المتبادلة بين وزير خارجية بريطانيا

وسفيره في بغداد السير مايكل رايت وسفيره في عمّان تشارلز جونستون تفاصيل واسعة لم يتناولها جميع من كتب عن هذا الاتحاد في حينه، أو بعد انحلاله عقب الثورة في العراق التي جاءت بعد أسابيع قليلة من إقامته، وهنا بالذات تكمن الأهمية.

إنني أثق بأن هذه المجموعة ستُعَد من المجاميع التاريخية المهمة المتصلة بقضايا الوحدة العربية؛ إذ دوّنت، بشكل بالغ الدقة، يوميات الاتحاد العربي خلال الفترة التي استغرقتها المفاوضات ومهدت لقيام الاتحاد، ثم الإجراءات الدستورية كافة، إلى حين إقامة أول حكومة وبرلمان اتحاديين. أما الموضوع المدهش حقًّا، فهو أن قادة البلدين، وبوجه خاص الملك حسين ووزير خارجيته سمير الرفاعي وولي العهد في العراق الأمير عبد الإله بن علي ونوري السعيد، كانوا جميعًا حريصين على إبلاغ السفراء البريطانيين أولًا بأول، في كل يوم تقريبًا، تفاصيل ما كانوا يفكرون فيه ويعملون لأجله، وما كان يجري من محادثات، بما في ذلك النيات والخطط، فضلًا عن النصائح والتوجيهات التي يمكن أن تقدمها بريطانيا لهم.

إن فكرة إقامة معسكر الملوك (العراق والأردن والسعودية) لغرض مواجهة المعسكر المصري - السوري برزت أول مرة، وبشكل واضح، بعد انتهاء الحملة العسكرية البريطانية - الفرنسية - الإسرائيلية الفاشلة على مصر عام ١٩٥٦، وتحديدًا في مؤتمر برمودا، حيث اتفق رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان (١٩٥٧ - ١٩٦٣) مع الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور (١٩٥٣ - ١٩٦١) على سياسة مشتركة في شأن مسائل الشرق الأوسط، وهما اللذان شجّعا على التقارب العراقي - السعودي بعد زمن طويل من انعدام الثقة. هكذا، قدّم الملك حسين قبل نهاية عام ١٩٥٧ مقترحه المتضمن إمكان أن يقود الملك سعود دولة تضم الممالك الثلاث.

لهذا، ما إن طُرح موضوع الاتحاد وإمكان انضمام سعود إليه، حتى بدأت سلسلة من المراسلات، لتتكون في النهاية مجموعة أخرى مهمّة من الوثائق حول موقف السعودية من الاتحادات العربية. وعلى الفور، أبرز عدم انضمام السعودية إلى الاتحاد العربي إلى الواجهة موضوعًا آخر هو موضوع الكويت. صحيح أن تقديم عرض مفصل في شأن تاريخ القضية الكويتية ومطالب العراق

التاريخية المشروعة بإعادة الكويت إلى الوطن الأم يقع خارج اختصاص كتابنا هذا، إلّا أن من المهم الإشارة إلى أن العراق الرسمي والشعبي لم يتوقف قط عن الحديث مع الجانب البريطاني في شأن إنهاء الحماية البريطانية على الكويت. في مقابل ذلك استمرت بريطانيا، وبمنهج ذي هدف ثابت، في إبقاء الكويت بعيدة من العراق، وتعزيز مكانة أسرة صباح الحاكمة. وازدادت بريطانيا تمسّكًا بالكويت تدريجيًا جرّاء أهمية الأخيرة النفطية والحجم الكبير المتنامي للودائع الكويتية في المصارف البريطانية، إضافة إلى أن نفط الكويت كان مصدرًا أساسيًا لتأمين حاجات الكيان الصهيوني «إسرائيل» النفطية. وبعد عام ١٩٥٥ مارست الحكومة العراقية، وبخاصة ولي العهد ونوري السعيد، ضغطًا شديدًا على بريطانيا للتوصل إلى حل يرضي العراق في ما يتعلق بالكويت، وبلغ ذلك الضغط ذروته بعد إقامة الاتحاد العربي، فتكونت مجموعة وثائقية مهمّة لم تتناولها المصادر التاريخية بشكل واسع.

إنِ أهم ما تُظهره هذه الوثائق هو المعارضة البريطانية ـ الأميركية المشتركة لموضوع انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي بشكل أو بآخر. كما تُظهر أن كلا البلدين اتخذ الترتيبات لتقديم المساعدات المالية إلى الاتحاد بهدف إسقاط حجة العراق بأن من شأن انضمام الكويت إلى الاتحاد أن يخفف عن العراق الأعباء المالية التي كان عليه أن يتحملها نيابة عن الأردن. وعلى أي حال، فإن المحادثات العراقية ـ البريطانية في شأن الكويت لم تتوقف حتى وقوع الثورة في العراق في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨. ومرت هذه القضية بعد ذلك بمرحلة جديدة، وهي لا تزال قائمة حتى يومنا هذا، وأرى أنها ستستمر في المستقبل ما دام العراق محرومًا من الشاطئ البحري الذي تمتع به عبر تاريخه الطويل.

إن «إسرائيل» التي تعاظمت مخاوفها وقلقها بسبب قيام الجمهورية العربية المتحدة، هالها إقامة الاتحاد العربي الذي يعني بالنسبة إليها إمكان وصول الجيش العراقي إلى حدودها. تناولت هذا الموضوع مجموعة وثائقية أخرى أكدت جميعها أن طرفي الاتحاد، فضلًا عن بريطانيا والولايات المتحدة، ترى أن لا حاجة إلى التخوف من إقامة الاتحاد ما دام هدفه منافسة الجمهورية العربية المتحدة والسعي إلى إفشال التجربة المصرية ـ

السورية في الوحدة، وحرمانها من التوسع لضم دول عربية أخرى.

إن دعم العراق والأردن ولبنان وتشجيعها على مواجهة الجمهورية العربية المتحدة دفعا إلى المقدمة موضوع تقديم المساعدات العسكرية البريطانية ـ الأميركية إلى هذه الدول. وانهار نظام منع سباق التسليح الذي فرضته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، بموجب ما عُرف بالبيان الثلاثي الصادر في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٥٠، وكان هدفه المعلن إيجاد حالة من التوازن في القوة العسكرية بين «إسرائيل» والدول العربية. وباء ذلك النظام بالفشل حين أدركت الدول العربية، وفي المقدمة مصر، أنه منحاز عمليًا إلى «إسرائيل» ولا ينفَّذ بصورة عادلة، فتجاوزته من خلال حصول مصر، لأول مرة، على السلاح السوفياتي عبر ما عُرف تاريخيًا بالصفقة التشيكية. وأخذ الإمداد بالأسلحة السوفياتية الحديثة يتوسع بعد عام ١٩٥٦ ليشمل سورية أيضًا.

كانت الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام ١٩٤٦ تضغط لتطوير الجيش العراقي وتجهيزه بالمعدات البريطانية الحديثة. ولم تكن بريطانيا التي استمرت حتى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في اعتبار العراق منطقة نفوذ لها، مستعدة لأن تقدّم للعراق، ولا للولايات المتحدة الأميركية التي ترتبط معها بعلاقة خاصة في ما يخص الشرق الأوسط، تنازلات كبيرة في شأن وضعها الخاص في العراق. لهذا نجد أنها استطاعت إقناع حليفتها واشنطن بالتشاور معها في شأن موضوع تسليح العراق. واتفق الطرفان منذ ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٥٤ على أن تختص بريطانيا بتأمين حاجات القوة الجوية الملكية العراقية، وكذلك سلاح الدروع، من الأسلحة البريطانية الصنع حصرًا، مع إمكان أن تساهم الولايات المتحدة في المسائل العسكرية الأخرى.

بعد عام ١٩٥٧ كان لا بد من إقناع الدول العربية الحليفة للغرب، ومنها العراق، بفائدة استمرار مثل هذا التحالف. ولمّا كان العراق قد أصبح حجر الزاوية والمفتاح الرئيس للمصالح الغربية في المنطقة، وبغية تشجيعه وتدعيم إبقائه عضوًا في حلف بغداد (وهو الموضوع الذي بقي مبعث تساؤل منذ أزمة السويس والعدوان على مصر الذي كانت حليفته بريطانيا طرفًا فيه)، قررت بريطانيا العمل، بجد غير طبيعي، من أجل بناء قوة جوية عراقية متقدمة. وكان ممّا ساهم في هذه السياسة التسليحية قدرة العراق

على دفع ثمن الأسلحة والطائرات البريطانية الحديثة والمتطورة. مقابل ذلك، ظهرت داخل محافل السياسة العراقية رغبة في تشجيع الأميركيين على المساهمة أيضًا في بناء الجيش العراقي، وتقبّل رغبتها في تقديم المساعدات العسكرية إلى بغداد.

شهد النصف الأول من عام ١٩٥٨ صراعًا بريطانيًا ـ أميركيًا حقيقيًا تولّد في إثر إعلان الحكومة الأميركية رغبتها وعزمها على تقديم أسراب من الطائرات الأميركية نوع «أف ٨٦» إلى العراق لتعمل إلى جانب طائرات «هوكر هنتر» البريطانية، التي كان العراق قد بدأ يحصل عليها. إن العرض الأميركي بتقديم تلك الطائرات إلى العراق عامله الجانب البريطاني بحذر شديد؛ إذ فسره بأنه يقع ضمن محاولة أميركية للحصول على موطئ قدم أفضل في العراق، وعلى حساب بريطانيا ذاتها. لهذا عملت الدبلوماسية البريطانية، وعلى أعلى المستويات، من أجل إقناع المسؤولين في وزارتي الخارجية والدفاع الأميركيتين بالعدول عن تقديم هذا النوع من الطائرات إلى العراق، وموافقتهم على السماح لبريطانيا بتجهيز طائرات الـ «هوكر هنتر» للعراق مقابل تحمّل الحكومة الأميركية قيمة الصفقة، ومن حساب برنامج مساعداتها المخصصة للعراق.

هذه القضية توافرت في شأنها مجموعة مهمّة من الوثائق، هي في الواقع مجاميع من البرقيات المتبادلة بين واشنطن ولندن وبغداد، فضلًا عن عدد غير قليل من المراسلات والمذكرات الداخلية التي تبادلتها الأقسام المختصة في وزارة الخارجية البريطانية.

على صعيد الأزمة اللبنانية التي بدأت تنعكس آثارها على مواقف الأطراف الإقليمية والدولية، ولا سيما بعد الانتقال بها إلى الأمم المتحدة، تجمعت في شأنها مجموعة وثائقية جيدة، أهمها استعداد الحكومة البريطانية المبكر للتدخل العسكري ودعم الرئيس اللبناني كميل شمعون في معركته ضد خصومه المدعومين من الجمهورية العربية المتحدة. وتحتوي هذه المجموعة الوثائقية محاضر اجتماعات مجلس الوزراء البريطاني كافة، وهي متعلقة بهذه القضية وبالاتصالات الأميركية ـ البريطانية في شأنها.

لعل من أهم ما تضمّنته المجموعة الوثائقية المعروضة في هذا الكتاب،

إحساس القادة العراقيين العميق بأن نهاية النظام الملكي قربت، وأنه لن يستمر طويلًا، بل توقعوا سقوطه خلال أشهر. أكد هذا النوعَ من الإحساس بوجه خاص ولي العهد ونوري السعيد، من خلال أحاديثهما المتكررة مع السير مايكل رايت في بغداد. وكان السفير البريطاني هو الآخر يدرك تمامًا حقيقة الموقف الصعب الذي كان يعيشه المسؤولون العراقيون. وكل شيء كان متوقفًا على الدعم الذي يمكن أن تقدمه بلاده والحكومة الأميركية في مساعدة العراق، للوقوف أمام التأييد الشعبي العارم الذي كان يحظى به الرئيس عبد الناصر، داخل العراق وفي كل مكان في العالم العربي. كان لا بد من عزل سورية عن مصر، وأن ينجح شمعون في لبنان، وأن يتم الاقتناع البريطاني ـ الأميركي بضم الكويت إلى الاتحاد، فضلًا عن دول عربية أخرى. المدهش أن صنّاع السياسة في الخارجية الأميركية، في الوقت الذي كانوا فيه يعلنون عن العزم على دعم حلفائهم العرب، كانوا مطّلعين تمامًا على أن بعض هؤلاء الحلفاء، ومن بينهم النظام في العراق، معرض للسقوط في أي لحظة، نتيجة حصول انقلابات عسكرية. لهذا اكتفت الخارجية الأميركية بنصح الخارجية البريطانية بأن عليها أن تتوقع حصول مثل هذا الانقلاب في العراق.

أخيرًا، تتضمّن المجموعة الوثائقية دراسات وتقارير عدة مختلفة الموضوعات، وهي لا تخلو قطعًا من أهمية لإطلاع الباحثين والمؤرخين والمتتبّعين في أقطار عربية عدة، لا يزالون حتى يومنا بحاجة إلى تكوين صور أوضح لما حصل، وكيف حصل، ومن ساهم وكيف ساهم في ما حصل خلال الأشهر الستة التي سبقت سقوط النظام الملكي في العراق.

ختامًا، يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات على إصدار هذا الكتاب، وإلى الزميل صادق السوداني، الأستاذ في كلية الآداب ـ جامعة بغداد، للجهد الكبير الذي بذله في مراجعة الكتاب وتقويمه علميًّا. كما أتقدم بالشكر إلى الراحل محمد فتحي حسين على التصويبات اللغوية التي أجراها. . .

مؤيد إبراهيم الونداوي

أولًا: خلاصة المجموعة الوثائقية البريطانية

(١ كانون الثاني/يناير - ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨)

رقم الملف	رقم الوثيقة	التاريخ	نوع الوثيقة	إشارة سابقة	من	إلى	الموضوع	رقم الصفحة
١٣٤١٩٧	١٢	١/٤	برقية	ب ٩	السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	الخلافات داخل وزارة علي جودة الأيوبي وموقف الأمير عبد الإله.	١٨٩
١٣٣٩١٤	٥٠	١/١٣	برقية	ب ٢٥ ب ١٦٣	السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	اجتماع أنقرة لدول حلف بغداد/ مغادرة نوري للمشاركة في الاجتماع وأفكاره في شأن كيفية تحقيق اجتماع ناجح، فضلاً عن مطالبه بخصوص حل القضية الفلسطينية.	١٩١
١٣٤١٩٧	٥	١/٢١	برقية		السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	تصورات رئيس الوزراء عبد الوهاب مرجان لمواجهة الشيوعية، وكذلك إصلاح نظام الخدمة المدنية للموظفين.	١٩٣
١٣٣٩١٦		١/٢٥	محضر اجتماع		السفارة البريطانية أنقرة	وزارة الخارجية لندن	محضر اجتماع بين وزير الخارجية البريطاني ووزير الخارجية التركي على هامش الاجتماع الدوري للمجلس الوزاري للحلف في أنقرة.	١٩٤
١٣٤٠٣٦	٩١	١/٢٥	برقية	ب ١١٤ ب ٥٥ ١٩٥٧	السفارة البريطانية عمّان	وزارة الخارجية لندن	فحوى لقاء السفير البريطاني جونستون بالملك حسين، ورؤية الملك لإقامة فدرالية بين الأردن والعراق والسعودية.	١٩٩
١٣٣٩٣٧	٥	١/٢٨	برقية	ب ١٨٢	السفير البريطاني أنقرة	وزارة الخارجية لندن	رئيس الوفد البريطاني إلى اجتماع حلف بغداد في أنقرة يبلغ رئيس الوزراء هارولد ماكميلان بسير أعمال الاجتماعات.	٢٠٠

يتبع

تابـع

١٣٣٩١٥	١٩٨	١/٢٨	برقية	ب ١٩٥	السفير البريطاني أنقرة	وزارة الخارجية لندن	تقرير مرسَل من الوفد البريطاني إلى اجتماع حلف بغداد في أنقرة يتضمن خلاصة لكلمات رؤساء الوفود المشاركة عن طبيعة نشاط مختلف لجان الحلف وما جرى تحقيقه.	٢٠٢
١٣٣٨٣٧	٢٢٠	١/٢٩	برقية		السفير البريطاني أنقرة	وزارة الخارجية لندن	الوفد البريطاني إلى اجتماعات حلف بغداد يبلغ بلاده عزم الأميركيين على تجهيز العراق والأردن ولبنان بالطائرات المقاتلة. كذلك تفاصيل الاتفاق بين الطرفين على حجم التجهيز وصيغته.	٢٠٣
١٣٤٠٣٦	٩٦	١/٢٩	برقية	ب ٩١	السفارة البريطانية عمّان	وزارة الخارجية لندن	فحوى لقاء السفير البريطاني مع وزير الخارجية الأردني سمير الرفاعي، تضمن شرح الوزير أسباب زيارته المرتقبة إلى السعودية، وبيان أسباب قلق الملك حسين من الجمهورية العربية المتحدة، وعوامل فشل هذه الجمهورية.	٢٠٥
١٣٣٨٣٧	٣٦٤	١/٣٠	برقية	ب ٢٢٠	وزارة الخارجية لندن	السفارة البريطانية أنقرة	توجيهات للوفد البريطاني في أنقرة لحث الأميركيين على عدم تجهيز العراق بطائرات أميركية، وتحميلهم التكاليف المالية عند تجهيز العراق بطائرات بريطانية الصنع، وذلك خوفًا من تحقيق الأميركيين خرقًا للمصالح البريطانية في العراق.	٢٠٦
١٣٣٩١٥		١/٣٠	محضر				توثيق ملخص للنقاش الذي جرى في الجلسة المغلقة للمجلس الوزاري لحلف بغداد في اجتماع أنقرة بتاريخ ٣٠/ ١/ ١٩٥٨، الساعة ١٠ صباحًا.	٢٠٧
١٣٣٩١٥	٥٥	١/٣١	برقية	ب ٤٠	مكتب علاقات الكومنولث	المندوب السامي في كندا	التتائج الأولية لاجتماعات حلف بغداد.	٢١٠
١٣٣٩١٥	٥٧	١/٣١	برقية		مكتب علاقات الكومنولث	المندوب السامي كندا	نص خطاب وزير الخارجية البريطاني في الجلسة الافتتاحية لاجتماع المجلس الوزاري لحلف بغداد في أنقرة.	٢١١

يتبـع

تابع

١٣٣٩١٦			برقية	ب ٦٢٨	وزارة الخارجية لندن	السفارة البريطانية بغداد	ترحيب بمشاركة دول أخرى في اللجنة الاقتصادية.	٢١٧
١٣٤٠٣٦	١٤٥	١/٣١	برقية	ب ١٤٣	السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	سليمان طوقان ينقل إلى السير مايكل رايت تفاصيل محادثاته مع الملك فيصل الثاني وولي عهده، حيث نقل طوقان رسالة من الملك حسين تتضمن مقترح الأخير إقامة كونفدرالية بين الممالك العربية الثلاث، أو بين العراق والأردن على أقل تقدير، بشرط المباركة السعودية.	٢١٧
١٣٣٩١٥	٥٦	١/٣١	برقية		مكتب علاقات الكومنولث	المندوب السامي كندا	خلاصة كلمات الوفود المشاركة في اجتماع المجلس الوزاري للحلف في أنقرة، أُلقيت في الجلسة الافتتاحية	٢١٩
١٣٤٩٧	١٠١٣	٢/١	رسالة	ر ٢٠٣ ب ٤	السفارة البريطانية بغداد	الدائرة الشرقية	تفاصيل مناقشات مجلس النواب للميزانية، وخطاب العرش والمسائل السياسية.	٢٢٢
١٣٤٠٣٦	٦٠	٢/١	برقية	ب W 975 ب W 52	مكتب علاقات الكومنولث	المندوب السامي كندا	مقترح الملك حسين عقد معاهدة صداقة وتعاون بين الأردن والعراق والسعودية، مع إمكان انضمام لبنان إليها. وسمير الرفاعي يرى الجمهورية العربية المتحدة عملاً دعائيًا.	٢٢٥
١٣٤٠٣٦	١٠٨	٢/١	برقية	ب ٩٦	السفير البريطاني عمّان	وزارة الخارجية لندن	تفاصيل زيارة وزير الخارجية الأردني إلى الرياض، ومحادثاته مع الملك سعود الذي يطلب عدم الاستعجال في إقامة اتحاد بين الممالك العربية، ويعلن معارضته الوحدة بين مصر وسورية. تتضمن البرقية تفاصيل زيارة وزير العدل الأردني إلى بغداد.	٢٢٦
١٣٤٠٣٦	١٥١	٢/٣	برقية	ب ١٤٥ ب ١٤٣ ب ١	السفير البريطاني بغداد	وزارة الخارجية لندن	تفاصيل زيارة الأمير عبد الإله إلى عمّان. وولي العهد يخبر السفير استعداد العراق للاستجابة لرغبة الملك حسين في إقامة اتحاد بين البلدين، ويطلب من السفير التدخّل لحث الأميركيين على الضغط على سعود للتجاوب مع المشروع الأردني المقترح.	٢٢٧

يتبع

تابــع

١٣٣٨٨١		٢/٤	مذكرة		أعد المذكرة ج. ت. فيرلي (Fearley)		تأثير الوحدة المصرية ـ السورية في نقل النفط عبر قناة السويس وأنبوب النفط الناقل في سورية.	٢٢٩
١٣٤٠٣٦	١١٥	٢/٤	برقية	ب ١٠٨ ب ١٥١	السفير البريطاني عمّان	وزارة الخارجية لندن	وزير الخارجية الأردني يبلغ الوزير المفوض الأميركي تفاصيل زيارته إلى الرياض. وهذا الأخير يبلغ السفير أن سعود اشترط أن يترك العراق حلف بغداد قبل أن يقيم علاقة وثيقة معه ومع الأردن.	٢٣١
١٣٣٨٣٧	٤٧٥	٢/٤	برقية	ب ٢٢٠ ب ٢٥٢ ب ٣٦٤	وزارة الخارجية لندن	السفارة البريطانية واشنطن	وجهة نظر بريطانيا في شأن تجهيز الأميركيين بطائرات إلى العراق والأردن ولبنان.	٢٣٢
١٣٣٨١٣	١٢١	٢/٥	برقية	ب ١١٥	السفير البريطاني عمّان	وزارة الخارجية لندن	وزير العدل الأردني يبلغ السفير أن حجر العثرة أمام سرعة إقامة الاتحاد مع العراق هو عضوية العراق في حلف بغداد.	٢٣٣
١٣٣٨١٣	١٦٣	٢/٥	برقية	ب ١٦٢	السفير البريطاني بغداد	وزارة الخارجية لندن	السفير يؤكد أن أسباب مطالبة العراق بضم الكويت إلى الكونفدرالية مع الأردن هي مالية، ويطلب من حكومته ألّا تعلن معارضة مطلب العراق، لكون حاكم الكويت لن ينضم إلى أيٍّ من الاتحادين، وألّا يضغط عليه من جانب الحكومة البريطانية للاستجابة لمطلب العراق.	٢٣٤
١٣٣٨٣٧	٥٣٩	٢/٦	برقية	ب ٢٥٣ ب ٤٧٥	وزارة الخارجية لندن	السفارة البريطانية واشنطن	المحادثات البريطانية ـ الأميركية في شأن تجهيز طائرات لحساب العراق والأردن ولبنان.	٢٣٤
١٣٣٨١٣	١٧١	٢/٦	برقية		السفير البريطاني بغداد	وزارة الخارجية لندن	محضر لقاء السفير رئيس الوزراء عبد الوهاب مرجان ووزير الخارجية. تعرّض فيه مرجان بحدّة إلى تاريخ السياسة البريطانية لفصل الكويت عن العراق. ومناقشة موضوع الاتحاد مع الأردن، والطلب من بريطانيا المساعدة في ضم الكويت إلى الاتحاد المقترح.	٢٣٧

يتبـــع

تابـــع

١٣٣٨١٣	١٧٢	٢/٦	برقية	ب ١٧١	السفير البريطاني بغداد	وزارة الخارجية لندن	محضر لقاء الأمير عبد الإله مع السفير البريطاني والسفير الأميركي بتاريخ ٢/٥، تم خلاله إعادة النقاش الذي طرحه رئيس الوزراء مرجان في شأن موضوع الكويت وإعادتها إلى العراق، أو ضمها إلى الاتحاد المرتقب بين العراق والأردن، ولربما السعودية أيضًا.	٢٤١
١٣٣٨١٣	١٢٩	٢/٦	برقية	ب ١٢٩ ب ١٠٨ ب ١٢١	السفير البريطاني عمّان	وزارة الخارجية لندن	محضر لقاءات الملك حسين ووزير الخارجية مع السير وليام هايتر والسفير البريطاني في عمّان، وقد تضمن مناقشات حول الاتحاد مع العراق، وإمكان انضمام السعودية، مع مقترحه بخروج العراق من حلف بغداد ودخول الولايات المتحدة بدلاً منه عضوًا في الحلف.	٢٤٣
١٣٣٨١٣	٢٩٠	٢/٧	برقية	ب ٢٩٠ ب ١٥٥ ب ١٢١	وزارة الخارجية لندن	السفارة البريطانية بغداد	وزير الخارجية البريطاني يطلب من سفيره استطلاع وجهة نظر القيادة في العراق في شأن مقترح الملك سعود في ما يتعلق بمغادرة العراق حلف بغداد.	٢٤٥
١٣٣٨١٣	٢٦٩	٢/٧	برقية	ب ٥٤٧	السفارة البريطانية واشنطن	وزارة الخارجية لندن	موقف الأميركيين من مقترح الملك سعود انسحاب العراق من حلف بغداد.	٢٤٦
١٣٣٨١٣	٥٤٧	٢/٧	برقية	ب ٢٩٠	وزارة الخارجية لندن	السفارة البريطانية واشنطن	وزير الخارجية يوجه السفير في واشنطن للتنسيق مع الأميركيين من أجل إقناع الملك حسين بالتخلي عن فكرة انسحاب العراق من حلف بغداد.	٢٤٨
١٣٣٨١٣	٢٨٦	٢/٨	برقية	ب ٢٦٩ ب ١٢٩ ب ٥٤٧	وزارة الخارجية لندن	السفارة البريطانية عمّان	توجيهات السفير البريطاني في عمّان في شأن كيفية التحدث مع الملك حسين عن العراق.	٢٤٩

يتبـــع

تابــع

١٣٣٨١٣	١٨٠	٢/٨	برقية	ب ١٠٤	السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	السفير يعرض تفاصيل لقائه عبد الله بكر، رئيس الديوان الملكي الذي أبلغه توجهات سفر الملك فيصل إلى عمّان، والسفير يعطي توجيهات بخصوص كيفية تناول موضوع الاتحاد المتوقع مع الملك حسين.	٢٥٠
١٣٣٨١٣	١٨٢	٢/٨	برقية	ب ٢٩٠	السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	السفير يحلل احتمال الضغط على العراق للانسحاب من حلف بغداد، ويدعو حكومته إلى الضغط على الملك حسين للتخلي عن هذا المطلب مع الوفد العراقي.	٢٥١
١٣٣٨١٣	١٨٥	٢/٩	برقية	ب ١٨٠	السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	تفاصيل محادثات وكيل وزارة الخارجية البريطانية السير وليام هايتر مع القادة العراقيين حول الاتحاد مع الأردن، وممارسته الضغط لعدم انسحاب العراق من حلف بغداد.	٢٥٢
١٣٣٨١٣	١٨٦	٢/٩	برقية	ب ١٧٢	السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	تفاصيل مطالبة القادة العراقيين باستعادة الكويت، ومناقشاتهم السير وليام هايتر الذي حث باتجاه اعتراف العراق باستقلال الكويت وتحديد الحدود معها، واستعداده للتعاون في ذلك.	٢٥٤
١٣٣٨١٣	١٤١	٢/٩	برقية	ب ٢٨٦	السفارة البريطانية عمّان	وزارة الخارجية لندن	تفاصيل لقاء السفير مع الملك حسين لبحث مشروع اتحاد بين العراق والأردن والعربية السعودية، ومحاولة السفير إقناع الملك بالتخلي عن فكرة ضرورة خروج العراق من حلف بغداد.	٢٥٥
١٣٣٨١٣	١٤٢	٢/٩	برقية	ب ١٤١ ب ١٢٩	السفارة البريطانية عمّان	وزارة الخارجية لندن	السفير يشرح أسباب صفة الديماغوجية لدى الملك حسين.	٢٥٧
١٣٣٨١٣	١٥٥	٢/٩	برقية	ب ١٦٣ ب ١٧١ ب ١٧٢	المقيم السياسي في البحرين السير ب. باروز	وزارة الخارجية لندن	السير برنارد باروز يشرح أسباب عدم إمكان تقارب حاكم الكويت مع العراق ومخاوفه من ضم الكويت إلى العراق، ويدعو حكومته البريطانية إلى الالتزام بتعهداتها بحماية الحاكم، والوقوف ضد العراق، وعدم ممارسة الضغط عليه للانضمام إلى الاتحاد المتوقع.	٢٥٨

يتبــع

تابــع

١٣٣٨١٣	٣٢٢	٢/١٠	برقية	ب ١٨٦	وزارة الخارجية لندن	السفارة البريطانية بغداد	وزير الخارجية البريطاني يوضح للسفير سياسة حكومته إزاء موضوع الكويت، وأسباب رفض المطالب العراقية، فضلًا عن عدم استعداد بريطانيا للضغط على حاكم الكويت بالانضمام إلى الاتحاد، وأن بريطانيا تجد أن مصلحة العراق في الوقت الحاضر هي الاتحاد مع الأردن أولًا. أخيرًا يطلب من السفير حث العراق على تحديد الحدود، والاعتراف باستقلال الكويت.	٢٦٢
١٣٣٨٠٦	١٦٣٣	٢/١٠	رسالة		السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	الرسالة تقرير أعدّه السير وليام هايتر إلى السير فردريك هوير ميلر عن تفاصيل جولته في المنطقة، ووجهات نظر الحكومات والقادة في شأن عدد من المسائل السياسية.	٢٦٤
١٣٣٨١٣	١٤٥	٢/١٠	برقية	ب ١٤٢ ب ١٢٩ ب ٢٦٩ ب ١٠٩	السفارة البريطانية عمّان	وزارة الخارجية لندن	السفير الأميركي يبلغ السفير البريطاني أن حكومته طلبت منه الضغط على الملك حسين كي لا يطالب العراق بالخروج من حلف بغداد.	٢٦٧
١٣٤٨٣٧		٢/١٠	رسالة	ب ٢٧٧ ب ٤٧٥ ب ٢٩٧ ب ٢٩٨ ب ١٨٧ ب ١٨٨	وزارة الخارجية لندن	السفير البريطاني واشنطن	أسباب معارضة بريطانيا تجهيز العراق بالطائرات المقاتلة الأميركية. كذلك تسليح الأردن ولبنان.	٢٦٨
١٣٤٢٢٢	٢٥	١/١١	رسالة	ب ١٦٣ ب ١٧١ ب ١٧٢ ر ٩	السفارة البريطانية بغداد	وزير الخارجية سلوين لويد	رسالة مطوّلة كتبها السير مايكل رايت تتضمن شرحًا وتحليلًا مفصلًا عن أثر إقامة الجمهورية العربية المتحدة في مستقبل النظام السياسي في العراق. إضافة إلى ذلك، تضمنت الرسالة مقترحات عن كيفية مساعدة بريطانيا للعراق في مواجهة المستقبل.	٢٧٢

يتبــع

تابــع

١٣٣٨١٣	٢٠١	٢/١١	برقية		السفير البريطاني بغداد	وزارة الخارجية لندن	وزير الخارجية العراقي برهان الدين باش أعيان يبلغ السفير قرار العراق حتمية التوصل إلى اتفاق مع الملك حسين على إقامة كونفدرالية مع الأردن.	٢٨٠
١٣٣٨١٣	٣٢٠	٢/١١	برقية	ب ٢٠١	وزارة الخارجية لندن	السفارة البريطانية عمّان	الخارجية البريطانية تطلب من سفيرها تشجيع عمّان على التوصل إلى اتحاد مع العراق.	٢٨١
١٣٤١٩٧	٢٠٤	٢/١١	برقية	ر VY 1422/1 ب ٣٢٢	السفير البريطاني بغداد	وزير الخارجية البريطاني	السير مايكل رايت يعرض تطورات الأوضاع الماثلة في العراق من زاوية العلاقات بمشاريع الوحدة، فلسطين، الوضع الداخلي. ويطالب بأن تعيد حكومته النظر في موضوع الكويت.	٢٨٢
١٣٣٩١٦	٢٧	٢/١٢	رسالة		السير مايكل رايت بغداد	سلوين لويد	التقرير المفصل عن اجتماعات أنقرة للمجلس الوزاري لحلف بغداد الذي عُقد بين٢٧ و٣٠ كانون الثاني/يناير، وتفاصيل نشاط مختلف لجان الحلف.	٢٨٨
١٣٣٨١٣	١٤٨	٢/١٢	برقية	ب ٣٢٠ ب ١٤١ ب ٢٠١	السفارة البريطانية عمّان	وزارة الخارجية لندن	تفاصيل حديث السفير جونستون مع باش أعيان لمناسبة وصول الوفد العراقي برئاسة الملك فيصل إلى عمّان. وباش أعيان يطمئن السفير إلى أن العراق سيصر على عدم الانسحاب من حلف بغداد.	٢٩٦
١٣٣٨١٥	١٥١	٢/١٢	برقية	ب ١٤٨ ب ٣٢٠	السفارة البريطانية عمّان	وزارة الخارجية لندن	باش أعيان يطلع السفير البريطاني على تفاصيل المحادثات العراقية ـ الأردنية في شأن الاتحاد.	٢٩٨
١٣٤١٩٧	٢٠٥	٢/١٢	برقية		السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	ولي العهد يبلغ السفير رايت أن نوري سيُكلَّف قريبًا رئاسة الحكومة.	٣٠٠
١٣٣٩٢٣	١٤٨	٢/١٣	برقية		المندوب البريطاني الدائم في الناتو	وزارة الخارجية لندن	النص الكامل لكلمة ممثل تركيا في الناتو حول سير أعمال اجتماعات المجلس الوزاري لحلف بغداد في أنقرة. ألقيت بحضور ممثلي الناتو في باريس.	٣٠١

يتبــع

تابع

١٣٣٨٣٧	١١٩١٢	٢/١٣	رسالة	ر ١١٩١٢	السفارة البريطانية واشنطن	وزارة الخارجية لندن	تصورات ماكليلاند، الضابط المسؤول عن الشؤون السياسية - العسكرية في المكتب الإقليمي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في وزارة الخارجية الأميركية، كما نقلها السفير البريطاني، وذلك في شأن خلفية وأسباب قرار الولايات المتحدة تقديم طائرات حربية إلى العراق والأردن ولبنان.	٣٠٤
١٣٤٠٢٣	١٥٤	٢/١٣	برقية		السفارة البريطانية عمّان	وزارة الخارجية لندن	وكيل وزارة الخارجية الأردنية يبلغ السفير البريطاني بتفاصيل سير المحادثات بين الملك فيصل الثاني والملك حسين في شأن إقامة فدرالية بين البلدين.	٣٠٧
١٣٤٠٢٣	٢٢١	٢/١٤	برقية	ب ١٥٤	السفير البريطاني بغداد	وزارة الخارجية لندن	السفير يبلغ حكومته باقتراب موعد إعلان قرار قيام فدرالية بين العراق والأردن، ويوضح كيف يمكن أن تقدم التهنئة بهذه المناسبة، ويدعو إلى ممارسة الضغط على القادة العرب لإرسال تهانٍ من جانبهم أيضًا.	٣٠٩
١٣٤٠٢٣	٢٢٢	٢/١٤	برقية	ب ٢٢١	السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	السير مايكل رايت ينصح لحكومته بتجنّب تشجيع الاعتقاد أن القوى الغربية رتبت قيام الاتحاد بين العراق والأردن، وعلى الضد من الجمهورية العربية المتحدة. ويحدد أيضًا الخطوات التي على حكومته أن تتخذها في هذا الشأن.	٣١٠
١٣٤٠٢٣	٣٤٤	٢/١٤	برقية	ب ٢٢٢ ب ٧٣١ ب ٧٢٢ ب ٨٢	السفارة البريطانية واشنطن	وزارة الخارجية لندن	السفير البريطاني في واشنطن يبلغ حكومته بخطوات الحكومة الأميركية إزاء الاتحاد العراقي ـ الأردني.	٣١١
١٣٤٠٢٣	٨٢	٢/١٤	برقية	ب ١٥٤	وزارة الخارجية لندن	السفارة البريطانية تل أبيب	وزير الخارجية البريطاني يطلب من السفير طمأنة الحكومة الصهيونية [الإسرائيلية] إلى أثر قيام الاتحاد بين العراق والأردن في الأمن «الإسرائيلي».	٣١٢

يتبع

تابع

١٣٤٠٢٣	٢٢٦	٢/١٤	برقية	ب ٢٨	السفير البريطاني بغداد	وزارة الخارجية لندن	المدير العام للإرشاد والدعاية العراقي يطالب السفير بعدم استعجال حكومته في إعلان موقفها من الاتحاد العراقي ـ الأردني.	٣١٣
١٣٤٠٢٣	١٥٦	٢/١٤	برقية	ب ١٥٥ ب ١٥٤ ب ١٥١	السفير البريطاني عمّان	وزارة الخارجية لندن	السفير يقدم موجزًا سريعًا لمضمون الاتفاق العراقي ـ الأردني، ويبلغ بعودة الوفد العراقي إلى بلاده، مع إشارة أولية إلى ردود الأفعال في الشارع الأردني.	٣١٤
وثيقة عراقية		٢/١٤	بلاغ مشترك		البلاغ صدر عن قصر بسمان في عمّان	أعلن البلاغ عبر أجهزة الراديو	نص البلاغ المشترك الصادر عن اجتماعات فيصل الثاني والحسين بن طلال، وإعلان اتفاق على إقامة الاتحاد العربي بين العراق والأردن، ونصوص كلمتي عاهلي البلدين في هذه المناسبة.	٣١٦
١٣٤٠٢٣	٧١	٢/١٥	برقية	ب ٨٢	السفير البريطاني تل أبيب	وزارة الخارجية لندن	السير راندل ينقل رأي الحكومة البريطانية إلى وزيرة خارجية الكيان الصهيوني [إسرائيل] غولدا مئير، ويطمئنها إلى أن الاتحاد العراقي ـ الأردني لن يضر بمصلحة الكيان الصهيوني [إسرائيل] وأمنه. ومئير تطالب بتطمينات رسمية.	٣٢٣
١٣٤٠٢٣	٧٢	٢/١٥	برقية		السفارة البريطانية تل أبيب	وزارة الخارجية لندن	السير راندل ينقل توقعاته حول احتمالات الموقف الصهيوني [الإسرائيلي] من الاتحاد.	٣٢٥
١٣٤٠٢٣	١٦٢	٢/١٥	برقية	ب ١٥٦	السفارة البريطانية عمّان	وزارة الخارجية لندن	السفير جونستون يشرح الموقف الشعبي الأردني من الاتحاد، ويبين أنه لم يكن حماسيًا.	٣٢٦
١٣٤٠٢٣	٢٣٠	٢/١٥	برقية		السفير البريطاني بغداد	وزارة الخارجية لندن	السفير رايت ينقل ردود الأفعال الأولى في العراق على الاتحاد، ويوضح أن الاتحاد العربي من دون الكويت سيكون ناقصًا وغير مقبول شعبيًا.	٣٢٧

يتبع

تابـــع

١٣٣٨١٣	٢٣٧	٢/١٧	برقية	ب ١٥٥	السفير البريطاني بغداد	وزارة الخارجية لندن	السفير رايت يؤكد أن الاتفاقية العراقية - الأردنية توفر أسبابًا مقبولة لشكل من العلاقة مع الكويت، وأن ما يمكن أن تقدمه الكويت من مساعدة مالية سيكون قليلاً.	٣٢٨
١٣٤٠٢٤	٤٠٦	٢/١٧	برقية		وزارة الخارجية لندن	السفارة البريطانية بغداد	مضمون رسالة التهنئة التي بعثت الملكة إليزابث الثانية بها إلى الملك فيصل، ومطلب نوري السعيد عدم نشرها.	٣٣٠
١٣٤٠٢٤	٣٨٧	٢/١٧	برقية	ب ٤٠٦	وزارة الخارجية لندن	السفارة البريطانية عمّان	مضمون رسالة التهنئة التي بعثت الملكة إليزابيث الثانية بها إلى الملك حسين.	٣٣١
١٣٤٠٢٤	١٧٦	٢/١٧	برقية	ب ١٧٥	السفارة البريطانية عمّان	وزارة الخارجية لندن	وزير الخارجية الأردني سمير الرفاعي يبلغ السفير بمستقبل التمثيل الدبلوماسي للدولة الاتحادية في الخارج والتمثيل الدبلوماسي للدول في دولة الاتحاد.	٣٣١
١٣٤٠٢٣	٢٣٤	٢/١٦	برقية	ب ٧١ ب ٧٢	السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	السفير رايت يطلب إبلاغ السفير راندل في تل أبيب لإعلام القادة الصهيونيين [الإسرائيليين] بأن العراق يرغب في فترة سلام وهدوء، ولا توجد حملة دعائية عراقية ضد الكيان الصهيوني [إسرائيل] لمناسبة قيام الاتحاد مع الأردن.	٣٣٣
١٣٤٠٢٤		٢/١٧	مذكرة داخلية		ر. هـ. هادو (Hadow)	وزير الداخلية	مذكرة لأغراض استخدام وزير الخارجية حول كيفية التطرق إلى موضوع الفدرالية خلال اجتماع مجلس الوزراء البريطاني ليوم ٢/١٨.	٣٣٤
وثيقة عراقية		٢/١٧	لائحة دستورية عراقية				محضر الاجتماع المشترك لمجلسي الأعيان والنواب العراقي، مع لائحة بتخويل الملك فيصل الثاني المصادقة على اتفاق الاتحاد العربي. مع برقيتي التهنئة من الملك سعود وجمال عبد الناصر.	٣٣٧

يتبـــع

تابـــع

١٣٤٠٢٤		٢/١٧	مذكرة داخلية		ر. هـ هادو	وزير الخارجية لندن	مذكرة تتضمن فحوى اللقاء مع نائب المدير العام في وزارة الخارجية الصهيونية [الإسرائيلية]، وتتضمن وجهة نظر الحكومة الصهيونية [الإسرائيلية] بالاتحاد العراقي - الأردني والاتفاق على بقاء الطرفين البريطاني والصهيوني [الإسرائيلي] على اتصال وثيق في شأن تطور موضوع الاتحاد العربي.	٣٤٠
١٣٤٠٢٤	١٧٧	٢/١٧	برقية	ب ١٧٥ ب ٢٣٤ ب ٣٥	السفارة البريطانية عمّان	وزارة الخارجية لندن	السفير جونستون ينقل إلى وزارة خارجية بلاده تطمينات الملك حسين في شأن إسرائيل، ويؤيد هذه التطمينات.	٣٣٥
١٣٤٠٢٣	٧٥	٢/١٧	برقية	ب ٢٣٤	السفارة البريطانية تل أبيب	وزارة الخارجية لندن	السفير راندل ينقل توجيهات الخارجية البريطانية إلى الحكومة الصهيونية [الإسرائيلية] ويشرح ردود الأفعال في الصحف الصهيونية [الإسرائيلية]على الاتحاد العربي.	٣٣٦
١٣٤٠٢٤		٢/١٧	رسالة		ر. هـ. هادو		هادو يتحدث عن لقائه نائب المدير العام لوزارة الخارجية «الإسرائيلية» الذي دار حول رأي «إسرائيل» بالاتحاد العربي.	٣٤٠
١٣٤٠٢٤		٢/١٨	تقرير		تقرير أُعدّ في وزارة الخارجية البريطانية		يشرح التقرير تفاصيل سريعة لمضمون اتفاق عمّان في ١٤/٢/١٩٥٨ بين العراق والأردن، وهو ما سمّي «فدرالية عربية».	٣٤١
١٣٤٠٢٤		٢/١٨	رسالة		تقريرمرسَل من ر. هـ هادو	مقر رئاسة الحكومة البريطانية	وزارة الخارجية البريطانية تعرض أمام رئاسة الحكومة البريطانية تفاصيل الاتحاد العربي وما يجري في شأن حلف بغداد/ مطلب العراق بضم الكويت إلى الاتحاد/ المسؤوليات الدستورية لدولة الاتحاد/ إقناع الصهيونيين [الإسرائيليين] بعدم معاداة الاتحاد/ موقف الخارجية البريطانية.	٣٤٤

يتبـــع

تابـع

١٣٣٨١٣	٣٤٦	٢/١٨	برقية		المندوب السامي باكستان	وزارة الخارجية لندن	وزير الخارجية الباكستاني فيروز خان نون يطلب ضم الكويت وقطر إلى الفدرالية العراقية ـ الأردنية.	٣٤٦
١٣٣٨١٣	٤٠٠	٢/١٨	برقية		وزارة الخارجية لندن	السفارة البريطانية عمّان	الخارجية تطلب من السفير إبداء الرأي في النص المعَد عن الاتحاد العربي لغرض قراءته في البرلمان البريطاني.	٣٤٧
١٣٤٠٢٤	٢٥٠	٢/١٨	برقية	ب ٣٧٧ ب ٤٠٦	السفير البريطاني بغداد	وزارة الخارجية لندن	السفير يُعْلم الوزارة بتوصيل رسائل التهنئة، ويطلب استخدام كلمة «اتحاد» بدلاً من «فدرالية»، بوصفها الكلمة التي تم التعارف على استخدامها.	٣٤٨
١٣٤٠٢٤	٢٤٧	٢/١٨	برقية	ب ٢٣٨	السفير البريطاني بغداد	وزارة الخارجية لندن	تفاصيل مناقشات البرلمان العراقي في شأن الاتحاد العربي.	٣٤٩
١٣٤٠٢٥	٩٩	٢/١٨	برقية	ب ٧٢ ب ٧٥ ب ٢٣٤	وزارة الخارجية لندن	السفارة البريطانية تل أبيب	الخارجية تبلغ السفير تفاصيل محادثاتها مع الدبلوماسيين الصهيونيين [الإسرائيليين] في شأن الاتحاد العربي، وكيف على الكيان الصهيوني [إسرائيل] التعامل معه.	٣٥١
١٣٤٠٢٤	٨٥	٢/١٩	برقية	ب ٩٩	السفارة البريطانية تل أبيب	وزارة الخارجية لندن	السفير راندل يطمئن الحكومة الصهيونية [الإسرائيلية] ويدعوها إلى عدم القلق من موضوع الاتحاد العربي.	٣٥٢
١٣٣٨١٣	١٨٢	٢/١٩	برقية	ب ٤٠٠ ب ٥٣	السفير البريطاني عمّان	وزارة الخارجية لندن	السفير جونستون يبدي ملاحظاته على كيفية الإشارة إلى موضوع التحالفات العربية خلال مناقشة الشؤون الخارجية في البرلمان البريطاني.	٣٥٢
١٣٤٠٢٤	١٨٥	٢/١٩	برقية	ب ٣٧٧ ب ١٦٤	السفير البريطاني عمّان	وزارة الخارجية لندن	الإبلاغ عن تسليم رسائل التهنئة البريطانية إلى وزير الخارجية الأردني في مناسبة إقامة الاتحاد العربي.	٣٥٣

يتبـع

تابـع

١٣٤٠٢٤	١٨٩	٢/١٩	برقية	ب ٣٨٧	السفير البريطاني عمّان	وزارة الخارجية لندن	الإبلاغ عن تسليم رسائل التهنئة البريطانية إلى الملك حسين في مناسبة إقامة الاتحاد العربي.	٣٥٤
١٣٤٠٢٤	١٩١	٢/١٩	برقية	ب ١٧٧	السفير البريطاني عمّان	وزارة الخارجية لندن	الملك حسين والسفير البريطاني في عمّان يرفضان عرض العراق إرسال لواء من الجيش العراقي لحماية الأردن من هجوم صهيوني [إسرائيلي] محتمل.	٣٥٤
١٣٣٨١٣	١٩٢	٢/١٩	برقية	ب ١٧٥	السفير البريطاني عمّان	وزارة الخارجية لندن	الملك حسين يبلغ السفير بمواقيت سفر الوفد العراقي ـ الأردني لمقابلة الملك سعود حول الاتحاد، ويقترح على الحكومة البريطانية إمكان ضم السودان إلى الاتحاد العربي.	٣٥٥
١٣٣٨١٣	١٩٨	٢/١٩	برقية	ب ٢٣٧	المقيم السياسي البحرين	وزارة الخارجية لندن	السير باروز يحذّر حكومته من عواقب ضم الكويت إلى الاتحاد، ويطلب توجيه حكومته في كيفية تناول الموضوع مع حاكم الكويت.	٣٥٦
١٣٤٠٢٤	٢٦٣	٢/١٩	برقية	ب ١٧٦	السفير البريطاني بغداد	وزارة الخارجية لندن	رؤية السفير حيال شكل التمثيل الدبلوماسي في دولة الاتحاد العربي، كذلك رؤية وزير خارجية العراق.	٣٥٧
١٣٤١٩٨	٢٦٤	٢/١٩	برقية	ب ٨٢٠ ب ٨٢١	السفير البريطاني بغداد	وزارة الخارجية لندن	نوري السعيد يطالب الحكومتين البريطانية والأميركية بتقديم مساعدات على شكل طائرات حربية وقروض، أو مساعدة مالية، ويحدد شكل الحكومة العراقية المرتقبة بعد عودته من لندن. ويفصّل وجهات نظر حول موضوعات التحاق السعودية والكويت بالاتحاد العربي.	٣٥٨
١٣٣٨١٣	٢٦٥	٢/١٩	برقية		السفير البريطاني بغداد	وزارة الخارجية لندن	السفير يؤكد أن الكويت لن تتخلى عن الحماية البريطانية لها، وينصح نوري والدملوجي بتحسين العلاقة أولاً مع حكام الكويت.	٣٥٩

يتبـع

تابــع

١٣٤٠٢٤	٤٤٢	٢/١٩	برقية	ب ٢٨ ب ١٧٥ ب ٢٧٨	وزير الخارجية البريطاني	السفير البريطاني بغداد	مطالبة السفير بتقديم توضيحات ذات صلة بدستور الاتحاد والتمثيل الدبلوماسي والمسائل المتعلقة بالتأسيس.	٣٦٢
١٣٣٨١٣		٢/١٩	مذكرة داخلية	ب ٢٣٧ ب ١٥٥	D. M. H Riches	وزير الخارجية	تناولت المذكرة الأسلوب الذي على الحكومة البريطانية اتّباعه لمواجهة مطالب العراق في شأن الكويت، وكيف يمكن التخلص من هذه المطالب.	٣٦٣
١٣٤٠٢٣	١٠٣٩٣١٦	٢/٢٠	رسالة		وزارة الخارجية الدائرة الشرقية	السفارة البريطانية بغداد	تتضمّن الرسالة التعليقات العامة والأولية التي قدمها المستشار القانوني العام في وزارة الخارجية البريطانية في شأن مسألة الاتحاد بين الدول، وعلاقة ذلك بالاتحاد العربي.	٣٦٤
١٣٤٠٢٤	٤٥٨	٢/٢٠	برقية	ب ٢٦٣	وزارة الخارجية لندن	السفارة البريطانية بغداد	مناقشة المسائل المتصلة بالتمثيل الأجنبي في دولة الاتحاد العربي، وأسباب عزم بريطانيا على إبقاء سفاراتها في بغداد وعمّان.	٣٦٧
١٣٤٠٢٥	١٩٨	٢/٢٠	برقية	ب ١٩٢	السفارة البريطانية عمّان	وزارة الخارجية لندن	الإبلاغ بأن مليكي العراق والأردن اتفقا على أن يكون الملك سعود رئيس دولة الاتحاد، وذلك في حالة انضمامه، وإبلاغ كذلك بتفاصيل منافع الاتحاد الاقتصادية، وبأن سمير الرفاعي يطالب بأن يكون رئيس وزراء الاتحاد أردنيًا، ويرفض تكليف نوري السعيد.	٣٦٨
١٣٤٠٢٥	٨٩	٢/٢٠	برقية	ب ٩٩ ب ٧٥ ب ٥٥ ب ٦٨ ب ٢٣٤	السفير البريطاني تل أبيب	وزارة الخارجية لندن	السير راندل يشرح كيف يراقب الصهيونيون «الإسرائيليون» تطور الأوضاع المحيطة بهم، ومخاوفهم من وجود العراق خلف الأردن، ويطالب حكومته بالتدخل في بغداد وعمّانلإبقاء الحدود مع الكيان الصهيوني [إسرائيل] هادئة.	٣٧٠

يتبــع

تابع

١٣٣٨١٣	١١١	٢/٢١	برقية	ب ١٦٠ ب ٣٢٢	السفير البريطاني طهران	وزارة الخارجية لندن	السير روجر ستيفنسن يشرح موقف الصحافة الإيرانية من إقامة الاتحاد.	٣٧١
١٣٣٨٣٧		٢/٢١	موجز				الموجز معدّ لغرض تقديمه في المناقشات داخل البرلمان البريطاني في الشؤون الخارجية. وهو يتضمن وجهة النظر البريطانية في شأن مقترح خروشوف تعليق توريد السلاح إلى منطقة الشرق الأوسط وارتباط ذلك بالصراع العربي - الصهيوني [الإسرائيلي].	٣٧٢
١٣٣٨١٣	٢٥٩	٢/٢٢	برقية	ب ٢٣٣	السفارة البريطانية الخرطوم	وزارة الخارجية لندن	السير تشابمان أندروز يرفض مقترح انضمام السودان إلى الاتحاد العربي، بحجة أن السودانيين لا يشعرون بالانتماء إلى العالم العربي.	٣٧٤
١٣٣٨١٣	١٨٤	٢/٢٢	برقية	ب ١١١	وزارة الخارجية لندن	السفير البريطاني طهران	توجيه إلى السير روجر ستيفنسن بعدم تناول موضوع انضمام المشيخات الخليجية إلى الاتحاد العربي.	٣٧٥
١٣٣٨١٣	٤٩٣	٢/٢٢	برقية	ب ٢٦٥ ب ١٩٨ ب ٤٩٢	وزارة الخارجية لندن	السفارة البريطانية بغداد	وزير الخارجية البريطاني يبين شروط بلاده لتعاون الكويت مع الاتحاد العربي، وتولّيه شخصيًا موضوع التباحث مع حاكم الكويت في هذا الموضوع.	٣٧٥
١٣٣٨١٣	٤٩٢	٢/٢٢	برقية	ب ٢٣٧ ب ١٥٥	وزير الخارجية البريطاني	السفير البريطاني بغداد	وزير الخارجية يشرح أسباب عدم تأييد بلاده انضمام حاكم الكويت إلى الاتحاد العربي، كذلك طبيعة المخاوف البريطانية من انضمام الكويت إلى الاتحاد، ويطلب من السير مايكل رايت التشدد مع العراقيين لغرض تحديد الحدود مع الكويت.	٣٧٦
C. C. (58) 6th			مذكرة	ب ٢٨٧	وزير الخارجية	مجلس الوزراء	المحضر المقدّم أمام اجتماع الوزارة البريطانية عن جمع مبلغ ٤٠ مليون باوند تبرعات من العراق والكويت والمملكة المتحدة والولايات المتحدة لغرض تنفيذ تنمية في الشرق الأوسط.	٣٧٨

يتبع

تابـــع

١٣٣٨١٣	٢٩٤	٢/٢٤	برقية	ب ٤٩٢ ب ٤٩٣ ب ١٩٨	السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	السير مايكل رايت يعرض تفاصيل لقائه الملك فيصل وولي عهده، وكيف نقل توجيهات بلاده حول موضوع انضمام الكويت إلى الاتحاد، مدار بحث البرقية ٤٩٢، ويبيّن ردود الفعل لديهم واستعدادهم لإقامة علاقة طيبة مع الحاكم، وحسب توجيهات لندن.	٣٧٩
١٣٤٠٢٥	٢٩٩	٢/٢٤	برقية	ب ٨٩	السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	السير مايكل رايت يبلغ موافقة الملك وولي عهده على ضرورة إبقاء الحدود مع الكيان الصهيوني [إسرائيل] هادئة.	٣٨١
١٣٤٢٥٥		٢/٢٤	رسالة	ر c- 25	القنصل البريطاني كركوك	السكرتير الشرقي في السفارة البريطانية بغداد	القنصل يشرح موقف الأكراد العراقيين من الاتحاد العربي.	٣٨٢
١٣٣٨١٣	٩٢	٢/٢٥	برقية	ب ٢٩٤ ب ٤٩٢ ب ٤٩٣	وزارة الخارجية لندن	الوكيل السياسي الكويت	وزير الخارجية يطلب من المقيم السياسي نقل توجيهات بلاده عن موضوع ضم الكويت إلى الاتحاد، وتشجيع حاكم الكويت على التعبير عن وجهات نظره بحرّية.	٣٨٥
١٣٤٠٢٥	٣٤	٢/٢٥	رسالة	تقرير رقم ١٣	السفير البريطاني بغداد	وزير الخارجية سلوين لويد	شرح مفصّل ومطوّل قدّمه السير مايكل رايت إلى وزير الخارجية البريطانية حول الأسباب الحقيقية لقبول العراق الدعوة الأردنية إلى إقامة الاتحاد العربي. وتضمنت الرسالة الخطوات التي تمّت في هذا الاتجاه منذ البداية حتى إعلان الاتحاد رسميًا.	٣٨٩
١٣٤١٩٧		٢/٢٥	مذكرة		وزير الخارجية البريطاني		توثيق وزير الخارجية البريطاني محادثة مع عدنان مندرس بتاريخ ٢/٢٥ في أنقرة، وهي تتضمن أسباب زيارة مندرس لبغداد ومحادثاته مع الملك فيصل وولي عهده، مؤكدًا أن الوضع في بغداد متدهور.	٣٩٦
١٣٣٨١٣	٢٨٨	٢/٢٦	برقية	ب ٢٢٧	السفارة البريطانية عمّان	وزارة الخارجية لندن	السفير العراقي يشرح مهمات الوفد العراقي - الأردني إلى السعودية، وهي لغرض تشجيع سعود على الانضمام إلى الاتحاد، والحصول على دعمه لربط الكويت بالاتحاد أيضًا.	٣٩٧

يتبـــع

تابــع

١٣٤١٩٨	٣٢١	٢/٢٦	برقية	ب ٢٩٥ ب ٢٢٤ ب ٢٨٧	السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	تفاصيل لقاء ولي العهد سفراء بريطانيا في بغداد وعمّان بتاريخ ٢/٢٥، وقد تضمّن رؤية الأمير عبد الإله للتطورات السياسية الجارية في المنطقة، وتكهنه بانهيار النظام في بغداد.	٣٩٨
١٣٤٠٢٦	١٠٣٢٧	٢/٢٦	رسالة	ب ١٨٦ ب ٤٧٩	السفارة البريطانية عمّان	وزارة الخارجية الدائرة الشرقية	السكرتير الشرقي ماسون يقدّم تفصيلاً شاملاً للتطورات الداخلية والدستورية في عمّان، بعد عشرة أيام من إقامة الاتحاد العربي، وتصوّرات عمّا سيجنيه الأردن من فوائد اقتصادية.	٤٠١
١٣٤٠٢٥	١٠٣٩٣	٢/٢٧	رسالة	ب ٢٩٩	وزارة الخارجية الدائرة الشرقية	المستشار القانوني	أهمية إبقاء الحدود بين الأردن والكيان الصهيوني [إسرائيل] هادئة.	٤٠٥
١٣٤٠٢٦	١٠٦٣٤	٢/٢٨	رسالة	ب ٤٥٨	السفارة البريطانية واشنطن	هادو، الدائرة الشرقية	مسؤول مكتب شؤون الكيان الصهيوني [إسرائيل] والأردن في الخارجية الأميركية يطلب من الخارجية البريطانية إنجاح تجربة الاتحاد العربي بأي ثمن.	٤٠٦
١٣٣٨١٣	١٣١	٢/٢٨	برقية	ب ١٢٨	وزارة الخارجية لندن	المندوبين الساميين لبريطانيا في العالم	النقاط التي وافق عليها الملك فيصل وولي عهده في كيفية إقناع حاكم الكويت بالتقارب مع الاتحاد العربي. وأعرب الحاكم من جانبه عن عدم استعداده للتعاون المبكر مع الاتحاد.	٤٠٧
١٣٣٨١٣	٣٤١	٣/١	برقية	ب ١٣٥	السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	وزير الخارجية العراقي ينقل إلى السفير تفاصيل زيارة وزير الخارجية الأردني إلى السعودية ولقائه سعود، وموقف هذا الأخير من موضوع الاتحاد، وقراره مباركة الاتحاد فقط.	٤٠٨
١٣٣٨١٣	٣٤٣	٣/١	برقية	ب ٣٣٥ ب ٢٥٩	السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	السير مايكل رايت يقترح تأجيل انضمام لبنان ودول شمال أفريقيا إلى الاتحاد العربي، ويدعو حكومته إلى درس موضوع انضمام الكويت ومعالجته، وضرورة تعاونها مع الاتحاد، وإلا سيوجّه اللوم إلى بريطانيا.	٤١٠

يتبـــع

تابع

١٣٤١٩٨	٢٥١	٣/٣	برقية		السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	الملك حسين يبدي قلقه من احتمال تولي نوري السعيد رئاسة الحكومة، ويتحدث عن تفجير دار الجهاد للنشر في القدس.	٤١١
١٣٣٨١٣	٢٥٢	٣/٣	برقية	ب ٢٥١ ب ٢٣٦	السفارة البريطانية عمّان	وزارة الخارجية لندن	الملك حسين يبلغ السفارة بانطلاق التنافس بين الاتحاد العربي والجمهورية العربية المتحدة، ويدعو إلى فصل سورية عن مصر - وتفاصيل القضاء على محاولة أبي نوار الانقلابية، ووجهات نظره في شأن زيارة ناصر إلى دمشق.	٤١٢
١٣٣٨١٣	١٩٩	٣/٣	برقية		السفارة البريطانية بيروت	وزارة الخارجية لندن	تفاصيل زيارة الرئيس ناصر إلى دمشق.	٤١٣
١٣٤٠٢٦	٣٨	٣/٤	رسالة	ر ٣٤ ب ٢٣٠	السفارة البريطانية بغداد	وزير الخارجية البريطاني	السير مايكل رايت يشرح بصورة مفصّلة موقف الشعب العراقي من الاتحاد العربي، ويؤكد وجود قطاع عراقي واسع معارض للاتحاد ومؤيد للجمهورية العربية المتحدة.	٤١٦
١٣٤١٩٨		٣/٤	مذكرة داخلية	ب ٣٦٥	ر. هـ هوبر (Hooper)	روس، الدائرة الشرقية	هوبر يعرض وجهة نظره في شأن عدد من الوزراء العراقيين في الحكومة الجديدة.	٤٢٠
١٣٤١٩٨	٣٦٥	٣/٤	برقية	ب ٣٦٤	السفير البريطاني بغداد	وزارة الخارجية لندن	السير مايكل رايت يبلغ حكومته أن الحكومة العراقية الجديدة بقيادة نوري السعيد وما ضمته من وزراء تُظهر عزم العراق الشديد على مواجهة تحدّي ناصر، ويقدّم تفاصيل عن بعض أعضاء الوزارة.	٤٢١
١٣٤٢٣٣	٣٦٦	٣/٤	برقية		السفير البريطاني بغداد	وزارة الخارجية لندن	تقارير القنصل البريطاني في كركوك تؤشر إلى وجود استياء بين الأكراد نتيجة إقامة الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي، وولي العهد يبلغ السفير اعتقاده بانفصال الأكراد في حالة سقوط العرش في العراق، والسفير يؤيد ذلك.	٤٢٣

يتبع

تابع

١٣٤٠٢٦	٢٦٤	٣/٥	برقية	ب ٣٢١	السفير البريطاني عمّان	وزارة الخارجية لندن	تفاصيل لقاء جونستون والملك حسين وسمير الرفاعي، حيث أعرب الملك عن خجله برفض نصيحة الملك فيصل بتكليف نوري السعيد بالوزارة في بغداد، وسمير ينقل اعتقاد الملك سعود أن سورية ستنضم إلى الاتحاد لاحقًا. و أخيرًا موقف القادة في الأردن من ناصر.	٤٢٤
١٣٣٨١٣	٢٧١	٣/٥	برقية	ب ١٩١	المقيم السياسي البحرين	وزارة الخارجية لندن	شيوخ الخليج يطلبون موافقة المقيم السياسي لغرض إرسال برقيات التهنئة لمناسبة قيام الاتحاد بين عدد من الدول العربية.	٤٢٦
١٣٤٠٢٦	١٠٣٩٣	٣/٥	رسالة	ر ١٠٦٣٤ ب ٢١٠	هادو	السفارة البريطانية واشنطن	عن التنسيق البريطاني ـ الأميركي في التعامل مع الاتحاد العربي.	٤٢٦
١٣٤١٩٨	٤٢١	٣/١٢	برقية		السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	نوري السعيد يطلب تدخّل الخارجية البريطانية مع الإذاعة والصحف البريطانية، لتجنّب الإشارة إليه بوصفه مواليًا لبريطانيا، وتغيير ذلك إلى أنه القائد الوطني المحنك!	٤٢٧
١٣٤١٩٨	٤١	٣/١٠	رسالة	ب ٣٥١ ر ٣٠٣ ر ٢١٨١	السفير البريطاني بغداد	سلوين لويد	تقييم وزارة عبد الوهاب مرجان.	٤٣٠
١٣٤١٩٨	٤٢٢	٣/١٢	برقية	ب ٣	السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	السير مايكل رايت يبلغ بأن الشغل الشاغل لنوري السعيد هو موضوع الكويت وتأمين الغرب مساعدات مالية عسكرية للعراق. ويقدم رايت أفكارًا عدة حول كيف يمكن تشجيع العراق وإبقاؤه صامدًا وقويًا.	٤٣٤
وثيقة عراقية		٣/١٢	وثيقة دستور				النص العربي لوثيقة دستور الاتحاد العربي.	٤٣٥

يتبع

تابع

١٣٤١٩٨	١٠/٥/٢٨	٣/١٣	رسالة	ب ٣٦٤ ب ٣٦٥ ر ٢٩١	السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	السير مايكل رايت يقدم صورة مفصّلة عن خلفية تشكيل حكومة نوري السعيد الرابعة عشرة، مع تقويم لكل وزير من الوزراء فيها، وعرض للتوقعات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها الحكومة والبلاد.	٤٥٥
١٣٣٨١٥			دراسة				أعدّ قسم الدراسات في وزارة الخارجية دراسة موسعة تحت عنوان الشرق الأوسط/ مضامين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي. الدراسة جاءت في أكثر من ٣٥ صفحة تناولت خلفية قيام هذه الاتحادات وما تشكله من مخاطر محتملة على مصالح بريطانيا والغرب، فضلاً عن تقديم تصورات عن احتمالات الفشل والنجاح لكل واحد منها، علاوة على الأوضاع العربية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والنفطية المتصلة بالتطورات المتسارعة في منطقة المشرق العربي.	٤٦١
١٣٤٠٢٦	٤٢٧	٣/١٣	برقية		السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	نوري السعيد يبلغ السير مايكل رايت بتفاصيل المحادثات مع الوفد الأردني حول دستور الاتحاد، وأهم ما تم التوصل إليه، وما يقوم به السفير من مناورات في شأن إخراج الاتحاد بصيغته النهائية.	٤٧٩
١٣٤١٩٨	٧٢٣	٣/١٤	برقية	ب ٤٢١	وزارة الخارجية لندن	السفارة البريطانية بغداد	الخارجية تتخذ الإجراءات مع الصحافة والإذاعة البريطانية في شأن شكل الإشارة إلى نوري.	٤٨١
١٣٤١٩٨	١٥١١	٣/١٨	رسالة		السفارة البريطانية بغداد	هادو	تفاصيل تهجّم النائب في البرلمان العراقي سامي باش عالم على الحكومة الجديدة.	٤٨١

يتبع

تابـــع

وثيقة عراقية		٣/١٨	بلاغ مشترك				البلاغ العراقي ـ الأردني الصادر عن محادثات وضع دستور الاتحاد العربي التي جرت في بغداد في١٧ ـ ١٨ آذار/ مارس.	٤٨٣
١٣٣٧٨٩	٦٤١	٣/٢٠	برقية		السفارة البريطانية واشنطن	وزارة الخارجية لندن	السير هارولد كاسيا ينقل تصوّرات جون فوستر دالاس عن جمال ناصر، ويحذّر من انقلاب سيحصل في الشرق الأوسط.	٤٨٥
١٣٤٠٢٦	٣١٣	٣/٢١	برقية	ب ٤٥٣ ب ٤٢٧	السفارة البريطانية عمّان	وزارة الخارجية لندن	السفير البريطاني جونستون يقدّم وجهات النظر واهتمامات وزير الخارجية الأردني سمير الرفاعي ورأيه في دستور الاتحاد العربي.	٤٨٦
١٣٤٠٢٦	٣١٥	٣/٢١	برقية	ب ٣١٣ ب ٢١٠ ب ١٧٦	السفارة البريطانية عمّان	وزارة الخارجية لندن	سمير الرفاعي يبلغ السفير موافقة الملك حسين في ما يتعلق بشكل تمثيل الدول الأجنبية في دول الاتحاد.	٤٨٧
١٣٣٨٧٤	٤٦٨	٣/٢١	برقية		السير مايكل رايت	وزارة الخارجية لندن	السير مايكل يعرض واقع اهتمامات الحكومة العراقية بعد التوصل إلى الاتحاد مع الأردن، ويطلب دعم العراق من خلال إقناع حاكم الكويت بتوظيف عشرة ملايين باوند، فضلاً عن تقديم المصادر البريطانية والأميركية مبلغًا لا يقل عن ذلك. وبيّن أن الهدف المهم هو فصل سورية عن الجمهورية العربية المتحدة.	٤٨٨
١٣٤٢٠٥	١٥٣	٣/٢٤	برقية		السفارة البريطانية واشنطن	وزارة الخارجية لندن	السفير الأميركي في بيروت يبلغ ما ذكره المديرون في شركة النفط من أن نوري يعتزم مهاجمة سورية عسكريًا، وأن سكان العراق والكويت يؤيدون ج. ع. م. [الجمهورية العربية المتحدة].	٤٩١
١٣٣٩١٤	١٠٦٢٠	٣/٢٤	رسالة		السفارة البريطانية واشنطن	هادو الدائرة الشرقية	السفارة تنقل تقرير القنصل العام الأميركي في دمشق، والمتضمن تقويمه زيارة الرئيس جمال عبد الناصر إلى دمشق.	٤٩٢

يتبـــع

تابـــع

١٣٣٨١٤	١٠٦٥١	٣/٢٥	رسالة		السفارة البريطانية أنقرة	روس وزارة الخارجية لندن	السفير ينقل عن طريق وزير الخارجية التركي كيف استقبل العراق الاعتراف التركي بالجمهورية العربية المتحدة، مع بيان أسباب ضغط نوري السعيد باتجاه عدم الاعتراف بها.	٤٩٤
١٣٤٠٢	٣٢٩	٣/٢٥	برقية	ب ٧١٣	السفارة البريطانية جونستون	وزارة الخارجية لندن	السفير جونستون يناقش مع سمير الرفاعي كيف يجب أن يكون التمثيل الأجنبي في عاصمتي دولة الاتحاد العربي.	٤٩٥
١٣٤٠٢٦	٣٣٠	٣/٢٥	برقية	ب ٣٢٩ ب ٢٦٣	السفارة البريطانية جونستن	وزارة الخارجية لندن	السفير جونستون يقترح إبقاء السفارة وكامل موظفيها قيد العمل في عمّان من دون إحداث أي تغيير في مَلّاكها ونشاطها.	٤٩٦
١٣٤٢٠٥	١٥٧	٣/٢٥	برقية	ب ١٥٣	السفارة البريطانية واشنطن	وزارة الخارجية لندن	السفير البريطاني ينقل من واشنطن أحاديث السفير الأميركي في بغداد التي بيّن فيها أن نوري لن يهاجم سورية.	٤٩٧
١٣٤١٩٨	٤٩٣	٣/٢٦	برقية		السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	نوري السعيد يشرح للسير مايكل رايت خطواته المقبلة في شأن حل البرلمان العراقي وتعديل الدستور العراقي، تمهيدًا للمصادقة على مشروع الاتحاد العربي.	٤٩٨
١٣٣٨١٥	٥٨	٣/٢٦	برقية	ب ٤٦٨	وزارة علاقات الكومنولث	رئيس الوزراء البريطاني	مقترح تمويل خطط تنمية تشمل العراق والأردن والكويت كأسلوب لمواجهة ناصر والشيوعية في الشرق الأوسط.	٤٩٩
١٣٣٨١٥	٥٥٢	٣/٢٦	برقية		المندوب السامي البريطاني في باكستان	وزارة الخارجية لندن	إبلاغ لندن بمساعي الأمير فيصل لدعم ج. ع. م. في حين يعمل الملك سعود للتآمر على ناصر.	٤٩٩
١٣٣٨٣٧		٣/٢٧	مذكرة				المذكرة بعنوان تأمين مساعدة عسكرية عاجلة إلى أقطار الشرق الأوسط، وهي تتحدث عن المشكلات المالية والإدارية في الدوائر البريطانية التي تحول دون تسريع تجهيز الأسلحة إلى العراق. كما تتضمن واقع مدّ العراق بالطائرات والدبابات.	٥٠٠

يتبـــع

تابـــع

١٣٣٧٩٩		٣/٢٨	رسالة		السير وليام هايتر	السير هارولد كاسيا	تتضمن الرسالة شرحًا مفصلاً للأفكار البريطانية عمّا يجري في الشرق الأوسط وما ينبغي أن يكون للأميركيين من مهمات من أجل دعم الحلفاء ومواجهة ناصر والسوفيات.	٥٠٣
١٣٣٨١٤	٥٢٤	٣/٢٩	برقية		السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	الجمالي يجتمع إلى السفراء العرب في بغداد بسبب طبع مصر خارطة للجمهورية العربية المتحدة تضم الدول العربية كلها، ويعدّ ذلك موقفًا معاديًا من جانب ناصر.	٥٠٥
١٣٣٨١٥		٤/١	مذكرة	ب ٤٦٨	. إي. م. روز (Rose)		تشرح المذكرة المساهمة المالية البريطانية المقترحة لدعم الاتحاد العربي. وفي ما يخص الكويت، تشرح المذكرة أن مساعي بريطانيا لضم الكويت إلى الاتحاد يجب أن تكون مدروسة بدقة.	٥٠٦
١٣٤٠٢٧		٤/٢	مذكرة	ب ٣٥٤			تناقش المذكرة تفصيليًا موضوع تمثيل بريطانيا الدبلوماسي في دولة الاتحاد العربي.	٥٠٧
١٣٣٧٨٩	٧٨٢	٤/٤	برقية		السفارة البريطانية واشنطن	وزارة الخارجية لندن	السفير كاسيا يوضح نتائج محادثاته مع دالاس حول كيفية مواجهة ناصر. ومقترحات دالاس في شأن السيطرة على نفط الشرق الأوسط ولو بالقوة، وكذلك الأساليب التي يمكن استخدامها في ممارسة الضغط على ناصر.	٥٠٩
١٣٣٧٨٩	١٨٦٦	٤/٨	برقية	ب ٧٨٢	وزارة الخارجية لندن	السفارة البريطانية واشنطن	وزير الخارجية يُعرب عن سعادته بأفكار دالاس حول مسائل الشرق الأوسط، ويطلب من سفيره أن يلح على المسؤولين الأميركيين لبلورة أفكارهم حول هذه المسائل.	٥١١
١٣٣٩٣٨		٤/٨	رسالة	ب ٤٨٣	وزارة الدفاع البريطانية	وزارة الخارجية البريطانية	خلاصة بحجم التوريدات العسكرية التي قدمتها بريطانيا إلى العراق في أوقات سابقة، أو التي هي قيد الإعداد.	٥١٢

يتبـــع

تابـــع

١٣٣٨١٥	٧٠	٤/٩	رسالة		السفارة البريطانية باريس	وزارة الخارجية الدائرة الشرقية	الخارجية الفرنسية تنقل معلومات عن وجود قوى في سورية معارضة للوحدة مع مصر.	٥١٤
١٣٣٩١٦	٦٢٨	٤/١٩	برقية		السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	وزير الخارجية العراقي يقود اجتماعًا في بغداد لممثلي الدول الأعضاء في حلف بغداد تم فيه تناول نشاط الحلف، والتحضير لمؤتمر لندن في تموز/يوليو، مع مقترح إلحاق ألمانيا الغربية بصفة مراقب في الحلف.	٥١٥
١٣٣٨١٥	٣٧١	٤/٢١	برقية	ب ٦٢٩	السفارة البريطانية بيروت	وزارة الخارجية لندن	السير جي ميدلتون يرفض مفاتحة لبنان في شأن الانضمام إلى حلف بغداد.	٥١٧
	٧٤	٤/٢٢	رسالة	ر ٢٠ ر ٩	السير مايكل رايت	سلوين لويد	تقرير مفصل عن الأوضاع في العراق خلال نيسان/أبريل.	٥٢٠
١٣٣٨٣٧	٩٦١	٤/٢٣	برقية	ب ٥٩٠	السفارة البريطانية واشنطن	وزارة الخارجية لندن	السفير كاسيا ينقل ما ذكره رونتري إلى السير وليام هايتر عن تسليح العراق بالطائرات الأميركية، وموافقة حكومته أيضًا على تسليح الأردن ولبنان بالطائرات، وبالتعاون والتنسيق مع بريطانيا.	٥٣٤
١٣٣٨٣٧		٤/٢٥	رسالة	ب ٩٦١		وزير الخارجية	الرسالة تشرح أسباب المعارضة البريطانية لمحاولة الولايات المتحدة تسليح العراق.	٥٣٥
١٣٣٨٣٧		٤/٢٥	مذكرة	ب ٩٦١ ب ١٦٩	روز		قرار الحكومة الأميركية تزويد العراق ١٦ طائرة «فانتوم»، وتزويد الأردن ١٢ طائرة «هنتر»، ولبنان ٦ طائرات «هنتر». ومعارضة بريطانيا التسليح الأميركي للعراق.	٥٣٧

يتبـــع

تابـع

١٣٣٨٣٧	٢٢٨٨	٤/٢٦	برقية	ب ٩٦١ ب ٦٥٥	وزارة الخارجية لندن	السفارة البريطانية واشنطن	بريطانيا ترغب في أن يجهّز العراق بطائرات «هنتر» لا بطائرات «فانتوم».	٥٣٨
١٣٣٨٣٧	٣٤	٤/٢٦	مذكرة	ب ٩٦١ ب ١٦٩	سلوين لويد	رئيس الوزراء البريطاني	وزير الخارجية يرفض القرار الأميركي تجهيز العراق بالطائرات الأميركية، وذلك لأسباب سياسية وعسكرية، باعتبار أن ذلك بداية لدق إسفين بين بريطانيا والعراق، ويطلب من هارولد ماكميلان التدخّل لتغيير هذا القرار.	٥٤٠
١٣٣٨٣٧	١٠٠٨	٤/٢٩	برقية	ب ٢٢٨٨	السفارة البريطانية واشنطن	وزارة الخارجية لندن	السفير كاسيا يناقش جون فوستر دالاس في قرار حكومة الولايات المتحدة الأميركية تجهيز العراق بطائرات أميركية، في محاولة لتغيير هذا القرار بتجهيز طائرات بريطانية تدفع أميركا ثمنها.	٥٤١
١٣٣٨٣٧	١٠٠٩	٤/٢٩	برقية	ب ١٠٠٨	السفارة البريطانية واشنطن	وزارة الخارجية لندن	مناقشات السير كاسيا في شأن تجهيز الطائرات الأميركية للعراق.	٥٤٣
١٣٣٨٣٧	١٠٣٠	٤/٣٠	برقية	ب ١٠٠٨ ب ١٠٢٩	السفارة البريطانية واشنطن	وزارة الخارجية لندن	دالاس يبلغ السفير البريطاني باستحالة تغيير قرار بلاده في شأن تجهيز العراق بالطائرات.	٥٤٤
١٣٤١٩٨	٧٠٦	٥/٣	برقية		السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	نوري السعيد وجميع القادة يؤكدون للسفير البريطاني سيطرتهم على الوضع الداخلي، وآخرون يقولون إنه سيتحسن إذا ما ضُمّت الكويت إلى الاتحاد. ونوري يطالب الأميركيين والبريطانيين بأن يتعاملوا مع المسألة اللبنانية بجدية.	٥٤٥
١٣٣٨٣٧	٢٤٢٥	٥/٢	برقية	ب ١٠٣٠ ب ٩٦١ ب ١٠٠٩	وزارة الخارجية لندن	السفارة البريطانية واشنطن	تقديم طائرات حربية إلى العراق ولبنان والأردن.	٥٤٦

يتبـع

تابـــع

١٣٤٠٢٧	٤٨٥	٥/٥	برقية	ب ٢٣٥٤ ر ٩	السفارة البريطانية عمّان	وزارة الخارجية لندن	سمير الرفاعي يتمسك بالتمثيل الدبلوماسي المنفصل لدولتي الاتحاد العربي.	٥٤٨
١٣٣٨٣٧	٧١٤	٥/٥	برقية	ب ٢٤٢٥ ب ١٠٣٩	السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	تدريب الطيارين العراقيين والأردنيين واللبنانيين، ومناقشة هدية الولايات المتحدة الأميركية من طائرات الفانتوم للعراق.	٥٤٩
١٣٣٨٢٢		٥/٦	مذكرة		وزارة الدولة للشؤون الخارجية	رئيس الوزراء	الماريشال مونتغُمري يقترح إقامة تجمع يضم تركيا وإيران والكيان الصهيوني [إسرائيل] والسودان لمواجهة المجموعتين العربيتين، على أن يكون هذا التجمّع في شكل حلف.	٥٥١
١٣٤٠٢٧	٤٩٧	٥/٧	برقية		السفارة البريطانية عمّان	وزارة الخارجية لندن	سمير الرفاعي يبلغ السفير بالزيارة المتوقعة للملك فيصل إلى عمّان، لمناقشة تشكيل الوزارة الاتحادية، ويذكر كيف ستكون الوزارة الأردنية الجديدة.	٥٥٢
١٣٤٩٨	٧٣٧	٥/٨	برقية		السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	نوري السعيد يشرح للسير مايكل رايت إجراءات الحكومة العراقية في شأن تعديل الدستور، ويحدد له موعد اللقاء بين الملك فيصل والملك حسين، وأخيرًا توقعاته بخصوص الوزارة العراقية الجديدة.	٥٥٣
وثيقة عراقية		٥/١٠	تعديل قانون				وثيقة تعديل القانون الأساسي العراقي التي سمحت للملك فيصل بإنشاء اتحاد مع دولة عربية واحدة أو أكثر. شُرِّع بتاريخ ١٠ أيار/مايو.	٥٥٤
١٣٤٨٣٧	٢٦٣٤	٥/١٣	برقية	ب ١٠٧٩ ب ٩٦١	وزارة الخارجية لندن	السفارة البريطانية واشنطن	الخارجية البريطانية تشرح أسباب انزعاجها من المحاولات الأميركية لتجهيز العراق بالأسلحة.	٥٥٥

يتبـــع

تابـــع

١٣٤٠٢٨	١٠٧٨	٥/١٣	رسالة	ب ٧٦٩ ب ٧٨٢	السفارة البريطانية بغداد	هادو الدائرة الشرقية	السفارة تشرح سير أعمال جلسة مجلسي النواب والأعيان التي أقرت تعديل دستور العراق، ومناقشات الشيخ محمد رضا الشبيبي خلال الجلسة، ومطالب ضم الكويت إلى الاتحاد.	٥٥٧
128 CAB	٤٢	٥/١٣	محضر اجتماع مجلس الوزراء				خلاصة اجتماع مجلس الوزراء البريطاني الذي قدّم خلاله وزير الخارجية صورًا للأوضاع في لبنان، واحتمالات تطورها، وموقف العراق منها، واقتراحات تتعلق بالاستعداد للتدخّل في لبنان عسكريًا.	٥٥٩
١٣٤١٩٨	١٠١٣	٥/١٥	رسالة	ب ٧٢٢ ب ٧٢٣ ب ٧٣٠ ب ١٠١٣	السفارة البريطانية بغداد	وزير الخارجية سلوين لويد	الرسالة تضمّنت تفصيلاً شاملاً لسير انتخابات البرلمان العراقي الرابع عشر، وكيفية تدخّل الحكومة لإدارة هذه الانتخابات، إضافة إلى النواب الجدد وثقافتهم. كما أن السفير يقول إنه برلمان مطيع للحكومة تمامًا.	٥٦٤
وثيقة عراقية		٥/١٥	برقيات تهنئة				البرقيتان المتبادلتان ما بين الملك فيصل الثاني والملك حسين بن طلال لمناسبة زيارة الثاني إلى بغداد للمدة ١٣ ـ ١٥ أيار/ مايو.	٥٦٩
١٣٤٠٢٨	٥٣٧	٥/١٨	برقية	ب ٥٣٥	السفارة البريطانية عمّان	وزارة الخارجية لندن	الملك حسين وسمير الرفاعي ينقلان للسفير البريطاني سير المحادثات مع الوفد العراقي، وتصورات نوري لجعل الاتحاد حقيقة واقعة، وعزمه أيضًا على إنجاح تجربة الاتحاد.	٥٧٠
١٣٤٠٢٨	٨٣٩	٥/١٩	برقية	ب ٨٣١ ب ٨٠٨	السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	السفير رايت يقدّم تعليقاته على أعضاء الوزارة البابانية، وتقويمه للوزراء، وخلفية أسباب توزيع الحقائب الوزارية.	٥٧٢
١٣٤٠٢٨	١٤٠٠	٥/١٩	برقية		وزارة الخارجية لندن	السفارة البريطانية بغداد	برقيات التهنئة التي أرسلها رئيس الوزراء البريطاني ووزير الخارجية إلى نوري السعيد وتوفيق السويدي لمناسبة افتتاح الاتحاد العربي.	٥٧٣

يتبـــع

تابـع

وثيقة عراقية		٥/١٩	إرادة ملكية				نص الإرادة الملكية التي أصدرها الملك فيصل الثاني، رئيس الاتحاد العربي، لتكليف نوري السعيد بتأليف الوزارة الاتحادية، مع نص وقائع المؤتمر الصحافي الذي عقده رئيس الوزراء.	٥٧٥
١٣٤٠٢٨	١٢٣٢	٥/٢٠	برقية	ب ٥٤٢	السفارة البريطانية واشنطن	وزارة الخارجية لندن	الاعتراف الدولي بالاتحاد العربي، والتمثيل الدبلوماسي والموقف الأميركي منهما.	٥٨٠
١٣٤٠٢٨	٨٦١	٥/٢١	برقية	ب ٨٣٩	السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	تعيين علي الشرقي وزير دولة.	٥٨١
١٣٤٠٢٨		٥/٢١	مذكرة		إي. م. روز	وزير الخارجية	الوضع القانوني للاتحاد العربي.	٥٨٢
١٣٤٠٢٩	٥٦٨	٥/٢٢	برقية		السفارة البريطانية عمّان	وزارة الخارجية لندن	حول إشغال مبنى السفارة الفرنسية كمكاتب لأغراض عمل الحكومة الاتحادية.	٥٨٣
١٣٤٠٢٨	٨٧٦	٥/٢٢	برقية	ب ١٢٣٢ ب ٥٤٢	السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	توفيق السويدي يطلب أن تمارس الحكومة الاتحادية واجباتها المتصلة بالشؤون الخارجية.	٥٨٤
١٣٤٠٢٨	٣٠٠٤	٥/٢٢	برقية	ب ١٢٣٢	وزارة الخارجية لندن	السفارة البريطانية واشنطن	وزير الخارجية البريطانية يبلغ سفيره في واشنطن بأن الطريقة التي قام عليها الاتحاد العربي لم تكن مقنعة من الناحية الشمولية.	٥٨٥
١٣٣٨٣٧			مذكرة	ب ٧١٤ ب ١٦٧ ب ٣٠١٧			تدريب الطيارين العراقيين.	٥٨٦
١٣٣٨٣٧	٣٠١٧	٥/٢٢	برقية	ب ٢٦٣٤ ب ٥٤٧	وزارة الخارجية لندن	السفارة البريطانية واشنطن	مساعدة إلى القوات الجوية للشرق الأوسط.	٥٨٧

يتبـع

تابـع

١٣٤٠٢٨	٣٧٢	٥/٢٣	برقية	ب ٢٤٥	مكتب علاقات الكومنولث	المندوب السامي كندا	حول توزيع الحقائب الوزارية في حكومة الاتحاد العربي.	٥٨٨
١٣٤٠٢٨	١٢٨٩	٥/٢٤	برقية	ب ٣٠٠٤	السفارة البريطانية واشنطن	وزارة الخارجية لندن	الأميركيون لا يزالون غير سعداء في شأن الوضع القانوني والدولي للاتحاد العربي، ويطالبون بتأكيد مسبق يقدّمه العراق والأردن بتحمّل مسؤولياتهما والتزاماتهما الدولية.	٥٩٠
وثيقة عراقية		٥/٢٧	خطاب العرش				النص الكامل لخطاب العرش الذي افتتح به الملك فيصل الثاني مجلس الاتحاد العربي، مع نص جواب المجلس على هذا الخطاب.	٥٩٠
١٣٤٠٢٩	١٠٧٨	٥/٢٤	رسالة	ب ٨٣١ ب ٨٣٩ ر ٩٨ ر ١٠٧٨ ب ٢٤	السفارة البريطانية بغداد	وزير الخارجية سلوين لويد	التفصيل الشامل لما قامت به حكومة نوري السعيد المستقيلة، وتضم أعضاء حكومة الاتحاد العربي. مع تقويم شامل لرئيس الوزراء العراقي الجديد أحمد مختار بابان وأعضاء حكومته. والسفير يؤكد أن هذه الحكومة لن تحظى بثقة كبيرة بين أبناء الشعب العراقي.	٥٩٧
١٣٣٨٢٢		٥/٢٩	مذكرة		وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد	رئيس الوزراء هارولد ماكميلان	أسباب عدم إمكان الأخذ بمقترح الماريشال مونتغُمري إقامة حلف يضم الكيان الصهيوني [إسرائيل] والسودان وتركيا وإيران، خصوصًا أن اللورد مونتغمري لا يعلم أن السودان دولة عربية.	٦٠٣
١٣٤١٩٨	١٠١٣/٨٠	٥/٣١	رسالة		السفارة البريطانية بغداد	هادو الدائرة الشرقية	السفارة تنقل محضر اجتماع مجلس النواب العراقي ليوم ٢٩ أيار/مايو وما قدمه أحمد مختار بابان في شأن سياسة حكومته، وما ذكره النائب خليل كنة من نقد ومطالب بضم الكويت إلى الاتحاد العربي، وتفاصيل هجوم شقيقه مجيد كنة على الاستعمار.	٦٠٤

يتبـع

تابــع

١٣٤١٩٨	١٠١٣/٨٣	٦/٢	رسالة	ر ١٠١٣/٨٠ ر ١٠١٣/٥٥	السفارة البريطانية بغداد	هادو، الدائرة الشرقية	الرسالة تضمّنت أسباب مهاجمة الأخوين كنة الحكومة والاستعمار، والأسباب الشخصية التي تقف وراء ذلك.	٦٠٦
CAB	٢	٦/٤	محضر		محضر اجتماع مجلس الوزراء البريطاني		وزير الخارجية يشرح أمام مجلس الوزراء أن التغلغل المصري في الكويت يزداد بسرعة، وأن بلاده غير مستعدة للسماح بأن يُنتقص من وضعها في الكويت. ويقول إنه ليس بالوسع أن تقوم بلاده بإجبار حاكم الكويت على الانضمام إلى الاتحاد العربي، ومجلس الوزراء يقرر ترتيب المزيد من الدراسات عن أهداف السياسة البريطانية في الخليج.	٦٠٩
١٣٢٧٧٦	٢٩٧	٦/٥	برقية	ب ٩٧٧ ب ٦٧٥	الوكيل السياسي الكويت	وزارة الخارجية لندن	روثني يبلغ عن قلق حكام الكويت الكبير من المذكرة العراقية، ويقترح كيفية معالجة موضوع إخباره عن هذه المذكرة.	٦١٠
١٣٣٨٢٣		٦/٦	مذكرة		فردريك هوير ميلر	دي كوليرتا	مسودة أعدها ميلر لصيغة الاتفاق بين هارولد ماكميلان والرئيس الأميركي أيزنهاور حول قضايا الشرق الأوسط، وتتضمن الاتفاق على تقديم المساعدة إلى الاتحاد العربي وتبنّي سياسة مشتركة للبلدين إزاء ناصر.	٦١١
١٣٢٧٧٦	٩٧٧	٦/٦	برقية		السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	النص الكامل للمذكرة التي قدّمتها حكومة الاتحاد العربي وتتعلق بعلاقة الاتحاد بالكويت. المذكرة تدعو بريطانيا إلى عدم معارضة انضمام الكويت إلى العراق بعد اتهامها بأنها هي التي سعت إلى فصل الكويت عن العراق.	٦١٢
١٣٢٨٣٧	١٦٤٣	٦/٦	برقية	ب ٧١٤ ب ٣٠١٧ ب ١٦٧	وزارة الخارجية لندن	السفارة البريطانية واشنطن	تدريب الطيارين العراقيين والأردنيين واللبنانيين.	٦١٨

يتبــع

تابـع

١٣٢٧٧٦		٦/٩	مذكرة	ب ٩٧٧ ب ٩٧٦	د. م. ريتشيز (Reches)		السير مايكل رايت يقترح عدم الرد على المذكرة العراقية، وريتشيز يقترح التعرّف إلى التبعات القانونية في حالة عدم الإجابة عنها.	٦١٩
١٣٣٨٠٧	٧٩/١٠٥١	٦/١٠	رسالة		وزارة الخارجية لندن	القنصل البريطاني بيروت	إميل البستاني يطرح في مناقشات في لندن وجوب وصول الزعيم فؤاد شهاب إلى الحكومة، وإبقاء شمعون في الرئاسة.	٦٢٠
١٣٢٧٧٦		٦/١١	مذكرة		أ. د. واتس (Watts)		واتس يبين عدم إمكان ترك المذكرة من دون إجابة، باعتبارها تطرح مطالب إقليمية ليس في وسع بريطانيا أن تقبلها.	٦٢١
١٣٢٧٧٦		٦/١٢	مذكرة	ب ٩٧٧ ب ١٠٠٢ ب ٦٧٥	د. م. ريتشيز	السير وليام هايتر	ريتشيز يشرح الصعوبات التي تتعرض لها بلاده جراء تقديم بغداد المذكرة المتصلة بالكويت، ويقدّم مقترحات في شأن الإجابة عنها، خصوصًا أن هذه المذكرة يمكن أن تُستخدم يومًا ما. ويقترح الإجابة بالرفض عندما يسمح الوضع بذلك.	٦٢٢
١٣٤١٩٨	١٠١٥/٤٧	٦/١٢	رسالة	ر ١٠١٣/٨٠ ر ١٠١٣/٨٣	هادو	سام فول	الدائرة الشرقية تطلب من السكرتير الشرقي في السفارة البريطانية فقي بغداد إفهام الأخوين كنة موقف بريطانيا من موضوع ضم الكويت إلى الاتحاد، وعدم النطق بالهراء عند تحدثهما في مجلس النواب العراقي.	٦٢٤
١٣٤٠٣٠	/١٧٨ ١٠٣٩٣	٦/١٧	رسالة	ر /٥٤ ١١٥٠٢	وزارة الخارجية لندن	ممثل المملكة المتحدة في الناتو	الوضع القانوني والتمثيل الدبلوماسي للاتحاد العربي، وكيف يريد الأميريكيون أن يكون الاتحاد اندماجًا حقيقيًا، والمخاوف البريطانية من ابتلاع العراق للأردن.	٦٢٥

يتبـع

تابع

١٣٢٧٧٦		٦/١٧	مذكرة	ب ٩٧٧ ب ١٠٠٢ ب ٩٧٦ ب ١٧٧٠ ب ١٠٠٥ ب ١٠٤٠ ب ٦٥٨	ريتشيز		المذكرة تشرح توجيه سلوين لويد لمايكل رايت لإبلاغ نوري السعيد بأن ينسى موضوع المذكرة، وألّا يقول عنها أي شيء.	٦٢٧
١٣٢٧٧٦	١٠٩٥	٦/٢١	برقية	ب ١٩٠٧ ب ٦٧٥	السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	مقترح السير مايكل رايت استخدام توفيق السويدي لإقناع نوري السعيد بسحب المذكرة المتصلة بالكويت، وأن يتم تناول الموضوع مع نوري السعيد خلال زيارته إلى لندن في ٢٥ حزيران/ يونيو.	٦٢٨
CAB	١٢٨/٣٢		محضر اجتماع		محضر اجتماع مجلس الوزراء البريطاني		وزير الخارجية يقترح على حكومته إشراك الولايات المتحدة في تقديم مساعدة مالية إلى الاتحاد العربي من أجل تخفيف ضغط العراق ومطالبه بضم الكويت، والتوصل إلى حل معه في شأنها.	٦٢٩
١٣٣٨٢٢			مذكرة		نيل كيرنوس	دونالد لوكان	حول خطة تمويل العراق.	٦٣٠
١٣٤١٩٨	١١٠٩	٦/٢٣	برقية	ب ١١٠٨ ب ١١٠٢	السير مايكل رايت	وزارة الخارجية لندن	رايت يشرح حالة نوري السعيد العصبية، والأزمة النفسية التي يمر بها في هو يصل إلى لندن يوم ٢٣ حزيران/ يونيو، مبيّنًا المسائل التي تؤثر فيه، وهي القضية الكويتية والأزمة اللبنانية وموضوع الصراع مع الجمهورية العربية المتحدة، وأخيرًا البحث معه في كيفية تخفيف الأعباء المالية التي تحمّلها العراق بسبب الاتحاد العربي.	٦٣١

يتبع

تابـــع

١٣٣٩١٧		٦/٢٤	رسالة		سلوين لويد	دالاس	سلوين لويد يطالب دالاس بالحضور إلى لندن للمشاركة في الاجتماع المقرر للمجلس الوزاري لحلف بغداد.	٦٣٣
١٣٤٠٣٤	٨١	٦/٢٦	برقية		سلوين لويد	السفير البريطاني عمّان	السفير الأردني في لندن ينقل إلى وزير الخارجية البريطاني نتائج لقائه نوري الموجود في لندن، ولويد يطلب منه طمأنة نوري إلى أن الحكومة البريطانية تعي المخاطر القائمة في لبنان. كما أنه ينصح السفير بعدم توريط نفسه في التدخّل في موضوع الكويت، ويدعوه إلى طمأنة نوري إلى أن لدى بريطانيا استراتيجية تقوم على الحاجة إلى ارتباط الكويت بالاتحاد.	٦٣٤
١٣٣٩١٧		٦/٢٧	برقية		جون فوستر دالاس	سلوين لويد	دالاس يطمئن لويد إلى احتمال حضوره مؤتمر لندن لمجلس حلف بغداد في تموز/ يوليو.	٦٣٧
١٣٣٨١٧	٧	٦/٣٠	خلاصة				خلاصة معدّة لرئيس الوزراء في مناسبة زيارته فرنسا. وهي تتضمن الموقف البريطاني من مسائل الشرق الأوسط، حيث تعترف بريطانيا برغبتها في تعزيز النفوذ الفرنسي في المنطقة.	٦٣٧
١٣٣٩١٧		٧/٤	مذكرة	ب ١١٧٥	روس	وليام هايتر	المذكرة تتضمن عرضًا شاملاً للمسائل المتوقع أن تبرز للمناقشة في الاجتماع الوزاري المرتقب أن يعقده حلف بغداد في لندن.	٦٣٨
١٣٢٧٧٦	٢١٤١	٧/٥	برقية	ب ٢١١٢ ب ١٠٩٥	وزارة الخارجية لندن	السفارة البريطانية بغداد	نوري السعيد يرفض الضغط الذي مارسه لويد عليه من أجل سحب المذكرة العراقية في شأن الكويت، ويقترح الوزير لويد على السير مايكل الشروع في إعداد الرد الرسمي البريطاني على المذكرة العراقية، خصوصًا أن نوري بات يشعر بأن سمعته الشخصية أصبحت ترتبط بموضوع الكويت.	٦٤٣

يتبـــع

تابـــع

CAB	٤٢ مذكرة رقم (١)		محضر اجتماع مجلس الوزراء البريطاني				وزير الخارجية يبلغ بمجلس الوزاري أنه أبلغ شمعون استعداد بلاده والولايات المتحدة لتقديم المساعدة الضرورية. كما يُعْلم الوزارة بأن رئاسة الأركان في كلا البلدين باشرت بتهيئة الخطط الضرورية للتدخّل العسكري في لبنان.	٦٤٤
CAB	٤٤ مذكرة رقم (٢)		محضر اجتماع مجلس الوزراء البريطاني				وزير الخارجية يقترح على حكومته الموافقة في حالة ورود طلب من شمعون للتدخل البريطاني ـ الأميركي العسكري في لبنان.	٦٤٥
١٣٣٨٣٧							عرض تاريخي موجز عن المساعدة البريطانية للقوات الجوية الملكية العراقية.	٦٤٦
١٣٣٩١٧	١٢١٨	٧/٦	برقية		السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	شاه إيران يقترح عقد اجتماع تمهيدي في إسطنبول للدول الإسلامية في حلف بغداد، لمناقشة المسائل المتصلة بالشرق الأوسط قبل انعقاد اجتماع المجلس الوزاري للحلف في العاصمة البريطانية.	٦٥٢
١٣٣٨٢٣			مذكرة				المساعدات العسكرية والمالية للاتحاد العربي.	٦٥٣
١٤٠٨٩٦		٢٩/١/ ١٩٥٩	رسالة		السفارة البريطانية بغداد	وزارة الخارجية لندن	التقرير السنوي للسفارة البريطانية في بغداد عن العراق لعام ١٩٥٨.	٦٥٤

ثانيًا: أهم يوميات الاتحاد العربي

التسلسل	الشهر	اليوم	التفاصيل
١	كانون الثاني/ يناير	٢٥	اجتماع المجلس الوزاري لدول حلف بغداد في أنقرة.
٢	كانون الثاني/ يناير	٢٧ ـ ٣٠	تبلور الأفكار لدى الملك حسين في شأن إقامة فدرالية بين الأردن والعراق.
٣	كانون الثاني/ يناير	٢٩	الولايات المتحدة الأميركية تعلن عزمها على تقديم طائرات حربية إلى العراق والأردن ولبنان، ضمن برنامج مساعداتها العسكرية.
٤	كانون الثاني/ يناير	٣١	مبعوث الملك حسين إلى بغداد سليمان طوقان يتباحث مع الملك فيصل الثاني وولي عهده الأمير عبد الإله في إقامة كونفدرالية بين الممالك العربية الثلاث، العراق والأردن والسعودية.
٥	شباط/ فبراير	١	إعلان إقامة الجمهورية العربية المتحدة.
٦	شباط/ فبراير	١	الملك حسين يقترح عقد معاهدة صداقة وتعاون بين العراق والأردن والسعودية ولبنان.
٧	شباط/ فبراير	١	وزير خارجية الأردن سمير الرفاعي يرى في الجمهورية العربية المتحدة عملاً دعائيًا.
٨	شباط/ فبراير	١	سمير الرفاعي يزور الرياض للتباحث مع الملك سعود بغرض الانضمام إلى الاتحاد.
٩	شباط/ فبراير	٢	الأمير عبد الإله بن علي، ولي عهد الملك فيصل، يتهيأ لزيارة عمّان من أجل التباحث مع الملك حسين في شأن اتحاد بين البلدين.
١٠	شباط/ فبراير	٥	العراق يقترح ضم الكويت إلى الاتحاد المرتقب.
١١	شباط/ فبراير	٥	رئيس وزراء العراق عبد الوهاب مرجان يدعو الحكومة البريطانية إلى إعادة النظر في سياستها القائمة على إبقاء الكويت بعيدة من العراق.
١٢	شباط/ فبراير	٦	الملك حسين وسمير الرفاعي يتباحثان مع السفير البريطاني في عمّان في الاتحاد مع العراق، وإمكان انضمام السعودية.
١٣	شباط/ فبراير	٩	وكيل وزارة الخارجية البريطاني السير وليام هايتر في بغداد، ويتداول مع القادة العراقيين موضوع الاتحاد مع الأردن.

يتبــع

تابـــع

١٤	شباط/ فبراير	١١	وزير خارجية العراق برهان الدين باش أعيان يبلغ السفير البريطاني قرار القيادة العراقية حتمية التوصل إلى اتفاق مع الملك حسين.
١٥	شباط/ فبراير	١١	وصول الملك فيصل الثاني إلى عمّان، ومعه الوفد العراقي والمباشرة بالمحادثات مع القادة في الأردن.
١٦	شباط/ فبراير	١٢	ولي العهد الأمير عبد الإله يبلغ السفير البريطاني في بغداد العزم على تكليف نوري السعيد قريبًا بتأليف وزارة جديدة.
١٧	شباط/ فبراير	١٣	مغادرة الأمير عبد الإله إلى عمّان.
١٨	شباط/ فبراير	١٤	إعلان العراق والأردن التوصل إلى عقد اتفاق الاتحاد بين البلدين.
١٩	شباط/ فبراير	١٥	الحكومة البريطانية تطمئن الحكومة الصهيونية [الإسرائيلية] إلى أن الاتحاد العراقي ـ الأردني لن يضر بمصالحها.
٢٠	شباط/ فبراير	١٨	مجلس الوزراء البريطاني يطّلع على تفاصيل الاتحاد العراقي ـ الأردني.
٢١	شباط/ فبراير	١٩	نوري السعيد يطالب الحكومتين البريطانية والأميركية بتقديم المساعدات العسكرية والمالية إلى الاتحاد الجديد، وبإلحاق الكويت بالاتحاد.
٢٢	شباط/ فبراير	٢٢	الخارجية البريطانية توجّه دبلوماسييها في الخليج العربي بعدم تشجيع المشيخات الخليجية على الانضمام إلى الاتحاد.
٢٣	شباط/ فبراير	٢٤	مغادرة وفد برلماني عراقي يضم ٣٢ نائبًا إلى عمّان لتهنئة العاهل الأردني في مناسبة إعلان الاتحاد. عاد الوفد في ٢٨ شباط/ فبراير.
٢٤	شباط/ فبراير	٢٥	مغادرة وزير الخارجية العراقي إلى عمّان بغرض اصطحاب سمير الرفاعي إلى الرياض للتباحث مع الملك سعود، ودعوته إلى الانضمام إلى الاتحاد العراقي ـ الأردني، والحصول على دعمه لربط الكويت بالاتحاد.
٢٥	شباط/ فبراير	٢٥	الأمير عبد الإله يتنبأ بقرب انهيار النظام في بغداد.
٢٦	آذار/ مارس	١	وزير الخارجية العراقي يبلغ السفير البريطاني في بغداد أن سعود قرر فقط مباركة الاتحاد العربي.
٢٧	آذار/ مارس	١	السفير البريطاني في بغداد يقترح على حكومته عدم تشجيع لبنان ودول شمال أفريقيا العربية على الانضمام إلى الاتحاد العربي.
٢٨	آذار/ مارس	٢	استقالة حكومة عبد الوهاب مرجان في بغداد.
٢٩	آذار/ مارس	٣	صدور الإرادة الملكية بتكليف نوري السعيد تأليف حكومة عراقية جديدة هي حكومته الرابعة عشرة.
٣٠	آذار/ مارس	٧	وصول وفد أردني إلى بغداد برئاسة سمير الرفاعي لغرض التحادث مع القادة العراقيين، من أجل وضع دستور الاتحاد العربي. عاد الوفد إلى بلاده بتاريخ ٨ آذار/ مارس.
٣١	آذار/ مارس	١٥	عدد من رؤساء الوزراء والوزراء السابقين والأعيان والنواب والسياسيين وغيرهم يرفعون عريضة إلى رئيس الوزراء تتضمن مطالب بإجراء إصلاحات سياسية ومطالب في شأن السياسة الداخلية والخارجية.

يتبـــع

تابــع

٣٢	آذار/ مارس	١٥	وصول وفد برلماني أردني إلى بغداد برئاسة رئيس مجلس النواب وبرفقة ٢٦ نائبًا لغرض حضور جلسة إبرام وثيقة الاتحاد. عاد الوفد إلى عمّان بتاريخ ١٧ آذار/ مارس.
٣٣	آذار/ مارس	١٧	صدور بلاغ مشترك عن المفاوضات العراقية ـ الأردنية لوضع صيغة دستور الاتحاد العربي. المفاوضات جرت في قصر الزهور في بغداد.
٣٤	آذار/ مارس	١٧	افتتاح أول خط هاتفي لاسلكي بين بغداد وعمّان.
٣٥	آذار/ مارس	١٩	تبادل برقيات الشكر والتهانئ بين الملك حسين والملك فيصل لما تم التوصل إليه في شأن إعداد دستور الاتحاد.
٣٦	آذار/ مارس	٢٠	وزير الخارجية الأميركية دالاس يحذّر الجانب البريطاني من احتمال حصول انقلاب في بعض دول الشرق الأوسط.
٣٧	آذار/ مارس	٢٣	افتتاح خط جوي لطائرات الخطوط الجوية العراقية بين بغداد وعمّان.
٣٨	آذار/ مارس	٢٦	مجلس النواب العراقي يقرّ التعديل الثالث على الدستور العراقي لعام ١٩٢٥، بما يضمن استيعاب إمكان أن يدخل العراق في اتحاد مع دولة عربية واحدة أو اكثر. أقر مجلس الأعيان هذا التعديل في جلسة عُقدت بعد جلسة مجلس النواب مباشرة.
٣٩	آذار/ مارس	٢٧	صدور الإرادة الملكية بحل مجلس النواب العراقي، ولزوم إجراء انتخابات عامة جديدة.
٤٠	آذار/ مارس	٢٩	محمد فاضل الجمالي يجتمع إلى السفراء العرب في بغداد بسبب طبع مصر خارطة للجمهورية العربية المتحدة تضم جميع الدول العربية، ويعدّ ذلك موقفًا معاديًا من جانب ناصر.
٤١	نيسان/ أبريل	١	إعداد دراسات مستفيضة في الخارجية البريطانية حول التطورات الجارية في الشرق الأوسط، تتضمن دعم الاتحاد العربي، ومواجهة ناصر، وعدم إلحاق الكويت بالاتحاد.
٤٢	نيسان/ أبريل	٤	وزير الخارجية الأميركية يبلغ نظيره البريطاني أفكاره عن أهمية السيطرة على نفط الشرق الأوسط، ولو بالقوة.
٤٣	نيسان/ أبريل	٥	قوى المعارضة السياسية في بغداد تدعو إلى مقاطعة الانتخابات العامة لمجلس النواب.
٤٤	نيسان/ أبريل	٨	وزير الخارجية البريطانية يعرب عن سعادته لأفكار وزير الخارجية الأميركية في شأن مسائل الشرق الأوسط.
٤٥	نيسان/ أبريل	١٠	وصول حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح إلى بغداد. وقد فاتحه نوري السعيد خلال الزيارة بموضوع انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي.
٤٦	نيسان/ أبريل	١٢	مصادقة مجلس النواب العراقي على لائحة دستور الاتحاد العربي.
٤٧	نيسان/ أبريل	١٣	وصول الملك حسين إلى بغداد، وبرفقته سمير الرفاعي. غادر عائدًا إلى بلاده بتاريخ ١٥ نيسان/ أبريل.

يتبــع

تابـــع

٤٨	نيسان/ أبريل	١٧	استحداث وزارة عراقية جديدة باسم وزارة الأنباء والتوجيه، وكان أول وزير لها برهان الدين باش أعيان (وكالة).
٤٩	نيسان/ أبريل	١٩	وزير الخارجية العراقي يترأس اجتماعًا في بغداد لممثلي الدول الأعضاء في حلف بغداد لمناقشة نشاط الحلف، والتحضير لمؤتمر دول الناتو الوزاري الذي تقرر أن يُعقد في لندن في منتصف تموز/ يوليو.
٥٠	نيسان/ أبريل	٢٠	رفع علم الاتحاد العربي على مباني وزارتي الدفاع والخارجية في بغداد.
٥١	نيسان/ أبريل	٢٢	رئيس وزراء الاتحاد العربي نوري السعيد يغادر إلى عمّان لحضور حفل افتتاح مجلس الاتحاد.
٥٢	نيسان/ أبريل	٢٤	افتتاح مجلس الاتحاد العربي في عمّان بحضور الملك فيصل الثاني وولي عهده الأمير عبد الإله.
٥٣	نيسان/ أبريل	٢٥	بريطانيا تعارض قيام الولايات المتحدة الأميركية بتجهيز العراق بالطائرات الحربية الأميركية الصنع، وتصر على استمرار العراق في الحصول على الطائرات البريطانية الصنع.
٥٤	نيسان/ أبريل	٢٦	وزير الخارجية البريطاني يطلب من رئيس وزرائه هارولد ماكميلان التدخّل لتغيير قرار الحكومة الأميركية المتعلق بتجهيز العراق بالطائرات الحربية الأميركية الصنع.
٥٥	نيسان/ أبريل	٢٧	الملك فيصل الثاني يلقي خطاب العرش في مناسبة افتتاح مجلس الاتحاد.
٥٦	نيسان/ أبريل	٣٠	وزير الخارجية الأميركية يبلغ نظيره البريطاني باستحالة تغيير قرار حكومته في شأن تسليح العراق.
٥٧	أيار/ مايو	٣	القادة العراقيون يؤكدون للسفير البريطاني أن الوضع المتدهور في العراق سيتحسن إذا ضُمت الكويت إلى الاتحاد العربي.
٥٨	أيار/ مايو	٣	وصول مدير البنك الدولي للشرق الأوسط إلى بغداد لإجراء محادثات في القضايا المتصلة بمشاريع مجلس الإعمار.
٥٩	أيار/ مايو	٧	سمير الرفاعي يبلغ السفير البريطاني في عمّان الزيارة المتوقعة للملك فيصل بغرض مناقشة تشكيل الوزارة الاتحادية.
٦٠	أيار/ مايو	١٣	وزير الخارجية البريطاني يقترح في اجتماع مجلس الوزراء البريطاني التهيئة للتدخّل العسكري في لبنان.
٦١	أيار/ مايو	١٤	استقالة الوزارة السعيدية الرابعة عشرة بعد أن أنهت مهمّاتها بإجراء انتخابات عامة، وافتتاح البرلمان العراقي الجديد، وإجراء التعديل الثالث على الدستور العراقي، وحصولها على موافقة البرلمان على لائحة دستور الاتحاد العربي.
٦٢	أيار/ مايو	١٧	رئيس الوزراء العراقي غادر إلى عمّان للتباحث في تشكيلة الوزارة الاتحادية، وعاد في ١٨ أيار/ مايو.
٦٣	أيار/ مايو	١٨	الملك حسين وسمير الرفاعي ينقلان إلى السفير البريطاني تفاصيل المحادثات مع الوفد العراقي، ورغبة نوري في جعل الاتحاد حقيقة واقعة.

يتبـــع

تابع

٦٤	أيار/ مايو	١٩	صدور الإرادة الملكية بتكليف أحمد مختار بابان تأليف وزارة عراقية جديدة.
٦٥	أيار/ مايو	١٩	رئيس الوزراء البريطاني ووزير خارجيته يرسلان برقيات التهنئة إلى نوري السعيد وتوفيق السويدي في مناسبة افتتاح الاتحاد العربي.
٦٦	أيار/ مايو	٢٤	مغادرة رئيس الاتحاد العربي الملك فيصل الثاني إلى عمّان ومعه الأمير عبد الإله، لافتتاح مجلس الاتحاد العربي في ٢٧ أيار/ مايو.
٦٧	أيار/ مايو	٢٩	رئيس الوزراء أحمد مختار بابان يعرض برنامج وزارته أمام مجلس النواب العراقي، والنائب خليل كنة يطالب بضم الكويت إلى الاتحاد.
٦٨	حزيران/ يونيو	١	ربط موظفي السلك الخارجي والدفاع في العراق والأردن بحكومة الاتحاد العربي مباشرة.
٦٩	حزيران/ يونيو	٢	مغادرة الأمير عبد الإله إلى لندن للتباحث مع المسؤولين البريطانيين في الاتحاد العربي، والحصول على دعم مالي لحكومة الاتحاد، وعاد في ٩ تموز/ يوليو.
٧٠	حزيران/ يونيو	٢	وزير الخارجية البريطاني يشرح أمام اجتماع للحكومة البريطانية أسباب عدم تمكّن بلاده من إجبار حاكم الكويت على الانضمام إلى الاتحاد العربي، ومجلس الوزراء يقرر إجراء المزيد من الدراسات عن أهداف السياسة البريطانية في الخليج.
٧١	حزيران/ يونيو	٦	اتفاق الرئيس الأميركي أيزنهاور مع رئيس الوزراء البريطاني على قضايا الشرق الأوسط، وتقديم المساعدة إلى الاتحاد العربي، واتّباع سياسة مشتركة إزاء ناصر.
٧٢	حزيران/ يونيو	٦	السفير البريطاني في بغداد يتسلم من حكومة الاتحاد العربي مذكرة رسمية مهمة جدًا عن موضوع انضمام الكويت إلى الاتحاد، ووجوب عدم معارضة بريطانيا ذلك. والمذكرة تتهم بريطانيا بأنها هي التي سعت إلى فصل الكويت عن العراق.
٧٣	حزيران/ يونيو	١٠	وصول إبراهيم هاشم، نائب رئيس وزراء الاتحاد، وزملائه الأردنيين في وزارة الدفاع والشؤون الخارجية إلى بغداد.
٧٤	حزيران/ يونيو	١١	المسؤولون في وزارة الخارجية يقترحون عدم الرد على مذكرة حكومة الاتحاد في شأن الكويت، ويرون أنها تطرح مطالب توسعية إقليمية ليس في الوسع قبولها.
٧٥	حزيران/ يونيو	١٢	إلغاء السفارة العراقية في عمّان والسفارة الأردنية في بغداد.
٧٦	حزيران/ يونيو	١٢	انعقاد الجلسة الأولى لمجلس وزراء الاتحاد العربي.
٧٧	حزيران/ يونيو	١٤	الملك حسين يزور بغداد لمدة ثلاث ساعات.
٧٨	حزيران/ يونيو	١٧	وزير الخارجية البريطاني يطلب من سفيره في بغداد إبلاغ نوري السعيد أن ينسى موضوع المذكرة.

يتبع

تابـــع

٧٩	حزيران/ يونيو	٢٣	مغادرة رئيس وزراء حكومة الاتحاد العربي نوري السعيد بغداد إلى لندن لبحث موضوع مستقبل الكويت، وكذلك تمويل ميزانية الاتحاد وتسليح الجيش العراقي. عاد في ٨ تموز/ يوليو. السفير البريطاني يبلغ حكومته أن نوري يمر بحالة عصبية شديدة ويعاني أزمة نفسية بسبب موضوع الكويت وصراعه مع عبد الناصر.
٨٠	حزيران/ يونيو	٢٦	وزير الخارجية البريطاني يرفض تدخّل السفير الأردني، وينصحه بعدم التدخّل في موضوع الكويت.
٨١	حزيران/ يونيو	٢٧	وزير الخارجية الأميركي جون فوستر دالاس يقرر المشاركة في مؤتمر لندن لمجلس وزراء حلف بغداد.
٨٢	حزيران/ يونيو	٣٠	الحكومة البريطانية تؤكد رغبتها في تعزيز النفوذ الفرنسي في منطقة المشرق العربي.
٨٣	تموز/ يوليو	٤	الخارجية البريطانية تتهيأ لعقد مؤتمر حلف بغداد في لندن.
٨٤	تموز/ يوليو	٥	نوري السعيد يرفض خلال اجتماع مع وزير الخارجية البريطانية ضغط الأخير عليه كي يسحب المذكرة العراقية في شأن الكويت، وهو يرى أن المسألة باتت تتعلق بسمعته الشخصية.
٨٥	تموز/ يوليو	٦	شاه إيران يقترح أن يُعقد في إسطنبول اجتماع تمهيدي للدول الإسلامية الأعضاء في حلف بغداد.
٨٦	تموز/ يوليو	٧	وزير الخارجية يبلغ اجتماع للوزارة البريطانية أنه أبلغ الرئيس اللبناني كميل شمعون استعداد بلاده والولايات المتحدة لتقديم المساعدة الضرورية، وأن هيئتي الأركان في البلدين باشرتا تهيئة الخطط الضرورية للتدخّل العسكري في لبنان.
٨٧	تموز/ يوليو	١٣	الملك فيصل الثاني يتهيأ للسفر إلى تركيا للمشاركة في المؤتمر التمهيدي للدول الإسلامية الأعضاء في حلف بغداد، المقرر عقده في تركيا، وقبل مغادرة الوفد اللبناني إلى لندن.
٨٨	تموز/ يوليو	١٤	إعلان قيام الجمهورية في بغداد، ومقتل الملك وولي العهد بعد مهاجمة بعض القطع الثائرة قصر الرحاب.
٨٩	تموز/ يوليو	١٤	الملك حسين يعلن عزمه على تحمّل مسؤولياته رئيسًا للاتحاد يتوجب عليه استعادة النظام في بغداد، ويتطلع إلى معرفة الموقف البريطاني.
٩٠	تموز/ يوليو	١٥	الملك حسين يطلب من السفير التركي إعلام حكومته بعدم الاعتراف بالنظام الجديد في بغداد، ويعلق الآمال على دعم الدول الأعضاء في حلف بغداد.
٩١	تموز/ يوليو	١٥	الملك حسين يطلب من الحكومتين الأميركية والبريطانية تقديم ضمانات بالمساعدة العسكرية الضرورية.
٩٢	تموز/ يوليو	١٥	إعلان مجلس وزراء الجمهورية العراقية الانسحاب من الاتحاد العربي.

ثالثًا: الاتحاد العربي
النشأة والزوال

١ ـ مقدمة تاريخية

بُعيد انتهاء الأعمال الحربية التي شهدتها المنطقة خلال الحرب العالمية الأولى، تبخّرت أحلام دعاة الاستقلال عن الدولة العثمانية وبناء الدولة العربية الموحَّدة في بلاد الجزيرة العربية؛ فالأتراك غادروا المنطقة بعد أربعة قرون من وجودهم فيها، واحتلها البريطانيون والفرنسيون. وبعد أن كانت الولايات العربية، مثل بغداد والبصرة والموصل والشام وفلسطين والحجاز وغيرها، جزءًا من التكوين الإداري للدولة العثمانية، أصبحت بعد الحرب قيد الإعداد لتكون دولًا وممالك صمّم الاستعمار على ترسيخ حالة التجزئة بينها، وإقامة نظم سياسية ترتبط مصالحها به ارتباطًا وثيقًا.

هكذا، وجد دعاة الاستقلال والوحدة أنفسهم يقودون أقطارهم من حيث يدرون أو لا يدرون نحو ترسيخ التجزئة، وإن لم ينسوا ولو للحظة واحدة هدفهم الذي هو ضرورة تحقيق الوحدة. وكانت مرحلة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٤ ـ ١٩٤٥) قد اتسمت بالسعي القومي إلى تحقيق الاستقلال الذي حصل عليه العراق في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٢، في حين لم تتمكن سورية ولبنان من تحقيقه إلّا في عام ١٩٤٣. أمّا فلسطين، فعاشت، ولا تزال تعيش، مأساتها، في حين انهارت مملكة الحجاز لمصلحة سلطان نجد عبد العزيز سعود، الذي وحّد الجزيرة العربية (من دون شواطئ الخليج وعُمان وعدن)، وأقام في أيلول/سبتمبر ١٩٣٢ المملكة العربية السعودية التي لبثت وقتًا طويلًا تخشى عودة

الشريفيين فاستمرت في حالة من التباعد من دون تقارب مع العراق، ولا مع إمارة شرق الأردن التي ملكها الشريفيون بمساعدة بريطانيا. بمعنى آخر، أظهرت مرحلة ما بين الحربين قيام ثلاث قوى عربية أساسية هي الهاشميون في العراق وشرق الأردن، والسعوديون في السعودية، وأخيرًا مصر. أما الشام، فتأجّل استقلالها قليلًا. وبدلًا من أن تسعى هذه القوى إلى التقارب، نجد أنها ساهمت في تعميق التجزئة؛ إذ بينما كان الهاشميون يسعون إلى تحقيق مشاريعهم في توحيد المشرق العربي عبر مشاريع الهلال الخصيب (المشروع العراقي) وسورية الكبرى (المشروع الأردني)، نجد أن السعوديين أخذوا يمدّون جسورهم نحو الشام ومصر من أجل عدم تحقُّق أي من هذه المشاريع، اعتقادًا منهم أنها ستكون على حساب مستقبل وجودهم وقوتهم. أما مصر، فلم تكن هي الأخرى، على الرغم من انشغالها بمعركة استقلالها التام عن بريطانيا، مستعدة كعادتها دائمًا لأن تسمح ببروز قوة عربية تقلل من شأنها ومكانتها. هذا في وقت لم يبخل أبناء الأمة العربية بتقديم التضحيات، بمختلف أشكالها، من أجل تحقيق الاستقلال والوحدة العربية التي هي هدف ثابت عندهم، أكان في الأحلام أم في اليقظة. إلا أن الأمة العربية لم يُسمح لها قط بممارسة حقها في تقدير أي مسألة تتعلق بمصيرها مهما صغر حجمها أو كبر؛ إذ إن النظم السياسية العربية صادرت حقوق الأمة متوسلةً ذرائع عدة، وانشغل الحكام بتوطيد وجودهم وبقائهم ومصالحهم قبل أي شيء آخر، وازداد تعلقهم بالقوى الدولية لحمايتهم من شعوبهم، من دون أن يعودوا إلى الأمة بوصفها صاحبة المصلحة الحقيقية.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، كان واضحًا أن استقلال أقطار منطقة المشرق العربي، ما عدا فلسطين، السياسي قد اكتمل، مرسّخًا التجزئة، وأصبح شكل النُّظُم السياسية أكثر استقرارًا من حيث توزيعه بين نظم ملكية ونظم جمهورية (في مصر أُسقطت المَلَكية عام ١٩٥٢ وأُعلنت الجمهورية عام ١٩٥٣). أُكِّدت هذه التجزئة بإقامة جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، مع أن ميثاقها صيغ بشكل طمأن الجماهير العربية إلى أنه سيكون أساسًا لإقامة الوحدة المنشودة قريبًا. قبل هذا التاريخ، لم تجر أي محاولة حقيقية، ولو بصيغة مشروع بين دولتين، لإقامة نواة للوحدة؛ إذ عجز الهاشميون أنفسهم،

على الرغم من طبيعة الصلة بينهم، عن إقامة الوحدة بين العراق وإمارة شرق الأردن. وإذا كانت الحجة أن الاستعمار حال دون ذلك، فليس في هذه الحجة كثير من الدقة كي تُستخدم بعد عام ١٩٤٦. في أي حال، جرت بضع محاولات تنقصها الجدية لإقامة شكل من أشكال الوحدة بين العراق والأردن عام ١٩٥١، وبين العراق وسورية عام ١٩٥٣. كما جرت محاولات في مجال توحيد بعض القوانين والجهود العربية، إلا أنها كانت خاضعة دومًا للتوقف والتلاشي حالما تقرر الحكومات والنظم العربية ذلك.

شهدت مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية تطورًا كبيرًا وواسعًا في المطلب الشعبي لتحقيق الوحدة، والتخلص من الهيمنة والنفوذ الاستعماريين في المنطقة. ودعت القوى القومية العربية نظمها السياسية إلى العمل نحو تحقيق المصلحة القومية العليا بدلًا من اتّباع سياسات أو الدخول في خلافات وصراعات لا تخدم مصلحة الأمة العربية بقدر ما تضر بها. في مقابل ذلك، كانت القوى الغربية (فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة) غير مستعدة لأن تسمح للقوى العربية بالتأثير في مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، أكان منها تلك المتصلة بامتيازاتها العسكرية والنفطية وغيرها أم تلك المتصلة بقوانين الصراع مع الاتحاد السوفياتي والشيوعية. لهذا، لم يكن الغرب على استعداد ليسمح بحدوث تغيّرات حادة في شكل المنطقة أو في شكل النظم السياسية الموالية له. وتأكد عزم الغرب هذا وترسخ ليصبح منهجًا ثابتًا بعد النتيجة التي وصلت إليها الأوضاع المتعلقة بالقضية الفلسطينية مع إقامة الدولة العبرية التي انحاز إليها الغرب تمامًا إلى درجة أنه بات يحرج حلفاءه العرب ويؤثر في مستقبل بقائهم في سدّة الحكم.

من أجل إبقاء المنطقة خاضعة للنفوذ الغربي، خطط الغرب لإقحامها في برنامج أعدّه لإقامة تنظيمات جماعية للأمن الإقليمي، في حين أصرت مصر بشكل ثابت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، على ضرورة جلاء القوات البريطانية عن أراضيها، وهو نهج سار عليه معظم الحكومات المصرية، واستمر بثبات أشد حتى بعد إعلان قيام الجمهورية في مصر عام ١٩٥٣. وبينما نجحت مصر الرئيس جمال عبد الناصر في تحقيق هذا الهدف من خلال توقيع اتفاق تستكمل القوات البريطانية بموجبه انسحابها من منطقة قناة

السويس في أواسط عام ١٩٥٦ وقبيل العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، نجد أن النظام الملكي في العراق اختار الطريق الصعبة التي أطاحته في نهايتها؛ فقادة العراق أقحموا البلاد في سياسة الأحلاف، وساهموا بشكل فاعل عام ١٩٥٥ في إقامة حلف بغداد الذي ضم أيضًا بريطانيا وتركيا وإيران وباكستان، وكذلك الولايات المتحدة التي انضمت بصفة مراقب فقط.

سبّب اختلاف وجهات النظر بين القادة في العراق ومصر في ما ينبغي أن يكون عليه الموقف العربي إزاء الصراع بين الشرق والغرب بروز صراع بين الطرفين، حاول خلاله كلٌ منهما أن يكتّل أطرافًا عربية أخرى لتقف وراءه. وبينما أظهرت المؤشرات الأولى نجاح عبد الناصر في إقناع الدول العربية بعدم الانضمام إلى حلف بغداد، فإن ذلك النجاح كلّفه المزيد من العداء الغربي ضده. جاء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، في إثر تأميم عبد الناصر قناة السويس، تعبيرًا واضحًا عن مدى رغبة الغرب لا في التخلّص من عبد الناصر فحسب، بل أيضًا في توجيه ضربة قوية إلى الحركة القومية العربية التي منحت الموقف المصري كامل تأييدها.

حالما انتهى العدوان العسكري على مصر التي خرجت منه منتصرة سياسيًا على الرغم من خسائرها العسكرية الفادحة، اتفقت الولايات المتحدة وبريطانيا **أولًا** على الحد من تأثير الرئيس عبد الناصر في العالم العربي، **وثانيًا** تنشيط إقامة معسكر عربي مقابل له يضم أصدقاء الغرب في المنطقة (العراق والأردن والسعودية ولبنان)، **وثالثًا** اتخاذ الإجراءات الضرورية لإبعاد سورية عن مصر، **ورابعًا** تعزيز قدرات العربية السعودية الاقتصادية كي تتمكن من تأدية دور أكبر في تحديد شكل السياسة العربية ومسارها مستقبلًا.

مع نهاية عام ١٩٥٧، بدا واضحًا نجاح المخطط الأميركي ـ البريطاني في إقامة جبهة عربية مناهضة للرئيس عبد الناصر ضمّت الممالك العربية الثلاث: العراق والأردن والسعودية، في حين أخفق هذا المخطط في إبعاد سورية عن مصر. وكانت سورية آنذاك تعيش داخليًا حالة صراع بين القوى الشيوعية والتيار القومي العربي بقيادة حزب البعث الاشتراكي. أما على الصعيد الخارجي، فكان هناك صراع آخر عليها بين بغداد والقاهرة. في ظل هذه الأوضاع العربية ـ العربية، جاء في أواخر عام ١٩٥٧ مقترح الملك

حسين الذي دعا فيه بغداد والرياض إلى إقامة اتحاد من نوع معيّن بين الممالك الثلاث، بقيادة الملك سعود بن عبد العزيز.

٢ ـ أسباب قرار الملك حسين إقامة الاتحاد

في عام ١٩٥٤، كانت عمّان لا تزال على علاقة وثيقة ببغداد، لكن سرعان ما تقاذفت العلاقةَ أمواج تعالت حالما قرر نوري السعيد السير منفردًا، من دون مصر، لإقامة حلف بغداد. وفي عام ١٩٥٥ أظهر الملك حسين حالة من عدم الثبات في مواقفه على صعيد السياسة الخارجية؛ ففي وقت ابتعد فيه عن بغداد مع بداية العام وتقارب مع القاهرة ودمشق، نجده يقرر فجأة في نهاية العام نفسه استقبال الجنرال السير جيرالد تمبلر ليدرس معه قبول المساعدات البريطانية العسكرية والمالية، تمهيدًا لانضمام الأردن إلى حلف بغداد. لكن هذا الاتفاق لم يتم بسبب موقف شعب الأردن الذي رفض تمامًا التحاق الأردن بالحلف، وشهدت البلاد اضطرابات واسعة أجبرت الملك على التخلّي عن نياته.

في عام ١٩٥٦ اتخذ الملك قرارًا آخر مفاجئًا تمثّل بطرد الجنرال غلوب باشا، رئيس أركان الجيش العربي الأردني، في محاولة منه لإثبات رغبته في الحد من التأثير البريطاني في الجيش الأردني. هذا الموقف ومواقف أخرى سبقته أزعجت الحكومة البريطانية التي أخذت، بالتدريج، تحرم الملك المساعدات التي كانت تُقدَّم إلى البلاد منذ أمد بعيد، لكن مع حلول تموز/يوليو وإعلان مصر تأميم قناة السويس وما رافقه من اعتداءات صهيونية «إسرائيلية» على حدود الأردن، تذكر الملك حسين ابن عمه الملك فيصل الثاني في بغداد، فهرع إليه طالبًا العون والإسناد العسكري للأردن.

لم يسمح نوري السعيد لـ «الطائر بأن يغادر القفص مرة أخرى»، بل سارع إلى التنسيق مع الحكومة البريطانية لترتيب اتفاق بينها وبين الأردن، تقدَّم بموجبه المساعدات العسكرية والمالية البريطانية إلى عمّان، مع وعد بتأكيد حماية الأردن من أي عدوان صهيوني «إسرائيلي» عليه، شرط ألّا يكون الأردن البادئ بإطلاق النار. لم يكن أحد يعلم حينها أن بريطانيا اتفقت مع الكيان الصهيوني [إسرائيل] وفرنسا سرًّا على مهاجمة مصر. كما لم تعارض

بريطانيا استعداد العراق لإرسال قوات عراقية محدودة إلى الأردن شرط ألّا تعبر نهر الأردن. وكانت بريطانيا وسيطًا بين بغداد وتل أبيب، حيث نقلت إلى الكيان الصهيوني [إسرائيل] تطمينات مؤداها أن وجود القوات العراقية في الأراضي الأردنية سيكون لأغراض دفاعية لا هجومية.

هكذا، يمكن القول إن الملك حسين أصبح منذ أواخر عام ١٩٥٦ بعيدًا تمامًا من عبد الناصر وأقرب إلى بغداد والرياض، وإنه أخذ ينسق من أجل إبعاد سورية عن مصر. وكادت تلك السياسة والمواقف تسبب خطرًا كبيرًا على مستقبل الملك وحياته، بسبب المواقف المعارضة له داخل الأوساط الشعبية الأردنية والفلسطينية.

في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨، استعدّت تركيا لاستقبال قادة حكومات حلف بغداد في مناسبة انعقاد الدورة الاعتيادية لمجلس وزراء الحلف. في العراق بوجه خاص، كان نوري السعيد يأمل بأن يكون الاجتماع ناجحًا تمامًا، وكانت أهم مشكلتين بالنسبة إليه هما إيجاد حل للقضية الفلسطينية، ومستقبل سورية التي بدأ يتلمس أنها في طريقها إلى الخضوع إمّا للشيوعيين أو لعبد الناصر، وفي كلتا الحالتين سيكون الأمر غير مقبول، وفيه مخاطر عظيمة تتهدد الجميع. هذا بينما كان العراقيون، ومنهم رئيس الوزراء في حينه عبد الوهاب مرجان، يرون أن استخدام القوة في مواجهة الشيوعية ومن وصفوهم بالعناصر الهدامة ليس هو الطريق الوحيدة، بل هنالك طرق أخرى، من بينها تنفيذ مشاريع تنموية كبرى تساعد في رفع مستوى السكان المعيشي، وبالتالي لا يمكن أن تؤثر الشيوعية في مواقفهم.

في هذه الأثناء، بالتحديد في ٢٣ كانون الثاني/ يناير، وبينما كانت وفود الدول الأعضاء في حلف بغداد في طريقها إلى أنقرة، كان الملك حسين يوضح في حديث مع السفير البريطاني في عمّان أنه يعتزم عقد لقاء مع فيصل الثاني والملك سعود. وكان الملك حسين حينذاك يراقب المقترح المطروح بين مصر وسورية في شأن الوحدة بينهما، إذ كان يجد فيه فرصة مناسبة جدًّا لتشجيع العراق والسعودية على فكرته التي سبق أن عرضها في أواخر عام ١٩٥٧، وتنفيذ مبادرة مقابِلة باتجاه وحدة عربية تضم الممالك العربية الثلاث أولًا.

مع بداية الأسبوع الأخير من كانون الثاني/يناير، بدأت جلسات اجتماع أنقرة، واتضح خلالها أن تركيا كانت تشعر بأن وضعها ووضع العراق أصبحا في خطر في ضوء النجاحات التي حققها السوفيات خلال عام ١٩٥٧ في مصر وعموم الشرق الأوسط. علاوة على ذلك، كان رئيس الوزراء التركي منصور زورلو يرى أن الأوضاع في لبنان متأرجحة، فأكد بدوره لوزير خارجية بريطانيا سلوين لويد أهمية نجاح المؤتمر، واقترح ممارسة ضغط على الولايات المتحدة كي تصبح عضوًا كاملًا في الحلف، وتوسيع نطاق المشاركة في أعمال الحلف بانضمام دول أخرى مثل ألمانيا الغربية، حيث يمكن الاستفادة منها في مجالات الحلف الاقتصادية الطابع.

أما الجانب البريطاني، فكان يرى أن من الممكن أن تكون أفضل طرق توطيد الحلف هي تنسيق عمل الدول الغربية مع أقطار الشرق الأوسط. وأكد وزير الخارجية البريطانية سلوين لويد في كلمته في الجلسة الافتتاحية لمجلس الحلف «أن محاولات إقلاق العالم العربي ستقاوَم وتطوَّق عبر رغبة العرب المشتركة في تحقيق وحدتهم الكبرى، ومساعي تحقيق التقدم الواعد من أجل تحقيق الاستقرار الكبير ورفع المستوى المعيشي للمواطنين... إن حكومة صاحبة الجلالة تراقب بعطف واهتمام الخطوات التي يقوم بها العرب بأنفسهم من أجل تحقيق الاستقرار والتقدم لمواطنيهم. نحن على استعداد للتعاون التام والمخلص مع جميع الأقطار في الشرق الأوسط وهي ترحب بصداقتنا وعوننا، ونحن لا نحاول التدخّل في المسائل التي لا يرغب أصدقاؤنا في أن نتدخّل فيها».

كان واضحًا خلال الاجتماعات التي عُقدت أن الولايات المتحدة التي مثّلها وزير خارجيتها جون فوستر دالاس كانت عازمة على تقديم المساعدات العسكرية والمالية إلى دول الحلف، شاملة بذلك الأردن ولبنان. وكان موضوع تزويد العراق والأردن ولبنان بطائرات حربية قد حظي بأولوية لديها، فأعدّت الخطط والإجراءات لإرسال وفد أميركي للتداول مع المعنيين في هذه الدول، من أجل تنفيذ البرنامج الأميركي في هذا المجال.

أخيرًا، وهنا يكمن الشيء المهم ذو الصلة بموضوع إقامة نوع من الاتحاد بين بعض الدول العربية المتمتعة بعلاقات وثيقة مع الغرب، تدارس

المشاركون في مؤتمر أنقرة لحلف بغداد هذا الموضوع، واتُّفق على «الترحيب بأي إجراء من جانب العراق لإقامة ما هو رد جذاب يقابل الوحدة السورية ـ المصرية» المرتقب إعلانها. المدهش أن مثل هذا الاتفاق لم يُشَر إليه في الوثائق البريطانية المتعلقة بأعمال المؤتمر المذكور، فكان أن استطاع الباحث التوصل إليه لدى اطّلاعه عليه في مذكرة داخلية كتبها ر. هـ. هادو في ١٧ شباط/ فبراير إلى وزير الخارجية عن الموقف الرسمي الذي على الحكومة البريطانية أن تعلنه في ما يتعلق بالاتحاد. وحين ذكر المؤرخ العراقي عبد الرزاق الحسني في الجزء العاشر من كتابه الشهير **تأريخ الوزارات العراقية** أن قرار إقامة الاتحاد العربي اتُّخذ في اجتماع أنقرة، لم يُشر إلى مصدر معلوماته، مع التنويه إلى أن الوثائق البريطانية لم تكن قد نُشرت بعدُ.

في عمّان، كانت أفكار الملك حسين قد تبلورت تمامًا في شأن إقامة اتحاد يضم الممالك العربية الثلاث، وأصبح وزير خارجيته سمير الرفاعي مستعدًا للمغادرة إلى الرياض في ٣٠ كانون الثاني/ يناير لإقناع سعود بأن الحاجة أصبحت ناضجة إلى إقامة اتحاد وثيق بين الممالك الثلاث من أجل تحقيق عامل الموازنة إزاء الوحدة المتوقَّع إعلانها بين مصر وسورية. وفيما كان الوزير الرفاعي في طريقه إلى الرياض، حاملًا رسالة بهذا المضمون، كان زميله وزير العدل يستعد بدوره للسفر إلى بغداد، حاملًا رسالة أخرى مماثلة. ومن المفيد أن يشار هنا إلى أن الرفاعي كان حتى تلك اللحظة يرى أن الخطوات السورية ـ المصرية لا تبتعد كثيرًا من كونها عملًا دعائيًا، وأنها لن تكون مقبولة شعبيًا في مصر كما لن تكون مقبولة في سورية.

أسفرت زيارة سليمان طوقان إلى بغداد في ٣٠ كانون الثاني/ يناير عن تفهّم الملك فيصل الكامل أهمية مشروع الوحدة المصرية ـ السورية بالنسبة إلى الأردن، ومخاطره على العراق إذا تُرك الأردن وحده. لخّص طوقان نتائج محادثاته في بغداد، مبيّنًا للسفير البريطاني السير مايكل رايت أن الملك فيصل أعرب، بعد أن استمع باهتمام شديد إلى رسالة الملك حسين، عن أنه سيستجيب لها بشكل فاعل. وأبلغ طوقان السير مايكل في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨ أن مقترح حسين هو إنشاء كونفدرالية تضم الممالك الثلاث،

وبعروش ودول منفصلة، مع احتمال إنشاء جيش واحد، وأن أهم شيء فيها اتّباع سياسة خارجية واحدة، وإقامة منطقة اقتصادية واحدة. أما في ما يخص لبنان، فرأى الملك حسين في مقترحه أن يُترك جانبًا بصورة موقتة، إلى حين تحقيق نجاح أوّلي ممكن، حتى لو اقتصر على اتحاد بين العراق والأردن. وأضاف طوقان أن من شأن اتحاد عراقي ـ أردني أن يشجع لبنان لاحقًا على الانضمام إليه. أمّا السعودية، فإن موضوع انضمامها إلى الاتحاد المقترح ليس حيويًا بالضرورة، إلا أن دعم الملك سعود وتأييده مطلوبان، وعليه ألّا يبدي ما يشكّل معارضة له؛ كأن يعمد إلى انتقاد الكونفدرالية المقترحة ووصفها بأنها نتيجة مؤامرات القوى الغربية.

في ٣٠ كانون الثاني/يناير، كان سمير الرفاعي هو الآخر قد أمضى طوال ذلك اليوم في أحاديث مع الملك سعود، الذي بدا متفقًا مع حسين على أهمية قيام النظم الملكية بنوع من رد الفعل في مواجهة الوحدة بين مصر وسورية، التي وجد أن ترتيبها تم على عجل، وينبغي للنظم تجنّب تكرار هذا الخطأ.

أظهر الملك سعود الرغبة في أن تنتظر الممالك الثلاث لترى كيف ستتطور الوحدة بين مصر وسورية قبل تقرير نوع الخطوة الصحيحة المقابلة. واقترح، ردًّا على رسالة الملك حسين، عقد اتفاقية صداقة بين بلاده والأردن.

عاد سمير الرفاعي من مهمته في الرياض في ٣١ كانون الثاني/يناير، والتقى في وقت لاحق السفير البريطاني في عمّان لإبلاغه آخر التطورات. وأوضح أن الملك حسين، بعد أن اطّلع على موقف الملك سعود المتردد، فلم يفاجَأ ولم يُصَب بخيبة أمل، لأنه يعلم جيدًا طبيعة العاهل السعودي البدوية ومخاوفه من قيام سورية بقطع أنابيب تصدير النفط السعودي المارة عبر أراضيها، وأخيرًا تأثير الأمير فيصل فيه.

في ١ شباط/فبراير أُعلن رسميًا قيام الوحدة الاندماجية بين مصر وسورية. وبدا الملك حسين في أوائل الشهر نفسه مقتنعًا بما تم التوصل إليه، فقرر زيارة بغداد أولًا للتوصل إلى تفاهم مع ابن عمه الملك فيصل، ثم الانتقال إلى الرياض لتناول الموضوع بشكل أوسع. أما في بغداد، فكان الملك فيصل الثاني وولي عهده راغبين في تحقيق تقدم سريع في الاستجابة

لمقترحات الملك حسين وإقامة مشاركة وثيقة بين الممالك الثلاث، أو بين العراق والأردن فقط في حال تعذّر ذلك، وبموافقة الملك سعود. وفي ٢ شباط/فبراير، وبعد أقل من ٢٤ ساعة من إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة، عبّر ولي العهد عن هذه الأفكار للسير مايكل، وكان واضحًا أن اتجاهًا قويًا برز في عمّان ضرورة إقامة شكل من أشكال الكونفدرالية. وأعرب الملك حسين عن موافقته على ذلك، خصوصًا أنه أدرك أن الملك سعود بدأ يشعر هو الآخر بمخاطر الوحدة المصرية ـ السورية، وهو شعور عبّر عنه برسالة شخصية أرسلها إلى الملك فيصل الثاني، تضمّنت اعتقاده أن هذه الوحدة تستهدف الممالك الثلاث.

هنا، أصبح اهتمام الأردنيين والعراقيين منصبًّا على ضرورة إقناع الملك سعود بالدخول معهم في شكل من أشكال الكونفدرالية، ليست صيغة المعاهدة من بينها. لذلك نجدهم بدأوا يحثّون البريطانيين والأميركيين على التدخّل لديه وتقديم النصح له ليكون متجاوبًا مع العراق والأردن. في هذا الصدد، قال الأمير عبد الإله خلال حديثه مع السير مايكل في ٢ شباط/فبراير إن في الإمكان جعل باكستان أيضًا تمارس مثل هذا الضغط على الملك سعود. وكان الملك فيصل الثاني قد أصبح مستعدًّا تمامًا للاستجابة ولقاء الملك حسين حالما يقرر هذا الأخير ذلك، فضلًا عن استعداد العراق لإرسال قوات عراقية إلى منطقة المفرق إذا دعت الضرورة. كما أكد الأمير عبد الإله أهمية الدعم الذي يمكن أن تقدمه الولايات المتحدة وبريطانيا للاتفاق الأردني ـ العراقي المرتقب، إلا أنه اشترط أن يكون ذلك من وراء الكواليس، تجنبًا للمشكلات، وأن تُشَجَّع الدول العربية الأخرى على تقديم مثل هذا الدعم.

٣ ـ أثر قيام الوحدة المصرية ـ السورية في المصالح النفطية البريطانية

اهتمت الحكومة البريطانية بالتطورات السريعة الجارية في المنطقة العربية. وكان البريطانيون آنذاك لا يزالون يأملون بالتخلص من عبد الناصر، أو بتحجيمه على أقل تقدير، ولا سيما في ضوء فشل مشاريعهم إزاء سورية على الرغم من الجهود التي بُذلت لإبقاء هذا البلد بعيدًا منه. لذلك، وجدوا أنفسهم مضطرين، في سبيل مواجهة المعسكر السوري ـ

المصري، إلى تأييد قيام نوع من العلاقة الوثيقة بين الممالك الثلاث، أو بين العراق والأردن فقط.

سارعت دوائر الدراسات في وزارة الخارجية البريطانية إلى تقديم تصوراتها في شأن ما يجري؛ ففي دراسة أُعدَّت تحت عنوان «تأثير الوحدة المصرية ـ السورية في نقل النفط عبر قناة السويس وأنبوب النفط الناقل في سورية»، جرى التأكيد أن هنالك متسعًا من الوقت قبل أن تستكمل ج. ع. م. هيئاتها الدستورية والإدارية. وشددت الدراسة على أن هذه الوحدة لن تغيّر الوضع كثيرًا على المدى القصير، وأن ليس من مصلحة عبد الناصر استخدام أنابيب النفط وسيلة للضغط السياسي ما دام قطع النفط يجعل السوريين يشككون في فوائد الوحدة.

في مقابل ذلك، حذّرت الدراسة، التي أُعدّت في ٤ شباط/فبراير، من نتائج سير الوحدة واندماج البلدين بشكل ناجح؛ إذ من شأن ذلك أن يجعل عبد الناصر يشعر بالقوة، وربما يتصرف ضد مصالح الغرب. وفي ما يخص العراق، ربما يفكر جديًّا في إنشاء خط جديد له عبر تركيا. ولكي لا يتّخذ الغرب موقفًا مبكرًا يعادي ج. ع. م.، أوصت الدراسة بعدم اتخاذ مواقف علنية معادية لها، فضلًا عن توجيه شركة نفط العراق بعدم زيادة حجم الصادرات النفطية المارة عبر سورية، مقابل استمرار زيادة الصادرات عن طريق الكويت.

٤ ـ الملك حسين وعضوية العراق في حلف بغداد

منذ أواخر عام ١٩٥٥، وفي إثر فشل ضم الأردن إلى حلف بغداد، استمر الملك حسين في عزوفه عن فكرة ضم الأردن إلى الحلف المذكور. لم يكن ذلك مقتصرًا على الأردن؛ بل إن المساعي العراقية ـ البريطانية كافة فشلت أيضًا في ضم أطراف عربية أخرى إلى الحلف، ويُردّ بعض أسباب الفشل إلى موقف الولايات المتحدة السلبي من هذا الموضوع. في أي حال، بدا واضحًا خلال الحوار المبكر لإقامة فدرالية من الممالك الثلاث أن الملك سعود نوّه إلى عدم قدرته على إقامة علاقات وثيقة مع العراق والأردن إلا إذا وافق العراق على ترك الحلف، وكان الملك سعود قد عبّر عن هذه الملاحظة خلال زيارة سمير الرفاعي للرياض، وقَبِلها هذا

الأخير والملك حسين أول وهلة. وأخذ الملك حسين يرى فعلًا أن عضوية العراق في الحلف ستكون حجر عثرة أمام قيام فدرالية مع العراق، وراح يشير في أحاديثه إلى أن شعبه أيضًا يرى في عضوية العراق في الحلف عائقًا وأن انسحاب العراق يجعل الفدرالية ممكنة.

بدأ الملك حسين وبعض وزرائه، ومنهم وزير العدل، يناقشون السفير البريطاني إلى عمّان في إمكان تدخّل بريطانيا لإخراج العراق من الحلف بشكل لبق، وأن على الأميركيين أن يساهموا بجهدهم أيضًا.

كما ذكر سليمان طوقان أن خروج العراق من الحلف وإقامة فدرالية من الممالك الثلاث سيشجعان السوريين على التخلّي عن مصر خلال ستة أشهر.

في هذه الأثناء وصل وكيل وزارة الخارجية البريطانية السير وليام هايتر إلى عمّان، في جولة شرق أوسطية شملت بغداد أيضًا. وأكد من عمّان، عقب لقائه الملك حسين، أن هذا الأخير أصبح مستعدًا للسير حتى النهاية للتوصل إلى اتحاد مع العراق، من دون انتظار الملك سعود. ولكي لا يبدو الملك حسين مهرولًا وراء ابن عمه، طالبًا المساعدة منه، فضّل أن يكون اجتماعه مع الملك فيصل الثاني في عمّان لا في بغداد. وسمع هايتر خلال اجتماعه مع الملك في ٦ شباط/ فبراير أنه وسمير الرفاعي يرغبان في خروج العراق من حلف بغداد، وأنهما يعدّان ذلك شرطًا ضروريًا من أجل تحقيق اتحاد وثيق بين العرشين؛ إذ إن الأردن والسعودية سيعرّضان نفسيهما، وبشكل خطِر، للدعاية المصرية والسورية إذا ما دخلتا في علاقة مع العراق، بينما هو باقٍ في الحلف. قدّم الملك حسين مقترحًا فيه أن يبقى الحلف بصيغة منظمة تضم فقط دولًا إسلامية غير عربية تدخل تحالفًا مع بريطانيا، ويمكن أن تحل الولايات المتحدة محل العراق. وكان سمير يرى أن خروج العراق يسهّل دخول واشنطن من دون أن يعارض اليهود ذلك. ولتشجيع الجانب البريطاني على تقبّل المقترح الأردني، ذكر الملك حسين أن خروج العراق من الحلف سيفتح الطريق أمام إقامة اتحاد بين الممالك الثلاث أولًا، ليلتحق لبنان به في ما بعد، ثم ربما السودان وتونس وغيرهما من الدول العربية.

رفض هايتر التعليق على هذا المقترح بحجة أنه جديد وليس لديه تعليمات في شأنه من حكومته، مبيّنًا أن انسحاب العراق يعني نجاحًا ساحقًا

لعبد الناصر وروسيا، وأن انسحاب العراق يجعل الحلف في وضع مقلق، وبالتالي سيكون من الخطأ تمزيقه من أجل مصالح جماعة أخرى ربما لن تقوم أبدًا. قدّم هايتر جميع أنواع الحجج لإقناع مضيفيه بعدم جدوى السير في ما يقترحون. وكان في الواقع ملتزمًا بتنفيذ سياسة بلاده المتشددة التي تقوم على استمرار بقاء الحلف ودعمه، وعدم السماح للعراق بالخروج منه. هذا الموقف البريطاني المتشدد لم يكن يقابله موقف أميركي مماثل، بل كان أقل حدة. وفسر السفير البريطاني في واشنطن ذلك بأن الولايات المتحدة لم تكن عضوًا كاملًا في الحلف.

في ٦ شباط/ فبراير، أوعزت واشنطن إلى سفيرها في عمّان إبلاغ الملك حسين أو سمير الرفاعي أن علاقة العراق بحلف بغداد إنما تعود إلى العراق ليقرر ما يريد، لكن واشنطن ترى أن الحلف يوفر درعًا آمنة لدول الشرق الأوسط كافة، لذلك لن ينتفع أحد من إضعاف الحلف جرّاء انسحاب العراق. هذا فضلًا عن عدم وجود تضارب بين عضوية العراق في الحلف وتنفيذ التزاماته مع بقية الدول العربية، وخير دليل على ذلك عرض العراق المساعدة العسكرية للأردن. بمعنى آخر، كان الأميركيون، وفق هذا التوجيه لسفيرهم، يحاولون إقناع الأردن بالتخلي عن فكرة ضرورة انسحاب العراق من حلف بغداد. ولكي يزداد الملك اقتناعًا، تضمّن التوجيه إبلاغه أن الولايات المتحدة ليس لديها ما يدعوها إلى مناقشة الملك سعود في هذا الموضوع، وأنها ترى أن الملك سعود يضغط باتجاه فكرة خروج العراق من الحلف لغرض استخدامها حجة لتبرير تجنب إلزام نفسه بموضوع الاتحاد المرتقب. وأخيرًا، كان قرار واشنطن تأييد خطوات الأردن لإقامة اتحاد فدرالي مع العراق، إلّا أنها وجدت أن المصلحة تقتضي عدم إعلان رأيها هذا في المراحل المبكرة لهذه الخطوة.

إن الموقف البريطاني المتشدد في شأن بقاء العراق في الحلف مقابل الموقف الأميركي غير المتشدد دعا وزير الخارجية البريطاني إلى إبلاغ سفيره في واشنطن السير هارولد كاسيا في ٧ شباط/ فبراير ضرورة إبلاغ وزير الخارجية الأميركي جون فوستر دالاس أن من الضروري إقناع الملك حسين بأن من الأهداف السوفياتية في الشرق الأوسط إسقاط حلف بغداد،

وهو هدف يسعى إليه المصريون أيضًا. لذلك، يتوجب على الملك حسين أن يدرس الموضوع بعناية، وقبل تقديمه أي تصور يدعو من خلاله العراقيين إلى الانسحاب من الحلف، خصوصًا أن ذلك سيُعَدّ ثمنًا باهظًا لغرض إقامة اتحاد بين بلاده والعراق. صحيح أن مثل هذا الانسحاب العراقي سيشكّل أمرًا مقبولًا من الرأي العام العربي على المدى القصير جدًا، ألّا أنه سيبدو أيضًا نصرًا عظيمًا للاتحاد السوفياتي ومصر. وعليه، ستفشل الفدرالية في تحقيق أهدافها حتى قبل أن تبدأ. أخيرًا طلب سلوين لويد من سفيره إبلاغ واشنطن أن تكون مستعدة للاشتراك مع لندن في التحدث مع الملك حسين، وفق هذه التصورات، وتقديم توضيح أيضًا إلى الملك سعود عن مدى حماقة أسلوبه الذي يتّبعه في هذا الموضوع.

كان على السفير جونستون في عمّان أن يتحدث إلى الملك حسين أولًا، ووفق التعليمات التي تسلّمها كاسيا، ويعمل على إثارة مخاوف لدى الملك بسبب ما يقترحه في شأن خروج العراق من الحلف، وتهيئته لمزيد من الإقناع الذي سيمارسه الأميركيون أيضًا، وبالاتجاه نفسه. كما أن جونستون كان يعلم من خلال زميله في بغداد بأن عليه أن يخمد، وإلى الأبد، ما في ذهن الملك، ووجوب بقاء العراق في الحلف لأن خروجه سيضع النظام الكلي، بل النظام ككل في بغداد، أمام تحدٍّ كبير.

٥ ـ إصرار العراق على استعادة الكويت

فيما كان الملك حسين منشغلًا بموضوع عضوية العراق في حلف بغداد، كان العراقيون قد دخلوا في مناقشات حادة مع السفير البريطاني وحكومته في شأن الكويت ومستقبلها. وأخذ العراقيون حينذاك يلحون على موضوع إشراك الكويت في الكونفدرالية المرتقبة مع الأردن. ولأول وهلة، فُسر إلحاح العراق بأنه يعود إلى أسباب مالية بشكل رئيس، خصوصًا أن الفدرالية مع الأردن تحمّل العراق أعباء مالية كبيرة تفوق طاقته. فضلًا عن ذلك، لا بد من أن يكون للكونفدرالية مع الأردن نوع من الجاذبية والمنافع للعراق، وبالتالي يوفر انضمام الكويت حالة مناسبة من وجهة النظر الجغرافية.

في شأن هذا الموضوع، لا بد من التذكير بأن قضية مطالب العراق التاريخية في الكويت، وهي مطالب لم تتوقف قط منذ أن تقرر مصير الممتلكات السابقة للدولة العثمانية عقب نهاية الحرب العالمية الأولى، استندت إلى أن قضاء الكويت كان جزءًا من ولاية البصرة، وأن العراق الحديث هو حاصل اندماج الولايات العثمانية السابقة بغداد والموصل والبصرة، وأن تابعية الكويت للبصرة معترف بها من جانب بريطانيا، وهذا الاعتراف موثّق في الاتفاقية البريطانية ـ العثمانية لعام ١٩١٣، وهي اتفاقية لم تتم المصادقة عليها بسبب اندلاع الحرب. في أي حال، عملت بريطانيا حالما نزل جنودها شواطئ ولاية البصرة عام ١٩١٤ على فصل الكويت عن الأراضي العراقية، واستمر هذا المنهج البريطاني على ذلك النحو. مقابل ذلك، عملت بريطانيا على استغلال كل مناسبة لتأكيد هذا الفصل، وسعت إلى أن تحصل من حلفائها العراقيين على إقرار بذلك، وهو أمر لم يحصل قط. لذلك، بقيت مشكلة تحديد الحدود العراقية ـ الكويتية هدفًا تسعى بريطانيا وأسرة صباح إلى استكماله كلما سنحت الفرصة لذلك. وجدتُ المناسب أن أترك للقارئ وثيقة بريطانية ذات صلة بتأريخ الحدود العراقية ـ الكويتية كُتبت عام ١٩٥٧، لتكوين بعض الصور عن هذه القضية التي سببت ما سببته من مشكلات في ما بعد (انظر الملحق الرقم (١)).

خلال الأيام الأولى من المحادثات الأردنية ـ العراقية لإقامة اتحاد بين البلدين، طرح العراق وجوب ضم الكويت إلى الاتحاد المرتقب. قبل هذا التاريخ، كانت هنالك ضغوط عراقية كي يُسمح للعراق بمد أنابيب نفطية من حقوله الجنوبية إلى المياه العميقة في الخليج وعبر الكويت. وكان العراق أيضًا يسعى، كحل وسط، إلى تأجيره لأجل طويل جزيرة وربة والشاطئ البري المقابل لها. وافق شيخ الكويت على ذلك في البداية، ثم رفض بتحريض من البريطانيين.

إضافة إلى الاعتبارات السياسية الوطنية، كانت غاية العراق من طرح فكرة ضم الكويت إلى الاتحاد مالية؛ فالسير في الاتحاد مع الأردن ستتبعه الحاجة إلى مساعدة الأردن ماليًا، وهذا أمر مهم. ثم إن نجاح الاتحاد واستمراره سيعتمدان على ما يحققه من منافع. والعراق لم يكن مستعدًا

لتخصيص أي مبلغ من عوائده المالية، أكان من النفط أم من غير ذلك، لأغراض الاتحاد؛ إذ كان في ذلك الوقت منشغلًا ببرنامج التنمية الذي كان ينفذه مجلس الأعمار، وأي عرقلة لهذا البرنامج تؤدي إلى بروز أوضاع صعبة أمام الحكومة ومساعيها للرد على الوحدة المصرية ـ السورية. كما أن القادة العراقيين كانوا يشعرون بالخوف من احتمال إعادة قطع خط تصدير النفط العراقي المار عبر سورية، كما حدث خلال حوادث ١٩٥٦. لذلك كان عليهم أن يطرحوا موضوع ضم الكويت إلى الاتحاد لضمان التأييد الشعبي لهم، فضلًا عن الحصول على بعض أموال الشيخ.

كانت بريطانيا والولايات المتحدة تدركان وجود حاجة إلى تمويل مشاريع تنمية في الشرق الأوسط من أجل مواجهة الأفكار الراديكالية، إلّا أن كلا البلدين كان غير مستعد لتقديم المساعدة المالية الكافية. وفي ما يخص الاتحاد المرتقب، كانا سيسببان إحراجًا سياسيًا لو أعلنا تقديم مثل هذا الدعم. وحيث إن الملك سعود كان هو الآخر يمر بأزمة مالية، وجد السفير مايكل رايت، من منطلق إدراكه أن بلاده تتعهد بتقديم الدعم الشامل للاتحاد المرتقب، أن ينصح بلاده بألّا تتخذ موقفًا معارضًا، وعلى أقل تقدير في موضوع انضمام الكويت، خصوصًا أن رايت كان يدرك أيضًا أن حاكم الكويت لن يكون هو الآخر راغبًا في الانضمام إلى هذا المشروع أو إلى ج. ع. م.، ولا سيما أن الحاكم يخشى أن يبتلعه جيرانه، فضلًا عن عدم استعداده لدفع فلس واحد لدعم الاتحاد المرتقب، وخشية إن يواجَه بطلبات دعم مماثلة للحكام الآخرين. وأخيرًا حث رايت حكومته على عدم إقحام نفسها بين الطرفين العراقي والكويتي، وعلى اتخاذ الإجراءات اللازمة كي لا يشجِّع الحاكم على الانضمام.

بعد يوم واحد من كتابة هذه الملاحظات، قابل السفير رايت رئيس الوزراء العراقي عبد الوهاب مرجان، بحضور وزير الخارجية أيضًا. أوضح مرجان خلال ذلك اللقاء أن قيام ج. ع. م. عمل يسعى إلى النيل من العراق والأردن والكويت، لذلك قررت حكومته إقامة نوع من الكونفدرالية مع الأردن لحماية هذا البلد من احتمال هيمنة عبد الناصر عليه، حيث إن الهيمنة قد تمتد إلى العراق أيضًا. وبما أن الملك سعود يتلكّأ في

المشاركة، فإن العراق لن يتأخرعن السير قُدُمًا مع الأردن إذا كان الملك حسين مستعدًا من جانبه. وأضاف رئيس الوزراء في هذا اللقاء الذي عُقد في ٥ شباط/فبراير أن العراق يرغب في أن تنضم الكويت إلى الاتحاد المرتقب، على أن تقدم الحكومة البريطانية المساعدة في هذا الشأن. وبعد أن بيّن مرجان فوائد انضمام الكويت وانعكاسات ذلك على العالم العربي، وتشجيع سورية على الانفصال عن مصر، شدّد على عدم استعداد العراق لتحمّل الأعباء المالية التي يتطلبها الاتحاد، وذكر أن من شأن انضمام الكويت أن يذلل هذه المتاعب.

كان مرجان واضحًا تمامًا في حديثه مع السفير رايت؛ إذ بيّن له أن العراقيين يؤمنون بأن الكويت كانت تمثّل امتدادًا طبيعيًا ملتحمًا مع العراق، وأن الحكومة البريطانية هي المسؤولة عن إبقائها بعيدة منه. ولكي يطمئن الحكومة البريطانية إلى مصالحها المالية والنفطية في الكويت، أوضح مرجان أن هذه المصالح لن يتم التدخّل فيها، وأن مسعى العراق هو إقامة علاقة مشتركة مع الكويت قائمة على الصداقة. وحينما تدخّل السفير للتأكيد أن بلاده ترغب في أن تبقى الكويت منفصلة بسيادتها وكيانها، وبمنأى عن الصيغة التي ابتلع بها عبد الناصر سورية، انفعل مرجان وقال إن الأمر يجب أن يُترك لما يقرره الجانبان العراقي والكويتي، وأصر على ضرورة أن تتدخّل الحكومة البريطانية وتستخدم نفوذها مع حاكم الكويت لتشجيعه على الانضمام إلى الاتحاد المرتقب، رافضًا كليًا نفي السفير وجود نفوذ لبلاده على الحاكم. وطلب منه أخيرًا نقل رأي حكومة العراق إلى حكومة بلاده.

غادر السفير مكتب رئيس الوزراء العراقي واتجه فورًا للقاء ولي العهد الأمير عبد الإله، حاملًا إليه فحوى ما جرى من حديث مع مرجان، ومتطوعًا نيابة عن حاكم الكويت لإبلاغ الأمير أن الحاكم لن يوافق أبدًا على التخلّي عن «سيادة واستقلال» بلاده. في المقابل، أبدى استعداده لإبلاغ حكومته رغبة العراق في التعاون مع الكويت، لا غير ذلك، في حال شاء العراقيون هذا التعاون.

أما الأمير عبد الإله، فذكر للسفير رايت أن ما طرحه رئيس الوزراء يمثّل رأي حكومته، وأغلبية الشعب العراقي تشاركه هذا الرأي وتسعى إلى

ضم الكويت إلى العراق. وأضاف أن في العراق إجماعًا على الرغبة في أن تنضم الكويت، بأي صيغة ممكنة، إلى الفدرالية المرتقبة، وأن من غير الحكمة ألّا تتفهّم بريطانيا هذا الأمر.

أمام إصرار الأمير عبد الإله على دعم موقف الحكومة العراقية، لم يكن أمام السفير سوى أن يستغل الفرصة ليطرح وجوب مبادرة العراق إلى تحسين الأجواء مع الكويت أولًا، من خلال موافقته على تحديد «الحدود الدولية هذا الطرح، مبيّنًا أن «من غير المناسب في الحاضر أن تكون هنالك منازعات، بل أن يكون هنالك عمل وتفكير بنّاء». انتهى الاجتماع، وغادر رايت ليبرق إلى حكومته في ٦ شباط/ فبراير تفاصيل ما جرى، ويقدم لها السيناريو الذي يتوجب السير فيه؛ سيناريو يضمن إبقاء الكويت بعيدة من العراق، ويمكن من خلاله إجبار العراق أولًا على تحديد حدوده مع الكويت في مقابل قيام الحاكم بتقديم دعم مالي لأي شكل مؤسسي بين العراق والأردن، يمكن أن يكون من وجهة نظره بمنزلة حاجز ضد الشيوعية، وضد محاولات السيطرة التي يسعى إليها عبد الناصر.

٦ ـ قرار القادة في بغداد السير بالاتحاد مع عمّان

في ٧ شباط/ فبراير، اتخذ الملك فيصل وولي عهده الأمير عبد الإله قرارهما السفر إلى عمّان بعد يومين (٩ شباط/ فبراير). وكانا كلاهما وقليل من القادة يدركون أن قيام الوحدة المصرية ـ السورية أثار، وبشكل واسع، رغبة المواطن العراقي في الوحدة العربية، ويرون أن هذه الشعبية التي تتمتع بها الوحدة في بلادهم ربما يمكن الاستجابة لها بالكونفدرالية العراقية ـ الأردنية مع أنها لا تشكل مطلبًا مُلحًا.

في هذه الأثناء وصل وكيل وزارة الخارجية البريطاني هايتر، فأُجّلت الزيارة إلى عمّان وحُدّد لها موعد آخر هو الثلاثاء ١١ شباط/ فبراير. وعلم هايتر خلال لقاء مع الملك فيصل أن تشكيلة الوفد العراقي تحددت، حيث سيرافقه وزراء الخارجية والمالية والعدل ورئيس الأركان العامة، فضلًا عن عدد من السياسيين. وقام هايتر، بعد أن أكد ضرورة قيام العراق بتقديم الدعم الاقتصادي والعسكري إلى عمّان، بنقل محتوى حديث له مع الملك حسين وسمير الرفاعي اللذين أبلغاه أن عضوية العراق في حلف بغداد تُعَدّ

عقبة أمام الكونفدرالية. هنا أجابه الملك فيصل بأن الموضوع جرى تناوله فعلًا مع ولي عهده ورئيس الوزراء، واتّفق على أنه ليس من الحكمة أن يخرج العراق من الحلف المتمتّع بالقوة والمتجه إلى الرسوخ، ولا مجال للانسحاب منه من أجل إنشاء رابطة لم تنشأ بعدُ وربما لن ينجم عنها شيء يوازي الحلف على المستوى النوعي. كان الملك فيصل واثقًا من أن بقاء العراق في حلف بغداد يدعم العراق والأردن، كما أن في إمكان الأردن ألّا يلتزم الارتباط بالحلف مثلما أن التزام العراق الحلفَ لا يعني بالضرورة انسحابه على الأردن. لم يكن هذا رأي الملك فحسب، بل رأي عبد الإله أيضًا الذي قابله هايتر في ما بعد.

هنا، وفي لقاء هايتر الثاني الذي حضره السير مايكل أيضًا، شدّد الضيفان الإنكليزيان على ضرورة السير في اتجاه الكونفدرالية، وحذّرا من أن يؤدي عدم إقامتها بسبب مطالب عمّان بضرورة انسحاب بغداد من الحلف إلى منح عبد الناصر والوطنيين العرب فرصة وسلاحًا قويًا يستخدمونه ضد العراق والغرب.

بعد هذا التوضيح البريطاني الذي قدّمه هايتر في ٩ شباط/ فبراير، أجاب الأمير عبد الإله بأنه هو والملك ونوري وتوفيق السويدي والجمالي ومرجان ورئيس الأركان العامة الفريق رفيق عارف، تبنّوا موقفًا قويًا ضد الوحدة المصرية ـ السورية؛ اتفقوا على أن هذه الوحدة تشكّل تهديدًا للعراق ونظامه، وهو ما يستوجب محاربتها، داخل العراق وفي سورية أيضًا.

بعد أن تأكد هايتر من عزم القادة في بغداد على السير في الاتحاد مع الأردن، وعلى محاربة الجمهورية العربية المتحدة، وجد أن أفضل مناورة لمصلحة بلاده هي إبقاء الكويت بعيدة من العراق والاتحاد. وظهر هذا الموقف عندما قابل هايتر ورايت وزير الخارجية العراقي في مكتبه صباح ٩ شباط/ فبراير، واستمعا إلى وجهة نظره المختلفة عمّا طرحه بقية القادة العراقيين، ثم أبديا التحفظات المناسبة، مشدّدَين على ضرورة أن يبادر العراق، وكثمن لتحسين العلاقة مع حاكم الكويت، إلى الاعتراف باستقلال الكويت وتحديد الحدود معها. هنا جوبه هايتر بردّ ذكي من الوزير الذي

قال إن في الإمكان تأجيل هذا الموضوع إلى وقت لاحق، وهو الرد ذاته الذي تسلمه من الملك وولي عهده.

باستثناء السفير رايت، الذي كان يقدّر حجم المشكلة التي يمر بها النظام في بغداد وبالتالي حاول إقناع الساسة في بلاده بضرورة التوصل إلى شيء يُرضي العراق حكومة وشعبًا في شأن الكويت، بما يدعم الاتحاد المرتقب مع الأردن، كان جميع صنّاع القرار في لندن يرون أن مصلحة بريطانيا هي في إبقاء الكويت بعيدة من الأحداث الجارية في الشرق الأوسط والعالم العربي، وأن على العراقيين أولًا أن يحددوا الحدود مع الكويت ويعترفوا باستقلالها. إلّا أن الرغبة البريطانية لم يحاول أحد في بغداد الاستجابة لها.

في أي حال، أدّى المقيم السياسي البريطاني في البحرين السير بيرنارد باروس دورًا أساسيًا في إقناع حكومته بألّا تنظر إلى ما يطرحه رايت، واتخذ موقفًا متشدّدًا من مسألة المطالب العراقية، مبرّرًا موقفه في برقية بعث بها إلى وزير الخارجية البريطاني في ٩ شباط/ فبراير ضمّنها تأكيده أنه لا يرى أي فرصة لموافقة الحاكم على أي شكل من أشكال التقارب مع العراق. ثم أوضح أن أسرة صباح لا تكنّ المودّة للهاشميين، وليس هنالك ما يمكن أن يحصلوا عليه من أي تقارب معهم سوى موقف معادٍ لهم من مصر. كما أن آل صباح هم أقرب إلى الملك سعود، وما دام هذا الأخير لن ينضم فإنهم سيحذون حذوه، وليس لدى حاكم الكويت تفسير لمحاولات العراق سوى سعيه إلى ضم الكويت إليه.

ذهب باروز في موقفه المتشدّد إلى حد أنه قال إن الكويت لا يسعها تقديم أي مساعدة مالية إلى الاتحاد المرتقب بين العراق والأردن، خصوصًا أن المصاريف الكويتية باهظة، قياسًا بمواردها المتحققة من بيع النفط، وأن من مصلحة الكويت أن تحافظ على مواردها كودائع لا أن تقدمها إلى الغير. ولكي لا يبدو مغاليًا في الطرح في شأن هذا الموضوع، اقترح أن في إمكان الكويت أن تساهم بمبلغ يراوح بين نصف مليون ومليون باوند فقط، لأغراض الاستثمار الزراعي في العراق والكويت.

طلب باروس أن تكون بلاده واسطة لتحقيق التقارب بين العراق

والكويت، وحدّد كيف على العراقيين التعامل مع الحاكم، بما في ذلك إبلاغهم إياه رغبتهم في تحديد الحدود وفقًا لرغبة الكويت. أمّا كيف يجب أن يكون موقف بلاده، فعبّر باروس عن ذلك بتذكير وزير خارجيته بأن بريطانيا «ملزمة لا بحماية مصالح الحاكم فحسب، بل بالقضاء على أي محاولة لوضع الحاكم في موقف محرج تمامًا، كمحاولات جيرانه جرّه إلى مسائل ذات صلة بالسياسة الدولية»، وبأن على حكومته أن تبلغ الحاكم أن بريطانيا لا تضغط عليه بشيء، وفي إمكانه عند الضرورة الاعتماد على دعم بريطانيا له كما هي الحال دائمًا.

بناءً على التوجيهات التي طلبها هايتر من لندن في شأن ما ينبغي له أن يفعله وهو يتناول موضوع الكويت مع القادة العراقيين، أبرقت وزارة الخارجية البريطانية إليه في ١٠ شباط/ فبراير لتعْلمه والسفير رايت بوجهة نظرها، موضحة أن المهم هو إبقاء الكويت بعيدة من الأحداث والحفاظ على استقلالها، وأن هدف بريطانيا هو جعل الشيوخ والحكام في العالم العربي يتوحدون في مسعاهم لمواجهة خطر الناصرية، وأن الحكومة البريطانية غير مستعدة للضغط على حاكم الكويت للانضمام إلى الاتحاد المرتقب بين العراق والأردن، وأن على العراق أن يبادر إلى إقامة الكونفدرالية مع الأردن فقط، وليس في وسعها أن تضغط على الحاكم ليقدّم أموالًا إلى الكونفدرالية، وأن الجانب البريطاني يرى، لغرض كسب تعاطف شيخ الكويت مع الاتحاد، أن على العراق الإعراب أولًا عن استعداده للاعتراف باستقلال الكويت والموافقة على تحديد الحدود.

تسلّم رايت توجيهات سلوين لويد في شأن الكويت، لكنه قرر، على الرغم من عدم استطاعته مخالفة تلك التوجيهات، أن يدلي برأيه فيها، فكتب إلى وزيره في ١١ شباط/ فبراير رسالة مطوّلة تناول فيها الأوضاع الخطرة التي يعيشها النظام في بغداد، وكيف على بلاده أن تساهم في دعم حلفائها. وأشار في الرسالة أيضًا إلى أن على بلاده أن تقرر صيغة أوضح في ما يخص دور الكويت في ما يجري في الساحة العربية، والكف عن إبقائها بيدق شطرنج تحركه لندن كما ترغب، وألّا تكتفي بدور محامي العائلة الودود. كان رايت يعتقد في تلك اللحظة أن فقدان بريطانيا للعراق ونهاية

النظام فيه يعنيان أيضًا نهاية الكويت وخسارتها، ولتفادي ذلك لا بد من التحاور وإبداء المساعدة في شأن الكويت كي لا تخسر بريطانيا العراق.

٧ ـ السفير البريطاني في عمّان يُقنع الملك حسين بالتخلّي عن مطالبته بانسحاب العراق من حلف بغداد

في ٩ شباط/ فبراير، كان للسفير البريطاني في عمّان أيضًا لقاء مع الملك حسين تحدث فيه إليه وفق التعليمات التي تسلّمها من لندن. قدّم الملك الشكر على ما أبدته لندن من وجهات نظر، وشدّد على ضرورة قيام النظم الملكية بردّ فعل قوي، وكانت هذه أيضًا رغبة كميل شمعون الذي بعث إليه برسالة بالمعنى ذاته، وإلّا لن تستطيع هذه النظم الاستمرار. وطلب الملك من السفير إبلاغ حكومته تقديم المساعدة الممكنة إلى شمعون، وسيكون بدوره ممتنًّا لذلك. كما أبلغ الملك إلى جونستون أنه سيقابل فيصل خلال ٢٤ ساعة، وأنه سيلتقي الملك سعود خلال بضعة أيام، وأن هدفه من هذه اللقاءات التوصل إلى موافقة على موعد لإعلان الاتحاد قبل ٢١ شباط/ فبراير كما سبق أن حُدّد، أملًا بأن تشجع هذا الاتحاد قوى المعارضة في سورية ومصر، وتعطيل الاستفتاء المرتقب في البلدين إذا كان ذلك ممكنًا.

أمام هذه الأخبار كان لا بد للسفير البريطاني من أن يعبّر عن سعادته، محذّرًا الملك في الوقت ذاته من أنه سيفسد كل شيء إن هو حاول جعل العراق خارج حلف بغداد. هنا شرح الملك أسباب موقفه، موضحًا ما شهدته بلاده من أحداث دامية عام ١٩٥٥، عندما حاول الانضمام إلى الحلف، وإنها كانت مناسبة وموضوعًا ملتهبًا ومثيرًا للشغب والفوضى بشكل واسع النطاق. أمّا السفير، فلم يكن عليه سوى أن يعمل على إقناع الملك بأن الوضع تغيّر الآن، وأن ثمة سوء تقدير قائمًا لدى جلالته، خصوصًا أن استقرارًا واسعًا في الأوضاع تحقق منذ ذلك الحين. بعد هذه المغالطة التي تعمّد السفير تقديمها في معرض تقويم واقع الحال، تحول إلى إعلام الملك بأن في إمكان الأردن البقاء بعيدًا من الحلف ومن مسألة الانضمام إليه، وأن التزامات العراق تجاه الحلف لن تسري سوى على العراق، مثلما لن تسري التزامات الأردن سوى على الأردن، وهذه الحال تنطبق على مصر وسورية وهما في طريقهما إلى

إقامة الوحدة أيضًا. حاول الملك أن يشرح للسفير كيف أن بقاء العراق في الحلف سيؤذي الارتباط المقترح للممالك الثلاث، إلا أن السفير لم يكن أمامه سوى أن يردّ بأن هذا هو مطلب الملك سعود كي يجد لنفسه العذر من أجل عدم الارتباط بالاتحاد المقترح. وأضاف السفير أنه حتى لو انسحب العراق، فإن الملك سعود سيجد عذرًا آخر، وبالتالي «سنجد أننا أضعنا بتردّدنا فرصة سانحة وأزعجنا الحلف من دون أن نحقق نتيجة». استخدم السفير ضمير المتكلمين قاصدًا بلاده والأردن. أخيرًا، خضع الملك لضغط السفير المتواصل، ووافق على السير في الاتحاد مع العراق وعدم «إضاعة الفرصة»، وعلى أن يبقى موضوع انسحاب العراق مؤجلًا إلى حين تحقيق الارتباط بين الدول الملكية أولًا.

هنا وثق السفير من أن الملك استجاب للمطلب البريطاني. وقبل أن ينتهي الاجتماع، طلب من الملك، بإلحاح، ألّا يشار إلى موضوع انسحاب العراق من حلف بغداد في أي إعلان مرتقب، بما فيه إعلان الاتحاد مع العراق. وافق الملك على هذا الطلب، ولم يعمل بعد هذا التاريخ على إعادة طرحه مع العراق.

٨ ـ موقف العراق، قيادة وشعبًا، من قيام الجمهورية العربية المتحدة

عندما أُعلن قيام الجمهورية العربية المتحدة (ج. ع. م.)، كان له في العراق صدى طيّب واسع نطاق واسع في أرجاء البلاد، كما في بقية البلاد العربية. إلّا أن موقف القادة في الحكم كان مختلفًا؛ فهم لم ينجرفوا مع العواطف، ولم يسمحوا للشعب بالتعبير حقًّا عن عواطفه وتأييده العلني للوحدة.

على الرغم من أن القادة في بغداد حملوا منذ انطلاق الدعوة إلى استقلال البلاد العربية عن الدولة العثمانية لواء الوحدة حلمًا من أحلامهم، فإنهم شعروا بأن البيت الهاشمي كان البيت الأول الذي خطط للمسعى نحو الوحدة، وزرعه، ولا يزال، في أذهان العرب. لذلك، كان رد الفعل في العراق متناقضًا؛ إذ إن الفئات الشعبية نظرت، وربما شاركها في ذلك بعض السياسيين أيضًا، إلى الرئيس جمال عبد الناصر باعتباره بطلًا قوميًا، وهم

جميعًا رحبوا بالوحدة بلا أي تحفظ. بيد أن بعض السياسيين الناشطين كان ممتعضًا ومرتابًا، إذ كان يعتقد أن عبد الناصر راغب في الزعامة العربية، ويخشى من قيامه بجعل البلاد العربية تابعة له. أمّا القصر وأعضاء الحكومة وكثير من الموظفين، فكانوا يرون في الوحدة خطرًا على العراق، وعلى عوائد نفطه وبرنامج التنمية فيه، وعلى كل ما كان يسعى إليه، فضلًا عن أنهم كانوا قلقين، على المدى البعيد، من المخاطر التي يشكّلها التعاون السوري ـ السوفياتي في المسائل الاقتصادية، كمشروع تنمية وادي أعالي الفرات على سبيل المثال.

على المستوى الدولي، كانت الفئات الشعبية ترى أن من الطبيعي أن ينضم العراق إلى ج. ع. م.، في حين أن القصر ونوري السعيد والسياسيين الذين يدعمون النظام في العراق شعروا بأن قيام ج. ع. م. يشكّل تحديًا يجب مواجهته عبر حركة مقابلة مصمِّمة على دفع قضية الوحدة العربية إلى الأمام، لذلك ساندوا فكرة إقامة كونفدرالية تضم العراق والأردن والسعودية، مع إدراك إمكان ترك الملك سعود جالسًا على السياج موقتًا، لكن لا غنى عن إقامة الاتحاد مع عمّان. إلا أن ما كان يزعج هؤلاء إدراكهم وقلقهم من أن مثل هذا الاتحاد يعني تحمّل العراق الأعباء المالية اللازمة لتأمين حاجات الأردن، فأقنعوا أنفسهم بأن على طرف آخر أن يشارك ويساهم معهم في تحمّل تلك الأعباء، وشدّدوا على وجوب انضمام الكويت إلى الاتحاد، بمساعدة بريطانيا.

كانت القيادة العراقية في تلك اللحظات مؤمنة إيمانًا تامًا بأنّ على الغرب عمومًا وبريطانيا خصوصًا تقديم الدعم والمساعدة من أجل تحقيق وحدة العرب، معبّرة عن إيمانها بالتصريحات العلنية الداعمة لهذه الفكرة العامة، ومتطلّعة إلى بريطانيا طلبًا للمساعدة في تحقيق مشروع الكونفدرالية مع الأردن ودول عربية أخرى. ولما كان انضمام الملك سعود قد بات احتمالًا ضعيفًا، انصبّ لبّ اهتمام القادة في بغداد على انضمام الكويت، على أساس أن الأموال العربية المتأتية من عوائد النفط يجب أن تُستغل في العالم العربي؛ إذ كانوا، شأنهم شأن عبد الناصر، يكرهون الوضع الذي كان قائمًا، لجهة أن جانبًا أساسيًا من عوائد النفط الكويتية كان يُستثمَر في

لندن. وكانت هنالك شكوك في أن رغبة بريطانيا في السيطرة على هذه العوائد كانت من بين الأسباب التي دعت بريطانيا إلى إبعاد الكويت عن القضايا العربية. لذلك، فإن على بريطانيا الآن ألّا تقف على الحياد، بل أن تسعى كونها المسؤولة عن السياسة الخارجية لمحمية الكويت، وأن تشجّع الحاكم على الانضمام إلى هذه القضايا.

كان كلٌّ من الملك فيصل وولي عهده، ومعظم المسؤولين السياسيين وأغلبية أعضاء البرلمان العراقي وقادة القبائل القوية، يؤمنون بوحدة العرب، لكن على أسس عملية صحيحة، وبحسب فهمهم هذه الأسس، وهي رؤية كانت تختلف عند مشاعر الناس عامة باختلاف عوامل وأسباب تمتزج فيها الجاذبية والعاطفة. أثارت ج. ع. م. لدى قادة النظام قلقًا كبيرًا إذ وجدوا فيها تهديدًا خطِرًا للنظام وللعراق ذاته. من أسباب هذا القلق أن ج. م. ع. أصبحت قادرة على التلاعب والتأثير في برنامج التنمية العراقي من خلال ممارسة الابتزاز السياسي بما تملك من إمكانات لوقف الصادرات النفطية العراقية المارة عبر سورية أولًا، ومن خلال السيطرة على مياه الفرات والتأثير في الري والزراعة في العراق ثانيًا.

إزاء الكمّاشة الخانقة التي شعر القادة بأن ناصر طوّقهم بفكّيها، لم يكن أمامهم في بغداد سوى التفكير في إعادة تكليف نوري السعيد بتأليف حكومة قوية تعزّز الارتباط بالغرب والإمساك بالوضع الداخلي بقوة. وبالاتجاه نفسه، فإن هدف زيارة الملك فيصل عمّان هو إقناع ابن عمه بالتوصل إلى شكل معيّن من الكونفدرالية والارتباط بين البلدين، مع أمل بإمكان إقناع حاكم الكويت بأن ينضم بمساعدة من بريطانيا، وأمل آخر بأن ينضم سعود أو أن يساعد المسيرة بطرق معيّنة. بوجه عام، هذا ما كان يشعر به القادة في العراق، لذلك تطلّعوا جديًا إلى بريطانيا والولايات المتحدة طلبًا لدعم سري هادئ في كل خطوة، فضلًا عن دعم كامل في الأزمات.

٩ ـ الوفد العراقي يصل إلى عمّان

في ١١شباط/ فبراير غادر الملك فيصل الثاني إلى عمّان وبرفقته عدد كبير من الوزراء والمسؤولين العراقيين. وكانت الوزارة العراقية قد عقدت

في الليلة السابقة اجتماعًا ظهر خلاله إجماع على وجوب أن يذهب العراق إلى الحد الذي يجعل الأردن يوافق على إقامة الكونفدرالية، أو أي شكل آخر من أشكال الوحدة والارتباط، علاوة على استعداد العراق لأن يقدّم إلى الأردن ما في وسعه من مساعدات عسكرية واقتصادية، وعلى أساس أن ذلك جزء من ارتباط وثيق.

في صباح يوم مغادرة الوفد، قام وزير الخارجية برهان الدين باش أعيان بنقل ما جرى في اجتماع الوزارة إلى السير مايكل رايت، مبيّنًا أن لدى القادة في بغداد اتفاقًا على أن الوقت ليس وقت تردد أو تأجيل، ولا مجال إطلاقًا لخروج العراق من حلف بغداد الذي يمكنه مواصلة الدعم من وراء الكواليس. لذلك ليس في طروحات الأردن وضغطه سبب مقْنع كي يخرج العراق من الحلف. وطلب الوزير من السفير أن تقوم بلاده والأميركيون أيضًا بتقديم الدعم الكامل إلى الوفد في عمّان، وأن يبلغ السفير البريطاني في عمّان أن يكون على اتصال وثيق بالوفد خلال وجوده في العاصمة الأردنية ليقدم لهم ما يمكنه من معلومات ونصائح، حيث سيكون الوفد العراقي ممتنًا لذلك. مثل هذا الطلب تقدم به الوزير إلى السفير الأميركي في بغداد غولمان، وقد حصل منه ومن رايت أيضًا على تطمينات إلى أن بلادهما ستقدم الدعم المطلوب.

في هذه الآونة أصبح الإنكليز والأميركيون يعلمون أن العراقيين عازمون تمام العزم على الاتحاد مع الأردن، ورافضون فكرة الملك حسين القائلة إن عليهم الخروج من حلف بغداد. وأعرب وزير الخارجية البريطاني عن سروره، وأبلغ سفيره في عمّان في اليوم ذاته (١١ شباط/فبراير) أن يفعل ما في وسعه لتشجيع الوفد العراقي على الثبات على موقفه، ومساعدتهم في إقناع الأردنيين بالتخلّي عن مطالبهم.

وصل الوفد العراقي إلى عمّان، وفي المساء وجد السفير البريطاني في عمّان جونستون فرصة للحديث مع وزير الخارجية العراقي باش أعيان، وذلك خلال مأدبة العشاء التي أقامها الملك حسين على شرف الوفد وفي قصره. كان جونستون يهدف إلى معرفة مدى تمسّك العراقيين بموقفهم وبعدم الانسحاب من حلف بغداد. وبالفعل، وجد وزيرَ الخارجية باش أعيان

ثابتًا على موقفه الذي سبق أن أبلغه إلى رايت في بغداد، بل إنه قال أيضًا أن الوفد العراقي سيطرح على الأردنيين في نص الاتفاق التالي ألّا يتحمل أي من الطرفين الالتزامات الدولية التي وقّعها الطرف الآخر، وكان ذلك بقصد عدم التزام العراق بالاتفاقيات بين الأردنيين والصهيونيين «الإسرائيليين»، بما في ذلك اتفاقية الهدنة.

١٠ ـ المحادثات العراقية ـ الأردنية

بعد انتهاء حفل العشاء، وفي ساعة متأخرة من ليلة ١١ ـ ١٢ شباط/ فبراير، وخلال لقاء غير رسمي لكلا الوفدين، حاول الملك حسين وسمير الرفاعي الضغط بشدة باتجاه أن على العراق ترك حلف بغداد، ورفضا مناقشة أي موضوع آخر إلى حين التوصل إلى حل لهذا الموضوع. وركز وزير الخارجية العراقي في حديثه على أنه في حالة الاستجابة لهذا الطلب، فإن الهدف التالي للدعاية المصرية سيكون اتفاق سعود مع الولايات المتحدة في شأن الظهران، ومن ثم ستكون العروش الملكية العربية كافة عرضة للهجوم. أخيرًا ألح الأردنيون على أن المطلوب، بالحد الأدنى، هو أن يلمح العراق الآن إلى أنه يعتزم الانسحاب من الحلف، وبالتحديد قبل ستة أشهر من انقضاء مدة الخمس سنوات التي تنتهي عام ١٩٦٠. إلى هنا انتهى الاجتماع، وغادر الوفد مقر إقامته.

في صباح ١٢ شباط/ فبراير، تقابل فيصل وابن عمه من دون حضور بقية أعضاء الوفدين. ونقل باش أعيان إلى السفير جونستون فحوى هذا اللقاء وما تم فعله مع الأردنيين، ومن ذلك إبلاغهم أن أقصى ما يمكن للعراق أن يفعله للاتفاق معهم هو أنه سيذكر أنه سيقوم قبل انتهاء مدة الخمس سنوات بدرس حال الأردن في الوضع الدولي القائم ومن أجل مصالح العراق. هنا، وعلى غير انتظار، وافق سمير الرفاعي على ذلك. وعندما انضم كلا الملكين إلى وفديهما وجدا أن الاتفاق تم على هذه النقطة، واعتُبر موضوعها منتهيًا. أمّا في ما يخص الوحدة، فذكر الأردنيون أنهم راغبون في الذهاب إلى أبعد ما يمكن، ومن دون اندماج يُفقد الأردن هويته الدولية.

بعد نقاش مطوَّل، وافق الأردنيون على تقديم مسودة دستور اشتُقت صورته من التجارب السابقة، أكانت تلك المتعلقة بالفدرالية أم بالكونفدرالية أو بالوحدة التامة، على أن تناقَش بالتفصيل مساء اليوم نفسه. في ختام اللقاء طلب جونستون من باش أعيان أن يكون الوفد العراقي إيجابيًّا مع الأردنيين قدر الإمكان في المسائل المالية والاقتصادية، ووافق باش أعيان على طلبه.

بينما كانت المفاوضات في عمّان جارية على قدم وساق، كان لا بد من ترتيب البيت في بغداد تمهيدًا للتطورات الآتية. في اليوم ذاته، ١٢ شباط/ فبراير، اجتمع ولي العهد إلى نوري السعيد، واتفق الاثنان فعلًا على أن يقوم نوري في وقت قريب بتأليف حكومة ذات قاعدة عريضة تتسلم المسؤولية حالما يعود من لندن، إذ كان في طريقه إليها في ١٤ شباط/ فبراير لغرض إجراء فحوصات طبية روتينية لدى طبيبه الدكتور ماريوت، مع احتمال أن يستغل فرصة وجوده في لندن للتباحث مع رئيس الوزراء البريطاني أو وزير خارجيته في مشكلات الشرق الأوسط.

في مساء يوم ١٣ شباط/ فبراير، بات واضحًا شكل الاتفاق المرتقب بين عمّان وبغداد؛ فالمحادثات كانت تسير بشكل جيد بلا عوائق تُذكر باتجاه إقامة فدرالية تعتمد صيغ ملكين وبرلمانين ووزارتين للخارجية، وبتمثيل خارجي منفصل؛ لكل بلد حكومته الخاصة به، مع إنشاء حكومة فدرالية تتنقل بمقرها بين عمّان وبغداد، وعلم واحد وجيش واحد وعملة واحدة.

كان النقاش النهائي ينتظر وصول الأمير عبد الإله في ذلك اليوم. كما اتُّفق على أن تجري الترتيبات الدستورية المطلوبة حالما يتم الاتفاق. ولم يكن متوقَّعًا أن يؤثر سعود في وجهات نظر الأردنيين بسبب عدم قدرته على تقديم المساعدة المالية لهم في ذلك العام. أمّا الصهيونيون «الإسرائيليون»، فكان لا بد من إعطائهم التطمينات في وقت باكر ومنعهم من التصرف بطريقة خاطئة حيال ما ستنجم عنه المحادثات في عمّان.

هنا قدّم السفير البريطاني في عمّان النصيحة لوزير خارجيته بضرورة إطلاق يد نظيره في تل أبيب راندل لتقديم صورة شمولية عمّا هو متوقَّع أن يصدر من عمّان، ما دامت في ذلك مصلحة لبريطانيا. ومن بغداد تقدّم السير

مايكل بدوره بنصيحة أخرى، مبيّنًا أهمية تسلّم رسائل التهنئة من العالم العربي، فحثّ لندن على تشجيع العواصم العربية الصديقة للغرب على تقديم تهانئها في وقت مبكر وبلا تأخير، ورشّح سعود وبورقيبة وسلطان المغرب لأن يكونوا السبّاقين في هذا الاتجاه، فضلًا عن برقيات تهنئة من البرلمانات والهيئات العربية الأخرى. ولغرض ضمان وصول برقية مبكرة من سعود، طلب رايت حثّ زميله في واشنطن على التحادث مع المسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية لممارسة دورهم مع سعود في هذا الشأن.

أمّا في ما يتعلق بالموقف البريطاني ـ الأميركي من الإعلان المرتقب صدوره في عمّان، فاقترح رايت ضرورة تجنّب أي شيء من شأنه أن يعزز الاعتقاد أن هذا الاتحاد العتيد هو من ترتيب القوى الغربية ومضاد للجمهورية العربية المتحدة. كما طلب أن تعلن حكومته في بيانها أنها تعترف دومًا بالرغبة الطبيعية لدى العرب في الوحدة، وأن تتجنّب الإشارة إلى أن هذا التطور هو رد فعل على التحدي الذي يشكله ناصر. أما برقيات التهنئة من المملكة الأردنية والحكومة البريطانية، فاقترح أن تُعلَن وفق ترتيب متفق عليه مع بغداد وعمّان، كما اقترح تأجيل تقديمها إلى حين بروز الفرصة المناسبة.

مقترحات رايت هذه لم تلقَ صدىً كبيرًا لدى الأميركيين؛ فهم حبّذوا أولًا عدم إرسال برقيات التهنئة من أجل تجنّب إعطاء انطباع أو مادة ادّعاء أن الاتحاد من تصميم القوى الغربية. وللسبب نفسه لم يحبّذوا مفاتحة الملك سعود على الرغم من اقتناعهم بأن رسالة منه ستكون ذات قيمة. وفي ما يخص «إسرائيل»، أكد سفيرها لهم أن رد فعل بلاده سيكون من النوع الهادئ، كما أُوعِز إلى السفير الأميركي في تل أبيب التحدث مع الحكومة الصهيونية «الإسرائيلية» وطمأنتها.

نالت المحادثات بين الوفدين العراقي ـ الأردني في عمّان زخمها النهائي مع وصول الأمير عبد الإله من بغداد في ١٣ شباط/ فبراير، وتم في مساء اليوم نفسه التوصل إلى الصيغة النهائية. وفي صبيحة يوم الجمعة ١٤ شباط/ فبراير، أُعلِن رسميًا قيام الاتحاد العربي بين البلدين، وفي اليوم ذاته غادر الوفد العراقي عائدًا إلى بغداد. ونقل وزير الخارجية العراقية إلى

السفير جونستون خلفيات اللحظات الأخيرة للمحادثات، مبيّنًا أن الملك حسين أثار مشكلة برغبته في أن يتناوب الملكان على الرئاسة استنادًا إلى مكان مقر الحكومة الفدرالية، إلّا أن الوفد العراقي وجد أنه يصعب قبول ذلك. في النهاية تراجع الملك عن طرحه، وتنازل لمصلحة قريبه، وجعل من الاتحاد أمرًا حقيقيًا وممكنًا. كما اتُّفق على أن يكون للاتحاد وزارة خارجية واحدة وخدمة خارجية واحدة، ولربما تمثيل متساوٍ في البرلمان الفدرالي. وفي ما يخص وثيقة الاتحاد، يمكن مراجعة النص الكامل المعروض ضمن المجموعة الوثائقية.

١١ ـ التطمينات البريطانية ـ الأميركية للحكومة الصهيونية «الإسرائيلية»

مع بروز علامات الاتفاق بين عمّان وبغداد في ١٣ شباط/ فبراير، بدت واضحة ضرورة وأهمية إطلاع الحكومة الصهيونية «الإسرائيلية» على ما يجري، وأن تُقدَّم إليها التطمينات المناسبة. على هذا الأساس جاءت مبادرة السفير البريطاني في بغداد لحثّ وزارة خارجيته على عمل مشترك مع الخارجية الأميركية في هذا الاتجاه. وفعلًا أخذ الأميركيون يسعون لدى تل أبيب ويقنعونها بألّا تقلق وبأن عليها أن تساعد لا أن تثير مشكلات. وأبرق سلوين لويد إلى سفيره راندل طالبًا منه التحدث إلى وزير خارجية الكيان الصهيوني [إسرائيل] في ما يتعلّق بما اقترحه رايت، وأن يبلغها أنه سبق لموظفيه في لندن أن تحدثوا إلى سفير «إسرائيل» عن تأثيرات الوحدة المصرية ـ السورية، وتم من خلال ذلك الحديث الاطّلاع على أن الحكومة الصهيونية «الإسرائيلية» عزمت على التعامل معها بشكل هادئ ما دامت «إسرائيل» مقتنعة بأن ج.ع. م. ستكون مصدر المزيد من المشكلات بين سورية ومصر أكثر ممّا ستكون سببًا في إنهائها. لذلك، فإن الحكومة البريطانية تثق بأنه لا بد من أن الحكومة «الإسرائيلية» ستتخذ موقفًا حكيمًا آخر إزاء الفدرالية بين العراق والأردن، وإنها تُطَمئن تل أبيب إلى أن الفدرالية، بصرف النظر عن شكلها عند التطبيق، ستساعد في الحفاظ على الوضع القائم في الأردن، كونه وضعًا مرغوبًا فيه من جانب «إسرائيل». وأخيرًا طلب لويد من راندل أن يرجو الحكومة «الإسرائيلية» ألّا تسرّب أخبارًا للصحافة عمّا يجري من تبادل لوجهات النظر بينها وبين الحكومة البريطانية.

لم يتمكن راندل من مقابلة غولدا مئير إلا ليلة إعلان مشروع الاتفاق في ١٤ شباط/ فبراير. وتناول الحديث معها وفق التعليمات التي تسلّمها من لندن. تكلمت مئير أولًا، مبيّنة أن ليس بين «إسرائيل» والعراق اتفاقية هدنة، و«إسرائيل» الآن تواجه جيشًا موحَّدًا، وأن هناك جنودًا عراقيين على حدودها. وطالبت بريطانيا والولاياتِ المتحدة بتقديم تطمينات لحكومتها، وبيان ردود فعلهما في حالة إثارة العراق مشكلات على الحدود. ردّ السفير راندل بالقول إن المشكلات التي قد يثيرها الاتحاد أفضل من رؤية الأردن فريسة يبتلعها ناصر والاتحاد السوفياتي، وإن ما تسمعه «إسرائيل» من تصريحات عدوانية تصدر عن بعض القادة العراقيين ليس جدّيًا بالضرورة بقدر ما هو دعاية من النوع الاعتيادي. وإن من المهم لـ «إسرائيل» والعالم الحر عدم الإتيان بأي تصرّف، وعدم قول «إسرائيل» في هذه المرحلة ما من شأنه أن يشير إلى أنها عازمة على القيام بردود فعل قوية. إن لدى العراق والأردن القدرة على أن يجعلا الفدرالية تسير سيرًا حسنًا، وهما لا يرغبان في إثارة مشكلات مع «إسرائيل»، إذ هما مشغولان بالمخاطر التي يتعرضان لها من جهة ج. ع. م.

في ختام اللقاء أعربت مئير عن ضرورة حصول بلادها على التطمينات، مؤكدة أن حكومتها لن تدلي بتصريحات معادية، أو تُحْدث ما من شأنه زيادة القلق. مقابل ذلك، طلبت إقناع العراق والأردن بإبقاء الحدود مع «إسرائيل» هادئة.

اطّلع السير مايكل رايت على مضمون لقاء راندل مع مئير، واقترح إقناع «الإسرائيليين» بعدم تقديم أي احتجاجات إلى العراقيين، وإفهامهم في مقابل ذلك أن الحكومة البريطانية مقتنعة بأن الحكومة العراقية ترغب في الوقت الحاضر في شيء من السلام والهدوء، وبأن عليهم ملاحظة أن خطاب الملك فيصل عبر الإذاعة لم يتضمن أي إشارة إلى «إسرائيل» (راجع نص الخطاب) بقدر ما تضمن «أن الاتحاد العربي سوف يبني لشعبنا مستقبلًا زاهرًا لخدمة الإنسانية والحضارة والسلام». وشدّد رايت على أن سياسة العراق المعلنة في شأن القضية الفلسطينية تهتم بالتوصل إلى حل سلمي للمشكلة. وبالتالي، فإن الخط الذي تسير عليه الحكومة العراقية في تلك

اللحظات رُسم بقصد، ومن أجل تخفيف مخاطر إثارة «إسرائيل» مشكلة في وجه الاتحاد.

إلى ذلك، قدّمت وزارة الخارجية إلى «الإسرائيليين» المزيد من التطيمنات خلال اللقاء الذي عُقد في لندن بين مسؤول المكتب هادو ونائب المدير العام في وزارة الخارجية «الإسرائيلية» كومي. في هذا اللقاء الذي عُقد في مبنى وزارة الخارجية يوم ١٧ شباط/ فبراير، أعرب كومي عن أن بلاده ترحب بأي شيء يزيد الغرب قوة، وترحب أيضًا بأي شيء يقوّي أصدقاء الغرب من العرب ضد ناصر. النصيحة التي قدّمها هادو إلى كومي والسفير «الإسرائيلي»، الذي حضر الاجتماع، هي أن على «إسرائيل» أن تحافظ على الاتصال الوثيق بلندن لتفادي أي سوء فهم يمكن أن يقع بين الطرفين.

كان البريطانيون مطمئنين إلى أن بغداد وعمّان منشغلتان تمامًا، ولبعض الوقت، في وضع الاتحاد بينهما موضع التطبيق، وهذا ما أبلغ به الملك حسين سفيرهم في عمّان، موضحًا له أن لا داعي لقلق «الإسرائيليين». وبالتالي وجد الملك السفير جونستون موقنًا أن على بلاده أن تطمئن «الإسرائيليين» إلى عدم وجود شيء سلبي من جانب الأردن يدعو «الإسرائيليين» إلى عدم الاطمئنان، خصوصًا أن حوادث إطلاق النار التي حصلت على جبل سكوبس في ١٦ شباط/ فبراير لم تكن لها أهمية سياسية وفق توصيف الملك والسفير معًا.

استفاد راندل في تل أبيب من كل ما طرحه رايت وجونستون، واستخدمه أكثر من مرة واحدة في إقناع «الإسرائيليين». لهذا، قررت الحكومة «الإسرائيلية» الامتناع عن تقديم أي تعليق رسمي على الفدرالية إلى أن تتضح الصورة. وسرَّ دوائرَ الخارجية «الإسرائيلية» سماعُها التطمينات البريطانية، وأثنت على التعاون الذي تقدمه الخارجية البريطانية لها متمثّلًا في إطلاعها على تفاصيل ما يجري.

لم يكن العراقيون مطّلعين على تفاصيل ما يجري بين لندن وتل أبيب؛ إذ تعمد الجانب البريطاني ألّا يُظهر في عمّان وبغداد أنهم مشغولون تمامًا بانعكاسات الاتحاد على «إسرائيل». وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد وجّهت سفيريها في عمّان وبغداد بعدم الإشارة إلى ذلك في أحاديثهما مع

قادة البلدين. ونظرًا إلى وقوع بعض حوادث إطلاق النار على خط المواجهة بين الأردن و«إسرائيل»، أرسلت بغداد كتابًا إلى الملك حسين نقله بدوره إلى جونستون في ١٩ شباط/ فبراير. وجاء في الكتاب تعبير عن مخاوف الملك فيصل من احتمال أن تستغل «إسرائيل» انشغال مصر بتطورات العدوان [الثلاثي] عليها فتهاجم الأردن. ولهذا، عرض أن يُرسل على الفور لواء من الجيش العراقي. أمّا الحسين، فطمأن السفير إلى أنه ردّ على الكتاب بتأكيده أن ليس لديه أدلة على وجود نيات عدوانية من «إسرائيل»، ورفضه بلباقة العرض الذي تقدمت به بغداد، تلافيًا لتصعيد الموقف. أيد السفير جونستون، وهو المطّلع على ما يجري بين لندن وتل أبيب، خطوة الملك، وطمأنه إلى أن ليس عند بلاده هي الأخرى دليل على نيات عدوانية «إسرائيلية» بقدر ما لديها ما يثبت عكس ذلك.

أكد نوري السعيد بعد عودته من لندن، وخلال حديث له مع السفير رايت في ١٩شباط/ فبراير، أن العراق يرغب في غطاء جوي أميركي ـ بريطاني، مع معونة جوية بوجه عام، وذلك في حال تعرّض العراق أو الأردن لهجوم «إسرائيلي»، فضلًا عن قرض أو معونة مالية. في مقابل ذلك، تعهد السعيد قائلًا: «لن نفعل أي شيء أحمق، ولا يمكننا أن نقبل بالإخفاق».

أما «الإسرائيليون»، فلديهم أيضًا مخاوفهم التي مبعثها أن الفدرالية بدأت تنافس ج. ع. م. في معاداتها «إسرائيل»، خصوصًا أن العراق الآن يقف خلف الأردن. إن حادثة إطلاق النار في جبل الهيكل يوم ١٦ شباط/ فبراير حصلت مباشرة بعد توقيع الاتفاق مع العراق، وتعاقبت بعدها أربع حوادث أخرى على الحدود الأردنية. وجرى البحث في هذه الحوادث في بغداد مع الملك وولي العهد في ٢٤ شباط/ فبراير، وحصل السفير رايت منهما على تطمينات إلى أن واقع الحال يدعو إلى إبقاء الحدود مع «إسرائيل» هادئة، وبيّنا له أنهما سيفعلان كل ما في وسعهما لتحقيق هذا الغرض.

١٢ ـ ردود الأفعال في الأردن

حالما أُعلن قيام الاتحاد، أكد السفير البريطاني أن رد الفعل الأوّلي في الأردن كان جيدًا. وقدّم في ١٥شباط/ فبراير مزيدًا من التفاصيل عن رد

الفعل هذا، مبيّنًا أن قوى اليسار المعارضة كانت تفضّل انضمام بلادها إلى ج. ع. م.، مضيفًا أن بين هذه الفئة ممن يعتقدون أن أي شكل من أشكال الوحدة العربية أفضل من لاشيء. وعلى الرغم من أن العراق أقل من مصر وسورية تقبّلًا، فإنه أفضل من عدم وجود شريك وحدوي البتة. ولا تزال هذه الفئة تشدّد على أنه يجب خروج العراق من حلف بغداد خلال سنة واحدة حتمًا.

أضاف السفير أن هنالك بين الأردنيين قطاعات أخرى ترى أن الاتحاد مع العراق مفيد جدًا من الناحية الاقتصادية، وأفضل من الاتحاد مع مصر وسورية، وهي تتطلع إلى تحقيق تقدُّم على المدى البعيد بما يوفر فرص عمل ويحسن المستوى المعيشي. وأظهرت الصحف الأردنية جميعها حماستها، وعبّرت قوى اليمين المتطرف ويسار الوسط عن تأييدها للاتحاد.

داخل الحكومة كانت هنالك حالات من عدم الوضوح لبعض الجوانب المتصلة بكيفية تطبيق بعض المسائل التي تناولتها وثيقة الاتحاد؛ فوزير الخارجية سمير الرفاعي كان يدعم التوجّه الذي يحبّذ إبقاء السفارات الأجنبية في كلا البلدين قائمة على ما هي عليه، عدا وجوب وجود سفير واحد يقدم أوراق اعتماده إلى رئيس الدولة الفدرالية. وفي إمكان السفير التحرك بين عاصمتي البلدين بحسب الحاجة، على أن يتولّى القائم بالأعمال إدارة البعثة الدبلوماسية في العاصمة التي يكون السفير غائبًا عنها. والسفير البريطاني في عمّان، ولأسباب مختلفة، بعضها يتعلق بجوهر المصالح البريطانية السياسية في الأردن حاضرًا ومستقبلًا، كان من مؤيدي رأي سمير الرفاعي. وعلى الرغم من أن من شأن ذلك أن يكون هدفًا للدعاية المعادية للاتحاد، خصوصًا أن البعثات الدبلوماسية في دمشق أغلقت أبوابها لمناسبة إقامة ج. ع. م.، وكي يتسنّى دعم هذا التوجه وتوسيعه، اقترح السفير ضرورة تنسيق السياسة البريطانية في هذا الشأن مع حلفاء بريطانيا في كلا البلدين، مبيّنًا أن القائم بالأعمال الأميركي في عمّان أعرب عن موافقته على وجهة النظر هذه.

استمر سمير الرفاعي يناقش السفارة سبل تسيير مسيرة الاتحاد، خصوصًا أنه يعلم تمامًا أن فيصل والحسين لا يزالان يأملان بموافقة سعود على الانضمام إلى الاتحاد، واتفقا على إمكان أن يكون هو رئيس الاتحاد.

أمّا الجانب الاقتصادي، فكان سمير يرغب في أن يتطور بسرعة وتكون له انعكاساته على وضع الأردن بصيغ مختلفة.

تقرر خفض أسعار التمور العراقية المصدَّرة إلى الأردن برفع الرسوم الجمركية الأردنية عنها، في وقت تُشجَّع فيه صادرات الأردن من الخضار إلى العراق. كما وافق العراق على بيع الأردن نفطًا بأسعار مخفضة، وتسيير خط جوي عراقي بين بغداد وعمّان سيجري افتتاحه. على الصعيد السياسي، ونظرًا إلى كون الملك فيصل قد أصبح رئيسًا للاتحاد، فإن رئاسة الوزارة الاتحادية يجب أن تكون من حصة الأردن. ويمكن للعراق تسلّم حقيبتي الخارجية ورئاسة المجلس الاتحادي، كما ستكون بداية سيئة إذا أصبح نوري السعيد أول رئيس للوزراء. إن تقدير السفارة لهذه الملاحظة الأخيرة هو أن سمير كان يكره نوري، فضلًا عن رغبته في أن يكون هو رئيس الوزارة الاتحادية.

في ٢٦ شباط/ فبراير، وبعد عشرة أيام من إقامة الاتحاد، أصبح جونستون قادرًا على تقديم صورة أوضح عن ردود الفعل في عمّان، فكتب في إحدى رسائله المطوَّلة إلى الدائرة الشرقية أن رد الفعل بدا بطيئًا أولًا ثم تنامى بشكل كبير بين الناس. وكانت هنالك حلقات رقص وبعض الألعاب النارية ومسيرات لفرق الموسيقى العسكرية. كما انهال سيل من برقيات التهنئة على القصر والبرلمان، وتقرر إصدار طابع بريدي تذكاري، وقدمت الحكومة منحة لكل موظف بمقدار يعادل راتب شهر واحد. وفي ٢٤ شباط/ فبراير وصل إلى الأردن وفد برلماني عراقي تألف من ٤٢ نائبًا للقيام بجولة في المملكة والضفة الغربية.

على الصعيد الدستوري، صودق بالإجماع على وثيقة الاتحاد، وذلك خلال جلسة مشتركة لمجلسي الأعيان والنواب في ١٨ شباط/ فبراير. رافق الجلسة كثير من التصفيق وهتافات أشخاص محترفين اندسوا بين الحضور، بحيث لم تسنح لأي نائب فرصة نقد الوثيقة. وعلى الرغم من وجود أصوات معارضة، أُعلن أن المصادقة تمّت بالإجماع، ووقّع الملك حسين هو الآخر قرار المصادقة في اليوم التالي.

انتعشت لدى الأردنيين الآمال بإمكان وصول بضائع عراقية بأسعار

مخفضة، فضلًا عن إمكان مجيء استثمارات مالية عراقية إلى عمّان، وزيادة في أعداد السياح العراقيين الوافدين لتمضية العطلة في الأردن. تضاف إلى ذلك آمال أخرى باستيراد العراق بعض حوائجه عبر ميناء العقبة، والأهم من ذلك إمكان سفر الأردنيين إلى العراق وحصولهم على فرص عمل فيه، وإلغاء جميع التعقيدات ذات الصلة بالسفر بين البلدين.

١٣ ـ ردود الأفعال في العراق

تمثّلت ردود الفعل الأولى في بغداد عمومًا بالترحيب في الدوائر السياسية ولدى الرأي العام، مقابل قلّة من المتشككين الذين رأوا في الاتحاد شيئًا فرضه العرشان الملكيان من دون أن يُسمح للشعب بالتعبير عن رغباته بسبب غياب الحرية السياسية، فضلًا عن التخوّف من أن يحمَّل العراق أعباء مالية بدلًا من أن يكون الاتحاد مفيدًا له. كانت الحكومة وكثير من السياسيين الناشطين سعيدين بالصيغة التي استُخدمت في بناء وثيقة الاتحاد بوصفها حققت التكافؤ بين البلدين، لا كما حصل في ميثاق الوحدة بين مصر وسورية، حيث ابتلعت الأولى الأخرى. هذه الفئة علّقت آمالها على بريطانيا وما يمكن أن تقدّم من دعم لإسناد الاتحاد من خلال إقناع حاكم الكويت بالانضمام، لأن هذا الانضمام يجعل الاتحاد مقبولًا شعبيًا.

ومثلما لم يكن في وسع جونستون قياس ردود الفعل في الشارع الأردني، كذلك رايت الذي كان بسبب العطلة الرسمية بحاجة إلى وقت إضافي ليوافي حكومته بما يتعلق بردود فعل الشارع العراقي. كانت أولى رسائل التهانئ التي وردت رسالة من الرئيس جمال عبد الناصر. إلّا أن رايت كان لا يزال يحاول إقناع الخارجية البريطانية باتخاذ سياسة تتفهم بموجبها أهمية دعم الحكومة العراقية ودولة الاتحاد الجديد عبر إيجاد نوع من العلاقة بينها وبين الكويت؛ إذ أوضح في برقية بعث بها في ١٧ شباط/ فبراير أن وثيقة الاتحاد توفر أسسًا مقبولة لشكل من العلاقة مع الكويت، خصوصًا أن البند الثاني من الوثيقة نص على احتفاظ كل دولة بوضعها الدولي واستقلالها ضمن حدود أراضيها، وكذلك نظامها الحاكم القائم. كما أن البند الثالث نص على التزام كل عضو من أعضاء الاتحاد بما وقّعه من التزامات واتفاقات دولية قبل إنشاء الاتحاد. كان السفير يرى أن مثل هذه

النصوص لا تثير مشكلات جوهرية في الكويت إذا ما وجدت طريقًا إلى الالتحاق بالاتحاد، ولا سيما أن البند الثاني يتيح فرصة المبادرة إلى تحديد الحدود العراقية ـ الكويتية. لكن المشكلة لديه كانت ما نصت عليه وثيقة الاتحاد في شأن توحيد السياسة الخارجية والقوات المسلحة، فضلًا عن غياب المؤسسات الديمقراطية في الكويت، وبالتالي لا يمكنها المشاركة في السلطات التشريعية الفدرالية. ولتجاوز هذه المعضلات، اقترح صوغ اتفاقية معها تتمتع بموجبها بحرّية نسبية تسمح للحاكم بالمحافظة على سيادته الكاملة وارتباطه بالحكومة البريطانية. كان رايت مقتنعًا بأن الحكومة العراقية ستكون مستعدة ـ لقاء ارتباط الكويت بالاتحاد ـ للتوصّل مع الحاكم إلى حل في شأن تحديد الحدود وتقديم تسهيلات واسعة للكويتيين للاستثمار والتملك في العراق، ومنح حاكم الكويت لقبًا مشرّفًا في الاتحاد العربي، والسماح بمواصلة علاقاته بالمملكة المتحدة.

تواصلت ردود الأفعال في بغداد على إقامة الاتحاد العربي، وبحسب الدوائر السياسية والشعبية. وفي مناقشات البرلمان، انصبّ الحديث على تقديم إطراء لما تم التوصل إليه في عمّان، كونه يقع ضمن الهدف الذي ثار من أجله الشريف الحسين بن علي وعمل أولاده وأحفاده من أجله في ما بعد. وأوضح محمد فاضل الجمالي في كلمة له أن سياسة الاتحاد الخارجية هي محاربة جميع الإمبرياليين والصهيونيين والشيوعيين، وأن الجيش الأردني لن يكون بمفرده بعد الآن في مواجهة العدوان الصهيوني ما دام سيكون مدعومًا من الجيش العراقي وجيوش دول حلف بغداد. وطالب بانضمام سورية والكويت والعربية السعودية إلى الاتحاد، مبيّنًا أن ليست هناك رغبة في إنشاء إمبراطورية كبيرة تحت قيادة رجل واحد (وكان يقصد بذلك ناصر)، بل اتحاد يقوم على أساس التكافؤ والديمقراطية.

غير أن نوابًا آخرين لم يشاطروا الجمالي رؤيته، بل أنكروا دور الجيوش العربية في مواجهة الصهيونية؛ فالنائب صادق البصام انتقد حلف بغداد بوصفه سبب الشقاق بين العراق وأشقائه العرب، ولم يستوعب من جانبه كيف يمكن أن يؤمّن حلف بغداد إلى جانب الجيش العراقي الحماية للأردن من الاعتداءات الصهيونية.

أمّا نوري السعيد، وبعد أن عاد من رحلة علاجه في لندن، فالتقى رايت في ١٩ شباط/ فبراير، وتباحث معه في شأن الكويت ومستقبلها. وكان موقفه واضحًا، إذ شدّد على شيء من ارتباط الكويت بالاتحاد أو من تعاونها معه، خصوصًا أنه كان قد سمع من سلوين لويد في لندن أن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية لا ترغب في غلق باب هذه المسألة منذ أن تولت الشؤون الخارجية للكويت. لذلك، بدأ نوري بقرار عدم انفراد العراق بأي قرار في شأن الكويت من دون موافقة بريطانيا وقبل التشاور معها، وكان يهدف بذلك إلى إمكان تحقيق نوع من التقدم في شأن الكويت وانضمامها من غير المساس بالمصالح البريطانية فيها.

في لندن تم تدارس طروحات نوري المذكورة آنفًا، وكان واضحًا أن انضمام الكويت إلى الاتحاد لا يعني بالضرورة إحداث تغيير في شكل العلاقات بين الحكومة البريطانية والكويت، إلا أنه ينطوي على تآكل في وضع بريطانيا بالتأكيد. إن بريطانيا معنية الآن بدعم الاتحاد الهاشمي ضد ج. ع. م.، وحيث إن العراقيين يلحّون على ضم الكويت إلى الاتحاد وإن على بريطانيا أن تساهم مع الحاكم لهذا الغرض، فإنه ينبغي لبريطانيا أن تحدد، بشكل مبكر، قدرتها على تقديم مثل هذا الدعم ومداه. إنها بادئ ذي بدء عازمة على ألّا يكون ثمة تأثير في وضعها في الكويت وبقية مناطق الخليج، وهي تريد من العراق أولًا أن يعمل مع حاكم الكويت على رسم الحدود. المعضلة الماثلة أمام لندن هي أنه في حال وافق العراق على تحديد الحدود، فلن يكون ذلك من دون الاتفاق مع العراق على ترتيبات أخرى تتعلق بانضمام الكويت إلى الاتحاد. ونظرًا إلى عدم رغبة لندن في التخلّي عن مصالحها في الكويت وفي تسهيل انضمام الكويت إلى الاتحاد، برزت من جديد فكرة إقامة ميناء أم قصر لمساعدة العراق في تصدير نفطه، وهو ميناء يمكن أن تساهم الكويت في إنشائه لكن بعد تحديد حدودها مع العراق. بمعنى آخر، من شأن هذه الأفكار أن تكون نوعًا من المماطلة والتسويف مع العراق بعد أن يحدد الحدود مع الكويت. وفي ٢٢ شباط/ فبراير أرسل سلوين لويد برقية مطوّلة إلى رايت حدد له فيها المسار كما هو، وكيف عليه أن يوجّه العراقيين ويفصّل لهم الأسلوب الأمثل للتحاور مع حاكم الكويت لغرض تحسين العلاقة به. ونصّت تعليمات لويد أن على

رايت أن يُقنع ولي العهد في بغداد بأن من مصلحة العراق أولًا أن يطمئن الشيخ إلى أن بغداد جادة فعلًا في تحديد الحدود. في الوقت ذاته أبلغ الحاكم الكويتي أن بريطانيا سترحب بأي ترتيب ودّي مع الاتحاد، لكنها لا تضغط عليه كي يتصرف ضد رغباته، وأن في إمكانه الاعتماد عليها دومًا. في مقابل ذلك، وُجّه الوكيل السياسي في الكويت لتشجيع الحاكم على قبول فكرة إقامة نوع من الارتباط الاقتصادي فقط مع الاتحاد، ضمن مشروع وضعت بريطانيا في بالها أن يأخذ شكل تنمية اقتصادية في الشرق الأوسط بحيث يمكن أن يقام على أساس تبرعات تُقدَّم من لدن العراق والكويت والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ومن شركات النفط العاملة في المنطقة أيضًا.

هذه التصورات البريطانية نقلها رايت مباشرة إلى الملك فيصل وولي عهده في ٢٤ شباط/ فبراير، وشدّد من خلالها على ضرورة أن يقوم العراق أولًا بتحديد الحدود مع الكويت. وافق الجانب العراقي على ما طرحه رايت، وطلب منه أن يُبلِّغ حاكم الكويت، ومن خلال باروز، ما يطمئنه إلى نيات العراق، بما في ذلك إبلاغه أن ليس لدى العراق تطلع إلى ابتلاع الكويت أو احتوائها.

بينما كان القادة في بغداد مشغولين جدًا على مدى ثلاثة أسابيع في إقامة الاتحاد مع الأردن، ودخلوا من ثم في نقاش واسع مع بريطانيا في شأن الكويت، كان رايت يدرس ردود الأفعال في الشارع العراقي ويقوّمها. واستطاع في ٢٥ شباط/ فبراير استكمال تصوراته التي بعث بها إلى لندن في رسالة مطوّلة، مبيّنًا فيها، بعد أن اتفق مع زميله في عمّان، أن مبادرة الاتحاد جاءت من الملك حسين، إلّا أنه شدد على أن مشروع الاتحاد كان مرغوبًا فيه من طرف البلاط في بغداد أيضًا. أكد رايت أن الحلم بالوحدة العربية راسخ في العراق مثلما هو في الأقطار العربية الأخرى، وأن العراقيين يعتبرون أن أهم جريمة ارتُكبت بحق الشعب العربي هي إقامة «إسرائيل»، والسياسة الفرنسية الإمبريالية في شمال أفريقيا. مع ذلك، لم ينظر الرأي العام العراقي إلى قرار إقامة الاتحاد سوى أنه قرار اتخذه، بشكل رئيس، القصر والحكومة، لذلك كان موقفه سلبيًا أكثر ممّا هو

إيجابي، خصوصًا أنه لا يزال ينظر إلى ناصر بوصفه بطلًا قوميًا، ولو كان في الإمكان إجراء استفتاء على انضمام العراق إلى ج. ع. م.، لاختارت الأغلبية العظمى من أبناء الشعب العراقي الانضمام إليها.

كان رايت محقًا في ما ذكره عن موقف الأغلبية العظمى من أبناء الشعب العراقي، ولم يكن منفردًا بتوصله إلى هذه الحقيقة، بل شاركه في ذلك الأمير عبد الإله الذي بدا أنه يمر بحالة شديدة من الاكتئاب والقلق ممّا يخبئه المستقبل. في هذا الوقت، أخذ ولي العهد يقتنع بالخطر المحدق بالنظام وبمستقبل الملكية في العراق؛ تحدث مطوَّلًا عمّا كان يشعر به ويراه من أجل إنقاذ الوضع، وذلك خلال لقاء مع رايت وزميله جونستون، الذي كان في زيارة قصيرة لبغداد، استمر ثلاث ساعات، أي حتى ساعة متأخرة من يوم ٢٥ شباط/ فبراير. كان الأمير يمر بحالة توتر في إثر تلقّيه نبأ اعتراف الحكومة الأميركية بـ ج. ع. م. وكذلك مدى الاستقبال الكبير الذي حظي به ناصر خلال زيارته لدمشق في تلك الأيام، وأخيرًا وقوفه على خبر استخفاف الملك حسين باختيار نوري السعيد لتأليف الوزارة الجديدة.

كان الأمير في تلك اللحظات مؤمنًا بأنه في حال سير الأوضاع في العراق والدول المجاورة من دون مراقبة وتدقيق، فإن الاتحاد سينهار تمامًا بحيث لا يمكن استعادته خلال شهور، وبالتأكيد قبل نهاية السنة. وكان يرى أن الاتحاد مع الأردن أمر لا مفر منه وضروري، إلا أنه بدأ يواجه مواقف مضادة له أخذت تنتشر بين من وصفهم بالعناصر الهدامة التي أخذت تروّج لآراء شتّى، من بينها أن الأردن سيشكّل عبئًا اقتصاديًا على العراق. ولغرض مواجهة أعداء الاتحاد في العراق، اقترح الأمير أولًا تعزيز الاتحاد اقتصاديًا عبر تقديم مساعدات خارجية، وثانيًا ربط الكويت بالاتحاد، وثالثًا إلحاق سورية بالاتحاد حتى لو اقتضى الأمر استخدام القوة، وإلّا انهار كل شيء وتعذّر الإمساك بزمام الأمور في العراق لوقت طويل.

ثمة مبررات لتوقعات ولي العهد في شأن احتمال سقوط النظام في بغداد. كان مقتنعًا بحجم التأييد الذي يمنحه العراقيون لـ ج. ع. م.، وهذا ما أكده رايت بنفسه في تقريره الموسع الذي كتبه في ٤ آذار/ مارس؛ فحالما أُعلن قيام الاتحاد، استُقبل في العراق استقبالًا واسعًا بفعل الحماسة الكبيرة

للوحدة العربية زادتها إقامة ج. ع. م.، واقتناع العراقيين بأن بلادهم هي الأخرى في طريقها إلى أن تؤدي دورها في الحركة العربية باتجاه الوحدة. بعد أسابيع قليلة من إقامة الاتحاد، انحسر التأييد له وتحوّل إلى معارضة كبيرة، وقيل إن من أسباب ذلك التحول مهاجمة ناصر له. انحسر التأييد في الدوائر الرسمية التي بدأت بدورها تشعر بالقلق جرّاء هجمات ناصر المتكررة على الاتحاد والنظام في بغداد. كان رايت مقتنعًا تمامًا في تلك اللحظات بأن بين الأوساط السياسية الناشطة في صفوف أبناء الشعب أعدادًا كبيرة من الأشخاص المعادين للاتحاد، والأسباب كثيرة، في مقدمها أن الطلبة والشباب في المدارس الثانوية والكليات الذين عبّروا عن حماسة شابها الانفعال في تأييدهم ج. ع. م، عبّروا في المقابل عن عدم اقتناعهم بقرار الحكومة المتعلق بالاتحاد مع الأردن. خلص رايت إلى استنتاج مفاده هو أن الوضع بات خطِرًا جدًّا، وأن كل شيء سيتوقف على ما يحققه الاتحاد من نجاحات في مسيرته، والأمر بالنسبة إليه سيكون مرهونًا بإلحاق الكويت بالاتحاد وتقديم الدول الغربية المساعدة من دون أن تفتح الطريق لمزيد من الانتقادات القائلة إن الاتحاد مخلوق غربي وإنه صُمم لإحداث الانقسام بدلًا من المزيد من الخطوات نحو وحدة العرب جميعًا.

١٤ ـ موقف الحكومة البريطانية

تكشف مراجعة المراسلات المتبادلة بين الدوائر السياسية البريطانية في هذا الكتاب بسرعة حجم ما أبدته الحكومة البريطانية من حماسة وقدمته من تأييد ومشاركة في تشجيع عمّان وبغداد على إقامة الاتحاد بينهما. كما تكشف حجم العداء الكبير للرئيس جمال عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة. وكنا تناولنا جانبًا من هذه المواقف والسياسات، أمّا وقد أقيم الاتحاد العربي، فإن الحكومة البريطانية أصبحت في وضع كان لا بد من أن تُعرب فيه عن موقفها أمام الرأي العام الدولي والعربي. المأزق الماثل هو أنها في حال إعرابها عن موقف مؤيد للاتحاد العربي، يتعيّن عليها أن تتّخذ موقفًا مماثلًا من ج. ع. م. على أقل تقدير. إلّا أن مثل هذا الموقف كان غير ممكن عمليًا، وفي حال انفرادها بتأييد الاتحاد فقط، فإن من شأن ذلك أن يمنح خصوم الاتحاد فرصة لمهاجمته علنًا واتهام الغرب بأنه يقف وراء إنشائه.

في أي حال، وبشكل مبكر، كانت نصائح الدبلوماسيين البريطانيين لأركان الحكومة البريطانية تتمثّل بالحذر والتأنّي وتفادي أي تصريح يعبّر عن تأييد بلادهم للاتحاد. وكانت أول معضلة هي برقيات التهنئة التي أرسلتها ملكة بريطانيا ورئيس وزرائها، ووزير الخارجية؛ إذ كان لا بد من أن ترسَل في وقت مبكر وتُعلَن في وسائل الإعلام. أُرسلت هذه البرقيات فعلًا في ١٦ شباط/ فبراير لكن لم تُعلَن فورًا بناء على طلب القادة الأردنيين والعراقيين، وبالتنسيق مع السفراء البريطانيين في عمّان وبغداد، حيث اتُّفق على تأجيل إعلانها إلى حين إعلان البرقيات الأخرى الآتية من من العواصم العربية والدول المجاورة والصديقة.

في مجلس الوزراء البريطاني الذي اجتمع في ١٨ شباط/ فبراير، كان لا بد لسلوين لويد من أن يعرض لزملائه موجزًا حول خلفية إقامة الاتحاد، وكيف ينبغي أن تتعامل الحكومة البريطانية معه. فأعدّ مدير الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية هادو خلاصة ما يجب على وزيره طرحه في ما يخص الاتحاد. أكدت المذكرة التي كتبها هادو في ١٧ شباط/ فبراير أن فكرة إقامة الاتحاد اتُّفق عليها في اجتماع أنقرة قبل ثلاثة أسابيع، وأن على الحكومة البريطانية أن ترحب بالفدرالية وتأمل بنجاحها وعدم إتاحة فرصة لناصر ليقول إن هذه الفدرالية هي من ترتيب بريطانيا، وأن المنهج العلني يجب أن يكون حذرًا ووديًا بما يؤكد العلاقات التقليدية الجيدة بين بريطانيا وكلا الشريكين في الفدرالية. وفي ما يتعلق بما يمكن أن يكون عليه موقف «إسرائيل» من هذا الاتحاد، أشارت المذكرة إلى أنهم يحبذون رؤية الأردن ينضم إلى فدرالية مع العراق بدلًا من سقوطه في يد ناصر. لهذا، فإن «الإسرائيليين» الآن سعداء تمامًا. ونظرًا إلى أن العراق لم يكن طرفًا في اتفاقيات الهدنة، ولم يصل إلى سلام مع «إسرائيل» منذ عام ١٩٤٨، فإن «الإسرائيليين» يراقبون الموضوع عن كثب لدواع أمنية.

كان على هادو أن يبلور أفكاره وتصوراته في شأن الاتحاد، ولا سيما أنه كان واثقًا من أن الإجراءات المتعلقة بإقامة الحكومة الفدرالية وصوغ الدستور وعقد الاجتماع الأول للبرلمان الاتحادي ستتم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ التوقيع. ولكي تكون الفدرالية فاعلة، ستكون هنالك بالتأكيد صعوبات

عدة، وإن ما يُطمئن هو رغبة عمّان وبغداد الجادة في جعل الفدرالية حقيقة سياسية، وعملاً دعائيًا مضادًا للجمهورية العربية المتحدة.

طبعًا لا بد من أن هنالك مخاطر محيطة لخّصها هادو بأنها الفارق في الوضع الاقتصادي بين العراق والأردن، والحاجز الصحراوي بينهما، وأخيرًا تهديدات ج. ع. م. وكيفية التصدّي لهذه المخاطر. كان هادو يعلم بأن العراق راغب في إدخال الكويت إلى الاتحاد، وفسّر هذه الرغبة بالاستفادة من عوائد النفط الكويتية في تخفيف الأعباء المالية التي يمكن أن يتحمّلها العراق. وكان مقتنعًا أيضًا بأن الكويتيين سيرون في مطالب العراق ورغباته هذه إظهارًا لطموحات العراق الاستعمارية تجاه الكويت، فضلاً عن أن الكويت لن تستفيد من الانضمام إلى هذا الاتحاد. على الرغم من غرابة هذه الأفكار لدى هادو، وهو المطّلع على أن سياسة بلاده كانت دومًا عزل الكويت وإبقاءها بعيدة من العراق، فإنه أمعن في إطلاق مشاعر الخوف في أروقة الحكومة البريطانية، مبيّنًا أن انضمام الكويت إلى الاتحاد قد يسبب انفجارًا ورد فعل شعبيًا في مصلحة ج. ع. م. ومن ثم تعريض وضع حاكم الكويت للخطر، الأمر الذي يؤثر في مختلف مصالح بريطانيا في الكويت، وفي المقدمة مصالحها النفطية والاستثمارات المالية الكويتية المتنامية فيها. أمّا المعضلة الأخرى التي تواجه الاتحاد، فهي غموض موقف الملك سعود منه، وبروز الاعتقاد أنه لن ينضم إليه أبدًا، خصوصًا مع تأكيد دور السلالة الهاشمية في إقامة هذا الاتحاد. كما من شأن إصرار الحكومة العراقية على عدم ترك حلف بغداد أن يثير الصعوبات في وجه الاتحاد. وأخيرًا موقف ج. ع. م. من الاتحاد، فهي عبّرت عن الترحيب به لكنها كانت في الواقع تهاجمه عبر محطات الإذاعة، واصفة إياه بأنه مفروض من حكومة أردنية لا تمثّل شعبها، ومن حكومة عراقية هي صنيعة نوري وأداة في يد الإمبريالية.

عُرضت تصورات هادو المشار إليها أمام اجتماع مجلس الوزراء البريطاني يوم الثلاثاء ١٨ شباط/ فبراير. وجاءت محتويات مذكرته مطمْئنة في شأن مسيرة الاتحاد وكذلك بقاء عضوية العراق في حلف بغداد، فضلاً عن طمأنة المجلس في شأن التزام «الإسرائيليين» بالهدوء، وعدم معاداة الاتحاد، وإقناعهم بأن الحفاظ على الوضع القائم في الأردن الذي سيتقوى

عبر إقامة الاتحاد سيصب في نهاية الأمر في مصلحة «إسرائيل».

أما في شأن الكويت ومطالب العراق بضرورة انضمامها إلى الاتحاد، فأكدت المذكرة «أن موقفنا في هذا الشأن هو: في حين أننا لن نضع العوائق على طريق مفاتحة العراق حاكم الكويت بخصوص الانضمام إلى الفدرالية، فإننا لسنا مستعدين لأن نسعى إلى إقناع الحاكم بما يخالف ما يراه قرارًا مناسبًا له، ولا بالتخلي عن موقفه المحايد الضروري والدائم بين المعسكرات العربية الماثلة بالانضمام إلى هذه الفدرالية. وكما يبدو، لا يُتوقَّع كثيرًا أن يكون الحاكم مستعدًا للمخاطرة بوضعه واتخاذ قرار في هذا الشأن. . .».

في المقابل، كانت تصورات الأميركيين واستنتاجاتهم بصدد الوضع في الشرق الأوسط أكثر تشاؤمًا؛ فالسفير البريطاني كاسيا وجد خلال مقابلة مع دالاس في ٢٠ آذار/ مارس أن المسؤول الأميركي يرى ناصر سائرًا على خطى هتلر في شن سياسة توسعية، وأن ناصر قبِل الاندماج الوحدوي السوري ـ المصري لما يقدّمه من فوائد في مواجهة مشكلات عملية خطرة، وأن أمل ناصر الوحيد لتوطيد وضعه وشعبيته هو في تحقيق نجاحات في الخارج من خلال المزيد من الانقلابات في الشرق الأوسط.

أصيبت وزارة الخارجية البريطانية بالحيرة والقلق نتيجة موقف الولايات المتحدة من مسائل الشرق الأوسط، وهو الموقف الذي كان يتسم بحالة من الإغفال أو عدم المبالاة بحيث كان يصعب على كبار الموظفين في الخارجية البريطانية تقويم أسبابه، ولا سيما أنهم مدركون الآن أن الوضع في الشرق الأوسط خطِر لأسباب عدة أحدها النجاحات المستمرة التي يحققها ناصر. وكانوا مقتنعين بأن أي نجاح أو توسع في نفوذ ناصر يعني في حقيقة الأمر توسعًا للنفوذ السوفياتي. كان جميع العاملين في الخارجية يعون هذه المخاطر ويبذلون ما في وسعهم، على الرغم من محدودية مصادرهم، لإسناد النظم الموالية للغرب في المنطقة. إلا أن المعضلة هي أن الأميركيين لا يتحركون على الرغم من الضغط الذي يمارسه سلوين لويد والسير كاسيا على دالاس في شأن العراق وبقية المناطق العربية.

طلب وليام هايتر في تقرير كتبه في ٢٨ آذار/ مارس من السفير كاسيا في واشنطن توضيح ما وصفه بالمستنقع المخيف الذي سقطت فيه، كما

يبدو، السياسة الأميركية الشرق الأوسطية. فالوقت بالنسبة إليه لم يكن وقت إغفال أو عدم مبالاة بل كان يتطلب عملًا مشتركًا مع الأميركيين وتحفيزهم للمشاركة في نشاط أكبر. بخلاف ذلك، وبحسب وجهة نظره، على لندن أن تستعد لما وصفه بـ «كوارث عظيمة في المنطقة».

قام السفير كاسيا بواجبه، وكثّف لقاءاته مع المسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية. وأجاب في ٤ نيسان/أبريل حكومته بأن دالاس أبلغه أنه بدأ يعتقد أن على الولايات المتحدة وبريطانيا أن تدرسا معًا سبل إيجاد أوضاع تعزز مقاومة أفعال ناصر المتزايدة في الشرق الأوسط. شدد دالاس على أهمية عدم فسح المجال لناصر، ومنعه من ابتزاز أوروبا بسبب النفط، حتى لو اقتضى ذلك استخدام القوة المسلحة عند الضرورة. كما طلب دالاس دراسة موضوع الصادرات النفطية، وإمكان الاعتماد على طريق رأس الرجاء الصالح بدلًا من الأنابيب والقناة [قناة السويس]. وعندما علم من كاسيا بأن الدراسات الأولية تشير إلى أن اعتماد هذا الطريق سيكلف مبالغ مالية إضافية تصل إلى مليار دولار فوجئ بهذا الرقم.

أما الطريقة الأخرى التي يفكر فيها دالاس لمواجهة ناصر، فهي ممارسة وسائل ضغط مختلفة على ناصر، مثل التفكير في إمكان التوصل إلى اتفاقية ما مع السودان والدول الأخرى في شأن تحقيق السيطرة على مياه النيل.

بعد أن اطّلع المسؤولون في وزارة الخارجية البريطانية على طريقة تفكير دالاس، شعروا بالسعادة، لكنهم وجدوا في الوقت ذاته أنها لا تنطوي على صلة وثيقة بالأمور ذات العلاقة بالمسائل الملحّة والحالية على المدى القصير، لهذا كانوا بحاجة إلى حثّ موظفي دالاس على ضرورة التقدّم بمقترحات مبكرة حول هذا النوع من المسائل، مثل تقديم مساعدات مالية وعسكرية عاجلة للعراق لمواجهة المساعدات السوفياتية التي تحصل عليها مصر.

١٥ ـ الوضع القانوني الدولي والتمثيل الدبلوماسي

كان العزم قائمًا في وقت مبكر، وقبل بدء المفاوضات، على أن تحتفظ كل دولة في الاتحاد العربي بوضعها المستقل دوليًا وبسيادتها، وأن

تكون لها كذلك سياسة خارجية موحدة، وتمثيل دبلوماسي واحد، وجيش عربي موحد، مع رفع الحواجز الجمركية وتوحيد التعليم. أمّا الاتفاقيات الدولية القائمة وما شاكلها، فينبغي أن تبقى نافذة بالنسبة إلى الشريك المعني ولا تمتد لتشمل الطرف الآخر. ويتعيّن أن تسري الالتزامات التي تتحقق بعد إقامة الاتحاد على أطراف العلاقة في الحكومة الاتحادية.

اتضح تضمين وثيقة الاتحاد مثل هذه الرؤيا، واتُّفق على إقامة حكومة فدرالية وأن يكون على رأس الدولة الفدرالية الملك فيصل الثاني، ويكون الملك حسين نائبًا له، مع جمعية تشريعية وسلطة تنفيذية، بحيث تتألف الأولى من عدد متساوٍ من ممثلي كلا البلدين يختارهم برلمان كل بلد. واتُّفق على أن يكون مقر الحكومة بالتناوب بين عاصمتي البلدين كل سته أشهر.

تنبّه الجانب البريطاني في وقت مبكر إلى مخاطر خسارته سفارته في عمّان على مستقبل المصالح والنفوذ البريطاني في البلاد. وباتت الخارجية البريطانية مطّلعة على موقف سمير الرفاعي المؤيد لإبقاء سفارتين لا سفارة واحدة في ما يخص التمثيل الدبلوماسي في دولة الاتحاد، لكن بسفير واحد يقدّم أوراق اعتماده إلى رئيس دولة الاتحاد. وأوصى السفيران رايت وجونستون حكومتهما بضرورة التهيؤ للموضوع، مشددّين على أن مراحل إقامة الاتحاد تستدعي تلقّي البلدين العون والمشورة من الحكومة البريطانية، وبوجه خاص احتمال خسارة بريطانيا حالة التنسيق الوثيق التي يؤديها السفير البريطاني مع القصر في عمّان، وكذلك مع الحكومة الأردنية، نظرًا إلى أن هذا السفير سيكون عرضة للتأثير بحسب اعتقاد كلا السفيرين.

قدّم رايت المقترح البديل وهو أن يكون لبريطانيا في دولة الاتحاد سفير واحد، ويكون السفير الثاني نائبًا له شرط ألّا يجرى أي تغيير في مكان السفير وإمكانات نائبه، أو إحداث تغيير في أعداد الموظفين وأوضاعهم في أي من السفارتين، إلى أن يتضح الطريق الذي سيسلكه الاتحاد.

على الرغم من الدعم البريطاني لإقامة الاتحاد، كانت الصورة في شأن هذا الاتحاد بعد مرور أربعة أيام على إعلانه لا تزال غامضة في

وزارة الخارجية البريطانية وفي دول غربية أخرى بدأت تسأل لندن عن الوضع الدولي للاتحاد. كانت بريطانيا التي أرسلت برقيات التهنئة من دون إعلان وتجنّبت الترحيب بالاتحاد لأسباب تكتيكية، ترى أن مثل هذه البرقيات لا تعني اعترافها الرسمي بالاتحاد؛ إذ هي لم تحدد بعدُ كيف ستتعامل معه، هل بوصفه دولة أو غير ذلك، ومتى عليها أن تقدّم هذا الاعتراف، هل عند تأليف الحكومة الاتحادية أو عند مصادقة برلماني البلدين على وثائقه.

كان المستشار القانوني في وزارة الخارجية البريطانية يرى أن هنالك أربعة أنواع من الاتحادات هي اتحادات شخصية واتحادات حقيقية ودول متحدة كونفدراليًا ودول متحدة فدراليًا، وأن في الاتحاد العربي، كما بدا عليه عند إنشائه أو كما سيبدو مستقبلًا، صفات تؤهله لأن يكون واحدًا من هذه الأنواع. بالنسبة إلى الخبير البريطاني، فإن الصيغة التي أعلنها الاتحاد لا يمكن عدّها اتحادًا شخصيًا أو دولة اتحادية، خصوصًا أن ملك العراق وصِف بأنه رأس الحكومة الاتحادية، وأن كل ملك سيحتفظ بسلطاته الدستورية في مملكته. كما أنه لا يمكن اعتبار الاتحاد العربي اتحادًا حقيقيًا لأن الاتحاد الحقيقي يقوم بين دولتين ذواتي سيادة ترتبطان معًا بصورة نهائية من خلال اتفاقية دولية وتحت عرش واحد، فتصبحان دولة واحدة وذات شخصية دولية واحدة.

هكذا، وبسبب احتفاظ كل دولة في الاتحاد العربي بكيانها، بقيت مشكلة التمثيل الدبلوماسي قائمة. وكانت الخارجية البريطانية تريد إبقاء بعثتها الدبلوماسية في كل من بغداد وعمّان على حالها خلال تطور الحوادث المتصلة بمسيرة الاتحاد. مثل هذا الموقف يجنّب بريطانيا احتمال إثارة حساسية الملك حسين في حال المسارعة إلى اعتبار السفارة البريطانية في عمّان دائرة ملحقة بالسفارة في بغداد، حيث مقر الملك فيصل.

لم يستمر هذا الموقف طويلًا؛ إذ وافق الوفدان العراقي والأردني خلال محادثات إعداد دستور الاتحاد، وبالذات في ما يتعلق بالتمثيل الدبلوماسي، على وجوب أن يكون لكلٍّ من لدول الأجنبية تمثيل واحد فقط لدى رئيس دولة الاتحاد، مع مكاتب سفارة في كلٍّ من بغداد وعمّان.

ساهمت الضغوط التي مارسها الأميركيون تجاه الحكومتين في التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، الذي كان في الواقع الاتفاق الأفضل، ووافق الملك حسين عليه في ٢١ آذار/ مارس مع أن فكرته في هذا الشأن كانت مختلفة قبل أيام قليلة مضت، حيث كان يرغب في أن تبقى السفارات الأجنبية عاملة في بلاده.

اتفق العراق والأردن على وجوب أن ينتقل السفير في الاتحاد بين بغداد وعمّان، حيثما يكون مقر العاصمة، وينتقل وزير الاتحاد للشؤون الخارجية كذلك مع حكومة الاتحاد بين العاصمتين، وسيكون في كلٍّ منهما مكتب دائم لوزارة الخارجية بمستوى وكيل وزارة. ولتحقيق الانسجام في هذا الترتيب، كان لا بد من أن تكون مكاتب السفارات الأجنبية في العاصمتين، وأن تكون ضمن مسؤولية موظف كبير يعمل بإمرة السفير لدى الاتحاد.

أيد السفير جونستون هذه الأفكار، خصوصًا أنه كان يرى في تلك اللحظات أهمية بقائه في عمّان؛ إذ كان يعتقد أن مكتب السفارة البريطانية في عمّان سيؤدي دورًا مهمًّا في المساعدة على تعزيز الاتحاد خلال مراحله الأولى، ولا سيما أن في عمّان خطر وجود حركة انفصالية محلية تتطلب المراقبة الدقيقة. لهذا شدّد جونستون على وزارة الخارجية البريطانية ألّا تُمس السفارة والموظفون في عمّان، خصوصًا أن للموظفين نفوذًا كبيرًا، وما من داعٍ لتقليص عددهم في وقت مبكر. وفي ما يخصه هو، طلب إبقاءه لأسباب تتعلّق أولًا بما لديه من اتصالات مع الأردنيين، وتتعلق ثانيًا برغبة الملك والملكة الأم ووزير الخارجية في هذا الاتجاه، وأخيرًا عدم ممانعته في أن يكون بدرجة وزير مفوض تابع للسفير رايت، لكنه وضع بعد تلك التضحية شرطًا واحدًا هو أن يُسمح له بالعيش في بيت السفير.

دُرست هذه الآراء في وزارة الخارجية البريطانية، وأُقرّت آراء السفير جونستون في شأن إبقائه في عمّان هو وموظفيه، وإبقاء نظام المصروفات المالية كما هي انطلاقًا من الإيمان بأن أي تغيير سيسبب لبريطانيا خسارة كبيرة. وكان صاحب المساعدة في تلك القناعة نوري السعيد الذي أكد أهمية أن يُترك في عمّان ممثلون دبلوماسيون ممن هم قادرون على التعامل

لا مع المسائل التي تؤثر في العلاقات مع الأردن ولا صلة لها بموضوعات الاتحاد فحسب، بل المسائل ذات الصلة بالشؤون الخارجية الخاصة بالأردن وحده أيضًا، ومن ذلك الهدنة مع «إسرائيل» على سبيل المثال.

كانت وزارة الخارجية الأميركية هي الأخرى مقتنعة بعدم جدوى فكرة التمثيل المنفصل، وبأن المصلحة تقتضي التخلّي عنها. وكان لهذا الاعتقاد من يؤيده بين الدول الغربية الأخرى، حيث تم التوصل إلى أن هذا التمثيل المنفصل لن يحظى بتأييد في الأمم المتحدة.

نُقلت الرؤية الأميركية هذه إلى وزير الخارجية الأردني في ٣ أيار/مايو، خلال لقاء بينه وبين القائم بالأعمال الأميركي، حيث كان السفير الأميركي الجديد في عمّان قد طلب منه التوقف في القاهرة وعدم السفر إلى عمّان بانتظار ما سيسفر عنه تطور هذا الموضوع. حتى تلك اللحظة، كان سمير الرفاعي يرى أن حكومته لا رغبة لديها في التخلّي عن فكرة التمثيل المنفصل، إذ كان يعتبرها ضرورية من زاوية العلاقة بوضع اتفاقية الهدنة مع «إسرائيل»، ولتكون أيضًا حافزًا لأعضاء جدد كي ينضمّوا إلى الاتحاد. ولغرض ثني الرفاعي عن تمسكه بهذا الموقف، اقترح السفير جونستون على حكومته ضرورة ممارسة الضغط عليه بمشاركة من الخارجية الأميركية، وبعد الحديث معه بحزم شديد وأيًّا يكن مدى حقيقة مشاعره وقوتها في شأن هذا الموضوع.

١٦ ـ موقف الملك سعود من الاتحاد العربي

على الرغم من المساعي التي بُذلت طوال المدة الممتدة من تأميم مصر قناة السويس ولغاية إقامة الاتحاد العربي، وباتجاه إبعاد الملك سعود عن ناصر، فإن ما تحقق كان قليلًا. صحيح أن مساعي العراق والأردن أثمرت تحقيق التقارب مع سعود، وأن التنسيق البريطاني ـ الأميركي أثمر إقناع سعود بأن سياسة ناصر تعرّض مركزه ومركز العائلة السعودية للخطر، وأن سعود اقتنع بأن تأميم ناصر للقناة جاء من دون استشارته وجعل الصادرات النفطية السعودية عبر القناة عرضة للخطر، إلا أن إقامة الجمهورية العربية المتحدة من جهة وإقامة الاتحاد العربي من جهة أخرى

جعلتا سعود يفكر مليًا في موقفه من الوحدة والاتحاد اللذين كان واضحًا أنهما سيدخلان قريبًا في حالة من التنافس والصراع.

أمّا العراق والأردن، فبذل كل ما يمكن من أجل جعل سعود يقف إلى جانبهما. عرض الملك حسين والملك فيصل إمكان التنازل ومنح سعود عرش دولة الاتحاد. كما كان البلدان كلاهما، وهما يسعيان إلى إقناع حاكم الكويت بالانضمام إلى الاتحاد، موقنين أن انضمام الكويت هذا سيعتمد كثيرًا على الدور الطيب الذي يمكن أن يساهم به سعود من أجل إقناع حاكم الكويت. لكن كان واضحًا لغاية ٢٦ شباط/فبراير أن الملك يتردد في اتخاذ الموقف الحاسم، ومن أسباب تردّده اقتناعه بأن الإدارة الأميركية لا تنصح بانضمامه إلى الاتحاد، فضلًا عن عدم رغبته الجدية، وقناعته بأن الوقت غير مناسب لتشجيع الكويت على الانضمام.

كان أهم مسعى لإقناع الملك وتحريك موقفه المتردد ساعة الاتفاق بين عمّان وبغداد على إرسال وفد يضم وزيري خارجية البلدين إلى سعود لإقناعه بالفوائد التي سيقدمها الاتحاد والمخاطر التي يمثلها ناصر على الدول الملكية العربية، مع الاقتراح عليه بصورة لبقه وجوب ارتباطه شخصيًا بالاتحاد. تسلم الوفد تعليماته في هذا الشأن، واتُّفق بعد مناقشات مع الملك حسين على أن يوضح الوفد لسعود أن من المتوقع أن يثير ناصر في المستقبل القريب مشكلات في الأردن والعراق، وأن يحاول أيضًا تحريض مواطني الحجاز بهدف بسط سيطرته على العتبات المقدسة. لذلك، وبعد زرع هذه المخاوف في نفس سعود، سيطلب الوفد منه الانضمام إلى الاتحاد باعتباره أفضل أمل لإحباط خطط ناصر هذه.

اتُّفق على أن يوضح الوفد أن الكويت أحد المراكز الأساسية للنشاط الشيوعي في الشرق الأوسط، ويشكل هذا النشاط خطرًا كبيرًا على العربية السعودية. وإذا تمكن الملك سعود من استخدام نفوذه لربط الكويت بالاتحاد العربي، فإن ذلك سيكون خطوة مهمة باتجاه تحقيق أمنه. وتقرّرَ أنه إذا طرح سعود مسألة عضوية العراق في حلف بغداد أن يكون موقف العراق كموقفه خلال المحادثات حينها في عمّان.

خلال اليومين الأخيرين من شباط/فبراير غادر الوفد العراقي ـ الأردني

إلى الرياض، ووجد الملكَ سعود مصرًّا على عدم الانضمام إلى الاتحاد العربي، لكنه على الرغم من ذلك منح الاتحاد مباركته. كما أخبر الملك سعود الوفد أنه سيرحّب بالتحاق الكويت بالاتحاد في وقت مبكر، وأنه سيقدم النصح إلى حاكم الكويت إذا ما استشاره. إضافة إلى ذلك، قرر الملك، ولأسباب اقتصادية بحسب ما ذُكر، سحب اللواء السعودي المرابط في الأردن، إلا أن الرفاعي أقنعه بتأجيل ذلك موقتًا نظرًا إلى ما يمكن أن تحدثه مثل هذه الخطوة من آثار سيئة. وكان برهان الدين باش أعيان، الذي نقل إلى السفير رايت تفاصيل زيارته للرياض، مقتنعًا بأن مواقف سعود هذه تعود إلى أسباب مالية، فضلًا عن عدم رغبته في الظهور أمام الملأ بأنه قريب جدًا من الاتحاد.

موقف سعود هذا جعل الدبلوماسيين البريطانيين يشحذون تفكيرهم في الصيغة الأنجع لدعم مسيرة الاتحاد وعدم وضع العراقيل أمامه. وتوصلوا إلى أن أفضل حل هو إهمال فكرة مشاركة لبنان بعض الوقت، وكذلك إبقاء السودان بعيدًا، حاله حال بقية الدول العربية في شمال أفريقيا. وشدّدوا في مقابل ذلك على أهمية إبقاء الآمال في العراق وعمّان قائمة من خلال ردّ مقنع لهما من دون أن يسبب خيبة أمل كبيرة، والامتناع قطعًا عن إظهار أن بريطانيا تحول دون التحاق الكويت بالاتحاد. بمعنى آخر، جرى التأكيد أن على بريطانيا أن تقدّم وعودًا وآمالًا في شأن الكويت لتتسنّى لها وللإدارة الأميركية السيطرة بصورة أيسر على سياسة الاتحاد تجاه سورية، حيث إن في عمّان وبغداد ضغوطًا لإبعادها عن ناصر، وبالتالي يمكن تجنّب وقوع أعمال عنف.

خلافًا للدوائر البريطانية، كان سمير الرفاعي لا يزال يأمل بانضمام سعود إلى الاتحاد، وأعلم الدوائر البريطانية بأنه فهم خلال لقائه سعود في الرياض أن سعود عبّر عن الأمل في أن تتمكن سورية لاحقًا من الانضمام إلى الاتحاد، ولربما تبعها لبنان في ما بعد. وأكد سعود أنه «عندذاك سنكون نحن العرب، وسيُترك ناصر وحيدًا مع صوت العرب». ولغرض التعجيل بإبعاد سورية عن مصر، أيد الرفاعي إقامة إذاعة قصيرة المدى كي تبث إلى سورية عبر الأردن موضوعات تحث السوريين على معارضة ج. ع. م. أملًا بأن تبتعد سورية عن مصر خلال أشهر.

١٧ ـ حكومة نوري السعيد الرابعة عشرة

لم يكن في الوسع أن تستمر حكومة عبد الوهاب مرجان في تولّي ترتيب الإجراءات الدستورية المتصلة باستكمال إقامة الاتحاد. وكانت حكومة مرجان أصلًا قد أثبتت أنها غير قوية، كما أن البلاط أظهر العزم على إقامة الاتحاد من دون أي معارضة. لهذا جرى التفكير، حتى قبل سفر الملك فيصل إلى عمّان لإبرام الاتفاق في شأن الاتحاد، في تكليف نوري السعيد بالمسؤولية الوزارية بوصفه الشخص الوحيد القادر على ترتيب الأوضاع والسيطرة على البيت العراقي. ولم يلتفت القصر إلى رغبة الملك حسين في عدم تكليف نوري لما سيشكله هذا التكليف من أصداء سلبية في الأردن، خصوصًا إن نوري يتعرض الآن لحملة دعائية واسعة من جانب ناصر. فضّل الملك حسين منح نوري دعمه من الخلف بدلًا من أن يشكل من نفسه هدفًا للمصريين والسوريين. وكان الملك حسين في تلك اللحظات من مطلع آذار/ مارس مقتنعًا بأن ج. ع. م. والاتحاد العربي دخلا فعلًا حلبة التنافس بدلًا من أن يتعاونا، وأن النتيجة المحتملة الوحيدة هي أن أحدهما سيبتلع الآخر. ومع إدراكه طبيعة المعركة المنتظرة بين الاتحاديين، فإنه عارض تكليف نوري السعيد تأليف الوزارة في بغداد.

جاء تكليف نوري السعيد تأليف وزارته الجديدة في وقت كانت الجماهير العراقية قد منحت ج. ع. م. تأييدها من دون الاتحاد، وكان عليه أن يعمل بقوة من أجل تغيير قناعة الشعب هذه، وإثبات أن ما يسير عليه العراق هو الطريق الصحيح، وأن يضع برنامجًا داخليًا للإصلاح والتنمية موضع التطبيق.

في الواقع لم تكن الحكومة الجديدة التي أُعلن تأليفها في ٣ آذار/ مارس قوية بما فيه الكفاية؛ فباستثناء سعيد قزاز الذي أثبت أنه وزير يمكن الاعتماد عليه في منصب وزارة الداخلية، اعتُبر الوزراء الآخرون إمّا «أغبياء»، مثل عبد الكريم الأزري، أو عديمي الفائدة، مثل رشيد الجلبي وصالح صائب الجبوري، وكذلك محمد الحردان الذي لم يكن يتمتع بأي شيء سوى كونه واحدًا من أصدقاء نوري. مع ذلك، عبّرت طبيعة التشكيلة الوزارية عن حقيقة واحدة هي أن نوري كان يعتزم أن يواجه بشدة التحدي

الذي بات يشكله ناصر. وكان اختيار الجمالي لمنصب وزير الخارجية خير تعبير عن ذلك، كونه معروفًا بمهاجمته ج. ع. م، بصورة علنية، معتبرًا إياها رأس حربة الاتحاد السوفياتي في المنطقة.

كان نوري في الواقع خارج الوزارة منذ حزيران/ يونيو ١٩٥٧، إلّا أن قيام ج. ع. م. وشن ناصر هجماته على الاتحاد العربي اعتُبرا تطورًا شعر البلاط حياله بالخطر، وبأن الضرورة تقتضي مواجهة هذا الخطر بأساليب قوية وبكل ما يمكن أن يقوم به البلاط. إنه نوري الذي في إمكانه أن يمنح البلاد القيادة المناسبة التي تحتاج إليها من أجل التعامل مع الوضع القائم. وكان واضحًا، على الرغم من ضم الوزارة بعض الوزراء الجيدين، أن المسؤولية الأساسية في صنع السياسة ستقع على نوري والجمالي، وستكون سياسة مماثلة بصورة رئيسة لسياسة آخر حكومة لنوري يرافق عملها مزيد من الاهتمام نحو الموضوعات الداخلية والسعي إلى تحقيق المزيد من الشعبية بين الشعب، قياسًا بما كانت عليه حكومة نوري السابقة، وبهدف مواجهة الخطر الذي يعمل الرئيس ناصر على جعله محدقًا بها عبر إثارة حالة الاستياء لدى الشعب.

حالما تولّى نوري السعيد المسؤولية الوزارية، أثبت بسرعة أنه أكثر من القصر والحكومة السابقة إصرارًا على مطلب ضم الكويت إلى الاتحاد. أصبح شغله الشاغل موضوع الكويت والحصول على المساعدات المالية الغربية وتجهيز العراق بالطائرات الحربية. وفي موضوع الصراع مع ناصر، اقترح أن على السودان وليبيا وتونس والمغرب والسعودية الانسحاب من الجامعة العربية احتجاجًا على هجمات ناصر على السودان وبورقيبة وسعود. ولغرض تمتين وضع الملك حسين في الأردن ومواجهة حالات التمرد عليه، وكان آخرها محاولة أبو نوار، اقتنع نوري بأن من المهم الحفاظ على ارتباط الملك حسين المباشر بالجيش العربي الأردني عند توحيد جيشي البلدين، وبألّا يلتفت إلى الحالة الدستورية التي سيكون عليها وضع الجيش الأردني بعد إقامة الاتحاد.

كانت تصورات نوري لما يمكن أن تقدمه بريطانيا والولايات المتحدة من دعم للاتحاد تقوم على أساس أن يتحمّل الحلفاء الغربيون جانبًا من

مصروفات الاتحاد الدفاعية، التي ستبلغ ٢٥ مليون جنيه استرليني سنويًا. وكانت المشكلة كيفية تبرير هذه المساعدات، ومصدر تأمينها. وقدّم السفير رايت التطمينات التي مؤداها أن بلاده تدرس مع الولايات المتحدة موضوع تقديم المساعدات المالية، إلا أنه أوضح لنوري في تلك التطمينات أن بلاده لا تستطيع إصدار أوامر إلى حاكم الكويت في شأن انضمامه إلى الاتحاد، وليس هنالك أي أمل في تحقيق شيء قبل زيارة حاكم الكويت لبغداد في أيار/ مايو. لهذا، ولغرض تناول موضوع كيفية معالجة فقرة الموارد المالية ومصادرها في دستور الاتحاد، اقترح أن تُكتب بطريقة عمومية. وكُتب فعلًا خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من آذار/ مارس معظم فقرات الدستور، الذي جاء مقبولًا من وجهة نظر الأردنيين ما دام يؤمّن مصالح الأردن الأساسية.

كانت المسائل العسكرية والمالية النقاط الأكثر إثارة للإشكالات، وحُلّت لمصلحة الأردن. وجرى إدراج مزيد من الضمانات في اتفاقية لم تُنشر، وتقضي بألّا يقوم الملك فيصل، بوصفه رئيس الاتحاد، بتعيين وزراء عراقيين وأردنيين في حكومة الاتحاد من دون التشاور مع الملك حسين. ولم يُضمَّن الدستور أيضًا التمثيل المتساوي للأردن في السلطة التشريعية الاتحادية «مثلما كما وُعِد سابقًا». ووافق الملك حسين فورًا على مسودة الدستور، ولم يُظهر أي علامات ندم على التضحيات التي قدّمها.

للسير باستكمال متطلبات المصادقة على الدستور الاتحادي، كانت عمّان في حدود ٢٣ آذار/ مارس جاهزة لأن يصادق البرلمان الأردني عليه، في حين كانت بغداد تحتاج إلى إجراء انتخابات عامة لغرض تعديل الدستور العراقي، تمهيدًا للمصادقة على الدستور الاتحادي.

في بغداد كان الملك وولي العهد والمسؤولون المعنيون وقادة الجيش منشغلين بمحادثة الأردنيين في ما يخص الدستور الجديد للاتحاد، والمتكون من ٨٠ مادة. وتم فعلًا الاتفاق بشكل شامل، وفي وقت قصير. قدَّم العراقيون ما في وسعهم كي يوافق الأردنيون على كل نقطة مطروحة. واستجابت بغداد في تلك اللحظات لما يجري، بما في ذلك عودة نوري

السعيد، وساد الهدوء أجواء الطلاب وغيرهم، وجرت طمأنة الأكراد، وهُيئت الأرضية لحل البرلمان وإجراء انتخابات عامة جديدة في مطلع أيار/ مايو، والمصادقة على تعديل الدستور ليتمكن العراق من دخول اتحاد مع الدول العربية الأخرى.

في الأسبوع الأول من أيار/ مايو، ظهر نوري السعيد واثقًا إلى حد كبير من الوضع الداخلي في العراق، وأيده في هذه الثقة كلٌّ من ولي العهد ورئيس هيئة الأركان ووزير الداخلية والسلطات الأمنية، في حين كان آخرون ينظرون إلى الأمور بقليل من التفاؤل، ويرون أن الوضع سوف يتغير نحو الأفضل إذا ما أقيمت علاقات وثيقة مع الكويت. الأمر الذي كان يقلق نوري، إلى جانب موضوع انضمام الكويت، هو تطور الأوضاع نحو أزمة حادة في لبنان، فضلًا عن احتمال عودة ناصر من موسكو محمَّلًا بهدايا سخية، من طائرات مقاتلة ومساعدات اقتصادية ومالية كبيرة، ناهيك بالمسائل العربية التي كانت تشغل بال نوري أكثر ممّا كانت تشغله المسائل الداخلية العراقية، وبخاصة تطور الأوضاع في لبنان. وكان يرى أن الرئيس اللبناني كميل شمعون يستطيع وحده معالجة الوضع في البلاد؛ إذ كان يرى أن في وسع شمعون ورئيس هيئة الأركان اللبنانية التعامل مع الاضطرابات إذا ما كان ناصر والسوريون مستعدين لدفع الاضطرابات إلى حد التفجير وإسالة الدماء. كان نوري يعتقد أن الشدَّ باتجاه الوحدة الإسلامية قوي، ولربما سيُجذب لبنان باتجاه ج. ع. م.، أو لربما سيدمر خاصية التكوين التي يستند إليها لبنان. لذلك كان يعوّل على ما للولايات المتحدة وبريطانيا من نفوذ عند المسيحيين في لبنان، الذين سيستمعون بالتالي بجدية إلى ما يمكن أن يقدَّم لهم من أفكار مفيدة تتعلق بأفضل الطرق الواجب اتّباعها. وإذا ما حصل أي إخفاق، يُضم عندئذٍ لبنان، بحسب رأي نوري، إلى الاتحاد العربي بوصفه أفضل حل يُقنع المسيحيين والشيعة وأغلبية الشعب اللبناني.

أفكار نوري هذه، التي حرص على إيصالها إلى الرئيس كميل شمعون عبر رئيس الوزراء اللبناني، تم تناولها مع السفير رايت بهدف تشجيع الحكومة البريطانية على زيادة اهتمامها بالقضية اللبنانية.

١٨ ـ الانتخابات العامة في العراق والمصادقة على دستور الاتحاد

في نهاية الأسبوع الأول من أيار/ مايو، بدأت الاستعدادات في عمّان لاستقبال رئيس الدولة الاتحادية الملك فيصل من أجل التباحث في إقامة أول حكومة اتحادية. كانت التوقعات قوية ومؤداها أن الملك فيصل سيرغب في أن يكون نوري السعيد أول رئيس وزراء للاتحاد، كي يحقق بذلك جانبًا من أحلامه. كانت المشكلة معرفة ما إذا كان مثل هذا الترشيح سيكون مقبولًا لدى الملك حسين. في الواقع كان في عمّان تيار مضاد لهذا الترشيح يتزعمه سمير الرفاعي، لأنه كان هو نفسه يرغب في أن يكون المرشح لهذا المنصب، لهذا نجد أنه كان يطرح أمام السفير البريطاني أن تكليف شخص آخر سيكون له تأثير ممتاز لا في الأردن فحسب، بل في سورية أيضًا.

في بغداد كانت الأوضاع قد هُيئت لانعقاد البرلمان العراقي الرابع عشر في العاشر من أيار/ مايو، على أمل بأن يصادق البرلمان فورًا على تعديل الدستور العراقي الذي سيجعل الاتحاد نافذًا في حدود ١٢ أيار/ مايو، ويفتح الطريق أمام تشكيل الحكومة العراقية الجديدة والحكومة الاتحادية. وكان نوري السعيد موقنًا أنه سيكون أول رئيس وزراء للاتحاد؛ إذ أبلغ السفير رايت في ٨ أيار/ مايو بأنه يضغط من أجل اختيار رئيس وزراء قوي للحكومة العراقية الجديدة، واختيار وزارة تركز في عملها على إجراءات داخلية مفيدة.

في ٥ أيار/ مايو أُجريت انتخابات عامة في العراق ترشح لها ٣٠٠ متنافس. وكما هو معتاد، انسحبت أعداد كبيرة منهم في ما بعد، وثبت عند إجراء العملية الانتخابية أن ٢٧ مرشحًا فقط من مجموع ١٤٥ مرشحًا للمجلس قدّموا طعونًا في نزاهة الانتخابات، في ما عاد الآخرون من المرشحين إلى المجلس من دون أن يواجهوا أي منافسة. وكانت نسبة التغيرات هذه، قياسًا بمجمل العضوية، اعتيادية تقريبًا في العراق خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد ضم المجلس الجديد ٣٩ نائبًا جديدًا، وكان متوسط أعمار أعضاء البرلمان الجديد أقل من متوسط أعمار أعضاء المجلس السابق، ويعود سبب ذلك بشكل كبير لا إلى كونهم يمثّلون

دمًا جديدًا بالمعنى الكامل، بل إلى حلولهم محل أعضاء البرلمان السابق بفعل وجود صلة قرابة معهم.

منذ البداية أخذ القصر والحكومة في الاعتبار أن تكون هذه الانتخابات محكومة من النظام ليأتي برلمان مهمته المصادقة على ما يُعرض أمامه من دون نقاش أو تأخير لدستور الاتحاد العربي. وضعت الحكومة نصب عينيها وجوب المصادقة على دستور الاتحاد، فقرر النظام تجنب المخاطرة، فضلًا عن أن الاهتمام انصبّ على ألّا تكون الانتخابات مناسَبة لإثارة اضطرابات عامة أو لتقديم دليل على وجود انقسام كبير في البلاد. بمعنى آخر، جاءت الانتخابات نتيجة عملية رُتبت وأديرت بطريقة لم يشهدها العراق من قبل، ولم يُنتخب نائب لا يتمتع بدعم الحكومة.

أمّا قوى المعارضة التي شاهدت إجراءات الحكومة وتدخّلها في الانتخابات، فقررت مقاطعة الانتخابات، جاعلة الطريق سهلة أمام الحكومة لتنفرد بتنفيذ ما تريد. ولا بد من الإشارة إلى أنه حتى لو لم تحصل مثل هذه المقاطعة، ما كانت النتيجة لتتعرض لتغيير كبير؛ إذ كان ثلاثة أرباع النواب سيعودون إلى المجلس الجديد من خلال قوة العشائر وما يتمتعون به من ارتباطات أخرى، فضلًا عن دعم الحكومة لهم. باختصار شديد، أرادت الحكومة برلمانًا جديدًا مطيعًا تمامًا لتستخدمه خاتمًا لختم ما تريد من قوانين وتشريعات.

كان واضحًا للجميع حجم التدخّل ومقدار الضغط الذي مارسته الحكومة في إدارة الانتخابات وفق إرادتها، وأصبح الجميع، من وزراء وموظفين، يتكلمون على هذا التدخّل علنًا في أحاديثهم الخاصة. وانقسم العراق إلى معسكرين، ضم المعسكر **الأول** القصرَ والحكومة وأنصارهما، وهو يؤمن بضرورة استمرار السياسة الخارجية العراقية القائمة، فضلًا عن إيمانه بأن الرئيس ناصر يسعى إلى تدميره وأن هدف مصر هو السيطرة على العراق، وضم المعسكر **الثاني** قوى المعارضة المتفقة مع سياسة ناصر، وكان هدفه المركزي إنهاء النظام الملكي في العراق والعمل على إيجاد تقارب وثيق بين العراق وج. ع. م. وكان القصر والحكومة يعتبران هذا التوجُّه من جانب المعارضة بمنزلة حالة حرب، لذلك كانا يريان أن الوقت ليس مناسبًا للسماح

بممارسة الديمقراطية، خصوصًا أن الحكومة كانت قلقة من ميل أعداد كبيرة جدًا من العراقيين إلى ناصر بدلًا من أن تكون ضده. وعليه، وجدت الحكومة أن الأصح أن تتخذ إجراءات صارمة كونها مطلوبة في مواجهة مثل هذا التحدي إذا ما أريد للوضع أن يبقى تحت سيطرتها.

في التقرير الموسع الذي كتبه سير مايكل رايت عن مجرى الانتخابات وبعث به إلى لندن في ١٥ أيار/ مايو، إشارة إلى وجود معارضة بين بعض النواب، منهم بعض الوزراء، للطريقة التي أديرت بها الانتخابات. كان هنالك رأي يدعو إلى السماح لبعض المعارضين بالفوز. وكان من رأي رايت أن العراق سوف يستمر محكومًا عبر أساليب سلطوية. إلا أنه طمأن حكومته إلى أن الانتخابات العامة انتهت من دون أي حادث على الرغم من حالة انعدام الرضا الواسعة القائمة في عرض البلاد عن الطريقة التي أُجريت فيها الانتخابات، وعلى الرغم من التأييد الذي يحظى به ناصر وسياساته لدى الطبقة المتوسطة في المدن والطلاب والعمال والمثقفين. وأضاف رايت أن التظاهرة الوحيدة كانت تلك التي قام بها الطلاب البعثيون في كلية الصيدلة، ولم يقع خلالها أي شكل من أشكال الأعمال الخطرة.

في ١٢ أيار/ مايو انعقد البرلمان العراقي الجديد، وفي اليوم ذاته قُبل تعديل الدستور العراقي وصودق على دستور الاتحاد العربي أيضًا. تم ذلك بأسرع ممّا كان يتصوره الجميع، بما في ذلك السفارة البريطانية. خلال الجلسة برزت تعليقات عدة، من بينها الإعراب عن الرغبة في وجوب انضمام الكويت إلى الاتحاد. ولم تظهر أي معارضة في مجلس الأعيان مع معارضة بسيطة في مجلس النواب قادتها الشخصية المعروفة بمعارضتها محمد رضا الشبيبي الذي نبّه إلى أن رئيس الوزراء هو المسؤول عن تعطيل الدستور وكبت الحريات السياسية، بما في ذلك حرية الصحافة وحق الأفراد في إقامة الجمعيات والمنظمات، متّهمًا نوري السعيد بأنه أصبح دكتاتورًا. كان ردّ نوري السعيد في الجلسة ذكيًا حين قال إن الطريقة التي تكلم بها النائب الشبيبي تدل على عدم وجود دكتاتورية.

منح النقاش في دستور الاتحاد الشبيبي فرصة أخرى لعرض وجهة

نظره، حيث انتقد بشكل شامل الطريقة التي جرت بها الانتخابات العامة التي سبقت وصول البرلمان. تناول الشبيبي أيضًا الأخطاء التي ارتكبها البريطانيون والفرنسيون ضد العرب منذ الحرب العالمية الأولى. أمّا العين نصرت الفارسي، وهو أيضًا من المعارضين الدائمين، فوجّه انتقاداته إلى بعض تفاصيل دستور الاتحاد ثم غادر المجلس قبل إجراء التصويت.

دافع نوري السعيد من جانبه عن الاتحاد، مبيّنًا أن الاتحاد الذي ينشأ بواسطة استخدام القوة يختلف عن الاتحاد الذي هو بين العراقيين والأردنيين، وكان بذلك يلمح إلى طريقة إقامة الوحدة بين سورية ومصر. وأكد أن الاتحاد العربي اتحاد بين شريكين، وأنه قائم على أساس التفاهم الثنائي، مضيفًا أنه بموجب دستور الاتحاد، فإن الاتفاقيات المعقودة فعلًا بين أحد طرفي الاتحاد مع دولة أخرى تسري التزاماتها مع الطرف الموقِّع عليها، وكان بذلك يحاول الإشارة إلى اتفاقية الهدنه الأردنية ـ «الإسرائيلية». وفي ما يخص العدوان على الأردن، ذكر نوري أن العراق سيدافع عن الأردن لا لأن الأردن عضو في الاتحاد فحسب، بل كذلك بسبب التزامات العراق المنصوص عليها في ميثاق الجامعة العربية وميثاق الأمن الجماعي. وأخيرًا أعرب عن رغبته في أن يرى توقف بعض الحكومات عن التدخّل في شؤون الحكومات الأخرى، وكان مرة أخرى يقصد ناصر.

في أي حال، وفق ما جاء في دستور الاتحاد العربي، وجب قيام البرلمان بانتخاب عضو برلماني واحد على أقل تقدير ممثلًا عن كل لواء من ألوية العراق، وذلك لعضوية برلمان الاتحاد، استنادًا إلى دستور الاتحاد العربي، وبعدد من الأعضاء يصل إلى ٤٠ عضوًا على الأقل.

١٩ ـ إقامة الحكومة الاتحادية

أصرت بغداد على تسمية نوري السعيد رئيسًا للاتحاد، وتراجع الملك حسين عن معارضته هذا الترشيح، وتغير موقف سمير الرفاعي ليرضى برئاسة الحكومة الأردنية كونه أقوى الشخصيات في عمّان في تلك اللحظة. وبدا نوري عازمًا على أن تكون الحكومة الاتحادية وفق تصوراته؛ إذ كان مصرًّا على وجوب وضع الاتحاد موضع التنفيذ خطوة إثر خطوة كما نصت على

ذلك المادة ٧٤ من دستور الاتحاد. وكان يرى أنه سيكون هنالك بعض الوقت قبل قيام البرلمان الاتحادي، وأن يكون مقر الحكومة الاتحادية، بسبب تحمّل العراق الأعباء المالية، في بغداد بداية. عرض نوري وجهات نظره هذه أمام الملك حسين في عمّان في ١٧أيار/ مايو، فوافق الملك حسين وسمير الرفاعي على مطالب نوري. كان أحد أسباب هذه الموافقة المخاطر الماثلة والمتصلة بالأوضاع في لبنان وسورية، ورأيا أن من الواجب أن تكون في عمّان حكومة قوية إلى حين قيام حكومة اتحادية قوية بما فيه الكفاية. لهذا وقع اختيار الملك على سمير الرفاعي لرئاسة الحكومة، على أن ينضم هذا الأخير إلى الحكومة الاتحادية حالما تنهض بعملها بشكل تام، وعلى أمل أن يكون ذلك خلال بضعة أشهر.

بعد أن حصل نوري على تأييد الملك حسين، تفرغ لا لاختيار أعضاء الحكومة الاتحادية فحسب، بل لاختيار الوزارة العراقية الجديدة أيضًا؛ إذ كان لا بد من أن تُوزَّع الحقائب الوزارية بطريقة لا تضر بالأوضاع في العراق، فاختار القصر رئيس الديوان الملكي أحمد مختار بابان لتأليف الحكومة الجديدة. ودلت خطوات توزيع الحقائب الوزارية على أن أعضاء حكومة نوري السعيد السابقة، باستثناء حالتين، وُزِّعوا في الحكومتين الجديدتين على النحو الآتي:

٢٠ ـ أعضاء حكومة الاتحاد العربي

١. نوري السعيد رئيس الوزراء (عراقي)

٢. إبراهيم هاشم نائب رئيس الوزراء (أردني)

٣. توفيق السويدي وزير الخارجية (عراقي)

٤. خلوصي خيري وزير دولة للشؤون الخارجية (أردني)

٥. سليمان طوقان وزير الدفاع (أردني)

٦. سامي فتاح وزير دولة للدفاع (عراقي)

٧. عبد الكريم الأزري وزير المالية (عراقي)

٢١ ـ أعضاء حكومة أحمد مختار بابان

١. أحمد مختار بابان رئيس وزراء

٢. سعيد قزاز وزير الداخلية

٣. نديم الباججي وزير المالية

٤. ضياء جعفر وزير الإعمار

٥. جميل عبد الوهاب وزير العدل

٦. عبد الحميد كاظم وزير التربية

٧. صالح صائب الجبوري وزير الأشغال والمواصلات

٨. رشيد الجلبي وزير الاقتصاد

٩. عبد الأمير علاوي وزير الصحة

١٠. صادق كمونة وزير الشؤون الاجتماعية

١١. جميل الأورفلي وزير الزراعة

١٢. برهان الدين باش أعيان وزير الإعلام والإرشاد

١٣. عبد الجبار التكرلي وزير دولة

١٤. محمود بابان وزير دولة

١٥. علي الشرقي وزير دولة

كيف جاء توزيع نوري لهذه الحقائب؟

وقع اختياره على السويدي لعدم اختياره لرئاسة الحكومة العراقية، وبالتالي أعرب عن استعداده لقبول منصب وزير الخارجية في الاتحاد، لهذا لم يكن هنالك مجال ليحصل الجمالي على أي منصب. سبب آخر لحرمان الجمالي هو أن نوري أراد أن يكون هنالك شيعي واحد في الوزارة الاتحادية. أمّا تكليف نديم الباججي، فسدّ طريق العودة على الحردان، إذ لم يكن في الإمكان أن يعملا معًا. واختير ضياء جعفر كونه الأفضل للإعمار. أمّا صادق كمونة، فكان الوزير الجديد للشؤون الاجتماعية بعد أن

عمل بشكل جيد في مجلس الإعمار وأثبت اقتدارًا تامًّا في عمله.

روعي الأكراد في الموازنة داخل الحكومتين، مثلما جرت الموازنة بين السنّة والشيعة. واختير في الواقع كردي واحد في الحكومة الاتحادية، واثنان في الحكومة العراقية. وتسلّم صالح صائب الجبوري وزارة المواصلات والأشغال، بعد أن كانت له وزارة الإعمار في الوزارة السابقة.

رأت الحكومة البريطانية في تقويمها عملية توزيع الحقائب الوزارية في بغداد وعمّان والحكومة الاتحادية أن التوزيع كان جيدًا. واعتُبر عدم تكليف محمد فاضل الجمالي إهمالًا ملحوظًا. وتم أيضًا تأييد قرار الملك حسين أن يكون سمير الرفاعي رئيسًا للوزارة الأردنية، على الرغم من إدراك أن عدم اختياره نائبًا لرئيس وزراء الاتحاد أضعف التمثيل الأردني في الحكومة الاتحادية كثيرًا. بوجه عام، وجدت الحكومة البريطانية أن ترتيب توزيع الحقائب الوزارية ينسجم تمامًا والاعتبارات العملية التي تستدعي الحاجة إلى أن تكون هنالك حكومة أردنية قوية، وإلى حكومة اتحادية قوية أيضًا.

فسّر رايت من جانبه اختيار أحمد مختار بابان لرئاسة الوزارة في بغداد في هذا الظرف بالذات بأنه إشارة واضحة إلى أن القصر كان راغبًا في أن تكون له سيطرة كبيرة على السياسة الداخلية العراقية. كان ينظر إلى بابان باعتباره رجل القصر الذي فضّل دومًا أن يعمل من خلف الكواليس. كان بابان مستعدًا لأن تنفّذ حكومته سلسلة من الإصلاحات والتنمية انطلاقًا من إدراكه تمامًا الحاجة إلى مثل هذه الإصلاحات الداخلية. ولخّص رايت مشكلة بابان عند أول لقاء بينهما بعد تكليف بابان رئاسة الوزارة، فقال: «أشعر بأنني مثل ذلك الحصان الذي وضِع في الإسطبل مدة طويلة جدًا، وعليه الآن أن يُظهر قدرته على الجري».

٢٢ ـ احتدام الصراع العراقي ـ البريطاني في شأن الكويت

لم تتوقف المطالب العراقية في شأن انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي، بل أصبحت مدار حديث حاد داخل البرلمان، حيث بات بعض النواب يهاجمون الحكومة البريطانية بسبب مواقفها من هذه المسألة. وفي ٢٩

أيار/ مايو جرى افتتاح البرلمان العراقي الجديد، وقام النائب عبد الكريم كنة خلال انعقاده بشن هجوم على بريطانيا، متهمًا إياها مباشرة بأنها هي التي تمنع انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي. وفي الواقع استمر هذا التصاعد في الحدة والاتهام من كانون الثاني/ يناير إلى مطلع حزيران/ يونيو، لكن بريطانيا لم تتخذ أي إجراء من شأنه التخفيف من غضب الساسة العراقيين.

كان موضوع الكويت ضمن فقرات محضر اجتماع مجلس الوزراء البريطاني المنعقد في ٤ حزيران/ يونيو، حين ذكر وزير الخارجية خلال الاجتماع أن التغلغل المصري في الكويت يزداد بسرعة، وهو أمر ليست بريطانيا على استعداد لأن تسمح بأن يوثر في حجم وجودها في الكويت وواقعه، فضلًا عن أن الحكومة البريطانية لا تستطيع إجبار حاكم الكويت على الانضمام إلى الاتحاد العربي، كما ترغب بغداد. ولأجل التوصل إلى حل معيّن، اقترح سلوين لويد أن يُسمح له بالاستمرار في الضغط على الحاكم للدخول بصيغة ما من العلاقات مع الاتحاد العربي من شأنها أن تكون نافعة للعراق من دون تعريض العلاقات بين بريطانيا والحاكم للخطر. وأشار محضر اجتماع مجلس الوزراء البريطاني إلى أن المجلس قرر أن يطلب من وزارة الخارجية إعداد مزيد من الدراسات حول أهداف السياسة البريطانية في ما يتعلق بهذا الموضوع.

في هذا الوقت كان رايت قد تسلّم من الحكومة الاتحادية أهم وأخطر وثيقة ذات صله بالكويت؛ الوثيقة قدمتها وزارة خارجية الاتحاد وفيها عرض شامل لعلاقات الاتحاد العربي مع الكويت، والمقترحات ذات الصلة بحل المشكلات بين الطرفين. تحدثت هذه الوثيقة **أولًا** عن وضع الكويت الدولي قبل الحرب العالمية الأولى، موضحة أن المنطقة كانت من أملاك الدولة العثمانية، وأن حاكم الكويت كان قائمقامًا عثمانيًا تابعًا لولاية البصرة. وانتهت الوثيقة إلى أن الحكومة البريطانية هي التي سعت إلى تأسيس علاقة خاصة مع حاكم الكويت في حينه، خوفًا من احتمالات التغلغل الألماني باتجاه الخليج وتهديده المصالح البريطانية في الهند.

تناولت الوثيقة في الفقرة **الثانية** وضع الكويت الدولي بعد الحرب العالمية الأولى. وفي هذا الشأن، اتهمت الوثيقة الحكومة البريطانية

باستغلال احتلال العراق، ومن ثم بسط سلطة انتدابها وممارسة سلطاتها عليه، إذ رتبت المسائل والحلول بما يخدم مصالحها وتعمّدها حرمان العراق من مناطقه البحرية، وذلك بفصل الكويت عن العراق. وأكدت الوثيقة أن الحكومة العراقية كانت قد طالبت وهي خاضعة لسلطة الانتداب البريطاني بإعادة جزيرتي وربة وبوبيان حتى قبل انضمام العراق إلى عصبة الأمم، فضلًا عن مطالبتها بتحديد الحدود البرية على أسس العدالة والحق. وانتهت الوثيقة إلى أن الحكومة البريطانية رفضت المطالب العراقية بدعوى أن الكويت محمية بريطانية على الرغم من عدم وجود أي شيء قانوني تستند إليه الحكومة البريطانية في ادعاءاتها.

تناولت الفقرة **الثالثة** من الوثيقة أهمية الكويت بالنسبة إلى العراق، وأشارت إلى أنها تمثّل موضعًا ذا خصوصية، وأن سلوكها قاد إلى إثارة كثير من الصعوبات الخطرة وتوجيه ضربة مؤذية جدًّا إلى المصالح السياسية والاقتصادية العراقية، بما في ذلك إصرار حكام الكويت على رفض حقوق العراق في سيادته على شواطئه البحرية الجنوبية، ومنعه من إقامة ميناء بحري لتلبية حاجات العراق الأساسية المتنامية.

كما أكدت الوثيقة أن منطقة الكويت أصبحت منطقة انطلاق أعمال سياسية معادية للعراق جراء تنامي النشاط الشيوعي الهدام فيها، وهو النشاط الذي يسعى الاتحاد العربي إلى مواجهته من أجل الحفاظ على كيانه ومصالحه. قدمت الوثيقة في فقرتها **الرابعة** حلولًا ومقترحات من أجل إنهاء المشكلات القائمة، وبشكل متكافئ، بين الكويت والاتحاد العربي. من بين هذه الحلول دعوة الكويت إلى الانضمام إلى الاتحاد العربي، مع ضمان الحفاظ على الوجود الكويتي وحقوق الحاكم وعائلته. ودعت المذكرة الحكومة البريطانية إلى التدخل والمساعدة في إقناع الحاكم بهذا الحل.

قدمت المذكرة بديلًا آخر خطِرًا في حال رفض هذا المقترح، وهو استعداد الحكومة الاتحادية لأن تعلن أن الجزر كافة الواقعة في المناطق البحرية هي ضمن حدود الاتحاد العربي، وأن خط الحدود البرية بين الاتحاد والكويت يبدأ من تقاطع وادي الادجو ووادي الباطن، ويمتد شرقًا

في خط مستقيم إلى الجهراء على الخليج. في مقابل ذلك، طمأنت المذكرة الحكومة البريطانية إلى أن امتيازات الشركات النفطية العاملة ومصالحها في المنطقة لن تُمَس.

أخيرًا طلبت المذكرة من الحكومة البريطانية أن تدرس الموضوع، وأن تنصح الحاكم باختيار ما هو أفضل له، وبأقصى سرعة.

كان لهذه المذكرة الخطرة وقعها المرعب على صانع القرار البريطاني، بدءًا بالتفكير في كيفية إبلاغ حاكم الكويت مضمون المذكرة؛ لهذا تقرر التعتيم عليه بعض الوقت، إلى حين إيجاد المخارج المناسبة. من بين هذه المخارج، في حال انكشاف المذكرة، إبلاغ الحاكم أن الحكومة العراقية سحبت هذه المذكرة.

دُرس موضوع المذكرة الغاضبة بعناية داخل وزارة الخارجية البريطانية، وجرى تحديد وضعها القانوني. كما أشعِرت الحكومة الأميركية بها من أجل إعلام الأميركيين بأن الحكومة البريطانية غير عازمة على الإجابة عنها أو الدخول في جدال عقيم في محتوياتها، بل تسعى إلى إقناع العراقيين بسحبها، أو أنه من الأفضل نسيانها.

بعد دراسة المذكرة من زاوية بُعدها القانوني، تم التوصل إلى أن من غير الممكن تركها بلا إجابة، خصوصًا أن فيها ادعاءات إقليمية ليس في وسع بريطانيا أن تقبلها. استُند إلى أن رئيس وزراء العراق في عام ١٩٣٢، وهو نوري السعيد، وافق على وضع الحدود الكويتية. إلا أن المشكلة التي كانت بارزة في شأن هذه الموافقة هي أنها موقَّعة في ٢١ تموز/يوليو ١٩٣٢، أي قبل انضمام العراق إلى عصبة الأمم رسميًا. بمعنى آخر، وقِّعت والعراق لا يزال تحت الانتداب البريطاني.

رأى المسؤولون في الخارجية البريطانية أن توقيت تقديم هذه المذكرة جاء بغرض الابتزاز. ولأجل حرمان العراقيين، سواء نوري أو غيره في المستقبل، من ادعاء مطالبهم في شأن الكويت، تقرر أن يجاب عن المذكرة في حال إصرار العراقيين على عدم سحبها، وأن يأخذ الرد البريطاني شكل تقديم الاحتجاج، وذلك بهدف التوثيق لأغراض مستقبلية.

اتّخذ الرد البريطاني الأوّلي شكل تحفّظ شفوي قدمه السفير رايت الذي أُبلغ أيضًا أن يخبر نوري أن من الأفضل له نسيانها. ولتفادي استبداد الغضب بنوري، اقترح رايت الموافقة على الاستعانة بتوفيق السويدي لتهدئة نوري، لما يتمتع به السويدي من إمكانات شخصية قادرة على تفهّم المشكلة.

كان نوري السعيد في طريقه إلى لندن في ٢٣ حزيران/ يونيو، ليمضي فيها بضعة أيام قبل أن يعود إلى بغداد في ٣ تموز/ يوليو كي يتمكن لاحقًا من السفر مع الملك فيصل إلى لندن في حدود منتصف تموز/ يوليو. عشية سفر نوري إلى لندن، كتب رايت إلى سلوين لويد موضحًا أنه على الرغم من حالة الهدوء التي يتمتع بها نوري، فإنه سيواصل محاولات ابتزاز بريطانيا والولايات المتحدة في شأن الكويت، وبالتالي يتوجب استغلال وجوده في لندن من أجل تقديم نصائح معتدلة له ربما تكون مفيدة في النهاية.

غادر نوري وهو فعلًا يشعر بالغضب، وكان في ٩ حزيران/ يونيو قد قدّم استقالته لأنه كان موقنًا أن الاتحاد لن ينجو ما لم يتم التوصل إلى شيء في شأن الكويت، ولهذا لم يكن مستعدًا للاستمرار في تحمّل المسؤولية في حال إخفاق الاتحاد. لكن القصر والسفارة تمكنّا من إقناعه بسحب استقالته وبالتواصل مع مسيرة ما يجري من تطورات.

من المؤسف أن المجموعة الوثائقية المتوافرة بين أيدينا تتوقف عند هذا الحد من المعلومات؛ إذ إن الجانب البريطاني لم يُفرج للقراء عمّا يتصل بحديث نوري السعيد مع سلوين لويد خلال آخر زيارة له للندن وقبل أيام قليلة من وقوع الثورة في بغداد يوم ١٤ تموز/ يوليو. وأشار كثير من المصادر التاريخية، ومنها العراقية، إلى أن محادثات نوري ـ لويد شهدت جوًا عاصفًا وكان نوري خلالها شديد الغضب لعدم تعاون بريطانيا في موضوع الكويت.

وفي وقت أشارت فيه المصادر التاريخية إلى أن الثورة في بغداد فوّتت على العراق فرصة مهمّة في ما يتعلق بالكويت، فإنني لا أؤيد مثل هذه الطروحات لأن الحكومتين البريطانية والأميركية كانتا قد توصلتا إلى اتفاق

بتدبير مبالغ مالية بحدود ٢٥ مليون دولار في هيئة هبة و٤ ملايين دولار في هيئة مساعدة لغرض دعم ميزانية الاتحاد العربي، وإقناع نوري بالكف عن المطالبة بانضمام الكويت إلى الاتحاد. بمعنى آخر، كان هدف عملية توفير هذا المبلغ إسقاط حجج نوري السعيد. وأُبلغ العراق ذلك رسميًا في ١٣ تموز/ يوليو. مع ذلك، أقول إن نيات القادة العراقيين حينذاك لم تكن تتعلق بالمسألة المالية بقدر ما كانت تتعلق بشعورهم بأن بريطانيا والولايات المتحدة عملتا على إبعاد الكويت عن العراق، وأنهما كانتا مصرتين على استمرار حرمان العراق من منافذه البحرية، وتضييق الخناق عليه بحريًا. لذلك، كان القادة في بغداد غاضبين من هذا الموقف، فشرعوا، كحل نهائي، في استخدام أسلوب الضغط والتهديد بإعلان المناطق الساحلية والجزر البحرية المقابلة لها أراضي عراقية. كما أنهم بيّنوا بوضوح موقع الحدود وخط امتدادها بين منطقة الكويت والعراق.

جاءت ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨ لتؤكد التخمينات البريطانية المبكرة من أن أي نظام أو حاكم عراقي سوف يكون في مطالبه أكثر من النظام الملكي تشددًا. وفعلًا أعلن النظام الجديد أن الكويت تعود كاملة إلى العراق، وذلك عندما استفادت بريطانيا وحاكم الكويت من تردّي الأوضاع الداخلية العراقية ليعلن الحاكم إنهاء الحماية البريطانية وإعلان استقلال الكويت. إلا أن الحكومة العراقية رفضت ذلك، ودخلت القضية الكويتية مرحلة جديدة تبعتها مراحل عدة أخرى ولمّا تنته.

٢٣ ـ الأزمة اللبنانية وانهيار الاتحاد العربي

يمكن وصف ما جرى في لبنان من حوادث وتطورات داخلية خطرة بأنه انعكاس لما جرى في منطقة المشرق العربي من صراع بين الحركة القومية العربية، بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر، والجمهورية العربية المتحدة وخلفها تيار واسع وكبير من الجماهير العربية في بقية الدول العربية المؤيدة لها من جهة، وتيار يسعى إلى تحجيم دور عبد الناصر لإسقاطه والتخلص منه، بقيادة الولايات المتحدة الأميركية وحليفتها بريطانيا التي ارتبطت معها بسياسة واحدة وتحت شعار وجود العلاقة الخاصة التي تحكم الارتباط بين بريطانيا والولايات المتحدة. إلى جانب هاتين القوتين،

وقف العراق والأردن والمملكة العربية السعودية التي كانت تشعر بخطر حقيقي على مستقبلها. لذلك اعتُبرت خسارة لبنان بما يصب في مصلحة الجمهورية العربية المتحدة مؤشرًا إلى قرب فقدان الأردن ثم العراق. لذلك، حاول العراق والأردن تقديم جميع أنواع الدعم إلى الرئيس اللبناني كميل شمعون، بما في ذلك عرض العراق إرسال قوات عراقية للوقوف إلى جانبه. كما عُرضت فكرة دخول لبنان اتفاقية أو حلفًا دفاعيًا مع الاتحاد العربي. كان شمعون واثقًا من أن وصول القوات العراقية إلى لبنان لن يخدمه بشيء، وقد يقف الجنود العراقيون إلى جانب خصومه، لذلك رفض هذه العروض كلها.

في مبنى مجلس الوزراء البريطاني في تِن [١٠] داونِنغ ستريت، عقدت الوزارة البريطانية اجتماعًا في ١٣ أيار/ مايو ١٩٥٨، وكان يوم خميس. تم خلال هذا الاجتماع تناول موضوع لبنان، حيث بيّن وزير الخارجية أن الوضع في لبنان يتدهور بشكل خطِر، وأن الاضطرابات والإضرابات التي اندلعت في طرابلس انتشرت في أجزاء أخرى من البلاد. كما قُطع الأنبوب النفطي التابع لشركة نفط العراق (IPC) وأُغلقت الحدود مع سورية. وأضاف وزير الخارجية أن هنالك دلائل تشير إلى أن ما يجري هو بتدبير مقصود من الجمهورية العربية المتحدة، وأنها هي التي ترسل الأسلحة إلى لبنان بصورة سرية، وأن استمرار سيطرة الجيش اللبناني على الوضع أمر مشكوك فيه. في ظل هذه الظروف، أرسل شمعون يتساءل: هل كانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا مستعدة لتقديم المساعدة العسكرية في غضون ٢٤ ساعة من مناشدة الحكومة اللبنانية، بهدف حماية استقلال البلاد؟ وبيّن وزير الخارجية أن عدم استجابة القوى الغربية لهذا الطلب ربما يؤدي إلى سقوط شمعون، ومن ثم يكون لبنان مجبَرًا على الالتحاق بالجمهورية العربية المتحدة.

بعد هذا العرض، أوضح لويد أن وزارته توصي بدعم شمعون إذا كانت حكومة الولايات المتحدة مستعدة للتدخل الفعلي لإسناده. وخلال مناقشة مجلس الوزراء للموضوع، كان اتفاق عام على أن ضياع لبنان يُضعف تأثير القوى الغربية في الشرق الأوسط، وأن على الولايات المتحدة

أن تتحمّل تقديم الجزء الأكبر في الميدان السياسي والعسكري. وإذا ما كانت واشنطن مستعدة لتقديم هذا الدعم، فإن على بريطانيا أن تكون أيضًا مستعدة للتعاون، وفي نطاق المساعدة النموذجية إذا ما اقتضى أي طارئ عسكري. واتضح للمجلس أن الحكومة العراقية تفضّل تدخّل القوى الغربية باقتراح قيام لبنان بتقديم شكوى ضد سورية إلى مجلس الأمن، مبيّنًا فيها خطورة التهديد الموجَّه إلى بلاده، ويطلب في الوقت نفسه الدعم من القوى الغربية وأن تكون بريطانيا في وضع سياسي يعجّل تقديم المساعدة الفعالة والسريعة إلى لبنان، وأن تُستبعد المشاركة الفرنسية لغرض عدم إثارة موقف الدول العربية ضد القوى الغربية.

انتهى الاجتماع بعدد من القرارات، منها تنسيق الموقف البريطاني مع الحكومة الأميركية في شأن التدخّل، بهدف حماية استقلال لبنان وسلامته، والتحقق أيضًا من احتمالات ردود فعل الحكومة العراقية تجاه أي تدخّل أميركي - بريطاني، وكذلك السعي مع الحكومة الفرنسية لإبقائها بعيدة عن المشاركة العلنية في مجال التدخل العسكري المقترح. وأخيرًا طُلب من وزير الدفاع اتخاذ الإجراءات اللازمة بهدف التهيؤ لأي تدخّل أنغلو - أميركي محتمَل في لبنان.

لم تمض أيام قليلة حتى نوقش موضوع الأزمة اللبنانية مجدَّدًا داخل الوزارة البريطانية. في هذا الاجتماع، ذكر وزير الخارجية البريطانية أن شمعون أُبلغَ أن بريطانيا مستعدة، بالتنسيق مع الولايات المتحدة، للاستجابة وتقديم المساعدة إلى لبنان ضد العدوان والتخريب اللذين تقوم بهما قوى أجنبية. أما وزير الدفاع، فأكد أن من الممكن عند الضرورة تحريك ثلاثة ألوية عسكرية من قبرص إلى لبنان، وأن هذه الألوية في حالة تأهب. هنا تدخّل هارولد ماكميلان ليبيّن أن رئاستي الأركان البريطانية والأميركية باتتا تهيّئان الخطط الضرورية لأي عمل قد تظهر الحاجة إليه. وشدّد على أن القوات البريطانية لن تُحرَّك إلى لبنان قبل دخول القوات الأميركية، مضيفًا أن بريطانيا ستلبّي مطلب شمعون وتقدم المساعدة له إذا أُجبر لبنان على الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة. ولكي يضمن ماكميلان تأييد الوزارة له، ذكر أن خسارة لبنان ستعني عدم قدرة العراق

والأردن على الحفاظ على استقلالهما. كما طمأن الوزارة إلى أن التعاون مع الأميركيين أُعيدَ تأسيسه بسبب مسيرة الأحداث في الشرق الأوسط. وأوضح أن خطط بريطانيا والولايات المتحدة إزاء لبنان أُبلغت بشكل شخصي إلى رئيسي وزراء أستراليا وكندا، وبشكل أقل وضوحًا إلى رئيس وزراء نيوزيلندا.

أيدت الوزارة كل ما تم الاطّلاع عليه، وجرى الاتفاق على إبقاء الإجراءات المتصلة بالتدخّل الأنغلو ـ أميركي في لبنان على درجة عالية من السرّية.

في بغداد كانت الأزمة اللبنانية مبعث قلق عظيم للقادة، وعلى رأسهم نوري السعيد. لذلك عزم الأخير على مغادرة بغداد إلى لندن بهدف عقد لقاء مع ماكميلان ولويد. وكان في جعبته مسائل كثيرة يرغب في التحادث في شأنها. في المدة ما بين ٩ و٢٢ حزيران/يونيو، كان نوري يمر بثورة غضب وبمزاج شديد التشاؤم دفعاه إلى تقديم استقالته، بعد أن لاحظ عدم استعداد بريطانيا والولايات المتحدة للتعاون معه. كان قلقًا جدًا من الوضع في لبنان وخائفًا من احتمال توصّل الأمين العام للأمم المتحدة همرشولد إلى حل وسط ذي مفعول ضعيف ربما يكون في نهاية الأمر نجاحًا لناصر. كان نوري مستعدًا لجعل العراق يقدّم ما في وسعه من مساعدة إلى لبنان، بما في ذلك المساعدة العسكرية. أما في ما يتعلق برؤيته لمستقبل الاتحاد العربي، فكان يظن أن الاتحاد آيل إلى إثبات فشله؛ إذ كان نوري مقتنعًا بأن الاتحاد أُقيمَ على عجل، وأن هنالك قوى عدة تعمل ضد نجاحه، ويقصد من بين ما كان يقصد بريطانيا والولايات المتحدة بسبب موقفهما السلبي من مسألة ضم الكويت إلى الاتحاد. في الواقع لم تكن هذه رؤية نوري وحده، بل رؤية رئيس مجلس النواب عبد الوهاب مرجان ورئيس الديوان الملكي عبد الله بكر أيضًا. وكان نوري السعيد، وعلى الرغم من الإجهاد ووطأة سنوات عمره الطويلة عليه، على استعداد لمواصلة الصمود والصبر، لكنه لم يكن مستعدًا لتحمّل المسؤولية عن إخفاق الاتحاد، ولا راغبًا في أن يستمر فترة أطول في منصبه رئيسًا لوزراء الاتحاد.

فسّر السير مايكل رؤى نوري ومواقفه من تطور الحوادث بأنها تعود

إلى رغبته الشديدة في أن يرى التحاق الكويت بالاتحاد، وكذلك في حصول تطورات تُبعد سورية عن مصر. كان هو وغيره من القادة العراقيين متلهفين للقيام بأي نوع من المحاولات في سبيل إنهاء الأمور في سورية لمصلحة الاتحاد، إلا أن المشكلة هي إدراكهم عدم القدرة على القيام بعمل عسكري عراقي يعوزه غطاء جوي، وليس هنالك من هو مستعد لتقديم مثل هذا الغطاء، بما في ذلك تركيا. يضاف إلى ذلك أن نوري كان يشعر بمخاطر الأعباء المالية والاقتصادية التي يتحمّلها العراق جرّاء الاتحاد مع الأردن، وهي أعباء تجعل الشعب العراقي ضد هذا الاتحاد. وكان نوري يدرك أن انضمام الكويت إلى الاتحاد لا يعالج المسألة المالية بل يوفر للنظام تأييدًا شعبيًا عراقيًا واسع النطاق.

الأمر الآخر الذي كان يقلق نوري وغيره من القادة هو مخاطر النجاحات الجديدة والمحتملة التي قد يحققها ناصر في لبنان، بحيث تبث مشاعر الإحباط في عموم الاتجاهات. علّق نوري كل شيء على رحلته الأخيرة إلى لندن، مع العلم أنها كانت رحلة غير رسمية. كان قراره أن يبقى في لندن من تاريخ وصوله، ٢٣ حزيران/يونيو، إلى حين انتهاء أعمال المجلس الوزاري لحلف بغداد في نهاية تموز/يوليو، إلّا أنه كان يعتزم في الوقت نفسه العودة إلى بغداد ليكون فيها من ٣ تموز/يوليو لغاية مغادرة الملك فيصل إلى لندن.

كتب السير مايكل رايت إلى حكومته كل ما كان نوري يمر به، وطلب أن يتم التعامل معه من خلال التشجيع والأمل، وجعله يشعر بأن لهذه الصعوبات حلًّا مثلما تم تجاوز صعوبات السنوات الثلاث الماضية. وفي ما يخص مشكلة الكويت، اقترح رايت أن المخرج الوحيد منها هو اللجوء إلى الكذب في شأنها من أجل إقناعه بأن بريطانيا تعتزم تقديم كل مساعدة في سبيل حصول تقدّم بين الكويت والاتحاد. وإن استخدام مثل هذا الكذب لربما يساعد في استبعاد قيام نوري بعمل غير حكيم ومتهور في شأن الكويت، خصوصًا أن حالة الهيجان لديه حقيقية، وأنه كان يعني ما كان يقوله عن الكويت.

لم يكن متوقّعًا أن يحصل تغيير كبير في الموقف البريطاني ومعارضته

انضمام الكويت إلى الاتحاد. لذلك، فإن ما بذله العراق من اهتمام كبير باتجاه الكويت وجد في المقابل ضغطًا كبيرًا تمارسه الحكومة البريطانية من أجل إبقاء الكويت بعيدة. في ٧ آذار/ مارس، اعتمد العراقيون الوضوح في حديثهم مع سلوين لويد لدى توقفه في بغداد وهو في طريقة إلى مؤتمر مانيلا. وكان لويد بدوره واضحًا مع العراقيين.

بعد هذا التاريخ، كانت مطالب العراق أن تتخلى بريطانيا عن علاقاتها الخاصة مع الكويت، وذلك لإرغام الكويت على الدخول في الاتحاد، أو أن يستمر العراق في مطالبته بها. طبعًا لم يكن في وسع الحكومة البريطانية أن تقبل بالمطالب العراقية، وبالتالي بقيت بريطانيا على موقفها، ولم يكن أمامها سوى أن تقدّم إلى الاتحاد مبلغًا معيّنًا، ولا شيء غير ذلك.

كان كل شيء يعتمد على المستقبل؛ إذ عاد نوري السعيد إلى بغداد تمهيدًا لسفر الوفد العراقي إلى إسطنبول، بعد أن اقترح شاه إيران محمد رضا بهلوي عقد اجتماع تمهيدي للدول الإسلامية في حلف بغداد في ١٤ تموز/ يوليو، قبل مغادرة الوفود جميعًا إلى لندن للمشاركة في اجتماعات المجلس الوزاري للحلف. في لندن كان لويد قد أبرق منذ ٢٤ حزيران/ يونيو إلى جون فوستر دالاس طالبًا مشاركته في الاجتماع المقبل، خصوصًا أن هنالك صعوبات كبيرة لا بد من التعاون الأنغلو ـ أميركي لمواجهتها. الأتراك لديهم مشكلاتهم المتعلقة بقبرص، والإيرانيون لديهم أفكار توسعية في الخليج. أمّا الباكستانيون، فمشكلتهم الأزلية هي كشمير، ومشكلات العراقيين كانت لبنان وتمويل الاتحاد وأخيرًا الكويت. أحاط دالاس، الذي كان متشككًا في البداية، لويد علمًا بأنه عازم على الحضور والمشاركة في المؤتمر بغية رفع معنويات الأعضاء الآخرين في الحلف.

في بغداد كان المناخ السياسي يزداد قلقًا بسبب ما يجري في لبنان وعدم حصول تقدم في موضوع الكويت. لم تكن هنالك إشارة عامة إلى تطور موقف ثوري ملتهب بقدر ما توافرت معلومات كثيرة عن نيات داخل الجيش لتنفيذ انقلاب لكن الحكومة والقصر لم يهتمّا بها جديًا لكثرة ما كان يردها من هذه المعلومات. في صباح ١٤ تموز/ يوليو كانت بغداد متهيئة

لتوديع الملك ونوري السعيد في مناسبة سفرهما إلى إسطنبول. وحتى الآن لم يكتب عن الصفة التي كان نوري سيشارك بها في اجتماعات الحلف، فهو رئيس وزراء دولة الاتحاد في حين أن أحمد مختار بابان هو رئيس الوزراء العراقي المعني بعضوية الحلف. على أي حال، قام لواء المشاة ١٩ بعملية مباغتة تمامًا بقيادة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام محمد عارف، وهما من تنظيمات الضباط الأحرار، وتمكّنا خلال الساعات الأولى من صباح ذلك اليوم من إسقاط النظام الملكي في العراق، حيث قُتل الملك فيصل الثاني رئيس الاتحاد العربي، وكذلك ولي عهده الأمير عبد الإله، وقُتل أيضًا أحد وزراء الاتحاد، وهو أردني، وبعد ساعات قُتل رئيس وزراء الاتحاد نوري السعيد.

تكونت القوة التي قامت بالعملية المباغتة من اللواءين ١٩ و٢٠، حيث كانت قد صدرت إليهما الأوامر بالتوجّه إلى الأردن للمساعدة في حفظ النظام الداخلي هنالك، بعد انكشاف مؤامرة لإطاحة الملك حسين. غير أن الذي أشيع في حينه هو أن الجيش العراقي في طريقه إلى لبنان، لكن لم يتحدث أحد عن الكيفية والطريق التي يمكن أن يسلكه هذا الجيش كي يصل إلى لبنان.

في ١٥ تموز/يوليو أعلنت الحكومة العراقية الجديدة انسحابها من الاتحاد، واضعة بذلك نهاية للمحاولات الأخيرة التي بذلها الملك حسين من أجل السيطرة على الحوادث بوصفه نائبًا لرئيس دولة الاتحاد. ولم تمض بعد ١٤ تموز/يوليو أيام قليلة حتى تأكد للجميع أن ليس في وسع دول حلف بغداد أن تقدم شيئًا لإنقاذ النظام الملكي، خصوصًا بعد تأزم الأوضاع الدولية إلى حد كبير، جرّاء الإنزال العسكري الأميركي في بيروت والإنزال العسكري البريطاني في عمّان بعد مضي ساعات على الحدث في بغداد.

صدق حدس الملك فيصل الثاني وولي عهده، وكذلك نوري السعيد، من أن رسوخ الاتحاد العربي وحتى السلالة الهاشمية في بغداد سيصبح أمرًا مشكوكًا فيه ما لم تقدّم بريطانيا والولايات المتحدة إلى العراق دعمًا كافيًا من خلال التوصل إلى حل مرْضٍ في شأن الكويت، وإبعاد سورية عن

مصر، وعدم تمكين ناصر من تحقيق انتصار في لبنان. مثل هذا الدعم لم يتم بسبب إصرار بريطانيا على عدم المساعدة في شأن الكويت، وتأخر الأميركيين والإنكليز عن اتّباع سياسة حاسمة في شأن سورية ولبنان.

هكذا انتهى الاتحاد العربي، الذي جاء في الأساس ردًا على الجمهورية العربية المتحدة أكثر ممّا هو رغبة حقيقية من جانب العراقيين والأردنيين. ولم تمض سنوات طويلة على الوحدة حتى حصل الانفصال، وانهارت الجمهورية العربية المتحدة في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١.

رابعًا: المجموعة الوثائقية

١ ـ دليل المجموعة

يختلف المؤرخون والوثائقيون في طريقة عرض المجاميع الوثائقية؛ إذ هنالك من يكتفي باختيار بعض المجاميع المنتقاة بدقة عن موضوع معيّن في محاولة لتمكين متتبعي هذا الموضوع أو ذاك من الاطّلاع على التفاصيل الكافية، ولا يهم الزمن الذي يستغرقه تحرير الوثائق، أطال أم قصُر.

أخطر ما في هذا النوع من العروض الوثائقية هو عملية الانتقاء التي يلجأ إليها الوثائقي. وفي الواقع، يكمن مبعث الخطورة في إهمال انتقاء زمن الواقعة المحددة وما يحيط بها من وقائع أخرى، أقريبة هي من الواقعة مدار البحث أم بعيده منها، وبالتالي يعرضها الوثائقي لتصبح حالة جامدة بلا حيوية.

تُعرَض مجاميع أخرى مجردة، من دون إخضاعها للربط والتحليل والتفسير الذي يمكن أن يسهّل للقارئ فهم النصوص فهمًا أوسع وأشمل الأوسع. بل نجد أحيانًا أن الوثائق معروضة من دون تقديم المحررين تقويمًا لهذه الوثائق وتحديدًا لمدى الخطأ والصواب في الآراء والمسائل التي تتناولها الوثيقة الواحدة. ونجد أيضًا غياب تحليل المحررين لأسباب التغيير في الآراء كلًّا أو جزءًا، ومن وثيقة إلى أخرى، وفي القضية المعروضة ذاتها.

في هذا الكتاب، وجدت بعد تفكير عميق أن من المفيد عرض مجموعة وثائقية تخص مرحلة تاريخية محددة الزمن، وهي الفترة ١ كانون الثاني/ يناير ـ ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨. والمجموعة هذه متكاملة إلى حد كبير من زاوية عرض الموضوعات التي تضمّنتها، وسبق أن أشرت إليها. ولغرض التسهيل في العرض ومساعدة القارئ أو متتبع هذه القضية أو تلك، نظّمت خلاصة شاملة لمحتوى الوثائق، مع الحرص على تضمينها ما يلي:

ـ **رقم الملف**، وهو يمثّل الملف الذي تكون الوثيقة مخزونة فيه، ويرمز إلى كل ملف من ملفات وزارة الخارجية البريطانية المدرجة تحت الرمز FO 371، والمحفوظة في دار الوثائق البريطانية الكائنة في منطقة كيو غاردن (Kew Garden) في لندن. وهنالك بعض المجاميع الوثائقية التي تحمل الرمز CAB، وتتعلق بمحاضر اجتماعات مجلس الوزراء البريطاني.

ـ **رقم الوثيقة**، ويقصَد به الرقم الصادر والخاص بكل وثيقة، أكانت رسالة أم برقية أم محضر اجتماع أم دراسة، أم غير ذلك. وإدراجه مفيد جدًا لأغراض التمييز أولًا، ثم لجمع الوثائق المتصلة مراسلاتها بعضها ببعض. وربما يستطيع الباحث جمع المراسلات المتصلة بموضوع معيّن من خلال متابعة الأرقام الصادرة المتصلة، أو من خلال ملاحظة أرقام الملفات؛ إذ غالبًا ما يحتوي الملف الواحد مجموعة مراسلات متصلة بقضية واحدة. إلّا أن التجربة علّمتنا أن هذا الأمر لا يحصل دائمًا، بل تُحرَّر في أحيان كثيرة مراسلات تحتوي أكثر من موضوع واحد، أو قضية واحدة لها أسبقيتها عند تحرير المراسلة، فتُحفظ مع مراسلات قضيتها الأساس. ولأغراض التوثيق الجيد، فإن السياقات المتّبعة أخذت في الاعتبار وضع إشارات للدلالة على اتصال المراسلة المعنية بمراسلات أخرى مختلفة الموضوعات.

ـ **الإشارة السابقة**، حيث يبدأ كثير من المراسلات بإشارات سابقة أو بإشارة إلى مراسلة أخرى ذات اتصال. وأدرج المؤلف هذه الإشارات بالترتيب لمساعدة القارئ في التوصل إلى المراسلات المعروضة في هذا الكتاب على وجه السرعة. ورمز إلى البرقيات بحرف (ب) وإلى الرسائل بحرف (ر) وإلى المذكرات بحرف (م).

والملاحظة المهمة جدًّا هنا هي أن على القارئ ألّا يركن إلى هذه الإشارات السابقة بوصفها دليلًا كافيًا إلى جميع المراسلات في شأن قضية واحدة. وأنصح هنا بضرورة قراءة عموم المراسلات المعروضة في هذا الكتاب، كونها تساعد القارئ في العودة إلى أجواء زمن تحرير المراسلات. ولا أبالغ إذا ما قلت إن القارئ المختص ذا الاطّلاع الواسع ستكون فرصته أفضل لينتقل بعقله إلى زمن تحرير المراسلات، ويعيش أجواء تلك المرحلة التاريخية كأنه حاضر زمنها، وبالتالي سيكون في وسعه تكوين الصور الفضلى للأحداث التاريخية.

- **جهة تحرير الرسالة (من)**، وهي في الغالب واحدة. والمراسلات المعروضة في هذا الكتاب صادرة عن الجهات التالية: السفارات البريطانية في بغداد، وعمّان، وبيروت، وطهران، وكراتشي، وأنقرة، وواشنطن، والخرطوم، والرياض، وباريس، ودلهي، وتل أبيب، والمقيم السياسي البريطاني في البحرين، والوكيل السياسي البريطاني في الكويت، والقناصل البريطانيين في البصرة وكركوك. أما المراسلات التي صدرت عن مكاتب الحكومة البريطانية، فهي مراسلات مجلس الوزراء، ومكتب رئيس الوزراء، ومكتب وزير الخارجية - الدائرة الشرقية (القسم المسؤول عن دول منطقة المشرق العربي والخليج العربي وإيران وتركيا، وكانت هذه المنطقة قبل عام ١٩٥٢ تقع ضمن اختصاص قسم الشرق الذي يُرمز إليه بالحرف E)، ووزارة الطيران، ومكتب العلاقات لدول الكومنولث، ووزارة الحرب، ومندوب المملكة المتحدة في الأمم المتحدة، وممثل المملكة المتحدة في حلف شمال الأطلسي (الناتو).

- **الجهة المرسلة إليها المراسلة (إلى)**، وهي جهة واحدة في الغالب، لكن تُرسل المراسلات عمومًا إلى جهات عدة في آنٍ واحد، إمّا بوصفها معنية بالموضوع أو لغرض الاطّلاع. والباحث قرر، بغرض الاختصار فقط، أن يحذف هذه المرجعيات، ويكتفي بذكر جهة التسلّم أو الجهة المرسلة إليها المراسلة، كلما وجد ذلك مناسبًا. وفي الحقيقة، يتميّز نظام المراسلات في وزارة الخارجية البريطانية بدقة عالية، ويسعى إلى إطلاع الجهات المعنية كافة على ما يجري، ولا تُحجب المراسلات أو تُحصر بين

طرفين فقط إلا عند الضرورة القصوى، ويُشار إليها غالبًا في المتون، وهو ما سيلاحظه القارئ في بعض المراسلات المعروضة في هذا الكتاب.

ـ **جداول الخلاصة**، وهي لتسهيل تعرّف القارئ إلى طبيعة المراسلات المعروضة في هذا الكتاب. سعيت جاهدًا إلى تقديم خلاصة مختصرة جدًّا لكل وثيقة، مع الحرص على عرض أهم الموضوعات التي تضمّنتها المراسلة. هنا أنصح القارئ المهتم بالعودة إلى النصوص الأصلية، وعدم الركون إلى هذه الخلاصات فقط.

ـ **الهوامش التوضيحية**، وضعتها في نهاية كل وثيقة كلّما شعرت بوجود حاجة إلى ذلك، بهدف مساعدة القارئ قدر الإمكان في فهم بعض الجوانب التي تشير إليها الوثائق، ولا سيما عند يكون هناك تفاصيل تتصل بزمن يسبق تحرير الوثائق المعروضة في الكتاب. إن هذه الهوامش تستند إلى مجموعة الوثائق البريطانية المتعلقة بالعراق للمدة ١٩٤٤ ـ ١٩٥٩ والمتوافرة في مكتبتي الخاصة، فضلًا عن قراءاتي للمصادر التاريخية، من كتب وأطروحات علمية ومن مذكرات باللغتين العربية والإنكليزية.

لم أتوسع في عرض الهوامش كيلا أربك القارئ، وكي أُبقي الكتاب بصيغته الوثائقية، إلا أنني وجدت من المناسب أن أُدرج في نهاية الكتاب عددًا من الملاحق المهمة التي تقدم صورًا مساعِدة تُظهر الأوضاع في العراق وتاريخ المطالبة العراقية بالكويت، وهي أيضًا عبارة عن مجاميع وثائقية بريطانية.

٢ ـ الوثائق

FO 371/134197

من السفير البريطاني في بغداد السير مايكل رايت(*)

إلى وزارة الخارجية

برقية رقم ١٢

٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨

برقية سرّية

إن رئيس الوزراء الجديد يمر بصعوبات لا ريب فيها، أظهر إزاءها عدم قدرة على اتخاذ قرار. إلى متى يجب أن يُعزى ذلك إلى الرغبة في أن يتحسس طريقه بحذر وهو يتلمّس الحصول على المعرفة والخبرة، أو إلى أنه ضعيف أساسًا باعتبار أن الضعف من صفاته. هذا ما يتوجب انتظاره كي نتأكد.

(*) السير مايكل روبرت رايت: التحق بوظيفته سفيرًا للمملكة المتحدة في بغداد بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٥. كان يبلغ من العمر ثلاثة وخمسين عامًا، وسبق له أن عمل في مناطق مختلفة من العالم، منها الولايات المتحدة. وكان يتمتع بخبرة واسعة بشؤون الشرق الأوسط؛ إذ سبق له أن أمضى عامين في القاهرة إبان الحرب العالمية الثانية. وبعد أن عمل نائبًا للمندوب البريطاني العام في جنوب شرق آسيا عام ١٩٤٧، عُهد إليه منصب مساعد وكيل وزارة الخارجية لشعبة شؤون الشرق الأوسط. تلقّى علومه في ونتشستر وكلية باليول في أكسفورد، واشتغل في أوائل سني التحاقه بالسلك الخارجي في باريس وواشنطن، ثم في قسم الأنباء في وزارة الخارجية. وكان من جملة الوظائف التي شغلها قبل الحرب عمله مع الوفود البريطانية في عصبة الأمم. أُنعم عليه بوسام الفارس عام ١٩٥١، وكان قبل مجيئه إلى بغداد سفيرًا لدولته في النرويج.

٢ ـ هذه الصعوبات تتضمن ما يأتي:

أ ـ كان علي جودة قد أوجد حقيبتين (منصبين)، واحدة منهما سياسية والأخرى اقتصادية، وذلك ضمن مكتب رئيس الوزراء، مع إعلان وجود اهتمام لإنشاء سكرتارية مشابهة بشكل أو بآخر للنمط المعمول به في مكاتب رئاسة الوزارة في لندن. في ما يخص منصب المدير السياسي، كان جودة قد اختار زوج ابنته عدنان الباججي، وهو من موظفي الخدمة الخارجية، ووالده مزاحم الباججي من السياسيين الوطنيين ومؤيد للمصريين. وزير الخارجية الجديد باش أعيان يشكو تدخّل عدنان الباججي. طلب ولي العهد من رئيس الوزراء إلغاء كلا التعيينين الجديدين، أو على الأقل إبعاد عدنان الباججي. طلب ولي العهد من نوري أن يكون عضوًا في الوفد العراقي المتوجه إلى اجتماع المجلس الوزاري لحلف بغداد، الذي سيُعقد في أنقرةفي ٢٧ كانون الثاني/يناير. حتى الآن نوري يرفض ذلك، وقد أخبرني أنه يسعى إلى توكيد رفضه، مهما يكن الأمر، ما لم يُزَح عدنان الباججي. لم يتخذ رئيس الوزراء حتى الآن أي إجراء.

ب ـ خلاف نشأ بين وزير الاقتصاد سابقًا ووزير المالية حاليًا نديم الباججي ووزير الاقتصاد السابق حردان. وتركز السبب على نقطة قيد النقاش مع شركة نفط العراق (IPC). وفي شأن هذه المسألة، لم يتخذ نديم الباججي حتى الآن موقفًا أكثر ملاءمة ممّا كان عليه موقف حردان. هذه المسالة لا تزال في مرحلة المشادة الكلامية. لا شك في أن الشركة تستطيع اللجوء إلينا متى رغبت. حتى الآن نوري يقف إلى جانب حردان. أخبرني نوري، وهو واثق، أن حردان يعتقد جازمًا أن نديم الباججي على خطأ في معارضته مقترح إنشاء خط أنبوب نفطي عبر تركيا، كون المقترح خيارًا جديدًا مضافًا إلى الخط النفطي المار بسورية، وأنه [أي نوري] يشجع حردان ويدعمه في هذه المسألة. حتى الآن، لا تعرف الشركة هذه النقطة الثانية، كما ألاحظ، وهي [النقطة الثانية] قيد المشادة الكلامية، ولربما لن يجري التوصل إلى شيء بخصوصها.

ج ـ يبدو رئيس الوزراء متذبذبًا بشكل أو آخر حيال موضوع كيف

ينبغي له التعامل مع المذكرة السورية (انظر برقيتي رقم ٩)، لكنه سيذعن في النهاية لرغبة ولي العهد ورغبة الأغلبية الوزارية أيضًا، بمن فيها وزير الخارجية. وهذا موضوع سيكون الرد في شأنه غير مقبول.

٣ ـ نوري، وكذلك ولي العهد بحسب ما فهمتُ، أصابتهما خيبة أمل بفعل التردّد الذي بدا ظاهرًا على رئيس الوزراء. ثمة شائعات كثيرة متداوَلة في المدينة حول وجود انقسام داخل الوزارة. يبقى أن ننتظر ونشاهد ما إذا كانت هذه المسائل كلها سوف تنتهي، أو أنها سوف تبرز إلى المقدمة باعتبارها، ربما، ذات شأن ما في المستقبل القريب.

(انتهت البرقية)

FO 371/133914

من السفير البريطاني في بغداد ـ السير مايكل رايت

إلى وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٥٠

١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨

برقية سرّية

برقيتي رقم ٢٥ وبرقيتكم رقم ١٦٣ المرسلة إلى واشنطن: اجتماع حلف بغداد في أنقرة

غادر نوري صباح هذا اليوم في طريقه إلى إسطنبول، حيث سيلتقي مندريس. وهو يخطط لزيارة فيينا فترة قصيرة في ما بعد لإجراء فحوصات طبية، ما لم تُجرَ في تركيا. وفي كل الأحوال، لربما سيبقى في تركيا إلى حين انعقاد الاجتماع في أنقرة. لقد رغب في أن أبلغكم كم هو يتطلع إلى مقابلتكم في أنقرة.

٢ ـ سألته عمّا لديه من أفكار حول الاجتماع، وقلت من المهم جدًّا أن يكون الاجتماع ناجحًا. ومن المحتمل أن تكون موضوعات عدة موضع نقاشات جدية.

٣ ـ وافق نوري على وجوب أن يحقق الاجتماع النجاح، لكنه شدّد من جهة نظره على وجود مشكلتين أساسيتين يجب مناقشتهما خلال المؤتمر، وهما تحديدًا مشكلتا سورية وفلسطين. الوضع في سورية مستمر في التدهور. أشار [نوري] إلى تقرير ذكر أن سعود أرسله إلى فيصل مؤخرًا (لا علم لي في شأن هذا التقرير)، ويتضمن قرارًا مشتركًا بين الحكومة السورية وقادة الجيش السوري، مفاده أن النظم الملكية أصبحت زيًا قديمًا ويتوجب أن تختفي، وأن الأراضي كافة يتوجب توزيعها بالتساوي بين أفراد الشعب، ويجب تأميم نفط الشرق الأوسط بكامله واستخدامه لمنفعة الأقطار العربية كلها بالتساوي. مهما يكن الهدف المرتبط بهذه الخطط، أكان تحقيق الاشتراكية أم أي شيء آخر، فإنه في الحقيقة علامة على تنامي إمساك العناصر المتطرفة بالأمور بقبضة مُحكمة.

فضلًا عن ذلك، يعزز الاتحاد السوفياتي موقعه بسرعة من خلال الاتفاقية الاقتصادية التي عقدها مؤخرًا مع سورية. ينبغي النظر مرة أخرى في معالجة ممكنة لهذا الوضع. إنه [نوري] لا يزال مقتنعًا بأن من طرق المعالجة هذه تحقيق تقدّم في شأن المسألة الفلسطينية. وهو منذ سنوات عديدة الصوت الوحيد الذي ينادي عاليًا في البرية في ما يتعلق بهذا الموضوع. إنه ينتظر، وبلهفة، رسالة أخرى من الأميركيين كونها من نتائج ما كان الرئيس أيزنهاور قد قاله. المسألة في هذا الشأن لا يمكن تركها على الرف أو إهمالها في اجتماع أنقرة، ما دامت هي المفتاح في مكافحة الشيوعية في الشرق الأوسط باعتبارها الهدف الحقيقي لحلف بغداد.

FO 371/ 134197

برقية شخصية

من السفارة البريطانية ـ بغداد ـ السير مايكل رايت

إلى وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٥

١٩٥٨/١/٢١

مكرر للمعلومات/ بيروت ـ عمّان ـ بنغازي ـ طرابلس ـ الرباط ـ الخرطوم ـ البحرين

خلال مناقشات مجلس النواب أمس حول خطاب العرش، تكلم رئيس الوزراء العراقي كما يلي حول الشيوعية والتطورات الداخلية.

ذكر أن استخدام القوة ليس الأسلوب الوحيد الذي يستخدم في مواجهة الشيوعية والعناصر الهدامة. مشاريع التنمية الكبرى في عموم البلاد يمكن أن تساهم باتجاه الإصلاح العام، الذي من شأنه أن يساعد في رفع مستوى معيشة السكان. أعلن أن حكومته ستقدم قريبًا أمام البرلمان لائحة تتصل بموضوع الضمان الاجتماعي، كما أعلن عزمه زيارة الديوانية في وقت قريب ومعه وزيرا الإعمار والزراعة لغرض القيام بدراسة ميدانية لمشاريع الري واستصلاح الأراضي في منطقتي الدغارة وغماس اللتين تبعدان، على التوالي، زهاء ٨٥ و١٢٠ ميلًا جنوب بغداد.

٢ ـ في ما يخص الخدمة المدنية، ذكر السيد عبد الوهاب مرجان أن الحكومات المتعاقبة في العراق أولت اهتماماتها لعدد المواطنين بدلًا من نوعيتهم في مسائل تعيين الموظفين والعمال في الحكومة وفي المراكز الحكومية. نتج من هذه الحال ازدياد كبير في عدد الموظفين والعمال. أعلن أن إجراءين يمكن في ظنه أن يكونا مقنعين لمعالجة الحالة. **الأول** إعداد لائحة قانونية لخفض أعداد الموظفين والعمال في أي من أقسام الحكومة، مع مصادقة مجلس الوزراء عليها. وفي حالة الزيادة، يحال الموضوع إلى

البرلمان لاتخاذ القرار النهائي. والإجراء الثاني هو تخويل مجلس الخدمة العامة الذي سيُستحدث قريبًا جدًا، تقديم توصيات إلى الوزراء في شأن الموظفين الذين لا حاجة ضرورية إلى خدماتهم، وكذلك العمال في ما يخص الأقسام التي يعملون فيها.

FO 371/133916

محضر اجتماع عقد بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨

في مبنى وزارة الخارجية

الحضور

الجانب البريطاني	الجانب التركي
وزير الخارجية	السيد زورلو
السفير البريطاني	السيد إيزنبيل
السيد وليام هايتر	السيد بيركي
السيد لاسكي	السيد كونرالب
السيد ستيوارت	السيد تونا ليكيل
السيد تومسون	

ذكر منصور زورلو أن الاجتماع الحالي لمجلس حلف بغداد ذو أهميه خاصة، وذلك في ضوء نجاحات السوفيات ومصر في عموم الشرق الأوسط خلال السنة الماضية. إن وضع تركيا والعراق أصبح في خطر. وباستثناء الوضع الخاص بالأردن، فإن وضع الغرب في لبنان يتدهور. لذلك، من الضروري أن يثمر الاجتماع نتائج إيجابية. إن وجهة نظر الحكومة التركية يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

أ ـ يجب ممارسة ضغط كبير على الولايات المتحدة كي تصبح عضوًا كاملًا في حلف بغداد. وقد فسرت دول الشرق الأوسط موقف الولايات المتحدة الأميركية بأنه دليل على وجود حالة أساسية من التردد في اتخاذ

القرار في شأن ما له صلة باستعدادها لتحمّل المسؤولية في الشرق الأوسط. إن أسباب الأميركيين في الامتناع غير مقْنعة.

ب ـ لأغراض التنمية الاقتصادية، يحتاج الحلف، وبشكل جوهري، إلى زيادة الدعم المالي، وعلى وجه الخصوص من جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وقد اقترح زورلو إمكان إقامة هيئة مشتركة لأجل السيطرة على توزيع هذه الأموال، وتأمين السبل المحبَّذة والمرغوب فيها لإقامة التعاون بين الأعضاء الغربيين الذين هم من المنطقة.

ج ـ إن اللجنة العسكرية بحاجة إلى منحها فرصة للعمل بحيوية أكثر. وقد ذكر منصور زورلو أن لم يتم حتى الآن تحقيق عمل جدّي في مجال الدفاع عن منطقة حلف بغداد.

٢ ـ تناول منصور زورلو هذه الأفكار بالطرح على النحو الآتي:

لا وجود لحجة الولايات المتحدة من أن الحكومة الإسرائيلية[*] ستعارض العضوية الكاملة للولايات المتحدة في حلف بغداد. استطلعت الحكومة التركية بعمق، وبشكل سرّي، موقف الإسرائيليين ووجدت أن رد فعلهم ليس غير محبِّذ. إن كل ما يطلبه الإسرائيليون هو تطمينهم إلى أن الحلف لن يسعى إلى خدمة العرب في إبادة إسرائيل. وفي ما يتعلق بالدولة العربية، لا بد من الاعتراف بأن الدعاية الروسية حققت تفوقًا كبيرًا. الرأي العام يتساءل عن قيمة الحلف، بل يجادل بأنه [أي الحلف] هو الذي فتح بابًا للشيوعية كي تدخل إلى الشرق الأوسط. من الضروري التعبير عن أن الدول الغربية وأقطار الشرق الأوسط المتحالفة مع الغرب حاليًا قوية في الشرق الأوسط مثلما دول الغرب قوية في أوروبا. إن انضمام الأميركيين إلى الحلف سوف يخدم هذا الغرض.

٣ ـ واصل منصور زورلو القول إن الشرق الأوسط يوفر أرضًا خصبة للدعاية الروسية. وأشار إلى الأوضاع الاجتماعية في سورية وإلى صفتي

(*) يسمّى الكيان الصهيوني في الوثائق البريطانية إسرائيل، وتسمّى الحكومة الصهيونية الحكومة الإسرائيلية، ويسمّى الصهيونيون إسرائيليين. ونظرًا إلى أن الوثائق تُرجمت بلا تصرف، ولعدم إحداث أي تغيير فيها، أُبقي على الأسماء كما وردت في النص الإنكليزي.

الارتزاق وعدم التجانس اللتين يتصف بهما الجيش السوري.

٤ ـ ذكر وزير الخارجية البريطاني أن حكومة صاحبة الجلالة مارست الضغط على الولايات المتحدة بصورة مستمرة كي تصبح عضوًا كاملًا في الحلف. وفي أي حال، تذرّع الأميركيون بالعقبة الإسرائيلية التي أشار إليها منصور زورلو، وكذلك بصعوبة الحصول على موافقة الكونغرس. ثم ذهب إلى القول إن معلوماته تؤكد وجهة نظر الحكومة التركية من أن الإسرائيليين يقرّون الآن بأن حلف بغداد يخدم مصالحهم. اقترح أن يُضغط على السيد دالاس لغرض إعادة دراسة موضوع انضمام الأميركيين، وفي ضوء المعلومات المتوافرة في شأن موقف الإسرائيليين. وأضاف وزير الخارجية أن من الضروري في ما يتعلق بالدول العربية عدم الإشارة إليهم في ما يبدو لمصلحة إسرائيل. لقد دس الروس أيديهم وحققوا النتيجة التي أرادوها من الأزمة السورية.

٥ ـ عندها طرح منصور زورلو مسألة إمكان بذل المحاولة لضمان مشاركة ألمانيا الغربية في جزء من نشاط الحلف. وهو يضمن أن يكون لمثل هذه المشاركة فوائدها، ربما، على الرغم من كونها بالطبع تطرح سؤالًا آخر يتصل بمشاركة الأقطار الأوروبية الأخرى. ثبّت زورلو ملاحظة أن وجهة نظر الألمان في شأن الشرق الأوسط تبدو مختلفة في جوانب مهمة عن وجهات نظر المملكة المتحدة وأميركا أو تركيا؛ فالألمان يعتقدون أن الأنظمة الموالية للغرب في العراق والأردن والعربية السعودية أنظمة غير مستقرة، وقديمة، وأنهم مستعدون تمامًا، من وجهة النظر التجارية، كما يبدو في جميع الأحوال، للاستثمار في هذه الأقطار، بل أكثر ذلك، مستعدون للاستثمار في مصر أو في سورية. يظن منصور زورلو أنه ربما تكون للمساعدات الغربية لمصر، أكانت من ألمانيا أم من أي مصدر آخر، نتائجها الخطرة ما دام ناصر في السلطة، وذلك في ضوء الأهداف التوسعية لهذا الأخير. وأضاف زورلو أن من الممكن ربما إقناع ألمانيا بتركيز مصالحها على إيران وتركيا. أبدى منصور زورلو ملاحظة أنه ربما لإيطاليا مصالحها التجارية المهمة في الشرق الأوسط، لكنها تبدو غير منحازة إلى هذا النظام أو ذاك. النقطة المهمة هي تجنّب أي حالة انقسام ذات صلة

بالاقتراب الغربي العام من أقطار الشرق الأوسط. وطلب زورلو من وزير الخارجية البريطاني إبداء الرأي في ما ذكره أيضًا.

ذكر وزير الخارجية أنه يعتقد أن من الواجب تنسيق المقاربة الغربية تجاه أقطار الشرق الأوسط، على الرغم من أن وجهة النظر الرسمية الألمانية بدت في مناسبات عدة قليلة الاهتمام السياسي لمعارضتها القيام باستثمارات مالية تجارية. كما أشار السيد وزير الخارجية إلى أنه في حال كان هنالك تساؤل في شأن ارتباط ألمانيا بالحلف، فإن الحكومة الفرنسية هي الأخرى ربما ترغب في المشاركة، وذلك بالطبع سيكون موضوعًا متعذّرًا في ضوء حالة العلاقات الفرنسية ـ العراقية الماثلة حاليًا. وأوضح منصور زورلو أن في الإمكان ربما السير في ترتيب معيّن يمكن من خلاله جعل ألمانيا مطّلعة على نشاط اللجنة الاقتصادية لحلف بغداد، وكذلك دعوتها إلى المشاركة في بعض المشاريع المشتركة. وأقرّ بالصعوبات التي يمكن أن تظهر في حال محاولة إقحام فرنسا في الحلف. واتُّفق على:

أ ـ يجب مضاعفة مناقشة السيد دالاس في موضوع إشراك ألمانيا.

ب ـ يمكن مناقشة موضوع إشراك دول أوروبية في نشاط الحلف في الاجتماع المقبل لمجلس الوزاري للحل، ومن الحكمة عدم الإشارة إلى دولة أو إلى دول بعينها.

٦ ـ أشار السيد منصور زورلو إلى الموضوع الأساسي، وهو المساعدة الغربية لأقطار المنطقة الأعضاء في حلف بغداد. وبيّن أن الولايات المتحدة قدمت ١٢,٥ مليون دولار، وقدمت المملكة المتحدة ١,٨ مليون باوند. وأوضح أن هذه الأموال غير كافية مقارنة بحاجات المنطقة، معلّقًا على ذلك بالقول إن ما تحتاج المنطقة إليه خلال الثلاث أو الأربع سنوات التالية هو ٣٠٠ مليون دولار، لأغراض مشاريع مشتركة أو مشاريع تخدم جميع الأعضاء في المنطقة. وهو لا يعتقد بوجود صعوبة في تأمين هذا المبلغ، خصوصًا إذا ما أعربت الولايات المتحدة عن استعدادها لتقديم المساعدة.

٧ ـ ذكر وزير الخارجية أنه سجل ملاحظات السيد زورلو في شأن

أعمال اللجنة العسكرية، لكنه يفضّل أن يؤجل النقاش في هذه النقطة إلى أن تتاح له الفرصة لدراستها مع السيد وليام دكسون.

٨ ـ ثم أشار وزير الخارجية إلى موضوع لقاءات الغرب والشرق من زاوية النقاش الذي سيدور في اجتماع المجلس الوزاري للحلف، تحت عنوان «توجهات الروس في الشرق الأوسط». وذكر أنه يعتقد أن الروس حققوا المبادرة الدعائية في الوقت الحاضر، مضيفًا أنه يعتقد أن ليس هناك سبب يدعو القوى الغربية إلى القلق. وفي الواقع، إن النجاحات التي حققها تحالفات العالم الحر هي التي أدت إلى قيام الدعاية الروسية الحالية. وهو مؤمن بأن المنهج الذي على القوى الغربية أن تنهجه مع الروس هو استعدادها للتفاوض الجدّي، مع عدم الدخول في مناقشات تخدم أغراض الدعاية الروسية.

٩ ـ أشار منصور زورلو إلى أن الروس استطاعوا، منذ سقوط النظام القيصري عام ١٩١٧، الوصول إلى الوضع الذي منحهم الحق في التدخّل في سياسات الشرق الأوسط. ورأت القوى الغربية في الآونة الأخيرة إقصاء روسيا عن المشاركة في شؤون الشرق الأوسط، في حين أن الروس يحاولون حاليًا يحاولون إحراز وضع يمكّنهم من التباحث مع الغرب في شأن الشرق الأوسط. وأمر كهذا يُعَدّ أمرًا خطِرًا. لا حاجة لا إلى التشاور مع الروس ولا إلى التباحث معهم في هذه المسألة. وقد وافق وزير الخارجية على أن ليس للروس حق في التشاور معهم حول الشرق الأوسط، على الرغم من وجود كثير من الموضوعات ذات الصلة، مثل توريدات الأسلحة والدعاية، يمكن أن تناقَش معهم. لربما هنالك بعض الفائدة، لكن زورلو يقر بالمخاطر التي تنطوي عليها محاولة المناورة مع الروس في موضوع يتصل، على سبيل المثال، بالمشكلة الفلسطينية، ويجلب البغض إلى أقطار الشرق الأوسط. من جانب آخر، عبّر منصور زورلو عن اعتقاده بصحة أن الروس ربما سيحاولون موقتًا الاستفادة من خلال خلق أوضاع لا نهاية لها، عبر إيجاد المشكلات، وعلى الغرب أن يعمل فورًا للحؤول دون ادعاءات الروس في أن يكون لهم قول في شؤون الشرق الأوسط.

FO 371/134036

من: السفارة البريطانية ـ عمّان ـ السيد جونستون

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٩١

٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨

برقية سرّية

برقية السفارة البريطانية ـ بغداد رقم ١١٤/ العراق ـ الأردن

قلت للملك حسين عندما شاهدته يوم ٢٣ كانون الثاني/ يناير إن اجتماعًا مبكرًا مع الملك فيصل سيكون ذا قيمة كبيرة نافعة. أجاب الملك بأنه يأمل أن يلتقي في وقت قريب لا الملك فيصل فحسب، بل الملك سعود أيضًا.

٢ ـ لم يُشر الملك في حديثه معي إلى فكرته في شأن الفدرالية بين الممالك الثلاث، وذلك منذ الحديث الذي جرى معه، وكنت أخبرتكم عنه في برقيتي رقم ٥٥ لعام ١٩٥٧. أخبرني في ٢٣ كانون الثاني/ يناير أنه مهتم كثيرًا بالتقدم الذي يتحقق في شأن خطة الوحدة بين مصر وسورية، ما دام مثل هذه الوحدة يمنح هذه الدول المبادرة في ميدان الوحدة العربية.

٣ ـ إذا حققت الخطة المصرية ـ السورية المزيد من التقدم، فإن من شأن ذلك أن يمنح الفرصة لتشجيع العراق والعربية السعودية على قبول فكرة الملك حسين بتنفيذ مبادرة مقابلة باتجاه الوحدة العربية من الممالك الثلاث.

٤ ـ سأبرق المزيد من التفاصيل بعد أن أناقش الموضوع مع وزير الشؤون الخارجية الأردني.

(انتهت البرقية)

FO 371/133937

من السفارة البريطانية ـ أنقرة ـ السير جيمس باوكر

إلى وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٥

٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨

برقية سرّية

برقيتي رقم ١٨٢ في ٢٧ كانون الثاني/ يناير

في ما يلي مرسل من وفد المملكة المتحدة

نوقش صباح هذا اليوم تقرير اللجنة العسكرية وصودق عليه، بما في ذلك مسودة القرارين المتصلة بتعيين مدير لهيئة التخطيط العسكرية المشتركة (CMPS) واستحداث التنظيم.

٢ ـ ذكر السيد دالاس (ممثل الولايات المتحدة) أنه موضوع يحتاج إلى إجراءات تشريعية داخلية اعتيادية، وأن الولايات المتحدة خططت للاستمرار في برنامج المساعدات العسكرية إلى أعضاء الحلف. وفي ما يتعلق ببرامج التعاون الثنائي، فإنهم سيولون في المستقبل الأهمية الكبيرة لخطط الحلف العسكرية. وأكد الحاجة إلى التوصل إلى توازن بين الاستجابة للمتطلبات العسكرية وتوطيد الحالة الاقتصادية. المطالب في شأن الحصول على أسلحة متطورة تُعَدّ شيئًا مهمًا جدًا بالنسبة إليهم كي يتسنّى إيصالها إلى الحلفاء كافة في الوقت الحاضر. لكن إذا ظهرت الحاجة إلى طلب مساعدة الولايات المتحدة لأحد أقطار الحلف، بناء على قرار صادر عن الكونغرس بصدد الشرق الأوسط، فإن ممّا لا شك فيه أنه سيجري استخدام أكثر الأسلحة تطورًا.

٣ ـ ذكر ممثّل تركيا السيد زورلو أن العدوان الشيوعي في الشرق

الأوسط في تزايد، وأن الحلف بحاجة إلى تعزيز قوته. إن هيئة التخطيط العسكرية المشتركة التي أنشئت في مؤتمر الحلف المنعقد في كراتشي، هي خطوة نحو الأمام، إلا أنها لن تؤدي دورًا حاسمًا في الدفاع عن المنطقة. من المهم أن تكون هنالك قيادة عسكرية مشتركة، إذا كان في الإمكان تنفيذ هذا في الوقت الحاضر. وربما تستطيع هيئة التخطيط القائمة حاليًا أن تقوم بهذه المهمات في مجالات توحيد الخطط الدفاعية والتدريبات والبنى التحتية، وغير ذلك. إن الحلف لا يملك قوة دفاعية فاعلة كالتي يملكها الناتو. وأهداف القوات لم تُحدَّد بعد، وعلينا أن ندرس عسكريًا كيف يمكن إعادة بناء قوات الحلف الدفاعية.

٤ ـ قلتُ إن تقرير اللجنة العسكرية أظهر حصول تقدّم جيد، وأبديت موافقتي على ما ذكره السيد دالاس عن الحاجة إلى إيجاد التوازن بين المصروفات العسكرية ومتانة الاقتصاد. هذه مشكلة مهمة جدًا بالنسبة إلى المملكة المتحدة. في حدود القيود المالية المفروضة، ستواصل المملكة المتحدة برنامجها بتقديم المساعدة العسكرية إلى الحلف. وعلى مجلس الحلف أن يأخذ بما طرحه السيد زورلو في تصريحه، وستبذل اللجنة العسكرية من دون شك ما في وسعها في شأن هذه المشكلات التي أشار إليها. لقد أعلنت ترحيبي بإنشاء CMPS ما دامت تؤمّن استمرارية للخطط العسكرية.

٥ ـ ذكر ممثّل العراق السيد برهان الدين باش أعيان أنه متفق تمامًا مع السيد دالاس في شأن تعزيز الموازنة، لكن عليه أن يوضح أن إيجاد مساعدة عسكرية جيدة أمر مطلوب من أجل وضع الخطط التي صادقت عليها اللجنة العسكرية موضع التطبيق. وذكر ممثّل إيران السيد أردلان أنه يجب وضع هذه الخطط موضع التطبيق.

(انتهت البرقية)

FO 371/133915

من السفارة البريطانية ـ أنقرة ـ السير جيمس باوكر

إلى وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١٩٨

٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨

برقية سرّية وفورية

برقية شخصية من وزير الخارجية البريطانية إلى حامل أختام الملكة (Lord Privy Seal)

يؤسفني أن أرسل إليكم هذه البرقية طالبًا عقد اجتماع طارئ للوزراء. ما يجري هنا وبشكل مفاجيء إنما فيه صعوبة كبيرة. في الحقيقة يبدو أن الوزراء الأتراك عنيدون ومتصلبون. في المقابل، عندما يكون الواحد بينهم مدركًا إلى أي مدى يعتبرون قبرص جزءًا من الأرض الأم وهم ينظرون إلى سيطرة اليونانيين، مثلما ننظر نحن إلى الألمان في جزيرة آيل أوف وايت (Isle of Wight)، أو مثلما ينظر الأميركيون إلى الشيوعيين الصينيين في جزيرة لونغ أيلاند (Long Island). هذا شعور عميق جدًّا لديهم، وعلينا أن نأخذه في الحسبان إذا ما أردنا عدم هز التحالف بيننا. لا يزال داخل الحكومة التركية كثيرون ممّن لديهم الرغبة العميقة في التعامل معنا بصورة حسنة، على الرغم من أن صحفهم بدا عليها السذاجة. أخيرًا، إن الصعوبة هي في الحفاظ على مساحة من المناورة مع اليونانيين.

٢ ـ تسير اجتماعات حلف بغداد وفق المخطط لها. الهدف الأساسي هو تجنّب العراقيل المفاجئة. وقد جرى حتى الآن تلافي المفاجآت المتوقعة بنجاح، وبالتالي كانت الأنباء حول المؤتمر مملة. كان علينا أن نستمع إلى الخطب نفسها التي ألقاها نوري مرات عدة، مطالبًا بإعادة إنشاء لجنة توفيق خاصة بفلسطين. كان لهم حديث معنا اليوم عن الجزائر، وأحطتهم علمًا بوضعنا في ما يتعلق بليبيا. سيكون هنالك غدًا اجتماع آخر ذو عدد محدود جدًّا من الحضور، وسيكون التركيز فيه على المواضيع التي أرسلت لك في شأنها برقية خاصة (برقيتي رقم ١٩٥). الإيرانيون يريدون التحدث معنا عن

مسائل الخليج الفارسي. سأحاول التغلب عليهم في شأن البحرين. الباكستانيون يريدون التحدث معنا عن غوادور (Gwadur)، والعراقيون يريدون التحدث معنا عن فلسطين. لا يزال لدي الكثير من الأعمال التي يجب أن أنجزها مع دالاس، وقد رتّبنا معًا لعقد خلوة بعد ظهر يوم الخميس. أبدى دالاس أسفه في ما يتعلق بعدم إظهار الرئيس رد فعل تجاه المسودة الجوابية إلى بولغانين. أخبرت موظفيه هذا اليوم، في ما يخص ما قاله هيغرتري (Hegertry) في واشنطن، أنني لا أستطيع الاقتناع بشكل المعارضة التي تبديها الإدارة الأميركية على مسودتنا الجوابية. ذكر دالاس أن الرئيس حزين جدًّا بسبب وفاة شقيقه، ويصعب أيضًا الحصول على جواب منه. في ضوء الحالة الماثلة، آمل أن أصل إلى لندن مساء الجمعة.

تمنياتي أن تسير الأمور على نحو حسن عندكم ومع بقية الزملاء.

(انتهت البرقية)

FO 371/133837

من السفارة البريطانية ـ أنقرة/ السير جيمس باوكر

إلى وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٢٢٠

٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨

فيما يلي من وفد المملكة المتحدة
طائرات إلى الدول العربية

أخبرنا رونتري أن البعثة التي يقترح الأميركيون إرسالها إلى بغداد لن تذهب إلا بعد حصول المناقشات معنا. وسيتم إمّا إعلام البعثة وهي تهمّ بالسفر أو إرسال ممثلين إلى لندن. أصبح معلومًا لديهم أن البعثة سوف تناقش المسائل بحرّية مع ممثلنا في بغداد خلال زيارتها العراق.

٢ ـ على أي حال، نقل رونتري إلى هايتر هذا اليوم، بشكل دقيق

ومحدد، أن الأميركيين سوف يكونون على استعداد لتجهيز العراقيين بطائرات «هنتر»، بموجب ترتيبات أسلوب البيع الخالص (Off-Shore Purchase). وذكر أنه خلافًا لما جاء في تقاريرنا، فإن الأميركيين واقعون تحت ضغط كبير يمارسه العراقيون لغرض تجهيز العراق بالطائرات المقاتلة الأميركية، وأن نوري في الواقع تحدث إليهم عن ذلك هذا اليوم، راجيًا منهم أن يحصل من أميركا على بعض الطائرات، بسرعة، إذا ما أرسل إليهم برقية بهذا المعنى. لكن في ضوء النصائح المقدمة حاليًا، فإن الأميركيين لن يتخذوا قرارًا في شأن هذا الموضوع، وإلى حين انتهاء بعثتها من أعمالها.

٣ ـ في هذا اليوم أخبر رونتري السيد وليام هايتر أيضًا أن الأميركيين قرروا استخدام أسلوب البيع الخالص لستّ طائرات «هنتر» لمصلحة لبنان واثنتي عشرة طائرة أخرى للأردن. وسيتم إعلام الحكومتين اللبنانية والأردنية بهذا القرار بحسب الأصول، لكن من دون الإشارة إلى أعداد الطائرات أو إلى التفاصيل المتصلة بذلك، ريثما يتم ترتيب الأجراء النهائي معنا. وسوف تُرسَل تعليمات في هذا الشأن إلى السفارة في لندن، لمناقشة هذا الموضوع مع وزارة الخارجية البريطانية، وبأسرع وقت ممكن.

٤ ـ عبّر رونتري في ما هو يدلي لهايتر بهذه المعلومة، عن الأمل بأن يكون لقرارهم في شأن الأردن ولبنان تأثير في وجهات نظرنا، إذا ما توصلت بعثتهم إلى بغداد إلى استنتاج مفاده أن في إمكان القوة الجوية العراقية استخدام الطائرات الأميركية بشكل جيد جدًّا، وكذلك إذا استمر ضغط العراقيين طلبًا للحصول على الطائرات الأميركية.

٥ ـ لا يبدو للناظر أن هنالك أي شيء إضافي يمكننا القيام به في هذا الموضوع هنا في أنقرة، أو علينا أن ننتظر إلى حين الحصول على تقرير البعثة الأميركية.

(انتهت البرقية)

FO 371/134036

من: السفارة البريطانية ـ عمّان ـ السيد جونستون

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٩٦

٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨

برقية شخصية مشفّرة

برقيتي رقم ٩١/ العراق ـ الأردن ـ العربية السعودية

في الليلة الماضية أخبرني وزير الشؤون الخارجية أنه سيغادر إلى الرياض اليوم، حاملًا إلى سعود رسالة من الملك حسين تؤكد الحاجة إلى اتحاد وثيق بين الممالك العربية الثلاث لتحقيق عامل الموازنة إزاء الوحدة المتوقَّع إعلانها بين مصر وسورية. وسيغادر وزير العدل اليوم حاملًا رسالة مماثلة إلى الملك فيصل.

٢ ـ ذكر سمير الرفاعي أن الملك حسين هو الآن أقل قلقًا من المشروع المصري ـ السوري ممّا كان عليه عندما تكلم معي في شأن المشروع في ٢٥ كانون الثاني/ يناير (برقيتي موضوع الإشارة أعلاه). إن القضية ليست سوى ممارسة دعاية ليس لها أي تأثير حتى في موقف اللاجئين في الأردن. في الوقت الحاضر يرى سمير أن مقترح توطين مليون فلاح مصري في سورية يقاوَم بوصفه محاولة لحل مشكلة السكان في مصر على حساب اللاجئين الفلسطينيين.

٣ ـ فضلًا عن ذلك، يعتقد سمير أن المشروع لن يكون مقبولًا شعبيًا في مصر، ولن يكون مقبولًا في سورية على وجه الخصوص، لأن الشيوعيين ضد هذا المشروع كونه يُضعف ارتباط سورية بروسيا.

(انتهت البرقية)

FO 371/133837

من وزارة الخارجية ـ لندن

إلى السفارة البريطانية ـ أنقرة

برقية رقم ٣٦٤

٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٥٨

برقية سرّية وفورية

برقيتك رقم ٢٢٠ (٢٩ كانون الثاني/يناير: طائرات حربية إلى الأقطار العربية)

في ما يلي من بيلي إلى السيد هايتر

نحن الآن نناقش الموضوع بالفعل مع وزارة الدفاع ووزارة الطيران، وأيضًا مع وزارة الخزانة، وبتصوّر يهيئ إيجازًا للمحادثات البريطانية ـ الأميركية. الخط العام للإيجاز الذي اتُّفق عليه هو الالتزام بمناقشة موضوع العراق على نحو مستقل، لكن في الإطار العام للاستطلاع المتصل بحاجة كل من الأردن ولبنان والعراق من الطائرات. إن تزويد العراق بطائرات مقاتلة سيكون الموضوع الأخير قيد النقاش. ولتحقيق هذه الغاية، سنكون مستعدين للموافقة على تزويد الأردن ولبنان بطائرات أميركية (إذا كان ذلك ضروريًا)، وعدم الضغط باتجاه استخدام أسلوب البيع الخالص (Off Shore Purchase) في ما يخص هذين القطرين. المساعدة الأميركية للقوة الجوية العراقية يمكن أن تكون لأغراض مستلزمات المطارات، وأنواع من الطائرات الأخرى غير المقاتلة.

٢ ـ ليس في إمكان الأردن ولا لبنان دفع الأموال للحصول على الطائرات مستقبلًا. ومن شأن تزويدهما بالطائرات البريطانية الآن، وعلى أساس أسلوب البيع الخالص، أن يلغي القرار المتصل بمصادر التجهيز وعلى المدى البعيد. العراق في المقابل هو في وضع يمكّنه من شراء الطائرات من بريطانيا.

٣ ـ المقترحات الأميركية هي بالطبع معاكسة تمامًا لهذه الرؤية. ربما سيكون الوقت متأخرًا جدًا لكننا سنكون ممتنين إذا كان في إمكانك القيام بأي شيء مع رونتري لوقف الموضوع موقتًا، إلى حين انعقاد المحادثات البريطانية ـ الأميركية حول القضايا كافة. أقترح عليك القول إننا مع كوننا ممتنين لمقترحاتهم حول الأردن ولبنان، فإن اهتمامنا الأول هو الجانب السياسي والعسكري قبل الجانب المالي. في ضوء اتفاقنا الخاص مع العراق بموجب حلف بغداد، وكذلك رغبتنا في إقامة تعاون فني وثيق بين القوة الجوية الملكية البريطانية والقوة الجوية العراقية، فإننا نولي الأهمية القصوى لتعزيز البرنامج المعَدّ لتوسيع القوة الجوية العراقية.

٤ ـ العامل المحتمل توافره في أذهان الأميركيين وأذهاننا نحن أيضًا هو أن تجهيز العراق يعَدّ أقل إحراجًا سياسيًا، بقدر تعلّق الأمر بإسرائيل، من تزويد الدول المجاورة لها بالأسلحة.

FO 371/133915

سرّي
مجلس حلف بغداد

توثيق ملخّص لجانب من النقاش الذي دار خلال الجلسة المغلقة للمجلس في الساعة العاشرة من صباح يوم ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨

الحضور:

إيران: السيد إقبال؛ السيد أردلان؛ الجنرال باتما نجليج؛ عدد من المستشارين

العراق: نوري باشا؛ الدكتور الجمالي؛ السيد توفيق السويدي؛ السيد برهان الدين باش أعيان؛ عدد من المستشارين

باكستان: السيد فيروز خان نون؛ السيد بايك؛ السيد وريشي؛ عدد من المستشارين

تركيا: السيد مندريس؛ السيد زورلو؛ السيد إيزنبيل؛ عدد من المستشارين

المملكة المتحدة: وزير الخارجية؛ السير مايكل رايت؛ السير وليام هايتر؛ عدد من المستشارين

الولايات المتحدة: السيد دالاس؛ السيد غولمان(*)؛ السيد رينهارد؛ عدد من المستشارين

لم يكن في وسع لجنة إعداد البيان الختامي الاتفاق على مقطع واحد من البيان المعروض، لذلك أُحيل الموضوع إلى المجلس، بعد أن وضعت شارة مزدوجين على المقطع الذي يُقرأ على النحو الآتي:

«يُعرب المجلس عن قلقه من أن مناطق الصراع التي توفر للإمبريالية الشيوعية فرصة كبيرة لإحداث الانفجارات لتشكل تهديدًا خطِرًا للسلام الدولي لا يزال قائمًا في مناطق مختلفة من العالم. أُعطي كثير من الوقت لمناقشة الأوضاع في منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط وجنوب آسيا. وجرى التشديد على الأوضاع التي تعرّض أمن منطقة الحلف للخطر والتي يتوجب حلّها استنادًا إلى القواعد الواضحة في ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك وفق القرارات ذات الصلة والمصادَق عليها والمتّخَذة بين وقت وآخر من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن».

٢ ـ عندما تم التوصل إلى هذا المقطع، أعرب وزير الخارجية عن ظنه أنه لن يكون من الحكمة القول إن جميع الأوضاع في منطقة الحلف يتوجب حلها استنادًا إلى القرارات ذات الصلة والصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن من وقت إلى آخر. و بقدر تعلُّق الأمر بنا، فإنه ليس في

(*) والدمار غولمان: سفير الولايات المتحدة الأميركية في بغداد. ولِد في ولسفيل (نيويورك) عام ١٨٩٩، وتخرج في جامعة كورنيل. قدّم أورق اعتماده إلى الملك فيصل الثاني في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأربعاء الواقع فيه ١٩٥٤/١١/٣. شغل قبل وصوله إلى بغداد منصب سفير بلاده في اتحاد جنوب أفريقيا منذ آب/أغسطس ١٩٥١، كما شغل المنصب نفسه لدى بولندا. ومن الجدير بالذكر أنه كان قد التحق بالسلك الدبلوماسي منذ عام ١٩٢٢، وعمل في عواصم عدة، منها هافانا وخان جوزي وريسغا ودنانزيك ولندن، حيث شغل في الأخيرة منصب المستشار. تقلّد في الولايات المتحدة مناصب عدة، منها مساعد رئيس الشؤون الأوروبية.

إمكاننا بالتأكيد القول إننا قبلنا قرارات الأمم المتحدة كافة؛ فبعضها لا ينسجم مع الوضع الحالي. وإذا ما أراد مجلس الحلف أن يشير في طريقه إلى أي من قرارات الأمم المتحدة، يصبح من غير الضروري تحديد أي منها، وهو ما من شأنه أن يقود إلى مشكلة.

٣ ـ جرى بعد ذلك نقاش طويل تم خلاله التوصل إلى النقاط التالية: ممثلو الوفد العراقي حاولوا جاهدين، ومن الزاوية المتصلة بوجهة نظر الرأي العام في العالم العربي، القول إن من المهم، إذا أمكن، إن يشار بشكل مباشر إلى فلسطين، مفضّلين أن يُشار إلى قرارات الأمم المتحدة في شأن هذه المسألة. إن الحلف تعرّض لانتقادات أعدائه بسبب عدم تمكّنه من فعل شيء للعرب، وإن الإشارة إلى قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بفلسطين تحرمهم ما يدّعون. أمّا ممثلو الدول الأخرى في الحلف فأوضحوا تمامًا، وذلك إذا ما أُشيرَ بوجه خاص إلى فلسطين ضمن البيان، أنهم سيطالبون بطرح المسائل ذات الخصوصية ومصالحهم، والإشارة إليها في النص أيضًا. وذكر السيد دالاس أن الدرجة التي يمكن للولايات المتحدة التعاون بها مع الحلف سوف تعتمد إلى حد كبير على قدرة الإدارة الأميركية على إقناع الشعب الأميركي بأن الحلف منظمة صُممت للمساعدة في الدفاع عن المنطقة ضد الخطر الشيوعي العالمي لا أداة لتنفيذ إرادة العرب في شأن فلسطين.

٤ ـ اقتُرح كثير من الخيارات البديلة للمقطع، لكن لم يكن أي منها قد حظي بالاتفاق العام. أخيرًا عمل ممثّل باكستان السيد فيروز خان نون جاهدًا مع زملائه العراقيين للموافقة على إبقاء المقطع المثبت من دون أي تغيير(انظر المقطع الرقم ١ أعلاه). في الواقع، وافق ممثّلو الوفد العراقي على هذا الأمر لكن ليس بسهولة.

السفارة البريطانية ـ أنقرة

٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨

FO 371/133915

من: مكتب علاقات الكومنوِلث

إلى: المندوب السامي في كندا

برقية مشفّرة رقم ٥٥

١٩٥٨/١/٣١

برقيتي رقم ٤٠
اجتماع حلف بغداد

في ما يلي النتائج الأولية لاجتماع حلف بغداد، استُلمت فورًا من وزير الخارجية. تبتدئ:

٢ ـ أنهينا اجتماعات المجلس الوزاري هذا الصباح.

٣ ـ النتائج المحققة من هذا الاجتماع هي أن الأعضاء من دول المنطقة غير راضين عن حجم المساعدة التي قُدمت وهي تشكّل بالنسبة إليهم فضيحة، على أقل تقدير. ونتيجة للمناقشات في اللجان العسكرية والاقتصادية، وأيضًا تصريح السيد دالاس في المجلس عن تقرير المجلس، كان الشعور أن الدول الأعضاء في المنطقة لا تحصل على شيء يغنيها في حين أنها خارج الحلف تختفي في الغالب. وخلال الجلسة السرية، لم يجر الضغط بقوة في ما يتعلق بمطلب زيادة المساعدة.

٤ ـ كانت المناقشات السياسية في الجلسة السرية مفيدة، على الرغم من أنها كانت مطنبة. وفي أثناء النقاش بصدد فلسطين، علينا أن نتوقّع قيام الإيرانيين والباكستانيين والأتراك بممارسة ضغوط شديدة علينا في شأن قرارات الأمم المتحدة. وهم في الحقيقة ألحّوا على وجود الحاجة إلى التوصل إلى حل للمشكلة، وضغطوا في المقابل على العراقيين لقبول مقولة أن التهديد الشيوعي مسألة لها خصوصيتها ويتوجب التعامل معها حتى في وجود النزاع العربي ـ الإسرائيلي. النقاش بصدد الجزائر كان نافعًا، والاجتماعات السرية جدًّا في شأن سورية ـ ومصر أعطت صورة واضحة للمشكلة.

٥ ـ لم تكن أعمال المجلس الاعتيادية المتعلقة بتقارير اللجان مثيرة، لكنها كانت ناجحة. لم يكن هنالك جدل. تم في اللجنة العسكرية التوصل إلى اتفاق تام على نحو غير متوقَّع، وكانت النتيجة مجزية. أمّا النقاش في شأن تقرير اللجنة الاقتصادية، فجرى، وعلى وجه الخصوص، بشكل جيد.

٦ ـ ربما عليك إبلاغ سلطات الكومنولث. أُبلغَ المندوبون السامون في لندن.

٧ ـ سيصل إليك في البرقية اللاحقة نص البيان وخلاصات الكلمات التي أُلقيت في الجلسة الافتتاحية.

(انتهت البرقية)

FO 371/133915

من مكتب العلاقات التابع للكومنولث

إلى المندوب السامي في كندا

برقية رقم ٥٧

٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨

إشارة إلى البرقيتين السابقتين لبرقيتي هذه

في ما يلي نص خطاب وزير الخارجية في الجلسة الافتتاحية

تبتدئ

يسرّني كثيرًا أن أشارك في اجتماع آخر لمجلس حلف بغداد. حقق تحالفنا فعلًا خدمة كبيرة للسلم والتقدم في الشرق الأوسط، وفي إمكانه أن يقدم الكثير. وإني أعلم أننا جميعًا حضرنا إلى هذا الاجتماع بهذا الشعور والتصميم على تحمّل مسؤليتنا.

٢ ـ اسمح لي سيادة رئيس الجلسة أن أعبّر عن مشاعر الإخلاص والشكر على الترحيب الذي قوبلتُ به، وعلى الترتيبات العالية الدقة التي

قامت بها حكومتك من أجل انعقاد اجتماعنا في أنقرة. أنا أعلم أنك ستقود النقاشات بمهارة وكفاءة عالية.

٣ ـ يسرّني أيضًا أن أرى مجدَّدًا أصدقائي من إيران والعراق وباكستان. إن إحدى النتائج النافعة لهذه الاجتماعات هي أنها تسمح لنا لا بتبادل وجهات النظر وتنسيق سياسات حكوماتنا فحسب، بل بتجديد اتصالاتنا الشخصية القيّمة أيضًا. كما يسرّني بوجه خاص تمكّن السيد دالاس من الحضور إلى أنقرة لحضور هذا الاجتماع؛ فحضوره دليل على الأهمية التي توليها الولايات المتحدة لعملنا ومشاركة بلاده العظيمة مع تحالفنا.

٤ ـ أودّ أيضًا أن أقدّم تقريري إلى السكرتير العام للحلف في ما يتعلق بما يقدمه هو وموظفوه. هذه الاجتماعات لا تقدم سوى جانب ـ هو في الواقع جانب صغير ـ من نشاط الحلف، وإنني أعلم كم هي كبيرة النتائج التي حققها الحلف جرّاء جهوده المتواصلة.

٥ ـ نواة حلف بغداد هي بشكل أساسي الدول الأربع في المنطقة. وأظهرت حوادث العام الماضي إلى أي مدى أصبح هذا الترابط بين الدول الشرق الأوسطية قويًا. إن تنامي الثقة والتعاون، أكان في الإطار المؤسساتي للحلف أم خارجه، هو حالة مشجعة جدًّا لتطور تحالفنا، وأمر نرحب به بكل إخلاص.

٦ ـ الأقطار الأربعة في الإقليم الأعضاء في الحلف تمثّل أكبر تجمّع لدول إسلامية في المنطقة. وهي تعبير عن وحدة إقليمية بين أكثر من ١٢٠ مليونًا من الإخوة ممّن يرغبون في العيش بأمان وسلام. إنها تقدم عنصرًا مهمًّا للاستقرار في منطقة كبيرة من الشرق الأوسط، وبالنتيجة في العالم، ونحن في بريطانيا العظمى، ومعنا تقاليدنا العريقة في الارتباط بأقطار المنطقة، فخورون جدًّا بالعمل مع الأعضاء الآخرين في هذا التحالف، وعلى أساس من التكافؤ التام.

٧ ـ إن الحلف يتّهمه خصومه بأنه صمم على تقسيم العالم العربي. هذا غير صحيح إطلاقًا؛ ليس هنالك من سبب ملحوظ يدعو إلى ذلك،

سواء في الشكل الذي صاغ الحلف به نفسه، أو في أي إجراء متّخذ لجعل دولة عربية تعمل ضد دولة عربية أخرى. ليس هنالك من دولة عضو في الحلف قامت بتنفيذ هجمات على الحكومات العربية. وليس هنالك أي حكومة من حكومات الدول الأعضاء في الحلف تسعى إلى السيطرة على بقية الدول العربية، أو إلى إملاء سياستها عليها. إنني واثق من أن محاولات إقلاق العالم العربي ستقاوَم وتطوَّق برغبة العرب المشتركة في التطلّع إلى الوحدة الكبرى، وبمساعيهم لتحقيق التقدم الواعد من أجل تحقيق الاستقرار الكبير ورفع مستوى المواطنين المعيشي. بات موقفنا معلومًا تمامًا وعبر مناسبات عدة، وأنا أعيد توكيد ما قيل في مجلس العموم البريطاني بتاريخ ٨ تشرن الثاني/نوفمبر من أن «حكومة صاحب الجلالة تراقب بالعطف والاهتمام الخطوات التي يقوم بها العرب بأنفسهم من أجل تحقيق الاستقرار والتقدم لمواطنيهم. نحن على استعداد للتعاون التام والمخلص مع جميع هذه الأقطار في الشرق الأوسط التي ترحب بصداقتنا وعوننا، لكن نحن لا نحاول التدخّل في المسائل التي لا يرغب أصدقاؤنا في التدخّل فيها».

٨ ـ منذ أن عرضنا الوضع السياسي في آخر اجتماع لنا في كراتشي، لا يزال الشرق الأوسط مشغولًا بحالة من عدم الاستقرار والمشكلات. وأظهر إجراء الاتحاد السوفياتي في شأن القضية السورية في آخر اجتماع للأمم المتحدة أنه يحاول حتى الآن استغلال رغبة العرب من أجل تحقيق أهدافه ليس إلّا. الدعاية السوفياتية في شأن حلف بغداد مستمرة ومعادية كما هو دأبها. بيّن ذلك تصريح في موسكو في ٢١ كانون الثاني/يناير. اعتقد أن علينا أن نأخذ في الاعتبار أن الحلف هو من الفاعلية بحيث إن الاتحاد السوفياتي يحاول المهاجمة بعناد.

٩ ـ يبقى موضوع العلاقات بين الشرق والغرب المسألة المركزية في شؤون العالم. هنالك مؤخرًا فيض من الرسائل التي وجّهها قادة الاتحاد السوفياتي إلى عدد كبير من الحكومات، بما فيها الحكومات الأعضاء في حلف بغداد. أنا متأكد أن من «الخطأ» اعتبار هذه الإجراءات السوفياتية الأخيرة إشارة إلى وجود بعض الإخفاق (الفشل) من جانب الغرب؛

فالعكس هو الصحيح في الواقع. إذا كان لدى الروس الآن الرغبة الحقيقية في تحقيق تخفيف في التوتر، فإن هذا بسبب تحالفنا نحن، حيث دافعنا بشدة عن مصالحنا وعن منهجنا الذي هو مهم بالنسبة إلينا ـ لذلك أنا لا أرى أي سبب للتراجع والتخاذل.

١٠ ـ الدول الديمقراطية هي بالطبع التي تقدم التضحية، وذلك بسبب طبيعتها في التعامل مع الاتحاد السوفياتي. القادة السوفيات دائمًا يطالبون شعوب بلداننا من وراء حكوماتهم. لكن بما أن هؤلاء القادة الروس يسيطرون بقوة على المعلومات التي يُسمح لشعبهم بالاطّلاع عليها والمتعلقة بالحوادث التي يسبّبونها هم خارج الاتحاد السوفياتي، فإنه ليس في وسعنا أن نقدّم أنفسنا إلى الشعب الروسي مباشرة. القادة السوفيات هم أيضًا في وضع يسمح لهم بتقرير نوع المنهج السياسي الذي يريدونه أو ـ وهذا واقع ـ أن يغيروا ما كانوا قد قرروه من سياسة سابقًا، ومن دون أن يستشيروا أي شخص أو أي جهة. نحن، كحلفاء، علينا أن نضع في الحسبان وجهات نظر كل طرف من الأطراف، وهذا من دون شك يحتاج إلى وقت للتوصل إلى موقف مشترك. إنني هنا، مرة أخرى، متأكد من أن هناك أضرارًا تلحق بالغرب ظاهريًا لكنها في الواقع غير حقيقية. إنني مؤمن، بثقة، بأن حلفًا للدول الحرة والمستقلة، وذات النيات والأهداف المشتركة، سيكون هو الأقوى في المدى البعيد. والحوادث في ألمانيا الشرقية وهنغاريا وبولندا لم تقضِ على هذا الإيمان.

١١ ـ في أي حال، إن من أهدافنا الثابتة دومًا تخفيف التوتر بين الشرق والغرب، والتوصل إلى اتفاق مع الاتحاد السوفياتي حيثما يكن ذلك ممكنًا، من دون أن يكون ذلك على حساب مصالحنا الحيوية. كان المقترح الروسي الأخير يدعو إلى عقد اجتماع لقادة الحكومات. من الواضح أن مثل هذا يمكن التوصل إليه إذا كان هنالك نقاش قيّم بين الطرفين. ونحن بالطبع لا نعارض التباحث مع الروس. كانت لنا دومًا معهم مؤتمرات ونقاشات عدة في الأمم المتحدة وفي مناطق أخرى في العالم. ما الموضوعات المهمة وذات القيمة التي يمكن التوصل إليها؟ إذا قرر قادة الحكومات أن يلتقوا، ينبغي تمهيد الطريق لذلك. لا أعتقد أن

أيًّا منا يرغب في رؤية أي لقاء تُلقى فيه خطَب عدة من دون نتائج. لكن إذا كان هنالك أي شكل من إشكال الاتفاق مع الاتحاد السوفياتي بصدد بعض المسائل التي تفرّقنا الآن، فإننا من جانبنا لن نألو جهدًا من أجل التوصل إلى ذلك. إن الأولوية هي للإعداد المتأني، لكن إذا بدا أن لقاء قمة هو الطريق الأفضل للتوصل إلى اتفاق، يمكن عندئذٍ أن نعقد اجتماع قمة.

١٢ ـ هذه الموضوعات ستُدرس بلا شك بشكل مستفيض، خلال مناقشتنا الخاصة وغير الرسمية التي هي من النتائج المهمة لاجتماعات مجلسنا هذا.

١٣ ـ علينا أيضًا أن نعيد تقويم التقدم الحاصل في عمل منظمتنا، وتقارير لجاننا تؤشر إلى أنه تقدم كبير. خططنا الدفاعية هي النوع الوحيد من الخطط العسكرية التي نقوم بها. انطلقت البداية باتجاه المجال المهم لبناء الخطط الأساسية. نحن في المملكة المتحدة عملنا بعزم ونشاط في إعداد خطط لتنفيذ التزاماتنا التي أُقرت في مؤتمر الحلف في كراتشي، والمتضمّنة مساهمة بنصف مليون باوند سنويًا لتحقيق هذا الغرض. وفي إيران، يعمل حاليًا فريق بريطاني مختص بشؤون معدات الرادار الحديث. وقد نفّذ اجتماع اللجنة العسكرية هذه الخطط الدفاعية بخطى متقدمة.

١٤ ـ أُقر بأن ما تم تحقيقه حتى الآن ليس كافيًا، وأن هنالك الكثير ممّا يتوجب أن نفعله، وأن لدينا جميعًا الرغبة المشتركة في أن نفعل ذلك، وبسرعة. لكن هدفنا هو أن نشاهد الإجراءات الدفاعية وقد نفّذها الحلف لا بسرعة فقط بل بحكمة أيضًا، مع ضرورة أن تأخذ في الاعتبار الحاجة الكاملة لأعضائه في مجال تحقيق الأهداف المشتركة، حيث إن لكل واحد منا دوره المهم ليقوم به.

١٥ ـ يمكن القول إن العمل الاقتصادي للحلف مبعث فخر؛ إذ لم يمض أكثر من سنتين فقط على إنشاء اللجنة الاقتصادية أول مرة، وثمة الآن عدد كبير من الخبراء يعملون ويدرِّبون ويقدمون استشاراتهم ليكملوا دراساتهم، وينشطون في التخطيط لمشاريع تنموية. لعل المجال الذي حُقّق فيه أكبر تقدم هو تحسين الاتصالات بين الدول الأعضاء، لكن هنالك عملًا

ذا أهمية عالية يجري في حقول أخرى ستعود على شعوب منطقة الشرق الأوسط بمردود إيجابي. ينبغي ألّا يغيب عن البال أنه من أجل تحقيق هذا النشاط كله، يجب توفير الخبراء والمعدات، ويجب، على سبيل المثال التوصل إلى اتفاق بين كثير من الحكومات المستقلة ذات السيادة على كل مشروع بشكل منفصل. ومع ذلك، فإن ما تحقق حتى الآن مهم. علينا أن نعمل بحماسة وثقة من أجل دفع هذا الجانب من نشاط الحلف قدُمًا. من ناحيتنا، هناك مصدر قناعة لنا بأن التمويل الذي تقدمه المملكة المتحدة يؤدي دورًا مهمًا في الوصول إلى هذه النهايات.

١٦ ـ كما هو معلوم، قدّمت المملكة المتحدة مبالغ كبيرة لأجل تأمين المساعدات الفنية. يضاف إلى ذلك أنني عرضت شخصيًا في مؤتمر كراتشي مبلغ مليون باوند لأغراض المشاريع الاقتصادية، خُصص من هذا المبلغ حوالى أربعمئة ألف باوند لتحسين الاتصالات الهاتفية بين لندن وبقية عواصم دول الحلف، وخُصصت مبالغ أخرى لخدمات الطرق والسكك الحديد. لا بد من أن يمر وقت قبل أن نقوم بتخصيص المبالغ المتبقية. وفي حين أنني لا أستطيع التعهّد نيابة عن حكومتي بتقديم المزيد من الأموال، فإن في وسعي أن أطمْئن المجلس إلى أن حكومة صاحبة الجلالة مصمِّمة، في حدود إمكاناتها الاقتصادية والتزاماتها الأخرى، على تحقيق المزيد من التقدم في المجال الاقتصادي للحلف، وبالتالي ستقدّم تقويمًا للحال حالما تُنفَق المبالغ الحالية.

١٧ ـ جانب آخر من عملنا هو المتصل بأفكار، وأقصد التهديد الأيديولوجي الذي تنشره الشيوعية العالمية. إن لجنة مواجهة الأعمال الهدامة، التي كنا رحبنا بها عند اجتماعها في لندن الخريف الماضي، تعمل بشكل جيد جدًّا في مجال تمييز الأكاذيب وفرزها عمّا هو حقيقي.

١٨ ـ لدينا مناقشات مهمة في هذه المجالات، وهي ستشغلنا تمامًا في الأيام الأربعة المقبلة التي سيُعقَد خلالها اجتماعنا هذا. دعونا نعمل من أجلها بكل ما أوتينا من عزم.

(انتهت البرقية)

FO 371/133916

مسودة برقية

من وزارة الخارجية ـ لندن

إلى السفارة البريطانية ـ بغداد

نسخة إلى السفارات البريطانية في بون/ واشنطن/ أنقرة/ طهران/ كراتشي

برقيتك رقم ٦٢٨ [موضوعها ارتباط ألمانيا الغربية بالنشاط الاقتصادي لحلف بغداد].

نحن بوجه عام نرحب بمشاركة دول أخرى في النشاط المتصل باللجنة الاقتصادية، وكما يسمح به الحلف. لكننا نحن أنفسنا لا نرغب في أن نكون المبادرين إلى تقديم وعرض اسم الدولة الأوروبية. لن يكون لدينا اعتراض على المقترح إذا ما تقدمت به إحدى دول المنطقة الأعضاء في حلف بغداد.

FO 371/134036

من: السفارة البريطانية ـ بغداد/ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١٤٥

٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨

برقية سرّية

برقيتي رقم ١٤٣، وحدة مصر وسورية

تأخّر إقلاع طائرة سليمان طوقان إلى يوم غد لأسباب تتعلق بسوء الأحوال الجوية، فتسنّى لي أن ألتقيه هذا المساء وبصحبته السفير الأردني.

٢ ـ ذكر أنه مقتنع تمامًا بالطريقة التي استقبله بها الملك وولي العهد

ورئيس الوزراء وخليل كنة، رئيس مجلس النواب. عند استقباله في القصر، تحدث ولي العهد قليلًا ثم ترك الكلمة للملك الذي أظهر تفهمه الكامل لأهمية مشروع الاتحاد المصري - السوري بالنسبة إلى الأردن، ومخاطره على العراق لو تُرك الأردن وحده.

استمع الملك فيصل باهتمام كبير إلى ما قدّمه طوقان من توضيح لرسالة الملك حسين، وبيّن لطوقان رغبته الواضحة في الاستجابة لها، وبشكل مجز. تكلم رئيس الوزراء أيضًا، بحماسة عالية، مؤيّدًا عقد اللقاء بين البلدين، ومتمنّيًا إمكان عقده بينهما والملك سعود. أخيرًا سلّم الملك [فيصل] طوقان رسالة إلى الملك حسين ضمّنها موافقته على الدعوة لعقد اجتماع مبكر للملوك الثلاثة.

٣ - ذكر طوقان أن مقترح الملك حسين هو إنشاء كونفدرالية تضم الدول الثلاث وبعروش ودول منفصلة. ومن المحتمل إنشاء جيش موحَّد. النقطة الحيوية هي التوصل إلى سياسة واحدة إزاء العالم الخارجي، وبأي من الوسائل الممكنة لتحقيق التنسيق المشترك، وبأي صيغة تكون عملية. على الدول الثلاث أيضًا أن تنشئ منطقة اقتصادية واحدة (مع التشديد على أن يستفيد الأردن من عوائد النفط). كان الملك حسين راغبًا في الذهاب إلى أبعد الحدود باتجاه التعاون، وفي جميع المجالات التي توافق عليها الممالك، لكنه يأمل، على أقل تقدير، بمعاهدة تربطهم جميعًا بشكل وثيق.

٤ - ذكر طوقان أن المقترح لم يشمل لبنان. ومن شأن نجاح اتحاد الدول الثلاث، أو على أقل تقدير اتحاد العراق والأردن، أن يشكّل مساعدة ممتازة توفر الأمن للبنان. وإذا ما توسع الحلف، فلربما يكون ذلك مشجّعًا، بشكل حاسم، على انضمام لبنان. إلا أن محاولة ضم لبنان إلى الاتحاد في بداية قيامه ربما توقع الشقاق بين اللبنانيين، وتجعل موضوع انضمام دول أخرى أكثر صعوبة. أمّا انضمام الملك سعود إلى الاتحاد، فليس بالضرورة حيويًا، لكن عدم دعمه الكونفدرالية بين العراق والأردن في كلا البلدين سوف يقلل من الثقة بهذا الاتحاد، وسيتركز النقد على أن الكونفدرالية إنما هي نتيجة لمؤامرات القوى الغربية، وهذا موضوع يصعب تلافيه. المهم هو

ألّا يعارض الملك سعود الكونفدرالية، وإذا عارضها فسيظهر ربما، من خلال الرشاوى، كثير من العداء للمشروع، وبقدر كبير في الأردن.

٥ ـ ذكر طوقان أن النقاشات مع الملك ورئيس الوزراء لم تشمل الجوانب الدستورية كي لا يترك أي تأثير في مقترح الملك حسين، ما دامت وجهة نظر الأردن الأولى والأساسية هي أن يُتّخَذ قرار عملي واضح باتجاه إقامة الكونفدرالية، وذلك خلال اجتماع الملكين. أمّا التفاصيل، فيجب أن تُترك للدراسة لاحقًا. سألت السيد طوقان هل تحدث العراقيون عن المسائل المالية ذات الصلة بالكونفدرالية؟ أجاب بأنهم لم يتطرقوا إلى أي شيء يثير المتاعب، لكنه يعتقد أنهم يدركون جيدًا معنى الكونفدرالية، وإذا لم يخصَّص لها بعض عوائد النفط، وبشكل منفصل، فلن يكون لها معنى كبير.

(انتهت البرقية)

FO 371/133915

من مكتب علاقات الكومنوِلث ـ لندن

إلى المندوب السامي في كندا

برقية رقم ٥٦

١٩٥٨/١/٣١

إشارة إلى برقيتي السابقة لهذه البرقية
اجتماع حلف بغداد

خلال الاجتماع الافتتاحي، عبّرت الوفود كافة عن دعمها الشامل للحلف في ما يتعلق بالحاجة إلى مواجهة التهديد السوفياتي المتزايد في المنطقة. وذكر الأعضاء أنهم يرحبون بحضور السيد دالاس الاجتماع لأنه يدل على دعم الأميركيين للحلف. في ما يلي خلاصة الكلمات التي أُلقيت في حفل الافتتاح.

٢ ـ افتتح السيد مندريس، بوصفه رئيسًا، الجلسة بكلمة ترحيب، مشدّدًا على التقدّم الذي حققه الحلف الذي أصبح بحق حلفًا متماسكًا، وعلى أن هدف العدو هو تركيز محاولاته تجزئة أقطار الشرق الأوسط، ومن واجب الحلف إيجاد المزيد من التضامن السياسي والعسكري، وكذلك التعاون الاقتصادي والمعاونة التي من شأنها أن تشكّل قاعدة لمثل هذا التضامن. الاجتماع الحالي خطوة مهمة لتحقيق هذه الأهداف.

٣ ـ عبّر رئيس الوفد الإيراني السيد إغباد (Eghbad)، بعد أن أثنى على عمل الحلف، عن الحاجة الملحّة إلى تحقيق تقدم أكبر من خلال مشاريع مشتركة. كما عبّر عن الأمل بأن تقدّم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة دعمًا معنويًا وماليًا أكبر. [في هذا الصدد] يجب اللجوء إلى المنظمات الدولية وبنك الاستيراد والتصدير لتقديم قروض تقدّمها حكومات الدول الأعضاء. وأعلن [إغباد] أن إيران على استعداد للمساهمة بمبلغ عشرة ملايين ريال، أي ما يعادل خمسين ألف باوند، لأغراض المساعدات الفنية.

٤ ـ تكلم نوري باشا من العراق بقوة، داعمًا حلف بغداد الذي أُسِّس داخل المنطقة ولم يُفرض من خارجها. وفي جانب مطوَّل من كلمته يتصل بموضوع فلسطين، أعاد عرض الجانب التاريخي المتعلق بالمسألة الفلسطينية، مشيرًا إلى مناقشات لجنة التوفيق في شأن فلسطين (Palestine Conciliation Commission) لعام ١٩٤٩، وملحًّا بشدة على إيجاد حل للمشكلة بالاستناد إلى قرارات الأمم المتحدة، حيث طالبت الدول العربية بالإجماع، وأكثر من مرة، بأن تُحَل استنادًا إلى القانون [الدولي]. في ما يخص الجزائر، أكد نوري حقوق الجزائريين وحريتهم التي لا تزال فرنسا تمنعها عنهم بأفعالها التي لا تنسجم، للأسف، مع كونها دولة عضوًا في الأمم المتحدة. ثم عبّر عن دعمه لإيجاد حل لكشمير استنادًا إلى قرارات مجلس الأمن، وكذلك عن دعم غير محدود لتركيا في ما يخص قبرص. وفي حين يفضّل بذل محاولات لخفض التوتر، فإنه أشار إلى ضرورة عدم السماح بأي شيء يقود إلى الاسترخاء، والعمل على مقاومة أي محاولة لتدمير الاستقرار في هذه المنطقة. كما تحدث أيضًا عن الحاجة إلى أموال تزيد

على المتوافر منها في المنطقة، وذلك من أجل إقامة مشاريع مشتركة.

٥ ـ رحب ممثّل باكستان السيد فيروز خان نون ترحيبًا كبيرًا بالدعم الأميركي للحلف وبالسيد دالاس. وذكّر بأن أزمة جديدة أُثيرت في الشرق الأوسط منذ مؤتمر كراتشي بهدف إحداث الانشقاق بين قوى حلف بغداد. لكن المحاولة فشلت، وإن يكن الخطر لا يزال قائمًا. ونبّه بشدة محذرًا من الحيادية (عدم الانحياز) التي وصفها بأنها شيء خبيث جدًا يهدد المنطقة. وقال إن شعوب دول حلف بغداد مشوشة الفكر بسبب تسلّم من يسمَّون غير المنحازين مساعدة كبيرة الحجم من الدول الغربية. وأعرب عن دعمه لتركيا في شأن قبرص، وذكّر بوجوب تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين. وفي ما يتعلق بالجزائر، ذكر أن باكستان ترغب في أن ترى تحقيق ترتيب ودّي بين فرنسا والوطنيين الجزائريين، وبدء المفاوضات بينهما، وأن باكستان مستمرة بمساعيها للوصول إلى حل سلمي لمسألة كشمير ومياه القناة وفق ميثاق الأمم المتحدة، وقد قبلت بلاده قرار مجلس الأمن، وبالتفاهم مع الدكتور غراهام (Graham) الموجود حاليًا في شبه القارة الهندية. وأشار إلى أن باكستان أبدت استعدادها التام لقبول جميع المقترحات المعقولة التي تقدَّم في الأمم المتحدة، كما رحب بالمساعي الجارية لتخفيف التوتر الدولي، لكنه عبّر عن الأمل بألّا يجري بين القوى الكبرى أي ترتيب حول الشرق الأوسط من دون أن تسبقه مشاورات مع دول حلف بغداد. وفي ما يخص أعمال الحلف الاقتصادية والعسكرية الجارية، شدّد [فيروز خان نون] على الحاجة إلى أموال من أجل مشاريع مشتركة تفوق تكاليفها المالية قدرة دول المنطقة الأعضاء في الحلف على توفيرها، وذكر وجوب اتجاه اهتمام مجلس الحلف نحو الطلبات الضرورية والمستعجلة من المعدات، وتحقيق ذلك بأسرع ما يمكن لمصلحة دول الحلف، مع أسلحة مماثلة لتلك التي يتوجب أن يواجهوا بها.

٦ ـ تحدث السيد وزير الخارجية البريطانية بعده، ونص كلمته (التي تعرضت عند إلقائها لتغييرات طفيفة) وارد في برقيتي اللاحقة لهذه البرقية.

٧ ـ عرض مندوب الولايات المتحدة السيد دالاس الخطر الشيوعي منذ

الحرب [العالمية] الثانية، وعبّر عن الحاجة إلى منظمة للدفاع الجماعي، وقال إن الولايات المتحدة لا تزال تدعم الحلف، وبشكل شامل، وإن هدفها هو تعزيز الاستقلال الوطني للشعوب في الشرق الأوسط، وهذا يعتمد على ركيزتين هما الأمن الدفاعي والدعم الاقتصادي. وقال إن قوة دولية متحركة من قوات عسكرية كبيرة تشكّل عند الاقتضاء من أجل التصدي لأي عدوان شيوعي، إلّا أنه عبّر عن الحاجة إلى قوات دفاعية وطنية. وشدّد على أن الولايات المتحدة مستعدة للتعاون التام، والعمل مع اللجان العسكرية، ولجان مكافحة أعمال التخريب، واللجان والاقتصادية.

(انتهت البرقية)

FO 371/ 13497

السفارة البريطانية

بغداد

١ شباط/ فبراير ١٩٥٨

[١٠١٣/١٤/٥٨]

إلى السيد ر. م. هادو (Hadow)/ الدائرة الشرقية ـ وزارة الخارجية

عزيزي مايكل

خلال الأسبوع الممتد من ١٩ إلى ٢٦ كانون الثاني/ يناير، ناقش مجلس النواب الميزانية، وناقش خطاب العرش أيضًا. هذا أهم نقاش عام في السنة البرلمانية. تضمّن القسم الأول من هذا النقاش، وقد استُكمل الآن، كلمات قدّمها عدد من النواب وشملوا فيها عددًا من الموضوعات التي رغبوا في طرحها. أمّا القسم الثاني، الذي شُرع فيه الآن، فتجري فيه مناقشة تفصيلية لميزانية الوزارات كافة. حضرت العديد من جلسات المناقشات العامة، وسمعت عددًا من الخطب التي أثارت لدي الانطباعات التالية:

٢ ـ الأجواء في المجلس ودية ومريحة. بدا أن ليس ثمة ضغائن شخصية

معيّنة بين الحكومة والمتكلمين الذين انتقدوها. الهدوء، أو غير ذلك في ما يخص المجلس، يعتمد بوجه عام على موهبة المتحدثين الخطابية. لم يكن هنالك، وبوجه خاص، صياح أو صفير، بل الكثير من خلط الأوراق والسعال والتشويش، وذلك عندما يكون المتكلم ضعيفًا. وقد بدا رئيس المجلس خليل كنة قادرًا على إحكام السيطرة، على الرغم من فسحه الحرية كاملة. لا بد طبعًا من التذكير بأن هذا المجلس يعَدّ مجلس نوري، وبأن ليس لدى أعضاء المعارضة المتّصفين بالعدوانية مقاعد في هذا المجلس. ومع ذلك، بدا النواب قليلي الخبرة، وبخاصة في حقل الشؤون الخارجية.

٣ ـ على الرغم من أن عدد الذين تحدثوا هو ٢٩ عضوًا من مجموع أعضاء المجلس البالغ ١٤٣ عضوًا (هنالك كرسيان شاغران)، فإنهم كانوا ناقدين للسياسة الغربية، وكان من بينهم نواب جدد، مثل عبد الكريم الأزري (إضبارة الشخصيات رقم ١٦) الذي هو أساسًا من مؤيدي الغرب ومقتنع بأن التعاون مع الغرب يصب في مصلحة العراق، وقد تكلم وهو يبدي أسفًا أكثر ممّا أبداه من غضب. وكان هناك أيضًا النواب من قوى اليسار الوطني، الذين تكلموا وفق الخط المصري. وكان أفضل المتحدثين في المجلس بشكل عرضي وغير محسوب اثنين هما ممّن اتّبعوا هذا المنهج في الحديث، وقد لفتا الانتباه تمامًا في المجلس.

٤ ـ تركز النقد على ثلاث مسائل أساسية: حلف بغداد وفلسطين والجزائر. وانصبّت جميع المسائل التي جرى الحديث عنها، وبشكل تحذيري، على الموضوعين الثاني والثالث، ولست في وارد تكرار الحديث عنهما. تحدث النواب، إلى حد ما، من أجل أن يوثّقوا لأنفسهم أنهم وطنيون جيدون، أو أن هناك قليلًا من القناعة بأنهم قصدوا حقًا ما تحدّثوا به.

٥ ـ في ما يتعلق بحلف بغداد، تركز النقد على تصريحين أشار إليهما رئيس الوزراء (انظر الفقرة ٦ من رسالة السفير رقم ٢٠٣ في ٢٨/ ١٢/ ١٩٥٧، وبرقيتنا رقم ٤). ذكر في أولهما أنه في حال تقاطع المصالح العربية مع تلك الخاصة بحلف بغداد، فإن المصالح العربية تأتي أولًا. وأكد في ثانيهما أن حلف بغداد هو في مصلحة العرب. المنتقدون هاجموا

رئيس الوزراء وطالبوه بأن يوضح ما قصد بتصريحه هذا، وتساءل أهم ناقد كيف يمكن أن يكون الحلف في مصلحة العرب فيما:

- إيران، أحد الأعضاء، تطالب بجزء من الأرض العربية، وهو البحرين.

- وتركيا، عضو آخر في الحلف، تحشد جنودها على حدود الشقيقة سورية، مهددة لها.

- وبريطانيا، عضو ثالث، تواطأت مع فرنسا وإسرائيل في مهاجمة الشقيقة مصر.

٦ - في إجابة عن هذه التساؤلات الهجومية، اتّبع رئيس الوزراء خطًّا بيّن به أن الحلف صيغ وفق ما جاء في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة بالدفاع الشخصي، ولمقاومة التغلغل الشيوعي أيضًا. وأكد أن البحرين جزء لا يتجزأ من العالم العربي. لم يكن رئيس الوزراء متحدثًا سيئًا وكانت هنالك لمسة ودية في لهجة كلمته. وهو في أي حال لم يعطِ الانطباع بأنه صارم جدًّا أو متساهل. في مناقشة لي معه في ما بعد، وبعد أن أثنيت على ما ورد في خطابه، قال لي والقلق بادٍ في عينيه: «نعم، أعطيتهم جوابًا صلبًا ومباشرًا، أليس كذلك؟». تأكد تمامًا غياب إمكان أن يثق أحد بأنه سيكون قادرًا على الاستمرار وقتًا طويلًا، خصوصًا إذا لم تفعل القوى الغربية شيئًا في شأن فلسطين.

٧ - مقارنة بآخر دورة برلمانية، وكانت قد عُقدت طبعًا في ظل مرحلة سادها قانون الطوارئ عقب حوادث السويس، فإن النقاش هذا حظي بتغطية شاملة من الصحافة. وربما هذه الحقيقة شجعت النواب على التحدث أكثر من ذي قبل، وهم أيضًا منتبهون إلى احتمال أن تجرى الانتخابات العامة خلال هذا العام.

الخلاصة

٨ - إن ممارسة الحكومة العراقية السماح لمناقشات حرة من هذا النوع، وكذلك حرية الكتابة عنها في الصحافة، تبدو حكيمة؛ فهي تسمح للنواب بالتنفيس عن مشاعرهم في أجواء المجلس التي تشبه أجواء النادي إلى حد بعيد، وتمنحهم فرصة التعبير عن وجهات نظرهم وتوثيقها من دون

أن تفعل بالضرورة أي شيء بصددها. ومعظم المتحدثين معتدلون نسبيًا، ومثقفون، وأغلبهم من مؤيدي الغرب، لكن علينا ألّا ننسى قوة تأثير المشكلات العربية في وجهات نظرهم. ومن الحقائق الأساسية في العراق هي أنه في حال عدم حدوث بعض التغيير في السياسات الغربية إزاء فلسطين والجزائر، فإنه سيبقى من الصعب على أصدقائنا أن يجدوا الحجج التي يردّون بها على المنتقدين.

FO 371/134036

من: مكتب العلاقات ـ الكومنولث

إلى: المندوب السامي في كندا ـ أستراليا ـ نيوزيلندا ـ جنوب أفريقيا الاتحاد الفدرالي لروديسيا ونياسلاند

رقم البرقية: سرّي ٦٠. دبليو

١ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقيتي رقم W 975، وكذلك برقيتي رقم W 52.

فدرالية الممالك العربية

أرسل الملك حسين إلى الملك سعود والملك فيصل رسالة اقترح فيها ترتيب اجتماع ثلاثي لغرض مناقشة مضمون الاتحاد المقترح بين سورية ومصر. استنادًا إلى السفير الأردني في بيروت، يُعتقد أن الملك اقترح معاهدة صداقة وتعاون بين الدول الثلاث، مع إمكان انضمام لبنان الانضمام إليها إذا ما رغب في ذلك.

٢ ـ من وجهة نظر وزير الشؤون الخارجية الأردني، فإن مقترح إقامة الوحدة بين مصر وسورية محاولة دعائية لن يكون لها تأثير كبير في أذهان اللاجئين في الأردن. وهو يظن أن المشروع لن يكون مقبولًا شعبيًا في مصر وفي سورية، حيث إن الشيوعيين في هذين البلدين يعارضون الوحدة لأنها في رأيهم ستضعف الارتباط السوري بالاتحاد السوفياتي.

FO 371/134036

من: السفير البريطاني ـ عمّان

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١٠٨

١ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية

برقيتي رقم ٩٦ ـ العراق/ الأردن/ العربية السعودية

عاد وزير الشؤون الخارجية أمس من الرياض. أخبرني اليوم أنه أمضى يوم ٣٠ كانون الثاني/ يناير بأكمله في نقاش مع الملك سعود. ذكر سعود أنه يتفق تمامًا مع الملك حسين على أهمية قيام الأنظمة الملكية بنوع من ردّ الفعل في مواجهة الوحدة بين مصر وسورية. وهو يعتقد أن الوحدة رُتِّبت بعجالة كبيرة، وأن على الأنظمة الملكية تجنّب ارتكاب الأخطاء ذاتها. ويظن أيضًا أن من الحكمة الانتظار ومشاهدة كيف ستتطور هذه الوحدة قبل تقرير نوع الخطوة الصحيحة المقابلة. اقترح سمير الرفاعي عليه وجوب إعادة دراسة إقامة اتفاقية صداقه بين حكومتي الأردن والعربية السعودية. وافق سعود على ذلك، لكن ذكر هنا أيضًا أنه يفضّل الانتظار والمراقبة قبل الإقدام على ذلك.

٢ ـ لا سمير ولا الملك حسين أصابتهما حالة من التشاؤم والمفاجأة، أو خيبة الأمل إزاء رد الفعل هذا. عزا سمير ذلك، من منطلق معرفته لسعود بصورة جيدة جدًا، إلى ثلاثة أسباب، أولها الطبيعة البدوية الحذرة التي يتسم بها سعود، وثانيها قلق سعود من قدرة سورية على قطع أنبوب التابلاين النفطي، وهو ما يمكن أن تكون له ـ في ظل متاعب سعود المالية ـ نتائج خطرة (انظر برقيتي التالية)، وثالثها النصائح السيئة التي يقدمها أقاربه ومستشاروه في شأن النقطة الأخيرة. قلت إنني أشعر بالأسف وأنا أرى الأمير فيصل، الذي كان قد عاد لتوه من القاهرة إلى الرياض (وهو الذي

لديه ممتلكات كبيرة في مصر)، يميل إلى أن يكون ذا تأثير سيئ على وجه الخصوص. وافقني سمير على هذا الرأي، لكنه ذكر أن سعود هو في الموقع الصحيح، على الرغم من مستشاريه السيئين كافة، وأنه معارض بشدّة وحدة المصريين والسوريين، ومصمم على مقارعتها في الوقت المناسب. المشكلة هي كيف يدفع موقفه هذا ليترجمه إلى فعل.

٣ ـ عاد وزير العدل توًا من بغداد، ولم تصلني بعدُ تفاصيل عن زيارته. أخبرني الملك حسين ظُهر هذا اليوم أنه مقتنع بشكل كبير بنتيجة الزيارة، وأنه يعتزم أن يلتقي في القريب العاجل فيصل أولًا ثم سعود، على أمل أن يتناول الموضوع بشكل أوسع. وافق الملك عندما قلت له ربما أفضل طريقة للتمكّن من التغلب على حذر سعود هي أن يُبيِّن له أن العلاقات الوثيقة بين الأردن والعراق بدأت تأخذ شكلًا أكثر وضوحًا.

٤ ـ أضاف الملك أن سعود قلق جدًا في شأن توسع النفوذ السوفياتي في اليمن، وتنازل وطلب قيام ولي العهد الأمير بدر بزيارة الرياض.

(انتهت البرقية)

F0 371/134036

من السفير البريطاني في بغداد السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١٥١

٣ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية

برقية السيد كراوفورد رقم ١٤٥: وحدة مصر وسورية

عدت إلى بغداد يوم أمس، وطلب ولي العهد أن يراني مساء ذلك اليوم. قال إن الملك وهو شخصيًا راغبان في تحقيق تقدّم سريع في الاستجابة للرسالة التي بعث بها الملك حسين، وذلك في ما يتعلق بعقد

اجتماع للملوك الثلاثة، وأيضًا في ما يخص عقد شراكة وثيقة بين العراق الأردن والعربية السعودية، أو بين العراق والأردن فقط في حال فشل ذلك. ويأمل بأن يوافق سعود على ذلك. أكد (انظر برقية السيد كراوفورد رقم ١٤٣، الفقرة ٤ منها) أن رئيس الوزراء يعتقد أن المعاهدة ليست كافية، وأن الهدف يجب أن يكون شكلًا من أشكال الكونفدرالية. لمّح إلى موافقته والملك على ذلك. في هذه الأثناء، تسلّم ولي العهد يوم أمس رسالة شخصية مرسلة من سعود فيها تعبيره عن مخاطر الوحدة المصرية ـ السورية، وتبيان لاعتقاده أنها تستهدف الممالك. إلّا أن الرسالة لم تتضمن مقترحات محدّدة أو عملية. وفي ما بعد علم من خلال الأردنيين أن سعود ذكر أنه يحبّذ عقد لقاء بين الملوك الثلاثة، لكن ليس في الإمكان تحقيق ذلك إلّا بعد زيارة ملك المغرب التي لم يُحدَّد موعدها، والمتوقع أن تكون في وقت قريب. ولي العهد يعتقد أن من المرغوب فيه استخدام كل ما يمكن من أشكال التأثير في الملك سعود كي يكون أكثر إيجابية. ولي العهد سيلتقي السفير السعودي بنفسه مساءً، كما أخبرني أنه شخصيًا مستعد للسفر بنفسه للقاء سعود إذا ما كانت في ذلك منفعة. وهو في أي حال الأحوال يأمل كثيرًا بأن يقوم الأميركيون بإسداء النصح لسعود كي يتجاوب مع العراق والأردن. وهو يعتقد أيضًا أن سعود قد يستجيب لنصيحة من لدن باكستان.

٢ ـ في ما يخص الأردن، فإن الحكومة العراقية تنتظر الآن رد الملك حسين على رسالة الملك فيصل (انظر الفقرة ٢ من برقية السيد كراوفورد رقم ١٤٥). العراقيون مستعدون للاجتماع مع حسين في أي وقت، وكذلك إرسال القوات العراقية إلى المفرق في حال طُلب منهم ذلك. قال إنه إذا كنا نظن الأمر نافعًا فإنه سيكون سعيدًا بأن يكون له حديث مع سفير صاحبة الجلالة البريطانية في عمّان، وفي أي وقت.

٣ ـ أضاف ولي العهد أنه يرغب في أن يبقى على اتصال وثيق بنا. هو موافق على كل ما جاء من نقاط في برقية أنقرة رقم ١ الموجَّهة إلى عمّان، وموافق بامتنان على أخذ العراق والأردن، وسعود أيضًا إذا أمكن وبالتنسيق مع لبنان، زمام مبادرة اللقاء. كما أن من شأن دعم نقدمه نحن من وراء

الستار ويقدمه الأميركيون أيضًا في هذا الصدد، وهو ما يتحمس له كثيرًا، أن يزيد من اهتمام الأقطار العربية بما تريد تحقيقه لنفسها. العراق مستعد للذهاب في هذا الاتجاه.

(انتهت البرقية)

FO 371/133881

شخصي

تأثير الوحدة المصرية ـ السورية في نقل النفط عبر قناة السويس والأنبوب النفطي الناقل في سورية

سيكون هنالك وقت كافٍ قبل اتضاح ملامح الإدارة والهيئات الدستورية الخاصة بالوحدة.

٢ ـ يبدو من خلال الأدلة الحالية، وعلى المدى القصير، أن الوحدة لن تغيّر الوضع كثيرًا من الناحية العملية. من المفترض أن العقيد ناصر(*) يهدف إلى الحصول على المزيد من السيطرة المباشرة على خط الأنبوب النفطي السوري، لكن من المشكوك فيه أنه، في المرحلة المبكرة للوحدة على الأقل، سيقوم بالضغط عبر إجراءات محددة أكثر ممّا كان قد قام به حينما كان البلدان في حالة تحالف وثيق. قبل الوحدة، سبق أن تعرّض أنبوب النفط الناقل السوري للقطع أو للتهديد بالقطع إذا ما اتُّخذت إجراءات مماثلة لما حصل في قناة السويس. لكن ليس من الضروري أن يحصل مثل هذا؛ فإنْ قُطع الأنبوب النفطي، فإن ناصر لن يكون قادرًا على غلق القناة بسبب المعارضة الدولية لأي إجراء لوقف العمل في القناة. في الأيام الأولى للوحدة، من المتوقَّع أن يكون ناصر متيقظًا جدًا لمثل هذا العمل المنفصل في سورية، كونه سيجعل السوريين يفكرون مرتين في فوائد

(*) دأب الدبلوماسيون البريطانيون في مراسلاتهم على تسمية رئيس الجمهورية المصرية جمال عبد الناصر العقيد ناصر، في محاولة منهم للتقليل من شأنه وإضفاء الصفة العسكرية عليه، على الرغم من كونه رئيسًا لمصر ثم رئيسًا للجمهورية العربية المتحدة (المؤلف).

الوحدة التي ستدعوهم إلى أن يكونوا أول من يقدم التضحية الكبيرة.

٣ ـ على المدى البعيد، سيعتمد كل شيء تمامًا على التغييرات الدستورية النابعة من قيام الوحدة، وعلى تأثير موضوعات مثل اتفاقيات IPC والتابلاين التي عُقدت مع الحكومة السورية... إلخ، وما إذا كان إقرارها سيستمر باستمرار حكومة الوحدة، ومدى اندماج العوائد المالية لكلا البلدين. مهما تكن التفاصيل ذات الصلة بالتطورات الدستورية، فإذا سارت الوحدة بشكل حسن واندمجت حكومتا البلدين تمامًا، فإن ناصر سيكون في وضع أقوى ممّا كان عليه في مواجهة الحالة التي كان عليها الإنتاج النفطي والدول المستهلكة له، إذ تكون خطوط الأنابيب النفطية وقناة السويس قد أصبحت تحت سيطرته. لذلك، سيبدأ العراقيون يشعرون بتحبيذ مقترح إنشاء خط الأنبوب النفطي التركي.

الخلاصة

ـ في المدى القصير، لن تُحْدِث الوحدة أي متغيرات على أرض الواقع.

ـ في المدى الطويل، إذا ما أصبحت الوحدة مبعث قلق، فإن ناصر سيصبح في وضع أقوى ممّا كان عليه في مواجهة الإنتاج النفطي والدول المستهلكة للنفط.

الاستنتاج

الوحدة المصرية ـ السورية تجعل تسهيلات تقسيم نقل النفط من الشرق إلى الغرب عبر القناة مقبولة أكثر ممّا كانت عليه قبل إعلان الوحدة. والوحدة على أي حال لا تشكل تغييرًا راديكاليًا في الوضع العملي القائم، وليست لدينا، في هذه المرحلة على الأقل، الرغبة في اتخاذ أي خطوة مكشوفة ضدها، مثل عدم تشجيع شركة نفط العراق على متابعة خططها لزيادة حجم النفط المار في أنابيبها الناقلة للنفط عبر سورية.

التوقيع

ج. ت. فيرلي

٤ شباط/ فبراير ١٩٥٨

FO 371 /134036

من: السفير البريطاني في عمّان ـ السيد جونستون

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١١٥

٤ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية

برقيتي رقم ١٠٨ الأردن/ العراق/ العزبية السعودية

لدى القائم بالأعمال الأميركي التفاصيل ذاتها، ومن خلال وزير الشؤون الخارجية الأردني، المتعلقة بزيارته للرياض، مع إضافةٍ واحدة مهمة هي أن ليس في استطاعة سعود أن يقيم علاقات وثيقة مع الأردن والعراق إلّا إذا وافق العراق على الانسحاب من حلف بغداد. نشأ لدى الوزير المفوض الأميركي انطباع مؤداه أن كلًّا من سمير والملك حسين قبل وجهة نظر سعود، وأنهما يرغبان في رؤية تحقق هذا الشرط. ليس هنالك خلال مناقشاتي معهما ما يؤكد مثل هذا الشيء. لكن على أي حال لربما كان مثل هذا الأمر، على الرغم من كل شيء، صحيحًا.

٢ ـ علم القائم بالأعمال الأميركي منهما، قياسًا بالانطباع الذي أعطاني إياه الملك (الفقرة ٣ من برقيتي المشار اليها آنفًا)، أن الملك يرغب الآن في رؤية الملك سعود قبل رؤيته فيصل، إلّا أن مثل هذا الاجتماع لا يمكن ترتيبه إلّا بعد زيارة ملك المغرب في الأيام القليلة المقبلة (انظر برقية بغداد رقم ١٥١).

٣ ـ أرجو رؤية برقيتي اللاحقة لهذه البرقية.

(انتهت البرقية)

FO 371/133837

من: وزارة الخارجية ـ لندن

إلى: السفارة البريطانية ـ واشنطن

برقية رقم ٤٧٥

٤ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية

برقيتا أنقرة رقم ٢٢٠/ ٢٥٢ وبرقيتي إلى أنقرة ٣٦٤
[المؤرخة في كانون الثاني/ يناير ٢٩/ ٣٠/ ٣١: أسلحة إلى الأقطار العربية]

منذ أن وسّع الأميركيون مجال نشاطهم ليشمل الأردن ولبنان وكذلك العراق، وحيث إنني أعتقد بوجود فائدة من متابعة الموضوع ليشمل لا العراق فحسب، بل هاتين الدولتين أيضًا، فإني أعتقد أن علينا اتّباع الأساليب الآتية:

أ ـ إيجاز الخبراء الأميركيين في لندن ما تعرفه عن القوة الجوية العراقية، وما هي حاجاتهم الحقيقية.

ب ـ زيارة بعثة الاستطلاع الأميركية للعراق (حيث نأمل المزيد من النقاش مع السلطات البريطانية والعراقية في شأن مذكرة المساعدة الأميركية للعراق)، وبأسرع وقت ممكن (لربما بالتوافق مع الفقرتين أ/ ب أعلاه).

ج ـ إجراء مناقشة شاملة حول التخصيصات من التجهيزات العسكرية والجوية الأميركية والبريطانية إلى العراق والأردن ولبنان.

٢ ـ الرجاء استشارة وزارة الخارجية الأميركية، وإبلاغهم أننا مستعدون للعمل بسرعة ووفق هذه النقاط. في إمكانك القول إنه ما دامت بعثة الاستطلاع ستزور العراق، وفور الانتهاء من المناقشات المتصلة بـ(أ)، فإنني أفترض أن وزارة الخارجية الأميركية ستكون راغبة في إرسال مندوبيها إلى لندن في القريب العاجل. في أي حال، من المهم أن نكون قد توصلنا إلى اتفاق في شأن سياسة شاملة في وقت ستقدّم فيه بعثة الاستطلاع تقريرها.

لذلك، آمل أن تكون وزارة الخارجية الأميركية مستعدة للدخول في المناقشات التي اقترحتها في (ج) المذكورة آنفًا، وبالتالي يتم التوصل إلى الاتصال بهم في لقاء أنقرة. وبينما سيكون ذلك مقنعًا جدًا بالنسبة إلينا، وذلك في ضوء العدد الكبير من الأقسام التي ستكون ذات علاقة بالموضوع، وأن يكون لنا معهم اجتماع في لندن، فأنا أترك الموضوع لك لتقدّر مقدار الضغط الذي يجب أن يمارَس عليهم في هذا الموضوع. الأميركيون سيفضّلون، على سبيل الافتراض، واشنطن، ولربما ستشعر بأنهم سيكونون أكثر مرونة إذا جرى النقاش في بلادهم.

٣ ـ استنادًا إلى المقترحات الأميركية التي أشير إليها في برقية أنقرة رقم ٢٢٠، فلربما قرأتَ برقيتي رقم ٣٦٤ التي أرسلتها إلى أنقرة. إني آمل ألّا يكون لدى الأميركيين إمكانية للقيام بأي عمل مع الأردنيين واللبنانيين، إلى حين انتهاء المناقشات التي اقتُرحت في المقطع ١/أ أعلاه.

FO 371/133813

من: السفير البريطاني ـ عمّان ـ السيد جونستون

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١٢١

٥ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية

برقية وزارة الخارجية رقم ١٢١ في ٥ شباط/ فبراير
برقيتي رقم ١١٥/ الأردن/ العراق/ العربية السعودية

أخبر وزير العدل أحد أعضاء السفارة هذا اليوم أنه يرى أن الخطوة الأولى هي إقامة الأردن والعراق فدرالية، ثم تنضم العربية السعودية في وقت لاحق.

إن حجر العثرة، من وجهة نظر الملك حسين والشعب الأردني، هو

حلف بغداد، وانسحاب العراق من الحلف هو فقط ما يجعل تحقيق الفدرالية ممكنًا. ورأى الوزير أن الموضوع يتوقف على بريطانيا، وأن من مصلحتنا كذلك، وهذا أمر مؤكد، أن يتم تسهيل إقامة الفدرالية من خلال «ترتيب» إخراج العراق، بشكل لبق، من حلف بغداد. وفي ما يخص الأميركيين، ينبغي أن يؤدوا الدور ذاته بممارسة ضغط على الملك سعود لدفعه إلى الانضمام إلى الفدرالية. وذكر سليمان طوقان أنه خلال ستة أشهر من إقامة الفدرالية التي تضم العراق والأردن والعربية السعودية، سيتخلّى السوريون عن مصر ليلتحقوا بالصيغة الطبيعية التي تضم جيرانهم.

٢ ـ هذا يؤكد الافتراض أن القصر والحكومة يميلان الآن إلى دعم وجهة نظر سعود، التي تنادي بانسحاب العراق من الحلف، باعتبار ذلك ضروريًا، وقبل أن تتحرك الممالك لتحقيق مزيد من التقارب في ما بينها.

٣ ـ سأصطحب السير هايتر في لقاء طلب الملك ووزير الشؤون الخارجية عقده، وذلك يوم غد، لذلك سوف أُبرق إليكم بالمزيد.

(انتهت البرقية)

FO371/133813

من: السفارة البريطانية ـ بغداد/ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١٦٣

٥ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية

برقية إلى وزارة الخارجية رقم ١٦٣، في ٥ شباط/ فبراير

برقيتي رقم ١٦٢ (لم تُوزَّع بين الجميع)، الفقرة ٢/(٥)، وجهة نظر الحكومة العراقية هي أن على الكويت أن تشارك في الكونفدرالية التي تضم العراق والأردن، وربما العربية السعودية.

غاية العراق من طرح هذه المسألة هي بلا شك مالية، وبشكل رئيس. من المحتم أن تبرز مسائل مهمة ذات صلة بالكونفدرالية، مثل المساعدة المالية للأردن، بوصفها واحدة من المشكلات المهمة. بما أنه سيكون للكونفدرالية تأثير عاطفي متواضع، يتوجب أن تتضمن الكونفدرالية وعدًا بتحقيق المنافع إذا ما أريد لها أن تحقق شيئًا من الجاذبية للعراقيين والأردنيين، وكذلك لأولئك في سورية الذين ربما يغريهم اعتبار الكونفدرالية أفضل من الوحدة مع مصر. في مقابل ذلك، تشعر الحكومة العراقية بأنها غير قادرة على تخصيص أي مبلغ من عوائدها المالية، أكان من العوائد النفطية أم من غيرها من المصادر، وذلك لحاجتها إلى هذه العوائد لمواجهة التوسع المتصاعد للمصروفات على الخدمات التي تؤديها الحكومة والجيش... إلخ فضلًا عن الحاجة إلى الاستمرار في أعمال الإعمار التي بدأت توًّا تحقق نتائجها على الحياة المتصلة بالمواطنين العاديين في البلاد، وكذلك في تقديم أساس جديد لهم ليكونوا موالين لبلدهم. وأي اضطراب أو تأخير في هذا البرنامج يفضي إلى وضع أصعب لجهة الرد على الانجذاب العاطفي للوحدة المصرية ـ السورية.

هنالك أيضًا الخوف الحقيقي من احتمال تعرّض أنبوب النفط المار بسورية للقطع مرة أخرى، إن عاجلًا أو آجلًا.

٢ ـ في مثل هذه الظروف، يتعيّن على العراقيين حتمًا التفكير في ضم الكويت إلى الكونفدرالية، لا كون ذلك ملائمًا من وجهة النظر الجغرافية فحسب، بل لأن من شأن انضمام الكويت أيضًا أن يؤمّن إمكان الحصول على بعض أموال الشيخ. مثل هذه المقترحات تبرز إلى الواجهة كلما ظهرت مشكلة تمويل التنمية في الشرق الأوسط عمومًا، وبرزت بوضوح متاعب مالية تراها المملكة المتحدة ماثله أمامها. في مقابل ذلك، يصعب البحث عن مصادر أخرى يمكن أن تقدم المساعدة المطلوبة لتجعل من الكونفدرالية حقيقة قائمة. المنطقة إذًا تعتمد عمومًا على دعم الولايات المتحدة، إلّا أنها لا تقدم الكثير ممّا يشكّل أساسًا للحصول على تأييد جماهيري للفدرالية، فضلًا عن أن الملك سعود يبدو أنه يعاني حاليًا أزمة مالية كبيرة.

٣ ـ ما دمنا نتعهد تقديم دعم شامل لأي خطوة باتجاه وحدة هذه الدول العربية، فأني آمل، على أقل تقدير، بألّا نتخذ موقفًا معارضًا لضم الكويت.

إنني أتصور أن حاكم الكويت ذاته لن يكون راغبًا في أن ينضم إلى أيٍّ من المشروعين، وذلك لأنه لا يرغب في أن يتّخذ موقفًا بين الكتلتين العربيتين، وكذلك بسبب كونه يخشى أن يبتلعه أيٌّ من جيرانه. وهو في جميع الأحوال يرغب في أن يبقى طليق اليد في التصرف في عوائده المالية الناتجة من نفطه. في مقابل ذلك، ومن غير أي سؤال، ربما لن يعمد إلى تقديم بعض الدعم المالي إلى ما تحتاج الكونفدرالية إليه ماليًا كي لا يبتلعه الحكام الآخرون.

٤ ـ في ما يتعلق بمسألة الصيغة التي نتّبعها، يبدو من المرغوب فيه ألّا نقحم أنفسنا بين الحكومة العراقية وحاكم الكويت، وأن نسمح للطرف الأول بتقديم قضيته مباشرة إلى الطرف الثاني إذا شاء ذلك. إذا وافقتكم على هذا، فإني أقترح أن يؤخذ في الاعتبار ما إذا كان علينا ألّا نشجع حاكم الكويت على الاستجابة أو اتخاذ إجراء ما بدعم فاعل.

(انتهت البرقية)

FO 371/133837

من: وزارة الخارجية ـ لندن

إلى: السفارة البريطانية ـ واشنطن

برقية رقم ٥٣٩

٦ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية

برقيتك رقم ٢٥٣، في ٥ شباط/ فبراير:
تجهيزات عسكرية إلى دول الشرق الأوسط

سألتنا سفارة الولايات المتحدة عمّا إذا كان في إمكاننا أن نستقبل فريقًا من الخبراء الأميركيين من أعضاء بعثة الاستطلاع ذات العلاقة بالعراق، وكذلك في لندن، بين ١١ شباط/ فبراير و١٣ منه (الغرض من الزيارة هو التباحث في ما اقتُرح في الفقرة ١ (أ) من برقيتي رقم ٤٧٥). وافقنا على

طلبهم. وقد أشاروا إلى أن على المباحثات أن تتناول «الوضع الحالي للتجهيزات البريطانية المتعلقة بالقوة الجوية الملكية العراقية، والمساعدات التدريبية البريطانية، والترتيبات الاستشارية المقدَّمة». وافقنا على ذلك، وقلت إن المفيد أن تشمل المحادثات موضوعات أوسع، لما لدينا من معلومات حول التنظيمات الهيكلية الأخرى للقوة الجوية العراقية، وحاجاتها الحقيقية الأخرى بحسب اعتقادنا.

٢ ـ في ما يتعلق بالنقاشات المتصلة بالمقطع ١ (ج) من برقيتي رقم ٤٧٥، اقترحت وزارة الخارجية الأميركية وجوب أن تُعنى المحادثات بكل دولة على حدة، ما دامت حاجات هذه الدولة مختلفة تمامًا عن حاجات غيرها من الدول. إنني آمل بأن نتمكن من إقناع وزارة الخارجية الأميركية بأننا في وقت يمكننا فيه أن نناقش بوضوح ما يتصل بكل دولة بشكل منفرد، فإن من غير الممكن درس المسألة المتعلقة بدور المملكة المتحدة والولايات المتحدة في كل دولة من الدول إلّا في إطار نقاش ذي صلة بمشكلة التجهيزات إلى أصدقائنا في العالم العربي ككل.

(انتهت البرقية)

FO 371/133813

من: السفير البريطاني ـ بغداد/ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١٧١

٦ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية

طلب رئيس الوزراء صباح أمس أن أحضر للقائه، بحضور وزير الخارجية. جرى بيننا حديث ودّي، لكنه كان صعبًا جدًا عندما تناول موضوع الكويت.

٢ ـ بدأ رئيس الوزراء بالقول إن الحكومات العراقية المتعاقبة في العراق أقامت قاعدة سياستها على أساس الصداقة مع الغرب، وبخاصة مع بريطانيا. قامت الحكومات العراقية بذلك لأنها تؤمن بأنه يصب في مصلحة بلادها وشعبها. وهو يأمل بأن يكون لدينا الشعور ذاته. اليوم العراق يواجه خطرًا عظيمًا؛ أي الوحدة بين مصر وسورية التي تسعى إلى النيل من الأنظمة في الأردن والعراق والكويت، ومن عوائد النفط العراقي والكويتي أيضًا. هنالك حقًا تقارير عن مشكلات في الكويت سببها ناصر. قررت الحكومة العراقية أن تلجأ إلى إقامة نوع من الكونفدرالية مع الأردن؛ إذ في حال انهار الأردن، سيصعب كثيرًا على العراق الوقوف في مواجهة ذلك مدة طويلة. أرادوا من سعود أن ينضم أيضًا إلى الكونفدرالية المقترحة، لكنه يطيل المناقشة كسبًا للوقت، وبالتالي ليسوا مستعدين للتأخر في السير قدُمًا مع الأردن إذا ما كان الحسين، كما فهموا، مستعدًا من جانبه. إلّا أنهم يرغبون في أن يروا انضمام الكويت أيضًا وفي الطلب من حكومة صاحبة الجلالة البريطانية تقديم المساعدة في هذا الشأن. ما دام حاكم الكويت قد واجه المخاطر ذاتها، حاله حال العراق والأردن، فإن من مصلحته بالتأكيد أن يتعاون معهما. وإذا أقدم على ذلك، فان انعكاساته على العالم العربي ستكون عظيمة جدًا. ومن شأن ذلك أيضًا أن يدفع الشعب في سورية إلى إدراك أنه راهن على الحصان الخاسر بانضمامه إلى مصر. فوق هذا كله، سيقدّم العراق إلى الأردن مساعدات ضخمة في ظل أي شكل من أشكال الكونفدرالية يتم التوصل إليه، علمًا أن العراق لا يستطيع تأمين مصادر مالية مجزية تمكّنه من تقديم مثل هذا الدعم، هذا إذا ما تُرك جانبًا احتمال بروز خطر قطع أنبوب النفط. في مقابل ذلك، على الكويت، من أجل مصلحتها، أن تساهم في الدعم. الكونفدرالية بين الأردن والعراق وحدها لا تكفي، أمّا إذا انضمت الكويت فستكون هنالك جبهة اقتصادية متينة يمكنها أن تقف على قدميها. ومن المأمول به طبعًا أن يلتحق سعود أيضًا بهذا الاتحاد.

٣ ـ بعد ذلك قال رئيس الوزراء إنه بينما هو غير راغب في العودة إلى الماضي، فإنه يبنغي لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية أن تدرك أن جميع

العراقيين يؤمنون بأن الكويت كانت تمثّل امتدادًا طبيعيًا متّحدًا مع العراق، وبأن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية كانت في الماضي هي المسؤولة عن تقرير خلاف ذلك.

٤ ـ سألت رئيس الوزراء عن شكل الارتباط بالعراق (والأردن) الذي يفكر فيه. كانت استجابته الأولى القول إن ما تريده الحكومة العراقية هو أن على الكويت أن تكون جزءًا من العراق. والعراق، شأنه شأن الكويت، قبل مبدأ المناصفة (The Fifty - Fifty Principle) في ما يتعلق بامتيازات النفط. والمصالح البريطانية لن تتأثر بأي شكل من الأشكال، والأرصدة الكويتية لن تتعرّض لأي تدخّل فيها.

٥ ـ بدأ رئيس الوزراء بالقول إنه يأمل بأن تكون علاقتنا المشتركة من النوع الذي يسمح بمناقشة الموضوعات، بوضوح كامل، وضمن إطار الصداقة أيضًا. قلت إنني متأكد من كونه يرغب في أن أتكلم من جانبي، وعلى المستوى ذاته من الوضوح وفي إطار روح الصداقة المشتركة. حاكم الكويت هو الذي يقرر في بلاده ما يراه مناسبًا في شؤون السياسة، وغيرها من الأمور. لكنني لم اكن راغبًا في أن أتركه وهو واقع تحت تأثير خطأ أن الحاكم سيوافق قطعًا على أي شيء يجعله يتخلّى عن السيادة والاستقلال. فضلًا عن ذلك، فإن مثل هذا الشيء لن يحصل مهما يكن معنى الكونفدرالية أو الفدرالية. لقد افترضت ذلك، ومهما تكن الترتيبات بين العراق والأردن، فإنها ستأخذ شكلًا يحافظ كلا البلدين والنظامين من خلاله على سيادتهما وكيانهما المنفرد، بينما هما ربما يؤسسان ماكينة مشتركة أو كيانًا مشتركًا. هنا تكلم رئيس الوزراء بانفعال، مبيّنًا أن الموضوع سيكون وفق ما سيقرره بلدان يتمتعان بالسيادة. كررت القول إنه إذا كانت فكرة رئيس الوزراء أن تكون علاقة الصداقة المستقبلية بين الكويت والعراق وفق الصيغة التي رتّبها ناصر لسورية، فإنه ليس من أمل بالتفكير فيها. وإذا كان رئيس الوزراء يقصد أن العراق يرغب في التعاون مع الكويت، وعلى الأساس ذاته الذي يرغب فيه مع الأردن، يصبح الموضوع عندئذٍ مختلفًا. لا أستطيع أن أعبّر عن موقف إزاء هذا الشيء، على الرغم من أنني أوضحت أن شيخ الكويت كان دومًا قد أولى اهتمامه لعلاقاته مع سعود، وكذلك مع

العراق. وثبت أن رئيس الوزراء شخصيًا، وكذلك كل عراقي، مؤمنان بأن الحاكم تصرف مثلما أردنا نحن البريطانيين منه أن يفعل. وكان ردّي عليه بأن مثل هذا التصور مجانب للصواب تمامًا. نحن أصدقاء الحاكم، ولنا علاقة به، لكنه يتخذ قراراته السياسية بنفسه.

٦ - في إثر ذلك بدأ رئيس الوزراء يغيّر أسلوبه في الحديث؛ قال إنه يقدّر شاكرًا قوة النقاط التي تقدمت بها من خلال الحديث عن سيادة الكويت واستقلالها، لكنه مع ذلك لا يزال مقتنعًا بأن أسس الحجج التي استند إليها لا تزال قائمة (انظر الفقرة ٢ أعلاه). من مصلحة جميع الدول المعنية أن تنضم الكويت، ومهما يكن شكل الارتباط الذي سيتم بين العراق والأردن، وهو يرغب في أن يُعاد نقل هذا الطلب إلى حكومة صاحبة الجلالة البريطانية من أجل أن تستخدم نفوذها بهذا الاتجاه. ليس هنالك المزيد من الوقت. إنه موضوع من الموضوعات المستعجلة التي يتوجب أن يحصل شيء ما من أجلها. أنهى رئيس الوزراء حديثه بالقول إن أي مقترحات يمكن أن تقدمها حكومة صاحبة الجلالة البريطانية في سبيل ارتباط الكويت بالعراق والأردن ارتباطًا وثيقًا، وكذلك من أجل أن تقدم الكويت دعمًا اقتصاديًا يكون موضع ترحيب الترحيب لدى الحكومة العراقية، خصوصًا إذا كان أتى ذلك بدءًا بالعراق والأردن، حيث سينشئان وحدة عربية مستقرة ومقتدرة بوصفها بديلًا من التوسع الشيوعي الساعي إلى السيطرة والتوسع عبر ناصر. لم يكن في وسع رئيس الوزراء أن يصدّق أننا لا نملك البتة نفوذًا لدى حاكم الكويت، ولا أن يصدّق أن في إمكاننا وفي إمكان حاكم الكويت أيضًا التفكير في أن من مصلحتنا ومصلحة حاكم الكويت معًا أن نرى الدول العربية الحرة المرتبطة بالغرب والتي لديها أنظمة ملكية دستورية وقد جرى ابتلاعها الواحدة بعد الأخرى. لقد رجاني أن أعيد ما جرى الحديث عنه، ونقله إليكم على جناح السرعة.

أرجو قراءة برقيتي اللاحقة بهذه البرقية.

(انتهت البرقية)

FO 371/133813

من: السفير البريطاني ـ بغداد ـ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١٧٢

٦ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية إلى وزارة الخارجية رقم ١٧٢ في ٦ شباط/ فبراير

إشارة إلى برقيتي السابقة: العراق والكويت

مساء أمس طلب ولي العهد أن يراني مجدّدًا للتداول في مسائل أخرى. وكان القائم بالأعمال الأميركي حاضرًا أيضًا. خلال تبادل الحديث، أخبرت ولي العهد ما عرضه لي رئيس الوزراء في شأن الكويت؛ أي الموضوع الذي أعلمتكم به بموجب برقيتي المشار إليها آنفًا. قلت إن من المصلحة أن أبدي الرأي بصراحة تامة وبغير تحيُّز في ما بيننا، وهو أنني حاولت التركيز لأجعل الأمر واضحًا، وذلك بأن أي اقتراح من شأنه أن يؤدي إلى موافقة حاكم الكويت على التخلّي عن السيادة أو الاستقلال اقتراح مرفوض منه تمامًا. وقد يكون التفكير القائم على التمني بخصوص هذا الموضوع خطِرًا. وإذا رغب العراق في تعاون وثيق وارتباط مع الكويت، وعلى أسس لا يدخل فيها ما جاء آنفًا، فإن هذه الرغبة ستكون بالطبع معقولة تمامًا، ويمكن التعبير عنها، وأنا سأبرق هذه المحادثة إليك، وعلى الفور.

٢ ـ قال ولي العهد إنه يعتقد أن رئيس الوزراء بدأ تناول الموضوع عبر عرض وجهة النظر المتشددة، التي يشاركه فيها كثير من العراقيين، وربما بعض أعضاء الوزارة أيضًا. وهي تتضمن ضم الكويت إلى العراق. لكنه (ولي العهد) لم يكن بالضرورة يتوقّع ردّ فعل أقوى من رد فعلي أنا. إلّا أن في العراق إجماعًا على الرغبة في أن تنضم الكويت، بأي صيغة ممكنة، إلى الفدرالية التي ستقوم بين الأردن والعراق (وأن ينضم سعود أيضًا إذا كان مستعدًا لذلك). سيكون من غير الحكمة عدم تفهّم هذا الموضوع.

أشرت إلى أنه هو نفسه يعرف الحاكم شخصيًا، وأنه ينتبه إلى علاقة الحاكم بنا، وإلى كيف يرى الحاكم الأمور هو بنفسه. ذكر ولي العهد أنه لم يشاهد الحاكم مؤخرًا، لكن بينما كان هو نفسه مع الملك في البصرة قبل وقت قليل مضى، طرأت في باله فكرة أن يعبر إلى الكويت لتبادل حديث ودي مع الحاكم.

٣ ـ كررت القول إنني لست في وضع يسمح بأن أحدّد وجهة نظر الحاكم؛ فهو الذي يقرر كيف ستكون سياسته. ويبدو لي أنه إذا ما كانت للحاكم فرصة كي يوافق على تعاون وثيق مع العراق، بأي صيغة ممكنة، فإن من شأن ذلك أن يوفر للعراق الجو المناسب للموافقة عليه، كونه جزءًا من أي ترتيب يمكن الأخذ به، ويحدد أيضًا الحدود الدولية القائمة بين العراق والكويت، ويوثّق اعتراف العراق بالسيادة الكويتية وباستقلالها. لم يعارض ولي العهد، لكنه قال إن من غير المناسب في الوقت الحاضر أن يكون هنالك تردّد ومنازعات، بل أن يكون هنالك عمل وتفكير بنّاء.

٤ ـ في هذا الوقت الحرج، علينا أن نتصرف بحذر شديد، ونتجنب الظهور بالمظهر السلبي. أساس الرغبة العراقية هو في التعاون الوثيق، وإذا ما تم التوصل إلى الارتباط بالكويت كالارتباط بالأردن، فإنني أفترض أن هذا الارتباط سيكون في مصلحتنا جميعًا، وأتخيّل أن أفضل أسلوب نتّبعه هو تدبير حديث بين حاكم الكويت والملك فيصل أو ولي العهد، في موازاة حديث آخر بين فيصل وحسين، وربما سعود أيضًا. إذا تعذّر تحقيق ذلك، فلربما سيكون ولي العهد (انظر الفقرة أعلاه) مستعدًا للذهاب بنفسه ومقابلة الحاكم. سيكون من المفضل، من وجهة النظر المعقولة، قيام الملك فيصل أو ولي العهد بعرض أفكاره على الحاكم. وإذا تمكن من إقناع العراقيين بالقول إن في مقابل المزيد من التعاون مع الكويت، سيؤكدون اعترافهم باستقلال الكويت، وسيوافقون على ترسيم الحدود أيضًا، وهو ما من شأنه، بالتالي، أن يشكل تقدمًا. وإذا ما تمكّنا من دفعهم في هذا الاتجاه وأقنعنا الملك شخصيًا أو ولي العهد بالتنفيذ، فهل سيكون هنالك أمل ما يكون الحاكم بمقتضاه مستعدًا لإقامة شكل من العلاقة الوثيقة مع العراق أو مع العراق والأردن معًا؟ وإذا ما حصل فشل في الوصول إلى

هذه النتيجة، فإن عليه أن يوافق على تقديم دعم مالي كبير لأي ارتباط بين العراق والأردن سيشكل حاجزًا يدرأ عن الحاكم الشيوعية ومحاولات السيطرة التي يسعى إليها ناصر.

(انتهت البرقية)

FO 371/133813

من: السفير البريطاني في عمّان ـ السيد جونستون

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن.

برقية رقم ١٢٩

٦ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية

برقية إلى وزارة الخارجية رقم ١٢٩ في ٦ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقيتي رقم ١٠٨ : الأردن/ العراق/ العربية السعودية

الملك حسين أخبر السير وليام هايتر وكذلك أخبرني أنه ينتظر ردًّا من الملك فيصل على دعوته إياه إلى زيارة الأردن. الملك حسين يعتقد أن من المهم أن يرى ابن عمه في وقت قريب، ويبدو واضحًا أنه لم يعد يشعر بضرورة أن يلتقي الملك سعود أولًا. الملكة زين أوضحت لنا لاحقًا أن الملك يفضّل أن يكون مكان الاجتماع في الأردن، لأن عقده في العراق سيعطي انطباعًا بأنه يهرول إلى الملك فيصل طلبًا للمساعدة.

٢ ـ قال الملك، استنادًا إلى معلوماته، إن نوري استُدعي للعودة إلى بغداد، وإن الملك فيصل ألغى زيارته للهند. الملك رحب بكلتا الخطوتين.

٣ ـ أخبرنا الملك حسين ووزير الشؤون الخارجية أنهما يعتقدان أن انسحاب العراق من حلف بغداد شرط ضروري من أجل اتحاد وثيق بين العرشين (برقيتي رقم ١٢١). الحكومتان الأردنية والسعودية ستعرّضان نفسيهما، بشكل خطِر، للدعاية المصرية والسورية إذا ارتبطتا بعلاقة وثيقة مع العراق وهو ما زال في الحلف. لماذا لا يُحَوَّل الحلف إلى منظمة تقتصر على الدول الإسلامية غير العربية، وتدخل في تحالف مع بريطانيا؟ ولماذا لا تحل الولايات المتحدة محل العراق لتكون مشاركتها باعتبارها عضوًا في الحلف؟ (في ما يخص النقطة الأخيرة التي طرحها سمير، لا شك في أن سمير يفترض أن انسحاب العضو العربي الوحيد من الحلف يسهّل أن تكون الولايات المتحدة الأميركية عضوًا كاملة العضوية بعد أن يعدَّل موقف اليهود في أميركا من الحلف). مثل هذا الإجراء يجعل الساحة مفتوحة أمام إقامة اتحاد وثيق بين العروش الملكية الثلاثة، يمكن أن يلتحق به لبنان في ما بعد، وربما السودان وليبيا وتونس، وغيرها من الدول العربية الأخرى التي تؤمن بذلك.

٤ ـ ذكر السير وليام هايتر أن هذا مقترح جديد ليس لديه في شأنه تعليمات من لندن. وكان ردّ فعل السير وليام أن انسحاب العراق يمكن أن يكون نجاحًا عظيمًا لناصر وروسيا، إذا كان من النتائج الأولى للوحدة بين مصر وسورية إجبار العراق على الخروج من حلف بغداد. هذا فضلًا عن أن الحلف سيصبح مقلقًا، وسيكون من الخطأ تمزيق الحلف من أجل مصالح جماعة أخرى ربما لن تقوم لها قائمة أبدًا، لذلك ستكون التضحية من أجل لاشيء. مرة أخرى بغداد هي مقر الحلف، وعملها في المجال الاقتصادي وغير ذلك من الميادين الأخرى سيتعرض للتلاشي إذا ما انسحب العراق تاركًا فجوة بين تركيا وإيران.

٥ ـ أضاف السير وليام هايتر أنه إذا كانت عضوية العراق في حلف بغداد تثبت أنها السبب المانع الوحيد لإقامة وحدة وثيقة فعالة بين الدول العربية المعادية للشيوعية، فما من شك في أن المسألة ستُدرس بعناية. هذا قرار من المهم أن يتخذه العراق. في المرحلة الحالية سيكون الروس والمصريون الطرفين اللذين سيثيران الخلاف في شأن عضوية العراق في الحلف لكي

يتطور بين أصدقائنا العرب. الملك حسين وسمير لم يعترضا على ذلك، لكن من الواضح أنهما يعتزمان تناول الموضوع مع الحكومة العراقية قريبًا.

٦ ـ أضاف الملك حسين أن السفير التركي عرض له مؤخرًا ما وصل إليه من تعليمات تضمّنت عرضًا من تركيا غير مشروط يفيد بتقديم ضمانات بالمساعدة العسكرية إذا قامت إسرائيل بهجوم في حال انضمام الأردن إلى حلف بغداد. وبيّن الملك وسمير أن مثل هذا الأمر ليس بسياسة عملية في الوقت الحاضر، ويبدو من المشكوك فيه أن تكون ثمة حكمة في ضغط تركيا في هذا الاتجاه.

٧ ـ أرجو متابعة برقيتي اللاحقة.

(انتهت البرقية)

FO 371/133813

من: وزارة الخارجية ـ لندن

إلى: السفارة البريطانية ـ بغداد

برقية رقم ٢٩٠

٧ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية

برقية إلى بغداد رقم ٢٩٠ في ٧ شباط/ فبراير

إشارة إلى برقيتي عمّان رقمي ١١٥ و١٢١ في ٤ شباط/ فبراير و٥ شباط/ فبراير

يبدو من الممكن جدًا أن فكرة الملك سعود هي أنه يتوجب على

العراق ترك حلف بغداد قبل إقامة الكونفدرالية بين العروش الملكية وسيمارس ضغطًا كبيرًا على العراق. سأكون ممتنًا لك إذا أرسلت تقويمًا بما هو متوقع من وجهات نظر تخص الحكومة العراقية الحالية إزاء مثل هذه الضغوط وهل الحكومة متيقظة للمخاطر الكبيرة المحيطة بها وكذلك غيرها من الحكومات الموالية للغرب للموقف القصير النظر للملك سعود. أنا أتوقع أن مطالب الملك سعود ستكون معروفة للرأي العام قريبًا جدًا كذلك أنا أتطلع إلى أن ترسل لي تقويمك تأثير مثل هذا الأمر في وجهة نظر الشعب العراقي.

(انتهت البرقية)

FO 371/133813

من: السفارة البريطانية في واشنطن، السير هـ. كاسيا

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٢٦٩

٧ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية

برقية رقم ٢٦٩ معنونة إلى وزارة الخارجية في ٧ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقيتكم رقم ٥٤٧ الأردن/ العراق/ العربية السعودية

قامت وزارة الخارجية الأميركية فعلًا بتوجيه سفير الولايات المتحدة الأميركية في عمّان بأن يقدم للملك حسين وجهات نظرها في شأن هذا الموضوع. تعليماته [في وزارة الخارجية] أقل مباشرة قياسًا بتلك الخاصة بنا، والسبب يعود جزئيًا إلى أنها (الولايات المتحدة) ليست عضوًا كامل

العضوية في الحلف. لكنهم يثبطون الهمم كعادتهم. السفير سيقول إن ما يريده العراق من علاقته بحلف بغداد يقرره هو. لكن الولايات المتحدة ترى أن الحلف يوفر درعًا أمنية لدول الشرق الأوسط كافة، وبالتالي لن ينتفع أحد من إضعاف الحلف، وهو الوضع الذي سينشأ بعد انسحاب العراق منه. إلى جانب هذه المنفعة الأمنية، يتلقّى العراق ذاته من الحلف مساعدات كبيرة جدًّا، وليس هنالك أي تضارب بين عضويته في الحلف وتنفيذ التزاماته مع بقية الدول العربية. إن عرض العراق المساعدة العسكرية للأردن يُظهر صحة هذا الموضوع.

٢ ـ في المقابل، ليس لدى الأميركيين في الوقت الحالي ما يدعو إلى مناقشة الموضوع مع الملك سعود، ما داموا لا يعتقدون أن الملك يضغط باتجاه فكرة انسحاب العراق من الحلف، وأنه يستخدم هذه الحجة، وببساطة، ليتجنّب على الأقل إلزام نفسه بموضوع الفدرالية.

٣ ـ يبدو أيضًا أن الملك حسين قال لسفير الولايات المتحدة في عمّان شيئًا عن دعم الولايات المتحدة الأميركية العلني لوحدة الأردن والعراق والعربية السعودية.

ليس واضحًا لدى وزارة الخارجية الأميركية ما إذا كان الملك حسين يقصد أن يتم ذلك الآن أو بعد إقامة الوحدة. سيكون ردّهم في الوزارة أنهم سيعدّون النقاشات بين الدول الثلاث باتجاه إقامة علاقات وثيقة بمنزلة خطوة بنّاءة، لكن لن يكون من الحكمة بالنسبة إلى حكومة الولايات المتحدة أن تجاهر بالتعبير عن رأيها بصدد هذا الموضوع في هذه المرحلة.

(انتهت البرقية)

FO 371/133813

من: وزارة الخارجية ـ لندن

إلى: السفارة البريطانية ـ واشنطن

برقية رقم ٥٤٧

٧ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية وفورية

برقيتي رقم ٢٩٠ المعنونة إلى بغداد، والمؤرخة ٧ شباط/ فبراير، في شأن الأردن/ العراق/ العربية السعودية.

أرجو مناقشة هذا التطور حالًا مع وزارة الخارجية، ومع السيد دالاس أيضًا إذا كان هذا ممكنًا.

٢ ـ أرغب في توجيه السيد جونستون ليتكلم مع الملك حسين وفق الخطوط التالية. مثلما يدرك الملك حسين أن هنالك دائمًا أهدافًا سوفياتية عامة في الشرق الأوسط لإسقاط حلف بغداد، وهي أيضًا من أهداف المصريين والسوريين، بينما نحن ندعم بقوة فكرة وحدة وثيقة بين الأردن ـ العراق ـ العربية السعودية، فإننا نعتقد أن على الملك حسين أن يفكر مليًا قبل أن يقدّم أي تصور عن انسحاب العراق من حلف بغداد، لأن من المفيد دفع ثمن ذلك في سبيل إقامة مثل هذه الوحدة. وربما سيكون من السهل على الرأي العام العربي في المدى القصير جدًا أن يقبل صيغة معيّنة من صيغ الفدرالية، لكن سيبدو، وبشكل طاغٍ، نصرًا مبينًا للروس وناصر. ضمن هذا التصور، فإن الفدرالية ستفشل في تحقيق هدفها حتى قبل أن تبدأ، وربما سنجد الأردن/ لبنان/ العراق، بل وحتى العربية السعودية، قد اندفعت بدورها إلى معسكر ناصر وروسيا من خلال موجة من الحماسة الشعبية لن يكون في وسع حكام هذه الأقطار فعل شيء للوقوف في وجهها. باختصار، ستكون لانسحاب العراق من حلف بغداد

نتائج خطِرة جدًا على الرأي العام في الأردن، بل أكثر خطورة ممّا سيكون في شأن الفدرالية بين الأردن والعراق؛ الفدرالية التي تسمح للعراق بالبقاء في حلف بغداد.

٣ ـ آمل بأن يكون الأميركيون مستعدين لمشاركتنا في التحدث إلى الملك حسين وفق هذه الخطوط، والتوضيح بشدة للملك سعود، وبالأسلوب ذاته، مدى حماقة الأسلوب الذي يتّبعه حاليًا. لا أعتقد أن من الضروري أن نخبر العراقيين أو اللبنانيين بأي شيء حاليًا، لكن إذا ما ظهرت حاجة إلى ذلك، فإني آمل بأن يكون في إمكاننا الاعتماد على الأميركيين في التحرك معنا.

(انتهت البرقية)

FO 317/133813

من: وزارة الخارجية ـ لندن

إلى: السفارة البريطانية ـ عمّان

برقية رقم ٢٨٦

٨ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية وفورية

برقية واشنطن رقم ٢٦٩ في ٧ شباط/ فبراير: الأردن ـ العراق ـ العربية السعودية

عليك أن تتّبع الآن ملاحظات السير وليام هايتر التي أشرتَ إليها في برقيتك رقم ١٢٩، وذلك من خلال حديثك إلى الملك حسين والوزراء الأردنيين، وعلى الخطوط التي أوضحتها في برقيتي رقم ٥٤٧ المعنونة إلى سفارتنا في واشنطن.

(انتهت البرقية)

FO 371/133813

من: السفارة البريطانية في بغداد ـ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١٨٠

٨ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية وفورية

صباح هذا اليوم أخبرني عبد الله بكر أن الملك وولي العهد سيغادران غدًا بالطائرة إلى عمّان ليلتقيا حسين. لم يتقرر حتى الآن من سيرافقهما، لكن من غير الممكن أن يكون رئيس الوزراء خارج البلاد.

٢ ـ عاد ليلة أمس كل من نوري وتوفيق السويدي. أخبرني عبد الله بكر أن الملك ربما سيطلب من نوري تأليف حكومة جديدة، وربما يصر على أن تضمّ الحكومة كلًا من توفيق السويدي والجمالي ومرجان. وقد يُرشَّح خليل كنة لوزارة المالية وسامي فتاح أو سعيد قزاز لوزارة الداخلية.

٣ ـ من جانبي أخبرت عبد الله بكر أن من المهم جدًّا أن يُطمْئن الملك أو ولي العهد [الملك] حسين إلى استعداد العراق لتقديم الدعم الاقتصادي والعسكري في حال كان حسين راغبًا في الارتباط بالعراق ارتباطًا وثيقًا. النقطة الأساس هي أن العراق مستعد بالتأكيد لتقديم الدعم إلى الأردن في حالة تعرضه للتهديد، وليس العكس من ذلك. لكن إذا لم يقدم العراق شيئًا مهمًا جدًّا فإنه سوف يقضي تمامًا على قوة الدور الذي يتمتع به في هذا الجانب، ويضع نفسه في موضع يجد فيه الحقائق الماثلة تسير باتجاه آخر. زميلي الأميركي أخبر ولي العهد، وبثقة، عن مساعدات اقتصادية يمكن أن تقدمها الولايات المتحدة إلى الأردن، وأن العراقيين في الحقيقة يتساءلون الآن بقلق عمّا نفكر فيه نحن (انظر برقيتي رقم ١٠٤، الفقرة ٣). ذكّرت عبد الله بكر بأنه سبق للملك وولي العهد أن أخبراني مساء اليوم السابق أن الوقت ليس وقت مساومة، وأن على العراق أن يفكر

بأن الموضوع يتعلق بصرف الملايين إذا لزم الأمر، لمواجهة خطر الوحدة المصرية ـ السورية بشكل أو بآخر.

وجهة النظر هذه ينبغي ترجمتها إلى فعل في حالة مساعدة الأردن. عبد الله بكر الذي أيد ذلك سيتولى نقل الحديث إلى الملك وولي العهد. في مقابل ذلك، لا مجال لتقديم أي مساعدات اقتصادية مهمة من دون موافقة البرلمان.

٤ ـ سألت عبد الله بكر هل دُرسَ احتمال أن يطرح الأردنيون موضوع عضوية العراق في حلف بغداد من زاوية علاقة ذلك بالكونفدرالية بين العراق والأردن؟ أجاب عبد الله بكر بأن هذا جديد بالنسبة إليه. إنه لا يعرف شيئًا، أو لا يعرف إن كان لدى العراق أي نية للانسحاب من حلف بغداد. مقترحات الوحدة بين مصر وسورية وفّرت إبقاء الالتزامات الدولية لكل طرف نافذة، وألّا يتم التدخّل فيها. إذا دخل الأردن في فدرالية مع العراق، فما من داع إلى أن يشغل باله بالتزامات العراق الدولية أو إلى افتراض أن دخوله في الفدرالّية يعني دخوله في حلف بغداد. إلّا أن العراق غير ملزَم بأن يرمي التزاماته الدولية جانبًا، فضلًا عن علاقاته الدولية. رأيت أن الحكمة تقتضي عدم وجود حاجة إلى المضي في متابعة هذه النقطة وكل ما له صلة بهذه المحادثة.

(انتهت البرقية)

FO 371-133813

من: السفير البريطاني في بغداد السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١٨٢

٨ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية

برقيتك رقم ٢٩٠: احتمال ممارسة الضغط على العراق كي يخرج من حلف بغداد.

إن وجهة النظر الحالية للحكومة العراقية وكذلك القصر على درجة عالية

من التصميم، وأنا لا أعتقد أنهما أوليا الموضوع حتى الآن أي اهتمام. ومع ذلك، طُرح الموضوع في مناسبات، وعبر مناقشات غير رسمية بين عدد من أعضاء البرلمان. ومن الطبيعي أنه لم يكن في الإمكان تلافي الحديث مع عدد من الوزراء الذين ربما هم مستعدون للخضوع للضغط في شأن هذا الموضوع. إذا تطلب الأمر تقوية الحكومة الحالية، فإن أعضاءها بلا شك سيقلقون بسبب النتائج المؤذية في حالة ترك الحلف، ولا يرغبون في أن يكونوا محرجين. في مقابل ذلك، ستكون هنالك مجازفة حقيقية في أن يكون ضغط الرأي العام مهيَّئًا لوضع الحكومة على الأقل في موضع تواجه فيه تحديًا كبيرًا. إن المنهج الثابت في نقد الحلف هو أن عضوية العراق في الحلف قسمت العالم العربي. ولا شك في أن الوحدة المصرية ـ السورية زادت شهية المواطن العراقي العادي للوحدة العربية. وربما يتم إشباع شعبية هذه الوحدة بالكونفدرالية العراقية ـ الأردنية على الرغم من كونها لا تشكل مطلبًا ملحًا. وحتى ما إذا بدا ذلك أمرًا يمكن إحباطه من خلال عضوية العراق في الحلف، فإن المقاومة ستكون عظيمة.

٢ ـ لذلك، يبدو من المرغوب فيه كبح هذا الاعتقاد القائم في ذهن الملك حسين إذا تيسّر حقًا، وكذلك منع انسحاب العراق من الحلف بوصفه شرطًا وضع أمامه لغرض إقامة الكونفدرالية.

FO 371/133813

من: السفير البريطاني في بغداد السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١٨٥

٩ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية وفورية

برقيتي رقم ١٨٠

زيارة الملك فيصل لعمّان أُجّلت يومين، وستتم يوم الثلاثاء الموافق ١١ شباط/ فبراير. قال الملك الذي شاهدته هذا الصباح بحضور السير وليام

هايتر (W. Hayter)، إنه سيكون برفقته وزير الخارجية ووزير المالية ووزير العدل، ورئيس هيئة الأركان العامة أيضًا. وسيحسم موضوع مرافقة ولي العهد له من عدمها، وكذا موضوع مرافقة عدد آخر من السياسيين. مرة أخرى ضغطت، وبقوة، في شأن تقديم العراق مساعدات اقتصادية وعسكرية كبيرة إلى الأردن.

٢ ـ السير وليام هايتر أخبر الملك أنه والسفير البريطاني في عمّان. وعندما قابلا حسين وسمير الرفاعي، تحدثا في موضوع تشكيل استمرار عضوية العراق في حلف بغداد عقبة أمام الكونفدرالية بين الأردن والعراق. قال فيصل إنه كان قد تحدث فعلًا عن إمكان ذلك مع ولي العهد ورئيس الوزراء. وأضاف أنهم متفقون جميعًا على أنه ليس من الحكمة بالنسبة إلى العراق أن يخرج من حلف بغداد الذي هو حلف قوي وفي طريقه إلى أن يكون راسخًا، وذلك من أجل إنشاء رابطة لم يجرِ بعدُ إنشاؤها وربما لن ينتج منها شيء موازٍ للحلف على المستوى النوعي. تكلم الملك بهدوء وعلى نحو واضح، وتمسك في الوقت ذاته بوجهة نظر مفادها أن من شأن عضوية العراق في الحلف أن تمنح العراق القوة، وبالتالي يعني ذلك أن دعم العراق للأردن سيكون قوة كبيرة من ورائه أيضًا. ما دامت الكونفدرالية، أو أي شكل آخر من أشكال الوحدة يمكن التوصل إليه لا يلزم الأردن ذاته بأن يرتبط بالحلف، فإنه يرى أن من مصلحة الأردن ألّا يثير صعوبات بخصوص هذا الموضوع.

٣ ـ ولي العهد الذي قابلناه معًا في ما بعد تحدث بالطريقة نفسها. السيد وليام هايتر قال إن من الواجب أن يؤخذ في الاعتبار أن أي محاولة فاشلة باتجاه إقامة الكونفدرالية أو الوحدة ويكون سببها موضوع عضوية العراق في الحلف، ستمنح ناصر والوطنيين العرب سلاحًا قويًا كي يستخدموه ضد العراق، وكذلك ضد الغرب. وإذا تطلب الأمر، فسيكون هنالك حينئذٍ سبب لتقرير ما إذا كانت ثمة حاجة إلى تغيير اسم الحلف وشكله، وبطريقة ما، من أجل التوصل إلى حل، بينما يتوجب الاعتراف بأن مثل هذا الأمر قد يتطلب إعداد تقويم، إلا أن ولي العهد لم يُظهر أي علامة تدل على أنه غيّر وجهة نظره.

٤ ـ أخبرَنا ولي العهد أنه والملك تناقشا أمس مع نوري وتوفيق السويدي والجمالي ومرجان ورئيس هيئة الأركان العامة. الجميع ما عدا

مرجان تبنّوا منهجًا قويًا باتجاه موقف موطد العزم ضد الوحدة المصرية ـ السورية. اتفقوا على أن هذه الوحدة تشكل تهديدًا للعراق والنظام فيه، وأنه ينبغي التصدي لهذا التهديد، داخل العراق، ومن المفضّل التصدي له في سورية أيضًا. أمّا ولي العهد، فلم يفسر حالة السكوت التي لزمها مرجان بما يعني ربما موقفًا معارضًا. مثل هذا الموقف سبق لمرجان أن عبّر عنه لولي العهد (كما فعل معي). ومع ذلك، وجّه نوري انتقادات إلى مرجان (وفي شأن مسائل أخرى، كما يبدو)، وقال للملك إن عليه أن يدرس ويقرر ما إذا في إمكانه أن يستمر رئيسًا وزراء، وإنه سيتحدث إلى الملك اليوم عن الموضوع مرة أخرى، لكنه لم يفعل ذلك حتى الآن.

(انتهت البرقية)

FO 371/133813

من: السفارة البريطانية في بغداد/ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية

برقية رقم ١٨٦

٩ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية وفورية

برقيتي رقم ١٧٢ : العراق والكويت

عندما اصطحبت السير وليام هايتر للقاء وزير الخارجية صباح هذا اليوم، عرض هذا الأخير مسألة الكويت، موضحًا مدى الأهمية الكبيرة التي توليها الحكومة العراقية للمسألة، حيث تناول الموضوع وفق الطريقة التي كنت فعلًا قد أخبرتكم بها.

٢ ـ السير وليام هايتر وأنا قدمنا التحفظات المناسبة كلها، وقلنا في الوقت عينه إنه إذا كان العراق راغبًا في علاقة أفضل وارتباط وثيق مع الكويت، يبدو لنا من المهم تقويم الحال القائمة التي هي في الواقع الشيء الوحيد الذي من شأنه أن يخلق الأجواء المناسبة، وذلك بأن يكون العراق مستعدًا، ولكون ذلك

جزءًا من أي اتفاق يتم التوصل إليه للاعتراف باستقلال الكويت، ويؤكد، وربما يحدد، الحدود القائمة. قال وزير الخارجية إنه ما دامت الحوادث تتحرك الآن، فإنه لا يعتقد أنها ستشكل صعوبة كَأْداء، وأنها لا تستدعي حلها أولًا.

٣ ـ عندما قابلنا الملك فيصل لاحقًا، تناول هو الآخر مسألة الكويت، وبشكل مماثل إلى حد ما. وجرى تناول الموضوع أيضًا في حوار مع ولي العهد الذي بدا عليه تقديره قوة ما تحدثنا عنه في ما يخص استقلال الكويت، وكذلك موضوع الحدود. لمّح إلى أنه سيكون على استعداد للسفر ومناقشة الموضوع بنفسه مع حاكم الكويت.

٤ ـ وجد السير وليام هايتر أن هذه المسألة، ومن بين النقاط الأخرى، مسألة بارزة أكدها أمامه كثير من المسؤولين العراقيين الذين التقاهم هنا في العراق. وهو يسأل هلفي إمكانكم أن تزودوه قبل أن يغادر إلى الكويت صباح يوم ١١ شباط/ فبراير بما تعتقدون أنه مؤشرات أولية حول هذا الموضوع؟ وإذا كنتم لا تستطيعون، فإنه يشعر فيما هو هنا في بغداد، مثلما أشعر أنا، بأن ردكم سيكون من النوع الذي يشكل مفتاحًا للحل، أكان نحو الأفضل أم نحو الأسوأ.

(انتهت البرقية)

FO 371/133813

من: السفارة البريطانية في عمّان/ السيد جونستون

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١٤١

٩ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية وفورية

برقيتك رقم ٢٨٦ الأردن/ العراق/ العربية السعودية

وزير الشؤون الخارجية في إجازة، لكنني التقيت وكيل الوزارة هذا الصباح، وتكلمت معه وفق التوجيه الصادر إلي، ووعد إحسان بنقل

وجهات نظرك حالًا إلى رئيس الوزراء الأردني (المصاب بوعكة صحية).

٢ ـ التقيت في ما بعد الملك حسين وتكلمت معه بالاتجاه نفسه.

٣ ـ يشكر الملك لكم وجهات نظركم، لكني أخشى أنه لم يقتنع بها. قال إن ردّ فعل قويًا من الدول الملكية مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى. وأضاف أنه تسلّم قبل قليل رسالة من الرئيس شمعون والحكومة اللبنانية تذكر ما معناه أن الامتناع عن إبداء رد فعل كهذا سيجعلهما غير قادرين على الاستمرار في هذا الوضع، وسيجدان نفسيهما مرغمين على الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة. كانت الرسالة مصوغة بشكل تحذيري، مع طلب الرد عليها بحدود يوم غد. ورد الملك عليها مطالبًا بالهدوء وموضحًا عدم اتخاذ قرار في شأن الاعتراف كونه غير مطلوب حاليًا وإلى حين إجراء الاستفتاء. ذكر جلالته أنه سيكون ممتنًا لأي مساعدة يمكننا أن نقدمها لتصليب الموقف اللبناني.

٤ ـ حُدّدت في الأصل زيارة الملك فيصل إلى عمّان لتكون في هذا اليوم، لكنها أُجّلت ٢٤ ساعة لمنح العراقيين الوقت الكافي للتحضير. ذكر الملك حسين أنه سيرى سعود أيضًا خلال الأيام العشرة المقبلة. هدف اللقاءين هو التوصل إلى الموافقة على إعلان الوحدة، ومن الممكن أن يكون الإعلان قبل ٢١ شباط/ فبراير، وذلك على أمل تشجيع المعارضة في سورية ومصر وعرقلة الاستفتاء في البلدين إن كان ذلك ممكنًا.

٥ ـ قلت إن هذه جميعها أخبار ممتازة، لكني متأكد من أن الملك يخاطر بإفساد الوعود الماثلة إذا ما حاول في الوقت ذاته أن يجعل العراق خارج حلف بغداد. ذكر الملك أنني لو كنت في عمّان حين وقعت الاضطرابات بسبب حلف بغداد، وذلك عام ١٩٥٥، لعرفت كم هو موضوع ملهب ومثير للشغب والفوضى في ذهن الأردنيين. قلت إن جلالته يقلل من شأن ما حققه من استقرار في الوضع منذ ذلك الوقت. في أي حال، ليس هنالك ما يتعلق بمسألة انضمام الأردن إلى الحلف. لماذا لا يمكن أن يكون العراق حرًا في الاحتفاظ بالتزاماته الدولية مثلما هي الحال بالنسبة إلى مصر وسورية وهما بصدد عقد وحدتهما المقترحة؟ كرر الملك أن عضوية العراق في حلف بغداد تؤذي الارتباط الجديد في الدول الثلاث. قلت، من

وجهة نظري، إن سعود ربما طرح في المقدمة موضوع الحلف ليكون ذلك، ببساطة، عذرًا كي لا ينضم إلى الارتباط المقترح. وإذا انسحب العراق يسهل عليه إيجاد عذر آخر مماثل، وعندها نجد أنفسنا قد أضعنا فرصة سانحة بترددنا، مع إزعاج الحلف من دون أن نحقق أي نتيجة. وذكر الملك أن سعود الآن قلق أكثر من أي وقت مضى في شأن الوحدة المصرية/ السورية/ اليمنية. اليمن طلب حديثًا تعديل حدوده مع العربية السعودية بما يصب في مصلحته. اقتنع الملك في أي حال بأن خطر إضاعة الفرصة السانحة قائم ويهدده، واستنادًا إلى ذلك يجب ألّا ينسحب العراق من الحلف إلى حين تحقق الارتباط بين الدول الملكية تمامًا. وكنت قلت إنه سيكون هناك في مثل هذه الحالة، وفي ما يخص هذه المشكلة الكبيرة جدًّا، وقت كافٍ لدرسها كما ينبغي، وخصوصًا من جانب العراقيين. وكان إلحاحي على أنه يجب على الأقل عدم الإشارة إلى هذه النقطة في الإعلان المشار إليه في الفقرة (٤) الآنفة الذكر. يبدو أن الملك حسين قبِل بذلك.

٧ ـ أرجو أن تطّلع على برقيتي اللاحقة لهذه البرقية.

(انتهت البرقية)

ملاحظة: هكذا ورد في النص تسلسل الفقرتين الخامسة والسابعة من دون الفقرة السادسة.

FO 371/133813

من: السفير البريطاني في عمّان ـ السيد جونستون

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١٤٢

٩ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية وفورية

إشارة إلى برقيتي السابقة/ الأردن ـ العراق ـ العربية السعودية

رؤية الملك حسين تصلّبت، وكما يبدو منذ المناقشة التي أخبرتكم

عنها في برقيتي رقم ١٢٩. إنها تحتوي على عنصر مهم جدًا من عدم الاستقرار في شأن الوضع الداخلي هنا. وأشك أيضًا في وجود عامل نقص في التطلع نحو الأمام، وفي أن الحسين يراهن على قدرته كمناور يتطلع إلى زعامة العالم العربي وإلى إطراء العناصر الوطنية باعتباره الرجل الذي حطم العلاقة بين العراقيين [والوحدويين]. هذه الصفة الديماغوجية (Demagogie) لدى الملك تناسب تمامًا حالة البغضاء الحقيقية تجاه الشيوعية، والرغبة في الحفاظ على علاقة وثيقة غير رسمية مع الغرب. هذه الحال مستمرة منذ خطاب جلالته في المفرق يوم ٣١ أيار/ مايو ١٩٥٧. لكن من سوء الحظ أن ذلك استمر عنصرًا يتوجب أن يُحسب حسابه.

٢ ـ كل شيء الآن سيعتمد على ما إذا كان العراقيون سيتخذون موقفًا متصلبًا. فإنهم فعلوا ذلك فلربما لن يرغب الملك حسين في الضغط في هذا الموضوع إلى الحد الذي لن يعرّض الارتباط المقترح إقامته للخطر.

(انتهت البرقية)

FO 371/133813

من البحرين/ السير برنارد باروز

إلى/ وزارة الخارجية

برقية رقم ١٥٥

٩ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية

برقيات السفارة البريطانية في بغداد المرسلة إليك تحت أرقام ١٦٣ و١٧١ و١٧٢

مقترح العراق والفدرالية وموضوع الكويت

تشاورت مع الوكيل السياسي في الكويت.

٢ ـ يؤسفني أن أبلغك أني عمليًا لا أرى أي فرصة لاستجابة الكويت

إيجابيًا لأي شكل من أشكال التقارب الذي يقوم به العراق. تتضمّن الأخطار التي يشعر الحاكم ومن حوله باحتمال تعرّضهم لها ما يلي، وبحسب أهميتها:

أ ـ معارضة النظام من جانب الكويتيين في الداخل.

ب ـ العراق.

ج ـ الشيوعية.

يشعر هؤلاء بأن الاحتمال الوحيد لحدوث الخطر (أ) بشكل خطِر يكمن في قيام الحكومة الكويتية بعمل عدائي واضح ضد الحركة العامة للرأي العام في العالم العربي، بما يؤدي إلى توافر فرصة لسورية ومصر لتغيير موقف الرأي العام الكويتي المحلي المسؤول ليصبح ضد النظام. إنهم بالتأكيد لا يتوقعون حدوث ذلك، ويرجع سبب ذلك ببساطة إلى قيام الوحدة المصرية ـ السورية؛ إذ سينظرون إلى تظاهرات طلاب المدارس التي حيّت إعلان الوحدة المصرية - السورية وأيدته وأظهرت تجاهه الحماسة السلمية، وسيدفعهم ذلك إلى الشعور بالثقة بقدرتهم على القيام، إذا استلزم الأمر، بالحد من النشاط المصري الأكثر إثارة للقلق، وذلك من خلال دفع الأموال والتبرعات، تمامًا كما فعلوا في السابق بواسطة تقديم التبرعات إلى صندوق الدعم الجزائري وبور سعيد. . . إلخ. وعلى العكس من ذلك، سيشعرون بأن أي فعل عدائي تقوم به الحكومة الكويتية تجاه الوحدة المصرية ـ السورية، مثل الانضمام إلى الاتحاد العراقي ـ الأردني، سيضاعف حدّة هذا الخطر، وسيسألون أنفسهم عن المقابل الذي سيحصلون عليه. إنهم لا يكنّون المودة للهاشميين، وبقدر ما يتعلق الأمر [فقرات محذوفة] بالشعور بصلة الدم والقرابة، فإن مشاعرهم ستتجه نحو الملك سعود. وفي حالة عدم انضمام الملك سعود، سيجري أتوماتيكيًا تقريبًا غلق الموضوع بالنسبة إلى الكويت. أمّا في حالة انضمامه، فإن ذلك سيصب في مصلحة الحاكم مباشرة. وفي أي حال، سيكون من الأفضل التقارب والاتصال مع الكويت عن طريق السعودية لا عن طريق العراق.

٣ ـ في ضوء حوادث التاريخ السابقة والحالية، أخشى أن تنظر الكويت إلى أي تقارب مع العراق ينطوي على أي من مسائل الفعل السياسي بعين

الارتياب الشديد. في أي حال، الحاكم لا يشارك الحكومة العراقية شعورها بالهلع، لكنه يشعر بأن هذه الأخيرة تسعى ببساطة إلى استغلال الموقف الحالي ذريعة لمتابعة هدفها الطويل الأمد، والخاص بضم الكويت.

٤ ـ على الرغم من الجهود الحثيثة التي نبذلها، بدأنا توًا تحقيق تقدّم في مسألة تنبيه الحاكم وأفراد عائلته الأكبر سنًا إلى المخاطر التي تشكّلها الشيوعية على الكويت. في واقع الأمر، شعر البعض منهم بالانزعاج والقلق من بوادر التوغل الروسي في سورية، إلا أنهم يعرفون أن الأمر ليس كذلك في مصر، حيث إن حجم التغلغل الروسي فيها أقل كثيرًا ممّا هو عليه في سورية، وقد يدفعهم ذلك إلى الاعتقاد أن سورية ستكون في الفترة الحالية أقل انفتاحًا أمام النفوذ والمؤثرات الشيوعية، باعتبارها جزءًا من الوحدة، ممّا هو عليه الأمر في ما لو كانت بمفردها.

٥ ـ أمّا في ما يخص الأموال، فإن الكويت، وعلى العكس من الاعتقاد الشائع، لم تحصل على الكثير من الأموال كي تدّخرها؛ بلغ حجم الموارد النفطية والنفقات للعام الماضي ١١٥ مليون جنيه استرليني، وبلغت النفقات ٧٧ مليون جنيه استرليني [فقرة محذوفة]. وربما تحقق الموارد النفطية ارتفاعًا بسيطًا هذا العام، إلّا أن النفقات قُدّرت بـ ٩٠ مليون باوند. وسيكون من الأفضل ومن الحكمة بالنسبة إلى بلد يعتمد على مصدر دخل ليست معروفة مدة استمراره أن يضع ربع الموارد المالية أو نحو ذلك في الاحتياط. ويُعتقد أنه في الإمكان توفير مبلغ قد يراوح بين ٥٠٠ ألف ومليون باوند، تتحمّله الكويت مبدئيًا لأغراض الاستثمار في العراق أو الأردن، وربما في مشاريع زراعية معيّنة تستطيع الكويت الحصول على قسم من منتجاتها إذا عولج الموضوع بطريقة مناسبة. علينا أن نأخذ في الاعتبار ضرورة تقديم أي مقترح خاص لاستثمارات كهذه، كمشروع مالي أو تجاري، لا كوسيلة لتعزيز الأنظمة المعارضة لمصر. وأي صفقات أو تعاقدات تتم بموجب هذه المقترحات، تتطلب بلا شك موافقة الحاكم، ويتم التفاوض في شأنها [فقرة محذوفة] مع البنك الوطني الكويتي. يُحتمل أن يشعر الكويتيون بأن من الأفضل أن يقام في الفترة ذاتها باستثمارات مماثلة في سورية إذا لوحظ أن الميول السياسية تبدو شديدة على الرغم من التدابير الوقائية المتّخَذة.

٦ ـ إذًا، والموضوع هنا يرتبط بوضع الحكومة العراقية وعلاقتنا بها، من المهم أن نؤيد شكلًا من أشكال التقارب السياسي العراقي تجاه الكويت. وبالتالي، فإن الصيغة الأفضل، بحسب ما أراه، هي قيام ولي العهد بزيارة الحاكم، سواء في الكويت أو في لبنان، وإخبار الحاكم أن الملك والحكومة العراقية يفكران منذ وقت في صيغة العلاقات العراقية ـ الكويتية في الوقت الحاضر، وبرؤية تستند إلى إزالة الشكوك التي يؤمنون بأنها قائمة في الكويت، وأنهم قرروا، تعبيرًا عن رغبتهم في تعزيز علاقات الجيرة، السير فورًا في ترسيم الحدود وتثبيتها وفقًا لرغبة الكويت. فضلًا عن ذلك، إذا كان مثل هذا الأمر يسهل على الكويت الدخول في اتفاقية حدودية، فإن العراقيين كانوا ولا يزالون مستعدين للقيام بذلك، على الرغم ممّا ينطوي عليه من احتمال تخلّيهم عن فكرة مد خط أنابيب النفط. في الوقت نفسه، يمكن أن يوضح ولي العهد وجهة نظر الحكومة العراقية في الوحدة المصرية -السورية، والأخطار التي يعتقدون أنها ستنشأ من ذلك. أعتقد أن من الأفضل عدم تخطّي هذه النقطة في المرحلة الأولى هذه، إلّا أن تحركًا كهذا، بلا ممارسة ضغط، قد يساعد في تمهيد الطريق لظهور موقف كويتي أكثر إيجابية تجاه العراق، وهذا بدوره سيسهل علينا مناقشة عدد من الموضوعات الأخرى في المرحلة المقبلة. في حال رغبة ولي العهد في طرح موضوع احتمالات قيام الكويت باستثمارات في العراق والأردن، وفقًا للأسس المقترحة أعلاه، فلن يكون لدينا أدنى اعتراض على ذلك.

٧ ـ أمّا بالنسبة إلى موقفنا نحن، فأعتقد أننا ملزمون لا بحماية مصالح الحاكم فحسب، بل في القضاء أيضًا على أي محاولة لوضعه في موقف محرج، تمامًا مثل محاولات جيرانه لجرّه إلى مسائل ذات صلة بالسياسة الدولية. لذلك، إذا كان من الضروري إجراء أي نوع من أنواع التقارب أو الاتصال السياسي مع العراقيين، فإني أقترح ضرورة إبلاغه بذلك سلفًا، وبعبارات عامة، والتشديد في الوقت نفسه على أننا لا نضغط عليه لاتخاذ أي فعل لا يرغب فيه، وأنه في حالة تفضيله الاستمرار في موقفه الحيادي الحالي و[فقرة محذوفة] ضد العالم العربي، يستطيع الاستمرار في الاعتماد على دعمنا كما في السابق، إذا كان لذلك ضرورة. بكلمات أخرى، علينا توخّي الحذر وتفادي إثارة انطباع بأن هنالك تهديدًا إن لم يفعل هذا الأمر، أو أننا

سنسحب دعمنا له. من الملائم بالنسبة إلينا، وبغض النظر عن الآثار المحتملة المثيرة للقلق على علاقاتنا مع العراق، أن تحافظ الكويت باستمرار على منهجها المستقل، نظرًا إلى أن ذلك سيؤدي إلى حاجة أو إلى متطلبات أكثر وضوحًا وإلحاحًا لدعمنا لها إذا ارتبطت الكويت ارتباطًا أوثق بأيٍّ من القوى الأخرى. وفي حالة ظهور الحاجة فعلًا إلى تقديم هذا الدعم، فإننا لن نواجه صعوبة كبيرة في [فقرة محذوفة] سياسة الكويت الحالية المتعلقة بالنفط والشؤون المالية ذات الأهمية القصوى بالنسبة إلينا. وكما أوضحنا دومًا في مناسبات عدة، هناك دائمًا خطر حقيقي يتمثّل بأنه في حال محاولتنا دفع الكويت إلى خارج موقفها التقليدي الخاص بعدم التورط، فإنها قد تتورط مع الجانب الخاطئ كون الضغوط الداخلية في ذلك الجانب أقوى كثيرًا من الجوانب الأخرى. يتسم الحاكم الحالي بشخصيته القوية ومزاجه الهادئ وبراعته في النأي بنفسه عن السياسات العربية. لن يكون مقنعًا أو قويًا بما فيه الكفاية ليقود بلاده إلى كونفدرالية عراقية ربما ستؤدي إلى تعريض النظام نفسه، فضلًا عن علاقته ببريطانيا، للخطر.

(انتهت البرقية)

FO 371/133813

من: وزارة الخارجية

إلى: السفارة البريطانية في بغداد

برقية رقم ٣٢٢

١٠ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية وفورية

برقيتك رقم ١٨٦ والمؤرخة ٩ شباط/ فبراير: العراق والكويت

الأساس في سياسة حاكم الكويت هو الحفاظ على استقلاله تحت الحماية البريطانية. وهو يعتقد أن في استطاعته مواصلة هذا النهج فقط من

خلال تجنّبه قدر الإمكان التورط في الخلافات القائمة في العالم العربي. في ما يخصنا، هنالك موقف قوي في المناقشة وهو أن على الملوك والشيوخ الحكام في العالم العربي أن يوجِدوا هدفًا مشتركًا ضد الخطر الذي يأتي من الناصرية. لكن شيخ الكويت يعي بشكل عميق الشعبية التي يتمتع بها العقيد ناصر في الكويت، والشعور العاطفي المؤيد للوحدة العربية. لذلك، فهو غير مستعد للإتيان بأي حركة تُعتبر في مصلحة معارضي مصر وسورية. الضغط من جهتنا يتهدد بالخطر أيَّ فرصة تمكّن العراقيين من الحصول على تعاطف معهم ومع قضيتهم، فضلًا عن أن وجهة نظر العراقيين إزاء الكويت والخوف من المشاريع العراقية في شأن المشيخة لا يشجعان الحاكم وغيره من الكويتيين على معانقة العراق. وإذا ما أظهر الملك سعود بعض الحماسة لكونفدرالية ملكية، فربما ستسنح فرصة أكبر لدرس موضوع انضمام الكويت، لكن حتى لو حصل ذلك، فإني أرى أن أمرًا من هذا القبيل غير متوقَّع.

٢ ـ في مثل هذه الظروف، الصيغة الأفضل الممكنة هي أن على العراق أن يبادر إلى شكل من أشكال الكونفدرالية مع دولة واحدة ترغب في تحبيذ ذلك من جانبها، وهي الأردن على وجه التحديد. حالما يتم تحقيق التقدم، يتوقَّع إلى حد بعيد أن تقدّم فكرة الكونفدرالية بعض الجاذبية لزيادة حالات الانضمام، سواء بالنسبة إلى العربية السعودية أو بالنسبة إلى الكويت. أنا لا أرغب في أن أضع أي عوائق على طريق الاتصال المباشر في شأن هذه المسألة بين الحكومة أو العراق وحاكم الكويت، وأرحّب بمقترح قيام ولي العهد بزيارة الكويت من أجل التباحث مع الحاكم في هذا الشأن؛ فالموضوع بحاجة إلى وجهة نظر المقيم السياسي والوكيل السياسي في الكويت. وربما يطلب الحاكم منا إبداء وجهة نظرنا، وإني في أي حال أخوّل الوكيل السياسي أن يوضح للحاكم أن الصراع في العالم العربي هو بين الثوريين الجمهوريين والملكيين والمشيخات المستقرة، وبالتالي فإن قدره يرتبط بقدر الدول الملكية دون غيرها. هذا في حين أن أمر اتخاذ القرار يعود إليه. أنا لا أستطيع أن أضغط عليه، أكان باتجاه الانضمام إلى الكونفدرالية أم باتجاه تقديم المال إليها. من المفيد أن يتم مسبقًا ضمان استماع الحاكم إلى المزيد من التعاطف من جانب أي مبعوث عراقي، إذا كان الأخير مستعدًا

للاعتراف، لو تكتيكيًا على الأقل، باستقلال الكويت والموافقة الميدانية على تحديد الحدود.

(انتهت البرقية)

FO 371/133806

السفارة البريطانية

بغداد

١٠ شباط/ فبراير ١٩٥٨

1633/20/58

إلى السير فردريك هوير ميلر/وزارة الخارجية

عزيزي فريدريك

هذه محاولة لأقدّم لك، وأنا في منتصف الجولة التي أقوم بها، انطباعاتي عن الأمور في هذا الجزء من العالم.

٢ ـ على قدر ما يمكن أن تتخيل، نحن لم نتحدث عن أي شيء سوى الوحدة المصرية ـ السورية. مثل هذا الشيء فيه على أقل تقدير منفعة واحدة هي أنه دفع بفلسطين إلى القعر، وبشكل شامل تقريبًا. ليس من أحد في عمّان. ولم يتطرق أحد إلى موضوع الفلسطينيين في بيروت اللهم المشغول بالتوافه العجوز رئيس الجمعية الوطنية. حتى هنا لم تتقدم القضية الفلسطينية خلال محادثتي مع الملك وولي العهد ووزير الخارجية. وعلى الرغم من أن خليل كنة تكلم عليها بشيء من الإسهاب (يبدو أنها خصوصية رؤساء الجمعيات الوطنية)، فإنه فعل ذلك بهدف التكلم، بأسلوب روتيني، على ما يبدو، وكان سعيدًا بالعودة إلى الحديث عن الوحدة المصرية ـ السورية. لا بد لي من أن أعترف بأنني لم ألتقِ نوري، ولا شك في أني كنت سأحصل منه على ما يخص فلسطين، هذا إذا ما تكلم في شأنها. لكن لا أعتقد أن هذا السكوت المشترك عن موضوع فلسطين إنما يعني أن نكون مطمئنين. والخط الذي نهجته عندما تم تناول هذا الموضوع هو أن ليس محمودًا أن تفعل حكومة صاحبة الجلالة

شيئًا ما في شأن فلسطين ما لم تكن قد حصلت على دعم الأميركيين.

[على هذا المقطع علّق ميلر بالآتي: هذا شيء مفيد] (المؤلف).

تولد لديّ من خلال آخر محادثة مع دالاس في أنقرة انطباع بأن الأميركيين مستعدون للتقدّم في شأن فلسطين. ربما تابعت ذلك الآن في واشنطن، وإذا لم تكن قد فعلت، فلعله ينبغي أن نفعل ذلك معًا؟

٣ ـ عودة إلى الوحدة المصرية ـ السورية: يبدو في هذا الجزء من العالم أن هناك اتفاقًا بصدد منشئها. إن معظم الناس متأكد الآن، كما يبدو له، من أن لا ناصر ولا الروس راغبون فيها في هذه اللحظة بالذات، لكنها قامت لأن البعثيين في سورية أخبروا ناصر أن سورية ستسقط في أيدي الشيوعيين ما لم يوافق على إقامة الوحدة فورًا. يبدو للمرء أنه أُغوي ليعتقد أن هناك شيئًا ما لم يُردْه ناصر ولا الروس أن يكون موضع ترحيب من جانبنا. في ظني أن مثل هذا الاعتقاد يعبّر عن رؤية سطحية؛ فسواء أراد ناصر الوحدة أو لم يُردْها، فإنه بالتأكيد يستثمرها الآن، وإلى أقصى حد، بينما ليس من شك في أن الروس سيكونون حتمًا، من خلال سيطرتهم على ناصر، قادرين على أن يحققوا بسببها أكثر ممّا سنستطيع نحن تحقيقه. طبعًا، الرؤية العامة هنا هي أن الوحدة تمثّل تهديدًا خطِرًا على وضعنا في الشرق الأوسط، وهو أيضًا تهديد مباشر للأنظمة في الدول العربية المحبِّذة للغرب.

٤ ـ من السهل الوصول إلى هذا الاستنتاج بدلًا من إقرار ما ينبغي أن نقوم به. ربما ليس هنا المكان المناسب لمناقشة ما إذا في إمكاننا أن نفعل داخل سورية أي شيء في ما يتعلق بالوحدة، على الرغم من إقراري بأنني أصبحت أكثر ارتيابًا في أي عمل مؤثر في ذلك الميدان، وحتى في شأن الرغبة في السعي إلى أي شيء أبعد من النشاط الدعائي وإعداد شيء ما كخيار ربما يبدو جذابًا للرأي السوري.

٥ ـ هذا الشيء الذي يُعَدّ خيارًا، إنما هو ما يجذب معظم النقاش والانتباه هنا. لا شك في أن العراقيين هم الآن في مزاج يدفعهم إلى الشعور بأن موضوع الوحدة هو الموضوع الأكثر حضورًا، وأن عليهم أن يفعلوا شيئًا ما في شأنه، وإن زيارة عمّان غدًا هي الخطوة الأولى في هذا الاتجاه. يبدو من الممكن، باستبعاد أي حادث طارئ، أن تكون كونفدرالية عراقية ـ أردنية أو

وحدة من نوع ما مضمونة، مهما ينطوِ عليه الوضع من زيادة أو نقصان، لكن يتوجب الإقرار بأن مجرد وحدة تضم المملكتين الهاشميتين لن تكون ذات قوة جذب كبيرة، وأن السؤال الذي سيطرح نفسه هو ماذا يتوجب أن يُفعل لجعله أكثر جاذبية. لا شك في أن انضمام الملك سعود لن يحقق ذلك، لكن الملك مهتز تمامًا، وخائف، وسيبقى كذلك حتى لو انضم في نهاية المطاف. وهكذا، ليس من المفيد انتظاره. هنالك في أي حال، وكما يُلاحَظ من خلال البرقيات، مقترحان لزيادة جاذبية الوحدة الجديدة، وهما انضمام الكويت وانسحاب العراق من حلف بغداد. كلا هذين المقترحين لا يبدو في اللحظة الأولى جذابًا بالنسبة إلينا، لا بسبب تأثيره الكبير فحسب، بل لأنه أيضًا يحتمل الابتعاد من السياسات القائمة وطرق التفكير السائدة. ومع ذلك، فإن الوضع خطِر. وأنا أعتقد أن علينا أن نتفحص هذين المقترحين بعناية، وبعقل مفتوح.

٦ ـ في ما يخص الكويت، لم تسنح لي الفرصة للاستماع إلى وجهة نظرك، وكذلك إلى وجهة نظر برنارد باروز أو أوبري هالفورد. يستطيع الفرد أن يرى جميع الأضرار التي يمكن أن تثير الاضطراب في الحالة القائمة في الكويت، والتي تناسبنا بطرق عديدة وبشكل جيد جدًّا، والاضطراب الذي قد لا يكون في الإمكان أن تُحسب عواقبه. مع ذلك، لا شك في أن دخول الكويت شكلًا من أشكال الوحدة مع العراق وشرق الأردن يعطي الوحدة المزيد من الجاذبية إلى العالم العربي، ويدفع إلى النظر إليها بوصفها منظمة واعدة وناجحة. العراقيون طبعًا سينظرون إلى دخول الكويت، وبشكل كبير، باعتباره الطريقة التي تُعالَج بها المشكلات المالية الأردنية المزمنة. بالنسبة إلى الكويتيين، سيكون ذلك مفيدًا في أي حال من الأحوال، وسيشكل بلا شك جزءًا من صفقة ممكنة لكي يُنتزَع من العراق اعتراف بسيادة الكويت وبالحدود. فضلًا عن ذلك، يبدو مؤكدًا أن من المشكوك فيه كثيرًا بالنسبة إلى الكويتيين أنفسهم هو ما إذا كان في إمكانهم الحفاظ على أي نوع من الاستقلالية، حتى في ظل حمايتنا، إذا ما سقط الأردن والعراق تحت نفوذ ناصر.

٧ ـ في ما يخص حلف بغداد، فإن هذا الحلف سيكون بالطبع موضوعًا يثير تمامًا اضطراب جميع السياسات التي وضعناها إذا ما سمحنا للعراق أو شجعناه على الانسحاب من الحلف، وهو بالتأكيد يخالف أيضًا الرغبة الحالية لدى الحكومة العراقية. وبحسب اعتقادي، يجب ألّا ندفع العراق بهذا الاتجاه.

مع ذلك، يبدو واضحًا أن عراقًا حرًا، وكما يتوجب عليّ أن أعترف، سيحقق إذا ما توصل إلى اتفاق يلتقي بموجبه في منتصف الطريق مع فك اشتباكه بحلف بغداد جاذبية كبيرة لدى الكثير من البلدان العربية، بما فيها العربية السعودية وربما الكويت أيضًا، فضلًا عن أن الأردنيين الذين يعتبرون الموضوع نقطة مركزية، كما يبدو. لذلك، أظن أن علينا أن ندرس جيدًا، وبشكل سريع، ما إذا في إمكاننا إعادة ترقيع الحلف كي يستمر من دون العراق، كونه منظمة تضم دول الحاجز (النطاق) الشمالي (Northern Tier)، علاوة على الأميركيين وعلينا نحن أيضًا. ربما هذا شيء على المخططين أن يضعوه في اعتبارهم حالًا؟

٨ ـ أعتذر عن الإطالة في هذه التصورات المليئة بالاستطرادات، لكنني أعتقد أن من المفيد لك أن تعلم بما توصلت إليه من استنتاجات حتى الآن.

أترك نسخًا من هذه الرسالة للسيد مايكل رايت، وأُرسل نسخًا أخرى لجورج ميدلتون وتشارلز جونستون وبرنارد باروز وأوبري هالفورد.

السير وليام هايتر

FO 371/133813

من: السفارة البريطانية في عمّان/ السيد جونستون

إلى: وزارة الخارجية

برقية رقم ١٤٥

١٠ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية

برقيتي رقم ١٤٢ : الأردن ـ العراق ـ العربية السعودية

تصرّف القائم بالأعمال الأميركي وفقًا لتعليمات لديه أرسلتْها إليه وزارة الخارجية الأميركية، وأُشير إليها في برقية سفارتنا في واشنطن رقم ٢٦٩ المرسلة إليكم. أخبرني أن وزير الشؤون الخارجية الأردني اقترح عليه، مثلما كان قد اقترح عليّ (برقيتي رقم ١٢٩)، أن خروج العراق من حلف

بغداد يمكن أن ترافقه المشاركة الأميركية الشاملة في الحلف. القائم بالأعمال أبرق هذه الفكرة إلى واشنطن ومن دون أي تعليق.

٢ ـ الوزير المفوض الباكستاني سلّم أمس رسالة إلى الملك حسين مرسلة من الرئيس الباكستاني، الذي ألح فيها على أهمية الارتباط الوثيق بين الدول العربية الملكية الثلاث. زميلي الباكستاني يعتقد أنه في حال حقق الأردن والعراق علاقة وثيقة بينهما، ومن دون أن يخرج العراق من حلف بغداد، فإن ذلك لن يحول دون انضمام الملك سعود إليهما فحسب، بل ربما يدفعه أيضًا إلى العودة باتجاه إقامة تعاون وثيق مع مصر وسورية، وبالتالي عزل الدولتين الهاشميتين. ليست لديّ مبررات الحكم في هذا الشأن، وفي صحته، لكن لربما من المفيد الكتابة عمّا يجري/وفي ظل الاتصالات الباكستانية مع العربية السعودية.

٣ ـ أخبرني القائم بالأعمال الأميركي بشكل سرّي أن الأردنيين والحكومة السعودية اقترحا الآن على حكومة الولايات المتحدة الأميركية أن يتم تأمين المساعدات المالية التي يقدمها سعود إلى الأردن للسنة المالية القادمة، عبر قرض تقدمه الولايات المتحدة (انظر برقيتي رقم ١٠٩).

(انتهت البرقية)

FO 371/134837

سرّي

من وزارة الخارجية البريطانية

S. W. I.
١٠ شباط/ فبراير ١٩٥٨

رسالة

إلى و. موريس (W. Morris) ـ السفارة البريطانية/ واشنطن

عزيزي ويلي

بالإشارة إلى برقيتك رقم ٢٧٧، نحن نفهم تمامًا أن البعثة المرسلة إلى

لندن، والتي سنباشر المحادثات معها في ١١ شباط/فبراير، هي من الفنيين، ولن تكون هنالك نقاشات ذات طبيعة سياسية. في الواقع، ستتولى وزارة الطيران النقاش معهم كليًا، وبشكل مناسب، كي توضح لهم حصرًا كيف يجري بناء القوة الجوية العراقية خلال العشر سنوات الأخيرة أو أكثر، إضافة إلى تقديم شرح لجميع البرامج المتصلة بتدريب الطيارين العراقيين، والقدرات العراقية أيضًا. . . إلخ.

٢ ـ في حال حصول أي سوء فهم لما قصدناه في برقيتنا رقم ٤٧٥، فإننا مستعدون، وفي أي وقت، لمناقشة السياسة في ما يتصل بالعراق والأردن ولبنان، والاعتقاد أن مثل هذه المحادثات السياسية تحتاج بالضرورة إلى الانتظار حتى استكمال بعثة الاستطلاع الأميركية إلى العراق أعمالها. إذا ما كان الأميركيون يفضّلون الانتظار إلى حين عودة بعثة الاستطلاع، فإنه يمكننا أن نتفهم ضرورات ذلك. ليس في إمكاننا أن نرى تمامًا الأسباب التي تدعو الأميركيين الآن إلى الإصرار على إدارة محادثاتهم، وعلى أساس يعتمد تناول الدول الثلاث (العراق والأردن ولبنان)، وبشكل لا مجال للنقاش فيه، لفرز العراق عن الدولتين الأخريين. بالتأكيد إن مثل هذه الأمر هو شيء من تغيير في الموقف. وليس لدينا سوى أن نفترض أن مبعث هذا هو أنهم يدركون الآن تمامًا أننا ضعفاء في مجال الضغط باتجاه حصول العراق على الطائرات البريطانية، إذا ما نظرنا إلى عموم الصورة، ولربما هم الآن يشكون فعلًا في استعدادنا التام للسماح لهم بتجهيز الأردن ولبنان، وإلى الحد الذي نقاوم فيه شمول العراق بذلك.

٣ ـ في ما يتعلق بهذا الموضوع، نشعر بوجود حجج سياسية قوية للربط في ما يخص التعامل بصورة شاملة مع الدول الثلاث، على الأقل في مرحلة معيّنة من النقاش. بالنسبة إلينا، يبدو أنه من غير المرغوب فيه تمامًا. على سبيل المثال، نجد أن العراق، الحليف المخلص، خُدع بطائرات «ف ٨٦» (F 86) من الدرجة الثانية، بينما ستُمنح دولتان ليستا ذواتي أهمية، وهما لبنان والأردن، أحدث الأنواع المنتجة من طائرات «هنتر ٦»، عبر استخدام أسلوب البيع الخارجي الخالص. إذًا، إن ما نعتقد أنه مفيد، في حالة عدم تنفيذ ذلك فعلًا حتى الآن، أن تضع هذه الحجة أمام الأميركيين حتى تعاد دراسة الموضوع بطريقة أخرى.

٤ ـ أخيرًا، ولمعلوماتك الخاصة، إن الأسباب التي تقف وراء ما جاء في برقيتنا رقم ٢٩٧، وبرقيتنا رقم ٢٩٨ المرسلة إلى بغداد، وبرقيتي بغداد رقمي ١٨٧ و١٨٨، هي كما يلي: إن إمكانية تغيير نظام التجهيز إلى القوة الجوية العراقية أذهلت بقية الوزراء في الـ «وايت هول» [مركز حكومة جلالة الملكة]. ولأسباب عسكرية واستراتيجية بحتة، يظهرون الميل إلى القيام بترتيب أكثر من أي وقت مضى من أجل المحاولة وإبقاء هذا الموضوع قائمًا. ووجد زير الدفاع أن لديهم حوالى ٢٠٠ طائرة «هنتر ٤»، مع إجراء تغيير بسيط يتلاءم مع أحوال الشرق الأوسط لجعلها متوافرة لحساب العراق، وبأسرع وقت. وما دامت أثمان «هنتر ٤» سُدّدت من خلال أسلوب البيع الخالص، مع احتفاظ الأميركيين بحق استعادتها، وإذا ما كان في إمكان الأميركيين الموافقة على تسليمها إلى العراق، فإن أعباءها المالية على الميزانية الأميركية ستكون قليلة جدًّا قياسًا حتى بالنسبة إلى قيمة الطائرات «ف ٨٦». وفي ما يتعلق بالتسليم، فإن الوزارات المعنية تعتقد أن ذلك ضمن إمكاناتها، عندما يصبح الموضوع جاهزًا وبرغبة تنافسية في ما يخص إيصال الطائرات «ف ٨٦»، وإذا ما كانت الاعتبارات الأساسية هي استحداث ثلاثة أو أربعة أسراب عراقية مقاتلة لغرض التعامل قتاليًا مع الطائرات «ميغ» السورية وبأسرع وقت ممكن، فإن لدى «هنتر» كثيرًا من المؤهلات التي تمكنها من التغلب على الـ «ميغ»، خصوصًا أنه لن تكون هنالك حاجة إلى وقت طويل لجعل الطيارين العراقيين قادرين على قيادة طائرات «هنتر» كما هو الأمر في حالة التدريب من جديد في ما يخص الطائرات «ف ٨٦». ولطالما شعرنا نحن أنفسنا بالضعف في مجادلة الأميركيين تحديدًا، ونحن في الواقع قلقون في شأن عامل التكلفة المالية. كما أننا لم نكن مؤهلين لتحديد تاريخ التسلّم، وفي حالة «هنتر ٤»، نجد مقترحًا مضادًّ من شأنه أن يمكّننا من التخلص من وضعنا السابق غير المناسب في هذه المسألة.

٥ ـ يدرس الوزراء المعنيون الصعوبات التي ظهرت في برقيتي بغداد رقمي ١٨٧ و١٨٨، وهم على استعداد للاعتقاد أن هذه الأشياء كلها يمكن أن تتم لمصلحة العراق شرط أن يُدفع الفرق، وحالما يتم إقرار تقديمها من دون مقابل مالي. هم أيضًا تنازلوا وقبلوا بأنه حالما يقدّم الأميركيون هديتهم (أكانت طائرات «ف ٨٦» أم طائرات «هنتر ٤»)، فإنه من غير المتوقّع أن

يناقشوا جميع المصروفات الإضافية المتصلة بها، والتي يبدو أن العراقيين يريدونها، والمبيّنة في برقيات سفارتنا في بغداد التي أشرت إليها أعلاه. لكن أود أن أرحّب بوجهات نظرك حول هذا الموضوع. في اعتقادي أن الأميركيين سيقحمون أنفسهم في مشكلات كبيرة في حال قدّموا الطائرات «ف ٨٦»، وسوف يجدون أنفسهم ينفقون أموالًا وافرة لجعل العراقيين يطيرون في الجو بأسرع وقت ممكن. وحتى إذا ما تمكنوا من ذلك، فهل سيكون في الإمكان جعلهم قادرين على استخدام هذه الطائرات قتاليًا في الوقت المحدد؟ إذا كانت هذه هي القضية، فانهم سيوافقون فقط على تجهيز طائرات «هنتر ٤» إذا ما نفذنا المقترحات الموضحة. وإذا ما حصل ذلك، فإنني أشك في أننا سنبوء بالفشل.

ر. م. هادو

أثر قيام الجمهورية العربية المتحدة في مستقبل النظام السياسي في العراق

مخاوف السفير وتدبير الوزير

عندما أُعلنت الوحدة بين مصر وسورية وأقيمَ كيانهما السياسي الجديد، وجدت أطراف دولية عدة وأخرى عربية في ذلك تحديًا لها ولمصالحها. إذا ما كان في الإمكان تفهّم أسباب مخاوف الغرب، وعلى وجه الخصوص بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، فإن من الصعب جدًّا في المقابل تفهُّم مخاوف بعض الأطراف العربية من إقامة الجمهورية العربية المتحدة. استقبل أبناء الدول العربية هذه الخطوة بفرح غامر وعواطف جياشة، في حين انحصرت المخاوف في فئة النخب الحاكمة والمسيطرة، وتلك التي خشيت على مصالحها.

قرون عديدة مضت والعرب يحلمون بالوحدة، وإعادة الأمجاد السابقة، والتخلص من حالة التجزئة. في القرن العشرين، كانت هنالك نهضة قومية تصاعدت بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية. ومن شأن إقامة الدولة العبرية على أرض فلسطين جعل العرب يتلمسون أكثر مدى الحاجة إلى وحدتهم. جرت محاولات وحدوية عدة، وكان مصيرها الفشل

دومًا لكونها جاءت من فوق لتعبّر عن مصالح النخب والمحاور السياسية العربية أكثر من كونها تعبّر عن الاستجابة لمطالب الجماهير.

وجد البريطانيون خصوصًا والغرب عمومًا في إقامة الجمهورية العربية المتحدة تهديدًا خطِرًا لمصالحهم في المنطقة. لهذا شجعوا، ولأول مرة، فكرة إقامة محور عربي آخر يقوده العراق لإقامة وحدة أخرى لغرض إفشال تجربة الوحدة المصرية ـ السورية. والمدهش هو أنهم أقروا تقديم مثل هذا الدعم على الرغم من اقتناعهم بأن مشروعًا من هذا القبيل سيدخل في صراع مع الجمهورية العربية المتحدة، وأن نتائجه ستنعكس على فكرة الوحدة العربية ذاتها. السفير البريطاني في بغداد السير مايكل رايت، وهو القريب جدًّا من مراكز صنع السياسة العراقية، وعلى علاقة واسعة مع كثير من الشخصيات العراقية، قدّم صورة واضحة عن ردود الفعل العراقية، وعلى مختلف مستوياتها، جراء الوحدة المصرية ـ السورية. كتب لحكومته تقريرًا مطوَّلًا أوضح فيه مسائل عدة عبّرت عن وجهة نظره في شأن الحالة القائمة، وقدّم نصائحه في ما ينبغي للسياسة البريطانية أن تفعله في تلك المرحلة. يكشف هذا التقرير البالغ الأهمية، وما أعقبه من ملاحظات أُعدّت في وزارة الخارجية البريطانية، عن مسائل كثيرة مفيدة في تقويم السياسة البريطانية تجاه منطقة الشرق الأوسط، في تلك الحقبة المهمة من التاريخ المعاصر للعراق والشرق الأوسط.

F0371/134222

السفارة البريطانية

بغداد

١١ شباط/ فبراير ١٩٥٨

G 1078/85/58

NO. 25

سرّي

إلى السيد المحترم جدًا سلوين لويد وزير الخارجية

سيدي

إن إعلان الحكومتين المصرية والسورية إقامة الجمهورية العربية

المتحدة ولّد انطباعًا حسنًا، وبشكل عظيم، في العراق، كما في بقية البلدان العربية في المنطقة. وعلى الرغم من أن العراقيين ربما لا يميلون مثل بعض العرب إلى ترك أنفسهم ينجرفون بعيدًا مع موجات العاطفة، وهم في جميع الأحوال تحت سلطة نظام سلطوي إلى حد لا يمنحهم المجال الكافي للتعبير عن هذه العواطف، فإنهم يشاركون جيرانهم العرب الحلم في إقامة الوحدة العربية. إنهم في الواقع يشيرون إلى أن البيت الهاشمي كان أول من خطط لمثل هذه الصور في أذهان العرب، ويرون أيضًا أنه كانت لديهم الرغبة في تحقيق ذلك من خلال الملك فيصل الأول.

٢ ـ ردّ الفعل هو من النوع الذي يجمع بين موقفين متناقضين، موقف الفئات الشعبية غير الواعية والطلبة وكثير من الناس السائرين على درب الحياة، بمن فيهم بعض السياسيين الذين يعتبرون العقيد ناصر بطل العالم العربي، وليس السبب نجاحه في إعادة العظمة العربية فحسب، وهؤلاء يرحبون بالاتحاد من دون أي نقد، وموقف كثير من السياسيين الناشطين الذين يرتابون بالعقيد ناصر، ويساورهم بشكل الشعور بالامتعاض حيال رغبة ناصر في الاستيلاء على الزعامة العربية، ويخشون من التقدم المستمر الذي يحققه في سبيل جعل الدول العربية كلها تابعة لمصر. أخيرًا هناك القصر وأعضاء الحكومة وكثير من الموظفين والرجال المحترفين الذين يتمتعون بمستوى عالٍ من الفهم للوضع ويرون في الاتحاد خطرًا على العراق وعلى عوائده النفطية وبرنامج التنمية الذي ينفذه، وعلى نظامه الملكي، وعلى كل ما يسعى إليه العراق. إنهم أيضًا قلقون من المخاطر البعيدة المدى التي يشكلها التعاون القائم حاليًا بين سورية والاتحاد السوفياتي في المسائل الاقتصادية، من ذلك، على سبيل المثال، مشروع تنمية وادي أعالي الفرات.

٣ ـ ردّ الفعل الوحيد المعروف ربما لدى جميع الأطراف، هو أن هذا التطور يمثّل تحديًا للعراق. على الصعيد الدولي، ترى كل مجموعة التحدي بشكل مختلف استنادًا إلى منظورها إزاء مصر. يقول رجل الشارع والطالب وعدد قليل من السياسيين المعارضين الناشطين إن من الطبيعي أن ينضم العراق إلى الاتحاد. ويشعر الباقون، مثل القصر ونوري باشا والسياسيين والمثقفين والموظفين، الذين يدعمون النظام في العراق لكنهم ينتقدونه بقسوة في بعض

الحالات، بأنه يجب مواجهة التحدي من خلال حركة مقابلة، ومصمّمة أيضًا لدفع قضية الوحدة العربية إلى الأمام. هنالك مساندة عامة لفكرة الكونفدرالية التي تضم الأردن والعربية السعودية، يرافقها إدراك لإمكانية أن يظل الملك سعود جالسًا على السياج، وأن الخطوة الملحة والعملية هي إقامة الكونفدرالية مع الأردن. مقابل ذلك، يشعر معظم العراقيين بالقلق البالغ من الناحية المالية؛ إذ سيكون الأردن مثل الكابوس بالنسبة إلى أي شريك. وعلى الرغم من أنهم يحاولون التظاهر بالميل إلى فكرة أن يقدّم العراق التضحيات من أجل قضية الوحدة العربية، فإن معظم العراقيين يفضّل أن تأتي التضحيات من طرف آخر. وعلى هذا الأساس من العلاقة، قُدّم المقترح الذي أخبرتكم عنه في برقياتي أرقام ١٦٣ و١٧١ و١٧٢، من أن على الكويت، وبمساعدة بريطانية، أن تدخل نطاق الكونفدرالية.

٤ ـ على مستوى الجبهة الداخلية، هنالك إدراك واسع لكون الاتحاد بدوره تحديًا للحكومة العراقية، ولمهمة مجلس الإعمار في تحسين مستوى المعيشة والحياة الاجتماعية للسكان العاديين؛ فالحكومات العراقية المتعاقبة منذ تأسيس البلاد لم تكن قط قادرة على إزالة المشاعر التي تعود أصولها إلى زمن العثمانيين، وهي أن الحكومة غريبة عن الشعب، وأنها تخدم مصالح الطبقة الحاكمة لا مصالح الشعب بأكمله. وعلى الرغم من أن برنامج التنمية كان خلال السنوات الخمس الأخيرة قد حقق كثيرًا من النتائج لمصلحة الحكومة، فإن ذلك البرنامج تركز بشكل أساس على إنشاء الطرق والجسور والمعامل، وهي مشاريع ليست فوائدها للرجل العادي واضحة تمامًا، كما هي حال سد سامراء على نهر دجلة الذي أزال مخاطر الفيضان في بغداد. مثل هذه المنجزات لا تجد لها محلًا في أذهان رجل الشارع. وبرنامج التنمية لم يحقق حتى الآن تأثيره في سكان الريف أو في الصناعة التي تعتمد على الزراعة، وإن المعيشة التي يعيش في ظلها العدد الكبير من سكان المدن هنالك مخزية، كما تقر جميع السلطات البلدية. خلال السنة التي استقرت الأحوال فيها وهدأت، وذلك بعد حملة السويس، كان هنالك تطور ملموس وترحيب بتغيير الحكومة ومجلس الإعمار نظرتهما بصدد البحث عن طرق يمكن أن تحقق استفادة المواطنين مباشرة من عوائد النفط. لكن هذه الرؤية لم تُترجم إلى فعل مؤثر حتى الآن. أنا مؤمن، وآمل بأن تقدم الوحدة المصرية ـ السورية دوافع جديدة

للعمل، وإلّا سيكون هنالك خطر حقيقي من أن يقع مزيد من التباعد بين الحكومة والشعب بسبب تضارب الرأي بينهما في ما يتعلق بهذا التطور.

٥ ـ ليس العراقيون كلهم، باستثناء عدد قليل منهم، قادة بالفطرة، وهم يدركون أن العراق دولة صغيرة حديثة النشأة ولا تمتلك خبرة كبيرة في الشؤون الدولية. وهم جميعًا ميالون جدًّا إلى استلهام تجارب الآخرين، وهنا يكمن تأثير العقيد ناصر. هذا يعني أن الحكومة وعددًا كبيرًا من العراقيين المؤمنون بالتحالف الغربي يتطلّعون إلى بريطانيا وأميركا طلبًا لخبرات قيادية وللمساعدة. وهم يقرّون بأن علينا عدم مساعدتهم عبر ظهورنا بمظهر الذي يتدخل بالسياسة العربية، أو عبر اتخاذنا موقفًا معارضًا للجمهورية العربية المتحدة. مقابل ذلك، هنالك إجماع عام على وجود طرق مختلفة يستطيع الغرب مساعدة العراق من خلالها، وبقوة. ويقول القصر والحكومة، وكذلك أولئك المتطرفون الموجودون على القمة ويمارسون الإكراه، إنه إذا كان الغرب لا يستطيع تقديم بعض المساعدة المطلوبة على الأقل، فإنه يصعب كثيرًا على النظام الحالي أن يعزز في المدى البعيد موقعه في مواجهة التحدي الذي أوضحته أعلاه. وإذا أصبحت استمرارية عضوية العراق في حلف بغداد موضوع تساؤل، فإن المساعدة التي يمكننا أن نقدمها ستكون عندئذٍ مهمّة جدًّا من أجل أن ننهي بقاءه في الحلف في المدى القصير جدًّا. يضاف إلى ذلك أن القادة العراقيين الحاليين يتطلعون إلى المملكة المتحدة أكثر من تطلعهم إلى الولايات المتحدة للحصول على هذه المساعدة، على الرغم من إقرارهم بمحدودية وسائلنا، وبأن صوت الأميركيين هو الغالب في بعض المجالات وعلى أي مستوى من المستويات.

٦ ـ يتطلع العراقيون إلى مساعدتنا لهم وفق النقاط التالية:

أ. فلسطين: لا أود البحث هنا في المستوى الطاغي المهم لهذه المسألة في تقرير موقف العرب من العالم الغربي. يكفي القول إنه حتى معظم أولئك القادة العراقيين ممن هم ودودون في التعامل معنا ويعتبرون الوحدة المصرية ـ السورية شيئًا مصطنعًا وغير طبيعي، يرون أن الوحدة وحدت على الأقل موضوع واحد هو موقفها من إسرائيل، ولهذا السبب أشاعت في نفوس العرب مشاعر قوية جدًّا في عموم منطقة الشرق الأوسط. قرأت

باهتمام كبير رسالتكم رقم ٩ حول هذا الموضوع والمعنونة إلى السير برنارد باروز (B. Burrows) بتاريخ ١٤ كانون الثاني/ يناير. أفترض أن الاعتبارات التي عرضتها فيها لا تلغي إمكان تقديم تصريح علني يُعرب عن العطف على القضية العربية والإشارة، بأسلوب محبّذ قدر الإمكان، إلى قرار عام ١٩٤٧ المتعلق بفلسطين. كنت قد فهمت خلال المناقشات في هذا الموضوع، الذي طُرح في اجتماع مجلس حلف بغداد في أنقرة مؤخرًا، أن وزير خارجية الولايات المتحدة تعهد بالاستجابة لما جاء في خطاب الوفد العراقي في هذا الشأن، واستعداده لإعادة النظر في هذه المسألة عند عودته إلى واشنطن. أستطيع فقط أن أقول هنا إنني آمل بأن تكون عملية إمعان النظر سببًا في استعداد أميركي أكبر لدعم وجهة النظر العربية، وتسهيل إصدار إعلان بريطاني ـ أميركي حول الموضوع.

ب. الجزائر: على الرغم من أن النضال من أجل الجزائر لم يصبح موضوعًا كبيرًا جدًّا لدى العراقيين إلّا منذ سنوات قليلة فقط، فإنه الآن يتمتع بالمستوى نفسه من الأهمية الخاصة بفلسطين. وأظن أن الواقع يؤكد الآن أن العراقيين كافة يؤمنون بأن حلًا يمكن التوصل إليه عبر أساليب يمكن أن تتّبعها الحكومة الفرنسية وهي الآن متجسّدة في «قانون الإصلاح» (Loi-cadre). الكل يعلن إيمانه بأن الحل الوحيد يكمن في اتخاذ فرنسا قرارًا يسمح باستقلال الجزائر يكون مصحوبًا بضمانات مناسبة للسكان من المواطنين الفرنسيين، والجدال الدائر هو أن أفضل طريق لتحقيق التقدم في هذا الاتجاه هي الديمقراطية، وبإشراف ممثلي المؤسسات المرتكزة على أرض صلبة، باعتبار أنه ليس هناك شخص واحد يثق بوجود رغبة لدى السلطات الفرنسية في أن تُجري انتخابات حرة. الحوادث الأخيرة على الحدود التونسية وداخل الجزائر أثارت المشاعر المعادية لفرنسا. وإذا ما كانت بريطانيا وأميركا غير قادرتين على إدانة التجاوزات الفرنسية علانية، وإظهار أننا نضغط على فرنسا للتوصل إلى حل سياسي، فإننا في هذه الحالة سوف نتحمل بعض اللوم في شأن الوضع الحالي الذي سيجعل الأمور أصعب بالنسبة إلى أولئك الراغبين في الحفاظ على التعاون الشامل مع الغرب.

ج ـ إن تقديم المساعدة من أجل الوحدة العربية من خلال التصريحات

العلنية يدعم هذه الفكرة العامة، والعراقيون يتطلعون إلى الغرب، وبشكل خاص إلى بريطانيا، طلبًا للمساعدة في تحقيق مشروع إقامة الكونفدرالية مع الأردن ودول عربية أخرى. ولمّا كانت الآمال ضعيفة في انضمام الملك سعود إلى هذه الكونفدرالية، فإن لب الاهتمام انصب على الكويت. لهذا، ليس العقيد ناصر وحده من يؤمن بوجوب استعمال الأموال المتأتية من إنتاج النفط في البلاد العربية في العالم العربي؛ فمثل هذا الرأي يحمله أيضًا، وبشكل واسع، العراقيون المعتدلون ممن هم ضد العقيد ناصر. لم يرتاحوا قط إلى الحالة القائمة التي يجري في جانبها الأساس استثمار العوائد النفطية الكويتية في لندن. وإذا ما ظنوا أن اعتبارات من هذا النوع حملتنا إلى اللجوء إلى معارضة كونفدرالية تضم الكويت، فإن المشاعر ضدنا ستكون أشد، لكن لا شك في أن الحكومة العراقية تتطلع إلى مزيد من جانبنا يتعدى اتخاذنا موقفًا محايدًا. إنهم يقولون إننا مسؤولون عن العلاقات الخارجية للكويت، لذلك يتوقّعون أن نستخدم نفوذنا مع الحاكم لضمان دخول الكويت إلى الكونفدرالية. إنني أقدّر عاليًا قوة موقف الحاكم بامتناعه عن اتخاذ موقف لمصلحة هذه الجماعة العربية أو تلك، وكذلك المواقف التكتيكية التي تحد من قدرتنا على التأثير فيه. مع ذلك، ربما هذه المسألة مهمة من أجل إقامة مجموعة عربية بديلة من تلك التي يقودها العقيد ناصر؛ إذ أؤمن بأن علينا أن نحتفظ بعقل مفتوح تمامًا بصدد هذه المسألة، وسيعتمد الأمر على ما نقرره من وجهات نظر بصدد هذه المسألة من نجاح أو فشل للمجموعة البديلة.

د ـ تصدير النفط: المفكرون والقادة العراقيون جميعًا يشاهدون بوضوح الخطر الذي حركه العقيد ناصر وجلبه على الصادرات النفطية العراقية عبر سورية. وهم في الواقع يعتبرون هذا الموضوع واحدًا من الأسباب التي جعلت العقيد ناصر يوافق على ضغط السوريين عليه لإقامة الوحدة. ويعتقدون أيضًا أن من المتوقّع أن يتطور الخطر بشكل سريع جدًّا، ويقلقهم شروع العقيد ناصر فعلًا في اللجوء إلى استخدام التهديد المقابل، وباتجاه خط التابلاين، في تعامله مع الملك سعود. ومن المبكر جدًّا توقّع قيام الحكومة العراقية بصوغ أفكار واضحة بصدد هذه المسألة، في حين أن الوزراء يتحدثون عمليًا على المستوى الفردي عمّا يجب عمله.

تحليلي للموضوع يخلص إلى وجود ثلاثة خيارات مفتوحة فقط، وهي:

ـ تجنّب أو تخفيف التهديد المحتمل وقوعه.

٢ ـ في حال تنفيذه، يتوجب القضاء عليه عبر الوسائل الدبلوماسية، أو بأساليب قسرية عند الضرورة.

٣ ـ في حال تنفيذه، ومن أجل تقليل تأثيراته أو إزالتها، يتوجب تأمين منافذ أخرى لتصدير النفط.

سأعرض في الفقرة التالية ما لديّ في شأن هذه الخيارات الثلاثة.

٧ ـ إن ما يمكن تصوّره هو إمكان تجنّب احتمال توقف الصادرات النفطية العراقية، وذلك عبر موقف موحَّد للغرب وأصدقائه العرب يقضي إمّا بتبنّي قرار الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة أو بإعلان أن أي عمل للجمهورية العربية المتحدة ضد أنابيب النفط بمنزلة عمل عدواني يستوجب مواجهته بالوسائل المناسبة. القول إن مثل هذا الإعلان يحقق التأثير المرغوب فيه أمر عرضة للتساؤل؛ إذ ربما يكون سببًا في تعقيد الموقف الذي ينبغي أن يبقى مرنًا. في المقابل، أجرى الإعلان أو لم يجرِ، يجب، ولا ريب، الأخذ بعمل مسبق للتخفيف من اعتماد العراق على صادراته النفطية عبر سورية. من الوسائل التي بدأ وزير المالية الدكتور نديم الباججي يلح عليها فعلًا في النقاش هي تنفيذ مشروع عاجل لإنشاء ميناء عميق في منطقة الفاو لأغراض التصدير، وهو مشروع علمت بأن مديري شركة نفط العراق (IPC) اتخذوا للتّو قرارًا بإمكان التنفيذ. إن المدة الزمنية المقدَّرة للتنفيذ هي سنتان ونصف السنة، وهي مدة يمكن اختصارها بأساليب خاصة. وأولت دراسات أخرى الاهتمام لإمكان ضخ النفط من حقول كركوك باتجاه الجنوب وصولًا إلى الخليج، ويمكن بذلك تهيئة منفذ بديل جاهز في حالة الحاجة إليه. وإذا ما ضُيّق على خناق تصدير النفط عبر سورية، سترغب الحكومة العراقية من دون شك في تقدير أي فعل تراه أمامها، وكذلك أمام حلفائها الغربيين، لغرض تجاوز مثل هذه التضييق. ليس هنا المكان الملائم لدرس هذه المسألة بشكل واسع. وما نحن بحاجة إليه هو القول فقط: إذا لم يكن هناك من أمر يوحِّد العراقيين كافة، وفي ما عدا السياسيين

المعارضين العنيدين، ضد الجمهورية العربية المتحدة، فمن غير المضمون عندئذٍ التدخّل في موضوع الصادرات النفطية العراقية. الخيار الآخر هو أنه في حال تحقُّق التضييق على خناق الصادرات النفطية يتوجب اللجوء إلى تصدير النفط العراقي كله عبر الخليج (يُفترض أن يستغرق إنشاء منفذ للصادرات النفطية العراقية عبر تركيا وقتًا أطول، ومن غير المتوقَّع أن يكون مقبولًا سياسيًا إلا بعد فوات الأوان)، وهذا ممكن من طريق أنابيب تمتد من حقل كركوك إلى الكويت، على سبيل المثال. ويجب أن يُدرَس الآن استكمال الأخذ بهذا التوقّع الذي اقترحته أعلاه، فهو ليس باهظ التكلفة ولا يؤدي إلى اعتراض تجاري فحسب، بل يعني أيضًا استمرار تمويل العراق سنتين أو أكثر لمد الأنابيب وإنشاء منفذ، أو منافذ التصدير. التكلفة ستكون هائلة، ولا شك في أن على الحكومات تحمّل دفع الجانب الأكبر منها. وفي حال توافُر إمكان تعزيز حالة العراق المعنوية حكومةً وشعبًا عند تنفيذ هذا العمل، وبالضد من الدعاية والضغط الذي يمارسه العقيد ناصر، فسيكون هذا موضوعًا واسعًا يحتاج إلى تحليل دقيق، وسيكون من الخطر افتراض أن الوضع السياسي سيكون سهلًا في ظل مثل هذه الظروف.

٨ ـ طرحتُ مسائل عدة في هذه الرسالة، وذلك من أجل تقديم صورة معاكسة لأيٍّ من القرارات المنفردة التي يمكن أن تتخذها حكومة صاحبة الجلالة. التهديد السياسي لوضع الغرب هنا ليس فوريًا تمامًا، لكن يتوجب أن يؤخذ في الحسبان، أقله على المدى البعيد، باعتباره حالة خطِرة. وإذا ما توجبت مواجهته، يتعيّن على العرش والحكومة أن يحصلا على الدعم والمساعدة من أصدقائهما الغربيين. وهما يتطلعان إلى هذا الدعم في حقل من الحقول التي أشرت إليها أعلاه. يستحيل الجزم بأن عملًا في واحد من الاتجاهات يتيح تأمين الاعتذار عن التراخي في عمل في اتجاه آخر. في النهاية علينا اتخاذ جميع الخطوات المحتملة من أجل ضمان تصدير النفط، ويجب لتحقق ذلك تقديم الدعم السياسي. وإذا ما ثبت أن من المحال تقديم يد العون بصدد القضية الفلسطينية، يصبح من المهم أن نقدّم الدعم في ما يتعلق بالكويت. العراقيون مصيبون برؤيتهم هذه الحوادث الجديدة تحديًا، لكنهم يصيبون أيضًا إذا رأوها تحديًا لنا أيضًا. وإن لم نعالج ذلك، يبرز خطر أن يسقط الأمر من أيدي أولئك المؤمنين بالتحالف مع الغرب.

أرسل نسخًا من هذه الرسالة إلى ممثلي حكومة صاحبة الجلالة في عمّان/ بيروت/ أنقرة/ طهران/ البحرين/ واشنطن/ باريس/ المكتب السياسي التابع لقوات الشرق الأوسط.

يشرّفني أن أكون،
بمزيد من الاحترام سيدي،
خادمكم المطيع/ مايكل رايت

FO371/133813

من: السفير البريطاني في بغداد/ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية

برقية رقم ٢٠١

١١ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية وفورية

طلب وزير الخارجية أن ألتقيه صباح هذا اليوم، قبل المغادرة إلى عمّان بصحبة الملك. قال إن الوزارة اجتمعت ليلة أمس، واتُّفق بالإجماع على أن يذهب العراق إلى الحد الذي يمكن أن يذهب الأردن إليه على طريق إقامة الكونفدرالية، أو شكل آخر للوحدة أو الارتباط. وإن ثمة استعدادًا للتضحية في سبيل إعطاء الأردن ما يمكن من مساعدة عسكرية واقتصادية يطلبها، لكن فقط على أساس أن يكون ذلك جزءًا من ارتباط وثيق. هذا ليس وقت التردد أو التأجيل. ذهب باش أعيان إلى حد القول إن العراق يعتقد أن من الخطأ الكبير بالنسبة إليه الانسحاب من حلف بغداد، إذ إن ذلك يعني استبدال الحقيقة بالخيال، ويعني أن ما لدى العراق ليقدّمه إلى الأردن قليل في كل الأحوال. والمجتمعون لا يجدون سببًا مقْنعًا لقيام الأردن بالضغط كي يخرج العراق من الحلف.

٢ ـ شعر السيد باش أعيان بالانزعاج بشكل أو آخر بسبب تقارير

تسلّمها (لا أعلم من أي مصدر) عن بعض التردد أو التغير في الرؤية لدى الملك حسين خلال اليومين المنصرمين، وكذلك بسبب وجود كلام عن تظاهرات يمكن أن تسير ضد زيارة الملك فيصل. بعد ذلك ذكر باش أعيان أن العراق يأمل بأن نقدّم الدعم الكامل وبأن يقدّم الأميركيون أيضًا مثل هذا الدعم في عمّان. وهو يرغب في أن يكون على اتصال بسفير صاحبة الجلالة، وسيكون مقدِّرًا لكل معلومة أو نصيحة يقدّمها هذا السفير. طمأنته بالقول إن في إمكان العراق الاعتماد على الدعم الفاعل الذي يمكن أن نقدّمه، وأخبرني أنه شاهد زميلي الأميركي هذا الصباح وحصل منه على تطمينات مماثلة.

(انتهت البرقية)

FO 371/133813

من: وزارة الخارجية

إلى: السفارة البريطانية في عمّان

برقية رقم ٣٢٠

١١ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية وفورية

برقية السفارة البريطانية في بغداد رقم ٢٠١ والمؤرخة ١١ شباط/ فبراير

ما يبعث على السرور أن العراقيين يبدون مستعدين لاتخاذ موقف صلب في عمّان في شأن عضويتهم في حلف بغداد. أرجو منك أن تفعل كل ما في الوسع لتشجيعهم بهذا الاتجاه إذا ظهرت عليهم أي علامة تردّد، وساعدهم كلما سنحت المناسبة في إقناع الأردنيين بهذه النقطة.

٢ ـ من خلال الملاحظات التي أبداها السفير الأردني الجديد هنا في لندن، وكان قد وصل إليها مؤخرًا، يبدو أن الأردنيين يشعرون بأن عضوية العراق في حلف بغداد قلّلت من اهتمامه بالشؤون العربية العامة. وثمة

فائدة في أي عمل يمكن للعراقيين أن يقوموا به لتبديد هذا الانطباع، وأيضًا لإقناع الأردنيين بأن لديهم سياسة عربية حقيقية شاملة مثلما لديهم سياسة خاصة في ما يتعلق بحلف بغداد.

(انتهت البرقية)

FO 371/134197

من: السفارة البريطانية في بغداد/ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية

برقية رقم ٢٠٤

١١ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية

لربما أستطيع أن أقدّم التحليل التالي للوضع، كما يتطور الآن في العراق.

٢ ـ الاتحاد بين مصر والعراق يشكل تحديًا خطِرًا للعراق ولجيرانه، ولنا وللأميركيين. فكرة الاتحاد حصلت على دعم واسع وشعبية هنا؛ إذ إن لها جاذبية عند الوطنيين المتطرفين من مختلف الاتجاهات، والمثقفين والطلاب، وذلك لأسباب شتّى، منها أسباب عاطفية. كما أن لها جاذبية لدى الناس غير المدركين للأمور، والسبب الرئيس هو ترحيبهم بأي خطوة نحو الوحدة العربية، من دون خشية عواقب التورط فيها.

٣ ـ في مقابل ذلك، في ما يفضّل الملك وولي العهد ومعظم المسؤولين السياسيين وغالبية أعضاء البرلمان الحالي وقادة القبائل القوية، وحدة العرب عمليًا وعلى أسس صحيحة، فإنهم يرون في شكل الوحدة هذه تهديدًا للنظام وللعراق في حد ذاته. بدأوا يقلقون، بشكل متصاعد، من مسألتين على وجه الخصوص:

أ ـ إحكام ناصر قبضته على خطوط الأنابيب الممتدة عبر سورية؛ ففي

حال قُطعت هذه الأنابيب، سيتعرّض الاقتصاد الوطني العراقي وبرنامج التنمية للانهيار التام عاجلًا أو آجلًا. وفي حال عدم قطعها، فإن شركات النفط على وجه التحديد ستلتف وتطلب فدية بما قد يوصل إلى النتيجة ذاتها تقريبًا. وفي جميع الأحوال ربما يُستخدم التهديد بوقف الصادرات لأغراض الابتزاز السياسي، وفي مسائل عدة واسعة.

ب ـ تأثير التعاون الروسي ـ السوري على المدى البعيد في تطوير مشروع مياه أعالي الفرات (انظر رسالة السيد هادو رقم VY 1422/1 في ٦ شباط/ فبراير)، وهي مياه ذات أهمية عالية في مجال الري بها. الحوادث الآن تجري باتجاه إقامة حكومة قوية بقيادة نوري (على الرغم من أن ذلك ليس موضوعًا مؤكّدًا في الوقت الحاضر)، ولربما على أساس قاعدة عريضة قدر الإمكان. إذا ما قامت مثل هذه الحكومة، فإن من أهدافها تعزيز الارتباط بالغرب، والإمساك بالوضع الداخلي بقوة أيضًا، وذلك للحؤول دون تحقق تضييق الخناق على النفط وقطعه، أو لكسر اليد التي تفلح في تضييق هذا الخناق، مع تفضيل الإجراء الثاني، ربما، كآخر حل، بدلًا من الرضوخ.

٤ ـ كخطوة أولى بالاتجاه الذي أشرت إليه أعلاه، غادر الملك اليوم إلى عمّان لمقابلة الملك حسين، بهدف التوصل إلى شكل معيّن من الكونفدرالية أو الارتباط بين العراق والأردن. وهنالك أمل بإمكان إقناع حاكم الكويت، بمساعدة منا، للانضمام بأي شكل من أشكال الارتباط المشار إليها، أو على الأقل تقديم الكويت مساعدة اقتصادية. إضافة إلى ذلك، هنالك أمل بأن ينضم سعود أو بأن يساعد المسيرة بطرق معيّنة. لكن من غير المتوقّع أن تشعر حكومة قوية بقيادة نوري بأنها وحدها كافية لأن تقدّم إلى العراق الأمن والضمان، في حال التضييق على خناق الأنابيب وبروز مخاطر خفض كميات مياه الفرات.

٥ ـ بشكل عام، هذا ما يواجهه العراقيون وهم يتطلعون إلينا وإلى الأميركيين لتقديم دعم هادئ، بعيدًا من الأنظار في كل خطوة، وإلى دعم كامل في الأزمات بعد استنفاد آخر الوسائل. إنهم يعتقدون ويفترضون أنه سيكون من المستحيل، حتى مع استخدام القوات البريطانية، أن تصمد الكويت وقتًا طويلًا أمام الحركة السياسية التي ستكون عندئذٍ على عتبة بابها.

٦ ـ من أجل الإمساك بزمام الوضع الداخلي بقوة، يبدو من المهم بالنسبة إلى هذه الحكومة الجديدة، أو إلى أي حكومة أخرى، أن تجعل تنفيذ إجراءات اجتماعية عدة تتصف بتحقيق تقدم مرفقًا بالحزم. شدّدتُ على هذه المسألة عند حديثي مع ولي العهد والآخرين، وأنا واثق من أنهم يؤيدون الحاجة إلى ذلك. كما أني شدّدت في حديثي على القول إن على أي حكومة جديدة تؤلّف أن تضم وزراء عدة ممّن يتمتعون برؤى متقدمة في ما يخص الشؤون الداخلية، وهو ما لقي قبولًا أيضًا، على ما أظن.

٧ ـ لتحقيق ما يتوجب تحقيقه، ولتنفيذ الأهداف التي أشرت إليها في الفقرة ٣ أعلاه، ما من شك في أن الحكومة الحالية أو الحكومة الجديدة بقيادة نوري سيساورها شعور خاص في المسائل التالية:

١ ـ رسم شيء ما يجمع العراق والكويت، أو على أقل تقدير شيء من المساعدة من الكويت إلى كونفدرالية تضم العراق والأردن.

٢ ـ تحقيق التقدّم في زيادة سريعة لكمية الإنتاج النفطي قدر الإمكان، وفي تصديره أيضًا من الحقل الجنوبي، وكذلك ضمان الحصول على المساعدة الخارجية عند بروز أي حالة اقتصادية طارئة إذا تعرّضت خطوط أنابيب النفط للقطع خلال ذلك.

أعلم بأن شركات النفط قررت السير في مشروع بناء ميناء في الفاو، لكن تنفيذ مشروع كهذا قد يحتاج إلى سنتين وثلاثة أشهر. وإن نحن واجهنا تهديدًا مماثلًا لاقتصادنا، أو جوبهنا بخطر الحرب، فإنني أفترض أن علينا أن نحاول، بكل الوسائل وبأي شكل، تنفيذ عملية واسعة جدًا لغرض إكمال العمل، وبأقصر وقت. ابتداءً، تحدث إليّ بالفعل وزير المالية عن هذا الموضوع، واقترح مناقشته مع السيد هيردج (Herridge)، المسؤول في شركة نفط العراق، الذي سيكون هنا غدًا. أوضحت في كلامي أن من الواجب درس هذا الموضوع بسرعة وبجدّية. وحتى لو لم يظهر خطر مبكر على الخط السوري، فإن المعرفة التي سيتم التوصل إليها ستساعد على الاندفاع، وبسرعة، خصوصًا أن من شأن ذلك أن يقلّص ربما وقت تنفيذ المشروع إلى سنة واحدة، كما يمكن القول، وأن يحقق بالتالي نتائج مهمة. الإجراء الثاني الإضافي الواجب دراسته هو إمكان مد أنبوب، بأسرع ما

يمكن، من حديثة إلى الخليج، وبالتالي يمكن ضخ النفط من كركوك إلى الخليج في حال بروز أي خطر. هذا الموضوع سيناقَش مع السيد هيردج أيضًا.

٣ ـ الجزائر: شعور [الغضب] يسري بشكل واسع نتيجة حادثة القصف الفرنسي في تونس، وستُناقَش هذه الحادثة في مجلس الأمن، وستجري متابعة موقف بريطانيا والولايات المتحدة عن قرب، لما سيكون لهذا الموقف من تأثير كبير في الرأي العام، بشكل أو بآخر. كان لردود الفعل الأميركية الأولى المعلنة قبول لدى العرب يفوق قبول ردود فعلنا نحن. وإذا وصل الأمر إلى النقطة الحاسمة في مجلس الأمن، وساندنا فرنسا أو امتنعنا عن التصويت، فإن نتيجة مثل هذا الموقف هنا ستكون خطِرة. وإذا كان علينا أن نتخذ موقفًا فيه جانب كبير من المحاباة لفرنسا يزيد على موقف الأميركيين، فلربما سيكون لذلك تأثير خطِر في وضع بريطانيا.

٤ ـ فلسطين: على الرغم من أنه جرى التعتيم موقتًا على هذه المسألة نتيجة الوحدة المصرية ـ السورية وأحداث الجزائر، فإنها تنطوي، وبشكل مستمر، على خطر كبير، شأنها دائمًا. وبالعودة إليها، شدّد نوري (الذي يتناولها باستمرار) على أن على الأميركيين وعلينا نحن أن نعلن بتصريح مشترك وخطوط عامة أننا معًا نرغب في حل سلمي للمسألة الفلسطينية وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧ (ربما تكون صيغة التصريح، على غرار تصريح غِلد هول (Guild Hall)، مقبولة). وإذا ما فعلنا ذلك، علينا أن نوصي الأمم المتحدة، ولغرض التوصل إلى نتيجة، بتشكيل لجنة توفيق تضم أعضاء من دول عدة. ألحّ نوري بقوله إن مثل هذا التصريح من جانب الأميركيين ومن جانبنا لن يرفضه الروس وناصر بالتأكيد ما دام الطرفان التزما بقرار مؤتمر باندونغ. كما أن هذا التصريح سيكون له موقعه حتمًا في العالم العربي بالنظر إلى أن الغرب أصبح معنيًا به. إضافة إلى ذلك، ومن خلال الضغط بأن على الأمم المتحدة متابعة الموضوع من خلال لجنة التوفيق، سنعفي أنفسنا نحن والأميركيين من أي مسؤولية ذات صلة بقرار محدّد أو إجراءات محدّدة. ربما تحتاج التحولات الحالية للحوادث إلى مثل هذه الخطوة، أو إلى خيار معيّن بصدد فلسطين يكون له التأثير ذاته. وأنا أوصي

فقط، ومرة أخرى، بوجوب تخصيص المزيد من الدراسة لهذا الموضوع.

٥ ـ في ما يخص الكويت، راجعت برقيتك رقم ٣٢٢. وأقول، وفق رؤيتي للموضوع من هنا، إن عدم استطاعتنا الضغط على الحاكم، أكان من أجل أن ينضم إلى كونفدرالية أو من أجل أن يقدّم أموالًا لها، لا يرقى إلى الخطر أو إلى المتطلبات التي يقتضيها الوضع. وأُوضح باحترام أننا لا نستطيع أن نأمل بإبقاء الكويت بيدقًا في لعبة الشطرنج، كما لا نستطيع أن نحدد موقعنا لنقوم فقط بدور محامي العائلة الودود. إذا انتهى العراق، تنتهي الكويت بالتأكيد. وفي إمكاننا بالتحاور، وحتى مع المساعدة في شأن الكويت، أن نبقي الخطر بعيدًا، لا لنضمن الحفاظ على العراق والكويت معًا فحسب، بل لنمهّد الأرضية لإيجاد حل لمشكلات الخليج الأخرى أيضًا.

(انتهت البرقية)

محضر الدورة الرابعة للمجلس الوزاري لحلف بغداد
أنقرة ٢٧ ـ ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨

في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥ عُقد في بغداد اجتماع المجلس الوزاري الأول للدول الأعضاء في حلف بغداد، وهي العراق وإيران وتركيا وباكستان وبريطانيا. وفي ما يخص الولايات المتحدة الأميركية، وبناء على ما تقرر، اقتصر حضور هذه الدولة على صفة مراقب، وشارك سفيرها في بغداد غولمان بهذه الصفة في جميع الاجتماعات، المفتوحة منها والمغلقة. بعد ذلك التاريخ، عُقدت جلستان للمجلس الوزاري للحلف في طهران وكراتشي.

شهدت الفترة بين تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥ وكانون الثاني/ يناير ١٩٥٨ حوادث كبيرة وخطِرة عاشتها منطقة الشرق الأوسط بوجه عام، والمنطقة العربية بوجه خاص. كان أهم تلك الحوادث العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، والتوسع الكبير الذي تمكن الاتحاد السوفياتي ومجموعة الدول الاشتراكية من تحقيقه في العلاقات السياسية والاقتصادية مع بعض الدول العربية، خصوصًا مصر وسورية.

تعرّض حلف بغداد لهزّة شديدة بسبب مشاركة بريطانيا في العدوان على مصر، إذ شعرت الدول الإسلامية الأربع الأعضاء في الحلف بالحرج، وكان العراق الأكثر تضررًا بين جميع أعضاء الحلف. الهجوم الإعلامي المصري ـ السوري لم يتوقف قط، وهو يذهب الآن بعيدًا باتجاه تأليب الحركة الوطنية العراقية وتحريضها على إسقاط النظام. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي كان القصر والحكومة في بغداد يبذلانها من أجل المقاومة والبقاء، وعلى الرغم من الدعم السياسي الذي كان يقدَّم إليهما من الخارج، فإن احتمال وقوع مفجآت يبقى واردًا في أي لحظة.

كان على السير مايكل رايت لأغراض التوثيق، وبعد أن شارك ضمن وفد بلاده الذي ترأسه وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد، أن يقدّم صورة مختصرة لما جرى خلال اجتماعات الدورة الرابعة للمجلس الوزاري للدول الأعضاء في حلف بغداد. اتفق السفير البريطاني في أنقرة والسفير رايت أن يقدم هذا الأخير من بغداد انطباعاتهم عن سير أعمال الدورة. ركز رئيس الوفد العراقي نوري باشا، الذي لم يكن يتمتع بمنصب حكومي في حينه، في خطابه السياسي خلال الاجتماعات المفتوحة والمقتصرة (السرّية)، على موضوع القضية الفلسطينية وضرورة حل المشكلة وفق قرارات الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧.

التقرير الذي كتبه السير مايكل تحت رقم ٢٧ وفي تاريخ ١٢ شباط/ فبراير ١٩٥٨ يدعو إلى الاستغراب حقًا؛ إذ إنه استخدم لهجة التهكّم عند عرضه ما تقدّم به أو قاله قادة وفود الدول الإسلامية الأربع الأعضاء في الحلف، وقدّم تبريرات لهذا التهكّم، وكال في المقابل المديح لزملائه البريطانيين لما قاموا به من أعمال لو تمعّنا فيها لوجدنا أنها لم تقدّم شيئًا إلى الدول الأربع التي كانت تحيط بها في حينه مخاطر سياسية واقتصادية وعسكرية كبيرة. امتد ثناء رايت إلى الدور الذي قام به وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية جون فوستر دالاس خلال جلسات هذه الدورة؛ إذ على الرغم من الإلحاح الشديد الذي تقدمت به الدول الإسلامية الأربع في شأن الحاجة الماسة إلى المساعدات الاقتصادية والعسكرية، فإنه لم يقدّم لها سوى مبلغ عشرة ملايين دولار فقط. برّر رايت هذا الإلحاح

بالجشع والطمع، متناسيًا حجم الخدمات الكثيرة والمتنوعة التي كانت هذه الدول تقدمها للمصالح الغربية في المنطقة.

سفّه رايت خطاب الوفد العراقي الذي ألقاه نوري عن القضية الفلسطينية، متناسيًا حق العراق والأمة العربية في هذه القضية التي خلقها الغرب من خلال دعمه الحركة الصهيونية وإنشاء الدولة العبرية على الأرض الفلسطينية. الغريب أيضًا أن رايت برّر تركيز نوري على هذا الموضوع بوجود اثنين من رؤساء الحكومة العراقية السابقين، وهما الدكتور محمد فاضل الجمالي وتوفيق السويدي اللذين شاركا في الجلسات كلها. هل يظن رايت أن نوري كان سيغيّر مضمون كلامه لو لم يكن هذان الرجلان حاضرين؟ أعتقد أن الإجابة هي لا؛ إذ إن نوري باشا تبنّى منذ عام ١٩٤٩ موقفًا يستند إلى ضرورة حل القضية الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧، وهذا ما أكدّته جميع الوثائق البريطانية والعراقية والعربية.

أقدم للقارئ النص الكامل لهذه لوثيقة، وكل ما يتصل بها.

رقم الملف: FO 371/133916

السفارة البريطانية

بغداد

١٢ شباط/ فبراير ١٩٥٨

NO. 27

إلى المحترم وزير الخارجية سلوين لويد

سيدي

مع نهاية الدورة الرابعة للمجلس الوزاري لحلف بغداد الذي عُقد في أنقرة بين ٢٧ و٣٠ كانون الثاني/ يناير، اتفقت مع السير جيمس باوكر على أن أتولى شخصيًا الكتابة إليكم عن هذا الحدث. ويشرّفني أن أقوم بذلك الآن.

٢ ـ كما أصبح مألوفًا، فإن اجتماع المجلس الوزاري تسبقه

اجتماعات اللجان: اللجنة الاقتصادية (١٧ ـ ٢١ كانون الثاني/ يناير)، ولجنة الاتصال (٢٠ ولغاية ٢١ كانون الثاني/ يناير)، ولجنة مواجهة الأعمال الهدّامة (٢١ ـ ٢٥ كانون الثاني/ يناير). وفي هذه المناسبة أيضًا، اجتمعت اللجنة العسكرية قبيل اجتماع المجلس الوزاري (٢٤ ـ ٢٥ كانون الثاني/ يناير) بدلًا من اجتماعها في وقت متلازم مع عقد الاجتماع الوزاري، مثلما حصل في الدورتين السابقتين. شارك في اجتماع المجلس رؤساء وزراء كلٍّ من إيران وباكستان وتركيا. نوري باشا، الذي عاونه عند مشاركته وزيرُ الخارجية واثنان من رؤساء الوزراء السابقين، قاد الوفد العراقي نتيجة عدم حضور رئيس وزراء العراق. السيد دالاس شارك في اجتماع المجلس الوزاري لحلف بغداد أول مرة، بوصفه ممثلًا للولايات المتحدة الأميركية، العضو المشارك بصفة مراقب. وعلى غرار مشاركتنا في مؤتمر المجلس الوزاري الذي عُقد في كراتشي، كانت مشاركة وفدنا بقيادتكم سيدي.

٣ ـ بوصفي ممثلًا في وفد المملكة المتحدة، وذلك خلال الأسابيع التي سبقت اجتماع المجلس، كنت أتطلع إلى الاجتماع وأنا أتوجس شرًا؛ فتغلغل الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط، وخاصة في سورية، منذ آخر اجتماع للمجلس، ازداد بالتأكيد. هذه الحملة السوفياتية للتسرّب إلى دول المنطقة رافقها فيض من الرسائل الآتية من موسكو والواعدة بالسلام وبأساليب مخادعة. السمعة الأميركية اهتزت بشكل كبير في هذه المنطقة نتيجة ما حققه السوفيات من نجاحات في مجال الأقمار الاصطناعية الفضائية. وتعالت أصوات الأعضاء الإقليميين، وعلى وجه الخصوص إيران، مطالبة بأن يحقق الحلف نتائج مهمة. يبدو حتى الآن أن ليس لدينا ولا لدى الأميركيين مساعدات عسكرية أو اقتصادية يمكن تقديمها، وبشكل متصاعد.

٤ ـ عمليًا، وتعليقًا على ما حصل، فإن توجسًا من وجود شر ما يمكن تبريره جزئيًا. لا بد من توجيه كثير من الشكر للمهارة التي يتمتع بها ماريشال سلاح الجو الملكي البريطاني السير وليام دكسون؛ إذ بفضله انتهت مناقشات اللجنة العسكرية إلى اتفاق تام على ما جرى طرحه. ثمة بعض

المبالغة في المطالب التي طُرحت في اللجنة الاقتصادية والمتعلقة برصد أموال لتمويل المشاريع المشتركة، وقد تم التخلص من هذه المطالب بفضل ما قدّمه السيد دالاس، وهو مبلغ عشرة ملايين دولار أميركي، زيادة مالية لأغراض مشاريع الاتصالات، وذلك عندما نوقش تقرير اللجنة الاقتصادية، وكذلك من خلال إشارة السيد دالاس إلى الصندوق الأميركي لقروض التنمية (United States Development Loan Fund). خلال المناقشات السياسة، وعلى الرغم ممّا يشغل أذهان كل دولة من الدول الأعضاء في الحلف، لم يكن ذلك محل إهمال بشكل تام، بل حصل نوع من الاتفاق المدهش على طبيعة حملة التغلغل السوفياتي الحالية، والأساليب المطلوب اتّباعها لمواجهة ذلك. كان مقبولًا ما توصل إليه اجتماع المجلس؛ إذ لم يحمِّل الحلف أعباء جديدة. في الوقت الحاضر يمكن تسجيل نجاحات إيجابية معيّنة، ولا سيما في المجال العسكري.

٥ ـ أعمال اللجان

أ ـ اللجنة الاقتصادية: خلال أعمال هذه الدورة، كان هنالك بضع مسائل بحاجة إلى قرارات. وانصبّ الاهتمام الماثل على مسألة تمويل المشاريع المشتركة. في هذا الصدد، شدّدت الدول الأعضاء في المنطقة (Regional Members)، بالإجماع، على الإسراع في تنفيذ المشاريع، وحاججت الحكوماتِ المتبرعة بالأموال للبحث عن طرق لتأمين هذه الأموال. صرّح وفد المملكة المتحدة، الذي كان برئاسة السيد دينس رايت، بوضوح بأن حكومة المملكة المتحدة هي حاليًا في وضع لا يسمح لها بتقديم المزيد من الأموال. وتم توثيق هذا التصريح في مقدمة قرار اللجنة الاقتصادية حول الموضوع. في أي حال، عندما جرت مناقشة تقرير اللجنة الاقتصادية في المجلس، شدّد ممثلو تركيا والعراق وباكستان جميعًا على ضرورة حذف ما جاء في هذا التصريح من المقدمة، على أساس أن مكانة المملكة المتحدة ستظهر بصورة أكثر سلبية ممّا كانت هي عليه فعلًا. في هذه الظروف، حصلت موافقتك على رفع هذه الفقرة، على أساس مفهوم أن وضع المملكة المتحدة أصبح واضحًا جدًا في الوثائق الخاصة بالاجتماع. العشرة ملايين دولار التي قدمها دلاس، وما عرضه من مقارنة بين المساعدات السوفياتية والمساعدات الأميركية

للمنطقة أظهرت أن المساعدات الغربية كانت بلا حدود، كان لهما تأثيرهما في وقف المطالب المالية لأغراض المشاريع المشتركة. لكن ما من شك في أن هذه المشكلة ستطل برأسها مرة أخرى، وفي وقت قريب جدًّا. أوصي بدراسة مستعجلة لأفضل الطرق لإقناع حكومة الولايات المتحدة بتقديم مساعدات مالية جديدة. إن من شأن مثل هذه الدراسة أن تقدّم على الأقل نوعًا من الإجابة عن كيفية التصرف إزاء هذه المشكلة.

ب ـ اللجنة العسكرية: عندما اجتمعت اللجنة العسكرية، كان أمامها كثير من الدراسات التي كان من شأنها أن تقود إلى مناقشات مهمة، وخصوصًا باتجاه المستوى الصحيح في ما يتعلق بالأهداف المتصلة بالعلاقة بالقوات الجوية والبحرية والبرية، وكذلك ما يتعلق بالبيانات والمعلومات التي كان يتوجب التوصل إليها. مارس ممثّل إيران الجنرال هدايت ضغطًا شديدًا ضد أي تحفّظ أو إرجاء لأهداف هذه الخطط. وأصر ممثّل الولايات المتحدة الأميركية الجنرال ماكسويل تايلور، بشدة، على أن تكون الخطط متمتعة بدرجة عالية جدًا من الواقعية. إن حقيقة كون اللجنة العسكرية، وبشكل شامل، قادرة على التوصل إلى اتفاق مجمَع عليه بخصوص النقاط كلها، وذلك بسبب قدرة السير وليام دكسون، وبالتالي كان من نتائج ذلك أن جعلت مهمات المجلس الوزاري تجري بشكل سهل. وعندما نوقش تقرير اللجنة العسكرية مرة أخرى في الجلسة المقصورة، مارس وزير الخارجية التركي الضغط لإنشاء هيئة قيادة على نمط ما هو موجود في الناتو (منظمة حلف شمال الأطلسي)، أو على أقل تقدير تحقيق تقدم في هذا الاتجاه. إلّا أن مثل هذا المقترح لم يأخذ به أيٌّ من المتحدثين، ولم يثبت الحضور أي ملاحظات مغايرة لهذا الموضوع.

ج ـ لجنة الاتصال: جرت مناقشات لجنة الاتصال في أجواء ودية جدًّا، وكان ممثل المملكة المتحدة السيد كيربي كرين مقتنعًا بشكل عام بالواقعية المتزايدة لدى الأعضاء، وكذلك بتنامي التعاون الوثيق بين أجهزة الخدمات الأمنية لدول المنطقة الأعضاء في الحلف. وكان ما توصلت إليه اللجنة من تقدير للموقف المتعلق بالخطر الشيوعي الهدّام وثيقة مفيدة ونافعة تمامًا.

د ـ لجنة مواجهة الأعمال الهدّامة: لم يحقّق تقدّم في اجتماع لجنة مواجهة الأعمال الهدّامة، بل أضيعَ كثير من الوقت في مناقشة التوصيات التي قدمها الأعضاء ممثّلو دول المنطقة. ولم تكن هذه التوصيات منسجمة تمامًا مع لائحة اختصاص اللجنة. جرى تناول موضوعات من قبيل انضمام الولايات المتحدة إلى الحلف، وكذلك زيادة المساعدات الاقتصادية والعسكرية لدول الحلف، وعدم الرغبة في ما تقدمه الدول الغربية من مساعدة إلى الهند وإسرائيل. من سوء الحظ أن ممثّل المملكة المتحدة السيد آدمز وجد أن زميله الأميركي هو الذي كان يغلق الباب أمام الأفكار النافعة، على الرغم من بعض الحماسة التي أبداها الأعضاء من دول المنطقة. في المراحل النهائية، وفي أي حال، أصبحت اللجنة أكثر اهتمامًا بما هو مفيد للعمل، وبدا على بعض ممثلي الوفود أنهم جميعًا مقتنعون إلى حد كبير بما جرت عليه المناقشات في ما بينهم.

٦ ـ أعمال المجلس

جرت أعمال المجلس الوزاري بشكل منظّم وأفضل من تلك التي جرت في الاجتماع السابق في كراتشي. كان ممثّل المملكة المتحدة قد أمّن الموافقة، بشكل سابق للاجتماع، على وجوب ألّا يكون هنالك أكثر من اجتماع واحد كل يوم من أيام أعمال المجلس المقررة، وأن تُتّبع خطوات كي تُقدّم إلى الصحافة قصة واحدة أو أكثر كل يوم. في لحظة من اللحظات بدا واضحًا الاعتقاد أن السيد مندريس، بوصفه رئيسًا للاجتماع، سينجح في إنهاء جدول الأعمال كله في جلسة أعمال المجلس الأولى. مثل هذه المحاولة أحبطت اجتماع المجلس، لذا جرى وفق ما خُطّط له. لسوء الحظ، لم تكن الترتيبات التي أُعدّت للصحافة مقنعة، ويعود السبب بشكل رئيس إلى إخفاق قسم العلاقات العامة في أن يرتقي تمامًا إلى مهماته، وعدم كفاءة السكرتير العام ذاته باعتباره المسؤول عن تقديم العرض اليومي؛ إذ بدلًا من تقديم قصة حقيقية بعيدة من قصة اليوم المتداولة، كان خلال المؤتمر الصحافي اليومي، وبسبب رغبته في ألّا يقدّم إلى الصحافة أي شيء يتوجب التكتم عليه، يقرأ بسرعة بعض الكلمات المثبتة في ورقة مطبوعة، ثم يجري بعيدًا بسرعة، من دون الإجابة عن الأسئلة.

أ ـ بلغ عدد جلسات المجلس الحصرية أربعًا، اثنتان منها انصبتا على عرض الوضع الدولي، وجلسة واحدة ناقشت ما له صلة بالبيان الختامي. وثائق هذه الاجتماعات وما جرى خلالها أُرسلت إلى القسم المعني في وزارة الخارجية ـ لندن، لذلك لن أحاول في هذه الرسالة عرض خلاصة هذا النقاش. اجتماعان حصريان جدًا حضرهما واحد أو اثنان أو ثلاثة من كل وفد من الوفود المشاركة، ولم يُسمح لعناصر السكرتارية بحضورهما. ونوقش في هذين الاجتماعين الوضع في سورية والمشروع المعَدّ للوحدة بين سورية ومصر. وكان هذان الاجتماعان نافعين على وجه خاص.

ب ـ اللجنة السياسية: في ما يتعلق بنا وبالأتراك، كانت اجتماعات المجلس، إلى حد بعيد، قد ظُللت بالنقاشات التي عقدتموها، بصورة مفصَّلة، أنت ورئيس الوزراء التركي ووزير خارجيته حول موضوع قبرص. وعلى الرغم من الطبيعة الحساسة لهذه النقاشات، فإن موضوع قبرص لم يُشمَل باجتماعات المجلس، وإنه وفق ما أراه لم يقلل من حرارة صداقة القادة الأتراك تجاهنا. في الواقع بذلوا ما يمكنهم لإظهار هذا الدفء لكم ولبقية أعضاء الوفد. ومن وجهة نظري كان السيد مندريس، وربما بسبب عدم إتقانه اللغة الإنكليزية، رئيسًا مخيّبًا لآمال المجلس؛ إذ بدا غير فاعل أحيانًا، وفظًا إلى حد بعيد أحيانًا أخرى، ولا سيما عندما كان ينهي النقاشات فيما سائر ممثلي الوفود يشرعون للتو في بدئها.

ج ـ كان رئيس الوزراء الباكستاني فيروز خان نون، إلى حد كبير، نافعًا خلال الاجتماعات كافة؛ فهو لم يتبع قط خطوات السيد شاروادي الذي كان يسير عليها في مؤتمر كراتشي (انظر تقرير السير أ. سايمون رقم ٢٨، ١٥ حزيران/يونيو) وكان يعزف باستمرار على وتر مسألة العداء الهندي والنشاط الهندي الهدّام في باكستان. أشار في كلمته الافتتاحية، وكذلك خلال جلسة حصرية، إلى خطر توجّه الرأي العام في دول حلف بغداد نحو تبنّي موقف الحياد إذا ما كان في إمكان الدول المحايدة الحصول على المساعدات من كلا الجانبين الغربي والشرقي، مشيرًا بذلك إلى الهند. قدم فيروز خان صورة عن الوضع الحالي في ما يخص مساعي

الأمم المتحدة بصدد التوسط في قضية كشمير، ولم يضغط من جانبه لمناقشة ذلك. في شأن فلسطين، وفي ما يتعلق بالبيان الختامي لاجتماعات المجلس، وكذلك في شأن الموضوعات الأخرى، كانت تدخلات السيد فيروز تسعى غالبًا إلى إيجاد الاتفاق بدلًا من خلق المشكلات.

د ـ لم يكن لممثّل الوفد الإيراني دور مهم في أيٍّ من النقاشات. ولزم رئيس الوزراء الإيراني الصمت بعد إلقاء كلمته الرسمية في الجلسة الافتتاحية. كانت تدخلات السيد أردلان، بشكل اعتيادي، قصيرة ومساعِدة. وكان يبدو أن الهدف الإيراني خلال المؤتمر إثبات وجود الحاجة إلى مساعدات مالية أكبر من أجل تنفيذ خطط الحلف العسكرية والاقتصادية. لكن عندما حان وقت اجتماع المجلس، وبدلًا من الشجب العنيف والتهديدات التي كانت طهران تطلقها في الأسابيع السابقة، جرى التعبير عن تلك الحاجة بشكل هادئ. وربما يعود سبب ذلك إلى زيارة السيد دالاس طهران قبل اجتماعات المجلس.

هـ ـ في جلسة المجلس الحصرية التي شارك فيها رئيسا وزراء سابقان هما الدكتور فاضل الجمالي والسيد توفيق السويدي، خلّف ممثلو الوفد العراقي، ولربما جزئيًا نتيجة مشاركة ذانك الرئيسين للوزراء، انطباعًا مؤدّاه أنهم يشددون على المسألة الفلسطينية وبشكل أقوى ممّا كانوا قد فعلوه في اجتماعات المجلس السابقة. قدّم رئيس الوفد نوري باشا فقرة مطوَّلة تتعلق بفلسطين في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية، وأنهى بطلب ملحّ من أجل التوصل إلى حل على أساس قرار الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧ (قرار التقسيم). وفي الجلسات الحصرية، ألحّ ممثل العراق، بشكل متكرر، على القول إن المشكلة الفلسطينية على وجه التحديد هي التي جلبت الشيوعية إلى داخل الشرق الأوسط، وإن حل هذه المشكلة ضروري إذا ما أُريد إخراج الشيوعية منه. عندما نوقش البيان الختامي، فعل الوفد العراقي كل ما في وسعه لتضمينه إشارة إلى قرارات الأمم المتحدة. مع ذلك، لا أعتقد أن العراقيين دُهشوا أو أُصيبوا بخيبة أمل بسبب فشلهم في إقناع المملكة المتحدة والولايات المتحدة بالمصادقة على قرار الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧، وكذلك جرّاء وجود قصور في حماسة الأعضاء

الإقليميين الآخرين تجاه ما عرضه الوفد العراقي في هذا الشأن. على أي حال، حصل تولّد لديّ انطباع مفاده أن الوفد العراقي أقدم، نتيجة للمناقشات التي جرت في شأن فلسطين، على إنهاء اجتماعات المجلس وهو أقل اقتناعًا من أي وفد من الوفود الأخرى المشاركة.

و ـ كان خطاب السيد دالاس في جلسة الافتتاح متناثرًا في محتواه وذا نغمة احتفالية، إلّا أن مداخلاته التي قام بها من خلال الجلسات الحصرية، وعلى وجه الخصوص مداخلاته بصدد تقرير اللجنة الاقتصادية، استُقبلت بشكل حسن من جانب الحضور، وقد فعل الكثير من أجل أن يقدّم صورًا واضحة للفوائد والمخاطر التي تخص العالم الحر في الحرب. ما قُدّم كان قد جرى تقبله وبشكل كبير، إذ ساعد في إظهار تفوّقنا ومسؤليتنا القانونية، وأظهر أننا إذا لعبنا أوراقنا بشكل صحيح، فلن يكون هنالك سبب لليأس. من المهم مقاومة زيف الدعاية السوفياتية عمّا يقدّمونه من عون إلى دول عدم الانحياز ويدّعونه من اهتمام بتحقيق السلام. استُقبلت مشاركة السيد دالاس الأولى في اجتماع المجلس بشهرة ممتازة مسبقة، وتعزز الاهتمام العام بالاجتماع. إلى جانب العشرة ملايين دولار التي قُدّمت كمساعدات اقتصادية، لم يكن لدى السيد دالاس الشيء الكثير كي يضيفه إلى ما قدّمه الأميركيون إلى الحلف. وأنا من جانبي لا أفترض أن مثل هذه الحقيقة لم تدوّنها الدول الأعضاء في المنطقة. وكان ما قدمه السيد دالاس من شروح من الأمور المتعارف عليها، وذلك في ما يتعلق بأسباب اعتقاد الولايات المتحدة أنه ليس من الحكمة في الوقت الحاضر أن تنضم إلى الحلف. هذا الموضوع استقبله الحضور من دون أي مناقشة.

الخلاصة

يتوجب بشكل عام أن أقول إن اجتماع المجلس كان ناجحًا قدر الإمكان في الظروف القائمة. وكان واضحًا تمامًا أن الوزراء المشاركين الذين يمثّلون الدول الأعضاء في المنطقة يجدون اجتماعات المجلس مفيدة جدًا، ويرغبون في أن تُعقد بشكل دوري. مثل هذا التصور ظهر واضحًا

في أنقرة عندما رفضوا قبول مقترحك بأن يكون موعد الاجتماع المقبل للمجلس في تشرين الأول/ أكتوبر. لربما علينا أن نستنتج من خلال الحماسة التي أُبديت للدعوة التي قدمّناها للمجيء إلى لندن بهدف عقد الجلسة التالية لاجتماعات المجلس، على الرغم من حقيقة أنك لفتّ الانتباه إلى الحاجة إلى تقدير ما إذا كان في استطاعة أعدائنا تحقيق إنجازات سياسية إذا أُعلن الموعد التالي، وإذا ما كانت دول الحلف قد استوعبت آثار [حرب] السويس بشكل كبير. قبل عام مضى، لم توافق الدول الأعضاء في المنطقة حتى على حضور المملكة المتحدة ومشاركتها في أي اجتماع من اجتماعات اللجان الفرعية الصغيرة. في أنقرة كانوا سعداء بصورة علنية بقبول الدعوة إلى لندن.

يشرّفني أن أتقدم بعظيم الاحترام سيدي
خادمكم المطيع
مايكل رايت

FO 371/133813

من: السفارة البريطانية في عمّان/ السيد جونستون

إلى: وزارة الخارجية البريطانية

برقية رقم ١٤٨

١٢ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية وفورية

برقيتي السابقة وبرقيتك رقم ٣٢٠: الأردن ـ العراق

كان لي حديث مع وزير الخارجية العراقي بعد مأدبة العشاء على شرف الملك فيصل، وذلك في القصر ليلة أمس وقبل تسلّمي برقيتك موضوع الإشارة أعلاه. قلت، في ضوء حكمي في آخر مناقشة معه (برقيتي رقم ١٤١)، إن من المتوقّع أن يضغط الملك حسين على العراق بقوة كي

ينسحب من حلف بغداد. أكد باش أعيان أن العراقيين سيقفون موقفًا صلبًا في مقاومة ذلك. بعد مناقشة ما سبق ذكره بالتفصيل، والحجج التي يمكن الاستناد إليها، أوضحت أن الملك حسين يريد أن يوسع المجموعة الجديدة لتشمل ليبيا والمغرب... إلخ. وإذا كان يظن أن على العراق أن يترك حلف بغداد من أجل دخول المجموعة الجديدة، فمن المنطق أن يسري الشيء ذاته على ليبيا والمغرب في ما يخص الاتفاقيات المعقودة بينهما مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة، خصوصًا أن هذه الاتفاقيات هي الأعمدة التي يستند إليها في معاداة الشيوعية في المنطقة، وأنه لن يكون في مصلحة الأردن أو أي طرف آخر هدم هذه الاتفاقيات. قال باش أعيان إن الأمر ذاته يسري على سعود نفسه، وذلك في ما يخص اتفاقه مع الولايات المتحدة. إنني آمل بأنه سيستخدم هذه النقاط مع الأردنيين لإثبات صحة ما يطرحونه. وأضاف باش أعيان أيضًا أن العراقيين سيقترحون، لغرض الاستجابة وباتجاه تذليل صعوبات الأردنيين، النص في الاتفاق على ألّا يتحمل طرف الالتزامات الدولية الموقّعة من الطرف الآخر.

٢ ـ لم يتطرق باش أعيان إلى التقارير التي أشير إليها في الفقرة ٢ من برقية بغداد رقم ٢٠١، والتي هي ـ بحسب علمي ـ مفتقرة حتى الآن إلى التأكيد، في ما عدا ما له علاقة بمشكلات الملك حسين بصدد حلف بغداد، لكنه أظهر شكوكًا عميقة في رؤية سعود. يعتقد باش أعيان أنه بمجرد البدء بفكرة وجوب انسحاب العراق من حلف بغداد، سيحاول سعود، وبنشاط، منع حدوث ارتباط وثيق بين الأردن والعراق. عبّرت عن شكوكي في هذه المخاوف، مبيّنًا أن في ظل هذه الظروف ستكون لهذا الاتحاد بالتأكيد فوائده بالنسبة إلى سعود، وأن سلوكه يمكن تفسيره بشكل جيد، وببساطة، بأنه تهيب وقلق من دخول الاتحاد بنفسه.

٦ ـ ذكر باش أعيان أن ولي العهد سيأتي إلى عمّان إذا ما بدا أن الاجتماع سيتوصّل إلى نتائج جدية. ويعتقد باش أعيان أن على ولي العهد أن يفعل ذلك.

(انتهت البرقية)

FO 371/133815

من: السفارة البريطانية في عمّان/ السيد جونستون

إلى: وزارة الخارجية البريطانية ـ لندن

برقية رقم ١٥١

١٢ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية وفورية

برقيتي رقم ١٤٨ : الأردن/ العراق

أخبرني وزير الخارجية العراقي أن الملك حسين وسمير [الرفاعي] شدّدا خلال لقاء غير رسمي لكلا الوفدين في وقت متأخر من ليلة أمس على أنه يتعيّن على العراق الخروج من حلف بغداد، ورفضا مناقشة أي موضوع آخر إلى حين التوصل إلى حل بخصوص هذا الموضوع. بعد [مجموعة برقية غير واضحة] مجادلات متبادلة بين الجانبين، ذكر باش أعيان أن وجهة نظره هي أنه في حال استجاب العراق، سيكون الهدف التالي لدعاية المصريين والشيوعيين اتفاق سعود مع الولايات المتحدة على الظهران، ثم ستجري مهاجمة جميع العروش الملكية العربية، وأن هدف مثل هذه الدعاية في الحقيقة هو النظم القائمة في عموم الأقطار العربية المناهضة للشيوعيين. ألحّ الأردنيون بأن على العراق أن يلمح الآن على الأقل إلى أنه يعتزم الانسحاب من الحلف استنادًا إلى البند السابع، وقبل ستة أشهر من انقضاء مدة السنوات الخمس التي تنتهي عام ١٩٦٠.

٢ ـ هذا الصباح، تقابل الملكان من دون حضور بقية أعضاء الوفدين. وبدأ باش أعيان يقول للأردنيين إن أقصى ما يمكن للعراق الذهاب إليه للاتفاق معهم هو أنه سيقوم قبل انتهاء مدة السنوات الخمس بدرس وضعه في ظل الوضع الدولي القائم، ومن أجل مصالح العراق.

وأشار إلى أن جميع موقّعي معاهدة الحلف سيفعلون الشيء نفسه أيضًا في الأحوال كلها. على غير انتظار، وافق سمير على ذلك، وعندما انضم الملكان إلى وفديهما وجدا أن الاتفاق على هذه النقطة قد تم. شدّد باش أعيان على أنه يتوجب الآن اعتبار هذا الموضوع منتهيًا ولا حاجة إلى إعادة الحديث عنه.

٣ ـ في ما يخص الوحدة بين البلدين، ذكر الأردنيون أنهم راغبون في الذهاب إلى أبعد ما يمكن، ومن دون اندماج يفقد فيه الأردن هويته الدولية. وبعد بعض النقاش، وافق الأردنيون على تقديم مخطط لمسودة دستور، مع ملامح يرغبون في رؤيتها مجسّدة كانت قد اشتُقّت من نماذج سابقة، أكانت فدرالية أم كونفدرالية أم اتحادًا كاملًا. وستُعرض المسودة الأردنية ومناقشتها خلال الاجتماع الذي سيعقد في وقت متأخر من ليلة هذا اليوم.

٤ ـ قدمت إلى باش أعيان النقطة المتصلة بالسياسة العراقية، موضوع بحث الفقرة ٢ من برقيتك رقم ٣٢٠. سجّل باش أعيان الملاحظة الخاصة بها على الرغم من أنه لا يبدو أنها أدّت دورًا في رؤية الأردنيين خلال النقاشات التي جرت حتى الآن.

٥ ـ سأل الأردنيون العراقيين عمّا إذا كان لديهم اعتراض على إبقاء سعود مطّلعًا على ما يجري من نقاشات. باش أعيان قال إنهم وافقوا على أخبار سعود على الرغم من عدم إظهارهم تحمّسهم لذلك، وعلى أساس أن سعود غير مسموح له بالتدخل في مسيرة المحادثات. قلت إن خطر ما يفعله سعود يجعل من الضروري جدًا التوصل إلى اتفاق سريع في عمّان. يأمل باش أعيان بصدور بيان مشترك سيتم التوصل إليه مع حلول نهاية الأسبوع، لكنه يعتقد أن المسيرة الدستورية لوضع الاتفاق موضع التنفيذ ستتطلب بعض الوقت.

٦ ـ ألححت على وجوب أن يكون العراقيون إيجابيين قدر الإمكان مع الأردنيين في المسائل المالية والاقتصادية. خير البرِّ عاجله، أي تسريع دفع المبلغ الذي قُدّر بـ ٨٧٥٠٠٠ باوند وصادق عليه البرلمان العراقي. أظن أنه

يتوجب الضغط على الأردنيين لتقديم مشاريع محددة ليتسنّى تحقيق خطط تنمية العراق المستقبلية. يبدو أن باش أعيان وافق على ما ذكرته في هذا الشأن.

(انتهت البرقية)

FO 371/134197

من: السفارة البريطانية ـ بغداد/ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية

برقية رقم ٢٠٥

١٢ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية وفورية

أخبرني ولي العهد أنه شاهد نوري يوم أمس. وقد تم الترتيب فعلًا لتكليف نوري، وفي وقت قريب، تأليف حكومة ذات قاعدة عريضة. يبدو واضحًا أن نوري قادر على ذلك، لكنه يرغب في الانتظار إلى حين مصادقة البرلمان على الميزانية في الأسبوع المقبل. بانتظار ذلك، قرر نوري السفر إلى لندن غدًا، أي في ١٣ شباط/ فبراير، لإجراء فحوصات طبية روتينية مع الدكتور ماريوت. من المأمول أن يصل من طريق الخطوط الجوية العراقية صباح يوم ١٤ شباط/ فبراير، ليحل في فندق كلاريدج. سأبرق مؤكِّدًا رقم الرحلة، وأفترض أنه سيلقى المجاملة المتعارف عليها. من المتوقّع أن يغادر عائدًا خلال أيام قليلة.

٢ ـ ليس لديّ شك في أن نوري سيكون راغبًا في لقاء رئيس الوزراء، في حال كان ذلك ممكنًا.

(انتهت البرقية)

FO 371/133923

من المندوب الدائم للمملكة المتحدة في باريس، السير روبرتس (F. Roberts) ـ الناتو

إلـى وزارة الخارجية والوايت هول ـ لندن

برقية محدودة التوزيع رقم ١٤٨

١٣ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية

برقيتي السابقة لهذه البرقية: اجتماع حلف بغداد

في ما يلي نص كلمة الوفد التركي:

السيد رئيس الجلسة

أود أن أعرض مختصَرًا لما يمكنني عرضه أمام المجلس عن اجتماع حلف بغداد الذي عُقد مؤخَّرًا في أنقرة، بناء على طلب أعضاء المجلس الوزاري للحلف. عُقد الاجتماع في وقت كان فيه الوضع الدولي، بشكل عام، متوترًا، وكانت حوادث الشرق الأوسط بشكل خاص مرتبكة. كان الشرق الأوسط في طريقه ليعيش مرحلة في حالة من عدم الاستقرار، وذلك نتيجة التغلغل السوفياتي من الناحيتين السياسية والاقتصادية. من وجهة نظرنا، لا يزال هذا الوضع قائمًا؛ فالاتحاد السوفياتي، لأسباب مختلفة، لم ينظر بارتياح إلى اجتماع حلف بغداد الذي يمثّل أحد عناصر الأمن والاستقرار في هذه المنطقة. وعمل السوفيات ما في وسعهم لإثارة المشكلات في الأيام التي سبقت انعقاد المؤتمر، وخلال انعقاده أيضًا. وبغية تقديم نموذجين متميزين من أعمال السوفيات هذه، سأشير أولًا إلى أن وزارة الخارجية السوفياتية نشرت في ٢١ كانون الثاني/ يناير تصريحًا. وبعد الهجوم المألوف على حلف بغداد ومبدأ أيزنهاور وسياسة الولايات المتحدة الشرق الأوسطية، وكذلك المملكة المتحدة وتركيا، جدّد القادة السوفيات، بالطريقة المعروفة، محاولاتهم للترهيب، ودعوا حكومات دول حلف بغداد

إلى الانتباه إلى حقيقة تحمّلهم المسؤولية الكاملة عن سياستهم إلى جانب حكومة الولايات المتحدة والدوائر الحاكمة في تلك الدول التابعة لهذه الكتلة الدولية، التي تتّبع السياسة الضعيفة للدوائر الإمبريالية الأجنبية. أمّا النموذج الثاني، فهو محاولة إثارة التشويش بتنفيذ عمليتي تفجير في أنقرة عشية افتتاح جلسات المؤتمر.

على الرغم من جميع جهود الاتحاد السوفياتي بهذا الاتجاه، فإني أعتقد أن في إمكان الفرد منّا أن يعلن بثقة أن مؤتمر أنقرة كان ناجحًا. وكما تعلمون جميعًا، فإن معاهدة حلف بغداد وُقّعت من أجل إنشاء سور واقٍ ضد الإمبريالية الشيوعية في الشرق الأوسط. وبدأ الآن، على نحو متنام، وذلك جرّاء الضغط والتهديد المتصاعدين من الجانب السوفياتي. الحقيقةّ هي أن مثل هذا الشيء أدركته الدول غير الأعضاء في المنطقة، وهو الذي جعل الحلف لا مصدر تنافس وخلاف في المنطقة فحسب، بل موضع معاملة كثير من الشعوب له باعتباره عنصر بناء واستقرار. إن مشاركة وزير الخارجية الأميركي السيد دالاس أعطت الدليل على الأهمية التي توليها الولايات المتحدة لحلف بغداد، فضلًا عمّا توليه من أهمية للشرق الأوسط، وهذه مشارَكة تعبّر عن مساهمة كبيرة كانت لها نتائجها في نجاح المؤتمر. إن مساهمات الولايات المتحدة من خلال مبدأ أيزنهاور ومشاركتها في مختلف لجان الحلف هي من أجل تقوية الحلف وتعزيزه. رحبت بها بتقدير كبير الدول الأعضاء في الحلف. إن مساعدة الأميركيين هذه ودعمهم هما بالتأكيد ذوا أهمية كبيرة بالنسبة إلى حلف بغداد الذي سيبقى تطوره واستمراره عنصرَ أمن في الشرق الأوسط، معتمدين على الاهتمام الدائم والمساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة الأميركية. وقد تم خلال مؤتمر أنقرة تبادل وجهات النظر، بشكل واسع، في ما يخص الوضع الدولي عمومًا، ولا سيما تلك المتعلّقة بالتطورات السياسية في الشرق الأوسط. توصل الوزراء المشاركون إلى نتيجة مفادها أن الاتحاد السوفياتي حقّق نجاحات مهمة جدًا في محاولاته السيطرة على الشرق الأوسط، وذلك من خلال العدوان غير المباشر والتغلغل. وكان هنالك اتفاق عام على ضرورة تقوية حلف بغداد في وجه هذا الخطر السوفياتي، علاوة على الحاجة إلى تقوية التضامن بين الدول الأعضاء في الحلف. كما أنهم لفتوا الانتباه إلى ضرورة حل الخلافات القائمة، من

أجل وضع نهاية لحالة عدم الاستقرار في المنطقة، وهي الحالة التي تشكل أرضية مناسبة للتخريب والتسلل الشيوعيين. لربما عليّ الآن يا سيادة رئيس الجلسة أن أشير لكم إلى المسائل الاقتصادية التي هي ضمن نشاط الحلف. إن ما تم تحقيقه في هذا المجال حتى الآن يشار إليه بفخر؛ فنشاط اللجنة الاقتصادية في مختلف الحقول يرتدي أهمية كبيرة في الجانب الاقتصادي [جملة ممسوحة] تنمية منطقة الحلف. أُعِدَّ برنامج مفصّل من خلال العمل المشترك للدول الأعضاء في مجال المساعدات الفنية. وجرى تحقيق تقدّم جيّد في ما له صلة بإدراك المنافع الناجمة عن المشاريع الاقتصادية المشتركة التي تم تبنّيها سابقًا. ولربما يذكر المجلس التصريح الذي قدمه هنا السيد تِني (Tiney) إلى حلف بغداد بخصوص نتائج مؤتمر كراتشي الذي عُقد في الصيف الماضي وأشار تِني فيه إلى أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفّرتا مليون باوند استرليني و١٢,٥ مليون دولار، على التوالي، باعتبار ذلك مساهمتين منهما في سبيل إنجاز بعض هذه المشاريع. في اجتماع أنقرة، وافقت الولايات المتحدة على تقديم عشرة ملايين دولار إضافية مساعدة منها لمشاريع الاتصالات التي صمِّمت لربط عواصم الدول الأعضاء في الحلف في المنطقة. إضافة إلى هذه المساعدة الأميركية السخية، أعلنت الولايات المتحدة أيضًا أن في الإمكان الحصول لحساب هذه المشاريع المشتركة على قروض مالية من البنك الدولي وبنك الاستيراد والتصدير، ومن هيئة الاستثمارات المالية التي أُسِّست مؤخرًا. ولا بد لي من التشديد على الأهمية التي نوليها للمصادر المحتَملة التي أُشير إليها. إننا نؤمن إيمانًا قويًا بأن التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية سيؤديان، في المستقبل البعيد، إلى إيجاد العنصر الأساسي الذي يُظهر الأهمية الكبيرة ومدى قيمة حلف بغداد. ولهذا تتجلى الآمال هنا بتقبّله لدى بقية الدول في الشرق الأوسط. ثمة خطوة أخرى مهمة أُنجزت في الجانب العسكري، وذلك من خلال تبنّي أسلوب تتّبعه هيئة التخطيط العسكري المشترك، التي تقرر تأسيسها في اجتماع كراتشي لتُعِدّ الخطط الدفاعية الخاصة بمنطقة الحلف، وكذلك لتنسيق التدريبات المشتركة التي تخدم على وجه الخصوص باعتبارها إطارًا للمقار العسكرية. ومثلما طُرح خلال اجتماع المجلس في ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٥٧، فنحن نرى، آملين، أن في الإمكان نتيجة لذلك، وكذلك عندما تكون الخطة الدفاعية الخاصة

بالمنطقة قد أصبحت كفوءة، تحويل هيئة التخطيط إلى قيادة موحَّدة. العراق وإيران وباكستان أعلنت موافقتها على زيادة قوتها الدفاعية. وإن من شأن تأمين المساعدة العسكرية لهذه الدول من خلال إطار الخطط الدفاعية المشتركة أن يكون ذا قيمة كبيرة من وجهة نظر تعزيز القوة لمنظومة الدفاع الشامل ضد التهديد الشيوعي. كما أن هذه المساعدة تجعل هذه الدول تشعر بالثقة بالنفس وتُظهر للآخرين أن سياستهم الحالية هي السياسة الصحيحة.

أرغب الآن سيادة رئيس المجلس في أن أُعلم المجلس بأن مسألة الاندماج بين مختلف منظمات العالم الحر الدفاعية دُرست خلال اجتماع أنقرة لمجلس حلف بغداد، حيث بدا أن فكرة استحداث مثل هذا الاندماج، ولأغراض تبادل المعلومات، قد رُحِّب بها. لذلك، أرى، إذا ما سمحت سيادة رئيس الجلسة، أن ترسل إلى السكرتير العام لحلف بغداد رسالة تتضمّن، كما اتُّفق في قرار المجلس في كانون الأول/ ديسمبر، تبادل معلومات نافعة قد تؤتي ثمارها جرّاء تبادل مثل هذه الرسائل.

FO 371 /133837

من السفارة البريطانية

واشنطن

١٣ شباط/ فبراير ١٩٥٨

رسالة رقم/ ٥٨/ ١٩/ ١/ ١١٩١٢

سرّية ومحدودة التداول

عزيزي السيد ر. م. هادو

في مناسبة تسلّمي رسالتك في ١٠ شباط/ فبراير في شأن القوة الجوية العراقية، رتّبت لمقابلة ماكليلاند (Mcleiland)، الضابط المسؤول عن الشؤون السياسية ـ العسكرية في دائرة شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في وزارة الخارجية الأميركية، وفي ذهني أنه هو لا أي شخص آخر، سيكون ميالًا إلى التفكير، على أسس إقليمية، في المساعدات العسكرية. لست متأكدًا من أنني

حققت أي تقدّم، لكن ماكليلاند تناول الموضوع بشكل عام، وعلى نحو يزيد على ما كان هو وزملاؤه يعلمون في الآونه الأخيرة.

٢ ـ ذكر أن فكرة إدخال بعض طائرات «ف ٨٦» (F 86) إلى العراق ظهرت في مناسبة بوادر التهديد الخطِر المتمثّل بالوضع الذي كان عليه في سورية في آب/أغسطس الماضي. في الوقت ذاته، أوضح بعض الجنرالات في واشنطن أن عددًا كبيرًا من طائرات «ف ٨٦» (بحدود ٢٠٠ طائرة) أصبح في طريقه إلى خارج الخدمة في أوروبا، وستوضع في الخدمة في أي منطقة أخرى في العالم. ترافق كل ذلك مع الظروف التي قادت باتجاه موجة الحماسة في وزارة الدفاع الأميركية لتقديم طائرات «ف ٨٦» لا للعراق فحسب، بل للأردن ولبنان أيضًا.

فكرتهم، على سبيل الافتراض، هي دخول حلبة منافسة السوفيات في اللعبة السياسية الساعية إلى إغراق المنطقة بالطائرات التي لم تعد صالحة للخدمة (والقديمة الصنع)، بصرف النظر عن قدرة من يتسلمونها على استخدامها. هذا الضغط يبدو الآن أنه تلاشى. ذكر ماكليلاند أنه كانت هنالك دومًا شكوك حول هذه الفكرة في وزارة الدفاع الأميركية. هو نفسه يعتقد تمامًا أنه أخطأ التقدير، وأن الوزراة تقدّم القليل ممّا يحتاج العراق إليه حقًا، وخصوصًا في مجال الصيانة التي أهملتها وزارة الدفاع تمامًا. ولهذا السبب، رحّب ماكليلاند بفكرة بعثة الاستطلاع بقيادة من ليس من رجال وزارة الدفاع المتشددين، ومن المتوقّع أن يكون من النوع الذي يفكر في حقائق الأشياء (سيكون لديك من دون شك الفرصة لتدقيق هذه المعلومة بشكل مباشر). يبدو أنه يعتقد بإمكان أن توصي بعثة الاستطلاع، بأغلبية أفرادها، بوجوب أن يواصل القوة الجوية الملكية العراقية استخدام طائرات «هنتر»، وأن تُنفَق مساعدة الولايات المتحدة على مسائل بناء المطارات. في أي حال، يرى أن للموضوع مشكلاته لغرض إقناع العراقيين بأن مثل هذا الشأن أمر معقول.

٣ ـ حتى هذه اللحظة، لم أتحدث عن موضوع «هنتر ٤»، وأفترض أنك ناقشت ذلك مع بعثة الاستطلاع. وافق ماكليلاند على أنهم سيكونون متجاوبين، لكنه شكك مرة أخرى في ما يتعلق بردود فعل العراقيين.

٤ ـ في ما يخص الأردن، ذكر أن قرار اقتراح البيع الخارجي الخالص لطائرات «هنتر ٤» كان قرارًا سياسيًا أصرت عليه وزارة الخارجية الأميركية، لأن إهداء الطائرات «ف ٨٦» سيثير مشكلات مع الإسرائيليين. لا حاجة إلى تذكيرك بطلب الإسرائيليين المتعلق بشراء طائرات «ف ٨٦» في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥ وبحكاية مشاعر الألم والصعوبات السياسية الداخلية التي رافقتها جراء استمرار الحكومة الأميركية في الرفض. الإشارة في الفقرة (٢) من رسالتي رقم ٥٨/ ٣/ ١/ ١١٩١٢ في ٢٤ كانون الثاني/ يناير، والمعنية بأسباب قرار الولايات المتحدة، تفيد بأن هذا الأسباب أكثر من أن تُحصَر.

٥ ـ القلق من ردود أفعال إسرائيل عنصر ليس ذا بال في ما يخص لبنان؛ إذ الحقيقة هي أن هناك الآن بالفعل بعثة تدريب من القوة الجوية الملكية البريطانية.

٦ ـ قلت إنه إذا اتُخذ قرار بأن أفضل حل هو تقديم «هنتر» للجميع، ويبدو أن ماكليلاند يعتقد أنه أفضل رد معقول، فلا معنى لمنح الأردن ولبنان أحدث نوع من هذه الطائرة («هنتر ٦») ومنح العراق «هنتر ٤». مرة أخرى، إذا كانت الهدية إلى الأردن ولبنان لأهداف سياسية، فإن تأثيرها سوف يعتمد على سرعة التجهيز لها. هذه الأمثلة كلها بحاجة إلى مناقشة الحالات الثلاث معًا، هنا أو في لندن. ذكر ماكليلاند أنه يعتقد أنهم يرغبون في الانتظار إلى أن تنهي بعثة الاستطلاع زيارتها، إذ يتم عندئذٍ فعل ما يمكن، لكنه يود أن يرى مقترحنا ماثلًا في الذهن.

٧ ـ كما يمكنك أن ترى، حاولت جاهدًا، على الرغم من شكّي، أن أتبيّن ما إذا كان في فكرة ماكليلاند الكثير من الصواب. وحتى لو لم يكن ماكليلاند ممّن لا يتجاوزون ما سيرد في تقرير بعثة الاستطلاع، فإن الأميركيين تحدثوا كثيرًا إلى العراقيين، الأمر الذي يتضح معه أن ما بناه العراقيون من توقّعات سيكون له تأثيره المهم. عرضيًا أخبرني ماكليلاند أن أهداف القوة التي اتفقت عليها اللجنة العسكرية في بغداد ومنحت العراقيين ثمانية أسراب، أتت فقط بعد التخلي عن التاريخ المحدد بعام ١٩٦٠. ذكر أن «هدف القوة» الذي قبل به حتى الآن القسم في الدفاع باعتباره معقولًا بالنسبة إلى القوة الجوية العراقية، هو سرب واحد من الطائرات القتالية القاذفة للقنابل.

٨ ـ لست أدري حتى الآن كيف سيتم تحقيق ذلك كله مع المناقشة الكاملة في تجهيز ثلاثة أسراب من طائرات «ف ٨٦» بسرعة. لكن إذا كانت المعلومات التي قدمها لي ماكليلاند دقيقة، فعندئذٍ لا يكون الضغط من جانب البنتاغون في شأن تزويد العراق بطائرات «ف ٨٦» جزءًا من أي مشروع لزرع الشقاق وإبعادنا من الموقع الذي نتمتع به لدى القوة الجوية الملكية العراقية. في هذه الحالة، أظن أن الأميركيين لن يكونوا متساهلين في شأن تأمين كل ما هو مطلوب ستكون هناك حاجة إليه لدعم تقديم طائرات هدية. إنني أفكر في الصعوبات المتصلة بترتيب موضوع التدريب والصيانة أكثر أفكر بالصعوبات المتصلة بالدولارات. من الطبيعي ألّا أناقش هذا الموضوع مع ماكليلاند، وإلّا أكون مخطئًا إن فعلتُ ذلك.

FO 371/134023

من: السفارة البريطانية في عمّان/ السيد جونستون

إلى: وزارة الخارجية

برقية رقم ١٥٤

١٣ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية وفورية

أخبرني وكيل وزارة الخارجية أن المحادثات تسير حاليًا بشكل جيّد، ولن يمضي وقت طويل للتوصل إلى اتفاق يقوم على أساس إقامة فدرالية (أكرر فدرالية) تعتمد الصيغة التالية:

ملكان/ برلمانان/ وزارتان للخارجية وبتمثيل خارجي منفصل. لكل بلد وزارته الخاصة به، لكن يتم إنشاء وزارة فدرالية أيضًا بتمثيل متساوٍ فيها لكل قطر، ويكون مقرها في بغداد مدة ثلاثة أشهر، ثم في عمّان برئاسة عراقي أو أردني كرئيس وزراء، وسيكون الاختيار بحسب مكان وجود الوزارة. وسيكون العلم، كالعلمين الحاليين، بثلاث نجوم في المثلث. كذلك جيش واحد/ وزير مالية واحد/ عملة واحدة/ اقتصاد واحد.

٢ ـ إحسان يقول إن اتفاقًا على هذا الأساس بشكل عام ينتظر النقاش النهائي بعد وصول ولي العهد العراقي هذا اليوم. إذا حصل الاتفاق، فإن إجراءات ستُتخذ بسرعة، لحصول المصادقة الدستورية في كلا البلدين. مثل هذا الإجراء سيتطلب جلسة خاصة للبرلمان الأردني الذي هو في إجازة لغاية ١ آذار/ مارس.

٣ ـ عبّر احسان عن الأمل بأن يقود مثل هذا الاتفاق بمرور الزمن إلى وحدة شاملة. وهذا يعتمد طبعًا على عنصر ذي صلة بالسلالة الملكية (وهذا موضوع آمل بأن أبرق في شأنه إليكم بعد مقابلتي الملكة زين).

٤ ـ من الممكن أن تحصل مفاجآت. ما يجري لربما مقترح أردني، ولست متأكدًا حتى اللحظة من أن العراق وافق عليه. علمت بأن وزير الخارجية الأردني نجح، كالعادة، في إزعاج المفاوضين العراقيين من خلال أسلوبه الوعظي (التعليمي). ولا شك في أن عدم ثقة العراقيين به كان هو الموقف الغالب على أساس أنه يتقاضى راتبه التقاعدي من سعود. . لا يزال هنالك وقت كي يقوم سعود بالتدخل إذا ما رغب في ذلك. ومن حسن الحظ أن قدرته على التأثير في الحكومة البريطانية انحسرت بشكل كبير بسبب عجزه عن تقديم المساعدة إلى الأردنيين للسنة المالية التالية.

٥ ـ قلت لإحسان إنني أعتقد أن من الضروري جدًا منع الإسرائيليين من التصرف بطريقه خاطئة، بسبب ما سينجم عن ذلك في الاجتماع الحالي. سيكون هنالك، على ما أظن، تحقيق منفعة لمصلحتنا إذا قمنا بإعطائهم عبر سفير صاحب الجلالة في تل أبيب فكرة شاملة عمّا يُتوقَّع أن ينجم، وبشكل مسبق لأي إعلان علني. وشدّدت على أن من شأن هذا التطور أن يكون، وبشكل كبير، لمصلحة الدول غير الشيوعية، بما في ذلك إسرائيل. لم يقدّم إحسان أي اعتراضات. لربما عليك أن تأخذ في الاعتبار أنه حالما يأخذ الاتفاق شكلًا واضحًا، يتعيّن تخويل السير ف. راندل العمل استنادًا إلى ذلك. القائم بالأعمال الأميركي أبرق بتوصية مماثلة إلى واشنطن.

(انتهت البرقية)

FO 371/134023

من: السفارة البريطانية في بغداد/ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٢٢١

١٤ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية فورية وشخصية

الفدرالية العراقية ـ الأردنية

برقية عمّان رقم ١٥٤ (لم تُعَمَّم على الجميع) أبلغت عن قرار ممكن لإنشاء ما يمكن أن يكون كونفدرالية زائدًا توحيدًا اقتصاديًا وماليًا.

أنا أفهم أن إعلانًا عن اتفاق نهائي لربما يتم هنا في الساعة ١٣٠٠ بالتوقيت المحلي. أنت تعلم كم هو مهم بالنسبة إلى العالم العربي موضوع استلام رسالة تهنئة في المناسبات اللائقة. أنا أتخيل أن العقيد ناصر والرئيس القوتلي سيرسلان قريبًا تهانئهم (هذا من خلال مطالعة الصحافة وتعليقاتها في القاهرة ودمشق، وقد أُشير إليها في صحافة بغداد). وسيكون من سوء الطالع إذا تأخرت الدول العربية الصديقة في الترحيب بالتطور الجديد إذا حدث أو عند حدوثه. إضافة إلى ذلك، ستكون هنالك مشكلة إقناع رجل الشارع العراقي بالكونفدرالية؛ إذ من المتوقّع أنه لن يتأثر، بشكل أو بآخر، بما ستقدمه الكونفدرالية من فوائد مقارنة بما يمكن أن يتحقق من خلال الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة. ستكون رسائل من شخصيات مثل سلطان المغرب والرئيس بورقيبة، والأهم رسائل من الملك سعود، نقاط دعاية ذات فائدة. ربما تهتم وتوجّه ممثلي صاحبة الجلالة في عواصم الأقطار العربية وفق اقتراح أن من الضروري إرسال رسائل مناسبة من قادة الدول العربية والحكومات والبرلمانات، ولربما من الهيئات الأخرى، وبشكل فوري، بعد إعلان مشترك للاتحاد. أنا أتكلم مع زميلي الأميركي هنا على موضوع الملك سعود، لكن ربما يزوِّد سفير صاحبة الجلالة في واشنطن

بإشارة وجيزة كي يتناول الموضوع مع وزارة الخارجية الأميركية بغية الإلحاح على الملك أن يرسل تهانئه التي يمكن أن تتسم بالدفء قدر الإمكان.

٢ ـ أقول إن من الممكن جعل هذا الحدث مناسبة عربية. ثمة حماسة مبالغ فيها من القوى الغربية وأعضاء في الحلف ستكون لها نتائج سلبية. أرجو الاطلاع على برقيتي اللاحقة بصدد رد الفعل البريطاني.

(انتهت البرقية)

FO 371/134023

من: السفارة البريطانية في بغداد/ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية

برقية رقم ٢٢٢

١٤ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية فورية وشخصية

إشارة إلى برقيتي السابقة

أقترح أن يكون الاعتبار الأساسي هو تجنّب أي شيء من شأنه أن يشجع الاعتقاد أن هذا الاتحاد رتّبته القوى الغربية وعلى الضد من الجمهورية العربية المتحدة. أقترح النقاط التالية التي يتوجب اتّباعها:

أ ـ إن حكومة صاحبة الجلالة اعترفت دومًا برغبة العرب الطبيعية في الوحدة، ونظرتها إلى هذه الوحدة مصحوبة بالصداقة والتعاطف، وتحبذ أن تقوم على خطوات بنّاءة ومستندة إلى التعاون الحر بين الأقطار العربية.

ب ـ قامت الكونفدرالية الجديدة من خلال مبادرة تامة لكلا البلدين اللذين كانا دومًا في مقدمة الحركة من أجل الوحدة العربية، وتحقيقها على أساس التساوي التام بين الطرفين.

ج ـ الحقيقة هي أن هذا التطور هو رد فعل على تحدٍّ من جانب العقيد

ناصر يتوجب عدم الإشارة إليه، وبتحرك البلدين كليهماباتجاه الوحدة إنما يعبّران عن استجابتهما للرغبة المعروفة في العالم العربي. إنه من المأمول أن يقودا إليمزيد من فرص التعاون.

٢ ـ أعتقد أن الطريق الصحيح لإبراز ردود أفعالنا هو أن يُقدّم ناطق رسمي من وزارة الخارجية تصريحًا أوليًّا يعبّر عن وجهات نظر الدوائر السياسية، بدلًا من أن يكون هنالك تصريح من وزراء. إضافة إلى ذلك، لربما يتم توجيه سفير صاحبة الجلالة في عمّان وتوجيهي أنا أيضًا لتسليم رسائل من جلالتها وكذلك من حكومة صاحبة الجلالة، وأي إعلان لهذه الرسائل يتوجب أن يتم وفق ترتيب دقيق مع حكومتي العراق والأردن. ومثل هذه الرسائل يمكن تأجيلها إلى حين إتمام الإجراءات الدستورية في كلا البلدين. يتوجب علينا أن نتّبع في هذا الشأن، وبوضوح، خطى واحدة في العراق والأردن، ولربما لدى سفير صاحبة الجلالة في عمّان ما يمكن التعليق عليه.

(انتهت البرقية)

FO 371/134023

من: السفارة البريطانية في واشنطن ـ السير هـ. كاسيا

إلى: وزارة الخارجية

برقية رقم ٣٤٤

١٤ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية فورية وشخصية

برقية السفارة البريطانية في بغداد رقم ٢٢٢، الفقرة ٢، وبرقية عمّان رقم ٧٣١، الفقرة ١٠: العراق ـ الأردن

تقول وزارة الخارجية الأميركية إنها ربما تقرر عدم إرسال رسائل تهنئة لتجنّب إعطاء انطباع أو مادة لادعاء أن الاتحاد هو من تصميم القوى الغربية.

٢ ـ برقيتك رقم ٧٢٢: إنهم للسبب نفسه لا يحبذون مفاتحة الملك

سعود، مع أنهم موافقون على أن رسالة منه ستكون ذات قيمة. ليست لدى الأميركيين حاليًا معلومات عن وجهات نظر سعود، وهم لربما متشككون بصدد رد فعله، ومدى حماسته لإعلان العائلة الهاشمية.

٣ ـ في ما يخص رؤية الإسرائيليين، فإن وزارة الخارجية الأميركية أعطت سفير الولايات المتحدة التوجيه للتحدث إلى تل أبيب، وعلى الخطوط نفسها التي جاءت في برقيتك رقم ٨٢. السفير الإسرائيلي في واشنطن أخبرهم أنه يتوقّع أن تستقبل الحكومة الإسرائيلية الاتحاد بهدوء.

(انتهت البرقية)

FO 371/134023

من: وزارة الخارجية ـ لندن

إلى: السفارة البريطانية ـ تل أبيب

برقية رقم ٨٢

١٤ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية وفورية

برقية عمّان رقم ١٥٤، في ١٣ شباط/ فبراير/ الأردن ـ العراق

ما لم تر أي مانع، أرجو أن تعمل وفق ما جاء في البرقية أعلاه. لربما عليك أن توضح أننا نحن أنفسنا، وإلى حد بعيد، غير مطّلعين على ما يمكن أن ينتج من المحادثات الأردنية ـ العراقية، إذ لم يسبق أن اتصلنا بالحكومة الإسرائيلية. السيد هارولد بيلي والسيد هادو كان لهما منذ وقت قريب جدًّا حديث غير رسمي مع السيد إيلاث عن تأثيرات الوحدة المصرية ـ السورية، وتوصلنا إلى أن الحكومة الإسرائيلية عزمت على التعامل معها بصورة هادئة، وقبلت بشكل عام أن الوحدة ستكون ربما سببًا لمزيد من المشكلات بين سورية ومصر أكثر ممّا ستكون سببًا لإنهاء هذه المشكلات. نعتقد أن التقويم الذي أظهرته الحكومة الإسرائيلية للوحدة في

العلن كان حكيمًا، ونأمل بأن تتخذ الموقف ذاته إزاء الفدرالية بين العراق والأردن. مهما يكن شكل الفدرالية عند التطبيق، فإنه يتوجب أن يعاون في الحفاظ على الوضع القائم في الأردن، ونحن نعلم بأنه مرغوب فيه عند الإسرائيليين.

٢ ـ إذا تناول الإسرائيليون موضوع توحيد الجيش، باعتباره يؤثر في اتفاقيات الهدنة، فإن عليك أن توضح أنه ليس هنالك من مؤشر حاليًا إلى وجود أي اهتمام لدى الأردنيين أو العراقيين لاتخاذ أي خطوات يمكن أن توصف بأنها انتهاك للاتفاقية. نحن نقدّر تمامًا القلق الإسرائيلي في هذا الشأن، لكننا نعتقد أن من الخطأ افتراض أن صعوبات ستظهر في هذه المرحلة. أنا آمل، في أي حال، بأن تشعر الحكومة الإسرائيلية بأننا دومًا رهن طلب السيد (إيلاث) لمناقشة هذه المسائل.

٣ ـ لمعلوماتك الخاصة، كانت صحيفة **التايمز** ليلة أمس تهمّ بنشر قصة تقول إننا والإسرائيليين نتحادث في لندن في شأن الاتحاد العراقي ـ الأردني. وقد أقنعنا الصحيفة بعدم نشر الموضوع بعد تقديم إنكار صريح. أترك الموضوع لك في شأن كيف يمكن إقناع الإسرائيليين بأن من المهم تجنّب نشر ما يدور من تبادل لوجهات النظر بيننا الآن.

FO 371/134023

من: السفارة البريطانية في بغداد/ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية

برقية رقم ٢٢٦

١٤ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية وفورية

طلب المدير العام للإرشاد والدعاية عدم إعلان تصريحات رسمية عن الاتحاد قبل مضي ٤٨ ساعة، وذلك لغرض تجنّب منح القاهرة ودمشق الفرصة لاستخدام التصريحات الداعمة لادعائهما المحتمل من أن الاتحاد

من تصميم القوى الغربية. أقترح، بقدر الإمكان، أن تقتصر التعليقات الرسمية خلال اليومين القادمين على الحد الذي ذكرته في توجيهك في البرقية رقم ٢٨.

(انتهت البرقية)

FO 371/134023

من: السفارة البريطانية في عمّان/ السيد جونستون

إلى: وزارة الخارجية

برقية رقم ١٥٦

١٤ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية فورية وشخصية

برقيتي رقم ١٥٥ : الأردن ـ العراق

برقيتي اللاحقة تتضمّن ترجمة غير رسمية للاتفاق الذي نُشر هذا الصباح. ترجمة النص الرسمي سيتم إشعاركم بها لاحقًا، حالما تتوافر لدينا. الوفد العراقي غادر الآن عائدًا إلى بغداد عن طريق الجو.

٢ ـ إنه يوم الجمعة، يوم يستريح الأردنيون بعد أسبوع عمل. سأبرق إليكم بالمزيد من التفاصيل غدًا، وفي ما يلي ملاحظاتي الأولية.

٣ ـ المحادثات ليلة أمس جرت بسرعة، وعلى غير ما هو متوقّع، وأصبح الاتفاق أقرب إلى التحقق ممّا كان يبدو يوم أمس. علمت أن من أسباب ذلك حماسة كلا المليكين الشابين.

٤ ـ ذكر وزير خارجية العراق عندما التقيته ليلة أمس أن مقترحات الأردنيين (برقيتي ذات رقم ١٥٤) قُبلت بشكل عام، لكن مسألة رئيس الاتحاد الجديد واجهت مشكلة؛ إذ رغب الأردنيون في أن يتناوب كلا المليكين دورهما في الرئاسة استنادًا إلى مكان إقامة الحكومة الفدرالية،

لكن العراقيين وجدوا صعوبة في قبول هذا الأمر. في الحقيقة تنازل الملك حسين، وبشهامة، لمصلحة قريبه فجعل الاتحاد أمرًا يمكن تحقيقه، بينما استند لقاء ذلك إلى ما يتمتع به من مكانة شخصية كبيرة في الأردن.

٥ ـ تضمّنت المادة ٣ الاتفاق بصدد حلف بغداد (برقيتي رقم ١٥١). العراق يبقى في الحلف والأردن يبقى خارجه. حتى الآن لا يوجد سبب واحد على الأقل للاعتقاد أن رؤية الأردنيين ستعتبر ذلك حلًّا يهدئ الاتحاد. والترتيبات المماثلة في الاتحاد المصري ـ السوري توفر للحكومة حجة قوية للرد على انتقاد المتطرفين.

٦ ـ الفقرة (A-4) غير واضحة بشكل عام، لكنها تقترح بالتوافق على أصل المقترح الأردني؛ إذ ستكون للاتحاد وزارة خارجية واحدة وخدمة خارجية واحدة. في هذه الحالة، على السفارات الأجنبية والبعثات في عمّان أن تتوحد مع تلك التي في بغداد. سأتابع هذه النقطة وأبرق إليكم مزيدًا من التفاصيل حالما يكون ذلك ممكنًا.

٧ ـ الفقرة (B-8) توفّر تمثيلًا متساويًا في البرلمان الفدرالي، وهذه علامة نجاح كبيرة للأردن. الفقرة (C-8) تُظهر أن تركيبة السلطة التشريعية تركت بابها مفتوحًا. أنا أشك في ما إذا كان الأردن سينجح في تحقيق تمثيل متساوٍ بصددها. وأمس أخبرني باش أعيان أيضًا أن العراق سيقبل ربما أن تكون النسبة اثنين إلى واحد، مع أن تعداد السكان يشير إلى نسبة ثلاثة إلى واحد.

٨ ـ علمت من مصدر جيّد أن الأردنيين لم يحصلوا على رد على رسالة كانوا قد بعثوا بها إلى سعود قبل ثلاثة أيام مضت، وتضمنت دعوته إلى المشاركة في الاتحاد. ليلة أمس استعد كلٌّ من وزيري خارجية العراق والأردن للسفر جوًّا إلى الرياض اليوم بهدف الاطلاع على وجهات نظر سعود قبل إعلان البيان النهائي غدًا. مثل هذا البرنامج، تم التخلي عنه بشكل واضح، وفي ضوء التقدم الكبير الذي حصل خلال المحادثات ليلة أمس.

٩ ـ رد الفعل الأولي في عمّان على الفكرة العامة بصدد الاتحاد مع العراق مشجع، حتى من جانب المتمرس وحامي الحمى سعيد المفتي.

الاتحاد يبدو مثل مؤسسة العرب الكبرى، والعربة، أي الجامعة، بدأت حركة سيرها. سأبرق غدًا المزيد من التفاصيل عن ردود الأفعال المحلية. طبعًا، باستخدام اسم «الاتحاد العربي» وعلم الثورة العربية، سيكون للاتحاد الجديد تأثير كبير في الرأي العام. والتقدّم تحقق بفضل روحية الملك حسين الأول. ويبدو موقتًا على أقل أن العترة النبوية غلبت عليهمن أجل إظهار جانب من السلالة الهاشمية.

١٠ ـ على الرغم من أن الكثير من حيثيات الجانب الدستوري وصعوبات أخرى لا تزال باقية، فإن الوضع باعتقادي مقبول، حيث إن أول خطوة حقيقية باتجاه الوحدة العربية تحققت، وعلى أساس مؤيد للغرب. لربما نرغب في دراسة إرسال رسالة تهنئة وتمنيات طيبة إلى كلا الطرفين. تعليقًا على ما سيرد من تقارير عن وجهات النظر من بغداد، أقترح أن تكون البرقية المرسلة على مستوى رئاسة الحكومة، وأن تستند مسائل النشر إلى الاستقبال الحذِر للاتحاد. القائم بالأعمال الأميركي يبرق الآن إلى واشنطن، مرسلًا توصيات مماثلة لتوصياتي.

(انتهت البرقية)

البلاغ المشترك العراقي ـ الأردني لمناسبة زيارة الملك فيصل الثاني إلى عمّان في ١١/ ٢/ ١٩٥٨

بلاغ مشترك

تلبية لدعوة حضرة صاحب الجلالة الملك حسين بن طلال، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، حضر إلى عمّان يوم الثلاثاء الواقع فيه ١١/ ٢/ ١٩٥٨م حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني، ملك العراق المعظم، وحضر أيضًا يوم الخميس الموافق ١٣/ ٢/ ١٩٥٨م حضرة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الإله، ولي عهد العراق المعظم. وعُقدت اجتماعات كانت تظللها ذكرى الثورة العربية الكبرى وأهدافها خلال هذه المدة، برئاسة جلالتيهما، وحضور سموه الملكي، وحضرها عن الجانب العراقي كل من

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة: توفيق السويدي، عضو مجلس الأعيان؛ برهان الدين باش أعيان، وزير الخارجية؛ نديم الباجه جي وزير المالية؛ عبد الرسول الخالصي، وزير العدلية؛ عبد الله بكر رئيس الديوان الملكي؛ بهاء الدين نوري، سفير العراق في عمّان؛ الفريق الركن محمد رفيق عارف، رئيس أركان الجيش. وحضر من الجانب الأردني كلٌّ من أصحاب الفخامة والمعالي والعطوفة السادة: إبراهيم هاشم، رئيس الوزراء؛ سمير الرفاعي، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية؛ سليمان طوقان، وزير البلاط؛ خلوصي خيري، وزير الاقتصاد الوطني؛ أحمد الطراونة، وزير التربية والتعليم والعدلية؛ بهجت التلهوني، رئيس الديوان الملكي الهاشمي؛ عاكف الفايز، وزير الدفاع والزراعة؛ فرحان شبيلات، السفير الأردني في العراق؛ الفريق حابس المجالي، رئيس أركان الجيش العربي الأردني؛ اللواء صادق الشرع، معاون رئيس أركان الجيش العربي الأردني.

وكانت نتيجة المباحثات التي جرت في تلك الاجتماعات حول الاتحاد بين الملكين:

صدر في يوم الجمعة ٢٤ رجب ١٣٧٧ هـ الموافق ١٤ شباط/ فبراير ١٩٥٨م في قصر بسمان العامر في عمّان.

نص الاتفاق

لمّا كانت الثورة العربية الكبرى، التي قادها جلالة المنقذ الأعظم الحسين بن علي، إيذانًا ببزوغ فجر جديد للأمة العربية تمثّلت بالتضحية والفداء في سبيل تحرير الوطن العربي الكبير، وتوحيد شعوبه وأقطاره، لاستعادة مكانة العرب بين أمم العالم، وللمساهمة في تقدم الحضارة الإنسانية،

ولمّا كانت تلك الثورة المباركة قد انبثقت من إرادة العرب في الحرية والوحدة، مستندة في ذلك إلى ماضيها المجيد، وإيمانها بنفسها وبرسالتها القومية الخالدة،

ولمّا كانت رسالة الثورة العربية التي قضى باعثها في سبيلها قد انتقلت إلى الأبناء والأحفاد ويتوارثونها جيلًا بعد جيل، ليبقى المشعل الذي يهدي

أمة العرب في سيرها نحو أمانيها المنشودة في الوحدة الشاملة المستكملة لجميع أسباب الحرية، والسيادة، والعزة، لاستعادة الأمجاد، والمحافظة على التراث والمقدسات، والتطلع إلى مستقبل مشرق في ظلال هذه الوحدة المباركة،

قررت الدولتان الهاشميتان إنشاء اتحاد بينهما، يقوم على هذه الأهداف السامية. وتحقيقًا لهذه الغايات والأماني القومية اتُفق على ما يلي:

١ ـ ينشأ اتحاد عربي بين المملكة العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية، باسم «الاتحاد العربي» اعتبارًا من يوم الجمعة ٢٤ رجب ١٣٧٧ هـ، الموافق ١٤ شباط/فبراير ١٩٥٨م، ويكون هذا الاتحاد مفتوحًا للدول العربية الأخرى التي ترغب في الانضمام إليه.

٢ ـ تحتفظ كل من الدولتين بشخصيتها الدولية المستقلة، وبسيادتها على أراضيها، وبنظام الحكم القائم فيها.

٣ ـ تكون المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي سبق أن ارتبطت بها كلٌّ من الدولتين قبل قيام الاتحاد بينهما، مرعية بالنسبة إلى الدولة التي عقدتها، وغير ملزمة للدولة الأخرى. أمّا المعاهدات والمواثيق، والاتفاقات الدولية التي ستعقد بعد قيام الاتحاد، والتي تدخل ضمن موضوعات الاتحاد، فمن اختصاص حكومة الاتحاد وتقع تحت سلطتها.

٤ـ اعتبارًا من تاريخ الإعلان الرسمي لقيام الاتحاد، تنفذ إجراءات الوحدة الكاملة بين دولتي الاتحاد في الأمور الآتية:

أ ـ وحدة السياسة الخارجية والتمثيل السياسي.

ب ـ وحدة الجيش الأردني والعراقي (الجيش العربي).

ج ـ إزالة الحواجز الجمركية بين الدولتين، وتوحيد القوانين الجمركية.

د ـ توحيد مناهج التعليم.

٥ ـ يتفق الطرفان بأسرع وقت على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوحيد النقد، وتنسيق السياسة المالية والاقتصادية بين الدولتين.

٦ ـ عندما تقضي الضرورة ومصلحة الاتحاد توحيد أي أمر من الأمور الأخرى غير الواردة في المادة الرابعة، تتخذ الإجراءات اللازمة بموجب دستور الاتحاد لإدخال ذلك الأمر ضمن اختصاص حكومة الاتحاد وسلطاتها.

٧ ـ يكون علم الثورة العربية علم الاتحاد، وعلمًا لكلٍّ من الدولتين.

٨ ـ أ ـ تتولى شؤون الاتحاد حكومة اتحادية مؤلّفة من مجلس تشريعي وسلطة تنفيذية.

ب ـ ينتخب كلٌّ من مجلس الأمة العراقي ومجلس الأمة الأردني أعضاء المجلس التشريعي من بين أعضائهما، بعدد متساو لكلٍّ من الدولتين.

ج ـ يعيّن أعضاء السلطة التنفيذية وفق أحكام دستور الاتحاد لتولّي الأمور التي تدخل ضمن اختصاص حكومة الاتحاد.

٩ ـ يكون ملك العراق رئيسًا لحكومة الاتحاد، وفي حالة غيابه لأي سبب من الأسباب يكون ملك الأردن رئيس حكومة الاتحاد، ويحتفظ كلٌّ من الملكين بسلطاته الدستورية في مملكته، وعند انضمام دولة أخرى إلى الاتحاد، يعاد النظر في وضع رئاسة الاتحاد بحسب مقتضيات الأمور.

١٠ ـ يكون مقرّ حكومة الاتحاد بصورة دورية في بغداد لمدة ستة أشهر من السنة، وفي عمّان لستة أشهر أخرى.

١١ ـ أ ـ تضع حكومة الاتحاد دستورًا للاتحاد وفق الأسس المبيّنة في هذا الاتفاق، ويعدَّل دستور كل من الدولتين إلى المدى والحدود التي تقتضيها أحكام دستور الاتحاد.

ب ـ تُتخذ التدابير والإجراءات اللازمة لإقامة حكومة الاتحاد، ووضع دستور الاتحاد خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

١٢ ـ يُبرَم هذا الاتفاق وفق الأصول الدستورية لكلٍّ من الدولتين.

صدر عن قصر بسمان العامر في عمّان في يوم الجمعة ٢٤ رجب الخير ١٣٧٧ هجرية الموافق ١٤ شباط/فبراير ١٩٥٨ ميلادية.

كلمة الملك فيصل الثاني

لمناسبة إعلان الاتحاد العربي هذا، وجّه الملك فيصل إلى العراقيين هذه الكلمة:

شعبي العزيز

في هذا اليوم السعيد من تاريخ أمتنا المجيدة، يطيب لي أن أحييكم، وأن أهنّئ نفسي وإياكم على تحقيق هذه الغاية التي نصبو إليها جميعًا، والتي كانت الهدف الذي جاهد من أجله جدنا المغفور له الملك حسين بن علي في ثورته الكبرى، وسار على نهجه أبناؤه من بعده.

تحقق بعد جهاد طويل ولله الحمد الاتحاد بين العراق والأردن، بفضل الجهود التي بذلها العاملون من رجال البلدين الشقيقين، ذلك الاتحاد الذي يرمي إلى خير العروبة في جميع أمصارها.

إن هذا الاتحاد هو فاتحة عهد جديد في كيان الأمة العربية، وهو مقدمة لسفر طويل يخطه أبناؤها بجِدّهم وتعاونهم لرفع شأن أمتهم، لتتبوأ المحل اللائق بها بين الأمم.

إن ما حصلنا عليه لدليل واضح على أن الأمة العربية انتبهت، وتهيأت، وعقدت العزم على العمل في سبيل استعادة مجدها. وإننا لواثقون بأن هذا العزم سيطوي صفحات الفرقة، والتنافر بين أبناء دنيا العرب، وسوف يصل حاضرنا المتحفز بماضينا المجيد، ويبني لأمتنا مستقبلًا زاهرًا بنّاءً يخدم الإنسانية والحضارة والسلام.

إخواني أبناء العروبة، إننا على أبواب عهد جديد، لا في عالمنا العربي فحسب، بل في تاريخ البشرية جمعاء، وإن الأمة التي تنشد لأبنائها الحياة والخلود، يتحتم عليها أن تعمل متكاتفة جادة للمساهمة بنصيبها في الإنتاج والخدمة في سبيل الإنسانية، فلنكن مهيئين عاملين متعاونين مستلهمين في كل ذلك الوحي من تاريخنا ومثلنا، آخذين في الاعتبار حقائق حاضرنا وما نصبو إليه من مستقبل يليق بمكانة أمتنا، ونسأل الله أن يأخذ بأيدينا ويهدينا سواء السبيل.

خطاب الملك حسين

أمّا الملك حسين، فوجّه إلى الشعب الأردني هذا الخطاب:

شعبي العزيز

أيها العرب في كل مكان... في هذا اليوم الأغر الأبلج من تاريخ العروبة، تشرق شمسه ساطعة قوية مع تحقيق هدف من أسمى أهداف أمتنا العربية المجيدة، وتوكيد مطلب من المطالب الحبيبة إلى قلب كل عربي، وتؤدي فيه الرسالة التي حملها آل البيت كابرًا عن كابر. ويطيّب بها ثرى المنقذ الأعظم عليه رضوان الله الذي ضحى في سبيل هذه الأمة، ووهب نفسه فداء لوحدة العرب، وجمع كلمتهم ولمَّ شملهم. واليوم يلتقي أبناء الشعبين الشقيقين الأردن والعراق، بعد فرقة حاول المستعمر جاهدًا أن يجعلها طويلة الأمد، ليباعد بين الأخ والأخ، والشقيق والشقيق، إلا أن وحدة الهدف والغاية بقيت تداعب النفوس وتراود القلوب، إلى أن أراد الله لها أن تلتقي من جديد، فيتحقق الأمل العذب، وتتعانق الأهداف المشتركة ويجتمع الشمل تحت راية واحدة، هي راية العروبة التي حمل لواءها جدّنا العظيم الحسين بن علي. فإلى الشعبين الكريمين، وإلى الأمة العربية المجيدة أزف هذه البشرى السعيدة، وإلى أرواح شهدائنا الأبرار نبعث بتحية طيبة مخلصة ليهنأوا ويقرّوا عينًا، فلقد تحققت الغاية التي بذلوا دماءهم الطاهرة في سبيلها. في هذا اليوم نتجه بآمالنا وقلوبنا إلى المغاني الحبيبة من فلسطيننا السليبة لنعاهد الله أن نكون أوفياء لعهدنا وعهد أجدادنا، ونعمل في سبيل حقوقنا المشروعة وبلادنا التي اغتصبها العدو الجائر، ولن نلقي السلاح حتى يتحقق الهدف أو نقضي في سبيله. والسلام عليكم.

كلمة رئيس الوزراء

كان لا بد للسيد عبد الوهاب مرجان، رئيس الوزارة العراقية، من أن يقول كلمته في هذا الاتحاد، فأذاع ما يلي في مساء اليوم الرابع عشر من شباط/ فبراير:

سادتي

إنه يوم أغر في تاريخ العروبة، يوم نزف به البشرى لوضع الحجر

الأساسي لاتحاد عربي شامل. إنه يوم كان يداعب أحلام العرب في كل مكان، منذ دعا إليه المغفور له الملك حسين، وعمل على تحقيقه أنجاله وأحفاده العظام.

إخواني، ثار الحسين بن علي من أجل العرب، وجمع كلمتهم، وضمّ صفوفهم في وحدة عربية شاملة، فلبى دعوته أحرار العرب، وأجمعوا أمرهم على التضحية والفداء في سبيل هذه الأمنية المقدسة، وظل رحمه الله مقيمًا على عهده، عاملًا في سبيل دعوته، حتى توفاه الله غريبًا عن أهله، مشرَّدًا عن وطنه. ولمّا انتهت الحرب العالمية الأولى قُسمت البلاد العربية إلى مناطق نفوذ، ووضِعت حدود مصطنعة بينها، وكان العراق في طليعة من حمل راية الجهاد، وأشهر السلاح، حتى إذا ما نال استقلاله، أقبل على جهاد أكبر، وهو العمل على تحرير إخوانه العرب لنيل استقلالهم، ولمّ شملهم في اتحاد عربي عام. فلم يتوان عن مساعدة أي بلد عربي احتاج إلى عون معنوي أو مادي لتحقيق هذه الغاية. كل ذلك بوحي رسالة الثورة وبقيادة المغفور له فيصلنا العظيم.

وتعاقبت الأحداث، وتطورت الأوضاع، وجاءت شرور الصهيونية العالمية لتقيم إسرائيل في قلب الأمة العربية، فلسطين الشهيدة، فهبَّ العراق للنجدة، ونادى بالوحدة لتكون حصنًا منيعًا ضد نوايا إسرائيل التوسعية، وللعمل على تحرير الوطن السليب من عصابات الصهيونية، وظل العراق مقيمًا على عهده، مرددًا دعوته للاتحاد، ملحًّا في طلب الاستجابة في كافة الظروف والأحوال. فلا عجب إن اهتزت النفوس طربًا بهذا اليوم السعيد، فقد خطونا خطوة موفقة تؤمّن لقوميتنا الكرامة والعزة والسؤدد، تلك الأماني والآمال التي تراود مشاعرنا وتصبو إليها قلوبنا.

فهنيئًا لحفيديّ داعي الوحدة صاحبي الجلالة المعظمين فيصل والحسين، فرعَي الدوحة الهاشمية، وسليلَي العترة النبوية اللذين حملا الرسالة بإخلاص، وأدّيا الأمانة بصدق، حقق الله آمال العروبة على يديهما، وجعل من اتحاد القطرين الشقيقين نواة لاتحاد عربي شامل إن شاء الله، فهنيئًا للعرب في كل مكان.

FO 371/134023

من: السفارة البريطانية في تل أبيب/ السير راندل

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٧١

١٥ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية وفورية

برقيتكم رقم ٨٢: العراق ـ الأردن

ليلة أمس التقيت وزيرة الخارجية والوكيل العام في وزارة الخارجية، وتكلمت معهما وفق توجيهاتكم.

٢ ـ السيدة (غولدا مئير) ابتدأت، وتبعًا للأسلوب المتعارف عليه. لم تعقد إسرائيل اتفاقية هدنة مع العراق، وهي الآن تواجه جيشًا موحدًا، وهناك أيضًا وجود لجنود عراقيين على حدودها. السيدة مئير ممتنة جدًا لمبادرتكم إلى توجيهي للتحدث معها، ولإدراككم طبيعة مشكلاتها، مبيّنة أن ذلك كله لم يحل مشكلتها. من الصعب عدم توقّع قيام حكومتها برد فعل إزاء هذا التطور، أو أن تقبل به وبشكله المبهم. بالنسبة إليها، وإلى حين أن تتعرف إلى صيغة الموقف الذي سيتخذه الاتحاد الجديد إزاء إسرائيل، هل في إمكاننا وفي إمكان الولايات المتحدة إعادة تطمينها؟ وماذا ستكون ردود أفعالنا في حال شروع العراق في إثارة مشكلات على الحدود؟

٣ ـ بينما كنت أوشك على إقناعها بأن تتقبّل، أيًا تكن المشكلات التي قد يحدثها الاتحاد، واقع أن الاتحاد أفضل من أن يُرى الأردن لقمةً يبتلعها ناصر والاتحاد السوفياتي، تلقى إيتان تقريرًا عبر الهاتف، فيه أن رئيس الوزراء العراقي قام خلال إذاعته خبر قيام الفدرالية بشن هجوم شديد على إسرائيل. هنا شعرت السيدة مئير بأن مثل هذا الموضوع يثبت صحة النقطة التي أثارتها؛ كيف يمكن أن تبقى إسرائيل هادئة في مواجهة مثل هذه الإشارات العدوانية السريعة؟ من جديد عدنا معًا إلى دراسة الموضوع،

وقلت إن التصريح العراقي ليس جادًّا بالضرورة بقدر ما هو دعاية من النوع الاعتيادي. لم يكن أحد يتوقّع أن تعرب إسرائيل عن سرورها بهذه الأنباء، لكن المهم بالنسبة إلى إسرائيل والعالم الحر عدم القيام بشيء، أو قول شيء في هذه المرحلة من شأنه أن يقنع الفدرالية بأن إسرائيل تعتزم القيام بردود أفعال قوية. مثل هذا الشيء في الواقع يعجّل التطورات التي تخشاها إسرائيل. بالتأكيد يحق للعراق والأردن أن يكونا حرّين في اتخاذ ما يلزم لجعل الفدرالية تعمل، إلّا أنهما غير راغبين في خوض مشكلات. التقارير التي شاهدتها تؤشر إلى أن كلا البلدين مشغول بالمخاطر التي يتعرض لها من جهة الاتحاد المصري ـ السوري، كما ينبغي ألّا تناقَش وجهة نظرهما المشتركة باتجاه إسرائيل. لا دليل على أن الوضع الراهن على الحدود سوف يتغير. سيكون هنالك وقت كافٍ لدى إسرائيل للعمل في حال تعرّضها لأذى.

٤ ـ السيدة (مئير) سوف تقبل بالقليل من الراحة. يجب أن تحصل إسرائيل على تطمينات. لربما يدب التنافس بين الفدرالية والجمهورية العربية المتحدة، وهو ما يدفع كل منهما إلى إغضاب إسرائيل. وفي حين أن حكومتها لن تدلي بتصريحات معادية وليست لديها الرغبة في إحداث وضع يسبب زيادة في القلق، فهل يمكن في المقابل أن نقنع العراق والأردن بوجوب أن تبقى الحدود هادئة. يمكننا على الأقل إبلاغهم بأنه في حال شرعا في أي شيء [معادٍ]، فان إسرائيل ستدافع عن نفسها.

٥ ـ قلت إن الحوادث تحركت بسرعة، الأمر الذي لم يسنح لك فيه الوقت الكافي للقيام بأي شيء سوى توجيهي لغرض استشارتها، وهذا ما أفعله. أبلغتها أنك مستعد دائمًا لمناقشة التطورات من خلال سفيرها أو من خلالي. ذكرت السيدة مئير أنها ممتنّة لهذا، وتأمل باتصالات وثيقة تتعزز من خلال القناتين.

٦ ـ أرجو متابعة برقيتي اللاحقة.

(انتهت البرقية)

FO 371/134023

من: السفارة البريطانية في تل أبيب ـ السير راندل

إلى: وزارة الخارجية

برقية رقم ٧٢

١٥ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية وفورية

إشارة إلى برقيتي السابقة

سيكون هنالك اليوم اجتماع للوزارة لمناقشة الموقف الرسمي الإسرائيلي من الفدرالية الجديدة، لكن لن تُطبع صحف لغاية الغد.

٢ ـ علينا أن نتوقّع أن يتناول أي بيان للحكومة مخاطر تحركات القوات العراقية في الأردن، لكني متأكد، بثقة، من أن الإسرائيليين لا يعتزمون القيام بأي عمل، ولن يذهبوا إلى أبعد من تحذير العراق ليتصرف أو يتحمل العواقب. وفي حال بدأت الفدرالية للتو حملة دعاية ضد إسرائيل، فإن الأخيرة ستتصرف بناء على ما جاء في المادة ٦ من اتفاقية الهدنة.

٣ ـ إن هدف أي إعادة للتطمين بحثّ العراق والأردن على ضبط النفس هو مصلحة كلا البلدين، لأن من شأن ذلك أن يسهل موقف الحكومة إزاء موقف الشعب. إذا ما وجدت ذلك ملائمًا لتوجيه ممثلي حكومة صاحبة الجلالة في بغداد وعمّان للعمل، وفي هذا الاتجاه، فمن المهم إخبار الإسرائيليين، وقبل صباح يوم غد.

(انتهت البرقية)

FO 371/134023

من: السفارة البريطانية/عمّان/ السيد جونستون

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١٦٢

١٥ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية شخصية

برقيتي رقم ١٥٦ الأردن ـ العراق

رد فعل الأردنيين على الاتحاد بشكل عام هو تقبّله بلا حماسة.

٢ ـ الجناح اليساري المعارض بطبيعته يفضّل إلى حد بعيد انضمام الأردن إلى الجمهورية العربية المتحدة. حتى في مثل هذه الدوائر، هنالك من يعتقد أن أي شكل للوحدة العربية هو أفضل من لا شيء، وتبعًا لذلك، وعلى الرغم من أن العراق أقل قبولًا من مصر وسورية، فهو أفضل من عدم وجود شريك وحدوي إطلاقًا.

٣ ـ إن من ينتمون إلى هذه المدرسة من التفكير لا يزالون يستخدمون عضوية العراق في حلف بغداد ليشيروا إلى عدم جدوى مثل هذا الاتحاد، ويعبّرون بشدة عن الرأي القائل إن على العراق الانسحاب من الحلف خلال السنة التالية أو نحو ذلك. مثل هذه المسألة ليست، كما يبدو واضحًا، بالمسألة الكبيرة، وأنا أعتقد أنها ستُنسى تدريجيًا.

٤ ـ أولئك الأكثر ثقافة يدركون أن الاتحاد مع العراق مفيد جدًا من الناحية الاقتصادية، وأفضل من الاتحاد مع مصر وسورية، وهم يتطلعون إلى تحقّق تقدم على المدى البعيد بما يوفر فرص عمل ويحسّن المستوى المعيشي.

٥ ـ تم الحديث عن تضحية الملك حسين بشكل واسع، وكانت مبعث تقدير. وقد نُظر إليها باعتبارها دليلًا على أن هذا الاتحاد مجرد اتحاد على الورق.

٦ ـ الصحف جميعها متحمسة. وفي عالم السياسة في عمّان، عبّر جميع أصحاب الرأي، من اليمين المتطرف إلى يسار الوسط، عن تأييدهم للاتحاد. ومن المبتهجين هزّاع المجالي، باعتباره صديقًا كبيرًا للعراق ومن أنصار حلف بغداد. كان رد فعل أولئك الذين يقفون في منتصف الطرق، مثل سعيد المفتي وفوزي الملقي، أقل تحبيذًا؛ فممّا لا شكّ فيه أنهم منّوا أنفسهم بالحصول على موقع وظيفي ما في حكومة أردنية موسعة تم النقاش في شأنها. . . [البرقية ناقصة]

FO 371/134023

من: السفارة البريطانية في بغداد/ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٢٣٠

١٥ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية شخصية

الاتحاد العراقي ـ الأردني

حتى الآن، إن ما يمكن الحكم عليه في شأن الاستقبال السريع هنا هو أنه مرحب به بشكل عام في كلا البلدين، أكان في الدوائر السياسية أم لدى الرأي العام. هنالك قلة من المشككين الذين يتكلمون على الاتحاد باعتباره شيئًا فرضه العرشان الملكيان، ومن دون أن يُسمح للشعب بالتعبير عن رغبته بسبب غياب الحرية السياسية، وأن من المتوقّع أن يحمِّل العراق أعباء بدلًا من أن يعود عليه بالفائدة. إلا أن الحكومة وكثيرًا من السياسيين الناشطين الذين التقيتهم كانوا مسرورين بواقع أن اتفاقًا قد تم التوصل اليه، وسعداء بمواده. حتى الآن تحقق للأردن التكافؤ في ما يخص وضع الملك والتمثيل في المجلس التشريعي الفدرالي. وهم يعتقدون أنه يتوجب الترحيب بذلك باعتباره نموذجًا تقتدي به الدول العربية من أجل التقارب بينها، مقارنة بالجمهورية العربية المتحدة؛ إذ يرون أن مصر ابتلعت سورية. وهم يقارنون أيضًا تحقّق

الحفاظ على الصيغ الديمقراطية الاعتيادية في ما يخص طريقة تسمية الرئيس والنظام الذي تبنّته الجمهورية العربية المتحدة في هذا الصدد. وهم يأملون بأن تكون هذه الفروقات مهمة لاستخدامها في الدعاية الموجهة إلى سورية.

٢ ـ ماذا يمكن الفرد الواحد أو المجموعة القول سوى أن هذه ليست سوى البداية، والأمر متروك الآن لبريطانيا. إن الاتحاد العربي من دون الكويت سيكون مفتقرًا إلى ما يجعله مقبولًا شعبيًا. بطبيعتهم الذاتية يتوقعون منّا إقناع حاكم الكويت من أجلهم.

٣ ـ يبدو الآن أن قدرًا قليلًا من الاعتقاد اتجه إلى المسائل العملية التي انطوى عليها الاتفاق، أكان في ما يتعلق بتوحيد الجيشين أو في ما يتعلق بتوحيد الخدمة الخارجية والسياسات الاقتصادية والمالية. اليوم وغدًا عطلة عامة عن العمل، لذلك لن يكون هنالك سوى قليل من الوقت لكي تتبلور أفكار العراقيين في شأن مضامين الاتفاق.

٤ ـ أول رسالة تهنئة وصلت كانت من العقيد ناصر، وكانت مبعث رياء. وأُخبرت أن رسالة أخرى وصلت من الكويت، لكنني لست متأكدًا ممّا إذا كان الحاكم هو مرسلها. ولم يصل حتى الآن شيء من بقية الدول العربية، ويؤمل بأن يصل اليوم.

FO 371/133813

من: السفارة البريطانية في بغداد/ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٢٣٧

١٧ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية وشخصية

الاتحاد العربي والكويت

في الاتفاقية العراقية ـ الأردنية الخاصة بالاتحاد مسائل محدّدة من شأنها

أن توفّر أسسًا مقبولة لشكل من العلاقة مع الكويت. مثل هذا متوافر في البند رقم ٢ الذي تحتفظ بموجبه كل دولة بوضعها الدولي واستقلالها ضمن حدود أراضيها الحالية، وكذلك نظامها الحاكم الحالي. والبند رقم ٣ يتضمّن، في ما يتعلق بالاتفاقيات الدولية، أن كل عضو من الأعضاء في الاتحاد ملزَم بمفرده بما وقّع عليه، بينما يُلزم ما يجري توقيعه في المستقبل الأطراف كافة. إضافة إلى ذلك، يؤمّن البند رقم ٥ تنسيق السياسات المالية والاقتصادية، لكن ليس في هذه المرحلة ما يوحدها في ميزانية واحدة وبرنامج تنمية واحد... إلخ. هذه صور الكونفدرالية في الاتفاقية، وهي ربما لا تثير مشكلات جوهرية في الكويت إذا ما وجِد طريق لالتحاقها بالاتحاد. إضافة إلى ذلك البند رقم ٢ الذي يبدو أنه سيسهل عملية تحديد الحدود.

٢ ـ في المقابل صور الفدرالية في الاتفاقية هي أن توحيد السياسة الخارجية وتوحيد القوات المسلحة وقوانين الكمارك تمثّل مشكلات حقيقية، إضافةً إلى أن غياب المؤسسات الديمقراطية في الكويت يجعل من الصعب رؤية كيف يمكن للكويت المشاركة في السلطات التشريعية الفدرالية.

٣ ـ الحقيقة هي أن الاتفاقية العراقية ـ الأردنية هي في حد ذاتها مليئة بما هو مخالف للمسائل المنطقية، وحصلت الموافقة عليها من أجل التغلب على نقاط الاختلاف في الرؤية لدى البلدين. هذه المسألة سيتم من دون شك التغلب عليها عبر الخبرة. ما يبدو مطلوبًا في ما يخص الكويت هو اتفاقية تتمتع بحرّية نسبية يحافظ الحاكم بموجبها على سيادته الكاملة وارتباطه بحكومة صاحبة الجلالة، عندما يقوم بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية مع الاتحاد.

٤ ـ ربما يكون حجم المساهمة المالية الكويتية المطلوبة لكي تحقق شيئًا مفيدًا لحياة الاتحاد صغيرًا مقارنة بحجم الموارد الكويتية (الفقرة ٥ من برقية البحرين رقم ١٥٥). في مقابل ذلك، آمل بأن يوافق العراق على الاستجابة لطلب الحاكم في ما يتعلق بالحدود، والتوصل إلى صيغ اقتصادية مشتركة بوسائل صغيرة مختلفة، مثل مزارع النخيل والجمارك والإدارة، والمزيد من التسهيلات للكويتيين كي يتمتعوا بحق التملك وإدارة أعمال في العراق... إلخ. يضاف إلى ذلك أن العراقيين، وهنا أنا متأكد، سيكونون مستعدين لمنح الحاكم

لقبًا مشرّفًا في الاتحاد العربي، وقبول استمرار علاقته بالمملكة المتحدة.

٥ ـ ربما يرغب ولي العهد في الحديث عن جميع هذه المسائل، وفي أي لحظة. وفي هذه الأثناء، هل يمكنني أن أحصل على تعليقاتك على ما جاء أعلاه؟

(انتهت البرقية)

FO 371/134024

من: وزارة الخارجية ـ لندن

إلى: السفارة البريطانية في بغداد

برقية رقم ٤٠٦

١٧ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية فورية وشخصية

الرجاء إيصال هذه الرسالة إلى الملك فيصل من صاحبة الجلالة الملكة

تبدأ:

علمت بفرح إعلان اتفاق بين جلالتكم وجلالة الملك حسين لإقامة وحدة كبيرة بين بلديكما. إن لبلدي، منذ وقت طويل، علاقات وثيقة بكلٍّ من العراق والأردن، وأرغب لهذه المناسبة في أن أرسل إلى جلالتكم أفضل الأمنيات من زوجي ومني آملين للفدرالية العربية النجاح والازدهار في المستقبل.

(انتهت البرقية)

٢ ـ استشرت اليوم نوري حول توقيت هذه الرسالة، وكان رد فعله الأول التعبير عن ميله إلى التأجيل، ثم غيّر رأيه إلى عدم وجود حاجة إلى نشرها. لذلك، نحن لن نقوم بإجراء لنشر الرسالة. الرجاء ضمان عدم إطلاقها الآن في بغداد.

(انتهت البرقية)

FO 371/134024

من: وزارة الخارجية ـ لندن

إلى: السفارة البريطانية عمّان

برقية رقم ٣٨٧

١٧ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية فورية وشخصية

أرجو تسليم هذه الرسالة إلى الملك حسين من صاحبة الجلالة الملكة.

تبدأ:

علمت بفرح إعلان اتفاق بين جلالتكم وجلالة الملك فيصل لإقامة وحدة كبيرة بين بلديكما. إن لبلدي، منذ وقت طويل، علاقات وثيقة بكلٍّ من الأردن والعراق، وأرغب لهذه المناسبة في أن أرسل إلى جلالتكم أفضل الأمنيات من زوجي ومني، آملين للفدرالية العربية النجاح والازدهار في المستقبل.

(انتهت البرقية)

أرجو الرجوع إلى برقيتي رقم ٤٠٦ إلى بغداد. الحجة ضد نشر هذه البرقية تسري على الأردن أيضًا، وفي جميع الأحوال سيكون من سوء الطالع نشر إحدى الرسالتين دون الأخرى. لذلك، يُرجى أن تضمن عدم حصول النشر في عمّان.

FO 371/134024

من: السفارة البريطانية في عمّان/ السيد جونستون

إلى: وزارة الخارجية

برقية رقم ١٧٦

١٧ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية شخصية

برقيتي السابقة لهذه البرقية/ العراق ـ الأردن ـ التمثيل الخارجي

أخبرني وزير الخارجية صباح هذا اليوم أن التوجه هو أن السفارات الأجنبية في كلا البلدين يتوجب بقاؤها على ما هي عليه، عدا وجوب وجود سفير واحد يتعيّن عليه أن يقدم أوراق اعتماده إلى الملك فيصل باعتباره رئيس الدولة الفدرالية، وأن هذا السفير سينتقل بين بغداد وعمّان، حسبما تدعو الحاجة. وخلال غيابه عن إحدى العاصمتين، ستكون البعثة الدبلوماسية في العاصمة الأخرى بإدارة القائم بالأعمال.

٢ ـ الملك الذي التقيته لاحقًا ذكر أن ما جاء في هذا الشأن لم يتفق عليه كليًا مع العراقيين.

٣ ـ ما سأذكره يخضع لوجهة نظر سفير صاحبة الجلالة في بغداد؛ فأنا أعتقد أن تقدير سمير [الرفاعي] في ما يخص ما يعتزم أن تسير في شأنه هذه التصورات صحيح. ستكون الرؤية سيئة، من وجهة نظر حملات الدعاية، إذا ما استمر رؤساء البعثات الدبلوماسية في تقديم أوراق اعتمادهم إلى كلا الطرفين في الاتحاد الجديد، خصوصًا بعد أن أُغلقت البعثات الدبلوماسية في دمشق لمناسبة إقامة الجمهورية العربية المتحدة. إضافة إلى ذلك، وبافتراض أن السفراء يقدّمون في كل الأحوال أوراق اعتمادهم إلى رئيس الدولة الفدرالية الجديدة، فسيكون غير مناسب من الناحية الإدارية إبقاء سفراء إضافيين يقدمون أوراقهم بشكل منفصل إلى العراق والأردن.

٤ ـ أنا أرغب في أن ننسّق سياستنا في هذا الصدد مع تلك التي تخص حلفاءنا الذين لهم تمثيل في كلا البلدين. وفي ما يتعلّق بعمّان، فإن لتركيا وإيران وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا فيها سفراء مقيمين، ولباكستان وهولندا واليونان والدنمارك سفراء غير مقيمين. هنالك أيضًا وزير هندي مفوض مقيم في بغداد، وكان قدم أوراق اعتماده هنا (مع أن المنصب شاغر حاليًا، على ما أعتقد).

٥ ـ القائم بالأعمال الأميركي موافق على وجهة النظر التي جرى توضيحها في الفقرة (٣) أعلاه. سفير الولايات المتحدة الجديد الذي هو في طريقه إلى عمّان، أُبلغ بعندما وُقّعت اتفاقية الاتحاد بأن ينتظر في القاهرة لتلقّي المزيد من التعليمات.

(انتهت البرقية)

FO 371/134023

من: السفارة البريطانية في بغداد ـ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية

برقية رقم ٢٣٤

١٦ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية وفورية

برقيتا السفارة البريطانية في تل أبيب رقما ٧١ و٧٢: حاجة إسرائيل إلى تطمينات عن اهتمامات العراق.

سيكون مؤذيًا أكثر ممّا هو مفيد أن تقدَّم احتجاجات إلى العراقيين، لكني بتّ مطّلعًا، وبشكل غير رسمي، على ما ينبغي. أقترحُ تخويل سفير صاحبة الجلالة في تل أبيب القول إن حكومة صاحبة الجلالة مقتنعة بأن اهتمام الحكومة العراقية روعي تمامًا عند استكمال الإجراء الذي تم في عمّان لغرض إقامة الاتحاد العربي، وكذلك بما له من صلة بالمشكلات ذات العلاقة بالوحدة العربية. اقتُرحت ثلاثة أشهر لغرض أن يُصاغ خلالها دستور الاتحاد. في مثل هذه الظروف، ليست هنالك مبررات للتفكير في أن العراق يرغب في شيء سوى فترة من السلام والهدوء. ليس هنالك، بالتأكيد، سبب للاعتقاد أن ما جاء من إشارات حول إسرائيل في خطاب رئيس الوزراء العراقي سوى أنه إشارات يتم التطرّق إليها بشكل روتيني. ليست هنالك أدلة على وجود حملة دعائية جديدة ضد إسرائيل. إضافة إلى ذلك، يمكن الإسرائيليين ملاحظة أن إسرائيل لم يُشَر إليها في خطاب الملك فيصل عبر الإذاعة، بل تضمّن الخطاب عبارة «إن الاتحاد العربي سوف يبني لشعبنا مستقبلًا زاهرًا لخدمة الإنسانية والحضارة والسلام». هذا إلى جانب ما نعرفه من أن سياستهم تهتم بالتوصل إلى حل سلمي للمشكلة الفلسطينية.

٢ ـ لمعلوماتك الخاصة، لديّ أسباب للاعتقاد أن عدم الإشارة إلى إسرائيل في خطاب الملك، وكذلك إضافة الإشارة إلى السلام، قُصد بهما تخفيف مخاطر إثارة مشكلة.

(انتهت البرقية)

FO 371/134024

شخصي

الفدرالية بين العراق والأردن

وزير الخارجية يرغب في التطرّق غدًا إلى موضوع الفدرالية خلال اجتماع مجلس الوزراء. أعتقد أن عليه ربما عرض النقاط التالية:

أ ـ الاتفاق الذي تم في أنقرة خلال انعقاد المجلس الوزاري لحلف بغداد مؤداه أننا نرحب بأي إجراء يتخذه العراق لإقامة قوة جذب مضادة تقابل الوحدة السورية ـ المصرية.

ب ـ نحن نرحب بهذه الفدرالية ونأمل بنجاحها. وزير الخارجية أرسل رسائل تهنئة خاصة إلى وزيري خارجية العراق والأردن، وإننا لا نريد، بالنيابة عن حكومة صاحبة الجلالة، ولا يريد العراقيون أيضًا أن نعطي ناصر الفرصة ليقول إن الفدرالية بين العراق والأردن جاءت بترتيب منّا، وبالتالي لا نقترح نشر هذه الرسائل ما لم يرغب أصدقاؤنا العرب في ذلك. يجب أن يكون منهجنا العلني حذرًا، ووديًا في الوقت عينه، ومؤكدًا العلاقة التقليدية الطيبة بين المملكة المتحدة وكلا الشريكين في الفدرالية.

ج ـ قد لا نطّلع، لبعض الوقت، على محتويات مضامين الفدرالية، لكن ما دام سيكون للاتحاد جهاز دبلوماسي واحد، فإن هذا يعني أنه لم تعد لنا سفارة في عمّان.

د ـ الإسرائيليون يحبذون رؤية الأردن ضمن فدرالية مع العراق بدلًا من سقوطه في معسكر ناصر. ولهذا، فإنهم سعداء تمامًا. لكن عليهم، لغرض التوثيق، أن يشيروا إلى أن للفدرالية مضامينها ذات الصلة باتفاقيات

الهدنة القائمة (خصوصًا أن العراق لم يعقد مع إسرائيل اتفاق سلام منذ عام ١٩٤٨). ولهذا، ستراقب إسرائيل ذلك عن كثب لدواعٍ تتعلق بأمنها.

ر. هـ. هادو
١٧ شباط/ فبراير ١٩٥٨

نسخة إلى: السيد وزير الخارجية

FO 371/134024

من: السفارة البريطانية في عمّان ـ السيد جونستون

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١٧٧

١٧ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية شخصية

برقيتي رقم ١٧٥، وبرقية السفارة البريطانية في بغداد رقم ٢٣٤: حاجة الإسرائيليين إلى تطمينات في ما يخص التوجهات العراقية.

صباح هذا اليوم، ناقشتُ هذه النقطة بشكل غير رسمي مع الملك حسين الذي ذكر أنه لا داعي لقلق الإسرائيليين ما دام الأردن والعراق سيكونان منشغلين تمامًا، لبعض الوقت، في وضع الاتحاد بينهما موضع التطبيق.

٢ ـ هذه الإجابة تتفق مع المنهج الذي اقتُرح في برقية السفارة البريطانية في بغداد رقم ١٧٧. أعتقد أن على الإسرائيليين أن يطمئنوا، وليس هناك من جانب الأردن ما يدعوهم إلى عدم الاطمئنان شرط أن تبقى ردود أفعالهم المعلنة هادئة. أُصيب الملك حسين ووزير الخارجية بالانزعاج بسبب حادثة إطلاق النار في جبل سكووس (برقية القدس رقم ٣٥)، لكن الملك يؤيد القول إنه لا أهمية سياسية للحادثة.

(انتهت البرقية)

FO 371/134023

من: السفارة البريطانية في تل أبيب/ السير راندل

إلى: وزارة الخارجية

برقية رقم ٧٥

١٧ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية

برقية السفارة البريطانية في بغداد رقم ٢٣٤

كنتُ فعلًا قد استخدمت معظم هذه الحجج، لكن سأستخدمها مرة أخرى حالما تسنح الفرصة.

٢ ـ يبدو من خلال صحف اليوم أن الحكومة الإسرائيلية قررت الامتناع عن الإدلاء بأي تعليق رسمي على الفدرالية الجديدة، إلى حين وضوح الصورة. ذُكر في تقرير نشرته صحيفة **جيروزالم بوست** أن اتفاقية الهدنة مع الأردن نافذة في ما يخص إسرائيل، لكن ربما ستشوب الحالَ تغيّرات أساسية إذا ظهرت القوات العراقية بقوة في مدينة القدس القديمة أو في أي مكان آخر على طول الحدود الإسرائيلية. ويضيف التقرير أن [. . .] اتفاقية جديدة يتوجب التفاوض في شأنها ما لم تعترف الدولة الفدرالية بالاتفاقية الأصلية القائمة.

٣ ـ مثل رد الفعل هذا معقول ومتوقَّع، ويجب أن يمنح الوضع الحالي وقتًا كي يستقر. وإذا احترمت الفدرالية الجديدة الخط الذي رسمته إسرائيل بالطباشير، فلربما أمكن إنهاء مشكلات قانونية في الوقت المناسب من خلال الأمم المتحدة.

(انتهت البرقية)

في البرلمان العراقي والبرلمان الأردني

دعت «الوزارة المرجانية» مجلسي الأعيان والنواب إلى عقد جلسة مشتركة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٥٨ م لتصديق الاتفاق العربي بين العراق والأردن، بعد أن هيأت اللائحة الآتية بالأسباب الموجبة:

«بالنظر إلى ما بين المملكة العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية من صلات وثيقة وجوار، وإلى ما بينهما من وحدة أمانٍ وآمال، ورغبة في توحيد الجهود وتنسيق العمل الصحيح للتوصل إلى الوحدة العربية المنشودة، وتدعيمها للكيان العربي، تحققت الرغبة بين الدولتين لعقد اتفاق بينهما باسم ـ الاتحاد العربي ـ وقد اتخذت الإجراءات اللازمة لذلك، فتم عقد الاتفاق المرفق نسخة منه باللائحة».

المادة الأولى: لجلالة الملك تصديق اتفاق الاتحاد العربي بين المملكتين العراقية والأردنية الهاشمية المعقود في عمّان بتاريخ ١٤/ ٢/ ١٩٥٨م.

المادة الثانية: ينفّذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الثالثة: على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون.

وقد افتتح رئيس الوزراء الجلسة بقوله: كنت قد صرحت أمام مجلسي الأعيان والنواب بأن سياسة الحكومة تستهدف الوحدة واتحادًا مع الدول العربية.. وها أن الحكومة تبرّ بوعدها وتنجز ما سجلته على نفسها.. إلخ.

وتلا رئيسَ الوزراء بعضُ الأعيان والنواب الذين ألقوا ما عندهم من كلمات في المناسبة. كما تكلم وزير الخارجية، مفصّلًا ما يكنّه من شعور نحو هذا المشروع. ثم عُرضت اللائحة للتصويت بطريقة ذكر الأسماء، فقُبلت بالإجماع، وكان عدد المصوتين ١٦٠ من الأعيان والنواب، وحضر الجلسةَ الملك فيصل وولي عهده، كما حضرها عدد كبير من المستمعين.

وفي «عمّان»، دعت الحكومة الأردنية مجلسي الأعيان والنواب إلى الاجتماع في جلسة مشتركة حضرها الملك حسين، وذلك في ١٧ شباط/ فبراير أيضًا، وصادق المجلسان على مشروع الاتحاد العربي بالإجماع.

تلقّى الملك فيصل من ملوك ورؤساء الدول العربية والإسلامية والصديقة

سيلًا من برقيات التهنئة والتبريك يشيدون فيه بالخطوة التي خطاها العراق والأردن بعقدهما «مشروع الاتحاد العربي»، ويتمنون دوام الألفة والمحبة بين الشعوب العربية.

وكان أبرز هذه البرقيات برقية الرئيس جمال عبد الناصر، وردّ الحكومة العراقية عليها (سيرد نصّاهما بعد قليل)، ثم برقية الملك سعود المنطوية على الحذر وبُعد النظر، وهذا نصها:

حضرة صاحب الجلالة الأخ الملك فيصل ملك العراق ورئيس الاتحاد العربي ـ بغداد.

علمت ما اتفق عليه الرأي في العراق والأردن من اتحاد بين القطرين الشقيقين، وإسناد رئاسة الاتحاد لجلالتكم. وإني إذ أبارك لكم في ما اتفقتم عليه، أرجو من الله سبحانه وتعالى أن يجعل في ذلك الخير والبركة للبلدين الشقيقين، وأن يوفقنا جميعًا لما فيه الخير للعرب أجمعين.

سعود

ردّ الملك فيصل على هذه البرقية بالجواب التالي:

حضرة صاحب الجلالة الأخ الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية ـ الرياض.

كان لتهنئة جلالتكم الرقيقة بالاتحاد العربي بين مملكتنا والمملكة الأردنية الهاشمية أعمق الأثر في نفسي. وإني إذ أُعرب لجلالتكم عن خالص شكري للعواطف الأخوية الكريمة، أسأل المولى تعالى أن يحقق لأمتنا العربية المجيدة ما تصبو إليه من وحدة قومية شاملة ورفعة ومجد.

فيصل

نص برقية التهنئة التي بعث بها الرئيس جمال عبد الناصر

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ملك العراق ـ بغداد.

إن الاتحاد العربي الذي وحّد اليوم ما بين العراق والأردن، هو خطوة

مباركة تتطلع إليها الأمة العربية كلها، بأمل كبير، باعتبارها اتجاهًا يستمد قوته من أعماق الضمير العربي. وإننا واثقون تمام الثقة أن الاتحاد العربي سوف يكون قوة لكل العرب، على كل أعداء العرب. إن الأيام التي تعيشها الأمة العربية الآن أيام خالدة مجيدة، وما من شك أن الأحداث التي عاشتها أمتنا في الفترة الأخيرة تبشر بأن فجر الوحدة الذي أشرق على كل الآفاق العربية هو مطلع بازغ جديد للأمة العربية المناضلة، وإن القومية العربية ستفخر وتعتز بالخطوة التي اتخذتموها في عمّان اليوم، واثقة أنها تقرّب منا يوم الوحدة العظمى. وما من شك أن شباب جلالتكم، وإيمانكم، وصادق إخلاصكم، سوف يكون من القوى الدافعة في سبيل تحقيق حلم العرب الكبير. وإني إذ أبعث لجلالتكم تهاني، أتمنى من صميم قلبي أن يوفقكم الله وأن يسدد خطاكم، وأن يبارك شعبكم العظيم.

جمال عبد الناصر

صاحب السيادة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية المصرية ـ القاهرة.

تلقّيت ببالغ الغبطة والسرور برقية سيادتكم الرقيقة، التي أعربتم فيها عن كريم مشاعركم بمناسبة إعلان الاتحاد بين العراق والأردن. وإني إذ أُعرب لسيادتكم عن عميق شكري وخالص امتناني، أود أن أؤكد بأن هذه الخطوة التي خطتها الدولتان العربيتان الشقيقتان إنما هي حلقة من سلسلة طويلة من الجهاد، بدأت في الثورة العربية الكبرى منذ أربعين عامًا، وسنظل نواصلها حتى تنتهي بنا إلى تحقيق هدف تلك الثورة الأسمى، وهو الوحدة الشاملة. وإني لأشارك سيادتكم الرأي بأن فجر الوحدة الذي أطل على جميع الآفاق العربية لهو مطلع تاريخ جديد للأمة العربية، وأن العرب بفضل جهود المخلصين من زعمائهم، وبفضل الوعي القومي الذي يسود شعوبهم في شتى أمصارهم، لواثقون كل الثقة بأنهم يقتربون الآن من يوم الوحدة الكبرى. هذا وأسأل الله التوفيق لما فيه خير العرب والمسلمين وعزّتهم.

فيصل

FO 371/134024

شخصي

إسرائيل والاتحاد بين العراق والأردن

السيد كومي، نائب المدير العام في وزارة الخارجية الإسرائيلية، الذي كان في لندن هذا الأسبوع، حضر لمقابلتي عبر السيد إيلاث.

٢ ـ السيد إيلاث قال إن إسرائيل ترى ثلاث مسائل إزاء الاتحاد العراقي ـ الأردني وهي:

أ ـ عالميًا، إسرائيل ترحب بأي شيء يجعل الغرب أكثر قوة وبالضد من روسيا.

ب ـ إقليميًا، إسرائيل ترحب بأي شيء يقوّي العرب الأصدقاء للغرب وبالضد من ناصر.

ج ـ محليًا، وهنا الاعتبار المرعي هو أمن إسرائيل، يتضمّن الاتحاد العراقي ـ الأردني خطرًا عليه.

٣ ـ ذكر أنه لم يكن من المستحسَن أن نُطمئن إسرائيل إلى الجانب الخيّر من الاتحاد العراقي ـ الأردني، وذلك عندما وقع أول حادث كبير في ظل الاتحاد وهو إطلاق النار على الشرطة الإسرائيلية في جبل سكوبس.

٤ ـ قلت إنه يرتكب خطأ كبيرًا بربطه حادثة إطلاق النار في جبل سكوبس (وهي حادثة تبعث على الاستياء فعلًا، لكنها وقعت على الحدود الإسرائيلية) بقيام الاتحاد الذي أُنشئ للتو. إني متأكد من عدم وجود ربط من هذا النوع إطلاقًا. بعدها تكلمت معهما بالنمط الذي وُجّه السير راندل به للحديث في تل أبيب، وكذلك تناولت في الحديث النقاط التي اقترحها السيد مايكل رايت من بغداد. انطباعي هو أن كلا الإسرائيليين لم يكونا قلقين بإفراط بصدد الاتحاد، بل كانا يحاولان تثبيت النقاط لأغراض التوثيق والتسجيل. بدا كومي بشكل خاص أنه يعتقد أن أفضل الممكن هو الانتظار والمراقبة.

٥ ـ قلت للسيد إيلاث إن أهم شيء هو الحفاظ على الاتصال الوثيق، وبالتالي فإن سوء الفهم لن يحصل. أيد ذلك بشكل تام، وقال إنه ممتن كثيرًا للطريقة التي تعاملت بها الدائرة الشرقية (Levant Department) في توضيحها للسكرتير الأول أنها مستعدة دائمًا لمناقشة هذه الحوادث المهمة جدًّا في العالم العربي. علامات الثقة التي نقدمها يكون لها دومًا تأثيرها المهم في موقف الحكومة الإسرائيلية إزاء مسائل الشرق الأوسط.

توقيع

ر. هـ. هادو
١٧ شباط/ فبراير ١٩٥٨

نسخة منه إلى: **Commander Noble**
U. N. Dept

FO 371/134024

سرّي للغاية

الاتحاد العربي

١٨ شباط/ فبراير ١٩٥٨

قام الملك فيصل، ملك العراق، والملك حسين، ملك الأردن، بالاشتراك مع ممثّلي كلا البلدين، بتوقيع اتفاق في عمّان في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٥٨ لإقامة «فدرالية عربية» بين العراق والأردن. هذه الفدرالية ستكون مفتوحة أمام انضمام الدول العربية الأخرى الراغبة في ذلك.

٢ ـ الاتفاق يتضمن النقاط التالية:

أ. كل دولة من الدولتين ستحافظ على وضعها المستقل دوليًا وعلى سيادتها الداخلية.

ب. ينبغي أن تبقى الاتفاقيات الدولية القائمة، وما يماثلها من اتفاقيات، نافذة بالنسبة إلى الشريك المعني، لكن من دون توسعها

لتشمل الطرف الآخر. الالتزامات التي ستتحقق بعد إقامة الفدرالية ومعنية بمسائل تتعامل الفدرالية معها تسري على أطراف العلاقة في الحكومة الفدرالية.

ج. ستكون هنالك سياسة خارجية موحَّدة، وتمثيل دبلوماسي واحد، وجيش عربي موحَّد، وكذلك رفع الحواجز الجمركية، ونظام تعليمي موحَّد.

د. ستتولى الحكومة الفدرالية إدارة شؤون الفدرالية، وسيكون على رأس الفدرالية الملك فيصل الذي سيكون نائبه الملك حسين. وتتكون الفدرالية من جمعية تشريعية وسلطة تنفيذية. ستتألف الأولى من عدد متساوٍ من ممثلين عن كلا البلدين يختارهم برلمان كل بلد. أمّا الثانية، فستتولى إدارة شؤون الفدرالية، وتُعيَّن استنادًا إلى شروط البلد الدستورية، ولربما ستتكون من أردني واحد مقابل اثنين من العراقيين.

هـ. سيتم تناوب مقر الحكومة بين عمّان وبغداد (لمدة ٦ أشهر في كل عاصمة).

و. سيتم إنشاء الحكومة الفدرالية، وسيتم الانتهاء من صوغ الدستور خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التوقيع.

٣ ـ ستكون هنالك طبعًا صعوبات في جعل الفدرالية في حالة وجود فاعل. لكن ليس هنالك الآن سبب للاعتقاد أن كلًّا من العراق والأردن غير جاد بصدد الفدرالية، وأنه يراها حقيقة سياسية وحركة دعائية ضد الجمهورية العربية المتحدة. المشكلة الأساس التي سيواجهها كلا الطرفين هي الفارق بين الوضع الاقتصادي العراقي والوضع الاقتصادي الأردني، والحاجز الصحراوي بين كلا البلدين. في المقابل، ربما سيكون التهديد من طرف الجمهورية العربية المتحدة كافيًا لجرّ العراق والأردن إلى إعطاء الفدرالية الجديدة حيوية حقيقية.

٤ ـ من المعروف أن العراق يرغب في إدخال الكويت في الاتحاد الجديد، والسبب الرئيس هو عوائدها من النفط التي ستخفف من أعباء الدعم الاقتصادي للأردن. وفي أي حال، سيرى الكويتيون في مثل هذا

المقترح إظهارًا للمطامع الاستعمارية العراقية تجاه الكويت، وسيرون أيضًا أن لا فائدة للكويت من الانضمام إلى الفدرالية. إضافة إلى ذلك، إن حاكم الكويت يقظ تمامًا حيال أن الانضمام إلى الكتلة العراقية ـ الأردنية سيقود إلى انفجار رد الفعل الشعبي ليصب في مصلحة الوحدة المصرية ـ السورية، وبالتالي من شأن ذلك تعريض وضعه للخطر. موقف الملك سعود لا يزال مبهمًا، لكن ليس هنالك في الوقت الحاضر سبب للاعتقاد أنه ينوي الالتحاق بالفدرالية. وفي أي حال، جعل التوكيد الذي تم في شأن السلالة الهاشمية ودورها في إقامة الفدرالية (وفي الواقع الإشارة إلى ذلك في بنود الاتفاقية أيضًا) انضمامه صعبًا جدًّا.

٥ ـ تمثّل عضوية العراق في حلف بغداد مشكلة للفدرالية الجديدة مصدرها عدم ثقة القوميين العرب. ليس هنالك حاليًّا ما يشير إلى أن الحكومة العراقية تفكر في الخروج من الحلف الآن أو في أول مناسبة مقبلة، وهي، استنادًا إلى المادة السابعة من الحلف، شباط/فبراير ١٩٦٠.

٨ ـ رد الفعل المصري والسوري يتسم بالحذر حتى الآن. وكان العقيد ناصر قد رحب بالفدرالية العربية رسميًا، لكن يجدر الانتباه إلى أن راديو دمشق علّق بالقول إن الاتحاد العراقي ـ الأردني ليس حدثًا طبيعيًا، وإنه مفروض من حكومة أردنية لا تمثّل شعبها، ومن حكومة عراقية هي صنيعة نوري وأداة في يد الإمبرياليين.

لا أدلة على أن إسرائيل تنوي، في الوقت الحاضر على الأقل، أن تردّ على الفدرالية العربية بعنف. في الماضي، تحدثتْ كثيرًا عن حقيقة عدم وجود اتفاقية هدنة بينها وبين العراق، ولربما ستفعل ذلك مرة أخرى إذا ما كان ذلك يناسبها، مع أن اتفاقية الفدرالية تنص على أن كل طرف من أطراف الفدرالية سيلتزم بالاتفاقيات التي ارتبط بها من قبل. بموجب الأدلة الحالية، ربما تنظر إسرائيل إلى الفدرالية الجديدة كردّ ذي قيمة على الجمهورية العربية المتحدة، وباعتبارها الوسيلة الوحيدة للحفاظ على الأردن من احتمال أن تضمه سورية ومصر إليهما.

FO 371/134024

شخصي

رئاسة الوزارة ـ الساعة ١١ صباحًا ـ الثلاثاء ١٨ شباط/ فبراير

إقامة الفدرالية العربية

في ١٤ شباط/ فبراير، تمّ في عمّان التوصل إلى اتفاق لإقامة فدرالية عربية بين العراق والأردن تسمح بإبقاء الباب مفتوحًا أمام انضمام من يرغب من الدول العربية. التوحيد سيتم التوصل إليه في المسائل التالية:

أ. السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي (على الرغم من حقيقة أن كل دولة ستحافظ على وضعها الدولي المستقل القائم).

ب. القوات المسلحة.

ج. قوانين الجمارك.

د. المناهج التعليمية.

سيوافق البلدان أيضًا، بأسرع وقت ممكن، على توحيد العملة وتنظيم السياسة المالية والاقتصادية. التوحيد سيتم توسيعه في ما بعد باتجاه ميادين أخرى.

٢ ـ سيكون ملك العراق المسؤول عن الحكومة الفدرالية، وينوب ملك الأردن عنه في حالة غيابه. وسيضم المجلس التشريعي الموحَّد عددًا متساويًا من الممثّلين عن الأردن والعراق، ينتخبهم ممثلو مجلسي الأعيان والنواب. وسيتم تحديد البنية والسلطات الخاصة بالسلطة التنفيذية في دستور الاتحاد، الذي ستصدره الحكومة الفدرالية خلال ثلاثة أشهر (ستُشكَّل الحكومة الآن). سيكون مركز عمل الحكومة الفدرالية في بغداد في الأشهر الستة الأولى من السنة، وفي عمّان في الأشهر الستة التالية. علينا أن ننتظر ونراقب أيضًا نتائج هذه الإجراءات على تمثيلنا الدبلوماسي في بغداد وعمّان. على الرغم من أن الأردن ضمِن لنفسه تمثيلًا متساويًا في المجلس التشريعي الاتحادي، فمن المتوقَّع أن يضمن العراق أغلبية دائمة في السلطة التنفيذية الاتحادية.

٣ ـ المشكلة الخاصة بعضوية العراق في حلف بغداد تمّ التغلب عليها

في نص حوته الاتفاقية، التي أمنت الإبقاء على المعاهدات الدولية والأحلاف والاتفاقيات على ما هي عليه، بالنسبة إلى الدولة الموقّعة لها، مع عدم إلزام الدولة الأخرى المنضمة إلى الفدرالية بذلك.

٤ ـ أظهر العراقيون اهتمامًا كبيرًا بإمكانية إقناع الكويت بالانضمام إلى هذه الفدرالية. وهم يعوّلون على أن يكون ذلك إجراءً مهمًّا للحصول على الدعم المالي. ولا شك في أنهم سيعودون إلى هذه الفكرة، وربما سيفاتحون حاكم الكويت مباشرة في هذا الشأن.

موقفنا في هذا الصدد هو: في حين أننا لن نضع العوائق على طريق هذه المفاتحة، فإننا لسنا مستعدين لأن نسعى إلى إقناع الحاكم بما لا يراه مناسبًا له، وبالتخلي عن موقفه المحايد الضروري والدائم بين المعسكرات العربية المتنافسة، بأن ينضم إلى هذه الفدرالية. وكما يبدو، ليس من المتوقَّع كثيرًا أن يكون الحاكم مستعدًا للمخاطرة بوضعه، واتخاذ قرار في هذا الشأن من دون قيام الملك سعود بمحاولة كبيرة لإقناعه، [خصوصًا] أن لدى الملك سعود في الوقت الحاضر موقفًا حذِرًا من الفدرالية الهاشمية المنافسة للجهورية العربية مع أنه شخصيًا قلق من إعلان هذه الجمهورية.

٥ ـ بادرنا إلى التقدّم خطوة في تل أبيب في محاولة إقناع الإسرائيليين (تعاملنا مع قيام الجمهورية العربية المتحدة بهدوء وحكمة) بعدم الإتيان بعمل مزعج أو معادٍ لقيام الفدرالية العربية. إن الحفاظ على الوضع القائم في الأردن، وهو سيقوى بوسطة هذه الفدرالية، هو في النهاية في مصلحة إسرائيل. وبحسب وجهة نظرنا، سيكون الهدوء، في ظل رعاية الأمم المتحدة، هو طريقة التعامل مع أي مشكلات تظهر في بند اتفاقية الهدنة الأردنية ـ الإسرائيلية وتكون ذات صلة بانسحاب القوات العراقية من مناطق محددة، وكذلك مع المشكلات التي تظهر جرّاء عدم وجود اتفاقية هدنة بين العراق وإسرائيل.

٦ ـ أرسلتُ رسالة تهنئة شخصية إلى وزيري خارجية الأردن والعراق، وأرسلت أيضًا رسائل باسم حكومة صاحبة الجلالة إلى رئيسي وزراء البلدين. وتمّ الحصول على موافقة الملكة على إرسال رسائل من لدن جلالتها إلى كلا الملكين.

٧ ـ تعليقًا على إعلان الفدرالية العربية يوم ١٤ شباط/ فبراير، قال ناطق باسم وزارة الخارجية: «رحّبنا، وبسعادة، بأخبار تفيد بأن روابط وثيقة ستجمع بين الأردن والعراق. ونحن نرى أن مثل هذه الخطوة ستقوّي الاستقرار وتعزز الاقتصاد في كلا البلدين». يتوجب علينا ألّا نذهب إلى أبعد من هذا في التصريحات العلنية في الوقت الحاضر؛ إذ إن من شأن مثل هذه التصريحات أن تمنح الدعاية المصرية فرصة للقول إن الفدرالية العربية خطوة إمبريالية. في هذه الأثناء، وأيًّا يكن رد الفعل المصري الخاص، فقد أخذ الرئيس ناصر جانب الحذر وأرسل رسائل تهنئة على هذه الخطوة الجديدة نحو الوحدة العربية.

٨ ـ سنطلب من عمّان وبغداد مزيدًا من التوضيحات عن عزم الأردن والعراق إبقاء صوتيهما في الأمم المتحدة منفصلين. وسيكون الموقف الذي سيعتمدانه في هذا الشأن متأثرًا بالوضع الذي أُخذ به بصدد تمثيل السوريين والمصريين في الأمم المتحدة بعد إقامة الجمهورية العربية المتحدة.

توقيع

ر. هـ. هادو
١٧ شباط/ فبراير ١٩٥٨

FO 371/133813

من: المندوب السامي البريطاني في باكستان
إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٣٤٦
١٨ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية

الفدرالية بين العراق ـ الأردن

صباح هذا اليوم أُبلغَ أحد أعضاء بعثتي هنا، في وزارة الشؤون الخارجية، رغبة رئيس الوزراء الباكستاني في أن يتقدّم من حكومة المملكة المتحدة بالمقترحات التالية.

٢ ـ مالك فيروز خان نون يؤمن بأن ناصر يمارس الضغط على الكويت وقطر كي تنضمّا إلى الجمهورية العربية المتحدة. ولذلك يقترح وجوب أخذ حكومة المملكة المتحدة انضمام هاتين الدولتين إلى الفدرالية العراقية ـ الأردنية في الاعتبار (مع القيام بما في الوسع من أجل ذلك).

(انتهت البرقية)

FO 371/133813

من: وزارة الخارجية ـ لندن

إلى: السفارة البريطانية في عمّان

برقية رقم ٤٠٠

١٨ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية فورية وشخصية

بناء على افتراض أنه سيكون من المستحيل تجنّب الإشارة إلى الاتحادين العربيين خلال مناقشة الشؤون الخارجية في البرلمان غدًا، وكذلك يوم الخميس، أعددنا المسودة المرفقة التي ربما يجري استخدامها.

تبدأ المسودة:

هنالك، ومنذ أمد طويل، رغبة حقيقية في العالم العربي في الوحدة الشاملة. إذا ما كان للوحدة أن تحقق للشعوب المعنية استقرارًا كبيرًا وتقدمًا اقتصاديًا، لا غايات سلبية ومدمرة، فأنا متأكد من أن في إمكان جميع أعضاء البرلمان الحاضرين هنا التعاطف مع تطلعات العرب. من المبكر جدًّا القول ما إذا كان في إمكان الوحدة المصرية ـ السورية أن تتغلّب على الاختلافات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية. ويتوجب علينا أن ننتظر ونراقب كيف سيتحقق ذلك عند التطبيق. يمكننا بالتأكيد الترحيب بالفدرالية

التي تم التوصل إليها الآن بين العراق والأردن، والتي يبدو أنها صُممت بين جماعتين طبيعيتين لأجل تحقيق استقرار كبير وفائدة عظيمة لمنطقة المملكتين الهاشميتين عمومًا.

٢ ـ أرجو إبداء تعليقكم قبل منتصف يوم غد، بحسب التوقيت المحلي لمدينة لندن.

(انتهت البرقية)

FO 371/134024

من: السفارة البريطانية في بغداد/ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية

برقية رقم ٢٥٠

١٨ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية وشخصية

برقيتك رقم ٣٧٧ إلى عمّان، وكذلك برقيتك رقم ٤٠٦ الموجَّهة إليّ لا إلى بقية السفارات: رسائل التهنئة في شأن الاتحاد العربي.

٢ ـ أوصِلَتْ كلتا الرسالتين هذا اليوم. سمحت لنفسي بأن أعدّل الكلمة الأخيرة في كل برقية، وهي كلمة «فدرالية» إلى «اتحاد»، باعتبارها الكلمة التي تم التعارف على استخدامها، بالاتفاق مع وزير الخارجية هنا.

٣ ـ رئيس التشريفات في القصر وافق على عدم نشر رسالة صاحبة الجلالة. وزير الخارجية يدرس مسألة نشر رسالتك، وسوف يطلعني لاحقًا على ما سيراه.

(انتهت البرقية)

FO 371/1340204

من: السفارة البريطانية في بغداد ـ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٢٤٧

١٨ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية

برقيتي رقم ٢٣٨ : الاتحاد العربي

في ما يلي أهم النقاط المهمّة في مناقشات البرلمان العراقي في شأن الاتحاد العربي.

٢ ـ بشكل عام، أثنى المتحدثون على الاتحاد باعتباره الخطوة الأولى باتجاه إكمال الاتحاد العربي. تناولتْ إشارات كثيرة الثورة العربية والدور الذي قامت به العائلة الهاشمية. في هذا الصدد، قال رئيس الوزراء: «سنحقق عند المصادقة على هذا الاتفاق رغبة كبيرة ثار العرب من أجلها تحت قيادة المغفور له جلالة الملك الحسين بن علي، وعمل من أجلها أولاده وأحفاده من بعده».

٣ ـ قال عبد الكريم الأزري (إضبارة الشخصيات القيادية رقم ١٦) إنه يأمل بأن تؤشر هذه الخطوة إلى نهاية السياسة الخارجية العراقية الثابتة التي حرمت البلاد قيادتها في العالم العربي. وطالب بإزالة ما تبقى من الاستعمار الغربي، والدخول في محادثات مع العربية السعودية لإقامة سياسة نفطية مشتركة. كما ألحّ على إجراء إصلاحات جذرية في المسائل المحلية، من أجل رفع المستوى المعيشي وإزالة أسباب السخط.

٤ ـ قال الدكتور فاضل الجمالي (إضبارة الشخصيات القيادية رقم ٥٣) إن سياسة الاتحاد الخارجية هي لمحاربة جميع الإمبرياليين، غربيين أو

صهيونيين أو شيوعيين. الجيش الأردني لن يكون بمفرده بعد الآن في مواجهة العدوان الصهيوني ما دام سيكون مدعومًا بالجيش العراقي وجيوش دول حلف بغداد. ألح بالقول إن بعض موارد النفطي يجب أن تُمنح للأردن. طالب بانضمام سورية والكويت والعربية السعودية إلى الاتحاد، وقال إنه لا رغبة في إنشاء إمبراطورية كبيرة تحت قيادة رجل واحد، بل في قيام اتحاد على أساس التكافؤ والديمقراطية. طالب بنفسه الأكراد بالقول إن هذا الاتحاد هو اتحادهم مثلما هو اتحاد العرب. هذه النقطة الأخيرة تناولها أيضًا متحدثون آخرون.

٥ ـ في معرض الإجابة عن تساؤلات بصدد الاتحاد، قال وزير الخارجية إن دستور الاتحاد سيُصاغ خلال ثلاثة أشهر، وإن الحكومة الاتحادية ستكون مسؤولة أمام السلطة التشريعية الاتحادية. الدستور العراقي سيُعدَّل، والتفاصيل سينجزها الخبراء. ستكون في الأمم المتحدة بعثتان منفصلتان. ولن يكون هنالك تعارض بين المعاهدات الدولية والنقاط والاتفاقيات التي وقّعها العراق وتلك التي وقّعها الأردن.

٦ ـ أوضح صادق البصام (ممثّل عن بغداد) أن الجمالي قال إن الأردن سيحميه من العدوان الإسرائيلي الجيش العراقي وجيوش حلف بغداد. ما يدعو إلى الأسف أن الجمالي لم يتطرق إلى جيوش الدول العربية الأخرى التي تربطها بالعراق رابطة الدم والتاريخ وغيرها من المصالح المشتركة التي ليس لها وجود لدى دول حلف بغداد. انتقد البصام حلف بغداد لما سبّبه من شقاق بين العراق وسائر الدول العربية.

٧ ـ محمد رضا الشبيبي (إضبارة الشخصيات القيادية رقم ٩٦) وحسان عبد الرحمن (ممثل عن البصرة) تساءلا عن المستشارين الأجانب في الجيش الأردني، وطالبا بتعيين مستشارين محايدين. لغرض إنهاء النقاش، أنكر وزير الخارجية وجود أي مستشار أجنبي في الجيشين العراقي والأردني.

(انتهت البرقية)

FO 371/134025

من: وزارة الخارجية ـ لندن

إلى: السفارة البريطانية في تل أبيب

برقية رقم ٩٩

١٨ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية

برقيتاك رقم ٧٢ ورقم ٧٥ المؤرختان في ١٥ و١٧ شباط/ فبراير. الفدرالية الأردنية ـ العراقية

أنا متفق ووجهة النظر موضوع بحث برقية السفارة البريطانية في بغداد رقم ٢٣٤، من أنه سيكون من غير المرغوب فيه بالنسبة إلينا في هذه المرحلة أن نظهر في عمّان وبغداد باعتبارنا مشغولين تمامًا بانعكاسات الفدرالية الجديدة على إسرائيل. المصريون واقعون بالفعل في خطأ مؤدّاه أن إسرائيل رحبت بالفدرالية وأنها استشيرت في شأنها. مثل هذا الشيء في الواقع يزيد في صعوبة تبنّي العراقيين والأردنيين خطًّا معيّنًا في التصريحات العلنية.

٢ ـ كومي وإيلاث زارا السيد هادو، وخلّفا انطباعًا مفاده أنهما يتعاملان مع المسألة ككل بشكل هادئ، على الرغم من أنهما كانا يرغبان في تثبيت بعض النقاط لأغراض التوثيق. قال إيلاث إن الفدرالية العراقية ـ الأردنية هي، من وجهة النظر الدولية والإقليمية، ذات فائدة كبيرة، لكنها من وجهة النظر المحلية تستثير الاعتبار الأهم لدى الإسرائيليين وهو تحقق أمن إسرائيل، وإنها ذات مضامين خطِرة، وإن أول فعل للفدرالية (وكما هو مخالف للكلام) كان إطلاق النار على الإسرائيليين في جبل سكوبس. أُبلِغَ إيلاث أنه سيكون من الخطأ الكبير ربط حادثة جبل الهيكل بالفدرالية التي أُسست للتّو. نحن متأكدون من عدم وجود علاقة بهذا الشأن إطلاقًا. بدا على إيلاث أنه تقبل هذا الطرح، وعبّر عن شكره على التنسيق الوثيق الذي نسعى إلى مواصلته معه ومع سفارته بصدد التطورات في الشرق الأوسط. أزال هذا التنسيق كثيرًا من حالات سوء الفهم والتقدير.

(انتهت البرقية)

FO 371/134024

من: السفارة البريطانية في تل أبيب/ السير ف.راندل

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٨٥

١٩ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية

برقيتك رقم ٩٩. أبلغت المدير العام لوزارة الخارجية، بشكل غير رسمي، أن ليس هناك، كما يعتقد سفيرا صاحبة الجلالة في عمّان وبغداد، سبب ملحّ يدعو إسرائيل إلى القلق من اهتمامات الفدرالية تجاهها.

٢ ـ قال إيتان إنه سُرّ بسماعه ذلك، وإن حكومته تشكر كثيرًا ما نبديه من تعاون معهم.

(انتهت البرقية)

FO 371/133813

من: السفارة البريطانية في عمّان ـ السيد جونستون

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١٨٢

١٩ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية فورية للغاية وشخصية

برقيتك رقم ٤٠٠

إشارة إلى التحالفات العربية خلال مناقشة الشؤون الخارجية في البرلمان.

أدرك رغبتك في تجنب الحماسة الكبيرة لكلٍّ من الجمهورية العربية المتحدة (التي لا ندعمها) والفدرالية العربية (التي لا نرغب في أن نبدو أننا نرعاها). مع ذلك، فإن هذه تبدو فرصة عظيمة للتعبير عن عواطفنا، بصفة

عمومية، تجاه تطلعات العرب نحو الوحدة. سيُستقبل تصريح مثل هذا بحماسة هنا، وسوف يساعد في الرد على الدعاية المعادية القائلة إننا ضد الوحدة العربية.

٢ ـ إذا ما نُظر على نحو معاكس إلى هذه الخلفية، تبدو الجملة الثانية من المسودة المقترحة فاترة حقًّا. وأنا أشير إلى أن الغاية المشار إليها في المقطع السابق يمكن ربما تحقيقها من خلال شيء ما على النحو التالي:

«حكومة صاحبة الجلالة تتعاطف بحماسة مع هذه التطلعات وتأمل أنها ستفعل ما من شأنه أن يحقق للشعوب المعنية الاستقرار الكبير والرفاه الاقتصادي».

وزارة الخارجية، أرجو إيصال برقيتي رقم ٥٣ إلى بغداد فورًا.

(انتهت البرقية)

FO 371/134024

من: السفارة البريطانية في عمّان/ السيد جونستون

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١٨٥

١٩ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية فورية وشخصية

برقيتك رقم ٣٧٧ الاتحاد الأردني ـ العراقي

سلّمت الرسالة إلى وزير الخارجية صباح هذا اليوم. وكان سمير ممتنًا بشدة، وطلب مني أن أبلغكم تحياته الحارة.

٢ ـ قال إنه سيرحب بالنشر في لندن، لكنه طلب أن يجري، إذا أمكن، تعديل عبارة «الفدرالية العربية» لتُقرأ «الاتحاد العربي» على أساس أنها المصطلح الذي تستخدمه الحكومة الأردنية (كلمة العرب هي ذاتها في كلتا الحالتين. راجع البرقية رقم ١٦٤).

(انتهت البرقية)

FO 371/134024

من: السفارة البريطانية في عمّان/ السيد جونستون

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١٨٩

١٩ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية شخصية

برقيتك رقم ٣٨٧: الاتحاد العربي

سلّمت رسالة صاحبة الجلالة الملكة إلى الملك حسين هذا اليوم. كان مسرورًا بها، وطلب مني نقل تحياته الخالصة واحتراماته العظيمة إلى صاحبة الجلالة وإلى الأمير فيليب. سيتبع ذلك جواب خطي.

٢ ـ طلبت عدم نشر الرسالة، ووافق الملك على هذا الطلب على الرغم من وجود شيء من المعارضة.

(انتهت البرقية)

FO 371/134024

من: السفارة البريطانية في عمّان ـ السيد جونستون

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١٩١

١٩ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية شخصية

برقيتي رقم ١٧٧ الاتحاد العربي/ إسرائيل

أخبرني الملك حسين هذا اليوم أنه تسلّم من الملك فيصل رسالة يعبّر له فيها عن خشيته من أن تستغل إسرائيل فرصة انشغال مصر مع السودان كي

تهاجم الأردن. الرسالة عرضت أن يُرسَل فورًا لواء من الجيش العراقي إلى الأردن.

٢ ـ قال الملك حسين إنه ردّ على الرسالة، وبيّن فيها عدم وجود أدلة لديه على نيات عدوانية إسرائيلية. ورفض بشكل رقيق إرسال قوات من الجيش العراقي تحاشيًا لتصعيد في الوضع.

٣ ـ قلت إنه ليس لدينا أيضًا دليل على نيات عدوانية إسرائيلية، بل في الحقيقة كل ما لدينا من مؤشرات مناقض لذلك تمامًا.

(انتهت البرقية)

FO 371/133813

من: السفارة البريطانية في عمّان/ السيد جونستون

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١٩٢

١٩ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية شخصية

برقيتي رقم ١٧٥ (لم تُرسَل نسخة منها إلى الخرطوم)

الاتحاد العربي

أخبرني الملك حسين هذا اليوم أنه فرغ لتوّه من توقيع لائحة الموافقة على اتفاقية الاتحاد. وبذلك، تكون الإجراءات الدستورية الأردنية قد استُكملت في وقت مناسب سبق الاستفتاء المصري ـ السوري.

٢ ـ في ما يتعلق بوضع سعود، قال الملك إنه علم من بغداد أن باش أعيان سيكون غير قادر على زيارة سعود، كما كان مقرَّرًا (برقيتي موضوع الإشارة أعلاه، المقطع رقم ٨)، لكن الدملوجي سيذهب بدلًا منه. الاهتمام القائم هو أن على سمير الرفاعي الذهاب معه لتمثيل الأردن، لكن لم يجرِ بعدُ تحديد يوم معيَّن لهذه الزيارة.

٣ ـ بصرف النظر عن سعود، الملك يظن أن أفضل مرشح للالتحاق المبكر بالاتحاد هو السودان. عبّر عن اهتمامه الكبير بالخلاف السوداني مع مصر، إذ يظن أنه ستكون له عواقبه المفيدة في ما يخص رؤية الحكومة السودانية للمجموعتين العربيتين. تساءل الملك عمّا إذا كان في إمكاننا سبر الغور في الخرطوم لمعرفة كيف سيكون ردّ فعل السودانيين على الدعوة إلى مناقشة روابط وثيقة مع الاتحاد (ليس لدى الأردن تمثيل دبلوماسي في الخرطوم، والسفير السوداني المعتمد هنا هو السفير المقيم في بغداد). قلت إن الحكومة السودانية منشغلة بانتخابات اقترب موعد إجرائها، لكني بالتأكيد سأمرّر تساؤل جلالة الملك ومعرفة ما يمكن فعله في هذا الصدد.

FO 371/133813

من: المقيم السياسي في البحرين/ السير برنارد باروز

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١٩٨

١٩شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية شخصية

برقية بغداد رقم ٢٣٧: الاتحاد العربي والكويت

إن أيًّا من النقاط في هذه البرقية لا تساعد في ما يتعلق بما أتوقّع أن يكون هو المشكلات السياسية الأساس بالنسبة إلى حاكم الكويت، وعلى وجه التحديد شكل الارتباط بالاتحاد العراقي ـ الأردني. من المأمول أن تكون غير مقبولة شعبيًا، وبشكل كبير لدى معظم الاطراف الشعبية في الكويت، ومن المتوقّع أن يسبب اقتراح منا أو من الحاكم رد فعل لمصلحة الاتحاد المصري ـ السوري.

٢ ـ أخطط لأن أكون في الكويت بين ٢٥ شباط/ فبراير و١ آذار/ مارس. لا شك في أنك ستُطلعني قبل ذلك على الأسلوب الذي ترغب في أن أنتهجه في مناقشاتي مع الحاكم.

(انتهت البرقية)

FO 371/134024

من: السفارة البريطانية في بغداد/ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٢٦٣

١٩ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية شخصية

برقية السفارة البريطانية في عمّان رقم ١٧٦. التمثيل الأجنبي لدى الاتحاد العربي.

لا أعتقد أن رؤية العراقيين في شأن هذا الموضوع متصلبة جدًّا في الوقت الحاضر. لكن يبدو من خلال مناقشة تبادلتها مع وزير الخارجية يوم أمس أن قناعاته تتحرك بالاتجاه نفسه الذي هي عليه عند سمير؛ وعلى سبيل المثال سفير واحد يقدّم أوراق اعتماده إلى رئيس الدولة الاتحادية.

٢ ـ إذا كان هنالك اتفاق عراقي ـ أردني على هذه النقطة، فعلينا أن نستجيب. وأنا آمل في أي حال، ومهما تكن المسميات التي ستُستخدم، بأن تبقى ترتيبات تمثيل المملكة المتحدة في بغداد وعمّان قائمة. إني أشعر بثقة بأن كلا البلدين سيحتاج خلال مراحل إقامة الاتحاد إلى العون والمشورة من المملكة المتحدة. وسيكون من المؤسف جدًّا، على وجه الخصوص إذا جاز لي القول، أن يتعرض ما يقوم به سفير صاحبة الجلالة من تنسيق وثيق مع القصر، وكذلك مع الحكومة، للتأثير.

٣ ـ إذا قدّم أحد السفيرين الموجودين أوراق اعتماده إلى رئيس دولة الاتحاد، فلربما يمكن أن يكون السفير الآخر نائبًا للسفير إلى دولة الاتحاد (ربما يكون هذا أفضل من القائم بالأعمال في مثل هذه الظروف). إلى جانب ذلك، ليس هنالك من سبب لتغيير ترتيبات الموظفين الموجودين، إلى أن تتسنّى لنا رؤية واضحة للطريق الذي سيسلكه الاتحاد.

٤ ـ لا شك في أنه ستكون هنالك تعقيدات تظهر نتيجة قرار أن يكون

مقر الحكومة الاتحادية في بغداد حينًا وفي عمّان حينًا آخر. علينا فقط أن ندرس كيف يمكننا التعامل مع هذه الحالة، وكيف يمكننا نعرف ما تنوي الحكومتان أن تفعلاه.

٥ ـ سيكون مفيدًا إذا ما حصلت منكم على توجيهات مبكرة حول هذه المسألة، وربما يرحب وزير الخارجية بنصيحة ما، وقبل أن يقرر نهائيًا ما ينبغي القيام به.

(انتهت البرقية)

FO 371/134198

من: السفارة البريطانية في بغداد

إلى: وزارة الخارجية

برقية رقم ٢٦٤

١٩ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية للغاية وفورية

برقيتك رقم ٨٢٠ وكذلك برقيتك رقم ٨٢١ الموجَّهتان إلى سفارتنا في واشنطن.

جاء نوري صباح هذا اليوم ليراني. أخبرني أنه الآن ينتظر ليسمع:

أ. القرار الأميركي في شأن غطاء جوي ومعونة جوية إلى العراق بشكل عام.

ب. قرارنا، وكذلك قرار الأميركيين في شأن قرض أو معونه مالية.

قابل الملكَ وولي العهد، وأخبرهما عن محادثاته في لندن. لم يخبراه شيئًا حتى الآن عن تكليفه تأليف حكومة، لكنهما طلبا منه إبداء رأيه في شكل الحكومة المطلوبة الآن. قال إن من رأيه أن تكون حكومة قوية تقوم على أسس عريضة. ثم ذهب إلى القول إنه سيطلب من مجلس الأعيان غدًا إجازة مَرَضية مدتها أربعة أشهر كي يطلق لنفسه حرية العمل في كلا

الاتجاهين. هو في الحقيقة لا يفكر في مغادرة العراق، لكن لن يكون في استطاعته، أو على الأقل سوف يمانع بشدة، تأليف حكومة حتى لو طُلب منه ذلك ما لم تكن هنالك استجابة محبذة في شأن (أ) و (ب) أعلاه. في ما يخص (أ)، أكد بشدّة رغبته في وصول بعثة استطلاع أميركية، وخلال أقصر مدة ممكنة، ربما لا تتعدى بضعة أيام، وكذلك تقديم المزيد من الطائرات الأميركية أو البريطانية إلى القوة الجوية العراقية. إنه بشكل أو بآخر أقل إصرارًا على أي شيء آخر سوى الغطاء الجوي، ما لم تتعرض الأراضي العراقية أو الأردنية لأي هجوم. قال: «لن نفعل أي شيء أحمق، ولا يمكننا أن نرضى بالإخفاق أيضًا».

٢ ـ سأرسل برقية منفصلة تحوي ما قاله لي عن الكويت.

وزارة الخارجية، أرجو الإمرار إلى سفارتنا في واشنطن، إسوةً ببرقيتي رقم ٣٧.

(انتهت البرقية)

FO 371/133813

من: السفارة البريطانية في بغداد/ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٢٦٥

١٩ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية

الكويت

صباح هذا اليوم جاء نوري لرؤيتي لمناسبة عودته من لندن. وخلال نقاش دار بيننا في شأن الكويت، كان الدملوجي حاضرًا أيضًا.

٢ ـ نوري الذي تكلم بشكل مسؤول وحساس، قال إن موقف سعود سيكون مهمًا في ما يتعلق بموضوع الكويت. من المحتمل أن يغادر

الدملوجي إلى الرياض خلال أسبوع. إضافة إلى التباحث مع سعود في شأن موقفة من الاتحاد العراقي ـ الأردني، ربما سيتباحث معه في شأن الكويت أيضًا. وسيكون الهدف محاولة حث سعود واستدرار تعاطفه في شأن كلٍّ من:

أ ـ شيء من ارتباط سعود والكويت أو تعاونهما مع الاتحاد العراقي ـ الأردني، أو، في حال تعذّر تحقيق ذلك، ب ـ شكل من الأشكال يربط الكويت بالاتحاد العراقي ـ الأردني من دون مشاركة سعود لكن بدعم منه. يقدّر كلٌّ من نوري والدملوجي حساسية ذلك وصعوبته، فضلًا عن أهميته. وهما بشكل خاص يرغبان في تفادي كل ما من شأنه أن يقال أو لا يقال، وربما يخيف أو يثير العداوة أو الكراهية لدى كل من الحاكم أو سعود. إنهما يرغبان في الحصول على وجهات نظرك.

٣ ـ قلت إنني أتكلم، ومن وجهة نظر شخصية تمامًا، لأقول إنني اتفق مع أن يكون موقف سعود من النوع الثابت. عندها وجهت اهتمامهما إلى المادتين ٢ و٣ من مرسوم الاتحاد بين العراق والأردن، وقلت إذا كانت ستجري حقًّا مناقشات، ومن أي نوع، مع الحاكم، فيجب التوضيح، ومن منظور تسهيلها، أنها استهلال برغبة عراقية، بالتعاون الوثيق مع الكويت. ومن منظور الخطر المشترك المحيط بكلا البلدين والنظامين أيضًا، يرغب العراق في أن تكون هذه المحادثات منسجمة مع الصيغ التي يؤخذ بها في هاتين المادتين. إضافة إلى ذلك، لايجوز توقُّع أن يكون راغبًا في التخلي عن الحماية المقدّمة له من بريطانيا ـ في ما يخص الشؤون الخارجية والدفاع، حتى لو كان مستعدًا لإقامة تعاون وثيق. في جميع الأحوال، يبدو أن المادة ٣ تنسجم مع هذا الموضوع. لكن ضمن إطار القواعد التي أُدرجت في هاتين المادتين، يمكن تخّيل وجود مجال للتعاون الوثيق أو علاقات وثيقة مع الكويت، حتى لو كانت بصفة مختلفة عن تلك التي بين العراق والأردن. ومهما يحدث، فإني أقول مرة أخرى، من منظور شخصي، إنني أعتقد أن أي محادثات للجانب العراقي مع الحاكم ستكون فرصة أفضل إذا جرت أولًا بين أحد أفراد العائلة المالكة، ولربما من خلال ولي العهد.

٤ ـ وافق نوري والدملوجي على أن أي تعاون وثيق مع الكويت يجب أن يكون على أسس المادتين ٢ و٣ وروحيتهما، وأن الحاكم لن يرغب في التخلي عن الحماية البريطانية، وأن يكون هذا التعاون في جميع الأحوال مختلفًا عن التعاون بين العراق والأردن. إن المرغوب فيه حقًا هو شكل من أشكال التعاون الاقتصادي أو المساعدة، لكن إذا تيسر أكثر من ذلك فسيكون أفضل بالتأكيد. إنهم قبل كل شيء لا يرغبون في إفساد الجو من خلال مفاتحة خاطئة مع الحاكم. إذا أراد العراق أن يقول شيئًا ما للحاكم أولًا، فربما سيرفضه في الحال، أو إنه سيستشير سعود قبل أن يتباحث العراقيون مع هذا الأخير. في المقابل، إذا ما تكلم العراقيون مع سعود أولًا، فربما سيعتقد الحاكم عندما يسمع بذلك أنهم يحاولون فعل شيء من وراء ظهره. يضاف إلى ذلك أن سعود ربما يقول إنه لن يستطيع أن يعبّر عن رأي حتى يفعل الحاكم ذلك. أضاف نوري أنه قد فهم منك في لندن أن حكومة صاحبة الجلالة لا ترغب في غلق الباب، وبما أننا ندير الشؤون الخارجية للكويت، فإن العراقيين لا يرغبون في اتخاذ أي خطوة من دون موافقتنا والتشاور معنا.

٥ ـ قلت إنني سأضع ما جاء أعلاه أمامكم. وأشير مرة أخرى إلى أني أتحدث من وجهة نظر شخصية تمامًا، وهي موضع مزيد من التدقيق، فأقول إنني أعتقد أن أفضل أسلوب هو أن يجعل العراقيون ـ بشكل أو بآخر ـ الحاكم وسعود يعلمان بأنهم متلهفون إلى علاقات أفضل وتعاون وثيق بين العراق والكويت والسعودية، وأنهم يريدون سبر غور ذلك بأسلوب ودّي معهما. لربما عليهم جعل الحاكم يعلم بذلك قبل أن يقابل الدملوجي سعود بقليل. يتوجب الاختيار الدقيق للقناة التي ستُستخدم للاتصال مع الحاكم. ألحّ نوري على كونك ستراه ربما بصورة شخصية قريبًا، لكن يجب قبل ذلك تحديد وقت إيصال بعض الرسائل في هذا الشأن إلى الحاكم أولًا.

٦ ـ هل لي أن أتلقى توجيهاتك بسرعة؟

(انتهت البرقية)

FO 371 /134024

من: وزارة الخارجية ـ لندن

إلى: السفارة البريطانية ـ بغداد

برقية رقم ٤٤٢

١٩ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية شخصية

أخبرني الكنديون أنه على الرغم من عدم وجود تمثيل لهم في بغداد أو عمّان، فإنهم يدرسون موضوع أن يعلنوا رسميًا في الوقت المناسب اعترافهم بالاتحاد العراقي ـ الأردني. هم يسألون عمّا إذا كان هذا الاتحاد قد دخل من الناحية الدستورية حيّز التنفيذ أم لم يدخل، وفي حال كان الجواب سلبيًا، ذكر اليوم المحدد لدخوله حيّز التنفيذ. من المتوقع أن نتسلّم طلبات أخرى مماثلة للإرشاد في هذا الشأن.

٢ ـ تحاشينا في تصريحاتنا الرسمية العلنية حتى الآن (البرقية الاسترشادية رقم ٢٨) الترحيب بأنباء قيام الارتباط الوثيق. مثل هذا الموقف لا يعني ضمان الاعتراف الرسمي. إن الصيغة التي ينطوي عليها (الاتحاد) في القانون الدولي، وعلى وجه الخصوص معاملته كـ «دولة»، غير معلومة لدينا حتى الآن. على أي حال، يقينًا إن مثل هذا لا يمنع يجري في الوقت المناسب الاعتراف في ما يتعلق بهذا الاتحاد، وأيًا يكن الشكل الذي سيتخذه.

٣ ـ سيسرّنا أن نتسلّم بسرعة رؤية العراقيين والأردنيين بصدد النقاط التالية. الفقرة ٩ من برقية عمّان رقم ١٧٥ اقترحت أن الأردنيين يرون، على أقل تقدير، أن الاتحاد العربي في طريقه إلى التأسيس في الحال. ففي أي مرحلة يعتزم العراقيون والأردنيون تأسيس الاتحاد، وهل هي اعتبارًا من ١٤ شباط/فبراير كما سبق أن أُعلن وثُبّت في منطوق المادة (١)؟ هل يدرسون القيام بإعلان رسمي أو اتصال بصدد هذه النقطة في موعد لاحق، من أجل تسهيل الاعتراف الرسمي عبر تحديد موعد تأسيس الاتحاد عندما يأخذ

مكانه في التطبيق عمليًا؟ طبيعي أن نأخذ الوقت في الاعتبار عند تأسيس الحكومة، باعتباره الوقت الصحيح والمناسب لتقديم الاعتراف (انظر برقيتي إلى عمّان رقم ٢٧٨).

٤ ـ متى يدخل، بعد تصديق البرلمانين في البلدين على الاتفاق، الاتفاق حيز التنفيذ؟

(انتهت البرقية)

FO 371/ 133813

شخصي

الاتحاد العربي والكويت

في البرقية رقم ٢٣٧ طلب سفير صاحبة الجلالة في بغداد التعليق على وجهات نظره بصدد الاتحاد العربي والكويت، لكي يتهيأ للحديث الذي يتوقع أن يجريه مع ولي العهد العراقي في أي لحظة.

٢ ـ وفي ما يتعلق بالآليات الدستورية ذات الصلة بانضمام الكويت إلى دولة فدرالية، أتفق أنه في حال كان هناك توجّه حقيقي نحو الاتحاد، على الرغم من وجود مسألة غير منطقية وصعوبات، يمكن إقامة الاتحاد والتغلب على ما يحول دون ذلك. الانضمام لا يتطلب بالضرورة تغييرًا رسميًا في العلاقات بين حكومة صاحبة الجلالة والكويت على الرغم من أنه سيكون من المحتَّم من الناحية العملية التطبيقية أن يكون هنالك تآكل في وضعنا. في مقابل ذلك، إذا أظهر الاتحاد أي مؤشرات إلى الثبات ذات صفات دستورية مؤيدة للغرب بشكل عام، فان انضمام الكويت لربما يوفر طريقًا ممكنًا لأن نبدأ بالتخلي عن مسؤولياتنا. هذه المسائل ليست، على أي حال، من النوع ذي الأهمية الملحة كتلك التي تُظهر الرغبة في تقديم المساعدة إلى الاتحاد الهاشمي ضد الجمهورية العربية المتحدة.

٣ ـ الشكل الأساس في أي حال هو ما عليه الحالة في الخليج، إذ هي في حد ذاتها لا تدعو إلى التغيير بل إلى الطريقة التي سيحصل فيها

التغيير. يبدو أن العراقيين يعتقدون أنه ما دمنا في وضع مسيطر في الكويت، يمكننا، بل علينا أن نمارس الضغط على الحاكم كي ينضم إلى الدولة الفدرالية. في الحقيقة في وسع مثل هذا الضغط فقط أن يسبب للحاكم الارتباك، وحتى الشك في أننا نحاول التخلي عن مسؤوليتنا في حمايته في ظل وضع قائم الآن في الكويت وتسوده مشاعر قوية مؤيدة لنموذج العروبة الناصري. ولن يؤثر ذلك في تعزيز الاتحاد، كما سيكون هنالك قدر من الضرر لوضعنا في الكويت وفي عموم الخليج أيضًا. يجب أن نضع في وقت مبكر ما يوضح للعراقيين أن ثمة حدودًا لقدراتنا في تأييد قضيتهم، وإلّا وجهوا اللوم إلينا في حال حصول أي إخفاق (كما فعلوا سابقًا).

٤ ـ للأسباب أعلاه، أجد نفسي محبّذًا للمنهج الذي تم الدفاع عنه في برقية البحرين رقم ١٥٥، وعلى وجه الخصوص خطوة العراقيين الأولى التي يجب أن تكون محاولة لتحسين الأجواء عبر المزيد من الإيماءات. لكنني لا أعتقد أن علينا أن نقول للعراقيين إن عرضهم في شأن تحديد الحدود يجب أن يكون من دون ترتيبات أخرى. ومن وجهة نظري، إن مجرد التوصل إلى اتفاق ينهي مشكلة الحدود يقحم ما له من صلات في إقناع الكويت لضمان النجاح في إقامة ميناء في أم قصر.

٥ ـ أُرفق مسودة تتعلق بالدائرة الشرقية في الوزارة.

FO 371/134023

وزارة الخارجية:

(VJ 1039316) S. W. 1

٢٠ شباط/ فبراير ١٩٥٨

إلى السفارة البريطانية ـ بغداد

لربما تجد من المفيد أن تحصل على التعليقات العامة جدًا والأولية التي قدّمها نائب المستشار القانوني على مسألة الاتحاد بين الدول، وبالإشارة إلى

اتفاقية ١٤ شباط/ فبراير المتضمنة إقامة اتحاد عربي بين الأردن والعراق:

أقول بشكل عام، استنادًا إلى المصطلحات الإنكليزية المستخدَمة لأغراض القانون الدولي، بوجود أربع فئات ربما يقف بينها الاتحاد بين العراق والأردن. هنالك اتحادات شخصية واتحادات حقيقية ودول متحدة كونفدراليًا ودول فدرالية. تبدو على الاتحاد العربي صفات قد تدفعه الآن أو في المستقبل إلى أن يكون واحدًا من هذه الفئات.

أشدّد على قولي إني لا أعتقد أنه سيكون صحيحًا في الوقت الحاضر اعتبار الاتحاد العربي اتحادًا شخصيًا أو دولة اتحادية. الاتحاد الشخصي (Personal Union) يقوم عندما تترابط دولتان مستقلتان ذواتا سيادة، عبر حادثة حقيقية وبناء على كون كل منهما تمتلك عرشًا مشابهًا للآخر. ومن المتوقّع كثيرًا أن يكون هذا الوضع ملائمًا كما هي حال بريطانيا العظمى وهانوفر للفترة ١٧١٤ ـ ١٨٣٧، حين كان يجري تناوب العرش بين البلدين. في المادة رقم ٩ من الاتفاقية، وصِف ملك العراق بأنه رأس الحكومة الاتحادية، وورد أن كل ملك سيحتفظ بسلطاته الدستورية في مملكته. لذلك، أنا أعتقد أن خواص الاتحاد العربي تختلف تمامًا عن تلك التي تنسحب عادة على الاتحاد الشخصي.

استنادًا إلى أوبنهايم (الطبعة الثامنة، الجزء الأول، صفحة ١٧١)، الاتحاد الحقيقي (Real Union) يقوم عندما تترابط دولتان ذواتا سيادة نهائيًا من خلال اتفاقية دولية وتحت عرش واحد، لتصبحا دولة واحدة ذات شخصية دولية. الاتحاد الحقيقي ليس في حد ذاته دولة، بل هو اتحاد دولتين تتمتعان بسيادة كاملة وتشكل كل منهما ذاتًا دولية واحدة مندمجة تمامًا. هذا الوصف يأتي قريبًا جدًا ليناسب الاتحاد العربي، مع أن الهدف هو إقامة حكومة فدرالية، ومعاملة ملك العراق أو ملك الأردن، ومثلما تصوره الحالة، باعتباره رأس الحكومة، وذلك، في تصوري، كي تمنع الصفة من أن تتحقق تمامًا.

الفارق الأساسي بين الدول الكونفدرالية والدول الفدرالية هو، في ما يخص الأولى، أن الأداة المركزية، أو الحكومة، تمتلك السلطات التي تبسطها على الدولة كلها، لكن ليس على المواطنين بشكل مباشر. أما في ما

يخص الحالة الثانية، فإن الحكومة المركزية تمتلك السلطات التي تبسطها على المواطنين مباشرة. وأي من السلطات التي لا يمكن أن تعزى إلى الحكومة الفدرالية في المادة رقم ٤ من الاتفاقية تكون نافذة بالضرورة من أجل تطبيق السلطات بحق المواطنين في كل دولة. في مقابل ذلك، يمكنها، على سبيل المثال تنفيذ قوانين الجمارك بوضعها في أيدي الموظفين فيها. إضافة إلى ذلك، يُتوقَّع أن توسّع المادة ٦ سلطات حكومة الاتحاد في وقت ما في المستقبل. لذلك، مع أنه يبدو كأن الاتحاد العربي سيتمتع بالصفات الأساسية للكونفدرالية في بداية عهده على الأقل، فإنه من الممكن أن يتطور باتجاه دولة فدرالية.

في مفهوم آخر، ليس التوصيف المحدد للاتحاد العربي مهمًّا كثيرًا من الناحية العملية، ما دام هنالك استخدام محدد للوضع الدولي في المستقبل تم صوغه. أمّا المهم في الوقت الحاضر، فهو إبقاء الباب مفتوحًا ما دامت القرارات ستُتخذ في ضوء التطورات ورغبات العراق والأردن التي سوف يُكشف عنها. من خلال وجهة النظر هذه، إذا كان هنالك إمكانية لأن يبحث العراق والأردن عن مقعدين منفصلين وصوتين منفصلين في المؤتمرات والمنظمات الدولية، فسيكون من الأفضل عدم استعمال صفة الدولة الفدرالية. الرغبة في الاستخدام الحديث هو أن تعامَل الدول الفدرالية، لأغراض العلاقات الدولية، باعتبارها دولًا واحدة. أمّا التمثيل المنفصل للدول المكملة بعضها بعضًا، فسيكون غير سوي. في ما يخص التمثيل، سيكون هنالك تنازع بين المادة رقم ٢ والمادة رقم ٤ أ من الاتفاقية. المادة رقم ٢ تقول إن كل دولة ستحتفظ بوضعها الدولي المستقل، بينما تقول المادة رقم ٤ أ إنه سيكون هنالك توحيد في التمثيل الدبلوماسي. الأُولى تقترح أن يكون هنالك تمثيل منفصل في المنظمات الدولية، في حين تقول الأخرى إن الدولتين سيمثلهما في المؤتمرات والمنظمات الدولية شخص واحد.

عمومًا، أعتقد أن المنهج الأكثر عقلانية، من وجهة النظر القانونية، هو الابتعاد من إلزام أنفسنا بالصفة المحددة للاتحاد العربي، وذلك في ما يخص المسائل ذات الصلة المباشرة بالأشكال المحددة والمتصلة بالاتفاقية،

وبالحقائق أيضًا، كما ستبرز من وقت إلى آخر، وأن نتعامل مع كل موضوع من الموضوعات على حدة، كما هي الحال مع موضوع التمثيل في الأمم المتحدة.

المرسل
الدائرة الشرقية

FO 371/134024

من: وزارة الخارجية ـ لندن

إلى: السفارة البريطانية في بغداد

برقية رقم ٤٥٨

٢٠ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية شخصية

برقيتك رقم ٢٦٣ في ١٩ شباط/ فبراير: التمثيل الدبلوماسي في الاتحاد العربي.

مسألة التمثيل الأجنبي في عمّان وبغداد تتصل بالتمثيل العراقي ـ الأردني في الخارج. ينص البند رقم ٤ من اتفاقية ١٤ شباط/ فبراير على خطوات ستُتخذ لتوحيد التمثيل الدبلوماسي. لكنني لا أعلم ما إذا كان هذا يعني أن الاتحاد، كما هو عليه الآن، سيكون له تمثيل واحد في العواصم الأجنبية، أم سيكون ببساطة في حالة من الازدواجية لجهة السفراء سيتم تفاديها عبر تولّي العراقيين المصالح الأردنية، أو بالعكس. إذا جرى اتّباع الأمر الأول، فسيكون لاعتماد دبلوماسيي الاتحاد مغزى مهم في شأن الادعاء الذي سيتم، كما فهمت، بصدد الاحتفاظ بمقعدين في الأمم المتحدة وفي المؤتمرات الدولية. ستُدعم مثل هذه المطالب إذا ما اعتمد الملك حسين، وكذلك الملك فيصل، التمثيل الأجنبي.

٢ ـ سيكون تقديم أوراق اعتماد الممثّلين الأجانب في عمّان إلى الملك حسين دليلًا إضافيًا على استمرار الاستقلال القائم للأردن، مثلما هو

منصوص عليه في البند رقم ٢ من الاتفاقية. وأنا أتفق تمامًا مع القول إنها ستنفعنا في إبقاء بعثاتنا الدبلوماسية في بغداد وعمّان في حالة سليمة، في حال كان ذلك ضمن إمكاننا. مثل هذا لا يتعارض بالضرورة مع فكرة وجوب وجود سفير واحد فقط يقدم أوراقه إلى الملك فيصل باعتباره رئيس الاتحاد. نحن ننظر في سوابق كهذه كما كانت ماثلة في ألمانيا قبل عام ١٩١٤، عندما كان الوزراء المفوضون يقدمون أوراق اعتمادهم إلى بلاطات بعض الولايات الألمانية. وإذا اتّبعت هذه السابقة، فأنا لا أعتقد أنه سيكون من الضروري أن يتنقل سفير صاحبة الجلالة إلى الاتحاد بين بغداد وعمّان، مهما يحدث، وعلى افتراض أن الملك فيصل لا يعتزم الإقامة في عمّان خلال أشهر فصل الصيف. بالنسبة إلى سفير صاحبة الجلالة إلى الاتحاد، سيكون له قسم مساعد، كما لممثل صاحبة الجلالة في بلاط العراق. وأنا لا أرى اعتراضًا على متابعة ممثّل صاحبة الجلالة في عمّان علاقاتنا بحكومة الاتحاد بينما هي مقيمة في عمّان.

٣ ـ أخشى ألّا نستطيع أن نقدم لك المزيد من الإرشادات ريثما نعلم بتفاصيل أخرى عما يفكر فيه العراقيون والأردنيون، لكني لا أرى ما يمنع من أن تقوم أنت والسيد جونستون بتوجيههم في الاتجاه العام، لترتيب معيّن وفق ما أوضحته لك أعلاه من خطوط.

FO 371/134025

من: السفارة البريطانية في عمّان/ السيد جونستون

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١٩٨

٢٠ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية شخصية

برقيتي رقم ١٩٢: الاتحاد العربي

خلال محادثة شاتوك بعد مأدبة عشاء ليلة أمس، وكنت من بين الحضور، أخبرني وزير الخارجية ما يلي:

٢ ـ اتفق ملكا العراق والأردن على أن يكون رئيسًا للاتحاد إذا كان مستعدًا للانضمام إليه.

٣ ـ في ما يخص الجانب الاقتصادي، يتوجب على الاتحاد، بسرعة، أن يكون ذا تأثير في وضع الأردن، وبطرق مختلفة. أسعار التمور العراقية ستُخفّض من خلال إلغاء الرسوم الجمركية الأردنية المفروضة عليها. وستُزاد أيضًا مبيعات الخضار الأردنية في العراق من خلال التشجيع على تصديرها. العراقيون قالوا إنهم سيكونون قادرين على تصدير النفط إلى الأردن بواسطة الصهاريج، وبسعر مخفّض حتى إلى ما دون سعر الإنتاج المتوقّع للأردن بعد استكمال مصافيه. لذلك، توقّع سمير أن يتخلّى الأردن عن مشروع المصافي ليوفر ٤ ملايين باوند هي قيمة إقامة هذا المشروع. من المؤكد أن تزويد الأردن بالنفط العراقي سيحرم سورية الأداة التي تستخدمها الآن في ابتزازه، وهي تهديده بقطع النفط الذي يأتيه من بيروت.

٤ ـ في ما يتعلق بالملاحة الجوية، طلب العراقيون من الأردنيين السماح لطائراتهم «فايكاونت» العاملة بالهبوط في عمّان عند مرورها باتجاه بيروت.

٥ ـ شدّد سمير بشكل كبير على موضوع رئاسة الوزارة، موضحًا أنه ما دام الملك فيصل هو رئيس الاتحاد، فإنه يجب أن يكون رئيس الوزراء أردنيًا. في مثل هذه الحالة، يعتقد سمير أن أهم حقيبتين بعد منصب رئاسة الوزارة هما حقيبتا الخارجية ورئيس المجلس الاتحادي، ويمكن أن تكونا من نصيب العراقيين. وعلى نحو أكثر تحديدًا، قال سمير إن الرأي العام العربي سيرى بداية سيئة للاتحاد في حال تعيين نوري السعيد أول رئيس لوزراء الاتحاد (يعبّر هذا القول عن رغبة سمير في أن يتولى هذا المنصب، فضلًا عن كونه يعبّر عن الكراهية التي يكنّها لنوري).

٦ ـ طلب سمير مني إخبارك أنه ممتن كليًّا لما سمعه عن الاستقبال الودّي الذي كرّمت به شقيقه السفير الأردني الجديد في لندن.

(انتهت البرقية)

FO 371/134025

من: السفارة البريطانية في تل أبيب/ السير راندل

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٨٩

٢١ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية شخصية

برقيتك رقم ٩٩: العراق/ الأردن

مثلما أوضحت في برقيتي رقم ٧٥، ربما يعتزم الاسرائيليون الانتظار ومتابعة الفدرالية العراقية ـ الأردنية بغياب الأعمال الاستفزازية على الحدود. الخوف هنا مردّه إلى احتمال بدء التنافس بين الفدرالية والجمهورية العربية المتحدة في إظهار الروح العدوانية تجاه إسرائيل، وبشكل خاص مع وجود العراق سندًا للأردن بما يجعل الأخير أكثر حرية في إثارة المشكلات.

٢ ـ عبّر الإسرائيليون فعلًا عن قلقهم عندما وقعت حادثة جبل سكوبس في ١٦ شباط/ فبراير (برقية القدس رقم ٥٥)، أي بعد إقامة الفدرالية مباشرة. ووقعت منذ ذلك الحين أربع حوادث على الحدود الأردنية، الأولى في ١٧ شباط/ فبراير بالقرب من طولكرم، والثانية في ٢٠ شباط/ فبراير في معبر القدس، والثالثة بالقرب من جبل Mount Gileve حيث قُتل رجل شرطة. والرابعة في ١١/ ١٢ شباط/ فبراير قُتل فيها إسرائيلي آخر (برقيتي رقم ٦٨). ربما لم تكن هذه المصادمات من مسؤولية الحكومة الأردنية، لكن إذا ما أريد الحفاظ على موقف إسرائيل المسؤول، فمن المهم جدًا عدم حدوث المزيد من هذه الحوادث في الوقت الحاضر. أنا أتوقع أن يهيئ الإسرائيليون أنفسهم لقبول مساهمتهم المألوفة في تحمل العقوبات اللفظية، لكن مع الهجمات اليومية عليهم، سيغدو الموضوع شيئًا آخر.

٣ ـ بينما أقدّر قوة الحجج في الفقرة (١) من برقيتك المشار إليها أعلاه، فإن الوضع أصبح الآن أكثر خطورة ممّا كان عليه حين أُرسلت برقية

السفارة البريطانية في بغداد رقم ٢٣٤. في الصحافة مؤشرات إلى أن الحكومة الإسرائيلية ستُعرب ربما في وقت قريب عن وجهات نظرها بصدد الفدرالية. أشعر بأن علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لمنعهم من الذهاب بعيدًا، وذلك من خلال تليين موقفهم عبر استخدام نفوذنا في عمّان وبغداد لضمان اتخاذ إجراءات خاصة من أجل إبقاء الحدود هادئة.

٤ ـ بالتأكيد، يمكن المجادلة بأن مثل هذا الشأن هو في مصلحة الاتحاد أيضًا. من المتوقّع مثلًا أنه ربما يرغب الأردن في المستقبل في أن يسمح للجيش العراقي [بإرسال وحدات عسكرية من قواته]، ولأسباب لا علاقة لها بإسرائيل، وفي حال قامت الحكومة الإسرائيلية بأي استفزاز يبلغ الحد المبيّن في المادة ٦ من اتفاقية الهدنة، فقد يشعر الأردن بأنه مجبر على استخدام هذه الوحدات العسكرية في ظرف من الظروف.

٥ ـ هذه العدوانية المنبعثة هي من دون شك طالع سيئ، بعد أن كانت إسرائيل والأردن قد أظهرا مؤخرًا بعض المؤشرات إلى استعدادات عالية للتوصل إلى حلول.

(انتهت البرقية)

FO 371/ 133813

من: السفارة البريطانية في طهران/ السير روجر ستيفنسن

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١١١

٢١ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية شخصية

برقيتك رقم ١٦٠ (لم توزَّع بين الجميع)

ظهرت في الصحف أنباء عن زيارة حاكم البحرين للملك سعود، ونحن نرى في الزيارة محاولة من الملك سعود لمنع الحاكم من الانضمام

إلى الفدرالية بين العراق والأردن، وعليه تم الترحيب بهذه الزيارة.

٢ ـ هناك تخمينات صحافية في شأن احتمال انضمام البحرين والكويت إلى الفدرالية. رد الفعل العام فاتر لكنه حذِر. هنالك نزوع إلى رؤية أن لنا وللعراقيين ضلعًا في هذا الشأن. وفي صحيفة رئيسة ادعاءات للأكراد وكذلك الإيرانيين تروّج ما يتعلق بممارسة الضغط على العراق في شأن البحرين.

٣ ـ هذا كله موضوع ذو أهمية كبيرة بالنسبة إلى الإيرانيين. وعندما ألتقي الدكتور أردلان في وقت قريب للتباحث في موضوعات أخرى، سأتحدث إليه، متّبعًا توجيهاتكم المثبتة في برقيتك إلى بغداد رقم ٣٢٢ باعتبارها الأساس الذي سأعتمده إذا ما كان ذلك ضروريًا، لأقول:

أ. كان هناك حديث في العراق عن فدرالية مع الكويت، لا مع البحرين، بحسب ما نعلم نحن البريطانيين (طبعًا، هذا القول معروف هنا تمامًا).

ب. الفدرالية مسألة تخص الحكام المعنيين، الذين يُتوقَّع أن يزِنوا بعناية فوائد الحفاظ على استقلالهم. [البرقية ناقصة]

FO 371/133837
١٩٥٨/٢/٢١

المناقشات داخل البرلمان بصدد الشؤون الخارجية

توريد الأسلحة إلى دول الشرق الأوسط

إيجاز دفاعي

ذكر المسؤول الروسي السيد خروشوف في مقابلة مع مراسل صحيفة **التايمز** في ٣١ كانون الثاني/يناير أنه ناقش السيد سلوين، خلال جولة في السيارة في أثناء زيارة هذا المسؤول للندن، موضوع وقف تسليم الأسلحة إلى منطقة الشرق الأوسط. وثائقنا لا تُظهر تقدمه بمثل هذا المقترح، ومن الواضح أنه يقر بالصعوبات القائمة في وجه السيطرة على تأمين الأسلحة ونشاط الأطراف الأخرى.

٢ ـ قال المسؤول الروسي خروشوف في المؤتمر الصحافي الذي عُقد في نهاية زيارته للندن، إن الاتحاد السوفياتي سيرحب باتفاق دولي بعدم توريد الأسلحة إلى الشرق الأوسط. المقترح الرسمي السوفياتي الوحيد الذي لدينا فعلًا بصدد تنفيذ المقاطعة، هو ذلك الذي ورد في المذكرة السوفياتية التي تحمل تاريخ ١١ شباط/فبراير ١٩٥٧. كنا قد رفضنا هذا المقترح بسبب إقرارنا بأن «جميع الدول تحتاج إلى دعم قواتها المسلحة، حتى مستوى معيّن، من أجل ضمان أمنها الداخلي وقدرتها الدفاعية».

٣ ـ وجهة نظرنا هي أن توريدات الأسلحة إلى الشرق الأوسط لا تفعل سوى أنها تثير القلق في المنطقة من زاوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهذا يفسر سبب توجّه الإعلان الثلاثي مباشرة إلى مسألة تسليح إسرائيل وجيرانها. لم يتمكن هذا الإعلان من تحقيق التوازن أو التكافؤ التسليحي بين إسرائيل والعرب؛ وهو يعترف بأن حاجات الدول المعنية من الأسلحة يجب أن تكون بمستوى معقول لأغراض الأمن الداخلي والدفاع عن النفس والدفاع عن المنطقة بأكملها. وقد عبّر أيضًا عن اهتمام موقّعيه ببذل كل ما في وسعهم لمنع حصول سباق تسلح.

٦ ـ وضْع الروس مختلف تمامًا؛ فهم قاموا، من دون شعور بأي مسؤولية، بضخ أسلحة إلى هذه المنطقة الحساسة جدًّا، ثم نادوا بحظر تصدير أسلحة لا إلى المنطقة الحساسة فحسب، بل إلى الإقليم برمّته أيضًا، الأمر الذي يعني أن في الإمكان التوصل إلى اتفاق في شأن إسرائيل والعرب، وعلى أساس أن يشمل الدول المتاخمة لروسيا، باعتبار أن ليس ثمة صلة لها بالصراع العربي ـ الإسرائيلي. إن الأسلحة التي يمكن توقّع حصول [العرب] عليها هي تلك المعدّة فقط لأغراض الدفاع عن النفس ضد العدوان الروسي.

٧ ـ حتى لو كنا على استعداد للتوصل إلى اتفاق في ما يخص الدول المتاخمة لروسيا، فليس هناك ما يضمن عزل المشكلة العربية ـ الإسرائيلية عن قضية التسلّح؛ إذ يمكن أن تتوافر أسلحة من دول تدور في فلك روسيا أو من الصين الشيوعية. مثل هذا يثير السؤال حول الثقة، إذ يبدو من غير المتوقع تحقيق أي تقدم مع روسيا بصدد مسألة توريد الأسلحة إلى الشرق

الأوسط قبل توافر مقدار كبير من الثقة بين روسيا والغرب.

٨ ـ في هذه الأثناء، سنرحب بالموقف الروسي في حال أظهر الروس اقتناعًا مماثلًا لاقتناعنا في ما يخص توريدات الأسلحة إلى المناطق الحساسة في العالم.

٢١ شباط/ فبراير ١٩٥٨

FO 371 /133813

من: السفارة البريطانية في الخرطوم/ السير تشابمان أندروز

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٢٥٩

٢٢ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية شخصية

برقيتك رقم ٢٣٣ (لم توزَّع بين الجميع): سعود والاتحاد العربي.

من وجهة نظري، ليس من المستحسن تمامًا أن تُطرح هذه المسألة على الحكومة السودانية في الوقت الحاضر. الغريزة الطبيعية للسودانيين هي تجنب التورط في العالم العربي، وحتى أولئك المتكلمون بالعربية من الشماليين (مع حالات استثنائية قليلة) يشعرون بأنهم لا ينتمون إليه (أكرر لا ينتمون إليه)، وهم يعلمون جيدًا بأنه ليس للسودانيين الجنوبيين أي شكل من أشكال الصلة مع العالم العربي.

٢ ـ في ظل الحالة السياسية القائمة هنا بعد الانتخابات، علينا أن ندرس إقامة علاقات وثيقة مع العراق. لكن بحسب رأيي، لن تستطيع هذه العلاقات، في المدى المنظور، أن تقود هذا البلد إلى نوع من الاتحاد أو الفدرالية.

(انتهت البرقية)

FO 371/133813

من: وزارة الخارجية ـ لندن

إلى: السفارة البريطانية في طهران

برقية رقم ١٨٤

٢٢ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية شخصية

برقيتك رقم ١١١، في ٢١ شباط/ فبراير: المصلحة الإيرانية في مشيخات الخليج والاتحاد العراقي ـ الأردني.

ليس عليك أن تطرح موضوع انضمام المشيخات الخليجية إلى الاتحاد الأردني - العراقي، لكن في حال طرحه وزير الخارجية الإيراني، عليك أن تتناوله كما ورد في الفقرة (ب) من برقيتك، مع ملاحظة استبدال كلمة استقلال بكلمة الوضع الحالي القائم.

٢ ـ السبب في ذلك هو، بحسب علمنا، أن المقترحات العراقية في شأن ارتباط الكويت بالاتحاد لا تنطوي على فقدان الكويت استقلالها، ولا فقدان حكومة صاحبة الجلالة علاقتها الخاصة بالكويت.

(انتهت البرقية)

FO 371/133813

من: وزارة الخارجية ـ لندن

إلى: السفارة البريطانية في بغداد

برقية رقم ٤٩٣

٢٢ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية وفورية

برقيتك رقم ٢٦٥ المؤرخة في ١٩ شباط/ فبراير: الاتحاد العربي والكويت.

برقيتي الفورية السابقة (لم تُرسل إلى الجميع)

٢ ـ أنا أتفق مع القول إن لموقف الملك سعود تأثيره المهم في حاكم

الكويت، وإن التعاون الوثيق بين الاتحاد العراقي ـ الأردني والكويت يتوجب أن يكون على أسس مفادها أن الحاكم لن يرغب في التخلّي عن الحماية البريطانية، وأن صيغة العرض والتقدّم إلى الحاكم من الجانب العراقي يتوجب ترتيبها بشكل مناسب ومن خلال ولي العهد. إنه لأمر مقْنع أن العراقيين يقرّون، كما يبدو، بأن عليهم السعي لدى حاكم الكويت، وأن من المهم عدم إفساد الجو عبر اتّباع صيغة عرض وتقدم خاطئة.

٣ ـ أتفق عمومًا مع المقترحات الواردة في الفقرة ٥ من برقيتك المشار إليها أعلاه، وأعتقد أن على العراقيين أنفسهم أن يجعلوا الحاكم مطلعًا على مفاتحة الدملوجي للملك سعود. في أي حال، مع حلول زيارة المقيم السياسي إلى الكويت (برقية البحرين رقم ١٩٨)، سيكون العراقيون قد قرّروا إرسال مبعوث لمقابلة الحاكم. في وسع السير باروز أيضًا أن يخبر الحاكم ما يخص مفاتحة الملك سعود، وذلك عندما يتكلم وفق المنهج المشار إليه في الفقرة ٥ من برقيتي الفورية السابقة رقم ٤٩٢.

٤ ـ سأُبرق بصورة حصرية (لا إلى الجميع) في شأن احتمال ذهابي إلى الكويت خلال رحلتي إلى مؤتمر سياتو (SEATO) الذي سيُعقد في مانيلا في آذار/ مارس، أو عند عودتي من ذلك المؤتمر. المفيد الذي يجب أن أقوله هو أن التأثير في الحاكم سيعتمد على ما سيحققه العراقيون حينذاك من تقدّم، إذا استطاعوا إلى ذلك سبيلًا.

(انتهت البرقية)

FO 371/133813

من: وزارة الخارجية ـ لندن

إلى: السفارة البريطانية ـ بغداد

برقية رقم ٤٩٢

٢٢ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية

برقيتك رقم ٢٣٧ في ١٧ شباط/ فبراير ـ الاتحاد العربي والكويت

للأسباب التي عرضت في برقية البحرين رقم ١٥٥ المؤرخة في ٩ شباط/

فبراير، يُتوقَّع ألّا تكون للارتباط بالعراق والأردن أي جاذبية بالنسبة إلى حاكم الكويت. وهنالك، في حالة اقتراح الفكرة على الحاكم كي يقوم بدرسها، خطر أن نهدم ثقته بحكومة صاحبة الجلالة، وهي الثقة التي تستند إليها مصالحنا الأساس في الكويت، ومنها استفادتنا المتحققة من نفط الكويت وفقًا للصيغة القائمة، وكذلك استفادتنا من ودائع الاسترليني واستثمارات الحاكم من ودائعه النفطية في المملكة المتحدة. مع ذلك، أتفق مع القول إن دعم العراق والأردن هو من الأهمية بمكان من أجل صون وضعنا في الشرق الأوسط عمومًا، لا في الخليج العربي فحسب، وهو ما يستوجب مساعدة العراقيين لتقديم أفضل الشروط الممكنة من أجل التقرّب من حاكم الكويت.

٢ ـ إذا لم يكن هنالك أمل في أن يحقق العراقيون أي تقدّم، يصبح من المهم أن يدرك العراقيون طبيعة الوضع الذي يجابهونه؛ أولًا، الكويتيون ينظرون إليهم، عن صواب أو عن خطأ، بأعين الشك العميق لأسباب تاريخية وأسباب تتعلق بالمواقف الحالية. ثانيًا، إن قدرة حكومة صاحبة الجلالة على التأثير في الحاكم محدودة جدًّا، خصوصًا عندما يكون الأمر غير متعلق بمسألة تخص الشؤون العربية الداخلية. تبعًا لذلك، يصبح من الضروري أن يتعامل العراقيون بأنفسهم مع الحاكم في ظل الشكوك السابقة، وكذلك في ظل حجم الفوائد، إن وجِدت، التي سيراها الحاكم تنعكس عليه إذا ما قرر الانضمام إلى الاتحاد. لذلك، يبدو من المهم تكتيكيًا أن يبدأ العراقيون حملتهم تجاهه مصحوبة بإيماءات كبيرة مناسبة.

٣ ـ لذلك، عليك أن تقول لولي العهد إننا نشارك رغبة العراق في جعل الكويت على علاقة وثيقة بالاتحاد الجديد (حتى من دون إفساد علاقة الكويت القائمة مع حكومة صاحبة الجلالة). لكن عليك أن توضح ضرورة تهيئة الأرضية، بحذر شديد جدًا، إذا ما تم التوصل إلى شيء ما، وما لم يُدفع حاكم الكويت إلى شكل من أشكال الارتباط بالمعسكر المقابل. عليك أن تؤكد أن الشروع في ذلك يوجب على العراق أن يبادر إلى تحسين أجواء العلاقات الكويتية ـ العراقية، أملًا بأن يقود ذلك أخيرًا إلى صيغة ما من صيغ الارتباط بالاتحاد.

٤ ـ عليك أن تذهب في الحديث مسافة أبعد وتقترح قيام ولي العهد بزيارة الحاكم والتحدث إليه عن الخطوط التالية: ملك العراق والحكومة العراقية يرغبان في اتخاذ خطوة مخلصة للتغلب على الشكوك وعلى حالات سوء الفهم

التي أفسدت العلاقات بين البلدين في الفترة الأخيرة. وهما يعتقدان أن أول خطوة يتوجب عليهما اتخاذها هي محاولة أكيدة للانتهاء من ترسيم الحدود بين البلدين، ويقترحان أن تجري المفاوضات حالاً. إن أسلوب هذا التقدم نحو الحاكم ومحتواه يعتمدان على العراقيين، لكني لا أعتقد أن في استطاعتنا الضغط عليهم لكي يحاولوا تعديل الحدود القائمة وتحديدها. سيكون من المعقول، بحسب ما أراه، أن يبدي العراقيون بعض التحفظات عن أم قصر، أمّا كيف سيعبّرون عنها فعلاً، فإنه متروك لهم. عليك أن توضح أنه بمقدار ما يُطرح المقترح بأقل شروط ممكنة، سيكون ذلك أفضل. لربما يتكلم ولي العهد على الوحدة المصرية ـ السورية وعلى استثمارات الكويتيين، وبالطريقة التي تم اقتراحها في القفرة ٦ من برقية البحرين رقم ١٥٥، والتطرق أيضًا إلى مزارع النخيل كما جرى اقتراحها في الفقرة ٤ من برقية بغداد رقم ٢٣٧.

٥ ـ إذا قرر ولي العهد زيارة الحاكم، فسيتم توجيه الوكيل السياسي في الكويت بأن يقوم بإعلام الحاكم مقدمًا، وبأن يقول إننا نأمل بأن تؤدي الزيارة إلى تحسين العلاقات بين الكويت والعراق. وهو لن يتكلم عند هذه المرحلة على إمكانية ارتباط الكويت بالاتحاد العراقي ـ الأردني ما لم يتناول الحاكم الموضوع من جانبه في الحديث. عندها يمكنه القول إن حكومة صاحبة الجلالة سترحب طبعًا بالترتيب الودّي مع الاتحاد في حال توصل الحاكم إليه، لكننا لا نمارس ضغطًا ضد رغباته، وفي إمكانه دومًا أن يعتمد على دعمنا له.

C. C. 18 (58)

مجلس الوزراء
الشرق الأوسط
الإشارة السابقة

C. C. (58) 6 th

Conclusions. Minute 3.

٢ ـ تم لفت انتباه الوزراة إلى مقترح أُبلغ عنه بموجب برقية بغداد رقم ٢٨٧، من أن تعاونًا خاصًا من أجل تنفيذ تنمية اقتصادية في الشرق الأوسط أمر ممكن، وعلى أساس تبرعات يقدّمها العراق والكويت والولايات

المتحدة والمملكة المتحدة، وتقدمها أيضًا شركات النفط العاملة في المنطقة. من هذه المصادر مبلغ يزيد على ٤٠ مليون باوند يمكن جمعه لتمويل مشاريع تنمية في بلاد عربية. ثمة خطة مماثلة قيد الدرس وضعها السكرتير العام للأمم المتحدة. سيكون من المفيد في هذه المرحلة أن تمسك حكومة المملكة المتحدة بزمام المبادرة وأن تضع مسبقًا مشروعًا وفق هذه الخطوط.

ذكر وزير الخارجية أن من المشكوك فيه أن تكون الحكومة العراقية أو حاكم الكويت مستعدين لتقديم الدعم لمشروع كهذا. هو شخصيًا حبّذ الخيار الممكن لإدخال الكويت في شكل من الارتباط الاقتصادي مع العراق والأردن، وبدعم من الملك سعود وموافقه. وقد رتب فعلًا لمثل هذا الإمكان بهدف تطبيقه، وهو يأمل بأن يكون في إمكانه أن يضع أمام الوزارة توصيات محدَّدة في المستقبل القريب.

الوزارة ـ أُحيطت علمًا بما قدّمه وزير الخارجية من توضيح.

FO 371/133813

من: السفارة البريطانية في بغداد/ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٢٩٤

٢٤ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية وفورية

برقيتاك رقما ٤٩٢ و٤٩٣: العراق والكويت

أمس تناولت الموضوع بشكل كامل مع الملك وولي العهد معًا. وتكلمت بالمفهوم الوارد في الفقرات ٣/ ٤/ ٥ من برقيتك رقم ٤٩٢. مهدّت بالقول إن من بين الصعوبات الماثلة شكوك العراق في الكويت، والدعاية الكبيرة التي يشنّها ناصر ضد العراق وضد الغرب، وموضوع استقرار الكويت. شدّدت على أن لموقف سعود تأثيره المهم في الحاكم، وأن هذا الأخير

بالتأكيد لا يرغب في تغيير علاقاته الحالية بحكومة صاحبة الجلالة، ونحن نرى أن أي صيغة عراقية تقدَّم إلى الحاكم يتوجب في اللحظة الأولى أن تكون بين العائلتين الحاكمتين. وإذا ما رُغب في أن يكون هنالك أي أمل بتحقيق التقدم، فمن الضروري أن يوضَّح، من خلال أي شكل من أشكال التقدّم نحو الحاكم، أن الموقف العراقي يأتي ملتزمًا بأحكام المادتين ٢ و٣ من مرسوم الاتحاد بين العراق والأردن (الذي يؤمّن استقلال الكويت، والاعتراف بالحدود، وتعزيز العلاقات بحكومة صاحبة الجلالة). وحال الفراغ من الخطوة الأولى، يمكن الحديث فقط عن الأمنيات الصادقة للتخلّص من الشكوك وسوء الفهم، والتلويح بالرغبة في إزالة كل ما يتصل بهذا الشأن، فضلًا عن الإعراب عن استعداد العراق للموافقة على تحديد الحدود.

٢ ـ قبِل كلٌّ من الملك وولي العهد ما جاء أعلاه، وبشكل تام. ووافقا على أنه في حال توافُر الرغبة لدى الحاكم، سيقوم ولي العهد بزيارة مبكرة إليه سرًّا أو على نحو غير لافت للأنظار قدر الإمكان، لتمهيد الطريق وفقًا للخطوط المشار إليها أعلاه.

٣ ـ سيكونون ممتنين إذا كان في إمكان السير بي باروز (انظر الفقرة ٢ من برقية البحرين رقم ١٩٨ إلى وزارة الخارجية) أن يوصِل إلى الحاكم، وبأي صيغة يراها مناسبة، رسالة تتضمن النقاط التالية، على أن يترك له حرية التصرّف في العرض لها:

أ. من أجل مواجهة الخطر المشترك الذي تتعرض له النظم القائمة في العراق والعربية السعودية والكويت، يتلهّف العراق إلى العمل على إقامة علاقات صداقة وتعاون وثيقة بكل من الكويت وسعود.

ب. إن الملك وولي العهد يرغبان في تسليم تطمينات رسمية إلى الحاكم مؤدّاها أن العراق لا يتطلع إلى ابتلاع (هذا هو المصطلح الذي استخدماه) الكويت أو احتوائها، بل يتطلّع إلى التعاون معها باعتبارها دولة صديقة.

ج. إن ولي العهد سيكون سعيدًا بأن يزور الحاكم في المستقبل القريب، وعلى نحو متكتم قدر الإمكان، للتباحث في إزالة الاختلافات والشكوك بين البلدين.

د. يرافقه في الوقت ذاته وزير الخارجية العراقي الدملوجي ووزير الخارجية الأردني للتباحث مع سعود في الرياض خلال الأيام القليلة المقبلة في التعاون الوثيق بين العراق وسعود.

٤ ـ باش أعيان والدملوجي يخطّطان إما للمغادرة إلى الرياض في ٢٦ شباط/ فبراير ولقاء سمير الرفاعي هناك، أو للمغادرة إلى عمّان في ٢٥ شباط/ فبراير ليسافرا إلى الريض مع سمير الرفاعي. سيكونون مسرورين إذا ما قال السير باروز للحاكم شيئًا منسجمًا مع جاء في الفقرة ٣ أعلاه.

٥ ـ منذ ذلك الحين كلّمت باش أعيان والدملوجي على ما جاء أعلاه من نقاط، وهما متفقان معها تمامًا. هدفهما هو السعي عمومًا، وبحذر شديد مع سعود خصوصًا، إلى ما يتعلق بتحسين العلاقات بين كلٍّ من العراق والكويت.

٦ ـ يرغب الملك وولي العهد وباش أعيان في التعبير عن خالص تقديرهم لعزمكم على دراسة نتائج الزيارة إلى الحاكم خلال رحلتكم، في ما أنتم في طريقكم من مؤتمر مانيلا في آذار/ مارس.

(انتهت البرقية)

FO 371/134025

من: السفارة البريطانية في بغداد ـ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٢٩٩

٢٤ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية شخصية

برقية تل أبيب رقم ٨٩ المعنونة إلى وزارة الخارجية ـ لندن: العراق والأردن

تناولت الموضوع مع الملك وولي العهد يوم أمس. وافقا تمامًا على الحاجة إلى إبقاء الحدود هادئة، وقالا إنهما سيفعلان كل ما في استطاعتهما لتحقيق هذا الغرض.

وزارة الخارجية، أرجو إمرار البرقية، بحسب الأسبقية، إلى تل أبيب/ عمّان/ واشنطن/ المكتب السياسي لقوات الشرق الأوسط/ بيرن/ القدس/ ونسخ منها إلى ممثل المملكة المتحدة في الأمم المتحدة/ باريس/ أنقرة وكذلك برقياتي أرقام ٧٥/ ٤٥/ ٥٠/ ١/ ٣/ ٧/ و ١٨ تباعًا.

(انتهت البرقية)

FO 371/134255

القنصلية البريطانية

كركوك

٢٤ شباط/ فبراير ١٩٥٨

C. /25

شخصي

عزيزي سام فول/ السفارة البريطانية ـ بغداد

تطرقت في رسالتي إليك رقم C. 25، المؤرخة في ١٢ شباط/ فبراير، إلى أن موقف الأكراد سيظهر عند إقامة الفدرالية ـ المقابلة التي أوجدها العراق. كانت للاتحاد العربي، كما علمت، نتائجه هذه. مشاعر الأكراد شابها القلق والانتقاد المعادي، وعلى غير توقّع، في عموم المناطق الكردية. قام كلٌ من زميلي الأميركي وبيرغس بزيارة السليمانية وحلبجة مؤخرًا، وتحدّثا مطولًا مع المتصرف وآخرين. كما كانت لي محادثة مع فوزي صائب الذي يعمل حاليًا نائبًا للمتصرف في أربيل. في السليمانية أقيم حفل شاي في مبنى البلدية على شرف الاتحاد، قاطعه كثير من المدعوين وبعض المنظّمين أيضًا. حوصر المتصرف بطوق من المندوبين الأكراد الذين يمثّلون، على وجه الخصوص، الشبان الأكراد ورجال الدِّين والمحامين. . . إلخ. والذين عبّروا علانية عن قلقهم من وضعهم في الاتحاد، وأخبروا المتصرف أيضًا في هذا الشأن، باعتباره عربيًا لا يمكنه فهم مشاعرهم في هذا الموضوع. وفي جوابه لهم قال إن من المتوقّع أن

تستمع السلطات في بغداد إلى ما سيقوله بالنيابة عن الأكراد، وعلى نحو أكثر اهتمامًا ممّا لو كان كرديًا. المندوبون وافقوه على أن حياتهم في العراق أفضل ممّا هي عليه حال أشقائهم في تركيا وفارس، وأنهم نادرًا ما كانوا أفضل ممّا هم عليه الآن من توافر للعمل والمال. لكنهم يقولون (وفوزي أبرق بالعروض) إنهم ليسوا بعرب. أما إعلان الاتحاد العربي، فلم يتطرق إليهم. وضِع الدستور العراقي من أجل ثلاثة عناصر سيشكّلون المجتمع العراقي، وهم الأكراد والتركمان والعرب. ولربما سيعاد الآن ستعاد صوغه بشكل يحقق عمومًا مصالح الأغلبية العربية. صلتهم المهمة ستصبح أقل شأنًا، وإذا ما أصبح الملك سعود أو ناصر رئيسهم، فإنه سيجعل منهم شكلًا مبهمًا.

٢ ـ متصرف السليمانية فوجئ بقوة رد فعله وتطلعاته، وكان في الواقع فزعًا، وما المظهر المخادع الذي يغلّف صورة الاندماج مع باقي العراق سوى قشرة رقيقة جدًّا كما يبدو، حيث بدأ شكل الفوائد يتسم بطابعه. إن فوزي متعاطف مع وجهة نظر الأكراد، على الرغم من كونه موظفًا. تحدث عن قوة الأكراد وقدرتهم على إثارة المشكلات. أمّا الخطب التي ألقاها النواب الأكراد، فقد علم بها لكنه لم يلتفت إليها في بغداد، والموظفون الأكراد الكبار في الحكومة اعتادوا إعلان ولائهم للملك بدلًا من أن يعكسوا حالة من القلق في الشمال. وهو يرى أن من مصلحة البريطانيين والأميركيين أن يعزّزوا جيدًا علاقاتهم بالأكراد، إذ هم في التحليل الأخير، وكما يقول، يثقون بالأكراد أكثر ممّا يثقون بالعرب عمومًا. وفوزي يُظهر نفسه كرديًا طيّبًا لكنه يعكس موقف الرأي العام الكردي. وحتى هنا في كركوك غير المسيسة، يتّسم موقف الأكراد بالحزن، ويذكر أحد النواب التركمان، وكان قد عاد لتوّه من بغداد، أن هنالك اختلافًا كبيرًا بين وجهات النظر القائمة في كركوك وتلك القائمة في بغداد، لكنها لا تختلف كثيرًا عن تلك التي بين السليمانية وأربيل وبغداد. وتحت وطأة الضغط قال فوزي إن الأكراد لربما يدعمون حلف بغداد بالضد من اتحاد عربي كبير، قد يكون تحت قيادة ناصر، والسبب هو أن في ثلاث من الدول الأعضاء في الحلف أقلية كردية، وأن في إمكان المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية الاستماع إلى مطالبهم وممارسة نفوذهما لمصلحة الأكراد.

٣ ـ الممتع في الجزء المتعلق بإظهار المشاعر هو أنه في هذه اللحظة التي يبدو فيها أن الأكراد في خطر، فإنهملن يخسروا شيئًا. من غير المتوقَّع أن تتوقف مشاريع الإعمار، أو أن يتحمّل الأكراد مصروفات ضباط الأردن. إن ما حصل هو أن الحكومة أهملتهم. هذا الوضع بأكمله ما هو إلّا دعاية سيئة تسلك المسار ذاته الذي يتصف به الشكل العام للدعاية المعادية للعراق. سيكون من السهل على الحكومة أن تهدّئ هذه المشاعر عبر شيء من الإعلان الرسمي للجماهير، مثلما هو سهل على الحكومة، ومن دون أي تكلفة كبيرة، أن تشن حملة ناشطة في شأن المنافع التي سيحققها للعراق السد والطرق، وهي مشاريع يرغب الأكراد، إلى حدود معيّنة، في عدم الاقتناع بها. وعلى الحكومة العراقية أيضًا الرد على ناصر من خلال محطة الإذاعة اللاسلكية التي تبث من بغداد برامج كردية يستمع إليها. علمتُ أن محطة إذاعة القاهرة تستمع إليها أعداد متزايدة من أولئك الذين يفهمون اللغة العربية.

٤ ـ أن ترمى في وسط هذا الوسط المتلاطم الحالي شائعة تقوم على أساس أن وثيقة آتية من سورية ضُبطت، وفيها أن على الأقليات الكردية في العراق وفارس وتركيا التوحّد تحت قيادة انتداب تركي، ومن أجل منحهم شيئًا من الحكم الذاتي. هذه الشائعة نُشرت من أجل إغضاب الأكراد الذين يعتبر كثير منهم أن تركيا ملعونة بسبب [سوء] معاملتها للأقليات. ويبدو من الواضح أن محطة إذاعة موسكو تناولت هذه الشائعة، وعلى نحو كافٍ بالنسبة إلى موسكو، لتقول إذا كان الأكراد لا يحبّون تركيا، فإن روسيا هي الدولة الوحيدة التي تستطيع أن توفّر لهم الأمن وأن توفّر لهم الحكم الذاتي الذي يريدونه. ومن حُسن الحظ أن الذاكرة لا تزال تحفظ الطريقة التي تخلّت بها روسيا عن القاضي محمد. لكن يبدو أن الحكومة العراقية لا تهتم كثيرًا بآلتها الإعلامية، إن وجِدت. إذا لم يتم فعل أي شيء، فلربما تعود المسألة الكردية إلى الخارطة.

٥ ـ أرسل نسخًا من هذه المراسلة إلى الموصل والدائرة الشرقية.

توقيع

هـ. ن. بولار

FO 371/ 133813

من: وزارة الخارجية ـ لندن

إلى: المقيم السياسي ـ الكويت

برقية رقم ٩٢

٢٥ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية وفورية

برقية بغداد رقم ٢٩٤ المؤرخة في ٢٤ شباط/ فبراير: العراق والكويت

في ما يلي إلى المقيم السياسي:

أرجوك أن تعمل، مثلما اقتُرح في الفقرة ٣ من برقية بغداد، موضوع الإشارة أعلاه.

٢ ـ عليك، ما لم تجد مانعًا قويًا، أن تنتهز الفرصة لتشجيع الحاكم على التعبير بحرّية عن وجهات نظره إليك في شأن الوضع الحالي في العالم العربي، وموقع الكويت منه. عند الحديث عن العلاقات، عليك أن تلتزم بما جاء في برقيتيَّ رقم ٤٩٢ ورقم ٤٩٣ الموجهتين إلى بغداد.

(انتهت البرقية)

الأسباب الحقيقية لقبول العراق الدعوة الأردنية
لإقامة الاتحاد العربي عام ١٩٥٨

في السياسة نوعان من القادة، بعضهم صنّاع تاريخ وبعضهم الآخر منفذو قرارات. وإذا عدنا إلى مطلع القرن العشرين، وتحديدًا إلى عام ١٩١٣، عندما أسّس عدد من المثقفين والضباط العرب في إسطنبول، عاصمة الدولة العثمانية، جمعية العهد العربية السرّية بهدف تحقيق استقلال العرب ووحدتهم، كان هؤلاء يصنعون تاريخًا. وفعلًا أصبح عدد منهم لاحقًا قادة لا تزال أسماؤهم تُذكر حتى اليوم، في حين أن آخرين تحوّلوا بالتدريج، بعد فترة طويلة من النضال والعمل الشاق، بعيدًا من آمال الأمة ليصبحوا منفّذي قرارات وإرادات لم تكن تنسجم وتطلعات الأمة وحقيقة الصراع الذي فرضه عليها الأعداء، الذين شجعوا وساهموا في تجزئتها واستعمارها، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك عندما زرعوا الكيان الصهيوني في فلسطين، واستمروا معارضين لأي شكل من أشكال الوحدة العربية.

بعد مشاريع وحدوية كثيرة فاشلة، استقبلت الأمة قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسورية بفرح غامر في كل مكان. انبثقت هذه الوحدة في ظل ظروف بالغة التعقيد؛ الغرب عمومًا، وبريطانيا وفرنسا خصوصًا، وجدتا في قيام الوحدة تهديدًا خطِرًا آخر أُضيف بعد هزيمتهما السياسية في إثر فشل عدوان ١٩٥٦ على مصر. الكيان الصهيوني، وخلفه الولايات المتحدة الأميركية الساعية إلى بسط هيمنتها ونفوذها في المنطقة، وجد في هذه الوحدة مشروعًا عربيًا نموذجيًا ينطوي على مخاطر كبيرة على مستقبلها. أمّا القوى المحلية العربية والإقليمية المتحالفة والصديقة للغرب، فكان عليها أن تعمل هي الأخرى على إفشال هذه التجربة وحرمانها من التوسع بانضمام دول عربية أخرى إليها.

في مؤتمر برمودا عام ١٩٥٧، اتفق الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور ورئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان على أن تمارس الولايات المتحدة الأميركية دورًا أكبر في شؤون المنطقة، وتعمل على أن تقوم المملكة العربية السعودية بدور سياسي واقتصادي أكبر في الشؤون العربية، لكن بعيدًا من

حركة الثورة العربية ونضالها القومي والوطني، ومن توجيهات الرئيس المصري جمال عبد الناصر القومية الطابع، ورغبته في أن يتمسك العرب بسياسة عدم الانحياز وبابتعادهم من سياسة الأحلاف. كما اتُّفق على دعم حلف بغداد وإسناد الحكومات العربية الصديقة للغرب في بغداد وعمّان وبيروت، والسعي إلى السيطرة على سورية، وحرمان ناصر منها.

في النصف الثاني من عام ١٩٥٧، بوشر بتنفيذ ما اتُّفق عليه في برمودا، وبدأ التآمر على سورية يأخذ طريقه إلى التنفيذ. إلّا أن القوى الوطنية والقومية، وفي مقدمتها حزب البعث العربي الاشتراكي، استطاعت أن تُحكم سيطرتها على الأوضاع، وأن تنجح لاحقًا في التفاوض مع مصر وإقناع ناصر بإقامة الوحدة بين البلدين في مطلع عام ١٩٥٨. في مقابل ذلك، كانت المساعي لتحقيق التقارب بين العرشين الهاشميين في بغداد وعمّان والعرش السعودي في الرياض قد أخذت تتبلور باتجاه إمكان إقامة تحالف بين هذه الأطراف العربية لمواجهة عبد الناصر وسياساته.

وبينما كانت مفاوضات الوحدة المصرية ـ السورية جارية، فاجأ الملك حسين، ملك الأردن، الجميع عندما طرح فكرة إقامة نوع من الاتحاد بين بغداد وعمّان والرياض تحت قيادة الملك سعود، الذي سارع بدوره، بناءً على نصيحة أميركية، إلى رفض العرض، لكنه بارك أي خطوة قد تتم بين العراق والأردن ما دام أعداء الأمس أصبحوا منشغلين عن مطالبتهم بعرش الحجاز، وهم معه في معسكر واحد في مواجهة ناصر وتأثير سياساته في مستقبل أقطارهم ووجودهم.

لذلك، حالما أُعلن قيام الوحدة المصرية ـ السورية، جاءت ردود الأفعال السريعة التي لم تسبقها أي دراسة معمّقة من القادة السياسيين في القصر والحكومة في بغداد وعمّان. جرى الاتفاق بسرعة على إعلان قيام الاتحاد العربي بين البلدين، فكان اتحادًا متخلفًا بعض الشيء، من حيث صيغته، مقارنه بالوحدة بين مصر وسورية. لم يُستقبل الاتحاد العربي بالحماسة المنتظرة لدى الشعب العراقي بقطاعاتة الواسعة، بل استُقبل بحذر شديد، وكان واضحًا أنه لم يكن ليقوم لولا أنه أُريد به أن يكون أداة تجزئة للأمة بدلًا من أن يكون صيغة لوحدة عربية أوسع وأشمل.

لم يهتم القصر، حيث الملك فيصل وولي عهده الأمير عبد الإله، وكذلك السياسي الأول في البلاد نوري باشا، بما كان يشعر به الشعب العراقي ويتطلع إليه، وأقحموا العراق في اتحاد مع الأردن لم يحظَ بأي شعبية، على الرغم من معرفة الجميع أن الشعب العراقي قدّم الكثير من التضحيات من أجل استقلال العرب ووحدتهم، حاله حال غيره من أبناء الشعب العربي في كل مكان.

عندما كُشفت وثائق الحكومة البريطانية لعام ١٩٥٨، وذلك في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، تسنّى الاطّلاع على عدد كبير من الوثائق ذات الصلة بإقامة الاتحاد العربي، من بينها التقرير الذي أُقدّم هنا ترجمة كاملة له. التقرير كتبه السفير البريطاني السير مايكل رايت في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٥٨، وتناول فيه دوافع القادة العراقيين، وكيف تصرفوا وعملوا على إقامة الاتحاد، وما جرى بصدده من مفاوضات بينهم وبين الأردن. المفيد أن يشار إلى أن الحكومة البريطانية لم تسمح بنشر التقرير المقابل لسفيرها في عمّان السير جونستون والذي تناول تصرف الجانب الأردني.

المدهش هو أن الملك حسين عارض أن يكون نوري السعيد رئيسًا لوزارة دولة الاتحاد، لأنه كان يعرف مدى الكره الذي يكنّه له الشعبان في البلدين وفي بقية المنطقة العربية. ونظرًا إلى الخدمات الكبيرة المخلصة التي قدمها نوري إلى البيت الهاشمي، ومقدار الثقة الممنوحة له، أصر القصر في بغداد على أن يحقق لنوري بعضًا من أحلامه المبكرة عندما شارك في تأسيس جمعية العهد، ودفاعه الطويل وعمله الدؤوب في سبيل استقلال العرب ووحدتهم، وأيضًا باعتباره ممّن بشّروا بمشروع الهلال الخصيب لوحدة العراق وسورية وفلسطين. نعم، بسبب هذا التاريخ الطويل كله، أصرّ القصر في بغداد على أن يكون نوري باشا أول رئيس وزراء لدولة الاتحاد العربي.

لم تمضِ بضعة أشهر فقط، وتحديدًا في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، حتى انهار كل شيء: العرش في العراق، وعرش الاتحاد العربي، وقُتل نوري السعيد. ويبقى السؤال: هل صُنع تاريخ أم ماذا!؟

FO 371/134025

السفارة البريطانية

بغداد

G. 1078/276/58
NO. 34

٢٥ شباط/ فبراير ١٩٥٨

شخصي

إقامة الاتحاد العربي

إلى المحترم سلوين لويد وزير الخارجية

سيدي

ذكر سفير صاحبة الجلالة في تقريره رقم ١٣ في ١٩ شباط/ فبراير، وهو تقرير ممتع جدًا ويتضمن المحادثات في شأن تأسيس الاتحاد العربي والظروف التي أحاطت به في الأردن، أن هذا الاتحاد كان نتيجة مبادرة قام بها الملك حسين، وأنا أتفق مع هذا الرأي. إضافة إلى إشارة وردت في التقرير، فإن قوة الدفع الأساسية التي نجم عنها التوصل سريعًا إلى الاتفاق إنما جاءت من الجانب الأردني. أمّا في الجانب الآخر، فلا مجال للتساؤل؛ إذ إن اتحادًا من هذا النوع كان مرغوبًا فيه عند الملك فيصل والأمير عبد الإله، وكذلك عند أعضاء في الحكومة العراقية.

٢ ـ الحلم بالوحدة العربية قوي في العراق كما هو في الأقطار العربية الأخرى. والوحدة منذ وقت طويل بند تؤمن الحكومات العراقية المتعاقبة بأن في الإمكان تنفيذه. وإذا توافرت شروطه الصحيحة، فإنها ستبادر إلى اتخاذ خطوات سريعة لتحقيقه. وقد بدا في مناسبات كثيرة سابقة أن الأحوال ربما كانت مؤاتية لتوحيد العراق مع سورية على الأقل، وأن اسم نوري السعيد، وهو من الأعيان، ارتبط ارتباطًا وثيقًا بمسعى إقامة الهلال الخصيب ليلتحق به الأردن أيضًا. في المقابل، لم يكن العمل على تحقيق هذا الاتحاد قط من القوة الكافية

ليجعل أي حكومة عراقية قادرة على التغلب على العقبات، أو حتى التقدم بحلول خاصة لإقناع الأطراف الشريكة الأخرى. يعود السبب في ذلك جزئيًا إلى الصعوبات الذاتية، الجغرافية منها والسياسية، كما يعود، إلى حد كبير، إلى اعتبارات محلية داخلية، منها على سبيل المثال المنافسة بين فرعي البيت الهاشمي، والشكوك المتبادلة بين العرش في العراق والنظام الجمهوري في سورية. ويجب القول أيضًا إن مصالح العراق بعيدة من كونها مقتصرة على قضايا السياسات العربية أو خاضعة لهيمنة هذه القضايا. على الرغم من أن العراقيين يشاركون العرب حلم إقامة الوحدة، كما سبق أن أشرنا، ومن أن لديهم مشاعر [غضب] قوية، كسائر العرب، تجاه ما يعتبرونه جرائم ارتُكبت بحق الشعب العربي، أي إقامة دولة إسرائيل وسياسة فرنسا الإمبريالية في شمال أفريقيا، فإنه كان على الحكومات العراقية المعنية هنا أن تفكر دومًا، وبعمق، في علاقاتها وجيران العراق في الشمال والشرق. يضاف إلى ذلك أن وضع العوائد الأساسية الناتجة من تصدير النفط، والإصرار على تنفيذ برنامج إعمار بعيد الأمد جعلا العراقيين يتطلعون إلى الداخل العراقي. ومن المحتمل أنهم أصبحوا أكثر تركيزًا على بلدهم بدلًا من التركيز على جيرانهم على الحدود الغربية. أخيرًا، يُعتقد أن الخطوة الطبيعية الأولى هي تحقيق الوحدة مع سورية، وهي الوحدة التي لم تتم بسبب تنامي الارتباط بين سورية ومصر وروسيا السوفياتية. نجم عن هذا الاعتقاد شعور شديد بفقدان الأمل بتحقق الوحدة مع سورية.

٣ ـ منذ إقالة الملك حسين حكومة النابلسي في آذار/ مارس ١٩٥٧، يمكن ملاحظة أنه أصبح نتيجة تصميمه على القتال من أجل إنقاذ بلده من تغلغل المصريين والسوريين ومن الهجوم الدعائي الذي يُشن عليه، موضع تقدير كبير هنا في بغداد من لدن القصر والحكومة وبعض المسؤولين. رافق ذلك حصول تفهّم متنام هنا لأهمية الأردن الكبيرة بالنسبة إلى العراق، وبالتالي عدم جواز السماح بأن يبتلع العقيد ناصر الأردن. إن هذا الإعجاب والفهم كانت قد رافقتهما حالة انزعاج كبير بسبب تضخم حجم عدم الثقة نتيجة عدم الاستقرار في الأحكام لدى الملك حسين، وعدم اليقين بما إذا كان لدى الملك حسين أو لدى حكومته ما يكفي من بذور الاستقرار ليستحقا الدعم، وغياب كامل للثقة بوزير الخارجية الأردني سمير الرفاعي. لهذه الأسباب جميعًا، فإن مجسّات الاستطلاع الأردنية لغرض إقامة تعاون

وثيق بين البلدين لم يستجب العراق لها بكثير من الحماسة، كما رفض العراق المقترحات الأردنية القائلة إن عليه التعويض عن عجز الميزانية الأردنية الناجم عن رفض كل من مصر وسورية تنفيذ التزامها بمساعدة سنوية. وعند النظر في المقدمات الأردنية، التي أضاف إليها السفير الأردني الجديد فرحان شبيلات، وكان قد وصل إلى بغداد قبل ستة أشهر مضت، مقدّمة أخرى على جناح السرعة، نرى أن العراقيين استمروا بدورهم في التطلّع إلى الملك سعود؛ حيث إنهم أجروا مراجعة لمختلف القضايا الدولية التي برزت أو وقعت خلال السنة الماضية أو قبل ذلك. وإذا ما صدق ظن العراقيين أن الملك سعود سيتأثّر بشكل كبير بالحوادث في سورية ومصر، فسيكون خياره في مصلحة العرشين الهاشميين، وبالتالي يسارع العراق إلى الاستجابة للعروض الأردنية. وعلى نحو ما سبق، ألحّ الملك فيصل وولي العهد على الحكومات العراقية المتعاقبة خلال عام ١٩٥٧ إيلاء أهمية للبحث عن المزيد من الأموال من أجل مساعدة الأردن. لكن لا حكومة نوري وحكومة علي جودة ولا حكومة عبد الوهاب مرجان كانت مستعدة لفعل شيء بهذا الاتجاه. كانت حكومة مرجان فعلًا تحت ضغط أردني كبير، ولم تكن على الرغم من إلحاح زميلي السفير الأميركي وما قمت به أنا بدوري، مستعدة للذهاب إلى أبعد من تقديم ثلاثة أرباع مجمل ما وُعد به من الأموال المخصصة لأغراض التنمية، وسبق أن اتُّفق عليه في وقت يعود إلى عام ١٩٥٥.

٤ ـ إن قرار مصر وسورية إنشاء الجمهورية العربية المتحدة غيّر مجمل الأجواء، وبالتالي كان لا بد من أن يكون قرار الحكومة العراقية المضي قُدُمًا وإقامة الاتحاد مع الأردن ردًّا شاملًا على قيام الجمهورية العربية المتحدة. إضافة إلى ذلك، لم يكن يُنظَر إلى الرد العراقي إلّا من زاوية أنه قرار اتخذه القصر والحكومة في الأساس، لأن موقف الرأي العام العراقي من ذلك كان سلبيًا أكثر ممّا كان إيجابيًا. في ما يخص العقيد ناصر، فهو لا يزال يعَدّ بطلًا في نظر معظم السكان، ولو تيسر إجراء استفتاء في شأن التحاق العراق بالجمهورية العربية المتحدة، لأسفر في أغلب الظن عن تأييد أغلبية السكان له. في المقابل، لم يكن لدى القصر والحكومة العراقيين شك في أن الأمر الصحيح الذي يتوجب القيام به هو التوصل إلى اتفاق

مبكر لغرض إنشاء اتحاد مع الأردن، على الأقل، ومع السعودية إذا أمكن. ماذا يعني ذلك بالضبط عمليًا؟ إنه يعني أن الأمر لم يكن واضحًا لديهم. إن إنشاء الجمهورية العربية المتحدة فاجأ [القصر والحكومة العراقيين] على حين غرة، حالهما حال الآخرين، في وقت لم يكونا فيه قد بلورا أفكارهما. مع ذلك، فإن الحاجة إلى رد فعل إيجابي باتجاه الاتحاد كانت واضحة لديهما منذ البداية، وإن رئيس الوزراء والآخرين ذكروا فورًا أنهم راغبون في تحقيق ذلك حالما يتسنّى إقناع الشركاء الآخرين بإقامة الاتحاد.

٥ ـ إن سبب كون رد الفعل سريعًا، وإيجابيًا بشكل كبير أيضًا، هو أن إنشاء الجمهورية العربية المتحدة أثار جميع المخاوف من ناصر ومن التغلغل الروسي، وهي مخاوف راسخة لدى القصر والقادة السياسيين منذ وقت بعيد، وأخذت تؤثر فيهم بشكل مباشر وفاعل. هم دائمًا يعتقدون أن من أهداف العقيد ناصر السيطرة ربما على منابع النفط في سهول بلاد ما بين النهرين وفي الخليج. ازدادت هذه المخاوف حدّة بعدما أظهر ناصر قدرته على تأميم قناة السويس وتشغيلها من دون مساعدة أجنبية، وبعد التوقف عن استخدام أنابيب النفط الممتدة من كركوك إلى البحر المتوسط عبر سورية أربعة أشهر، أي حتى آذار/ مارس ١٩٥٧، وهو الأمر الذي أظهر مدى ارتهان العراق لرغبة الحكام السوريين. إن إنشاء الجمهورية العربية المتحدة الذي رافق مجمل التوترات هذه في أذهان القادة العراقيين، يشير إلى المدى الذي أصبح العراقيون فيه تحت رحمة الرئيس ناصر ومسانديه الروس. قيل لهم إنه في حال فقدان الأردن بما يصب في مصلحة الجمهورية سيتقدّم العقيد ناصر خطوة أخرى باتجاه الخليج، فتوصلوا إلى استنتاج مفاده أنه في حال عدم الحؤول دون هذه الخطوة، ستضيع نهائيًا فرصة إقناع سورية بالابتعاد من الجمهورية. من جهة أخرى، بدا لهم أن الاتحاد مع الأردن، مهما تكن الصعوبات، لن يساعد في إنقاذ الموقف من خلال دعم معنوي ومادي للملك حسين فحسب، بل في تمكينه أيضًا، بدعم من أصدقائه، من العمل كاتحاد ذي كفاءة وبشكل ناجح، وهو ما من شأنه أن يغري الكثير من السوريين الذين لا يرغبون في أن تحكمهم حكومة من القاهرة. إلّا أن الحكومة العراقية كانت تعلم بشكل واضح تمامًا بأن الأردن سيكون من الناحية المالية مرهقًا بحيث يشكل كابوسًا لها، وبأن على العراق (أنا لا أقول ذلك حتمًا) أن يقدّم

بعض التضحيات من أجل مصلحة دعم الأردن. أمّا هؤلاء الذين نفّذوا مثل هذه السياسة وخُوّلوا الموافقة العراقية باتجاه الاتحاد، فإنهم من النوع الذي وضع هذه الصعوبات جانبًا. نُقل إلي أنه عند دراسة الموضوع في الوزارة، وقبل مغادرة الملك فيصل لزيارة عمّان، كانت الوزارة، تعتقد بالإجماع أن على الملك أن يوافق على اتحاد من النوع الذي يقبل به الملك حسين. الصوت الوحيد الذي ارتفع داخل الوزارة وتحدث، كما أعتقد، باتجاه اتخاذ الحذر، كان صوت وزير المالية الدكتور نديم الباجحي، الذي هو ربما العضو القدير في الوزارة، لكنه أداة سياسية بشكل أساسي. لا شك في أن ما كان يقلقه هو أن الاتحاد لن يكون فقط مكلفًا للعراق، بل غير مرغوب فيه بشكل عام لدى الجماهير في البلاد. في أي حال، لم يؤخذ بطروحات الباجحي، وأصبح هو نفسه أحد أعضاء الوفد المفاوض الذي غادر إلى عمّان. وكان واضحًا في وقت مغادرة الوفد إلى عمّان أن الملك سعود لن يكون طرفًا في المفاوضات، لكن مثل هذا الشأن لم يُنظر إليه بل تُرك جانبًا ولم تُعره الحكومة العراقية أهمية.

٦ ـ في ما يخص المفاوضات في ذاتها، لم أُضف الكثير إلى ما عرضه السيد جونستون. لكن ربما من المفيد أن أسجّل نقطتين لم يُشر إليهما في تقريره. الأولى تستند إلى وزير الخارجية العراقي، ومؤدّاها أن الاقتراح الذي تقدّم به العراق ـ وهو أن يكون الملك حسين نائب رئيس دولة الاتحاد ـ رفضه الملك حسين باعتباره يحط من قدره، وأصرّ على أن يكون هو رئيس الاتحاد، حتى لو كان الملك فيصل بعيدًا من موقعه (لربما هذا الطرح عرض جيد، لكي يقال إن مثل هذه الفكرة انتعشت لربما، وبصفة أخرى لنائب الرئيس، ومن أجل التغلب على المشكلة عندما يكون مقر حكومة الاتحاد في بغداد، فإنه لن يكون هنالك أي تمثيل للاتحاد في عمّان). النقطة الثانية هي أن العراقيين بدوا في مظهر أنهم قبلوا بالتكافؤ مع الأردن في صيغة تشريع الاتحاد، وذلك فقط من أجل ضمان موافقة الملك حسين على اعتبار أن الملك فيصل رأس دولة الاتحاد. هذه ليست فكرة من لدن القادة العراقيين بقدر ما هي من لدن معظم العراقيين.

٧ ـ في رأي الموظفين العراقيين عمومًا أن صيغة الاتفاق على الاتحاد

مقبولة، وسرّهم ما جاء في البند ٣ الذي ترك الطريق مفتوحًا أمام استمرار العضوية في حلف بغداد. وبحسب علمي، فإن الحكومة العراقية لم تفكر قط في ترك الحلف استجابة لضغط الأردنيين. توصل العراقيون إلى ما توصل إليه السيد جونستون من أن هذا الضغط الأردني كان ضمن محاولة للتعرّف إلى إمكانية شمولهم بأحكام الحلف. إنهم قلقون من أن هذا البند وغيره من البنود الخاصة بحلف بغداد متناقضة في بعض الحالات، وأن امتداد شمولها إلى دستور الاتحاد سيكون اختبارًا لقدرة المحامين والسياسيين في كلا البلدين. في الجانب الآخر من يرى أن ذلك يؤمّن مستوى صحيحًا من الاتحاد كخطوة أولى عمليًا. إن ذلك يؤكد حقيقة أنها الخطوة الأولى في أفواه جميع الذين يدافعون عن الاتحاد، ويرون أن صيغته مهيّأة إلى حد معيّن تسمح بالتحاق أقطار أخرى، أكانت العربية السعودية أم الكويت، ولربما سورية أيضًا هذه الصيغ تؤمّن لأعضاء الاتحاد الاحتفاظ، ولو نظريًا، بالالتزامات الدولية المختلفة (مع أن ذلك مستحيل عند التطبيق)، وهم يتركون السؤال مفتوحًا عن صيغة الاتحاد، عرش أم جمهورية، وكيف سيكون شكل رأس الاتحاد في حالة التحاق دول أخرى به، وهم لم يضمّنوا أي نص (بما في ذلك ما يتعلق بالرئاسة التي مُنحت للملك فيصل، في الوقت الحاضر على الأقل) ربما يعني حالة عدم التكافؤ بين الأطراف المشاركة. هذه على أقل تقدير خطوة أخرى يُنظر إليها بوضوح. كان جميع الذين تكلمت معهم للتو يتناولون مسألة الكويت، ويتطلعون إلينا للبحث عن طريق لإلحاق حاكم الكويت بالاتحاد بشكل كلّي أو جزئي.

٨ ـ عندما اتُّخذ قرار التوحيد، رافقه شعور فوري بالارتياح إلى أن الاتفاق تحقّق، كما رافقه رضا، إلى حدّ ما، عن أن خطوة اتُّخذت ونُفّذت باتجاه تحقيق حلم الوحدة العربية، وأنها خطوة ملائمة بشكل عام. بعدها كان هنالك وقت لبروز أفكار جديدة، وأودّ الآن أن أقول إن المشاعر بصدد الاتحاد هي أكثر اختلاطًا. سوف أرسل رسالة منفصلة في شأن شكل ردود الأفعال لدى الرأي العام العراقي تجاه الاتحاد، وذلك عندما أستطيع وضع تقديرات أكثر تكاملًا. الحكومة العراقية تعلم بأن الاتحاد لم يحظَ بعدُ بتأييد البلاد عمومًا، وبأن قرار الشروع في تنفيذه يواجَه بتحدي جعل الاتحاد أكثر شعبية بين السكان. وهي تدرك أن ذلك سيزداد صعوبة بفعل الأعباء المالية

الإضافية التي ستقع على عاتق العراق، وتتطلّع إلى أميركا وبريطانيا من أجل مساعدتها في مواجهة هذا التحدي. وسأقوم فقط، ومن دون تفحّص، بتحديد الطرق المختلفة التي تعتقد الحكومة العراقية أن في إمكاننا مساعدتها بها: المساعدة في دفع الكويت كي تنضم إلى الاتحاد، واتّخاذ إجراءات لزيادة الصادرات النفطية على نحو مطّرد، وتقديم مساعدة سياسية بصدد الجزائر وفلسطين. تطرقت إلى هذه الموضوعات في برقيات مختلفة وإلى موضوعات أخرى ذات علاقة، منها على سبيل المثال المساعدة المطلوبة في تحديث الطائرات المقاتلة العراقية الدفاعية، وإلحاحي على وجوب إظهار دعمنا لخطوة العراق المخلصة، من خلال مساعدته ببعض الطرق أو بالطرق كافة.

٩ ـ من المبكر جدًا تقويم كيف سيعمل الاتحاد، وكيف ستتطور حالة الشد الداخلي بين الطرفين العراقي والأردني. أرغب فقط في القول إنه لا يُبرز تحديًا لكلا الملكين، ولكلتا حكومتيهما أيضًا، كي يعملا، بكل ما يؤتيان من قوة، من أجل جعل الاتحاد مقبولًا لدى أبناء شعبيهما، وذلك من خلال التركيز على إجراء إصلاحات اجتماعية وتنفيذ التنمية، لكن يُبرز أيضًا تحديًا، بل فرصة لبريطانيا وأميركا، لكي تؤمّنا المساعدة التي سيحتاج الاتحاد إليها، علاوة على تقديم النصيحة والتشجيع (من وراء الكواليس) اللذين من المؤكَّد أنهما سيُطلبان بشكل مستمر. وبذلك، يستطيع الاتحاد أن يثبت أنه متين وراسخ. وإذا ما كان هنالك نقص في الوسائل، أو في حال عدم توافرها إطلاقًا، وإذا ما مورست سياسات غير حكيمة وكان هنالك نقص في مساعدة تقدَّم من أصدقاء، فإن الاتحاد سينهار، وعندها سيكون الوضع بالنسبة إلى بريطانيا وأميركا في الشرق الأوسط سيئًا، وفي وقت أقرب ممّا لو كان العراق والأردن غير متحدَّين. عند تنفيذ هذه الخطوة، علم كلا البلدين أننا نقدّم الدعم الكامل لهما، وإن نحن خفّفنا من حماستنا لدعم الاتحاد الآن، فلربما ستجعلهما مشكلات الاتحاد القائمة يفقدان الثقة بنا. وإذا ما حدث ذلك، فإنني أخشى أن يحدق الخطر بمستقبل علاقاتنا بجميع الدول المنتجة للنفط، وهذا لا يشمل العراق فحسب بل أيضًا الكويت وبقية دول الخليج التي ستكون ـ في اعتقادي ـ تحت رحمة العقيد ناصر. وإذا ما تحوّلت مثل هذه الحال إلى منفعة له، فإنها ستكون موضوعًا أكبر من أن يُعرض في هذا التقرير. لكن من المطمْئن أن أقول إنه لن يكون موضع ترحيب من جانب

كلّ من النظام الحالي والحكومة في العراق. نحن مدينون لهم بأن نعمل ما في وسعنا لتجنّب هذا الاحتمال.

أُرسل نسخًا من هذا التقرير إلى ممثلي حكومة صاحبة الجلالة في عمّان/ بيروت/ أنقرة/ البحرين/ كويت/ طهران/ واشنطن/ والمكتب السياسي في قوات الشرق الأوسط.

لي الشرف مع عظيم الاحترام
خادمكم المطيع سيدي
مايكل رايت

FO 371/134197

سرّي

توثيق لمحادثة بين وزير الخارجية والسيد مندرس
في أنقرة بتاريخ ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٥٨

أخبرني مندريس قبل تناول العشاء معه سبب زيارته المفاجئة إلى بغداد. تأثر كثيرًا بسبب تصرّف علي جودة الأيوبي في الصيف، وهو يظن أن الحكومة العراقية الحالية ليست قوية بالقدر الكافي. شعر بأن الوضع الداخلي في العراق يتدهور، وبأن من الضروري إعادة نوري، وقال إنه ذهب إلى بغداد لمناقشة هذه الموضوعات مع ولي العهد. كان هنالك نقاش معه امتد من الساعة ١١ مساءً ولغاية الساعة الثالثة صباحًا، كان الملك وولي العهد خلال ذلك حاضرين. ثم استمر النقاش بحديث إضافي مع ولي العهد حتى الساعة ٦ صباحًا، حين استقل السيد مندريس طائرته عائدًا إلى أنقرة. استمع الملك وولي العهد جيّدًا إلى ما قاله لهما، وقالا إن خطتهما هي أن يصادق البرلمان على الميزانية، ثم إجراء الانتخابات، ثم إعادة نوري إلى السلطة. لربما نكون قد بلغنا شهر أيار/ مايو قبل أن يتم الإجراء الأخير. أكد السيد مندريس أنه اقتنع تمامًا بالنتيجة التي خرج بها من رحلته هذه.

موقع

وزير الخارجية

FO 371/133813

من: السفارة البريطانية في عمّان/ السيد ميسون (Mr. Mason)

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٢٨٨

٢٦ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية

إشارة إلى برقيتي السابقة لهذه البرقية: البعثة الأردنية ـ العراقية إلى الرياض

أخبرني السفير العراقي صباح هذا اليوم أن هدف الزيارة قد اتُّفق عليه بعد مناقشات ستجري مع الملك حسين بهدف أن تُوضَّح للملك سعود فوائد الاتحاد العربي، وكذلك المخاطر التي يمثّلها ناصر على الدول الملكية العربية، وأن يُقترَح أيضًا، وبصورة لبقة، وجوب ارتباط سعود شخصيًا بالاتحاد، أو على الأقل ممارسة الضغط على سعود.

٢ ـ سيوضح المبعوثون لسعود ما يفيد بأن يتوقّع قيام ناصر في المستقبل القريب بمحاولة إثارة مشكلات في الأردن، وفي العراق أيضًا، ومحاولته أيضًا إثارة مواطني الحجاز (لا سكان نجد) بهدف بسط سيطرة مصرية على الأماكن الإسلامية المقدسة، وأن الارتباط بالاتحاد العربي سيكون أفضل أمل لسعود كي يحبط هذه الخطة.

٣ ـ سيوضح المبعوثون أن الكويت مركز من المراكز الأساسية للنشاط الشيوعي في الشرق الأوسط، وتشكل خطرًا كبيرًا على العربية السعودية. إذا كان في إمكان الملك سعود استخدام نفوذه لربط الكويت أيضًا بالاتحاد العربي، فإن من شأن ذلك أن يكون خطوة مهمة باتجاه تحقيق أمنه.

٤ ـ إذا ما طرح سعود مسألة عضوية العراق في حلف بغداد، فسيكون موقف العراق كموقفه خلال المحادثات في حينه في عمّان.

(انتهت البرقية)

FO 371/134198

من: السفارة البريطانية في بغداد ـ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٣٢١

٢٦ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية للغاية وفورية

برقيتي رقم ٢٩٥

طلب ولي العهد سفير صاحبة الجلالة في عمّان (الموجود هنا بضعة أيام) وطلبني أنا شخصيًا للتحدث معه في القصر، وذلك بعد وجبة عشاء ليلة أمس (الملك فيصل كان في وعكة صحية). كان ولي العهد في حالة عصبية حادة، وألزمنا بالبقاء معه ثلاث ساعات. أعتقد أنه أصيب بحالة التوتر بسبب الأخبار التي ذكرت أن الأميركيين اعترفوا رسميًا بالجمهورية العربية المتحدة (وهذا في نظره عمل متهور جدًا)، وإذاعة خطاب ناصر والاستقبال في دمشق، وأيضًا بسبب رسالة مزعومة من الملك حسين تستخف بتعيين نوري على رأس الوزارة العراقية الجديدة (سأرسل معلومات إضافية حول هذا الحدث من سلسلة الحوادث الأخرى إذا ما ظهر أنه يشكل أهمية). لكن خفض قيمة هذه العناصر الثلاثة، وبعد السماح لحقيقة كونه في حالة من لحظات كآبة عميقة، جعله قلقًا جدًا ممّا يخبئه المستقبل ومن الخطر المحدق بالنظام، رأى أن مستقبل النظام في العراق يجب أن يؤخذ في الحسبان بصورة جدية.

٢ ـ إنه يعتقد جازمًا أنه في حال استمرار الأحوال القائمة، في العراق وفي الدول المجاورة، من دون المزيد من المراقبة والتدقيق، فإن الوضع سينهار تمامًا، ولا يمكن استعادته وذلك خلال فترة شهور، وبالتأكيد سيحصل ذلك قبل نهاية العام. وستثبت قوة تأثير نجاحات ناصر والدعاية المواكبة لها.

٣ ـ قال له الملك فيصل خلال اليومين الماضيين إنه واجه الخيار بين منهجين، وإن عليه اتخاذ قراره خلال وقت قصير. طلب الملك المشورة من ولي العهد، الذي أخبرنا أنه شعر، لأول مرة في حياته، بعدم القدرة على تحمّل مسؤولية تقديم النصح إلى فيصل. كان واضحًا أن المنهجين كلاهما هما:

أ. السماح للحكومة الحالية التي ليست بالحكومة القوية، بالبقاء في السلطة والانتظار مدة ربما تطول أو تقصر بحسب ما ستبرزه الحوادث من تدهور في الأجواء، أو

ب. تأليف حكومة جديدة قوية بقيادة نوري، وقد طلب أن تضم [الحكومة] توفيق السويدي والجمالي وأرشد العمري ومرجان وعبد الكريم الأزري وآخرين. لكنه جعلني أن أفهم، من دون أن يقول فعلًا، أن حكومة مثل هذه لن تستلم المسؤولية إلّا على أسس محددة وسياسة فاعلة في شأن سورية تتضمن في الغالب، وفي أفضل الحالات، فرصة للتدخل. طلب مني ولي العهد أن أقوم أنا بنفسي بالحديث مع معظم الذين جرت تسميتهم، ومن ثم بناء حكمي على ما سأتوصل إليه من خلال وجهات نظرهم.

٣ ـ ذهب ولي العهد إلى القول: بينما الاتحاد مع الأردن لا مفر منه وضروري، وبينما يحظى مثل هذا بالتقدير في الدوائر المسؤولة في العراق، فإن الحديث ضده بدأ بالانتشار من مصادر العناصر الهدامة على وجه الخصوص، وبأساليب مفادها أن الأردن سيشكّل عبئًا اقتصاديًا على العراق، وأن المستوى المعيشي للسكان سيتأثر كثيرًا. وقد رأى أن المطلوب خطوات ثلاث:

ـ تعزيز الاتحاد اقتصاديًا، وهو ما يعني الحصول على مساعدات خارجية.

ـ ربط الكويت بالاتحاد، وذلك لأسباب اقتصادية، وأيضًا بسبب ما يحدثه ذلك من تأثير معنوي.

ـ إلحاق سورية بالقوة، إذا لم يكن هنالك طريق آخر. كرر ولي العهد القول إنه في حال فشل الخطوتين الأولى والثانية، وفشل الثالثة ربما،

فسوف يتعذّر الإمساك بزمام الأمور في العراق، ولوقت طويل. وبدلًا من الاستسلام، من الأفضل للهاشميين أن ينزلوا ويقاتلوا بشرف.

٤ ـ السيد جونستون وأنا بذلنا ما في وسعنا في مواجهة هذا التشاؤم الحاد. جادلنا بالقول إن العراق في وضع أقوى ممّا كان عليه قبل ثمانية عشر شهرًا خلت، حيث كان كلٌّ من سعود وحسين يعملان مع ناصر. السيد جونستون قال إن استقبال الاتحاد في الأردن مشجع حتى الآن، مع أن من الضروري أن يجلب الاتحاد منافع اقتصادية مبكرة إلى حياة الناس في الأردن، على سبيل المثال، من خلال خفض أسعار اللحم والمنتجات النفطية. بينما أخذ ولي العهد يتكلم في نهاية الحديث بهدوء أكثر، إذ التزم بإدراكه الأساسي. استقبلَنا مرة أخرى صباح هذا اليوم، وأعتقد أن السبب الرئيس هو أن يُظهر أنه استعاد بعد فورة غضبه في الليلة الماضية توازنه وهدوءه (وهذا كما يبدو قد حصل فعلًا)، لكن اعتقاده لم يتغير.

٥ ـ قبل يومين مضيا، كان لي حديث طويل مع المستشار البريطاني لشؤون الشرطة السيد ماكنتوش، الذي يعمل في خدمة الحكومة العراقية. ذكر ماكنتوش أنه بينما تبذل قوات الأمن العراقية جهودها الكبيرة في الوقت الحاضر، فإن حالة عدم الاستقرار الوشيكة سينتهي غليانها ربما، بحسب ظنه، إذا لم تقع مشكلات خلال يوم العطلة في الأول من آذار/ مارس. لكن سيكون من المحتم حدوث اضطرابات خطِرة، وبشكل كبير، خلال بضعة أشهر من الآن ما لم يظهر أن الاتحاد حقق فوائد للعراق، وأن الكويت جُرّت إلى شكل من أشكال العلاقة الوثيقة بالاتحاد.

٦ ـ أقوم حاليًا بترتيب حديث مع معظم أولئك الذي سمّاهم ولي العهد، وسوف أخصص الحديث عن الوضع مرة أخرى عندما ألتقيهم. وربما سوف أطلب منك حينئذٍ المزيد من التعليمات، وأقوم بزيارة قصيرة إلى لندن للحديث عن المسائل ذات الصلة. المشكلة الأساسية الباقية هي في تثبيت الشجاعة والقرار لدى أولئك الذين هم في القمة بينما نحاول قيادتهم من دون أن يقوموا بمغامرة طائشة. ليس في إمكاني أن أرى كيف يمكننا أن نأمل بالقيام بهاتين العمليتين لوقت طويل ما لم نتمكن من:

ـ إظهار أن هنالك أملًا من نوع ما في شأن الكويت.

ـ تقديم تطمينات بالمساعدة الاقتصادية والمالية موثوق بها لتعزيز الاتحاد.

ـ تنفيذ إجراء مبكر لتقوية القوات الجوية العراقية.

في ما يخص التطمينات، برقيتي رقم ٢٢٤ (برقية أُرسلت شخصيًا إلى وزير الخارجية) تضمنّت ذكر طلب نوري تخصيص خمسة ملايين جنيه استرليني. كما أن برقيتي رقم ٢٨٧ (مقترحات السيد أيونديس) هي ذات صلة. في حالة إخفاق أي من هذين الأمرين، هل لديك بعض البدائل المقترحة؟

انظر برقيتي اللاحقة.

(انتهت البرقية)

FO 371/134026

السفارة البريطانية

عمّان

(١٠٣٢٧/٥/٥٨)

٢٦ شباط/ فبراير ١٩٥٨

شخصي

إلى السيد ر. م. هادو ـ الدائرة الشرقية

لربما من المفيد لك أن تحصل على تصور للتطوّرات خلال الأيام العشرة من قيام الاتحاد، وكما يمكن رؤيتها من هنا.

٢ ـ أعلنت الحكومة عطلة رسمية يومي ١٥ و١٦. بعد بداية بطيئة، تنامت الحماسة بين الناس بشكل كبير، وكان هنالك بعض الرقص في الشوارع (في الغالب من أفراد من الجيش) وبعض الألعاب النارية. فرق الموسيقى العسكرية سارت في المدينة، ولا تزال إحداها تعزف ظهر كل يوم خارج البرلمان. استنادًا إلى الصحافة، فإن القصر والحكومة استلما فيضًا كبيرًا من برقيات التهانئ. هنالك حديث عن إصدار طوابع استذكارية خاصة بهذه المناسبة، وأيضًا منح كل موظف حكومي إكرامية مالية تعادل

راتب شهر واحد. وفد عراقي من اثنين وأربعين رجلًا، معظمهم من البرلمان، وصل إلى الأردن يوم الجمعة ٢٤ شباط/ فبراير، ويقوم حاليًا بجولة اعتيادية في الضفة الغربية.

٣ ـ على الصعيد الدستوري، ومثلما تم فعلًا إعلامكم بموجب برقية عمّان رقم ١٨٦، فإن الاتفاق مع العراق صودق عليه بالإجماع خلال جلسة مشتركة لكلا المجلسين، وذلك في ١٨ شباط/ فبراير. الجلسة المشتركة سارت ببطء، وكانت الإجراءات تتوقف كل دقيقة جراء التصفيق والهتافات التي كان يطلقها أشخاص محترفون تم دسّهم بين الحضور. النواب الذين كان يُتوقع أن يوجّهوا انتقادات إلى الاتفاقية لم تُتح لهم الفرصة ليتكلموا. وعندما حان وقت التصويت، تساءل السكرتير العام عمّا إذا كان هنالك أي معارض. رفع بعض النواب والأعيان أيديهم أو بدأوا بالكلام وسط الضجيج الصادر من نهاية القاعة. عندها أعلن السكرتير العام للمجلس أن التصويت تم، وأن نائب رئيس مجلس الأعيان (الذي رئس الجلسة) أضاف كلمة «بالإجماع»، فتضاعف الصخب عندها وانتهت الجلسة. في اليوم التالي، ١٩ شباط/ فبراير، وقّع الملك حسين الاتفاقية.

٤ ـ تعديل الدستور الأردني، استنادًا إلى المادة ١ ـ أ من الاتفاقية، لن يثير أي مشكلات، مقارنةً بتلك التي أُشير إليها في برقية وزارة الخارجية رقم ٤٧٩ الموجّهة إلى السفارة في بغداد. المادة ١٢٦ من الدستور الأردني تسهّل ذلك بنصّها على أن التعديلات على الدستور يمكن إجراؤها من خلال الإجراءات نفسها المتّبعة في تعديل القوانين، كأن تمرّر، على سبيل المثال، من خلال مجلسي النواب والأعيان اللذين يتوجب عليهما قبولها بأغلبية الثلثين، ومصادقة الملك.

٥ ـ في الجانب العملي، نُفّذت الخطوة المهمّة حتى الآن وهي تعيين رئاسة الوزارة الفريق الذي سيمثّل الأردن في اللجنة المشتركة التي ستكتب صيغة الدستور الاتحادي. والمختارون هم سمير الرفاعي وخلوصي خيري (وزير الاقتصاد الوطني) وعضو محكمة التمييز موسى الساكن. من المتوقّع أن يسافروا إلى بغداد قريبًا لغرض مباشرة عملهم.

٦ ـ كان هنالك تفكير كبير في أهمية الاتحاد من الناحية الاقتصادية.

على وجه الخصوص، هنالك أمل بحصول انخفاض في تكلفة المعيشة في الأردن، والسبب في ذلك يعود جزئيًا إلى نتائج توحيد التعرفة الجمركية لكلا البلدين، وأيضًا نتيجة استيراد بعض الحاجات الأردنية من العراق بسعر أرخص من الأسعارالمتوافرة الآن. وكما أرى، فإن الضرائب الجمركية على الصادرات إلى الأردن هي بشكل عام عالية جدًا قياسًا بتلك المعمول بها في العراق، وإن توحيد هذه التعريفات الجمركية يحدث انخفاضًا في تكاليف المستوردات السلعية. سلعتان يأمل الأردنيون بأن يتمكنوا من استيرادهما من العراق بدلًا من مصادر أخرى، هما المنتجات النفطية واللحوم. وهنالك حديث كبير عن حدوث انخفاض في أسعار هاتين المادتين. وثمة مسائل أخرى يؤمل بأن ينتفع الأردن منها هي الاستثمارات المالية العراقية في الأردن، والزيادة في أعداد السياح العراقيين الآتين لتمضية أيام العطلة في الأردن. وهنالك أيضًا أمل باحتمال أن يستورد العراق بعض حوائجه عبر ميناء العقبة. لكن الحديث ربما انصبّ في معظمه على الفائدة الاقتصادية الناجمة عن مقترح إلغاء شروط الحصول على تأشيرات السفر بين البلدين، وكذلك تعديل قانون العمل بطريقة تسمح للأردنيين بالهجرة إلى العراق بحثًا عن عمل.

٧ ـ من المبكر جدًا القول كيف يمكن أن تتحقق مثل هذه الآمال. لكن على صعيد الجبهة الاقتصادية، لا شك في أن توقّع الاتحاد حرّك مشاعر الأمل والثقة التي ربما يكون لها دور ما في تحسين الحركة التجارية. عُلم أن الدينار الأردني تحسّن فعلًا في سوق بيروت الحرة. من الواضح أن هنالك فترة زمنية معيّنة ستمر قبل أن يصبح مثل هذه الإجراءات، مثل توحيد التعرفات الجمركية، ساري المفعول، وأنا غير متأكد مما إذا كانت الآمال الكبيرة المتعلقة بالمنتجات النفطية واللحوم على وجه الخصوص ستتحقق. ولا أعلم ما إذا كان في استطاعة القدرة الإنتاجية للمصافي العراقية أن تنتج أكثر من الحاجة المحلية العراقية، وتنتج أيضًا الكميات المطلوب نقلها [إلى الخارج]، وهي ستكون أكثر إلى حد بعيد من تلك التي تُنقل عبر بيروت، إذ يحصل الأردن في الوقت الحاضر على ما يكفيه من هذه السلعة. وفي ما يخص اللحوم، أرى أن تصديرها من العراق قد توقف بسبب النقص فيه، ولربما العراق ليس في وضع يسمح له بتأمين حاجات الأردن من هذه المواد.

وبالنسبة إلى السياحة، يمكنني القول إن من السهل ربما، في ما يخص العملة والحدود والإجراءات المعمول بها، أن يُسمح للعراقي بالمجيء إلى الأردن لتمضية العطلة، لكن على الأردنيين أن ينفذوا الكثير في مجال تحسين فنادقهم والخدمات السياحية الأخرى إذا ما أرادوا أن يؤمّنوا بديلًا مناسبًا وجذابًا ممّا هي عليه الخدمات السياحية في بيروت.

٨ ـ إن أحد المشاهد ذات الصلة بالوضع الاقتصادي، وما يتأمل الأردنيون بعدم تأثره نتيجة اتفاقية الاتحاد هو تدفق الأموال والمساعدات من الولايات المتحدة. ففي ٢٠ شباط/ فبراير صرّح نائب رئيس مجلس الإعمار الأردني أن الاتحاد لن يؤثّر في المساعدات الاقتصادية الأميركية المقدَّمة إلى الأردن، حيث إن الاتفاقية نصّت على أن الالتزامات الدولية التي باشرتها كل دولة من الدولتين قبل تأسيس الاتحاد تبقى نافذة، وما دامت المساعدات الأميركية السارية على الأردن بموجب اتفاقية عامة وقّعت قبل تأسيس الاتحاد عمليًا، هي بالحجم المالي نفسه للسنة المالية الحالية. يصعب توقّع أن يقدم العراقيون قدرًا مماثلًا من المساعدات لتكون بديلًا من المساعدات الأميركية.

٩ ـ إن الأكثر أهمية في مجالات الاتحاد غير الاقتصادية هو طبعًا موضوع التمثيل الدبلوماسي في الدول الأخرى، والعكس صحيح. نوقشت هذه المسألة بشكل شامل عبر البرقيات، ولا حاجة بي إلى تقديم مزيد من التفاصيل. في جانب من الجوانب ذات الصلة بالموضوع، عُلم في عمّان أن جواز سفر اتحاديًا واحدًا سيحل محل الجوازات الحالية الصادرة في كلا البلدين، العراق والأردن، وأن جميع القيود ذات الصلة بالسفر بين البلدين ستُرفع، وسيُسمح للأردنيين أيضًا بالحصول على عمل في العراق، وبالشروط ذاتها التي سيحصل عليها العراقي، وكذلك بتوحيد الوزارات المنفصلة كالدفاع والخارجية. وكذلك توحيد الرواتب المدفوعة للموظفين. في مقابل ذلك، لا أحد يتوقّع تحقّق أي من هذه الأمور لغاية تأسيس الحكومة الاتحادية فعلًا.

١٠ ـ داخل الجيش، حيث يتوقّع المرء مدى اشتداد الحماسة من أجل الاتحاد، تشير تقارير الملحق العسكري إلى أن الجنود الذين يشكّلون قضية اتصالاته بالأردنيين (سواء بسبب الطبيعة المحافظة وعدم الثقة بالبراعة

العسكرية العراقية أو لأي سبب آخر) يعلنون جميعًا أن ليس لديهم تطلّع إلى دمج أي من قطعاتهم مع القطعات العراقية، أو توحيد الرتب ومدد الترقيات، أو حتى تغيير شارات الرتب على الأكتاف، إلى حين استلامهم أوامر محددة لتنفيذ ذلك. أوضح العقيد لاوري (Lawrie) في تقاريره أيضًا أن الأردنيين يعلمون الشيء القليل عن الجيش العراقي (الحجم ونظام المعركة. . . إلخ) وأقل ممّا يعلم الأخير عنه. لذا، فإن الحالة في هذا المكتب مرعبة أكثر من الحالة في أي مكتب آخر، والاتحاد بعيد من تحقيق حالة زواج بين جانبين بالكاد يعرف أحدهما الآخر.

١١ ـ إن التصور المفعم بالحياة لدى الأردنيين فعلًا يدور حول هذه المجالات ذات الصلة بالاتحاد، وهو يوفر الأمل بالفوائد التي سيحصل عليها الأردن، لكن ليس هناك حتى الآن سوى كلام من دون فعل.

١٢ ـ أرسل نسخًا من هذه الرسالة إلى السيد كراوفورد في بغداد، وستيوارت في القدس، وشاتوك في المكتب السياسي لقوات الشرق الأوسط.

ر. هـ. ميسون

FO 371/134025

وزارة الخارجية .S. W. I

٢٧ شباط/ فبراير ١٩٥٨

(VJ. 10393/52)

شخصي

جناب السفارة

تنسيقًا مع سياستنا العامة في محاولة إبقاء الإسرائيليين هادئين من خلال الاستمرار في إبلاغهم بالتطورات في ما يخص الاتحاد العربي، تكلمنا مع السفارة الإسرائيلية هنا بما تضمنته برقية السفارة البريطانية في بغداد رقم ٢٩٩. قلنا إن سفير صاحبة الجلالة في بغداد مدرك تمامًا الحاجة إلى إبقاء الحدود الأردنية ـ الإسرائيلية هادئة في هذه المرحلة، ومن خلال

اطّلاعه على تقرير من سفير صاحبة الجلالة في تل أبيب يشير إلى حصول عدد غير طبيعي من الحوادث، تحدّث إلى الملك فيصل وولي العهد اللذين أظهرا من جانبهما قلقهما في شأن أهمية تفادي مثل هذه الحوادث.

نرسل نسخًا من هذه الرسالة إلى المستشارين القانونيين في عمّان/ واشنطن/ المكتب السياسي للقوات الشرق الأوسط/ بيروت/ القدس وبغداد.

المخلص لكم دومًا
الدائرة الشرقية

FO 371/134026

السفارة البريطانية

واشنطن دي سي

٢٨ شباط/ فبراير ١٩٥٨

10634/1/67/58

شخصي

إلى السيد ر. م. هادو

الدائرة الشرقية، مكتب الخارجية

أرجو أن تشير إلى برقية الخارجية ـ لندن رقم ٤٥٨ والمؤرخة في ٢٠ شباط/ فبراير والمعنونة إلى بغداد بصدد التمثيل الدبلوماسي في الاتحاد العربي.

٢ ـ السيد دونالد بيرغس (D. Bergus)، المسؤول عن المكتب المختص بشؤون إسرائيل والأردن في وزارة الخارجية الأميركية، أخبرني هذا اليوم أنهم لم يتوصلوا بعدُ إلى أي قرار حول هذا الموضوع. أتحدث بشكل شخصي للقول إنه يظن أن طريقنا العملي يجب أن يكون القيام بكل ما في وسعنا من أجل جعل الاتحاد حقيقة قائمة، وأن نكون مترددين في طرح أي اقتراحات من شأنها أن تشدد على إبقاء الدولتين منفصلتين بدلًا من أن توحد طرفي الاتحاد.

٣ ـ أخبرني عرضيًا أن السيد بيت هارت (P. Hart)، السفير المعيّن في

عمّان، لن يصل إلى عمّان، وربما سيعيَّن قنصلًا عامًا في دمشق، في ظل التعيينات الجديدة.

٤ ـ أرسل نسخًا من هذه الرسالة إلى ميسون في عمّان، وباربرا سالت في تل أبيب، وفول في بغداد.

موقع

و. موريس

FO 371/133813

إلى المندوبين السامين في كندا/ أستراليا/ نيوزيلندا/ جنوب أفريقيا/ الاتحاد الفدرالي لروديسيا ونياسلاند، مكرر إلى المندوبين السامين في الهند/ باكستان/ سيلان/ غانا/ الاتحاد الفدرالي للملايو.

برقية رقم ١٣١

٢٨ شباط/ فبراير ١٩٥٨

برقية سرّية مشفَّرة

برقيتي المرقمة ١٢٨ . W

الكويت والاتحاد العربي

سفير صاحبة الجلالة في بغداد تكلّم، استنادًا إلى ما جاء في البرقيات أعلاه، مع الملك فيصل وولي عهد العراق، وذلك في ٢٣ شباط/ فبراير. كلاهما قبل وجهات نظره ووافق على وجوب قيام ولي العهد بزيارة مبكرة إلى حاكم الكويت إذا ما وافق هذا الأخير. إضافة إلى ذلك، وافق كلاهما على وجوب أن يتحدث المقيم السياسي إلى الحاكم وأن يعرض أمامه النقاط التالية:

ـ العراق متلهف للعمل من أجل علاقة صداقة وثيقة، وكذلك التعاون مع كل من الكويت وسعود.

ـ رغبا في تقديم تطمينات رسمية مفادها أن العراق لا يبغي ابتلاع الكويت، بل يبغي عكس ذلك، أي التعاون معها.

ـ سيكون ولي العهد سعيدًا بأن يزور الكويت.

ـ سيزور وزيرا خارجية الأردن والعراق سعود قريبًا جدًا للتباحث في التعاون الوثيق معه.

٢ ـ استنادًا إلى ذلك، تكلم المقيم السياسي مع الحاكم، وذلك في ٢٢ شباط/ فبراير. ولم يكن الحاكم مستعدًا في أي حال، إذ ألحّ بالقول إن من الواجب أن يُسمح للوضع بأن ينمو بشكل هادئ. زيارة ولي العهد في المستقبل القريب ستؤدي إلى الارتباك، وربما ستثير ردود أفعال محلية غير مرغوب فيها. وهو في جميع الأحوال يعتزم السفر إلى بغداد في أيار/ مايو، وهو ما من شأنه أن يؤمّن له الفرصة لتناول هذه الموضوعات ومحاولة تذليل الصعوبات القائمة بين البلدين.

٣ ـ من الواضح أن الحاكم متلهف ليرى الطريق الذي ستسير عليه الحوادث، وعلى وجه الخصوص ماذا سيفعل سعود، وهو لا يرى أن المؤسسات الملكية في العالم العربي مهددة من الجمهورية العربية المتحدة إلى الحد الذي يوجب عليه المخاطرة في خطوة غير مقبولة شعبيًا في الكويت، وهي أن يصطف بنفسه مع العراق والأردن.

(انتهت البرقية)

FO 371/133813

من: السفارة البريطانية في بغداد/ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٣٤١

١ آذار/ مارس ١٩٥٨

برقية شخصية

أخبرني وزير الخارجية ليلة أمس نتائج زيارته إلى الرياض. على الرغم من أن سعود أوضح أنه لن ينضم إلى الاتحاد في كل الأحوال، فإنه منح

مباركته للاتحاد. قال سعود إنه سيرحّب بالتحاق الكويت بالاتحاد في حال تم ذلك في وقت مبكر. ووعد بأن يقدم النصح إلى حاكم الكويت بهذا المعنى إذا ما استشاره الحاكم في هذا الصدد.

٢ ـ أخبر سعود وزير الخارجية الأردني أنه سيقوم الآن، ولأسباب اقتصادية، بسحب اللواء السعودي من الأردن. وذكر سمير الرفاعي أن مثل هذه الخطوة ستكون لها، في حال اتّخذت الآن، انعكاساتها السيئة. واستطاع إقناع سعود بتأجيلها شهرين إلى ثلاثة أشهر. يعتقد باش أعيان أن الأهداف التي تقف وراء قرار سعود هذا هي في الحقيقة لأسباب مالية بصورة جزئية، ورغبته جزئيًا أيضًا في ألّا يَظهر على الملأ أنه قريب جدًا من الاتحاد. هذا الموقف لا يتضمن مؤشر ضعف إلى دعمه الحقيقي للاتحاد ضد الجمهورية (علينا أن نتمنى ذلك).

٣ ـ أضاف باش أعيان أن السفير السوفياتي في دمشق كان في زيارة للرياض، حيث جرى تكريمه بأن دعاه سعود إلى مأدبة عشاء (من حسن حظ باش أعيان وسمير أن عذرهما لعدم الحضور قُبل منهما). باش أعيان فهم من سعود أنه سيحصل على عرض صداقة ومساعدة اقتصادية سوفياتية من دون شروط ملزمة، على غرار العرض الذي قُدّم فعلًا إلى الحكومة الأردنية من خلال السفير السوفياتي في بيروت (برقية عمّان رقم ١٣٥). يبدو أن باش أعيان لم يقلق كثيرًا من استقبال سعود للمبعوث السوفياتي، ويعتقد أنها تقع أساسًا في إطار حب الفضول لدى سعود.

٤ ـ أضاف أن المبعوث السوفياتي طلب تأشيرة (فيزا) لغرض زيارة بغداد وعمّان في طريق عودته من رحلته. وأخبرنا كلٌّ من رئيس الوزراء العراقي وباش أعيان أن التأشيرة العراقية لن تُمنح، وهما يفترضان أن التأشيرة الأردنية لن تُمنح أيضًا. وذكر باش أعيان أن العراقيين تسلّموا من الروس فعلًا عروضًا مماثلة لتلك التي قُدمت إلى الأردن، لكنهم أهملوها كما فعل الأردنيون.

(انتهت البرقية)

FO 371/133813

من: السفارة البريطانية في بغداد/ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٣٤٣

١ آذار/ مارس ١٩٥٨

برقية سرّية للغاية

برقيتي رقم ٣٣٥: الاتحاد العربي

في ما يلي من جونستون

في ما يتعلق بالأردن، أنا أدعم بشدة توصيات سفير صاحبة الجلالة.

٢ ـ الأمور كما أراها هي أن من الضروري تعزيز دينامية الاتحاد العربي في ظل المنافسة الحالية في وجه الجمهورية العربية المتحدة. أوضح سعود أنه لن ينضم إلى الاتحاد، في الوقت الحاضر على أقل تقدير. مشاركة لبنان يمكن، على سبيل الافتراض، أن تؤجَّل في الوقت الحاضر. وإذا بقي السودان بعيدًا (برقية الخرطوم رقم ٢٥٩)، فما من شك في أن من غير المتوقَّع انضمام دول شمال أفريقيا الأكثر بُعدًا في وقت مبكر.

٣ ـ عمليًا، من شأن ذلك أن يترك الكويت وسورية فقط. أنا أدرك تمامًا جميع الصعوبات المتعلقة بموضوع الكويت. وأُقر في أي حال بأن ليس من شأن رد سلبي تام في شأن مستقبل علاقات الكويت مع الاتحاد أن يسبب خيبة أمل كبيرة في الأردن وكذلك في العراق فحسب، بل أن يُعزى أيضًا في أي حال، وعلى نحو غير منصف، إلى توجيه بريطاني. مثل هذا الشيء يقلل قوة اندفاع الاتحاد الذي يمكنه في جميع الظروف أن يكون معافًى من خلال تبنّي خطوات خطِرة في ما يخص سورية، وبكل ما ينطوي عليه ذلك من معانٍ تنطوي على خطر. وعلى العكس من ذلك، من شأن رد فعل إيجابي إذا جرى تبنّيه أن يجعل الحال أيسر بالنسبة إلينا وإلى

الأميركيين لناحية السيطرة على سياسة الاتحاد تجاه سورية، وتقليص خطر وقوع أعمال عنف.

(انتهت البرقية)

FO 371/134198

من: السفارة البريطانية في عمّان/ السيد ميسون

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٢٥١

٣ آذار/ مارس ١٩٥٨

برقية سرّية

التغيرات في الحكومة العراقية

أخبرني الملك حسين هذا الصباح أنه علم توًا بأن الحكومة العراقية الحالية استقالت، وأن حكومة جديدة ستؤلَّف في وقت قريب جدًا. وعبّر عن الأمل بألّا يكون (أكرر ألّا يكون) نوري رئيس الوزراء الجديد. وقال إنه سيشعر بالقلق من أصداء ذلك في الأردن في حال أصبح نوري رئيسًا للوزراء مرة أخرى بينما ناصر يشن حملة عدائية ضده. قال أيضًا إنه سيكون من الأفضل جدًا أن يمنع نوري دعمه من خلف الستار بدلًا من أن يشكل هو نفسه هدفًا للمصريين والسوريين.

٢ ـ مع ذلك، تبدو رؤية الملك حسين قوية وواثقة. أخبرني أن دار الجهاد للنشر في القدس تعرضت للتدمير بواسطة انفجار قنبلة صباح هذا اليوم. ومع أن التحقيق لم ينته بعدُ، فإن الأدلة تشير إلى أن سورية هي المسؤولة. في إمكان الأردن أيضًا أن يمارس الألعاب النارية أيضًا وأن ينتقم. وقد اتُّخذت ترتيبات لكي تعود صحيفة **الجهاد** (وهي للقصر) إلى الصدور غدًا كالمعتاد. سيشن الأردن حملة دعاية عبر الإذاعة والصحافة.

٣ ـ أرجو رؤية برقيتي اللاحقة لهذه البرقية.

(انتهت البرقية)

FO 371/133813

من: السفارة البريطانية في عمّان/ السيد ميسون

إلى: وزارة الخارجية

برقية رقم ٢٥٢

٣ آذار/ مارس ١٩٥٨

برقية سرّية

إشارة إلى برقيتي السابقة لهذه البرقية

الملك حسين متأكد الآن أن الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي سيتنافسان بدلًا من أن يتعاونا، وأن النتيجة المحتملة الوحيدة ستكون أن أحدهما سيبتلع الآخر. إن الملك يؤمن بأن القضية المركزية هي فصل سورية عن الجمهورية العربية المتحدة وإلحاقها بالاتحاد العربي. توافرت لديه تقارير من مصادر موثوق بها تفيد بأن حملة ناصر الحالية ضد الهاشميين قامت بسبب وجهات نظر تم التعبير عنها أمامه خلال زيارته لدمشق ومؤدّاها أنه كان يتعيّن على سورية أن تنضم إلى الاتحاد العربي. وعلم الملك حسين أيضًا بأن ناصر انتهى واقعيًا. في هذا الشأن، يبدو الملك متفائلًا أكثر ممّا يجب؛ فجميع التقارير الواردة من دمشق إلى عمّان متفقة على أن ناصر استُقبل في دمشق استقبالًا كبيرًا، وأن عناصر، وعلى وجه الخصوص بين التجار ممّن وجدوا في الجمهورية العربية المتحدة أمرًا غير مقبول منهم، هم الآن متحمسون. لا شك في أن ظهور ناصر في دمشق كان له تأثيره المقلق بين الأردنيين، وقد اتُّخذت إجراءات أمنية احتياطية واسعة.

٢ ـ أضاف الملك حسين أن مؤامرة ضباط الجيش (برقيتي رقم ٢٣٦) أُخمدت في مهدها، وهدف المؤامرة هو تنفيذ اغتيالات، وأن الضباط الذين يعملون بإمرة أبو نوار نظموا أنفسهم على شكل خلايا.

٣ ـ قال الملك أيضًا إن سعود كان متعاونًا قدر إمكانه، إلّا أن اللبنانيين كانوا مترنّحين تمامًا.

(انتهت البرقية)

FO 371/133813

من: السفارة البريطانية في بيروت/ السيد ميدلتون

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١٩٩

٣ آذار/ مارس ١٩٥٨

ذكر الرئيس ناصر في خطاب ألقاه في دمشق بتاريخ ٢ آذار/ مارس بحضور مبعوثين لبنانيين يمثلون منظمة الشباب المسلم، [أننا] «في وضع يتطلب ضمان بقاء شعب عربي موحد واحد في العراق والأردن والعربية السعودية ولبنان، وكذلك جمهوريتنا». والدليل على ذلك أنه إذا ما تعرض جزء واحد من الأمة العربية للتهديد بالعدوان، مثلما حصل مع مصر من قبل، ينهض الشعب كرجل واحد للتعبير عن هذه الوحدة. القتال ضد الإمبرياليين العملاء المموَّلين من بريطانيا وفرنسا، سيستمر. الجمهورية الجديدة ستستمر بلا روسيا وبلا أميركا، بل بالاعتماد على شعبها.

في شأن الجمهورية العربية المتحدة، ذكر ناصر أن الشعب العراقي المكبَّل يكافح من أجل الحرية التي يستخف بها السيد مرجان، وهذا الشعب هو في الحقيقة القوة الوحيدة في العراق. ليذهبْ مرجان ويمشِ في الشوارع كي يرى كم هم أقوياء. هذا الاتحاد المصطنع أنشأه الإمبرياليون الخائفون لغرض معارضة الجمهورية العربية المتحدة وتقسيم الأمة العربية، لكنهم لن ينجحوا في فصل الشعب العراقي عن إخوانه العرب.

(انتهت البرقية)

الشعب العراقي
والموقف من الاتحاد العربي
بين العراق والأردن عام ١٩٥٨

كانت استجابة البيت الهاشمي في بغداد السريعة لدعوة الملك حسين، ملك الأردن، إلى إقامة اتحاد بين البلدين محوطة بأسبابها الخاصة التي كانت قائمة في حينه. حظي الاتحاد العربي بتأييد الكثير من رجال النخبة الحاكمة. أما الشعب العراقي بمختلف فئاته، فكان له رأي آخر. العراقيون بشكل عام كانوا متحمسين لموضوع الوحدة العربية، وكان حلم القيادات العراقية المتعاقبة منذ تأسيس مملكة العراق الحديث عام ١٩٢١ هو إقامة الوحدة ومشروع الهلال الخصيب لتوحيد العراق والشام أولًا، ثم إلحاق فلسطين والأردن به.

العراق هو البلد العربي الوحيد التي تقدّم بأفكار رصينة، كان يمكن، لو أخذت بها الأطراف العربية الأخرى، أن تجعل المشروع المقترح لإقامة الجامعة العربية في حينه مناسبة لإقامة الوحدة العربية، الأمر الذي عارضته بقية الدول العربية، وبذلك ولدت الجامعة العربية وهي تشكو نقصًا واضحًا في ميثاقها جعل من الوحدة شعارًا لا حقيقة.

جرت محاولات وحدوية بين العراق وسورية أكثر من مرة، كما جرت محاولات أخرى بين العراق والأردن، إلّا أن أيًا منها لم يتحقق. ففي مطلع عام ١٩٥٨، قامت الجمهورية العربية المتحدة، واستقبلها الشعب العراقي بفرح غامر باعتبارها تحقق جانبًا من حلمه الدائم في قيام الدولة العربية الكبرى الموحدة. لكن لم تمض بضعة أيام حتى أُعلن قيام الاتحاد العربي، فأصبح الشعب العراقي طرفًا في مشروع وحدوي عربي آخر غير الجمهورية العربية المتحدة.

استقبل العراقيون قيام الاتحاد بحذر شديد مصحوب بتمنيات مختلفة.

مظاهر الفرح المبكر خفتت بسرعة، وأصبح الشعور بالحماسة والتأييد يتجه أكثر نحو الجمهورية العربية المتحدة بدلًا من اتجاهه نحو الاتحاد. قدّم السفير البريطاني في بغداد شرحًا تفصيليًا عن موقف الشعب العراقي، ومدى اختلافه عن موقف قياداته الحكومية.

في وقت أقدّم فيه ترجمة كاملة لنص التقرير الذي بعثت به السفارة البريطانية في بغداد إلى لندن في ٤ آذار/ مارس ١٩٥٨، أجد من المفيد أن أشير إلى فداحة الخطأ الكبير الذي ارتكبه السفير السير مايكل رايت في حساباته المبكرة في شأن موقف الشعب العراقي من الاتحاد. أشار أولًا إلى أن الاتحاد العربي حظي بالتأييد الشعبي بشكل واسع، لكنه تراجع بعد أسبوع واحد فقط على إعلان الاتحاد ليقدّم إلى حكومته في تِن داونِنغ ستريت صورة مختلفة تمامًا؛ صورة تبيّن حجم قلقه على مستقبل الاتحاد وبقائه.

ولغرض ضمان المستقبل، قدّم رايت آراء ومقترحات عدة، حاول الدفاع عنها بكل قوة لأنه كان قد أدرك تمامًا المخاطر المحيطة بالمصالح ذات الصلة ببلاده في المنطقة؛ تلك المصالح التي يتوجب معها أن تقدّم حكومته بعض التضحيات لدعم النظام في بغداد وليستمر بقاؤه باعتباره حليفًا قويًا للغرب. من المقترحات التي تقدم بها الموافقة على تشجيع حاكم الكويت على لانضمام إلى الاتحاد العربي باعتباره واحدًا من الحلول التي تساعد العراق في تحمّل أعباء الاتحاد المالية، فضلًا عن اقتناعه بمدى رغبة العراقيين حكومة وشعبًا في عودة الكويت إلى حضن الوطن الأم، وإن بصيغة أخرى.

كانت حسابات السير مايكل، وهو الموظف المخلص لبلاده، غير حسابات السياسيين في لندن، حيث إن هنالك مصالح أخرى عدة وأطرافًا كانت ترى الأمور من زاوية غير الزاوية التي ينظر منها رايت. وإليك عزيزي القارئ الكريم نص التقرير الذي تُرجم من دون تصرّف.

FO 371/134026

شخصي

السفارة البريطانية

بغداد

NO. 38

٥٨/٧٧/٥/١٠٧٨

٤ آذار/ مارس ١٩٥٨

سيدي

في رسالتي رقم ٣٤ المؤرخة ٢٥ شباط/ فبراير، أشرت إلى أنني سوف أكتب إليكم، بشكل منفصل، عن رد فعل الرأي العام في العراق على إقامة الاتحاد العربي. في برقيتي رقم ٢٣٠، أخبرتكم أن الاستقبال الأوّلي للقرار كان قد حظي بتأييد واسع. هذا النوع من رد الفعل إنما هو نتيجة الحماسة تجاه الوحدة العربية التي أوجدها إنشاء الجمهورية العربية المتحدة، والاقتناع بأن العراق أيضًا في طريقه إلى القيام بدوره أيضًا في الحركة العربية باتجاه الوحدة. هناك الآن وقت لتقديم اعتقاد جديد في شأن هذا الموضوع، وأيضًا بسبب مباشرة المصريين والسوريين الدعاية المضادة للاتحاد. إضافة إلى ذلك، لم تكن وجهة نظر الرأي العام قد تبلورت في حينه، وهو يبدو الآن أقل تأييدًا للاتحاد، فضلًا عن وجود معارضة للاتحاد أوسع ممّا كانت عليه في بداية إقامة الاتحاد.

٢ ـ يجب القول أولًا إن أولئك الأشخاص في الحكومة والدوائر الرسمية، الذين دعموا أصل القرار، لم يتراجعوا كما يبدو عن موقفهم. تشجع هؤلاء من خلال وجود حقيقة مفادها أن العراق قادر على تحمّل مسؤولية هذه الفرصة التي أصبحت ماثلة، وأنهم واعون أهمية الاتحاد بالنسبة إلى الأردن، وبالنسبة إلى العراق أيضًا، وبشكل كبير. إنهم واعون تمامًا عظمة المشكلات، خصوصًا المشكلات المالية التي يتعرضون لها،

لكنهم مصرون على حلها. من جانب آخر، لا ريب في أن أغلبيتهم يشعرون بالقلق بسبب المخاطر التي يشكلها هجوم العقيد ناصر وقدرته الآن على الوصول إلى حدود العراق، ونقل هذه المخاطر إليه. إني أتوقع أن تتصاعد الدعاية المصرية إلى حد كبير، وأن تكون ذات تأثير بين أوسع جماهير الشعب ما لم يُظهر الاتحاد بعض الحالات الإيجابية وأعمالًا ناجحة متقدمة، على المستويين الداخلي والخارجي.

٣ ـ لا شك في أن هناك الآن بين الأوساط السياسية الناشطة من أبناء الشعب أعدادًا كبيرة من الأشخاص المعادين للاتحاد أو المستعدين على الأقل لنشر الانتقادات ضده. ويسهل على الذي يتبعون خط العقيد ناصر أن يوضحوا أن الاتحاد سوف يشكل عبئًا اقتصاديًا وعسكريًا على العراق من دون أن يقدّم أي فوائد. ونظرًا إلى كون الحكومات في العراق لم تتمتع يومًا بالشعبية والقبول، فإنهم سيتمكنون من نشر ما يريدونه ما دام هنالك أناس كثُر يفكرون في مساوئ الاتحاد فقط، ولمجرد أنه صنيعة الحكومة. الحجج الأخرى التي استُخدمت ضد الاتحاد هي أنه سيعني حرية الحركة بين البلدين، وأن وصول حرفيين فلسطينيين وكذلك عمال منهم أشباه مهرة سينشر البطالة بين صفوف العراقيين.

٤ ـ ثمة حجج أخرى استخدمها الخصوم العرب، لكن هنالك أيضًا انتقادات معلنة في المناطق الكردية؛ فكثيرون من الأكراد، ومنهم على وجه الخصوص الشبان الذين لا يدركون كم استفادت كردستان من الحكومة في بغداد مقارنة بما مضى، خائفون أيضًا من أن يكونوا موضع إهمال لأنهم سيشكّلون أقلية صغيرة في دولة عربية كبيرة، لذلك أخذوا يعبّرون عن شكوكهم هذه لدى السلطات في الألوية الكردية.

٥ ـ المجموعة الاجتماعية الأولى التي يمكن أن تعبّر عن عدم اقتناعها بالحكومة وفي أي أزمة سياسية، هي الطلاب والشباب في المدارس الثانوية؛ فحالما أُعلن قيام الجمهورية العربية المتحدة كان هنالك شيء من الانفعال في بعض كليات بغداد، ثم انتشر هذا الانفعال إلى بعض المدارس الثانوية بعد الاستفتاء العام الذي أُجري في ٢١ شباط/ فبراير. في الحالات الاعتيادية، كان انتهاء مثل هذا الأمر متوقّعًا، لكن خطب العقيد ناصر في دمشق هي

المسؤولة ربما عن حقيقة استمرار ذلك الانفعال. تحدث وزير التربية إلى أعداد كبيرة من معلمي مدراس بغداد، موضحًا لهم سياسة الحكومة، أملًا بأن يكون في استطاعتهم أن يفرضوا الانضباط في المدارس، لكن يبدو أن ذلك لم يحقق النتائج المرجوة. في مقابل ذلك، يبدو واضحًا تمامًا أن طلاب المدارس سوف يقحمون أنفسهم في المشكلة إذا ما شرعوا في التظاهر في الشوارع، ومثل هذا الشيء لم يحصل، باستثناء حادثة صغيرة وقعت شارك فيها بعض طلاب المدارس الثانوية، حيث تم التعامل معهم بسرعة ومن دون أن يُلحق رجال الشرطة بهم أذى. بشكل عام بغداد هادئة، ومخاطر وقوع اضطراب تُعتبر غير ماثلة للعيان حاليًا.

٦ ـ عندما قُدمت اتفاقية الاتحاد إلى البرلمان، صودق عليها بالإجماع في كلا المجلسين، النواب والأعيان. مثل هذا الإجماع لا يعني أن النواب كلهم أو الأعيان كلهم وافقوا عليها. إن مشاعر التأييد للوحدة العربية طاغية، لذلك لم يكن في وسع أحد معارضة ذلك.

مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن لا شخصية سياسية ذات أهمية ولا عضو من أعضاء المجلسين أظهر معارضته للاتحاد علانية. وفي الواقع إن الزيارة المناسبة التي قامت بها في الأسبوع الماضي مجموعة تمثّل أعضاء البرلمان، وهم ٤٠ برلمانيًا، إلى الأردن، عززت ربما المشاعر في المجلس لمصلحة الاتحاد. الانتقادات الموجّهة إلى لاتحاد لا تزال مخفّفة بهذا القدر أو ذاك. في أي حال، لا مجال لأن نعطي ذلك أهمية كبيرة؛ فأي هجوم علني على الاتحاد في الوقت الحاضر سيكون بمنزلة هجوم على النظام، والقوميون العرب الأصلاب مستعدون للقيام بذلك. أما القوميون المعتدلون، فمع أن لدى بعضهم انتقادات محدودة ربما ضد الاتحاد، فلا يبدو في الوقت الحاضر أنهم سيتبنّون مواقف معارضة للاتحاد، باعتبار أن الاتحاد لديهم قضية مبدأ.

٧ ـ ما أخلص إليه هو أن الوضع الحالي خطِر جدًا، لكنه ليس متأزمًا في الوقت الحاضر. أفكار الناس لم تتبلور حتى الآن بشكلها النهائي، وكل شيء سيعتمد على النجاح الذي سيحققه البلدان عبر معالجتهما المشكلات التي تواجههما جراء إقامة الاتحاد. العناصر الأساسية هي في تشجيع

الحكومة العراقية على منع حدوث المشكلات بدهاء من خلال الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بما إذا كان الاتحاد سيتمتع بالحصول على دعم كبير من الملك سعود، وكذلك بما إذا كان في الإمكان ترتيب بعض الخطوات في حال جرى اتخاذها، وذلك بانضمام الكويت إلى الاتحاد، وبما إذا كان في استطاعة الدول الغربية أيضًا التوصل إلى طرق فاعلة لتقديم المساعدة إلى الاتحاد من دون فتح الطريق أمام مزيد من الانتقادات التي تتركز على أن الاتحاد كائن غربي صُمم لإحداث انقسام بغرض الحؤول دون مزيد من الخطوات نحو وحدة العرب جميعًا. فإذا كانت الإجابات عن هذه الأسئلة مقبولة، يبقى على الأقل سؤال واحد يحتاج إلى إجابة وهو: هل سيكون الاتحاد مقبولًا جماهيريًا؟ في الواقع إن من غير المحتمل أن يحظى الاتحاد بشعبية أكثر ممّا أحدثته عضوية العراق في حلف بغداد، وإن ما تحصل عليه الجمهورية العربية المتحدة من شعبية هنا هو أكثر ممّا لدى مصر عبد الناصر. في مقاومة الاندفاع الشعبي باتجاه الجمهورية العربية المتحدة، يبرز سؤال محرج هو: هل ستُظهر الحكومة العراقية الجديدة بقيادة العين نوري السعيد القدرة في مجال توضيح أسباب سياستها للشعب العراقي، وبشكل أكفأ ممّا كانت تفعله في السابق، وأن تضع موضع التطبيق أيضًا برنامجًا داخليًا للإصلاح والتنمية؟ وفي ما يخص الاتحاد والسياسات التي ستنفّذها أطرافه لاحقًا، يتوجب أن تُظهر هذه الأطراف أنّهما يصبّان في مصلحة الشعب العراقي، هذا إذا ما كانت راغبة في تحقيق الدعم المقبول من أجل أن يكون الاتحاد العربي متماسكًا.

أرسل نسخًا من هذه المراسلة إلى عمّان/ بيروت/ الخرطوم/ طرابلس الغرب/ تونس/ الرباط/ أنقرة/ واشنطن/ المكتب السياسي لقوات الشرق الأوسط.

لي الشرف أن أقدم جزيل الاحترام سيدي
خادمكم المطيع
مايكل رايت

FO 371/134198

مذكرة داخلية

٤ آذار/ مارس ١٩٥٨

إلى السيد روس ـ الدائرة الشرقية

مرة أخرى أحشر نفسي في موضوع لا يعنيني، لهذا أقدّم الملاحظات التالية بصدد برقية السير مايكل رايت رقم ٣٦٥.

٢ ـ أتفق تمامًا مع ما ورد عن سعيد قزاز، الوزير الممتاز في منصب وزير الداخلية، وذلك عندما يكون مسندًا من جانب رئيس وزرائه ـ نوري حاليًا، لكن لن يكون كذلك إذا ما كان فاضل الجمالي. سعيد قزاز صديق جيّد لنا، وهو متحدث ممتاز وذو رباطة جأش في استخدام صلاحياته، وإداري غير فاسد (كان في السابق متصرفًا في لواء كبير، ولم يستغل ذلك لمصلحته الشخصية).

٣ ـ عبد الكريم الأزري هو، بشكل أو بآخر، رجل غبي، وأنا أشك في أنه يتمتع بالقوة في صفاته كي يتمكن من تحقيق إصلاح داخلي؛ إذ إنه فشل في ذلك عندما كان عضوًا في حكومة الجمالي، وكان نوري السعيد والشيوخ يقفون ضده، لكن الأمور ربما هي أكثر سهولة الآن، إذ هو في وضع أقوى بسبب تقديمه استقالته من حكومة الجمالي عام ١٩٥٤ بسبب موقفه المتشدد في هذه القضية.

٤ ـ في الواقع، إن رشيد الجلبي وصالح صائب الجبوري كلاهما عديما الفائدة. وكان الأول قد عُيّن على سبيل الافتراض إرضاء للشيعة، ولكونه من الأغنياء وأصحاب النفوذ، وابن المحتال الكبير عبد الهادي الجلبي أيضًا.

٥ ـ الخلاف بين نديم الباججي ومحمد الحردان مستمر في التخمر على الرغم مما يُعرف عنهما من أنهما صديقان. ولغرض مواجهة هذا الخلاف، فإن من المؤسف أن يقف نوري إلى جانب الحردان الثاني الذي

لا يتمتع أبدًا بالمقدرة، ولربما هو من النوع المتذلل (الخضوع). أخشى أن يكون نديم صعب المراس في المعارضة، وإذا صح ما سمعته من أحد المصادر من أن زوجته الأميركية هجرته، فلربما سيجعله ذلك أكثر تصلبًا في مواقفه.

(ر. و. هوبر)

FO 371/134198

من: السفارة البريطانية في بغداد/ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٣٦٥

٤ آذار/ مارس ١٩٥٨

برقية شخصية

إشارة إلى برقيتي السابقة لهذه البرقية: حكومة عراقية جديدة

الحقيقة المهمة جدًا هي أن اختيار نوري وتشكيلة فريقه الوزاري يُظهر أن العراق يعتزم، وبشدة، مواجهة التحدي الذي شكله ناصر من خلال خطبه التي ألقاها في دمشق. وهذا يظهر بوضوح في تعيين الدكتور فاضل الجمالي وزيرًا للخارجية وهو الذي يتكلم ضد الجمهورية العربية المتحدة علانية، ويؤمن بأنها تشكل تقدمًا للاتحاد السوفياتي في المنطقة. وقد كان في الواقع عرضة لهجوم ناصر بالاسم. وستتضمّن الانتقادات الموجّهة إلى هذا الاختيار أن هجوم ناصر على الاتحاد العربي يعود جزئيًا إلى شجب الجمالي سياسة ناصر شجبًا عنيفًا في صحيفة **الأمل**.

٢ ـ إذا استمر ناصر في توجيه المزيد من الدعاية المعادية للعراق، فإن الوضع الداخلي هنا سيزداد احتدامًا. لا شك في أن سعيد قزاز أفضل رجل لمنصب وزير الداخلية في وضع كهذا.

٣ ـ الحكومة، في أي حال وإلى درجة معيّنة، متوازنة، حيث اختير عبد الكريم الأزري وزيرًا جديدًا لمنصب وزارة المالية، وسوف يعمل بقوة من أجل إصلاحات داخلية، خصوصًا في مجال الضريبة وملكية الأرض. من المناسب انضمامه إلى الحكومة، حيث كان في حينه من أنصار صالح جبر، وبالتالي لم يكن قادرًا على إيجاد أساس للعمل مع نوري في السنوات القليلة الماضية.

٤ ـ مشاركة سعيد قزاز ومحمود بابان ستضمن عدم نسيان الأكراد، وهذا أمر ضروري في هذا الوقت، حيث سيقام الاتحاد العربي في ما خطر استياء الأكراد يتزايد. أصبح معلومًا أن برهان الدين باش أعيان سوف يتبنّى العمل في شأن الاتحاد العربي ومسألة الإعلام، وهذا شيء جيد؛ إذ هو الذي أدى دورًا كبيرًا خلال التفاوض حول اتفاقية الاتحاد.

٥ ـ النقطتان الضعيفتان في الحكومة هما رشيد الجلبي (وزارة المواصلات)، والأسوأ منه صالح صائب الجبوري (وزارة الإعمار).

٦ ـ على الصعيد السياسي محليًا، ستكون لإهمال الدكتور نديم الباججي والاحتفاظ بمحمد الحردان عواقبهما على المدى البعيد؛ إذ اختلفا فور إعلان حكومة مرجان موضوع معالجة المسائل النفطية، وثبتت استحالة ترقيع خلافهما. وأكد تعيين حردان اقتناع الباججي بأن نوري كان يدعم الحردان ضده، وهو ما سيجعل عمل الباججي مع نوري مرة أخرى صعبًا جدًا. هذا من سوء الطالع، باعتبار أن الباججي أقدر من جميع أولئك الرجال المتوافرين لمنصب وزير، ولربما سيدفع هذا الوضع الباججي إلى أن يكون معارضًا للسياسات القائمة.

٧ ـ أبلغت أن محاولات جادة اتُّخذت من أجل الاحتفاظ بمرجان في الحكومة، إلّا أنها باءت بالفشل. لا علم لي حول أي مسألة؛ ترك خليل كنة لتولّي رئاسة البرلمان على افتراض ضمان تحقق التعاون بين الحكومة والبرلمان.

٨ ـ كما هو معتاد، جرى تحقيق التوازن بين السنّة والشيعة بشكل جيد.

(انتهت البرقية)

FO 371/134233

من: السفارة البريطانية في بغداد/ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٣٦٦

٤ آذار/ مارس ١٩٥٨

برقية شخصية

تشير تقارير من قنصل صاحبة الجلالة في كركوك ومن مصادر أخرى إلى وجود حالات استياء بين الأكراد في العراق، نتيجة قيام الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي.

إن موقف أكراد العراق الأساس (يبلغ عددهم حوالى مليون نسمة من مجموع ستة ملايين ونصف مليون هو عدد سكان العراق) هو: في حين أن فكرة الدولة القومية الكردية مطلب تقليدي لهم، فإنهم يعتبرون وضعهم من الناحيتين السياسية والاقتصادية أفضل من وضع الأكراد في تركيا وإيران. وهم مستقرون باعتبارهم مواطنين عراقيين، إلا أن ولاءهم هو للعرش إلى حد بعيد؛ فمن دون حمايته التي يستظلون بها، سيشعرون بخطر عدم استمرار ضمان مصالحهم إذا ما وضِعت في موضع أدنى من مصالح السكان العرب. إن علامات ذلك التي تدفعهم إلى عدم الاستقرار في الحفاظ على مصالحهم وتأثرها بإقامة الاتحاد العربي.

٢ ـ تحدثت في هذا الشأن إلى ولي العهد، الذي قدّر أهمية الموضوع والسعي قدر الإمكان إلى إنهاء مثل هذا الاعتقاد. سألته عمّا إذا كان في الإمكان تأمين حصول الأكراد على تمثيل عادل بين العراقيين في البرلمان الجديد وحكومة الاتحاد العربي (مثلما هي الحال في البرلمان والحكومات العراقية). كان رد ولي العهد أنهم بالتأكيد سيفعلون ذلك.

٣ ـ خلال مناقشات أخرى، عبّر ولي العهد عن الاعتقاد أنه في حال سقوط العرش في العراق (وعلى سبيل المثال نجح ناصر في ما يريد) فإن من المحتمل على الأقل أن يوضع في الحسبان أن الأكراد في العراق سوف ينفصلون عن بقية البلاد. من جانبي أتفق مع ما ذكره الأمير.

FO 371/134026

من: السفارة البريطانية في عمّان/ السيد جونستون

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٢٦٤

٥ آذار/ مارس ١٩٥٨

الاتحاد العربي

المعلومة التالية هي من الملك حسين ووزير الخارجية اللذين التقيت كلًّا منهما على حدة صباح هذا اليوم.

٢ ـ جرى تأجيل زيارة البعثة الأردنية إلى بغداد لمناقشة دستور الاتحاد لغاية ٧ آذار/ مارس، وذلك بسبب تغيّر الحكومة العراقية. البعثة الأردنية ستضم وزراء الاقتصاد الوطني والعدل والدفاع، ورئيس هيئة الأركان العامة ومساعده اللواء صادق الشرع، ووكيل وزير الخارجية المسؤول عن الدعاية مدحت جمعة.

٣ ـ تقبّل الأردنيون الحكومة الجديدة في العراق، والملك حسين يشعر بشيء من الخجل بسبب رسالته إلى الملك فيصل ناصحًا له بعدم تعيين نوري (برقية بغداد رقم ٣٢١). قال إنه يعتقد أن أحكامه تتدهور ربما بسبب الإجهاد، لكنه يأمل بأن يثبت دائمًا أنه كان على خطأ كما يبدو في هذه النتيجة المرضية. في الواقع، جاءت الرسالة موضوع البحث من الملك، ولم يشوّهها سمير أو السفير الأردني في بغداد، مثلما بدا ذلك ممكنًا في البداية. في الحقيقة، ومثلما هو الأمر في شأن عضويتهم في

حلف بغداد، تراجع الأردنيون عن اعتراضهم عندما رأوا العراقيين متمسكين بموقفهم بشدة.

٤ ـ ذكر سمير أنه بينما سعود غير مستعد حتى الآن للانضمام إلى الاتحاد العربي، فإنه وجده محبّذًا للفكرة أكثر من ذي قبل. عبّر سعود عن أمله بأن تتمكّن سورية لاحقًا من الانضمام إلى الاتحاد، ولمّح إلى أن حصول ذلك سيدفعه هو، وربما لبنان أيضًا إلى الانضمام إلى الاتحاد. وأضاف الملك «عندذاك سنكون نحن العرب، وسيُترك ناصر وحيدًا مع صوت العرب».

٥ ـ بينما كنت مع سمير أتلقّى مكالمة من السفير الأردني في بغداد ليبلغ أن العراقيين عرضوا تجهيز الأردن بالنفط فورًا، وذلك في ضوء الإجراءات السورية على الحدود، عبّر سمير عن شكره لكنه قال إن ذلك ليس بضروري في الوقت الحاضر (أرجو الاطلاع على برقيتي اللاحقة لهذه البرقية).

٦ ـ ذكر كلٌّ من الملك حسين وسمير أن ناصر تخطّى حدوده خلال خطابه الأخير من دمشق، وأساء إلى نفسه في أنظار الأردنيين بسبب حملاته الهجومية. ومن أجل الرد على ناصر بشكل فاعل، كما قال الملك، من الضروري الرد عليه، وباللغة نفسها. أمل الملك بأن تسفر زيارة مدحت جمعة إلى بغداد (الفقرة ٢ أعلاه) عن تحوّل نشيط في ما يذيعه العراق. وقال الملك أيضًا أن الأردنيين أعدّوا محطة إذاعة قصيرة المدى للبث باتجاه سورية. وركّز هو وسمير على متاعب ناصر في سورية وهما يظنان أن سورية ستتجع نحو الاتحاد العربي في غضون بضعة أشهر إذا ما سار كل شيء بشكل حسن.

(انتهت البرقية)

FO 371 /133813

من: المقيم السياسي في البحرين/ السير بي باروز

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٢٧١

٥ آذار/ مارس ١٩٥٨

برقية شخصية

برقيتي رقم ١٩١: برقيات تهانئ من حكام الخليج إلى الاتحادات العربية

أخبر الحاكم لاحقًا الوكيل السياسي أنه يرغب في إرسال رسائل إلى كلا الاتحادين. أنا اشعر بعدم إمكان الاعتراض ما دام حاكم الكويت قد فعل الشيء ذاته، والرسائل أُرسلت الآن. وأرى أن لا ضرر في إرسالها في ما أُرسلت.

(انتهت البرقية)

FO 371/134026

شخصي

VJ 10393/70

وزارة الخارجية S. W. 1.

٥ آذار/ مارس ١٩٥٨

إلى السيد و. موريس المحترم (W. Morris, Esq.) ـ واشنطن

شكرًا على رسالتك رقم ٥٨/ ٦٧/ ١/ ١٠٦٣٤ المؤرخة في ٢٨ شباط/ فبراير والمتعلقة بالتمثيل الأجنبي في الاتحاد العربي. سنواصل إرسال نسخ

من البرقيات إليك عن هذا الموضوع، مع العلم أنه لم يجرِ إرسالها ثانية إلى واشنطن.

٢ ـ أُخذ بالنقطة التي وردت في الفقرة ٢ من رسالتك. في مقابل ذلك، نحن نشعر في ظل حساسية الملك حسين (انظر برقية عمّان رقم ٢١٠) بأن من الممكن في هذه المرحلة، التي هي أكثر أهمية، التشديد على تمتين الاتحاد بين العراق والأردن. ليس في وسعنا طبعًا بناء رؤى صلبة حول شكل لتمثيلنا، إلى أن يقرر العراقيون والأردنيون بأنفسهم وجهات نظرهم بصدد ما يريدون. وإلى حين توافُر مؤشرات إلى وجهات نظرهم، آمل بأن نتمكن من جعل وزارة الخارجية الأميركية مطلعة على وجود رغبة، ضمن الوقت المتاح، في تجنّب أي فعل لربما يُظن أنه صمم لتأكيد إتمام الوحدة، ومن شأنه أن يكون له تأثيره في دفع الملك حسين إلى الطريق الخطأ فيتعرض الاتحاد للخطر منذ البداية.

ر. م. هادو

FO 371/13498

من: السفارة البريطانية في بغداد/ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية

برقية رقم ٤٢١

١٢ آذار/ مارس ١٩٥٨

برقية سرّية وشخصية

سألني نوري هذه الليلة عمّا إذا ما كان في إمكاننا مساعدته بالتدخّل لدى الإذاعة البريطانية (B. B. C) والصحف البريطانية المسؤولة، مثل **التايمز** **والتلِغراف**، وإقناعها بتجنب الإشارة إليه باعتباره مواليًا للبريطانيين، وأن تستخدم بدلًا من ذلك عبارة أخرى مثل «القائد الوطني المحنّك» (Veteran Nationalist Leader). ليس مرد مثل هذا الطلب إلى كونه غير موالٍ

للبريطانيين بل إلى أن اعتماد هذا الوصف يمنح ناصر، وكذلك الشيوعيين، سببًا لمهاجمته. في السياق نفسه، استنكر استخدام أوصاف مثل «نوري ضد ناصر»، قائلًا إن ناصر رئيس دولة بينما هو شخصيًا ليس إلا رئيسًا للوزراء، يأتي ويذهب.

(انتهت البرقية)

حكومة عبد الوهاب مرجان
١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٧ ـ ٢ آذار/ مارس ١٩٥٨

توطئة

أدرك علي جودة الأيوبي أن عليه تقديم استقالة حكومته (١٧ حزيران/ يونيو ـ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٧) لعدم اقتناع القصر بأنه سيسير حتى النهاية بالخطط الموضوعة بالتعاون مع الغرب وتركيا للسيطرة على سورية، ومنعها من السقوط في أحضان الرئيس المصري جمال عبد الناصر، فقُبلت استقالته وكُلّف عبد الوهاب مرجان تأليف حكومته الأولى والأخيرة.

الرجل غني من أبناء لواء الحلة، وأحد أصدقاء نوري السعيد ومناصر له. كان يمثّل أحد الوجوه الشابة الجديدة المطلوب أن تحتل كرسيها مع النخبة الحاكمة. قرر نوري السعيد أن يجعل منه خليفة لصالح جبر الذي توفي فجأة نتيجة أزمة قلبية. كان من الواضح أن من سمات النظام السياسي في العهد الملكي وجود شخصيتين سياسيتين تتنازعان السلطة ضمن النخبة السياسية. وكانت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد تركزت بين نوري السعيد وصالح جبر (قبل الحرب الثانية، تركز الصراع بين نوري وياسين الهاشمي ثم بين نوري ورشيد عالي الكيلاني).

كانت تشكيلة مرجان الوزارية قد تألفت من الفريق الركن سامي

فتاح لمنصب وزارة الداخلية، ونديم الباجچي للمالية، وبرهان الدين باش أعيان للخارجية، وعبد الرسول الخالصي للعدل، وعبد الحميد كاظم للتربية، وعبد الأمير علاوي للأشغال العامة والمواصلات، ومحمد مشحن الحردان للاقتصاد، وصالح صائب الجبوري للإعمار، ومحمود بابان للصحة، وأركان العبادي للشؤون الاجتماعية، وجميل العرفان للزراعة، ومحمد جواد الخطيب وعلي الشرقي وعز الدين الملا وزراء بلا وزارة. واحتفظ مرجان لنفسه أيضًا بمنصب وزير الدفاع بالوكالة.

على الرغم من قصَر عمرالوزارة المرجانية، فإنها شهدت أهم حدث، إقامة الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن بعد مفاوضات سريعة. وأظهر مرجان موقفًا صلبًا من موضوع مستقبل الكويت وضرورة إلحاقها بالاتحاد، بعد أن أوضح للجانب البريطاني أنه كان المسؤول عن استمرار فصلها عن العراق.

سيلاحظ القارئ عند اطّلاعه على تقرير السير مايكل رايت بعد قليل أن هذا الأخير لم يكن منصفًا في تقويمه الوزارة المرجانية؛ إذ حاول أن يرميها بمختلف النعوت، وأظهر ميله الواضح إلى نوري وتأييده له من دون أن يشرح المخاطر المستقبلية التي يمكن أن يتعرض لها النظام، بل حتى مصالح بلاده، جراء السياسة المتشددة التي اعتاد نوري أن ينتهجها في الحكم، ومدى استهانته بالحريات العامة. والأغرب من ذلك أن السفير لم ينصح، على الرغم ممّا كان يتمتع به من نفوذ وعلاقة بالقصر، بدعم مرشحين يمكن أن يكونوا قادة محتملين مستقبلًا، بقدر ما كان يؤيد دومًا عودة نوري إلى الحكم مع أنه قارب السبعين من العمر.

ترجمتُ التقرير الذي أعده رايت بحق الوزارة المرجانية من دون تصرف.

FO 371/134198

سري وشخصي

السفارة البريطانية

1. 11/24/58

بغداد

رقم: ٤١

إلى المحترم سلوين لويد ـ وزير الخارجية

إضافة إلى ما جاء في برقيتي رقم ٣٥١، لي الشرف أن أبلغكم أن الملك فيصل قبِل في الثاني من آذار/ مارس استقالة السيد عبد الوهاب مرجان وطلب من نوري السعيد تشكيل الحكومة. فتكون حكومة مرجان قد استمرت في الحكم شهرين ونصف شهر فقط.

٢ ـ مثلما أخبرتكم في رسالتي رقم ٣٠٣ في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٧، ضمّت حكومة مرجان بعض الشباب والرجال من غير ذوي الخبرة، وكانت إيذانًا بضخ دماء جديدة. في العراق، لا يزال كبار السن يحظون بالاحترام، و[عندما أُدخل بعض الشباب إلى حكومة مرجان]، لم يلق هؤلاء القدر ذاته من الاحترام؛ إذ لم يُعامَلوا على أساس أنهم يشكّلون وزنًا، وكل ما له من علاقة بكونهم شبابًا لم يمنحهم الاحترام بين العناصر الأكثر تقدمية، وذلك لأنهم أعضاء شباب جاءوا جميعهم من الطبقة الحاكمة. الحقيقة هي أن تلك الحكومة كانت حكومة من مناصري نوري من دون أن يكون نوري فيها، وأن الوزن المقابل لهم كبير لأنهم اعتُبروا مثل الدمى، يحركهم آخرون.

٣ ـ مع ذلك، كانت الحكومة تهمّ بتصحيح تلك الصورة السيئة، إلا أنها لم تُظهر نفسها عازمة على الحكم وتنفيذ سياسة. ولسوء الحظ، عبّر رئيس الوزراء بشكل واضح جدًا عن أنه لم يكن قادرًا على النهوض بهذه الوظيفة. كان مهادنًا، بعيدًا من الشخصية القادرة على فرض آرائها. وبينما

كان بشكل عام محبوبًا وذا شخصية متماسكة محترمة، فإنه لم يؤخذ على محمل الجد سياسيًا. وما فعله لم يفد كثيرًا في تصحيح النظرة إليه بوصفه دمية. قيل إنه كان يذهب إلى القصر كل يوم للحصول على التعليمات، وبصرف النظر عن صحة هذا القول أو عدم صحته، فإنه يعبّر عن نظرة العراقيين إلى رئيس وزرائهم. تم التأكد، من خلال قرار، من أن العين نوري السعيد يجب أن يمثّل العراق في اجتماع المجلس الوزاري لحلف بغداد الذي انعقد في أنقرة بتاريخ ٢٧ شباط/ فبراير. كان سلوك مرجان مع النواب ودودًا، لكنه لم يكن مؤثرًا حينما ترأس المجلس. وبوصفه رئيسًا للوزراء، أعطى القليل من الشعور بالثقة والمقدرة القيادية، وأصبح التهجم عليه نوعًا من الدعابة يتداولها النواب. في الواقع جرى إنقاذه في إحدى المناسبات من رئيس المجلس خليل كنة، بسبب موقف الإذعان الذي اتخذه في شأن لائحة الضريبة على استصلاح الأراضي.

٤ ـ شاب وضعَ الحكومة مزيدٌ من الضعف بسبب الخلافات داخل مجلس الوزراء. أهم هذه الخلافات هي تلك التي نجمت عن طبيعة التشكيلة التي تكوّنت منها الوزارة الجديدة، وعلى وجه الخصوص الخلافات بين نديم الباجچي وزير المالية والسيد محمد مشحن الحردان وزير الاقتصاد. أساس هذا الشجار بينهما هو عدم لباقة الدكتور الباجچي في طريقة تعامله مع موقف الحردان من المسائل ذات العلاقة بالنفط والتي كان الباجچي أوسع من الحردان اطّلاعًا عليها. وكان ردّ فعل الحردان عدوانيًا، إذ استخدم سلطته كوزير في إقالة المدير العام لشؤون النفط السيد إحسان رفعت (الملف الشخصي له رقم ٦٩ لعام ١٩٥٧)، وهو صديق مؤيد للدكتور الباجچي. واستمرت مشاعر الحقد بين الوزيرين طوال المدة القصيرة التي عاشتها الوزارة، وكان من نتائجه أن لوّح الدكتور الباجچي بأنه لن يعمل مع الحردان أبدًا. وازداد امتعاض الباجچي حدة بسبب الاعتقاد أن الحردان عمل ضده بمساعدة من خليل كنة، ولربما من نوري شخصيًا أيضًا. وتأكد هذا الاعتقاد عندما شكّل نوري حكومته الجديدة في آذار/ مارس؛ إذ أعاد الحردان إلى منصبه ولم يقم في المقابل بأي محاولة للاحتفاظ بالدكتور الباجچي. السبب المركزي لهذا الإجراء هو احتمال أن يكون الحردان قد أظهر أن موقفه من ناصر أقوى

من موقف الدكتور الباججي، الذي توجه ببضاعته كي يبيعها للوطنيين العرب ويمنح التصريحات السورية صدقية أكبر، وبشكل مبالغ فيه لم يجد فيه الآخرون له مبرِّرًا. في جميع الأحوال، أظهر مرجان عجزه التام عن إحلال السلام بين الرجلين، وتبين أن شجارهما الذي ظهر إلى العلن جلب الكثير من المشكلات له ولفريقه الوزاري.

٥ ـ في حقل الشؤون الخارجية، ستُذكر الحكومة باعتبارها الحكومة التي كانت قائمة عندما جرت مفاوضات الاتحاد العربي مع الأردن. على الرغم من أن النزغ الأساسي جاء من كلا البيتين الهاشميين، فإنه ينبغي منح الحكومة ومرجان ذاته تقديرًا خاصًا لإقرارهما السريع بالخطر الذي أوجدته الجمهورية العربية المتحدة، وكذلك في السرعة التي جرت فيها المفاوضات من أجل إقامة الاتحاد الهاشمي. من جانب آخر استمر مرجان في مناصرته الغرب ودعمه حلف بغداد، وبشكل معلوم أكثر ممّا كان عليه في حينه علي جودة الأيوبي وأقل حديثًا من هذا الأخير في الإشارة إلى ضرورة تبديد غيوم سوء الفهم التي عتّمت أجواء العالم العربي. مع ذلك، لم يُدخل الفرحة إلى قلب أحد؛ فالقصر شعر بأن مرجان يتعرض لضغط شديد وحصار، في حين أنه على الجانب الآخر لم يذهب بعيدًا باتجاه التضامن العربي لإقناع المعارضة المعتدلة. ولبرهة قصيرة بعد إقامة الاتحاد الهاشمي والجمهورية العربية المتحدة، ترك القصر مرجان مستمرًا في عمله. وعندما ظهر الرئيس ناصر في دمشق وهاجم الاتحاد العربي، ردّ مرجان عليه بتصريح إذاعي كان غير ذي فاعلية، إذ غلبت فيه الكياسة على الشدة، فلم يُقنع حتى بعض من هم أقوياء من زملائه. وكما يبدو، قرر الملك وولي العهد فورًا أن الوضع أصبح خطِرًا جدًا ولم يعد ثمة مجال لإضاعة الوقت، وبالتالي استدعيا نوري لاستلام الوزارة.

٦ ـ على الجبهة الداخلية، حققت الحكومة القليل. وكان الإجراء الوحيد الجديد الوحيد الذي أقدمت الحكومة عليه وكانت له عواقبه، يتعلق بتحسين الأراضي ذات الملْكية الخاصة (انظر رسالة السيد سام فول إلى هادو رقم ٢١٨١/٨/٥٨ والمؤرخة في ٢٠ كانون الثاني/يناير). مُرر ذلك الإجراء من خلال مجلس النواب، لكن لم يُدفع به بقوة كافية، ولم

يقرّه مجلس الأعيان حتى الآن. ولم يُحقَّق تقدم في مجال الإصلاح الضريبي الذي كان يُتوقَّع حدوثه، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بمقترحات ضريبة الأرض. مثل هذه الأشياء لم يقم مجلس الوزراء بإنجازها. وفي الحقيقة، لم تفعل الحكومة ما يمنح الشعب العراقي الشعور بأنها حكومته، ويقلص الفجوة بينه وبين الطبقة الحاكمة. مع ذلك، يمكن إلى حد ما التماس العذر لعدم تمتعها بالنشاط؛ إذ برزت شائعات قوية مؤداها أن أيام الحكومة ستكون محدودة، وهي شائعات بدأت حالما استلمت الحكومة المسؤولية. إضافة إلى ذلك، كان قيام الاتحادين المتنافسين خلال الشهر الماضي قد جعل الوزارة تنشغل بهما أكثر من التفكير في أي شيء آخر.

٧ ـ إن عبرة حكومتي مرجان وعلي جودة على السواء هي من النوع المتعارف عليه عندما يكون الوضع الداخلي هادئًا؛ فالعراق يمكنه أن يجيز وجود حكومات ضعيفة تنزَع كثيرًا أو قليلًا إلى التحالف مع الغرب، ويتحدث بتودد وباتجاه علاقة صداقة مع المعسكر العربي الآخر. لكن عندما يصبح الوضع مهدَّدًا، فما من حكومة قوية إلا برئاسة نوري يُعتقد أنها تستطيع أن تقيس الأمور وحاجات العراق. أظهر مرجان أنه ليس بخليفة يشكل امتدادًا لصالح جبر الراحل، ولربما لديه القليل من المستقبل السياسي المضمون عدا كونه يمثّل الشيعة. على العراق أن يبحث في كل جانب من أجل العثور على القائد المناسب من جيل الشباب.

٨ ـ أُرسل نسخًا من هذه المراسلة إلى ممثلي حكومة صاحبة الجلالة في عمّان/ أنقرة/ البحرين/ بيروت/ طهران/ كراتشي/ واشنطن.

لي الشرف مع أسمى الاحترام سيدي
خادمكم المطيع
السير مايكل رايت

FO 371/134198

من: السفارة البريطانية في بغداد/ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٤٢٢

١٢ آذار/ مارس ١٩٥٨

برقية سرّية وشخصية وفورية

برقيتك رقم ٣

منذ زيارتك، الملك وولي العهد هما خارج بغداد، ونوري منشغل بالزائرين الوافدين من الأردن. الأخبار التي تضمنت فوز حزب الأمة في السودان وعراك ناصر مع بورقيبة وسعود، فضلًا عن وجود حكومة قوية هنا، كان لها، على ما يبدو، تأثير في الاستقرار هنا، في الوقت الحاضر على الأقل.

٢ ـ التقيت نوري هذه الليلة. شغله الشاغل هو الموضوع نفسه، أي الكويت والاقتصاد والمساعدات المالية وتجهيز الطائرات الحربية للقوة الجوية الملكية العراقية. أشك حاليًا في ما إذا كان في إمكان القادة الأتراك والإيرانيين والباكستانيين أن يقولوا شيئًا أو أن يفعلوا الكثير في مجال رفع المعنويات عند العراقيين (لا أستطيع أن أتكلم على ما يخص الأردن). التصريحات الإيرانية عن البحرين وخطاب رئيس وزراء الباكستان لم يكونا من العوامل المساعدة. طبعًا إنه لأمر جيد أن يكون موقفهم هادئًا، وفي هذا الصدد لا يمكنني في الوقت الحاضر أن أفكر في أي شيء يمكن اقتراحه في شأن هذه الدول الثلاث التي ذكرتها.

٣ ـ في الوقت ذاته، إن أي علامة دعم أو تشجيع من السودان وليبيا وتونس والمغرب سيُرحِّب العراقيون بها كثيرًا. قال نوري هذه الليلة إنه اقترح على هذه الدول ترك الجامعة العربية احتجاجًا على هجمات ناصر على السودان وبورقيبة وسعود.

٤ ـ يؤسفني أن أقول إن الحقيقة المُرّة هي أن الموضوع الحقيقي هو موقف الأميركيين وموقفنا من القضايا الاقتصادية والمساعدة المالية للاتحاد، وتوفير الطائرات، وتهديد أنابيب النفط، وكذلك موقفنا من الكويت. هذا هو الوضع الذي علينا أن نواجهه.

دستور الاتحاد العربي

كان أهم عمل يتوجب على أركان الحكومتين العراقية والأردنية إنجازه بإتقان وسرعة هو وضع دستور الاتحاد العربي وتشريعه. وصل إلى بغداد في ٧ آذار/ مارس ١٩٥٨، وفد أردني برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السيد سمير الرفاعي، وعضوية السادة: خلوصي خيري وزير الاقتصاد، وأحمد الطراونة وزير العدلية والمعارف، وعاكف الفايز وزير الدفاع والزراعة، وحابس المجالي رئيس أركان الجيش الأردني، للاشتراك في المحادثات التي تجري لوضع الدستور، موضوع البحث، فتألّف وفد عراقي مفاوض قوامه السادة: توفيق السويدي نائب رئيس الوزراء، ومحمد فاضل الجمالي وزير الخارجية، وعبد الكريم الأزري وزير المالية، وجميل عبد الوهاب وزير العدلية، وبرهان الدين باش أعيان الوزير بلا وزارة. وبعد مفاوضات ومباحثات استغرقت بضعة أيام، وُضع الدستور، وشُرّع في ١٢ آذار/ مارس وهذا نصه:

(الفصل الأول: الأسس العامة)

المادة الأولى: يتكوّن الاتحاد العربي من المملكة العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية، وعضويته مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام إليه بالاتفاق مع حكومة الاتحاد.

المادة الثانية: مع مراعاة أحكام الدستور، تحتفظ كل دولة من أعضاء الاتحاد بشخصيتها الدولية المستقلة، وبنظام الحكم القائم فيها.

المادة الثالثة: المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية التي سبق أن ارتبطت بها أية دولة من أعضاء الاتحاد قبل قيام الاتحاد، أو قبل انضمامها إليه، تبقى مرعية بالنسبة إلى الدولة التي عقدتها، وغير ملزمة للأعضاء الآخرين. أما المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية التي تُعقد بعد ذلك، فتكون من اختصاص وسلطة حكومة الاتحاد.

المادة الرابعة: تتألف حكومة الاتحاد من رئيس الاتحاد، وسلطة تشريعية، وسلطة تنفيذية، وسلطة قضائية.

المادة الخامسة: (أ) يكون ملك العراق رئيسًا للاتحاد، وفي حالة غيابه يكون ملك الأردن رئيسًا للاتحاد، وإذا غاب كلا الملكين يعيّن رئيس الاتحاد بموافقة مجلس وزراء الاتحاد نائبًا أو هيئة نيابة عنه لممارسة صلاحياته مدة غيابه، وله أن يحدد الاختصاصات التي يمارسها النائب أو هيئة النيابة.

(ب) عند انضمام دول أخرى إلى الاتحاد، يعاد النظر في وضع رئاسة الاتحاد حسب مقتضيات الأحوال.

المادة السادسة: يكون مقر حكومة الاتحاد بصورة دورية في بغداد لمدة ستة أشهر من السنة، وفي عمّان لستة أشهر أخرى. ويجوز بالاتفاق بين حكومات الدول الأعضاء تغيير هذا الترتيب أو تعيين مقر دائم لحكومة الاتحاد حسب مقتضيات الأحوال.

المادة السابعة: (أ) يكون عَلَم الاتحاد على الشكل والمقاييس التالية:

طوله ضعفا عرضه ومقسم أفقيًا إلى ثلاثة ألوان متساوية ومتوازية، أعلاها الأسود، فالأبيض، فالأخضر، يوضع عليها من ناحية السارية مثلث أحمر متساوي الأضلاع تكون قاعدته مساوية لعرض العلم.

(ب) يعيّن شعار الاتحاد وشاراته وأوسمته ونشيده الوطني بقوانين خاصة.

(ج) تحتفظ كل دولة من الدول الأعضاء بعَلَمها الخاص.

المادة الثامنة: يتمتع المواطنون في بلاد الاتحاد العربي على اختلاف أجناسهم وأديانهم، ووفق القوانين المرعية، بالحريات والحقوق التي كفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويكون لكل فرد منهم حرية التملك والتنقل في جميع أنحاء الاتحاد، وحرية السكن والإقامة في أية جهة من جهاته، واختيار المهنة وممارسة أية حرفة أو تجارة أو عمل، والالتحاق بالمعاهد التعليمية.

(الفصل الثاني: السلطة التشريعية)

المادة التاسعة: السلطة التشريعية للاتحاد منوطة بمجلس الاتحاد ورئيس الاتحاد.

المادة العاشرة:

(أ) يتألف مجلس الاتحاد من أربعين عضوًا، عشرون منهم من العراق، وعشرون من الأردن.

(ب) يمثِّل كل لواء من ألوية المملكتين بعضو واحد على الأقل، ويجري انتخاب هؤلاء وفق القانون.

(ج) يعيّن كلٌّ من ملكي الأردن والعراق العدد الباقي من المجموع المقرر بموجب الفقرة (أ) السابقة، على أن لا يقل عدد هؤلاء عن خمسة ولا يزيد على سبعة.

(د) مع مراعاة النسبة العددية المبينة في الفقرة (أ) السابقة، يجوز إعادة النظر في تحديد مجموع أعضاء المجلس، وطريقة اختيارهم بقانون.

(هـ) يؤلف مجلس الاتحاد الأول بانتخاب الأعضاء المنصوص عليهم في الفقرة (ب) من قبل مجلس النواب في كلٍّ من الدولتين من بين أعضائه. ويجري تعيين العدد الباقي وفق الفقرة (ج) السابقة.

(و) لا يجوز للنواب المنتخبين لعضوية مجلس الاتحاد، بموجب الفقرة (هـ) السابقة، أن يحتفظوا بمقاعدهم في مجلس النواب الذي انتخبهم، وعليهم أن يختاروا إحدى العضويتين خلال ثمانية أيام من تاريخ انتخابهم.

(ز) لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الاتحاد وعضوية مجلس الأمة في أي من الدولتين، وعلى العضو الذي ينتخَب أو يعيَّن لمجلس الاتحاد أن يختار إحدى العضويتين خلال ثمانية أيام من تاريخ انتخابه أو تعيينه.

المادة الحادية عشرة: (أ) لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الاتحاد ووظيفة عامة أو خدمة لدى شخص متعاقد مع إحدى السلطات العامة في أي من دول الاتحاد، ويستثنى من ذلك مستأجرو أراضي الحكومة وسائر

أملاكها. ويُقصد بالوظيفة العامة كل وظيفة يتناول صاحبها راتبه من خزانة أية دولة من الدول الأعضاء.

(ب) على كل عضو من أعضاء مجلس الاتحاد، قبل مباشرة أعماله، أن يُقْسم أمام المجلس يمينًا هذا نصها: «أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصًا للاتحاد العربي، وأن أحافظ على دستور الاتحاد، وأن أقوم بالواجبات الموكولة إليّ بأمانة».

(ج) المادة الثانية عشرة: يدعو رئيس الاتحاد مجلس الاتحاد للاجتماع ويفضّه وفق أحكام هذا الدستور.

المادة الثالثة عشرة: (أ) مدة مجلس الاتحاد أربع سنوات ميلادية، ولكل سنة دورة عادية تبدأ في يوم أول سبت من شهر كانون الثاني/ يناير، وإذا كان اليوم المذكور عطلة رسمية ففي أول يوم يليه، وإذا لم يُدع المجلس للاجتماع في الموعد المذكور فيجتمع بحكم الدستور.

(ب) لرئيس الاتحاد بأمر اتحادي يُنشر في الجريدة الرسمية أن يؤجل جلسات مجلس الاتحاد مرتين فقط، على أن لا يزيد مجموع مدد هذه التأجيلات في غضون أية دورة عادية واحدة على شهرين، ولا تدخل مدد هذه التأجيلات في حساب مدة الدورة.

المادة الرابعة عشرة: (أ) مدة الدورة العادية أربعة أشهر، ويجوز لرئيس الاتحاد تمديدها عند الحاجة.

(ب) لرئيس الاتحاد أن يدعو المجلس للاجتماع في دورات غير عادية عند الحاجة، أو بناء على طلب بذلك موقَّع عليه من أغلبية مجموع أعضاء المجلس، للنظر في أمور معيّنة، ثم يعلن رئيس الاتحاد فض الدورة غير العادية. ولا يجوز للمجلس أن يبحث في أية دورة غير عادية إلا في الأمور المعيّنة التي انعقدت من أجلها تلك الدورة.

المادة الخامسة عشرة: يفتتح رئيس الاتحاد الدورة العادية لمجلس الاتحاد بإلقاء خطاب افتتاح يتضمن سياسة الاتحاد العامة. وله أن ينيب رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء ليقوم بمراسيم الافتتاح وإلقاء الخطاب.

ويقدم مجلس الاتحاد ردّه على خطاب الافتتاح خلال مدة لا تتجاوز الأسبوعين.

المادة السادسة عشرة: (أ) ينتخب مجلس الاتحاد من بين أعضائه في بدء كل دورة عادية رئيسًا له ونائبين للرئيس، ويجوز إعادة انتخابهم.

(ب) إذا اجتمع المجلس في دورة غير عادية ولم يكن له رئيس، فينتخب المجلس رئيسًا له لمدة تنتهي في أول الدورة العادية.

المادة السابعة عشرة: تكون جلسات المجلس علنية، على أنه يجوز عقد جلسات سرية بناء على طلب الوزير المختص أو رئيس مجلس الاتحاد أو عشرة من الأعضاء على الأقل.

المادة الثامنة عشرة: يتقاضى رئيس وأعضاء مجلس الاتحاد مخصصات تحدَّد بقانون.

المادة التاسعة عشرة: يضع المجلس نظامه الداخلي.

المادة العشرون: يجوز لأي عضو من أعضاء المجلس أن يستقيل بكتاب يقدمه إلى رئيس المجلس، وعلى الرئيس أن يعرض الاستقالة على المجلس الذي له أن يقرر قبولها أو رفضها.

المادة الحادية والعشرون: لا تُعتبر جلسة المجلس قانونية إلا بحضور ثلثي أعضاء المجلس، وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين إلّا في الحالات التي تشترط فيها أغلبية خاصة، ولا يشترك رئيس المجلس في التصويت إلا بإعطائه صوت الترجيح عند تساوي الأصوات.

المادة الثانية والعشرون: (أ) لا يوقَف أحد أعضاء مجلس الاتحاد ولا يحاكَم خلال مدة اجتماع المجلس ما لم يوافق المجلس على ذلك بالأغلبية المطلقة، إلا اذا قُبض عليه في حالة التلبّس بجريمة جنائية، وفي مثل هذه الحالة يجب إعلام المجلس بذلك عند اجتماعه.

(ب) لا يؤاخَذ عضو المجلس بسبب أية أفكار أو آراء يبديها أثناء تأدية أعماله في المجلس.

المادة الثالثة والعشرون: (أ) إذا فقد أي عضو من أعضاء مجلس

الاتحاد الأهلية بموجب قوانين الدولة التي ينتسب إليها، تسقط عضويته من مجلس الاتحاد، ويصبح محله شاغرًا.

(ب) إذا خلا مكان أحد أعضاء المجلس قبل انتهاء مدته لأي سبب من الأسباب، يُملأ مكانه وفق أحكام المادة العاشرة من هذا الدستور.

المادة الرابعة والعشرون: يجري انتخاب مجلس الاتحاد الجديد خلال ثلاثة أشهر قبل انتهاء مدة المجلس القائم، وإذا تعذّر إجراء الانتخاب في الميعاد المذكور تمتد مدة المجلس القائم إلى حين انتخاب المجلس الجديد.

المادة الخامسة والعشرون: يتولّى المجلس مراقبة أعمال السلطة التنفيذية على الوجه المبيّن في هذا الدستور.

المادة السادسة والعشرون: لرئيس مجلس وزراء الاتحاد أو للوزير الذي يكون عضوًا في مجلس الاتحاد حق الكلام وحق التصويت فيه، أمّا الوزراء الذين ليسوا من أعضاء المجلس، فلهم أن يتكلموا فيه من دون أن يكون لهم حق التصويت، وللوزراء أو من ينوب عنهم حق التقدم على سائر الأعضاء في مخاطبة المجلس، ولا يجوز لغير هؤلاء دخول قاعة الاجتماع أو التكلم فيها إلّا بدعوة من رئيس المجلس.

المادة السابعة والعشرون: (أ) لرئيس الاتحاد أن يحل مجلس الاتحاد.

(ب) إذا حُلّ المجلس، وجب إجراء انتخاب المجلس الجديد فورًا، وإذا تعذّر ذلك يجري الانتخاب في أول اجتماع لمجلسي الأمة.

(ج) يُدعى المجلس الجديد إلى دورة غير عادية خلال عشرين يومًا من تاريخ تمام انتخابه، ولا يجوز أن تتجاوز هذه الدورة غير العادية في أي حال اليوم الواحد والثلاثين من كانون الأول/ ديسمبر، وتُفض في التاريخ المذكور ليتمكن المجلس من عقد دورته العادية الأولى وفق أحكام هذا الدستور. وإذا حدث أن عقدت الدورة غير العادية في شهر كانون الثاني/ يناير أو شباط/ فبراير فإنها تُعتبر دورة عادية للمجلس.

(د) إذا حُلّ المجلس لسبب ما، فلا يجوز حل المجلس الجديد للسبب نفسه.

المادة الثامنة والعشرون: للمجلس أن يجري تحقيقًا في الأمور التي تدخل ضمن اختصاصه وفقًا لنظامه الداخلي.

المادة التاسعة والعشرون: يعرض مجلس وزراء الاتحاد مشروع كل قانون على المجلس، وفي ما عدا الأمور المالية، يجوز لعشرة من أعضاء مجلس الاتحاد أن يقترحوا القوانين.

المادة الثلاثون: (أ) يحال مشروع كل قانون يقترحه مجلس الوزراء على إحدى لجان مجلس الاتحاد المختصة لتقديم تقرير عنه، ثم يُعرض على المجلس لمناقشته والتصويت عليه.

(ب) يحال كل اقتراح بمشروع قانون يقدمه أعضاء مجلس الاتحاد على إحدى لجانه المختصة لإبداء الرأي فيه، ثم يُعرض على المجلس، فإذا قبله أحاله على مجلس الوزراء لوضعه في صيغة مشروع قانون لتقديمه إليه إمّا في الدورة نفسها أو في الدورة التي تليها، وإذا رفض مجلس الاتحاد الاقتراح فلا يجوز تقديمه إلّا في دورة أخرى.

المادة الحادية والثلاثون: يصوّت مجلس الاتحاد على مشروع القانون مادة مادة، ثم يصوّت عليه بمجموعه، ويجوز بموافقة المجلس الاقتصار على التصويت عليه بمجموعه.

المادة الثانية والثلاثون: (أ) كل مشروع قانون أقرّه مجلس الاتحاد يُرفع إلى رئيس الاتحاد للتصديق عليه.

(ب) إذا لم ير رئيس الاتحاد التصديق على القانون، فله أن يردّه إلى المجلس خلال ثلاثين يومًا من تاريخ رفعه إليه، مع بيان أسباب عدم التصديق، فإذا لم يردّه خلال هذه المدة اعتُبر بحكم المصدَّق وأُصدر.

(ج) إذا رُدّ القانون إلى المجلس على الوجه المبيّن آنفًا وأقرّه المجلس مرة ثانية بموافقة ثلثي أعضائه، يُرفع عندئذٍ للتصديق، وفي حالة عدم إعادة القانون مصدَّقًا في المدة المعيّنة في الفقرة (ب)، اعتُبر بحكم المصدَّق وأُصدر.

المادة الثالثة والثلاثون: يُنشر كل قانون في الجريدة الرسمية للاتحاد

خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ تصديقه، ويصبح نافذ المفعول في بلاد الاتحاد بعد انقضاء ثلاثين يومًا على نشره إلّا إذا ورد نص خاص في القانون على نفاذه من تاريخ آخر.

المادة الرابعة والثلاثون: لكل عضو من أعضاء المجلس أن يوجه الأسئلة والاستجوابات إلى أي وزير من الوزراء وفق النظام الداخلي.

(الفصل الثالث: السلطة التنفيذية)

المادة الخامسة والثلاثون: تناط السلطة التنفيذية برئيس الاتحاد، ويمارسها بواسطة مجلس وزراء الاتحاد وفق أحكام هذا الدستور.

المادة السادسة والثلاثون: رئيس الاتحاد مصون من كل تبعة ومسؤولية.

المادة السابعة والثلاثون: يمارس رئيس الاتحاد صلاحياته بأوامر اتحادية تصدر بناء على اقتراح الوزير المختص، ويجب لنفاذها أن يوقّع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون، ويُستثنى من ذلك الأوامر الاتحادية المتضمنة تعيين رئيس مجلس الوزراء أو إقالته أو قبول استقالته، أما الأوامر الاتحادية المتضمنة تعيين الوزراء أو إقالتهم أو قبول استقالتهم، فيوقّعها رئيس الاتحاد ورئيس مجلس الوزراء.

المادة الثامنة والثلاثون: يتألف مجلس وزراء الاتحاد من رئيس وعدد من الوزراء حسبما تقتضي به مصالح الاتحاد. ويجوز تعيين نائب لرئيس الوزراء ووزراء دولة، على أن يراعى في اختيار الوزراء ما يكفل اشتراك الدول أعضاء الاتحاد في مجلس الوزراء. ويشترط في هؤلاء أن يكونوا حائزين جنسية إحدى الدول الأعضاء، وأن تتوافر فيهم المؤهلات التي يشترط توافرها في أعضاء مجلس النواب في الدول الأعضاء.

المادة التاسعة والثلاثون: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء أن يقسموا أمام رئيس الاتحاد اليمين التالية:

«أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصًا للاتحاد العربي، وأن أحافظ على دستور الاتحاد، وأن أقوم بالواجبات الموكولة إليّ بأمانة».

المادة الأربعون: (أ) يتولى مجلس الوزراء مسؤولية إدارة شؤون الاتحاد

في حدود الاختصاصات المبيّنة في هذا الدستور، أو بموجب أي قانون أو نظام وضِع بمقتضاه.

(ب) تُعرض قرارات مجلس الوزراء على رئيس الاتحاد للاطلاع، وله أن يطلب إعادة النظر في أي منها، وينفذ هذه القرارات رئيس مجلس الوزراء والوزراء، كلٌّ في حدود اختصاصه.

المادة الحادية والأربعون: (أ) كل وزير من الوزراء مسؤول عن شؤون وزارته، ويقوم بتنفيذ السياسة العامة للاتحاد.

(ب) يتولّى وزير الدولة الشؤون التي يعهد بها إليه رئيس مجلس الوزراء.

المادة الثانية والأربعون: (أ) يجوز الجمع بين الوزارة وعضوية مجلس الاتحاد، ولكن لا يجوز الجمع بين الوزارة في مجلس وزراء الاتحاد والوزارة أو عضوية مجلس الأمة في أية دولة من الدول الأعضاء.

(ب) لا يجوز الجمع بين الوزارة ووظيفة عامة أو خدمة لدى شخص متعاقد مع حكومة الاتحاد، أو مع إحدى السلطات العامة في أي من دول الاتحاد. ولا يجوز للوزير أن يشتري أو أن يستأجر شيئًا من أملاك حكومة الاتحاد، أو أملاك حكومة أي من دول الاتحاد ولو كان ذلك في المزاد العلني. كما لا يجوز له أثناء وزارته أن يكون عضوًا في مجلس إدارة أية شركة أو أن يمارس أي عمل تجاري أو مالي أو أن يتقاضى راتبًا من أية مؤسسة رسمية أو غير رسمية أو أن يتعاطى أية مهنة حرة.

المادة الثالثة والأربعون: (أ) رئيس الاتحاد يعيّن رئيس مجلس وزراء الاتحاد ويقيله ويقبل استقالته، وبتنسيب منه يعيّن الوزراء ويقيلهم ويقبل استقالتهم.

(ب) عند استقالة رئيس مجلس الوزراء أو إقالته أو وفاته يُعتبر جميع الوزراء مستقيلين أو مقالين بطبيعة الحال.

المادة الرابعة والأربعون: تعيّن رواتب رئيس مجلس الوزراء والوزراء بقانون.

المادة الخامسة والأربعون: رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون

أمام مجلس الاتحاد مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للاتحاد، كما أن كل وزير مسؤول عن أعمال وزارته.

المادة السادسة والأربعون: إذا قرر مجلس الاتحاد بالأغلبية المطلقة من مجموع عدد أعضائه عدم الثقة بالوزارة، وجب عليها أن تستقيل فورًا، وإذا كان قرار عدم الثقة خاصًا بأحد الوزراء، فعليه أن يستقيل كذلك.

المادة السابعة والأربعون: (أ) تُعقد جلسة الثقة بالوزارة بأي وزير منها إمّا بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء وإمّا بناء على طلب موقّع من عدد لا يقل عن عشرة من أعضاء مجلس الاتحاد.

(ب) يؤجّل الاقتراع على الثقة لمرة واحدة لا تتجاوز مدتها سبعة أيام، إذا طلب ذلك رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص، ولا يُحَل المجلس خلال هذه المدة.

المادة الثامنة والأربعون: يترتب على كل وزارة تؤلَّف أن تتقدم ببيانها الوزاري إلى مجلس الاتحاد خلال شهر واحد من تاريخ تأليفها إذا كان المجلس مجتمعًا، وأن تطلب الثقة على ذلك البيان. وإذا كان المجلس غير مجتمع أو منحلًا، فيُعتبر خطاب الافتتاح بيانًا وزاريًا لأغراض هذه المادة.

المادة التاسعة والأربعون: الوزراء مسؤولون عمّا يرتكبونه من جرائم في تأدية أعمالهم.

المادة الخمسون: (أ) لمجلس الاتحاد حق اتهام الوزراء، ويحاكَمون أمام المحكمة العليا الاتحادية، ويصدر قرار الاتهام بالاقتراع السري بأغلبية ثلثي مجموع أعضاء المجلس.

(ب) الوزير الذي يَصدر قرار باتهامه على الوجه السالف ذكره يوقف عن العمل إلى أن تفصل المحكمة العليا في قضيته.

المادة الحادية والخمسون: يعيّن رئيس الاتحاد الممثّلين السياسيين لحكومة الاتحاد، ويقيلهم ويقبل استقالتهم على الوجه المبيّن في القانون، ويقبل اعتماد الممثّلين السياسيين للدول الأجنبية.

المادة الثانية والخمسون: رئيس الاتحاد يعقد المعاهدات والمواثيق

والاتفاقات المتعلقة باختصاصات حكومة الاتحاد، ويصدّقها بعد موافقة مجلس الاتحاد عليها.

المادة الثالثة والخمسون: (أ) رئيس الاتحاد هو القائد الأعلى للجيش العربي، وهو الذي يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الاتحاد. وإذا كان المجلس منحلًا يُدعى ذلك المجلس نفسه للاجتماع لهذا الغرض فورًا.

(ب) يُعتبر ملك الأردن القائد الأعلى للقوات المرابطة في الأردن من الجيش العربي.

(ج) تكون الممارسة الفعلية للقيادة منوطة برئاسة أركان الجيش العربي.

(د) يعيِّن رئيس الاتحاد بناء على تنسيب وزير الدفاع ورئيس مجلس وزراء الاتحاد رئيس أركان الجيش العربي ومعاونيه وقادة الجبهات وقادة الفرق ومن يعادلهم بالمناصب حسب القوانين.

(هـ) تُمنح الرتب العسكرية وتُسترد وفقًا لأحكام دستور كل من الدولتين، بناء على تنسيب وزير الدفاع ورئيس مجلس وزراء الاتحاد حسب أحكام قانون خدمة الضباط الاتحادي، وتُعلَن بأمر اتحادي.

المادة الرابعة والخمسون: رئيس الاتحاد يُصدر الأنظمة اللازمة لتنفيذ القوانين.

المادة الخامسة والخمسون: يحدد القانون شروط التعيين والرواتب والترقية والانضباط والتقاعد، وغير ذلك من أحكام الخدمة المدنية والعسكرية لموظفي حكومة الاتحاد كافة.

المادة السادسة والخمسون: إذا حدث في ما بين اجتماعات مجلس الاتحاد أو في فترة حلّه ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير، جاز لرئيس الاتحاد إصدار مراسيم اتحادية لها قوة القانون. وتُعرض هذه المراسيم التي يجب أن لا تخالف أحكام هذا الدستور على مجلس الاتحاد للمناقشة فيها في أول اجتماع له بعد صدورها، فإذا رفضها أعلن بطلانها من تاريخ الرفض على أن لا يؤثر ذلك على العقود والحقوق المكتسبة بموجبها.

المادة السابعة والخمسون: تصدر جميع الأنظمة والمراسيم بموافقة مجلس الوزراء، ويجب أن تكون موقّعًا عليها من رئيس مجلس الوزراء والوزراء.

(الفصل الرابع: السلطة القضائية)

المادة الثامنة والخمسون: (أ) تتألف محكمة عليا من رئيس وستة قضاة، ثلاثة منهم من محكمة التمييز في كلٍّ من دولتي الاتحاد أو من كان في مستواهم من كبار رجال القانون.

(ب) يتألف النصاب القانوني للمحكمة العليا من خمسة قضاة، بمن فيهم الرئيس.

(ج) تصدر المحكمة العليا قراراتها بالأكثرية المطلقة.

(د) تنعقد المحكمة العليا في مقر حكومة الاتحاد.

(هـ) تكون قرارات المحكمة العليا قطعية وملزِمة، وينص على كيفية تنفيذها بقانون.

المادة التاسعة والخمسون: تكون من اختصاصات المحكمة العليا وحدها الأمور التالية:

(أ) محاكمة أعضاء مجلس الاتحاد ووزراء الاتحاد.

(ب) الفصل في الخلافات التي قد تقع بين حكومة الاتحاد وواحد أو أكثر من أعضائه أو التي قد تقع بين الأعضاء أنفسهم.

(ج) إعطاء المشورة القانونية في المسائل التي يحيلها عليها رئيس مجلس وزراء الاتحاد.

(د) تفسير دستور الاتحاد والقوانين الاتحادية بناء على طلب من رئيس مجلس وزراء الاتحاد وتكون لقراراتها الصادرة في هذا الشأن قوة النص المفسر.

(هـ) دستورية القوانين والمراسيم الاتحادية بناء على طلب من رئيس مجلس وزراء الاتحاد أو رئيس مجلس وزراء إحدى الدول الأعضاء. ويُعتبر

القرار الصادر بعدم دستورية القانون أو المرسوم ملغيًا له من تاريخ صدور القرار.

(و) استئناف الأحكام القطعية الصادرة من محاكم الدول الأعضاء إذا تضمّنت هذه الأحكام الفصل في نزاع ذي مساس بأحكام هذا الدستور أو أي قانون اتحادي.

(ز) استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الاتحادية وفقًا للقوانين.

المادة الستون: (أ) يعيّن رئيس الاتحاد بموافقة مجلس الوزراء رئيس المحكمة العليا وسائر أعضاء المحكمة ولا يُعزَلون.

(ب) يعيّن بقانون مؤهلات أعضاء المحكمة العليا وشروط تعيينهم وسائر ما يتعلق بخدمتهم.

(ج) المادة الحادية والستون: لمجلس الاتحاد أن يؤلف محاكم اتحادية أخرى حسب الحاجة.

(الفصل الخامس: اختصاصات الاتحاد)

المادة الثانية والستون: (أ) تنحصر الأمور الآتية بحكومة الاتحاد:

١ ـ الشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي.

٢ ـ عقد المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية.

٣ ـ حماية دول الاتحاد والمحافظة على سلامتها وأمنها الداخلي والخارجي.

٤ ـ إنشاء وإدارة القوات المسلحة تحت اسم الجيش العربي. ولا يجوز لأي عضو من أعضاء الاتحاد الاحتفاظ بتشكيلات مسلحة عدا قوات الشرطة والأمن الداخلي.

٥ ـ تنظيم مجلس الدفاع الأعلى والخدمة العسكرية والنفير بقوانين خاصة.

٧ ـ شؤون الجمارك وتشريعاتها.

٨ ـ شؤون العملة وتنظيم شؤون الصيرفة.

٩ ـ توحيد سياسة التعليم ونظمه ومناهجه.

١٠ ـ شؤون الطرق والمواصلات المشتركة.

١١ ـ أي أمر يقرر مجلس الاتحاد بأغلبية ثلثي أعضائه اعتباره من الأمور الاتحادية بعد موافقة حكومات الدول الأعضاء.

(ت) تبقى من اختصاص الدول الأعضاء في الاتحاد جميع الأمور والصلاحيات الأخرى.

المادة الثالثة والستون: تنفَّذ مباشرة جميع القوانين والأنظمة والأوامر والمراسيم الاتحادية والقرارات الصادرة من سلطات الاتحاد، وفق أحكام هذا الدستور، على جميع السلطات والأفراد في بلاد الدول الأعضاء.

(الفصل السادس: مالية الاتحاد)

المادة الرابعة والستون: (أ) تخصص لحكومة الاتحاد مصادر إيراد ثابتة تتصرف بها عن طريق فرض ضرائب ورسوم، وعلى الدول الأعضاء أن تتنازل لحكومة الاتحاد عن هذه المصادر بقدر ما يمكّنها من القيام بواجباتها ومسؤولياتها وفق أحكام هذا الدستور.

(ب) تلتزم المملكة العراقية بتأدية (٨٠ ٪) ثمانين في المائة من واردات ميزانية السنة الأولى لحكومة الاتحاد، وتلتزم المملكة الأردنية الهاشمية بتأدية (٢٠ ٪) عشرين في المائة من هذه الواردات.

(ث) بعد انتهاء السنة المالية الأولى تطبَّق أحكام الفقرة (أ) السالف ذكرها. وإذا لم يتحقق التنازل المنصوص عليه فيها، يكون لحكومة الاتحاد الحق في أن تفرض على مصادر إيراد الدول الأعضاء النسب التي تراها ضرورية لتسديد نفقات الاتحاد.

المادة الخامسة والستون: تنظم تخمينات واردات الاتحاد ونفقاته بميزانية سنوية تصدّق بقانون قبل دخول السنة المالية التي تبدأ في أول نيسان/ أبريل من كل سنة.

المادة السادسة والستون: لا يجوز تخصيص راتب أو إعطاء مكافأة أو

صرف شيء من أموال خزينة الاتحاد إلا إذا كان له اعتماد في ميزانيته وكانت له جهة صرف معيّنة بالقانون.

المادة السابعة والستون: يناقش مجلس الاتحاد الميزانية فصلًا فصلًا، وإذا لم يتيسر إقرار الميزانية قبل دخول السنة المالية، يستمر الصرف باعتمادات شهرية بنسبة ١ ـ ١٢ لكل شهر من ميزانية السنة السابقة.

المادة الثامنة والستون: لا يُنقل مبلغ من فصل إلى فصل آخر في الميزانية، ولا يضاف مبلغ إلى الميزانية المعمول بها أو يخفض أو يلغى إلا بقانون.

المادة التاسعة والستون: (أ) يشكل بقانون ديوان محاسبة لمراقبة إيراد حكومة الاتحاد ونفقاتها وطرق صرفها وتدقيق حساباتها.

(ب) يقدِّم ديوان المحاسبة إلى مجلس الاتحاد تقريرًا عامًا يتضمن آراءه وملحوظاته وبيان المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها، وذلك في بدء كل دورة عادية أو كلما طلب مجلس الاتحاد منه ذلك.

(ج) ينص القانون على حصانة رئيس ديوان المحاسبة.

المادة السبعون: لحكومة الاتحاد أن تمتلك الأموال المنقولة وغير المنقولة وأن تديرها وأن تتصرف بها وفق القانون.

المادة الحادية والسبعون: تعفى من الضرائب والرسوم التي تفرضها القوانين في كل من بلاد الاتحاد جميع أموال الاتحاد وعقاراته وممتلكاته، وكل ما يُخصَّص للاتحاد أو يُرصد باسمه أو يؤول إليه بأي طريقة كانت.

(الفصل السابع: تعديل الدستور)

المادة الثانية والسبعون: يجوز تعديل هذا الدستور على الوجه الآتي:

(أ) لرئيس الاتحاد بموافقة مجلس الوزراء ولمجلس الاتحاد بطلب موقع من واحد وعشرين عضوًا من مجموع أعضائه طلب إجراء أي تعديل في هذا الدستور، ويجب أن يعين في الطلب المواد المراد تعديلها أو إلغاؤها أو إضافتها.

(ب) يناقش مجلس الاتحاد إحالة التعديل على السلطات التشريعية في الدول الأعضاء، فإذا وافقت تلك السلطات على التعديل بالأغلبية المطلقة لمجلس الأمة مجتمعًا أصبح نافذًا بعد تصديقه من رئيس الاتحاد على الوجه المبين في المادة (٣٢).

(الفصل الثامن: أحكام متفرقة)

المادة الثالثة والسبعون: (أ) عند حدوث طوارئ من شأنها الإخلال بالأمن العام في أية جهة من بلاد الاتحاد، لرئيس الاتحاد، بناء على قرار من مجلس وزراء الاتحاد، أن يعلن بأمر اتحادي حالة الطوارئ في جميع أنحاء بلاد الاتحاد أو في أية منطقة معيّنة منها.

وتنظّم إدارة المناطق التي تشملها حالة الطوارئ وفقًا لقانون خاص تعطى بموجبه الصلاحية إلى الشخص أو الاشخاص الذين بينهم قانون الاتحاد التدابير والإجراءات الضرورية لإقرار الأمن العام، بما في ذلك صلاحية وقف القوانين العادية، كما ينص القانون على محاكمة الأشخاص عن جرائم معيّنة أمام محاكم خاصة.

(ب) في حالة حدوث اضطرابات أو طوارئ خطيرة في أية جهة من بلاد الاتحاد، أو في حالة وقوع خطر اعتداء على أية منطقة من مناطق بلاد الاتحاد، فلرئيس الاتحاد، بناء على قرار من مجلس وزراء الاتحاد أن يعلن بأمر اتحادي الأحكام العرفية في الجهة أو المنطقة التي يقع فيها الاضطراب أو الطوارئ الخطيرة أو يتناولها خطر الاعتداء.

(ج) يجوز أن تتضمن الأوامر الاتحادية صلاحية وقف القوانين العادية أو الأنظمة المعمول بها، وذلك في المناطق وإلى المدى الذي يعيّن في تلك الأوامر، ويظل جميع القائمين بتنفيذ الأوامر المذكورة عرضة للمسؤولية القانونية التي تترتب على أعمالهم إزاء أحكام القوانين والأنظمة، إلى أن يُعفوا من تلك المسؤولية بقانون خاص يوضع لهذه الغاية.

(د) إذا أعلنت إحدى حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد بموجب قوانينها المرعية حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية في بلادها أو في أي جزء منها، فلها أن تتخذ التدابير والإجراءات اللازمة لتنفيذ حالة الطوارئ أو

الأحكام العرفية حسبما هو منصوص عليه في قوانينها، دون الرجوع إلى حكومة الاتحاد، وتكون القوات العسكرية الموجودة في تلك البلاد مسؤولة عن تنفيذ تلك التدابير والإجراءات، على أن تخبر حكومة الاتحاد بذلك.

(هـ) إذا أعلنت جميع حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية في بلادها بحيث يكون ذلك شاملًا جميع بلاد الاتحاد، فيعتبر ذلك بمثابة إعلان صادر عن حكومة الاتحاد وتطبّق عندئذٍ أحكام الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة.

المادة الرابعة والسبعون: تعيّن حكومة الاتحاد مواعيد وإجراءات تسلّمها كل ما يدخل في اختصاصها من حكومات الدول الأعضاء.

المادة الخامسة والسبعون: يُعتبر مجلس الاتحاد الذي يتألف بعد صدور هذا الدستور أول مجلس اتحادي. ويُعتبر أول اجتماع له دورة غير عادية وتفض هذه الدورة غير العادية قبل شهر كانون الثاني/ يناير لسنة ١٩٥٩م لتبدأ أول دورة عادية له من مدته المقررة بموجب المادة (١٣) من هذا الدستور.

المادة السادسة والسبعون: تُعرض أول ميزانية لحكومة الاتحاد على مجلس الاتحاد خلال دورته غير العادية المنصوص عليها في المادة (٧٥) السابقة.

المادة السابعة والسبعون: يصبح هذا الدستور نافذ المفعول بعد موافقة مجلس الأمة مجتمعًا في كل من الدول الأعضاء وتصديقه وفق الأصول الدستورية.

المادة الثامنة والسبعون: جميع القوانين والأنظمة والتشريعات التي لها مساس باختصاصات حكومة الاتحاد، والمعمول بها في الدول الأعضاء إلى أن تلغى أو تعدل أو تستبدل بتشريعات أخرى، تصدر بمقتضى أحكام هذا الدستور.

المادة التاسعة والسبعون: تقوم كل دولة من الدول الأعضاء بتعديل دستورها بحيث تتوافق أحكامه مع أحكام هذا الدستور، وعليها أن تلتزم بأحكامه.

المادة الثمانون: مجلس وزراء حكومة الاتحاد وحكومات الدول الأعضاء مكلَّفون بتنفيذ أحكام هذا الدستور.

حكومة نوري السعيد الرابعة عشرة
أسباب التشكيل... تقييم الوزراء...
المهمات المنتظرة... المخاطر المحيطة
وجهة نظر السفارة البريطانية في بغداد

توطئة

شهد النصف الأول من عام ١٩٥٨ ثلاث وزارات من بين الثماني والخمسين شهدها العراق الملكي (١٩٢١ ـ ١٩٥٨)، وهي وزارة عبد الوهاب مرجان (١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ ـ ٢ آذار/ مارس ١٩٥٨)، والوزارة الرابعة عشرة لنوري السعيد (٣ آذار/ مارس ـ ١٣ أيار/ مايو ١٩٥٨)، ووزارة أحمد مختار بابان (١٨ أيار/ مايو ـ ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨). انفرد نوري السعيد دون غيره من السياسيين من جيل تأسيس الدولة العراقية ليشكل هذا العدد من الوزارات. وتُعتبر وزارتاه الثانية عشرة والثالثة عشرة اللتان أُلّفتا على التوالي أطول وأهم وزارتين شهدهما تاريخ العراق المعاصر بعد الحرب العالمية الثانية؛ إذ في عهده أُنهي العمل بالاتفاقية العراقية ـ البريطانية لعام ١٩٣٠، وساهم نوري بدور فاعل في تأسيس حلف بغداد بعد أن أصدر سلسلة من القوانين والقرارات تمت بموجبها السيطرة على الحياة الحزبية وحرية الصحافة وضمان الهدوء في الشارع العراقي بمقتضى إجراءات قسرية فاعلة. كما شهد الانتفاضة الشعبية الواسعة المؤيدة لمصر في إثر تعرضها للعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦. وكان واضحًا لدى الرأي العام العراقي أن حكومته كانت راغبة في أن ترى الرئيس جمال عبد الناصر خارج السلطة.

في آب/ أغسطس ١٩٥٧، وبعد هدوء العاصفة التي سبّبها العدوان على مصر، أدرك البلاط أن الأوان آن لإجراء تغيير وزاري، خصوصًا أن شخصية نوري السعيد على المستويين الداخلي والعربي تراجعت كثيرًا، وهنالك طابور من السياسيين ينتظر منذ وقت طويل الفرصة لتولّي الوزارة، فضلًا عن أن الصراع على سورية انطلق بين العراق ومصر، ولا بد من أن تتولّى الوزارة في بغداد شخصية مقبولة سوريًا، لذلك وقع اختيار البلاط على السيد علي جودة الأيوبي (١٧ حزيران/ يونيو ـ ١١ كانون الأول/

ديسمبر ١٩٥٧). لم يستمر الأيوبي طويلًا، إذ أثبت عدم استعداده للسير حتى النهاية بالخطط التي صُممت بالاشتراك مع تركيا والغرب للفوز بالصراع والحصول على سورية. لذلك سرعان ما سقطت وزارته وكُلّف عبد الوهاب مرجان، أحد المخلصين من أتباع نوري السعيد تشكيل الوزارة الجديدة.

لكن مرجان، الذي أراد نوري أن يصنع منه سياسيًا بارزًا في المستقبل القريب ليحل محل صالح جبر الذي توفي فجأة بنوبة قلبية عام ١٩٥٧، لم يستمر في وزارته مدة طويلة بسبب تسارع الأحداث الداخلية والعربية.

شهد مطلع عام ١٩٥٨ انعقاد المؤتمر الدوري الاعتيادي لقادة حلف بغداد في إسطنبول في الأسبوع الأخير من كانون الثاني/ يناير، حين نوقشت موضوعات أساسية ذات صلة بمستقبل الشرق الأوسط. كما تمكنت دولتان عربيتان هما مصر سورية من تحقيق وحدة اندماجية بينهما، وأُعلن قيام الجمهورية العربية المتحدة التي استقبلتها الجماهير العربية بفرح كبير في مقابل وجوم وحذر لدى بعض القيادات العربية، من بينها البلاط ونوري في العراق. ثم جاء الاتحاد العربي بين العراق والأردن الذي يُطلق عليه أيضًا اسم الاتحاد الهاشمي. استُقبل الاتحاد العربي بحذر شديد في بغداد؛ إذ نُظر إليه على أنه ردٌّ على قيام الجمهورية العربية المتحدة.

في بغداد كانت الأوضاع تشير منذ وقت طويل إلى وجود حاجة إلى تنفيذ سلسلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لغرض احتواء الانعكاسات السلبية الكبيرة الناجمة عن مختلف التطورات البنيوية. وكانت النخبة السياسية الحاكمة قد ترددت طويلًا قبل الإقدام على أي خطوة، والسبب في ذلك هو أن عمليات الإصلاح تعني أنها ستطاول مصالح القوى والطبقات الاجتماعية المسيطرة على الحياة في البلاد والمتمثلة بشكل جوهري في شيوخ القبائل وكبار ملّاك الأراضي. لذلك، كان البلاط حذرًا جدًا إزاء أي خطوة يمكن أن تُتخذ. وتشير الوقائع إلى أن نوري باشا كان قد شرع منذ عام ١٩٥٥ في تنفيذ مثل هذه السياسة، مستفيدًا من ارتفاع معدلات الموارد النفطية للبلاد، فضلًا عن بذله جهودًا مضنية لإقناع شيوخ

القبائل والملّاك الكبار للأراضي بقبول التنازل عن القليل ممّا لديهم. إلا أن ذلك لم يكن كافيًا ومقنعًا للجماهير الفقيرة الواسعة والطبقة المثقفة والخصوم السياسيين. وحتى داخل قيادات النخبة الحاكمة، كان هنالك عناصر، من بينها الجمالي في المقدمة، تدعو إلى أهمية التوسع بما بدأه نوري في مجال استصلاح الأراضي وتوزيعها على الفلاحين، وتحميل كبار الملّاك ما يتوجب عليهم دفعه من الضرائب.

في ظل هذه الظروف الدولية العربية والداخلية، جاء تقرير السفير البريطاني في بغداد السير مايكل رايت، الذي هو واحد من الموظفين البريطانيين الأكفاء والخبير الممتاز بالشؤون العربية، وبالشؤون العراقية على وجه التحديد. إن متابعتي العلاقات العراقية ـ البريطانية للفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨ أشارت بوضوح إلى أن السير مايكل رايت كان الأغزر اضطلاعًا وكتابة من غيره من السفراء البريطانيين الذين عملوا في بغداد بعد عام ١٩٤٥. اتصفت كتابته بالسعة والشمول وكثير من الدقة، وكان يتجرأ كثيرًا في تقديم نصائح ممتازة إلى حكومته، إلا أن صنّاع السياسة البريطانية في لندن وواشنطن كانت لديهم دومًا مواقف مختلفة.

تضمّن تقرير السير مايكل، الذي أقدم ترجمته هنا، رؤيته في شأن خلفية تشكيل حكومة نوري السعيد الرابعة عشرة، وتقويمه أعضاء التشكيلة الوزارية، وتوقّعاته المستقبلية لها. الملاحظ أن رايت أعطى اهتمامًا خاصًا للدور الذي يمكن أن يؤديه كلٌّ من الجمالي وعبد الكريم الأزري في مجال الإصرار على تنفيذ الإصلاحات الداخلية على الصعد الاقتصادية والاجتماعية، وهو موضوع لم يتحقق أي شيء منه؛ إذ بعد أسابيع قليلة انهار كل شيء، فسقط النظام الملكي، ووجد الجمالي نفسه في مواجهة المحكمة العسكرية العليا الخاصة التي أنشأها النظام الجمهوري بعد قيام ثورة ١٤ تموز/يوليو لتحكم علية بالإعدام (لم ينفَّذ الحكم). أما الأزري، فلجأ إلى السفارة الأميركية يوم ١٤ تموز/يوليو، مبيّنًا لها أن الحكومة العراقية لم يكن لديها علم بحركة الجيش ولا يعلم أي شيء عن الضباط الذين قادوا الحركة.

FO 371/134198

VQ 10/5/28

شخصي

للتوزيع وزارة الخارجية والوايت هول فقط

العراق

١٣ آذار/ مارس ١٩٥٨

القسم الأول

وزارة نوري الجديدة

من: السير مايكل رايت

إلى: السيد سلوين لويد (استلمت بتاريخ ١٣ آذار/ مارس)

(الرقم ٤٢ شخصي)
بغداد ١١ آذار/ مارس ١٩٥٨

سيدي

إشارة إلى برقيتي رقم ٣٦٤ وبرقيتي رقم ٣٦٥، أتشرف بأن أخبركم لمناسبة استقالة السيد عبد الوهاب مرجان ووزارته بتاريخ الثاني من آذار/ مارس أن الملك كلّف العين نوري السعيد تأليف حكومته الجديدة. قُبل التكليف، وأُعلنت تشكيلة حكومة نوري الرابعة عشرة مساء الثالث من آذار/ مارس. أرفق طيًا قائمة بأسماء الوزراء.

٢ ـ كان نوري خارج الوزارة منذ حزيران/ يونيو من العام الماضي. في ذلك الوقت، كانت أزمة السويس قد تلاشت، وشعر البلاط بأن من المناسب والأفضل العودة إلى الحالة الطبيعية لنظام السلطة العراقي من خلال السماح بأن تتولّى الوزارةَ، من وقت إلى آخر، جماعاتٌ مختلفة جديدة من السياسيين. على الرغم من أن الوحش المتمثّل بالعلاقة الوثيقة

المتنامية بين سورية وروسيا السوفياتية كان قد أثار في الخريف حفيظة البلاط، فإنه لم يكن لدى البلاط شعور بالخطر كافٍ لاستدعاء نوري كي يتولّى الوزارة من جديد. بدلًا من ذلك، وبعد إقالة حكومة علي جودة الأيوبي، كُلِّفت حكومة من أنصار نوري تحت قيادة صاحب التجربة عبد الوهاب مرجان، باعتبار ذلك حلًا وسطًا. وكان الرئيس ناصر، الذي كان منذ عامٍ في حالة من التراجع نتيجة ما حصل في أعقاب أزمة السويس، قد بدأ فعلًا يعمل من جديد، وذلك بإرسال جنود مصريين إلى سورية في تشرين الأول/أكتوبر ثم أتبع ذلك بإنشاء الجمهورية العربية المتحدة واستغلال زيارته لدمشق في شن هجوم مباشر على الاتحاد العربي. هذا التطور الأخير جعل البلاط يشعر بأن الخطر أصبح حاضرًا وكبيرًا، وأن من الواجب أن تكون مواجهته قوية وبكل ما يمكن للبلاط أن يقوم به. إنه نوري الذي يمكنه أن يمنح البلاد القيادة المناسبة التي تحتاج إليها من أجل التعامل مع الوضع القائم. إن هنالك دعايات مضادة كبيرة، وهجوم على النظام العراقي يُشن عبر الحدود القريبة منه (المقصود سورية). وهناك في أسوأ الأحوال سعيهم ومحاولتهم لجعل العراق يركع من خلال محاصرة النفط العراقي ومنع تصديره عبر خطوط أنابيبه إلى الغرب.

٣ ـ إضافة إلى نوري، هناك العناصر البارزة في الحكومة الجديدة، وهم الدكتور فاضل الجمالي وزير الخارجية، وعبد الكريم الأزري وزير المالية، وسعيد قزاز وزير الداخلية، والدكتور ضياء جعفر وزير الاقتصاد. أما الوزراء الآخرون، فهم أيضًا، باستثناء وزير واحد أو وزيرين، أقوياء جدًا. وهناك أيضًا نائب رئيس الوزراء توفيق السويدي المعروف، على الرغم من فساده، بالذكاء والشجاعة. أمّا سامي فتاح، فقد أثبت أنه صرام كوزيرللداخلية، وكان قبل تولّيه هذه الوزارة عنصرًا فاعلًا وإداريًا نشيطًا في منصبه كمدير عام للموانئ. أما برهان الدين باش أعيان، الذي شغل سابقًا منصب وزير الخارجية وسيتعامل مع موضوع الإعلام وموضوعات الاتحاد العربي، والمسائل القريبة جدًا من موضع التطبيق، فإنه من العناصر الصلبة المؤيدة لنوري، وأحد العناصر المناسبة جدًا ضمن التشكيلة الوزارية، على الرغم من كونه بطبيعته بليدًا ومملًا جدًا. أمّا عبد الحميد كاظم والدكتور عبد الأمير علاوي، فهما من ذوي الخبرة والكفاءة، على الرغم من عدم أهميتهما من الناحية السياسية.

محمود بابان ذكي وذو عقل منفتح، لكن لم يُمنح الوقت الكافي ليضع لمساته بوصفه وزيرًا للصحة في الحكومة السابقة. محمد مشحن الحردان لم يثبت نجاحه في وزارة الاقتصاد، ومؤهلاتة متواضعة في مجال الزراعة. وكان يتصف بخاصية الشباب وبقدرة على اتخاذ القرار وإثبات أنه مفيد في أي وزارة. أمّا العضوان الأضعف بين أعضاء الوزارة فهما صالح صائب الجبوري في الإعمار ورشيد الجلبي في الأشغال والمواصلات.

٤ ـ لكن رئيس الوزراء والوزراء الأربعة المتوافرين، الذين أُشير إليهم في بداية الفقرة السابقة، هم فقط الذين تقع على كواهلهم المسؤولية الأساسية في صنع السياسية. إن اختيار الدكتور الجمالي ترك لدى الجميع، وعلى وجه اليقين، انطباعًا مؤدّاه أن هذه الحكومة إنما كانت ردًّا مباشرًا على تحديات الرئيس ناصر. فالجمالي هاجم الجمهورية العربية المتحدة منذ قيامها بشكل متواصل وبمقالات صحافية حملت تواقيعه في صحيفة **الأمل**، وهو من المؤمنين إيمانًا شديدًا بمخاطر توغّل الشيوعية في المنطقة من خلال تعاون السوفيات مع ناصر. في تحدي الجمالي لناصر، ومثلما يفعل دومًا في المسائل الأخرى أيضًا، كانت ردوده وإجاباته مفرطة، وعليه الآن أن يثبت أنه وزير مقتدر. استُقبل تعيينه في منصبه هذا بمشاعر مختلفة في العراق؛ إذ خشي عدد من العراقيين أن يصعّد وجوده في الحكومة التنافس بين الاتحاد العربي والجمهورية العربية المتحدة. في أي حال، فإن وجوده في الحكومة يعني أنه جلب معه للحكومة شيئين ذوي نفع كبير: أولهما الشجاعة في مواجهة ما يقتنع هو به، وهذا من الأمور غير المعروفة والنادرة في خصائص السياسيين من العرب، وثانيهما الإيمان المخلص بضرورة إجراء الإصلاحات الاجتماعية. وهذا الموضوع الأخير سوف يقوده إلى الوقوف مع عبد الكريم الأزري داخل الوزارة، وتقديم التأييد له في الضغط لتنفيذ سياسة داخلية ناشطة بهذا الاتجاه. عبد الكريم الأزري لم يتمكن، منذ تخاصم قائده السابق صالح جبر مع نوري، من أن يجد أساسًا للعمل مع نوري، وإن حقيقة ضمه إلى الحكومة الآن إنما هي إجراء ذو أهمية بالغة يؤشر إلى كيف يتوجب التعامل مع الوضع القائم. إنه من النوع المغالي في عقيدته الاقتصادية، ومن ملّاك الأراضي، ويتمتع بوجهات نظر إصلاحية وأفكار عدة، بعضها عملية وبعضها لربما غير عملية، من أجل

السير في تنفيذ إصلاحات اجتماعية واقتصادية تقدمية، ونشر الفوائد المتأتية من العوائد النفطية بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع العراقي. وبوصفه وزيرًا للمالية، يتوقَّع أن يضغط من أجل إصلاح في شكل النظام الضريبي ومداخل النظام الضريبي ذات الصلة بقطاع الأراضي. وعلى الرغم من ضعف حجم الهيئات القائمة، فهي ستحظى بشعبية لدى المواطن العادي. لكن ربما يعارضها بشدة شيوخ القبائل وملّاك الأراضي الكبار. غايات عبد الكريم الأزري هي من دون شك مخلصة ومفيدة. ومع تأسيس الاتحاد العربي، ثمة حاجة كبيرة، أكثر ممّا سبق، بالنسبة إلى الحكومة العراقية كي تُظهر أنها مهتمة باتخاذ إجراءات لتحسين مستوى المواطن العادي، خصوصًا في المناطق الحضرية (المدن) وفي الأحياء الفقيرة المبنية على شكل أكواخ من الطين (المقصود سكان الصرائف)، التي تنمو بسرعة حول المدن وتؤمّن السكن لأولئك الذين يندفعون أفواجًا من الريف إلى داخل المدن. هذا ما يؤمل به، لكنني لا أشعر بثقة كبيرة بأن عبد الكريم الأزري سوف يُظهر المقدرة في تنفيذ تكتيكات ماهرة في وضع أفكاره فوق مصالح أصحاب الأراضي؛ إذ لن يكون البلاط ونوري راغبين في تنفيذ هجوم جبهوي كبير جدًا على واحدة من الجماعات الرئيسة التي تتطلع الحكومة إلى دعمها وتأييدها.

٥ ـ أمّا سعيد قزاز، فهو ابتداءً معروف تمامًا بأنه صارم ومن ذوي الخبرة كوزير للداخلية. وهو من الذين يتمتعون بالحكمة الكبيرة وبُعد النظر بين رجال السياسة العراقيين المعاصرين. كما أنه واحد من اثنين من القياديين الأكراد الذين يمارسون الحياة السياسية. وسيكون له في وقت لاحق دور مهم بسبب قيام الاتحاد العربي. ولربما هنالك خطوات إضافية أخرى باتجاه الوحدة العربية التي ما حصل منها فعلًا سبّب شيئًا من القلق بين السكان العراقيين الأكراد الذين قبلوا بعد أعوام عدة من المتاعب بالوضع الذين يعيشونه في الدولة العراقية، وهم فعلًا ابتدأوا يؤدون دورًا متناميًا مهمًا فيه (راجع رسالتي رقم ٢٩١ في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٧)، لكنهم لا يستسيغون أن يكونوا أقلية بين مجموعة عربية سكانية متصاعدة. وتبعًا لذلك ربما يصبحون أكثر عرضة للسقوط تحت تأثير الدعايتين التركية والإيرانية، وربما حتى دعاية روسيا السوفياتية القائمة على

أساس حلم إنشاء الأمة الكردية الموحَّدة. على الحكومة العراقية أن تولي هذه المشكلة عنايتها الخاصة لكي تضمن حصول الأكراد على مشاركة عادلة في التعيين ضمن الاتحاد العربي، تمتعهم بالمشاركة في العراق. هنا، من حسْن الحظ أن سعيد قزاز هو المرشح الأفضل الذي يعبّر عن وجهة نظرهم.

٦ ـ أخيرًا، ضياء جعفر وزير متمرس، تولّى المنصب عشر مرات، خمس منها في وزارة الاقتصاد. لا يعد شخصية شعبية لأنه مشاكس، يحب التباهي ولفت أنظار الناس إليه. لكنه متمكن ويعرف مشكلات النفط جيدًا.

٧ ـ سياسة الحكومة تماثل بصورة رئيسة سياسة آخر حكومات نوري (المقصود حكومة نوري خلال وزارتيه الثانية عشرة والثالثة عشرة). مع إدخال كلٍّ من الدكتور الجمالي وعبد الكريم الأزري إلى الوزارة، فإن اشتراكهما يعني تنفيذ وعود زيادة توجيه الاهتمام نحو الموضوعات الداخلية، وكذلك اتخاذ خطوات لتحقيق المزيد من الشعبية للحكومة قياسًا بما كانت عليه حكومة نوري السابقة. في أي حال، فإن وجود هذين الوزيرين وما يتمتعان به من صفات مشتركة قد يجعل هذه الحكومة أقل تجانسًا، مع إمكانية حصول انقسام داخلي أيضًا. لذلك، من المحتمل أن تحتاج هذه الحكومة في الأحوال كلها إلى إعادة تأليف عند تشكيل حكومة الاتحاد العربي في أيار/ مايو. لكن بصرف النظر عن ذلك، فإن تماسكها سوف يصبح مرتبطًا ومعتمدًا بشكل كبير على التهديد الكبير المحيط بالعراق، المتمثل بالرئيس ناصر. نحن جوبهنا بحالة متناقضة ظاهريًا لكنها صحيحة للوهلة الأولى، وهي أنه على الرغم من كوننا نرى العلاقات العربية الداخلية دومًا أكثر حدّه، وهي العلاقات التي تبدو سياسة ناصر الحالية منغمسة فيها، فإننا ربما نخشى، على الأمد البعيد، أن يواجه النظام العراقي مشكلات عظيمة في تحصين نفسه ضد الخطر الذي يعمل الرئيس ناصر على إثارته ألا وهو شحذ الاستياء لدى الشعب المتحمّس كثيرًا لما يسعى ناصر إلى تحقيقه، وعلينا الآن من خلال ذلك أن نجمع سورية في حكومة واحدة. هذه العناصر المنقسمة التي لربما تُظهر حالة من التوافق، تستطيع إذا مُنحت الوقت الكافي السير في تنفيذ بعض الإصلاحات الداخلية الضرورية، من أجل أن تمنح العراق الاستقرار. مع ذلك، من الممكن،

كما حصل في الماضي، أن تحدّد الأحداث خارج العراق، إلى حد بعيد، مدى بقاء الحكومة القائمة.

٨ ـ أُرسل نسخًا من هذه الرسالة إلى ممثلي حكومة صاحبة الجلالة في عمّان/ أنقرة/ بيروت/ البحرين/ كراتشي/ الكويت/ طهران/ مركز قيادة الشرق الأوسط/ واشنطن.

لي الشرف
مايكـــل رايت

المرفقـــات

تشكيلة الحكومة العراقية التي قامت في ٣ آذار/ مارس ١٩٥٨

رئيس الوزراء ووزير الدفاع وكالة: نوري السعيد

نائب رئيس الوزراء: توفيق السويدي (رقم إضبارته ١٣٨)

وزير الخارجية: د. فاضل الجمالي (رقم إضبارته ٥٣)

وزير المالية: عبد الكريم الازري (رقم إضبارته ١٦)

وزير الداخلية: سعيد قزاز (رقم إضبارته ١٢٤)

وزير الإعمار: صالح صائب الجبوري (رقم إضبارته ١٢٦) (لم يتغيّر)

وزير الزراعة: محمد مشحن الحردان (سابقًا وزير الاقتصاد)

وزير المواصلات والعمل: رشيد الجلبي (رقم إضبارته ١٢٠)

وزير العدل: جميل عبد الوهاب (رقم إضبارته ٧٦)

وزير التربية: عبد الحميد كاظم (رقم إضبارته ١٥) (لم يتغيّر)

وزير الشؤون الاجتماعية: سامي فتاح (رقم إضبارته ١٢٨) (سابقًا وزير الداخلية)

وزير الاقتصاد: ضياء جعفر (رقم إضبارته ٥٢)

وزير الصحة: د. عبد الأمير علاوي (رقم إضبارته ٣) (سابقًا وزير المواصلات)

وزير من دون وزارة: برهان الدين باش أعيان (رقم إضبارته ٤٥) (سابقًا وزير الخارجية)

وزير من دون وزارة: رابح العطية (رقم إضبارته ١١٩)

وزير من دون وزارة: محمود بابان (رقم إضبارته ٨٥) (سابقًا وزير الصحة)

FO 317/133815

سرّي

الشرق الأوسط
مضامين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي

١ ـ المدخل

هنالك تطوّرات بعيدة المدى في منطقة الشرق الأوسط منذ أن درس مجلس حلف شمال الأطلسي الوضع هناك. نوّهنا في آخر ورقة إلى مشكلتين أساسيتين تواجهان الغرب في الشرق الأوسط: **الأولى** بروز قوى سياسية ثورية جديدة. و**الأخرى** الاقتحام القوي للسياسة السوفياتية داخل المنطقة. السياسة السوفياتية تبقى بشكل عام كما تم توضيحها سابقًا، ولا تحتاج إلى مزيد من التفصيل هنا. في أي حال، أصبحت المشكلة الأولى الآن أكثر تمركزًا.

منذ ظهور الجمهورية العربية المتحدة في ١ شباط/ فبراير ١٩٥٨، موحِّدة مصر وسورية تحت رئاسة دكتاتورية للعقيد ناصر، وما نجم عنه فورًا من قيام منافس لها هو الاتحاد العربي باعتباره الفدرالية التي ضمّت مملكتي العراق والأردن، غدت الأحداث السياسية في المرتبة الأولى من حيث الأهمية. ويبدو أن التطوّرات السياسة الأساسية في منطقة الشرق الأوسط، كما هو متوقَّع، ستتركز بعض الوقت على مستقبل هاتين المجموعتين العربيتين. لذلك، تحاول هذه الوريقة تقويم مضامين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي وتأثيراتهما بعضهما في بعض وفي بقية أقطار المنطقة والغرب، وفي السياسة السوفياتية أيضًا.

٢ ـ الخلاصة والاستنتاج

راهن ناصر بكل شيء على الجمهورية العربية المتحدة (ج. ع. م.). سمْعته السياسية تكفي ضمان استمرار بقاء ج. ع. م. في المستقبل المنظور. مع ذلك، هنالك في سورية توسّع مهم في الكره غير المنسق للاندفاع مع

مصر، إضافة إلى مشكلات عملية في تحقيق ذلك. ومن المتوقّع أن تصبح مثل هذه الأشياء أكثر حضورًا مع مرور الزمن. وربما سيقدّم ناصر إلى مواطنيه المزيد من النجاحات لغرض تحويل انتباههم عن الأشياء التي تسير خطأ في بلادهم.

الرأي العام، باعتباره يعارض النظم في عموم العالم العربي، يقف بشكل كبير إلى جانب ناصر الذي يمثّل في الوقت الحاضر خطرًا على النظامين في العراق والأردن، ولا سيما النظام الأخير، وسوف يحاول إطاحتهما بوسائل هدامة، وبأسرع وقت ممكن. ومن المتوقّع أيضًا أن يعمد ناصر في مرحلة معيّنة إلى تقديم عرض من أجل ضم لبنان إلى ج. ع. م.، ويبدو أنه يسعى إلى فتح ثغرة في حكم الملك سعود لكن لا يزال من المبكر القول ما إذا كان يسعى إلى إسقاط سعود كليًا أو جزئيًا بإخافته كي لا ينضم إلى الاتحاد العربي. اليمن يوفّر لناصر قاعدة للعمليات الهدامة ضد كلّ من العربية السعودية ومحمية عدن والقرن الأفريقي.

حصل الاتحاد العربي على دعم جماهيري قليل، لكن ربما يتميز بالصدق الحقيقي. مثل هذا الاتحاد يمكن أن يستمر شرط أن تؤمّن له سبل مواجهة إجراءات ناصر الهدّامة، ريثما يتمكن من إبراز فوائده. إن المجموعتين العربيتين الجديدتين كلتيهما لا تشكلان خطرًا مباشرًا على إسرائيل، كونهما مشغولتين إحداهما بالأخرى. الجمهورية العربية المتحدة تمثّل تهديدًا خطِرًا وفوريًا على المصالح النفطية الغربية التي يشتهيها ناصر حاليًا، وهو فعلًا يسيطر على جميع أشكال طرق الترانزيت الخاصة بالنفط المتجه إلى الغرب.

الاتحاد السوفياتي غير متحمس للوحدة العربية بقيادة ناصر، لكنه سيبذل محاولات قوية لتوسيع نفوذه في ج. ع. م.، وسيقوم بكل ما هو ضروري لاستغلال ما هو متاح له للإضرار بالمصالح الغربية.

٣ ـ مستقبل الجمهورية العربية المتحدة

المضمون السياسي للجمهورية العربية المتحدة

اتفاق لإقامة الجمهورية العربية المتحدة (تضمّن وحدة بين مصر

وسورية) أعلنه الرئيسان ناصر والقوتلي في القاهرة يوم ٥ شباط/ فبراير. أوضح ناصر لمجلس الأمة المصري سبعة عشر مبدأ ستشكل القاعدة لمضمون دستور الجمهورية العربية المتحدة. العناصر الرئيسة هي:

أ. سيُشكل كلٌّ من سورية ومصر إقليمًا للجمهورية، وتحت علم واحد مع قوات مسلحة واحدة.

ب. السلطة التنفيذية ستناط برئيس الجمهورية، يعاونه وزراء يعيّنهم هو.

ج. السلطات التشريعية ستناط بمجلس تشريعي يتكون من ٤٠٠ عضو (يتم اختيارهم بمرسوم جمهوري)، يجري اختيار نصفهم على الأقل من البرلمانين السابقين المصري والسوري. ومن المفترض أن يشرّع هذا المجلس الدستور الدائم للجمهورية. سينعقد المجلس في دمشق مرة واحدة كل عام.

د. سيتم ترتيب مجلس تنفيذي في كل إقليم يعيّنه رئيس الجمهورية. وسيدرس هذان المجلسان ويقرران الموضوعات ذات الصلة بتنفيذ السياسة العامة في الإقليم.

هـ. تبقى القوانين النافذة في سورية ومصر نافذة إلى حين حصول تعديل عليها.

و. تبقى الالتزامات الدولية والاتفاقيات النافذة أيضًا سارية المفعول في كل إقليم من الإقليمين، وبحسب ما وُقِّع وفق مقتضى القانون الدولي.

ز. حُلّت الأحزاب السياسية في سورية، وفي وسع مواطني كلا الإقليمين إنشاء اتحاد قومي لغرض تحقيق أهداف الأمة.

تم الاستفتاء العام في مصر وسورية بتاريخ ٢١ شباط/ فبراير، وانتُخب ناصر رئيسًا للجمهورية الجديدة، حيث حصل على جميع الأصوات في كلا البلدين.

الشؤون الداخلية

على الرغم من انتشار الرغبة في إنشاء شكل من أشكال الوحدة العربية، وهي رغبة قائمة في سورية منذ وقت طويل، فإن سبب قيام الرئيس السابق

شكري القوتلي، بشكل سريع، بمفاتحة العقيد ناصر بمخاوفه، كما يبدو، إزاء الشيوعيين وحلفائهم الأقوياء، وكذلك إزاء خالد العظم وزير الدفاع السابق ونائب رئيس الوزراء والجنرال البزري رئيس هيئة الأركان السابق، هو أن الأخيرين سيكونان في وقت قريب من القوة بما يكفي استيلاءهم على السلطة. في الوقت ذاته، جاء امتداد الثورة المصرية إلى سورية تحت قيادة ناصر متوافقًا مع رغبة هذا الأخير في الوحدة العربية. مع تسلّم ناصر رئاسة الجمهورية الجديدة ربط كل شيء بنجاح هذه المغامرة. وأول مشكلة يواجهها ناصر هي تحقيق السيطرة في سورية، وقدرته الكبيرة تكمن في سمعته الشخصية بين الجماهير السورية، ومن المفترض أنه سيفعل ما في وسعه ليرتّب وضعه قبل أن تبدأ الحماسة الشعبية بالتلاشي. حقق فعلًا بداية جديدة؛ فمكانته الدستورية تجعل منه دكتاتور الجمهورية، بوصفه الرئيس الذي يتمتع بالسلطة الكاملة، بما في ذلك صلاحية تعيين نائب الرئيس ووزراء الجمهورية والوزراء في الإقليم والمجلس التشريعي. حُلّت الأحزاب السورية كافة، بما في ذلك حزب الشيوعيين، بموجب قرار رئاسي، وتم تبنّي نظام الحزب الواحد المصري عبر شمول سورية بالاتحاد القومي المعمول به في مصر. وفي الوقت نفسه، يتوجب على ناصر أيضًا أن يكون حذرًا من المخاطر التي قد تنمو لدى النخبة في الجيش. لذلك، فإن ناصر يعمل باتجاه إنهاء أي شكل من أشكال المعارضة ضده في القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي السورية. هذا كله حصل بفعل إزاحة البزري.

يبدو واضحًا من خلال التعيينات الأولى التي أجراها ناصر في ما يتعلق بالوزراء أنه يعتزم الاستناد في سورية إلى ثقل كثير من أنصاره في الجيش، وأولئك السياسيين ـ وبشكل خاص شخصيات في حزب البعث المنحل الذي كان قد أيد الوحدة مع سورية تأييدًا كبيرًا. فجرى تعيين أكرم الحوراني، الرئيس السابق لحزب البعث، واحدًا من أربعة نواب للرئيس، وتعيين العقيد السراج، الذي كان سابقًا رئيسًا للمكتب الثاني، في منصب وزير الداخلية في سورية، وتعيين ثلاثة آخرين من ضباط الجيش، من ضمنهم العميد نفوري مساعد رئيس الأركان سابقًا، الذي عُيّن وزيرًا للبريد في سورية. مثل هذا الاختيار كان ذا شأن؛ فخالد العظم والبزري تُركا جانبًا، وهو ما يُظهر أن ناصر قرر منذ البداية ألّا يتخذ موقفًا وسطًا مع العناصر الشديدة الولاء للسوفيات.

إن حماسة الشعب السوري منصبة بشكل كبير على ناصر ذاته، وكذلك على فكرة الوحدة العربية والثورة، وهي الأمور التي يتبنّاها ناصر، وهذه لا تسري على مصر والمصريين. في سورية، بينما يشكل الشيوعيون وحلفاؤهم العنصر المهم جدًا في المعارضة السياسية لناصر، فإن هنالك جماعات أخرى ممن تكره الدكتاتورية أو الوحدة مع مصر، ومن المتوقع أن تبرز كأول أشكال التدفق بعد أن تنتهي الحماسة الشعبية بين هذه الفئات. ومن هؤلاء، السياسيون الذين كانوا في وقت من الأوقات يفضّلون شيئًا من العلاقة المترابطة مع العراق، علاوةً على ملّاك الأراضي الأغنياء الذين يخشون إجراءات ثورية لإعادة تقسيم الأرض، مثلما هم رجال الأعمال الخائفين من تأثيرات نتائج الاقتصاد المصري في الاقتصاد السوري، فضلًا عن الإخوان المسلمين والأقليات، من دون أن يعني ذلك الدروز والأكراد والعلويين على نحو واسع بالضرورة. في الوقت الحاضر، تبدو هذه الجماعات غير منظَّمة وغير قادرة على أن تسبب لناصر توترًا حقيقيًا. [لكن] ما يمكن أن يكون أكثر خطورة على ناصر هو تنامي المعارضة بين ذوي الفكر المستقل من السوريين، الذين أصبحوا من خلال الخبرة الماضية معادين للنتائج العملية للوحدة مع مصر. وفي ما يخص مكانة ناصر وسمعته، فإنهما ستعتمدان على ما ستحققه الوحدة المصرية ـ السورية من نتائج. لذلك، فهو يعطي أولوية، بأسرع ما يمكن، للإجراءات السياسية التي لها قيمتها الدعائية، في حين يغفل أو لا يشير إلى دراسة الموضوعات والإجراءات العملية، خصوصًا في المسائل الاقتصادية والمالية التي ستسبب، كما يبدو، مشكلات حقيقية. حتى الآن، النتائج العملية للاندماج المصري ـ السوري هي انتخاب ناصر رئيسًا، وتسلّمه المسؤولية من خلال قانون يخوله السلطات بعد أن صدر هذا القانون رسميًا عن الرئيس والحكومة السورية، وما تلا ذلك من تعيينات سياسية، وإبطال لجوازات سفر، وخفض لأجور السفر جوًا بين الإقليمين السوري والمصري، وتوحيد جهاز الخدمة الخارجية، بما في ذلك توحيد الممثلين في الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية، حتى أصبحت القاهرة عاصمة [دولة الوحدة] وجرى خفض مستوى البعثات الدبلوماسية في دمشق إلى مستوى قناصل. وبصورة رسمية، اعترفت بالجمهورية العربية المتحدة جميع الأقطار تقريبًا ذات التمثيل الدبلوماسي في القاهرة.

يدرك ناصر جيّدًا أنه يصعب على العقل العربي الاستمرار في الحماسة أمدًا طويلًا ما لم يتم تحقيق أشياء مثيرة بشكل متواصل؛ فالعرب لا يستمرون على حال واحدة وفي وضع مندمج وقوي مدة طويلة من الزمن. وإذا ما انتهت الاستعراضات والخطابات والاحتفالات ولم تظهر نتائج ملموسة، يتعيّن على ناصر أن يعثر على محفزات أخرى، والمجال الأكثر توقعًا والأوفر فائدة هو، كما يبدو، هو مجال السياسة الخارجية.

السياسة الخارجية

من المتوقع حتمًا أن يواصل ناصر طموحاته من خلال قيادة العرب باتجاه الوحدة، في ظل روح الثورة المصرية. عمله الوحدوي، الذي يبدو ناجحًا مع سورية، وبمساعدة من محطة إذاعة القاهرة، أطلق الخيال لدى المثقفين والعامة في العالم العربي.

ومثلما هي الحال في مصر، فإن هذه الحماسة الجماهيرية الأولى هي مبعث قوة، وموضع مراهنة لدى ناصر لا تحتمل التأخر. الخصوم الأقوياء للخطة التوسعية في تلك الأقطار يأتون من النظم التقليدية التي أصبحت أكثر من غيرها عرضة للتهديد، ولا سيما في العراق والأردن المرتبطين أحدهما بالآخر من خلال الاتحاد العربي. شنّ ناصر، بعد ترحيبه بالتجمع الهاشمي المنافس ترحيبًا صوريًا إلى حد بعيد، حملة دعاية شاملة، وعلى أوسع نطاق، ضد النظامين السياسيين في بغداد وعمّان، ولا بد من توقّع قيامه بمحاولة تدبير أمر إسقاطهما بواسطة هذه الحملات وإجراءات هدّامة أخرى قبل أن يتحقق اندماجهما.

من المحتمل أن يشعر ناصر حقيقة بعدم الارتياح حيال حجم ارتباطاته المالية بالاتحاد السوفياتي، لكنه لا يتوقع مساعدة من الغرب ما لم يُقلع عن السعي في سبيل أهداف التوسع. لذلك، من الممكن أن تكون المشاركة، وبأسرع ما يمكنه، في الثروة الناجمة عن المصادر النفطية في العربية السعودية والخليج العربي أو العراق، التي ستساعده عوائدها ربما في تخليص نفسه من مشكلاته المالية.

الأردن

لا شك في أن الأردن يُعَدّ واحدًا من أهداف ناصر الأولية. ففي هذا البلد، يستحوذ ناصر في الواقع على درجة كبيرة من التأييد، خصوصًا بين فلسطينيي الضفة الغربية اللاجئين العرب. بعض السخط يظهر أيضًا من وقت إلى آخر بين الضباط الصغار في الجيش الأردني.

المجلس التشريعي الذي أقيم في قطاع غزة يمكن أن يُستخدم، في أي وقت، في إثارة مطالب أن فلسطين يجب أن تنضم إلى ج. ع. م.، وهو ما يؤدي إلى عدم الاستقرار في الضفة الغربية.

العربية السعودية

النفوذ المصري قوي في العربية السعودية منذ بعض الوقت، لكن الملك سعود ممتنع تمامًا عن اتخاذ موقف علني في النضال من أجل القيادة العربية، على الرغم من ميله إلى الاتحاد العربي. وفي ضوء شروع ولي العهد فيصل في توسيع مسؤولياته، بدا أن العربية السعودية ستميل أكثر نحو الاتحاد العربي. هذا الوضع ينطوي على إشكاليات غير مرحب بها، لما له من تأثير في الوضع الغربي في المنطقة.

لبنان

يتعامل ناصر مع لبنان بلطف، وذلك عبر سورية. أولى اهتمامًا مبالغًا فيه بالمندوبين اللبنانيين المتنفذين الذين حضروا إلى سورية لاستقباله وتهنئته، وأوضح لهم أنه سيرحب بلبنان في الجمهورية الجديدة. [لكنه] لقي متاعب كثيرة في معرض طمأنته المسيحيين اللبنانيين إلى نياته الحسنة تجاههم. ومع أن لبنان ليس واحدًا من أهداف ناصر الأولى، ربما، فإن من المؤكَّد أنه يبدو له لقمة صغيرة، وذلك باعتبار لبنان دولة صغيرة مزدهرة، وليس هنالك من يدافع عنه، ويرتبط أيضًا من الناحية الفعلية بسورية ارتباطًا واسع النطاق برًا وبحرًا. ومن شأن الانتخابات الرئاسية المقبلة في لبنان أن توفر للمصريين فرصًا لإثارة مشكلات في لبنان.

في إمكان ناصر أن يمارس الضغط على جميع المناطق المشار إليها

سابقًا، وعلى العراق أيضًا من خلال سيطرته على حركة النفط شرقًا ـ غربًا وعلى أنابيب النفط التي تمر جميعها عبر سورية، وعلى خطوط المواصلات بين الأردن ولبنان.

اليمن

اليمن يدور فعلًا في فلك ناصر، إذ انضم إلى جمهوريته في إطار فدرالية تُعرف باسم الدول العربية المتحدة، وهو ما من شأنه تسهيل توسّع النفوذ المصري فيه، ويمكّن ناصر من إحداث مشكلات في وجه ملك سعود، والانضمام إلى نضال اليمن ضد الإمبريالية من خلال دعم محاولة اليمن دمج محمية عدن فيه، الأمر الذي سيمنحه أيضًا قاعدة للنشاط الهدّام ضد أوضاع الغرب في القرن الأفريقي. ليس في وسع ناصر في المقابل أن يحصل على التعاطف مع نظام الإمام، لكن لربما يجد من المفيد دعم الإمام إلى الحد الذي يجعل هذا الأخير يتّبع سياسات نافعة لمصر.

إسرائيل

الجدير بالملاحظة هو غياب الإشارات إلى إسرائيل خلال الاحتفالات الرسمية بإنشاء الجمهورية العربية المتحدة. كان هنالك تشديد على دفاع الجمهورية الجديدة ضد أي أعمال توسع إسرائيلية جديدة. وفيما ناصر منشغل تمامًا بتحقيق تماسك الجمهورية وبالأعمال الهدامة للأنظمة العربية المعادية، سيجد الآن نفسه مكرهًا، بشكل كبير، على استخدام العداء العربي ـ الإسرائيلي التقليدي من أجل تفجير الحماسة لتحقيق أغراضه.

المضامين الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة

صيغ شكل الاتحاد الاقتصادي بين مصر وسورية في اتفاقية أيلول/ سبتمبر ١٩٥٧، ليشمل إنشاء منطقة جمركية واحدة، واستحداث بنوك مشتركة وشركات كثيرة، وكذلك توحيد العملة. [لكن] ليس من المتوقّع في المستقبل القريب تحقيق تقدم حقيقي باتجاه هذه الأهداف. وزير المالية السوري ذكر أنه في الوقت الحاضر، ستبقى اقتصاديات البلدين، بما في ذلك توحيد العملة، على ما هي عليه، وأن تنسيقًا تامًا بينهما سيتطلب

خمس سنوات. سورية متنبهة تمامًا إلى أنها البلد الأغنى، وأنها ستخسر أكثر ممّا ستكسب، ومن غير المتوقع أن تُجبر على المسايرة. وزير المالية المصري هو الآخر، كما ذكرت التقارير، يعارض (بصورة شخصية) التوحيد الاقتصادي.

وربما ستكون إجراءات اقتصادية فاعلة خلال عام ١٩٥٨ مقتصرة على رفع حجم التبادل التجاري بين مصر وسورية على نحو اعتيادي في حجم تبادل المنتجات الزراعية. إذا ما نُفّذت مشاريع الري المخطط لها، فإن سورية ستكون قادرة تمامًا على مدّ مصر بمعظم حاجتها من الحنطة. إن فكرة إسكان أعداد كبيرة من الفلاحين المصريين في سورية لا يُتوقع لها أن تكون أكثر من خطوة رمزية.

ليس لانضمام اليمن إلى ج. ع. م. سوى تأثير اقتصادي محدود؛ فاليمن بلد زراعي متخلّف ذو مصادر قليلة. أما التجارة الصغيرة الحجم، فيجري نشاطها عبر ميناء عدن كليًا.

ربما يُتوقع أن يستغل ناصر، إلى أقصى حد، الموارد المالية المتحققة من واردات طرق مرور النفط إلى الغرب، وبالشكل نفسه الذي جرى مع قناة السويس، خصوصًا أن خطوط الأنابيب المارة عبر سورية هي الآن تحت سيطرة كاملة.

المضامين العسكرية للجمهورية العربية المتحدة

هناك منذ بعض الوقت فعلًا قيادة عربية مشتركة تنسق المسائل العسكرية بين مصر وسورية. الجيشان كلاهما مجهزان عمليًا وواقعيًا بمعدات متماثلة، والقيادة المشتركة تمارس دوريًا التبادل الشامل للتسهيلات ذات الصلة بالتدريب. من المتوقع أن يزداد كثيرًا مثل هذا التبادل للخبرات.

احتوت الورقة على إجمالي [عديد القوات]، وهو قرابة ١٥٠ ألف رجل، هو حجم قوات الجمهورية العربية المتحدة، وهذا رقم فيه تمويه، وليس من المتوقّع أن تزيد الوحدة في قدرتها الحربية لكلا البلدين. في الواقع ستكون مصر سببًا آخر للانقسام الطائفي في الجيش السوري، خصوصًا إذا مارس المصريون دورهم في معالجة هذا الوضع.

في ما يتعلق بالقوات الجوية، من شأن ظهور قوتين تختلفان بدرجات تطورهما أن تثير مشكلات مهمة. ربما تؤخر هذه الاختلافات الكفاءة في المدى القصير، ومن ثم تنتهي مع الوقت عندما يزداد خطر القدرات الجوية للدول المجاورة. وإلى حين بناء مطارات جديدة في سورية، لن تكون القوة الجوية المصرية قادرة على تشكيل أي أهمية في إسناد خطر جوي متوقع من القوات الجوية السورية.

إن قيمة حق مصر، بموجب الوحدة أيضًا، في إقامة الجنود المصريين على الأراضي السورية ستتأثر جزئيًا ربما نتيجة المصاعب الإدارية، علاوة على احتمال فقدان القوات المصرية كفاءتها بسبب إقامتها خارج بلادها. هناك في الوقت نفسه حدود في عدد الأفراد الذين يستطيع المصريون إرسالهم إلى سورية من دون التأثير في إمكاناتهم؛ فإذا ما تم إرسال مثل هذه القوات إلى سورية، لن يكون ناصر قادرًا على التعامل مع أي خطر يتهدد أمن مصر الداخلي.

على الرغم من أن من غير المتوقّع أن يتخذ ناصر إجراء عسكريًا مباشرًا ضد منافسيه في الأردن والعراق ولبنان، وعلى أقل تقدير لغاية حصول انهيار في حالة الأمن الداخلي في هيئة أعمال هدامة، فإن سيطرته على سورية تجعل منه الآن قادرًا على إحداث تدخلات كهذه. التهديد العسكري ضد إسرائيل في المدى البعيد ازداد نظريًا من خلال التعاون على العمل العسكري [المصري - السوري] التام على حدودها مع مصر وسورية، لكن لا توجد مؤشرات تدل على أن ناصر يعتزم اتخاذ أي مبادرة ضد إسرائيل في الوقت الحاضر.

انضمام اليمن فيه قيمة عسكرية كبيرة، إذ في إمكان ناصر استخدام المناطق اليمنية قاعدة لممارسة الضغط على العربية السعودية، ويمكنه أيضًا مساعدة اليمنيين في هجماتهم على محمية عدن حين يكون الأمر مناسبًا له. أما في الوقت الحاضر، فمن المحتمل أن يوفر مساعدات تقتصر على إمداد بالأسلحة وما يتصل بها من مدرّبين.

التطور المستقبلي للجمهورية العربية المتحدة

من المبكر الآن افتراض أن الجمهورية العربية [المتحدة] قامت لتبقى؛

فهنالك كثير من الصعوبات العملية على طريق الحقائق المتصلة بتحقيق الاندماج التام بين سورية ومصر، والتي من شأنها أن تطرح نفسها بأنها ستحكم على الوحدة بالفشل المحتم، وأن سورية سوف تنفصل عاجلًا أو آجلًا. لكن قوة الدعوة إلى فكرة الوحدة العربية والعزم والإصرار وسمعة ناصر لن يكون في الإمكان حسابها. وما دام ناصر مستمرًا في السلطة، فإن استمرار بقاء الجمهورية الجديدة مضمون.

٤ ـ مستقبل الاتحاد العربي

المضامين السياسية للاتحاد العربي

يبدو الاتحاد العربي بين العراق والأردن، مقارنة بالجمهورية العربية المتحدة، أقرب إلى علاقة فدرالية منها إلى دولة موحدة. لكن الامتداد الجغرافي الذي يصل بين طرفيه هو وحده يعرض إمكانات عملية أكبر من تلك المتعلقة بالجمهورية العربية المتحدة.

التوحيد جارٍ في السياسة الخارجية والدفاع والتعليم والتجارة، والتنسيق جارٍ في ما يخص المالية والسياسة الاقتصادية. واستنادًا إلى بنود الدستور، فإن كل دولة ستحتفظ باستقلالها ووضعها الدولي ونظام حكومتها الخاص بها. سيكون الملك فيصل رئيسًا للاتحاد، وفي حال غيابه يحل الملك حسين محله. ستكون هنالك سلطة تنفيذية ومجلس تشريعي، وهذا الأخير سيتكوّن من أعضاء أردنيين وعراقيين بعدد متساوٍ. ستقيم الحكومة الاتحادية ستة أشهر في بغداد وستة أشهر في عمّان، بالتناوب.

إن التهديد المباشر لأمن الاتحاد العربي يتمثّل بالحملة الهدّامة التي ينفذها ناصر ضد النظامين في العراق وعمّان. في كلا البلدين، تتمتع مبادرة ناصر باستجابة شعبية أكبر من تلك التي تخص الاتحاد العربي. لذلك، يتوجب أن يكون الأمن الداخلي في رأس اهتمامات الحكومتين العراقية والأردنية، ويبدو أنهما تعيان ذلك. كما أنهما بحاجة إلى مزيد من الدعم الشعبي لفكرة الاتحاد ذاتها، وهو ما يمكن تحقيقه فقط من خلال المسارعة إلى تنفيذ المضامين المنظورة في إجراءات التوحيد، بما يعبّر عن حقيقة قيام الاتحاد.

الشؤون الخارجية

دخل الاتحاد العربي حالة تنافس مكشوف مع ج. ع. م. من أجل الفوز بالقيادة العربية. لذلك، فإن همّه الكبير هو الحصول على داعمين. ويتوقّع أن يوفّر مثلَ هذا الدعم أولئك الذين يمثّلون النظم العربية التقليدية التي يتهددها ناصر، لكن ليس هنالك حتى الآن حاكم يشعر بأنه يستطيع، مهما تكن مشاعره الخاصة، إعلان الارتباط بالاتحاد العربي. الحليف الراغب في التعاون مع الاتحاد العربي هو الملك سعود، لكن دعمه العملي السريع للاتحاد سيكون محدودًا في ظل حقيقة مفادها أنه واقعيًا صرف مبالغ مالية كبيرة من ثروته النفطية، وكذلك بسبب التطورات الداخلية في العربية السعودية التي تدفع إلى توقّع أن تغيّر السعودية اتجاهها إزاء المجموعتين العربيتين المتنافستين. الحليف الأفضل من وجهة النظر المالية هو الكويت، لكن الحاكم هنا تسيطر على تفكيره قضيتان هما: عدم ثقته بالعراق، وشعبية ناصر بين أبناء شعبه. لهذا، يعمل الحاكم من أجل تجنّب أي موقف معلن يميل إلى مصلحة أيٍّ من الاتحادين المتنافسين.

بقيت الحكومة الأردنية معارضة لكل شكل من أشكال الارتباط بحلف بغداد. وعلى الرغم من أن دستور الاتحاد العربي يسمح لأيٍّ من البلدين بالتقيّد بالالتزامات السابقة لقيام الاتحاد، فإن هذه الحالة تبقى موضع متابعة للوقوف على كيف يمكن تحققها عند التطبيق مع توحيد القوات العسكرية العراقية والأردنية، وكذلك توحيد السياسات الخارجية. إن هذا النوع من الصعوبات ربما يظهر في الوضع القانوني لاتفاقية الهدنة الأردنية ـ الإسرائيلية خصوصًا، على الرغم من حقيقة أن قوات كلا البلدين بطريقها إلى التوحيد، وأن العراق ليست لديه اتفاقية مماثلة مع إسرائيل.

المضامين الاقتصادية للاتحاد العربي

على الرغم من وجوب تنفيذ تفاصيل التنسيق المالي والاقتصادي بين العراق والأردن الآن، فإن ربط بلد كبير يمتلك الكثير ببلد صغير لا يمتلك شيئًا يبدو مقترحًا عمليًا في أقل تقدير. وجغرافيا الاتحاد العربي بشكل عام قابلة للتمدد، لكن ذلك لا ينطبق على الأردن وحده. في أي حال إذا ما كان

يتوجب أن يشارك الأردن الآن في عوائد العراق النفطية السنوية التي تصل إلى ٨٠ مليون باوند تقريبًا، والتي من شأنها أن تلقي على عاتق العراق أعباء كبيرة، على الرغم من أن مثل هذه المشكلة يفضَّل أن تعالج بواقعية سياسية. إن برنامج العراق للإعمار يحتاج حاليًا إلى حوالى ٧٠ مليون باوند من العوائد النفطية، وخُصِّصت مبالغ كبيرة لمشاريع كبرى لأغراض التنفيذ في المستقبل. وبما أن الأردن حاليًا يحصل على مساعدة خارجية سنوية بمقدار ٢٠ مليون باوند تقريبًا، فإن بعض التضحية من جانب العراق أمر يتعذر تجنّبه ما لم تجرِ طمأنه الاتحاد بالمساعدة الخارجية، وبالمقدار نفسه على الأقل. ومن شأن هذا أن يُلحق الأذى الشديد بمضامين الاتحاد العربي ومسيرته وشعبيته في العراق. إن موقف العراق من الأردن في ما مضى يوضح أن العراق سيحاول، بقدر ما يستطيع، ألّا يخصص سوى مبالغ صغيرة من عوائده المخصصة لبرنامجه الإعماري. يبدو أن الدستور يضمن حقوق المواطَنة التامة لنصف مليون لاجئ عربي في الأردن، يُفترض أنه سيكون في وسعهم الانتقال بحرّية إلى العراق من أجل البحث عن عمل. موظفو الأمم المتحدة المسؤولون عنهم يتوقّعون أن تفعل ذلك أعداد كبيرة من هؤلاء اللاجئين، لكن ثمة مخاوف أُعرِبَ عنها فعلًا في العراق، من ذلك أن من شأن انتقال اللاجئين على هذا النحو أن يؤدي إلى بروز البطالة في العراق. في الحقيقة يستطيع العراق أن يستوعب بسهولة ربما بضعة آلاف من هؤلاء. لكن يمكن، بتخطيط متأنٍّ، زيادة هذا الرقم. إن الارتباط بالعراق سيجعل الأردن أقل تعرضًا لأعمال هجومية من ج. ع. م. تستهدف طرق التجارة الأردنية التي تمر عبر سورية ولبنان باتجاه موانئ البحر المتوسط.

المضامين العسكرية للاتحاد العربي

يدعو دستور الاتحاد إلى توحيد القوات المسلحة العراقية والأردنية تحت قيادة رئاسة أركان واحدة ووزير دفاع واحد. وعلى صعيد التطبيق، من المتوقع أن تبقى مؤسستا «الجيش العربي» الموحد منفصلتين إحداهما عن الأخرى. أما تمويل متطلبات الدفاع عن الأردن، فسيتم من خلال ميزانية الاتحاد، ومن المتوقع أن تزداد عملية التعاون في التدريب. . . إلخ. ومثلما

هو الأمر في موضوع ج. ع. م.، فإن الحجة القانونية قائمة الآن لغرض وجود جنود كلا البلدين ومرابطتهم في مناطق أي منهما، على الرغم من عدم وجود مؤشرات إلى أي انتقال قريب للجنود العراقيين إلى داخل الأردن.

إن الاندماج بين القوات العراقية والقوات الأردنية يؤدي إلى إنشاء قوة مقاتلة جديدة، وبمقاييس الشرق الأوسط فاعلة في المنطقة، وبعدد إجمالي يصل إلى ٧٥ ألف عسكري تقريبًا. وسيكون ما ستقدمه القوات الجوية الأردنية ذا تأثير قليل في زيادة القوة الجوية الملكية العراقية. كما أن العنصر المهم الوحيد هو أن المطارات الأردنية ستكون متاحة للاستخدام من جانب القوات الجوية الملكية العراقية.

إن قوات الاتحاد العربي، ومثلما هي الحال في ما يخص قوات ج. ع. م.، ستشكل تهديدًا إضافيًا لإسرائيل، لكن يشار مرة أخرى إلى أن ليس هنالك عمل متوقّع حصوله. إن كلا الاتحادين العربيين المتنافسين مشغول تمامًا بمراقبة أحدهما الآخر. والتأثير الذي يمكن أن يلقيه الاتحاد على تعهدات حلف بغداد هو أن هذا الأخير سيقدم العون إلى العراق في حال تعرضه لهجوم فحسب، وأن هذا موضوع يستحق التأمل. أما الأردن، فإنه من دون شك سيبقى متلهفًا على عدم وقوع أي عمل يعرّضه للانتقادات المعادية المتسلحة بأنه في الواقع انضم إلى الحلف من خلال انضمامه إلى الاتحاد.

المضامين المستقبلية للاتحاد العربي

إن قيام الاتحاد العربي سيكون في المستقبل مهدَّدًا بصورة خطرة من طرف ناصر. وإذا كان في وسعه الصمود في مرحلته الابتدائية، التي من المحتمل أن تبقى الأعمال الهدّامة تشكّل خلالها خطرًا عظيمًا يبلغ حتى محاولة اغتيال قادة الاتحاد، يمكن القول إذّاك إن الاتحاد العربي، مثله مثل ج. ع. م.، جاء ليبقى.

تأثيرات إقامة ج. ع. م. والاتحاد العربي

تأثير بعضها في البعض الآخر

مثل هذا التأثير عولج بالتفصيل في الفقرات السابقة. أمّا الاحتمال

الإضافي الآخر، وعلى المدى البعيد، فمن المفيد الإشارة إليه إذا ما كانت كلتا الجماعتين المتنافستين استعمرتا مدةً معيّنة جنبًا إلى جنب، وعلى وجه الخصوص إذا ما حقق الاتحاد العربي النجاح، فإن النزعة، أو الميل لربما سينمو لدى سورية إلى أن تكون أقل افتتانًا بالارتباط بمصر. في المقابل، سيتجه هذا الافتتان، بجاذبية أشد، نحو الارتباط الوثيق بمنطقة الاتحاد العربي التي تتمتع كثيرًا بالترابط المشترك. مثل هذا التطور ليس من المتوقّع أن يبدأ ما دامت الحكومات المحافظة مستمرة في السلطة في العراق.

التأثيرات في بقية الدول والمناطق في الشرق الأوسط

حققت سمعة ناصر انتشارًا واسعًا جدًا بين الجماهير الواعية سياسيًا في جميع أنحاء العالم العربي، ونال ناصر الدعم من أولئك الذين هم إما من ذوي الاتجاهات الثورية أو من المعادين للغرب أو من المتحمسين في صفوف القوميين العرب. في المدن العربية، أغلبية الناس ربما مؤيدة لناصر. الشكوك والمخاوف من الظاهرة الناصرية قائمة فعلًا بين النظم العربية التقليدية كلها. وباستثناء حكومتي العراق والأردن، لم تجرؤ أي منها على انتقاد الجمهورية العربية المتحدة علانية وأمام الرأي العام. الاتحاد العربي حقق حتى الآن القليل من الدعم الشعبي في العالم العربي، حيث يُنظر إلى الاتحاد العربي بأنه جماعة مدافعة عن النظم التقليدية ضد ناصر.

إمام اليمن انضم فعلًا إلى جانب ناصر، على أمل أن يعينه ذلك على الحفاظ على نظامه، وأن يساعده ذلك أيضًا، على سبيل الافتراض، في الحصول على مساعدة ضد محمية عدن. ولربما سيكون مسرورًا أيضًا بتعزيز الثقل العربي إزاء النفوذ السوفياتي المباشر والمتزايد في المنطقة التابعة للإمام.

حاكم الكويت قلق من الحماسة الشعبية الكويتية المؤيدة لناصر، وهو أيضًا يشعر بالريبة حيال العراق، لكنه سيعمد إلى تجنّب أي التزام علني يدل على تأييد لـ ج. م. ع. أو للاتحاد العربي، والسبب في ذلك هو أن أي

حركة باتجاه أي منهما ستخل ربما بالتوازن في الكويت. أما بقية المناطق في الخليج العربي، فمن المتوقع أن تتبع المنهج ذاته. والدعم العام لناصر وسط رأي عام كهذا ووجود كهذا يجعل الحكام يشعرون بأنهم غير قادرين على النأي بأنفسهم عنه، بصورة علنية على الأقل. وفي الأحوال كلها، سيكون موقف حكام الخليج متأثرًا بموقف العربية السعودية تأثرًا شديدًا.

في العربية السعودية النفوذ المصري قوي، والملك سعود في وضع صعب؛ ففي حين أن الملك يرغب في أن يُظهر أنه لا يقف جانبًا، فإنه أصبح عمليًا، وبشكل متصاعد، على علاقة سيئة بناصر، وذلك بسبب عقَد ناصر الثورية وارتباطاته بالسوفيات ودعم الجماهير له، فضلًا عن محاولته تدبير عملية لاغتيال سعود. أما هذا الأخير، فإنه يميل أيضًا إلى دعم الاتحاد العربي بشكل معتدل، في حين أنه غير مستعد لنسج ارتباط وثيق بالنظم الهاشمية ذات الشعبية المشكوك فيها، ولا يريد أيضًا أن يرتبط بحلف بغداد بشكل مباشر أو غير مباشر. الآن حصل الأمير فيصل على سلطات أوسع، ومع ذلك يتوجب اعتبار العربية السعودية مائلة نحو الدول العربية المتحدة بدلًا من كونها مائلة نحو الاتحاد الهاشمي، مع ملاحظة أن مثل هذا لا يعني القول إن فيصل سيصبح حتمًا لعبة في يد ناصر.

في لبنان المزاج العام مشوب بخوف مشترك من ناصر؛ المسلمون الذين يؤلفون نصف السكان، استحسنوا ج. م. ع. من دون أن يدفعوا باتجاه وجوب انضمام لبنان إليها. المسيحيون أساسًا يعارضون انضمام لبنان إلى ج .ع. م. لكنهم لا يجرأون على انتقاد ناصر. الحكومة، التي تكلم أعضاء فيها ـ بصوت عال ـ لمصلحة الحفاظ على استقلال لبنان، اهتزت تمامًا جراء قيام ج. ع. م. من المشكوك فيه ما إذا كان في استطاعة أحد في لبنان اعتبار الاتحاد العربي المنافس يوفر خيارًا عمليًا، ومهما يكن مرغوبًا فيه، فإن إيران وباكستان ستكونان مستعدتين لتقديم دعم دبلوماسي للعراق ضد ناصر، إذ هما تريان أنه يمثل خطرًا على أمن الشرق الأوسط. إيران على أي حال ستقاوم أي توسع للوحدة العربية تحت أي حماية باتجاه الخليج، المكان الذي لديها فيه ادعاءات تحريرية وحدودية.

من غير المتوقّع أن يتأثر السودان والصومال وشمال أفريقيا مباشرةً

بحوادث منطقة آسيا العربية في هذه المرحلة. لكن شهرة ناصر وقدرته على إلحاق أذى تزدادان بصورة واضحة في عموم هذه المناطق، وخصوصًا في شمال السودان (بما في ذلك الخرطوم). والتقدم الناجح للجمهورية العربية المتحدة سيحقق استجابة أيديولوجية بشكل واسع في عموم أرجاء المنطقة، بما يهيّئ الأرضية لتحقيق هدف ناصر في توحيد وادي النيل.

رد فعل إسرائيل على التجمعات العربية يتمثّل بالحذر وعدم التعليق. هنالك بعض الدعايات العربية الهجومية خلال احتفالات إقامة كل من ج. ع. م. والاتحاد العربي. مثل هذه الإشارة تعبّر بشكل رئيس عن أن الوحدة العربية تؤمّن دفاعًا كبيرًا جدًا ضد التوسع الإسرائيلي. أمّا إسرائيل، فقالت إنها سوف ترد بقوة على أي تغير مهم في الوضع القائم حول حدودها، كما ذكرت أنها ستراقب باهتمام أي إجراءات معززة للقوات العربية في المناطق الحدودية يقدم عليها العراق الذي لا اتفاقية هدنة بينه وبين إسرائيل. إذا ما بدا متوقعًا أن الأردن سيقع ضحية في يد ناصر، فربما تستغل إسرائيل الفرصة لاحتلال المناطق العربية الواقعة غربي نهر الأردن.

الانعكاسات على الغرب

يمسك ناصر الآن بجميع خطوط النفط القصيرة التي تنقل النفط إلى الغرب. وهو أيضًا يمثّل خطرًا أكيدًا على مصادر النفط الأساسية ذاتها في منطقة الشرق الأوسط. ومثلما تبدو واضحة تمامًا رغبته في تدمير منافسيه، فهو يرغب أيضًا في وضع يده على مصادر النفط في العراق أو في العربية السعودية، أو عليها كلها إذا أمكن. وفي حال تحقق ذلك في ما يخص أي من البلدين، فسيسهل تحققه في ما يخص الكويت أيضًا. وحيث إن ناصر بحاجة ماسة إلى الأموال التي سيحصل عليها من النفط، فمن المتوقّع، استنادًا إلى هذا، أن يعمل في هذا الاتجاه. وبما أنه يعي أن أي تحرك عسكري مباشر ضد العراق أو العربية السعودية يضعه في مواجهه القوى الغربية، فمن المتوقع أن يعتمد على استخدام أساليب التخريب.

إضافة إلى هذه التهديدات للحصول على التجهيزات النفطية، فإن ناصر يهدد أيضًا خطوط المواصلات الغربية الأساسية عبر الشرق الأوسط.

في المقابل، إذا ما رسخ الاتحاد العربي كليًا، فإنه سيقوم بدور الدرع ضد امتداد نفوذ ناصر غربًا، لذلك سيؤدي الاتحاد دورًا حيويًا في حماية المصالح الغربية في المنطقة، والنفط على وجه الخصوص.

الانعكاسات على النفوذ السوفياتي في عموم المنطقة

يبدو أن الاتحاد السوفياتي أُخذ على حين غرّة بظهور الجمهورية العربية المتحدة بصورة مفاجئة، لذلك أبطأ في الترحيب بها؛ فالقاعدة السياسية القوية التي أوجدها استنادًا إلى الجماعات الشيوعية في سورية ستكون عرضة للخطر، على ما يبدو، وربما سيكون النفوذ السوفياتي المباشر في اليمن إلى زوال بالتدريج. بشكل عام يبدو أن الاتحاد السوفياتي لا يرغب في رؤية أي جماعة إقليمية تقيمها دول عربية في الشرق الأوسط، خصوصًا إذا كانت مثل هذه الجماعة ستصبح قوه اقتصادية. وأهداف الاتحاد السوفياتي يمكن أن يخدمها بشكل أفضل عدد من الوحدات المنفصلة والضعيفة اقتصاديًا التي يمكنه أن يسيطر عليها بشكل منفرد. لهذا السبب، ربما لا يرحب الاتحاد السوفياتي بأي توسع إضافي في إمبراطورية ناصر، مع أنه سيحاول استخدام مثل هذه الإمبراطورية لأغراضه الخاصة إذا ما كان ذلك ممكنًا.

في أي حال، لا يزال الاتحاد السوفياتي يتمتع بموقع قوي في البرامج الاقتصادية والعسكرية في ج. ع. م. وذلك من خلال الاتفاقيات التي وُقّعت أصلًا مع كلٍّ من مصر وسورية. على المدى البعيد، سترغب مصر من دون شك في أن يحل المصريون محل جماعات التدريب العسكري السوفياتية، وهو ما لم يكن ممكنًا في سورية. بالاتجاه نفسه، تمثّل ج. ع. م. تقدمًا لمصر وتراجعًا للاتحاد السوفياتي. ينبغي في أي حال توقّع أن يفعل السوفيات أي شيء ممكن من أجل توسيع نفوذهم في ج. ع. م. واستثمار نشاط ناصر إلى أبعد حد ممكن بما يؤمّن لهم الإضرار بالمصالح الغربية في أي بقعة من بقاع الشرق الأوسط. باعتبار ناصر المسبب الرئيس لزعزعة الاستقرار في المنطقة، فإنه يناسب الاتحاد السوفياتي بشكل تام في الوقت الحاضر.

FO 371/134026

من: السفارة البريطانية في بغداد/ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٤٢٧

١٣ آذار/ مارس ١٩٥٨

برقية شخصية

جاء نوري لمقابلتي هذا الصباح بصدد المحادثات مع الوفد الأردني في شأن دستور الاتحاد. قال إن هنالك نقطتين صعبتين:

أ. الحفاظ على ارتباط الملك حسين بالجيش العربي الأردني ارتباطًا مباشرًا عندما يتم توحيد جيشي البلدين.

ب. كتابة البنود المتعلقة بمصادر الاتحاد المالية.

٢ ـ في ما يخص النقطة الأولى، تم تناولها بين الملك فيصل والملك حسين. وفي ما يخص النقطة الثانية، رغب في الحديث معي عنها. قال إن الفقرة الأساس في مصروفات الاتحاد ستكون تلك المتعلقة بالقوات الدفاعية. مصروفات العراق السنوية في ما يخص هذه الفقرة تبلغ حوالى خمسة وعشرين مليون باوند استرليني، ومصاريف الأردن هي حوالى نصف هذا الرقم. وفي ما يخص المصادر المالية للواردات، فإن الجمارك ستكون من حصة الفدرالية، وتصل واردات الجمارك الأردنية إلى مليون باوند استرليني فقط. كيف سيكون في إمكانهم عند كتابة نص الدستور القول إن الفارق سيُعالَج؟ طبعًا إنهم يأملون بالحصول على بعض المساعدة من الولايات المتحدة، وفي استطاعة بريطانيا أن تقدم باستمرار، وإن مثل هذا يجب المصادقة عليه سنويًا، ويصعب إلى حد بعيد كتابة ذلك في نص الدستور. هل في إمكاني أن أخبره بأي شيء يتعلق بالتصورات المعنية بالمساعدة الاقتصادية التي تقدمها بريطانيا والولايات المتحدة إلى الاتحاد؟ هل من الممكن تقديم تطمينات إلى أنه سيُعثر سريعًا على طرق توفير جانب

منها من موارد حاكم الكويت وجعلها متوافرة للاتحاد؟ وهل هنالك أي اقتراح آخر أستطيع تقديمه؟

٣ ـ قلت إن مختلف المسائل المالية التي تناولها مع وزير الخارجية هي، كما علمت، قيد الدراسة في لندن وواشنطن، وعلى أعلى المستويات، لكن لا شيء يمكنني أن أنقله إليه في الحال الحاضر. لا جديد أستطيع قوله عن إمكانية ربط الكويت بالاتحاد، وأنا بالطبع سأجعله يعلم حالما تُتم حكومة صاحبة الجلالة درس الموضوع. مجدَّدًا، عليَّ أولًا أن أوضح تمامًا أن حاكم الكويت لا يتلقّى منا الأوامر، وثانيًا أن موقف الرأي العام، وفي الواقع الوضع في الكويت أيضًا حيث حققت دعاية ناصر نجاحات كبيرة، جعلت الوضع صعبًا جدًا. كررت أنه إذا ما أصاب أجواء علاقات أفضل مع العراق تحسّن، وكذلك تحضيرات تعَد بعناية، وتهيئة للأذهان، فهي جميعًا مسائل ستكون ضرورية. ليس في إمكاني أن أحمل أي أمل بفعل الكثير قبل أن يقوم الحاكم، وهذا ما صرح هو بأنه يرغب في فعله، بزيارة بغداد في أيار/ مايو. غير أن ثمة زيارة يعدّ لها مبعوث عراقي للحاكم في لبنان قبل زيارته بغداد. في ضوء هذه الحال، سيكون من غير الحكمة تمامًا، بل ستكون هناك مخاطر تتهدّد حكومة العراق جرّاء كتابة دستور للاتحاد معتمد على مساعدة من الكويت. ليس في إمكاني سوى أن أنصح بأن يُكتب المقطع الخاص بمصادر الواردات المالية بطريقة عمومية. وإذا ما كان من الضروري أن تُدرج مصادر موارد معينة، فإنه يمكن تحقيق ذلك عبر صيغة ما، من مثل «ومصادر أخرى».

٤ ـ تم في ما بعد تناولُ هذا الموضوع في محادثة مع الجمالي. أخبرني أن الحل تمثّل في الواقع بإدراج موارد معيّنة، بما فيها الجمارك، لأغراض ميزانية الفدرالية، وأضيفت عبارة «ومصادر أخرى». وكانت هذه قيد دراسة كبيرة. في الوقت ذاته لم يكن مؤمنًا بأن الاندماج الاقتصادي والمالي للاتحاد يمكن تحقيقه من دون مساعدة من الأميركيين ومنّا ومن الكويت أيضًا. المشكلة ستواجَه إذا لم يستطع الاتحاد العثور على حل. ضغط الجمالي عليّ بشكل عنيف في شأن الكويت، وتباحثت معه في الموضوع من جديد. قال إنه إذا وافق الآخرون فإنه يرغب شخصيًا في السفر ومقابلة الحاكم في لبنان.

يجب أن يكون لدى أحدهم الشجاعة ليُقنع الحاكم بالحقائق الصارخة المتعلقة بالمخاطر التي تواجه الكويت بقدر ما نواجهها نحن جميعًا.

(انتهت البرقية)

FO 371/134198

من: وزارة الخارجية ـ لندن

إلى: السفارة البريطانية في بغداد

برقية رقم ٧٢٣

١٤ آذار/ مارس ١٩٥٨

برقية عادية

برقيتك رقم ٤٢١ المؤرخة ١٢ آذار/ مارس: الإشارات العلنية إلى نوري السعيد.

إجراء مناسب تم اتخاذه مع دار الإذاعة وكذلك الصحف.

(انتهت)

FO 371/134198
(١٥١١/٣١/٥٨)

السفارة البريطانية

بغداد ١٨ آذار/ مارس ١٩٥٨

شخصي

عزيزي مايكل

خلال المناقشة في مجلس النواب بتاريخ ١٦ آذار/ مارس، قال سامي باش عالم، النائب المعارض من الموصل، كلامًا هاجم به الحكومة بصورة عامة. تطرق إلى النقاط التالية.

٢ ـ منح نوري وزارة الخارجية للجمالي مع أن صحيفة الجمالي، البلاد، لا تزال تنشر كل يوم تقريبًا مقالات افتتاحية تزيد في الشقاق بين العرب. هذه الصحيفة يمكن اعتبارها الناطق الرسمي.

٣ ـ تساءل باش عالم في ما بعد: لماذا استقالت الحكومة السابقة وكانت قد توصلت لتوّها إلى إتمام أول خطوة من الاتفاقية بين العراق والأردن. كانت الآمال أن تبقى هذه الحكومة في عملها لغرض استكمال الخطوات الأخرى.

٤ ـ يبدو أن نوري رغب في أن تُجرى الانتخابات العامة التي تحرم الشعب في ظل الظروف الحالية من الإدلاء بأصواته بحرّية، وبالتالي حرمانه من ممثّليه الحقيقيين. قال أيضًا إن الحكومة رغبت في مقارعة الشيوعية، وهي في وضع يمكّنها من فعل ذلك، لكنها تحاول مقارعة الشيوعية بالقوة، لذلك سيكون الاستقرار في البلاد موقتًا ليس إلّا.

تساءل أيضًا عن لجنة تحقيقية يتوجب تأليفها لدراسة ملفات أقسام الشرطة السرية والمحاكم العسكرية. ولخص رأيه بالقول إن على السلطات أن تحافظ على العرش بعيدًا من الخلافات.

٥ ـ سامي باش عالم واحد من النواب المعارضين القليلين في مجلس النواب، ولا يؤبه له كثيرًا، ويبدو أنه أُعطي بين فترة وأخرى فرصة ليعبّر عن اعتقاده، ولربما لإظهار أن هنالك حرية كلام داخل المجلس. مع ذلك، يبدو من المفيد أن تسمح له الحكومة الحالية بالتكلم بحرية كبيرة.

المخلص لكم

(سام فول)

الرسالة المرسلة إلى/ R. M. Hadw,Esq

الدائرة الشرقية ـ وزارة الخارجية

البلاغ العراقي ـ الأردني الصادر عن محادثات وضع دستور الاتحاد العربي الصادر في ١٨/ ٣/ ١٩٥٨

وصل إلى بغداد في ٧ آذار/ مارس ١٩٥٨ الوفد الأردني المعني بالمباحثات الخاصة بوضع دستور الاتحاد العربي بين العراق والأردن، فكان برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السيد سمير الرفاعي، وعضوية كلٍّ من وزير الاقتصاد السيد خلوصي خيري، ووزير المعارف والعدلية السيد أحمد الطراونة، ووزير الدفاع والزراعة السيد عاكف الفايز، ورئيس أركان الجيش حابس المجالي، إضافة إلى عدد من كبار الموظفين والاختصاصيين في أمور المال، والاقتصاد، والدفاع. وألّفت الحكومة العراقية بدورها وفدًا برئاسة نائب رئيس الوزراء توفيق السويدي، ووزير الخارجية محمد فاضل الجمالي، ووزير المالية عبد الكريم الأزري، ووزير العدلية جميل عبد الوهاب، ووزير الدولة برهان الدين باش أعيان، إضافة إلى عدد من رجال المال والاقتصاد والعسكريين. عقد الوفدان سلسلة من الاجتماعات المهمة لوضع دستور الاتحاد المطلوب، في جو تسوده الثقة بالنفس. وفي ١٧ من هذا الشهر، أنهى الوفدان مهمتهما، فعاد الوفد الأردني إلى عمّان في ١٨ آذار/ مارس ١٩٥٨ بعد أن صدر البيان الآتي:

بلاغ مشترك

«عقد الوفدان: العراقي والأردني لوضع صيغة دستور الاتحاد العربي اجتماعهما الأخوي في قصر الزهور صباح هذا اليوم، الواقع بتاريخ ١٧ آذار/ مارس سنة ١٩٥٨م، وقد تم بعون الله وتوفيقه، وضع الصيغة النهائية لمشروع الدستور، الذي سيُعرض على مجلس الأمة في كل من الدولتين لتصديقه وفق الأصول الدستورية، وسيُعلن هذا المشروع بنصه الكامل في بغداد وعمّان في آن واحد يوم الأربعاء الواقع بتاريخ ١٩ آذار/ مارس سنة ١٩٥٨م».

برقيات التبريك

لمناسبة عودة الوفد الأردني إلى عمّان، وارتياح الملك حسين للنتائج

التي توصل إليها في بغداد، أبرق الملك إلى العاهل العراقي برقية شكر بتاريخ ١٩ آذار/ مارس هذا نصها:

حضرة صاحب الجلالة الأخ الملك فيصل الثاني المعظم ـ بغداد.

أما وقد عاد وفدنا من العراق العزيز وهم ألسنة تلهج بالشكر لجلالتكم، وقلوب تخفق بالإيمان لِما أنزلتموهم فيه من فسيح رحابكم العامرة، ولِما أسبغتم عليه من سامي رعايتكم، ولِما تحلّى به رجالكم المخلصون من روح عربية، وتعاون صادق، في صدد الوصول مع وفدنا إلى وضع دستور الاتحاد العربي المبارك بين شطري البلد الواحد، الذي أخذ على عاتقه أولًا وآخرًا حمل رسالة الوحدة العربية التي نادى بها جدنا الحسين بن علي، والأحرار من بني قومه، فإنني أنتهز هذه المناسبة القومية السعيدة لأبعث لجلالتكم بخالص الشكر والتحية، مقرونة بمشاعر الأخوة وأجمل عبارات التهنئة، مع أطيب تمنياتي لجلالتكم، ولصاحب السمو الملكي الأمير عبد الإله، بالسعادة الدائمة، ولشعب الاتحاد العربي المجد والازدهار والنجاح.

الحسين

سُرّ الملك فيصل بهذه البرقية الرقيقة وأمر بإرسال الرد التالي:

حضرة صاحب الجلالة الأخ الملك حسين المعظم ـ عمّان.

أخذت ببالغ الغبطة برقية جلالتكم، بمناسبة عودة وفدكم إلى الأردن الشقيق. ولقد كان وجود نخبة من رجالكم المخلصين بيننا يعملون مجدين متعاونين مع رجالكم هنا، من أبناء العراق، من أجل وضع دستور الاتحاد العربي بين شطري البلد الواحد موضوع ابتهاج وتقدير عظيمين، وإننا لنأمل مخلصين أن يكون هذا الدستور المبارك الحجر الأساسي في صرح اتحاد عربي شامل، فنكون بذلك قد حققنا بالتعاون مع جلالتكم إنجاز المرحلة الأولى من رسالة الوحدة العربية، التي حمل لواءها جدنا العظيم المغفور له الملك حسين، وإني إذ أشكر لجلالتكم ـ أنا وصاحب السمو الملكي الأمير عبد الإله ـ ما أظهرتموه في برقيتكم من مشاعر أخوية، أسأل الله أن يوفّقنا جميعًا لتحقيق رسالة جدنا لاستعادة وحدة العرب وعزتهم.

فيصل

FO 371/133789

من: السفارة البريطانية في واشنطن/ السير هـ. كاسيا

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٦٤١

٢٠ آذار/ مارس ١٩٥٨

برقية سرّية وفورية

فيما كان السيد دالاس يستعد للمغادرة يوم أمس، ذكّرته بعد نقاش طويل حول مؤتمر القمة بكلماتك الوداعية له في مانيلا طالبًا أن يتذكر العراق. قال إن الوقت لم يسنح بعدُ ليناقش الوزارة (الخارجية الأميركية) في ما أُنجِزَ بصدد المسائل الأساسية ذات الصلة بالعراق، ولكنه توصل إلى الاستنتاجات الأساسية عن الوضع في الشرق الأوسط عمومًا.

٢ ـ يبدو له بشكل خاص أن ناصر يتّبع خطى هتلر بشن سياسة توسعية ثبّتها في كتابه. ليس في وسعه أن يوقف الاندماج الوحدوي السوري ـ المصري لكونه مفيدًا في مواجهة مشكلات عملية خطِرة. وإن أمله الوحيد في توطيد وضعه وشعبيته هو تحقيق نجاحات في الخارج من خلال المزيد من الانقلابات في الشرق الأوسط.

٣ ـ أعلم بأنك ستوافق على تقويم للوضع، الذي هو في الحقيقة سبب لتقديم مساعدة سريعة فاعلة إلى العراق. استنتاج آخر يمكن التوصل إليه هو أننا يجب ألّا نركز في فرق العمل على المشكلة السورية، بل نوسع مدى نقاشاتنا لتغطية جميع أهداف نشاط ناصر السياسية الهدّامة، على سبيل المثال العربية السعودية وعدن والدول المجاورة للجمهورية العربية المتحدة.

(انتهت البرقية)

FO 371/134026

من: السفارة البريطانية في عمّان/ السيد جونستون

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٣١٣

٢١ آذار/ مارس ١٩٥٨

برقية سرّية وشخصية

برقية بغداد رقم ٤٥٣: الاتحاد العربي.

وزير الخارجية أخبرني ليلة أمس أنه يظن أن الدستور مقبول من وجهة النظر الأردنية ما دام يؤمّن مصالحها الأساسية لكن ضمن إطار اندماجي ووثيق في الاتحاد.

٢ ـ من النقاط الأكثر إثارة للجدل الإشكالية العسكرية والإشكالية المالية (يُرجى النظر إلى برقية بغداد رقم ٤٢٧). هاتان الإشكاليتان حُلّتا لمصلحة الأردن. أضيف مزيد من الضمانات وأُدرجت في اتفاقية لم تُنشر. بموجب هذه الاتفاقية، لا يقوم الملك فيصل، باعتباره رئيس الاتحاد، بتعيين وزراء عراقيين وأردنيين في حكومة الاتحاد من دون التشاور مع الملك حسين. ولم يُضمّن الدستور نصًا بتمثيل متساوٍ للأردن في السلطة التشريعية الاتحادية. في هذا المجال وافق الأردنيون على رؤية العراقيين لجهة أن اختيار الوزراء سيكون من أفضل المتوافرين في كلا البلدين.

٣ ـ [حروف محذوفة] قال إن الدستور سوف يُعرض أمام البرلمان الأردني بحدود ٢٣ آذار/ مارس، وسوف يصادَق عليه مطلعَ الأسبوع المقبل. وهو في أي حال يظن أن الاتحاد لن يكون نافذًا فعليًا [كانت الحكومة العراقية اشترطت في الاتفاقية الأصلية] قبل ذلك، إذ هنالك حاجة إلى إجراء انتخابات عامة في العراق لغرض استكمال الإجراءات الدستورية.

٤ ـ الملك حسين، الذي أحال إليه الوفد الأردني في بغداد مسودة الدستور، وافق عليه فورًا بعد إدخال تغييرات بسيطة، ولم يبد أي أمارات ندم على التضحيات التي قدّمها.

٥ ـ الرجاء مراجعة برقيتي اللاحقة لهذه البرقية.

(انتهت البرقية)

FO 371/134026

من: السفارة البريطانية في عمّان/ السيد جونستون

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٣١٥

٢١ آذار/ مارس ١٩٥٨

برقية شخصية

برقيتي رقم ٣١٣: الاتحاد العربي: التمثيل الدبلوماسي

أخبرني وزير الخارجية أن الملك حسين صادق على المقترح الذي اتفق عليه ممثلو الوفدين في بغداد والمتعلق بوجوب أن يكون للدول الأجنبية تمثيل واحد فقط لدى رئيس دولة الاتحاد، مع مكاتب سفارة في كلٍّ من بغداد وعمّان.

٢ ـ هذا يمثل تخلّي الأردنيين عن الفكرة التي عبّر عنها لي سابقًا كلٌّ من الملك حسين وسمير (برقيتي رقم ٢١٠). أعلم أن هذا التغيير تم جراء تدخّل الأميريكيين لدى الحكومتين.

٣ ـ للأسباب التي أوضحتها في برقيتي رقم ١٧٦، أعتقد أن الحل الذي تم التوصل إليه هو الأفضل ويبعث على السرور، وأن الأردنيين أصبحوا، بشكل غير متوقَّع، قادرين على ابتلاع غرورهم وقبول ذلك.

٤ ـ سيكون الوضع الجديد نافذًا عندما يصبح الاتحاد ساري المفعول في منتصف أيار/ مايو المقبل.

(انتهت البرقية)

FO 371/133874

من: السفارة البريطانية في بغداد/ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٤٦٨

٢١ آذار/ مارس ١٩٥٨

برقية سرّية للغاية

في ما يلي موجّه إلى وزير الخارجية

خلال الأيام العشرة الماضية، بُذل معظم الطاقات والوقت لدى الملك وولي العهد والمسؤولين المعنيين وقادة الجيش بمفاوضة الأردنيين في شأن الدستور الجديد للاتحاد، والمتكون من ٨٠ مادة. الحقيقة هي أن الاتفاق الشامل الذي تم التوصل إليه بين القادة ممن هم من حاشية العرشين والسياسيين في البلدين، وبوقت قصير، يُعتبر إنجازًا عظيمًا. فعل العراقيون ما في وسعهم لموافقة الأردنيين على كل نقطة طُرحت. كانوا مسرورين بأنفسهم وبالنتيجة، وهم يؤمنون بأن الأردنيين كانوا كذلك. كانوا بالطبع يعون تمامًا مخاطر الوضع الذي يمكن أن يبرز في ما إذا حصل إخفاق على الاتفاق.

٢ ـ كان ذلك مناسبة كي يتمتعوا بثقة أكبر وعلى نحو آخر. في المقابل، استجاب البلد بصورة جيدة، في هذه اللحظة على الأقل، لعودة حكومة قوية تحت قيادة نوري، مع التزام الطلبة والآخرين الهدوء. جرت طمأنة الأكراد، والتنسيق الإذاعي مع الأردن يتحسن نوعًا وعزمًا.

٣ ـ تشير إمكانية التوقيت السياسي إلى أن البرلمان سوف يُحَل قريبًا من أجل التحضير لانتخابات جديدة في مطلع أيار/ مايو، وإلى أن المصادقة النهائية على الدستور ستحصل في حدود ١٥ أيار/ مايو.

٤ ـ يُتوقّع في الوقت الحاضر أيضًا أن تكون المفاوضات ذات الصلة بالدستور موضع اهتمام أولئك المسؤولين في القمة، التي تتركز بشكل متنامٍ

على أربعة عوائق يشعرون إزاءها بقلق عظيم، وهي تحديدًا: إمكانية تحقيق تقدم في شأن الكويت التي أقنعوا أنفسهم بأن المستقبل سيعتمد عليها بحدود ٨٠ في المئة؛ الاندماج الاقتصادي والمالي للاتحاد؛ تدعيم القوات الجوية؛ موضوع المسألة السورية وأنابيب النفط.

٥ ـ في ما يخص سورية، تدل المؤشرات كلها (كما أكد رئيس هيئة الأركان العامة) على أن الهدف المحدد سيبقى محاولة فصل سورية عن الجمهورية العربية المتحدة، وإيجاد الجاذبية لها لتنضم إلى الاتحاد. في هذا الخصوص، قبلت الحكومة العراقية أن عدم الاستقرار في سورية لربما من شأنه، وليس بالضرورة، أن يتصاعد مع مرور الزمن، وأن السياسة الصحيحة هي عدم الاعتقاد بأي مواقيت زمنية خاصة، بل التهيؤ تمامًا وبقدر الإمكان لأي فرصة قد تسنح للتأثير والسيطرة على الوضع بالطريقة المرغوب فيها، سواء أُتيحت الآن أو خلال بضعة أشهر من الآن، أو ربما قرابة سنة أو ما يقارب ذلك. رئيس هيئة الأركان العامة يعتزم إبقائي على اطلاع تام مقدَّمًا على كل الخطط، لذلك أعتقد أن هذا ما سيفعله الآخرون.

٦ ـ هذا كله يعني أن المسعى الأهم هو العمل على تحقيق الاندماج وتقوية الاتحاد. إذا ما تُركت الانعكاسات المحتملة للحوادث الخارجية جانبًا، فإن المرحلة الحرجة الملحة والقائمة هي المدة الفاصلة بين الزمن الحاضر و١٥ أيار/مايو؛ إذ عندها سيكون الدستور قد أصبح نافذ المفعول. ما بين الآن وحتى ذلك الوقت، ستكون الإجراءات لتقوية الاتحاد اقتصاديًا وماليًا ذات أهمية عظيمة، وسوف أكتب لكم عن تطورات في الخطط بصدد إقامة بنك التنمية الاتحادي الذي اتخذ شكله داخل مجلس الإعمار، وهو قيد النقاش مع وزير المالية وآخرين. الخطة بالطبع قد تصل إلى لاشيء لكن إذا ما سارت قُدُمًا، فإنه من المتوقَّع أن تكون على شكل مصرف تنمية اتحادي برأس مال قدره ٥٠ مليون باوند استرليني، تُسدَّد عشرة ملايين باوند منها خلال السنة الأولى. وفي حين أن هذه الأموال سيهيّؤها مجلس الإعمار نفسه، فإن النجاح سيعتمد على الاستثمارات الإضافية من مصادر أخرى، منها الكويت وحكومة صاحبة

الجلالة وحكومة الولايات المتحدة، وربما صندوق الرئيس لقروض التنمية (President's Development Loan Fund).

ربما سيفاتح وزير المالية الأميركيين في القريب العاجل، ويفاتحنا نحن أيضًا، في شأن أسس مسودة البنود. إذا ما فعل ذلك، فإنه من المفيد جدًا أن نقوم بتهيئة ما ينبغي لنا القيام به. رغبتنا في وقدرتنا على إقناع حاكم الكويت لاستثمار أقل من ١٠ ملايين باوند خلال مدة معيّنة لربما تشكّل عاملًا حاسمًا بطريقة أو أخرى؛ استثمار لا يقل عن ١٠ ملايين باوند من مصادر بريطانية وأميركية (ربما يدفع خمسها) ستكون متوازية الأهمية. إذا لم تساهم الكويت، فسيكون هنالك ضغط أكبر في هذا الاتجاه. بحسب الظواهر، هذا المقترح هو الأكثر أفضلية ويتوجب أن يُتّبع. إذا لم يتحقق شيء، فسيتصاعد الضغط كثيرًا للحصول على مساعدة، وبصيغ مختلفة. لكن حتى لو تحقق ذلك، فإن الحاجة خلال السنة الأولى على الأقل ستكون ملحّة أيضًا لتلقّي بعض العون من أجل مصروفات الميزانية الاعتيادية للاتحاد.

٧ ـ النقطة الأساس هي أن أي شيء علينا فعله يتوجب تنفيذه بسرعة، ويُفضّل إذا أمكن أن يتم بين الآن و١٥ أيار/ مايو على أقل تقدير. ومع أن الوضع ساعد في ترسيخ نفسه بقدر معيّن في الوقت الحاضر، فإن العراقيين لا يزالون يشعرون بأن ظهورهم لا تزال باتجاه الجد من أجل محاولة تدعيم الاتحاد في مواجهة تحديات ناصر، وتحقيق أمنهم بشكل أو بآخر في مواجهة كماشة ناصر المطبقة على الأنبوب النفطي بقتال حتى الخندق الأخير. ولغرض مواجهة التحدي، شكّل العراقيون حكومة هي الأقوى والأكثر موالاة للغرب، والمتطلعة إلينا كي نقدم لها الدعم. وإذا ما أخفقت هذه الحكومة في تحقيق أهدافها، فإن هنالك القليل من الاحتياطات التي يمكن استخدامها. وعلينا عندها أن نصفّي حسابنا مع الوطنيين المتطرفين والناصريين أو الشيوعيين (الأهداف القائمة لهذه القوى الثلاث متماثلة تقريبًا) الذين ستكون لهم السلطة العليا في العراق. إذا ما خضع العراق، ستليه الكويت بالتأكيد وستنتشر المشكلات فورًا في عموم الخليج.

(انتهت البرقية)

FO 371/134205

من: السفارة البريطانية في واشنطن/ السير هـ. كاسيا

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١٥٣

٢٤ آذار/ مارس ١٩٥٨

برقية سرّية

العراق

أبلغ سفير الولايات المتحدة الأميركية في بيروت عن محادثة مع المديرين التنفيذيين لشركة النفط الذين مروا مؤخرًا ببيروت بعد زيارتهم بغداد، وعبّروا عن تحذيرهم ممّا اعتبروه أحاديث خطرة في الحلقات الحكومية في العراق. وصفوا نوري بأنه يكاد يكون على شفا حالة القتال، وكرروا قصة كانوا قد سمعوها مفادها أنه يخطِّط من أجل أن يقوم عملاء محرضون بتفجير أنبوب النفط في سورية، وذلك من أجل أن يوفر السبب لتحرير سورية. يرون أن نوري ليس قادرًا على تنفيذ مثل هذه السياسة بنجاح، وأن من شأن هذا الحديث كله أن يوفر السبب لتقوم ج. ع. م. بعمل مقابل. أشاروا إلى ما ذكره وزير الداخلية العراقي من أن موقف القبائل تبدّل الآن على الرغم من الأعوام العشرين التي تبعت هذه القبائل خلالها قيادة نوري.

٢ ـ قالوا إن سكان العراق والكويت متحمسون حقًا لـ ج. ع. م. إذا ما تُركوا ليختاروا، باستثناء أمر واحد عبّروا عنه هو أن الطريق الوحيد لحماية المصالح الغربية هو التوصل إلى حلول مع ناصر.

٣ ـ ليس في وسعنا أن نحكم هنا على مدى جدية وجهات النظر هذه لدى السيد ماكلينتوك (أو وزارة الخارجية الأميركية)، لكن ربما لدى سفير صاحبة الجلالة في بيروت معلومات تتعلق بتشكيلة الوفد.

(انتهت البرقية)

FO 371/133914

السفارة البريطانية

واشنطن

٢٤ آذار/ مارس ١٩٥٨

في البريد الدبلوماسي

٥٨/ ١٠٤/ ١٠٦٢٠

شخصي

إلى السيد هادو ـ الدائرة الشرقية ـ وزارة الخارجية

زيارة ناصر إلى دمشق

أرسل القنصل العام للولايات المتحدة في دمشق إلى وزارة الخارجية الأميركية التقويم التالي لزيارة ناصر إلى دمشق.

٢ ـ على الرغم من الوقت الذي خُصص للاحتفال والخطب والزيارات (إلى حلب على سبيل المثال)، نفّذ ناصر عددًا من الخطوات لتدعيم الجمهورية العربية المتحدة.

أ. كتابة مشروع الدستور الموقت.

ب. الانتهاء من تنفيذ تعيينات أساسية.

ج. خطوات لإعادة تنظيم الشرطة السورية.

د. ضم اليمن إلى الجمهورية العربية المتحدة.

هـ. حل الأحزاب السياسية السورية.

و. إقامة هيئة تخطيط مشتركة سورية ـ مصرية.

ز. إرسال خبراء مصريين في مجال التربية وتخطيط المدن والزراعة والري والمواصلات للعمل على إعداد خطط لسورية.

٣ ـ عدد من الخطوات المهمة في طريقها للتنفيذ في ما يخص تنظيم الجمهورية العربية المتحدة على سبيل المثال:

أ. تعيين أعضاء المجلس القومي للجمهورية العربية المتحدة.

ب. إقامة الفرع السوري للاتحاد القومي.

٤ ـ في رأي القنصل العام أن أهم الانعكاسات الداخلية لزيارة ناصر إلى سورية هو وضع الأسس لتحقيق السيطرة المصرية، وجلب الإدارة المحلية في إطار الاعتماد على ناصر أيضًا. على سبيل المثال، في ما يخص خطوات في هذا الاتجاه التخلص من الشيوعيين وأتباعهم في الحياة العامة، وإزاحة هيئة الأركان العسكرية السورية، وتخصيص الوظائف الأساسية المهمة في الجيش والإدارة المدنية للمصريين. علّق القنصل العام الأميركي بالقول إن هناك إيمانًا واسع النطاق بأن الرئيس السابق القوتلي هو المستشار الأساسي لناصر في مجال تنفيذ هذه التغييرات. وهم يضيفون أن تعيين السيد السراج وزيرًا للداخلية سبّب بعض المخاوف.

٥ ـ في ما يتعلق بالمسائل الخارجية، ذكر القنصل العام الأميركي أن النتيجة الأساسية لزيارة ناصر إلى دمشق هي تحصين وضعه باعتباره خطيبًا يتحدث نيابة عن عموم العالم العربي. الانطباع الذي أُعطي هو أنه حقق الاستقلال عن كل أنواع النفوذ الأجنبي، وقالت بعض المصادر السورية إنها قلقة من تدهور العلاقات بين ج. ع. م. والاتحاد العربي والعربية السعودية.

٦ ـ توصّل القنصل العام الأميركي إلي أن زيارة ناصر وإقامة ج. ع. م. تمثّلان بالنسبة إلى الشيوعيين تراجعًا لوقت قصير وبالنسبة إلى مصر انتصارًا ساحقًا. في أي حال، يستحيل تحديد تأثيرات هذه التطورات في ناصر وموازنته لأعماله بين الشرق والغرب.

٧ ـ أرسل نسخًا من هذه الرسالة إلى المكتب السياسي لقوات الشرق الأوسط في قبرص، وأرفق أيضًا نسختين إضافيتين.

التوقيع

د. ل. بينيست

FO 371/133814

السفارة البريطانية

أنقرة

٢٥ آذار/ مارس ١٩٥٨

رسالة رقم ١٣٠/ ١٠٦٥١

شخصي

إلى السيد روس/ وزارة الخارجية

عندما التقيت وزير الشؤون الخارجية في ٢٢ آذار/ مارس، أعلمني، ردًّا على استفساري، بأن الحكومة العراقية تقبّلت بكياسة لائقة اعتراف تركيا بالجمهورية العربية المتحدة. وأذكر أن زميلي الباكستاني كان قد أخبرني قبل أيام قليلة مضت أنه يظن أن واحدًا من الأسباب التي دفعت نوري إلى الضغط على أصدقاء العراق لتأجيل الاعتراف هو أنه كان يأمل بحدوث أمر في سورية يزعزع الاستقرار. سألت مسيو زورلو عن صحة ذلك، فذكر لي، من دون أن يؤكد، نقطة محددة هي أن ما من شك في أن شيئًا مهمًّا يحصل الآن في سورية ويقلق كثيرًا من الناس، وأنه ما دامت الجمهورية قائمة فإن السوريين كأفراد سيكونون في الواقع أحرارًا في التعبير عن آرائهم، وسوف يبدأون بإعادة اتصالاتهم مع البعثات الأجنبية. واقتبس مسببات عدم الاستقرار، منها مثلًا المحاولات الجارية حاليًا لوقف تسييس الجيش السوري، وذلك من خلال إجراء مناقلات في صفوف الضباط السوريين والمصريين، وتعيين الضباط السوريين الكبار في وظائف حكومية، وتشجيع المصريين على السفر إلى سورية والتسوّق فيها. هنالك أيضًا تنامٍ في الاعتقاد أن ناصر يعتزم إسكان عدد كبير من الفلاحين المصريين في سورية. [هنا] يجب عدم إغفال مشاعر جماعة رجال الأعمال في حلب. ويبدو أن ناصر يعمل بأقصى سرعة آملًا بأن يغيّر كامل الخصائص الاجتماعية للبلاد ما دام الشد القائم يجري في مصلحته.

٢ ـ أرسل نسخًا من هذه الرسالة إلى مايكل رايت وجورج ميدلتون وتشارلز جونستون وجون شانووك.

موقّع

السفير البريطاني في أنقرة

FO 371/13402

من: السفارة البريطانية في عمّان/ السيد جونستون

إلى: وزارة الخارجية البريطانية ـ لندن

برقية رقم ٣٢٩

٢٥ آذار/ مارس ١٩٥٨

برقية شخصية

برقيتك رقم ٧١٣ الاتحاد العربي: التمثيل الدبلوماسي

نعم، الاهتمام منصبٌّ على وجوب انتقال السفير إلى الاتحاد بين بغداد وعمّان [بانتقال العاصمة بين العراق والأردن]. كما أن وزير الاتحاد للشؤون الخارجية سوف ينتقل مع حكومة الاتحاد بين العاصمتين، وسيكون في كلٍّ منهما مكتب دائم لوزارة الخارجية على مستوى وكيل وزارة. لتحقيق الانسجام في هذا الترتيب، يقول سمير إنه يتخيل أن تكون مكاتب السفارات الأجنبية في العاصمتين تحت مسؤولية موظف كبير يعمل بإمرة السفير لدى الاتحاد. وسيكون كلٌّ من هذه المكاتب جزءًا من السفارة لدى الاتحاد، وهو ما سيكون الشكل الرسمي للدبلوماسية التي ستتعامل مع حكومة الاتحاد، أو ستتعامل عند انتقالها إلى العاصمة الأخرى مع الفرع المحلي لوزارة الخارجية الاتحادية.

٢ ـ سألت سمير عمّا إذا كان يظن أن على السفراء لدى الاتحاد، وكذلك الوزراء المفوضين في عمّان جميعًا، تقديم أوراق اعتمادهم إلى الملك حسين، وتقديم رسائل الاستدعاء إليه أيضًا، وفي ضوء هذه الصيغة.

قال سمير إنه يظن أن أفضل صيغة هي عدم فعل شيء في هذا الشأن قطعًا. وحصلت الموافقة على هذا. من وجهة النظر البروتوكولية، يبدو أن هذه المسألة مهمّة جدًا، لكن من الناحية السياسية نحن نرغب في تجنّب الإساءة إلى الملك حسين عبر تأكيد لا مبرر له بصدد أوراق الاعتماد.

٣ ـ يرجى النظر إلى برقيتي اللاحقة وما تحتويه من توصيات بقدر ما تعلق الأمر بعمّان.

(انتهت البرقية)

FO 371/134026

من: السفارة البريطانية في عمّان ـ السيد جونستون

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية برقم ٣٣٠

٢٥ آذار/ مارس ١٩٥٨

برقية شخصية

برقيتي السابقة لهذه البرقية: الاتحاد العربي: التمثيل الدبلوماسي

أنا أعتقد أن مكتب سفارة صاحبة الجلالة في عمّان سيؤدي دورًا مهمًّا في المساعدة في تعزيز الاتحاد خلال مراحله الأولى. على وجه التخصيص، هنالك خطر حركة انفصال محلية هنا ستتطلب المراقبة الدقيقة (رسالة إلى السيد روس بصدد هذا الموضوع ستُرسَل غدًا بالبريد الدبلوماسي). وما دام الأمر كذلك، أوصي بأن يُترك موظفو هذه السفارة كما هم لبعض الوقت، وعلى الأقل بعد انتقال مقر الحكومة الاتحادية من عمّان إلى بغداد في هذا الخريف. لدينا نفوذ كبير هنا، وسيكون من المؤسف أن ننهي هذا النفوذ بتقليص مبكر لعدد الموظفين.

٢ ـ في ما يخص منصبي، أوصى السير مايكل رايت (برقيته رقم ٢٦٣، الفقرة ٢) في شأن اتصالاتي القائمة، بألّا تُمَس خلال مراحل تأسيس الاتحاد.

عبّر الملك حسين والملكة الأم ووزير الخارجية مؤخرًا عن الأمل في أن أبقى في عمّان. وإذا جاز لي القول، فأنا ميال إلى الاعتقاد بوجود منافع في هذا الصدد.

٣ ـ ستكون حدود الوظيفة التي سأمارسها بمستوى ثانوي من الأهمية. وعليه، أقترح أن أكون رئيس مكتب هذه السفارة في عمّان بدرجة وزير مفوض.

٤ ـ إسنادًا لهذا، أودّ طبعًا أن أكون تابعًا لسفير صاحبة الجلالة إلى الاتحاد. في أي حال، ستكون الالتزامات التمثيلية هنا باقية تمامًا، وكما كانت عليه تقريبًا. أنا أقترح أن يسكن رئيس مكتب السفارة هنا في بيت السفارة الذي هو كبير بما فيه الكفاية ليتسع لسكن سفير صاحبة الجلالة إلى الاتحاد أيضًا عندما تكون العاصمة في عمّان. على هذه الأسس، أوصي بعدم إجراء أي محاولة للتأثير في الوضع الاقتصادي عبر تحديد مصروفات رئيس مكتب السفارة هنا بأقل ممّا هو مخصص لي حاليًا.

٥ ـ ما تقدم أعلاه يخضع لوجهات نظر سفير صاحبة الجلالة في بغداد.

(انتهت البرقية)

FO 371/134205

من: السفارة البريطانية في واشنطن/ السير هـ. كاسيا

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١٥٧

٢٥ آذار/ مارس ١٩٥٨

برقية سرّية

برقيتي رقم ١٥٣، ٢٤ آذار/ مارس

سورية

السفير الأميركي في بغداد تكّلم بشكل جيد مع العراقيين قائلًا إنه ليس من صفات نوري التصرف وفق ما ذكره رجال النفط، مع أن مواقفه من

ناصر، السرية منها والعلنية، لا تخفى على أحد. قال إنهم كلّموه بشكل مختلف في بغداد، وأضاف أنه يعتقد أن هنالك علامات مشجّعة تشير إلى أن مواقف الوطنيين المستقلين في العراق ترغب في التعاون من أجل إنجاح الاتحاد العربي.

(انتهت البرقية)

FO 371/134198

من: السفارة البريطانية في بغداد ـ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٤٩٣

٢٦ آذار/ مارس ١٩٥٨

برقية شخصية

أخبرني نوري ليلة أمس أن البرلمان سيُحَلّ خلال الأيام القليلة المقبلة، والغرض من ذلك فسح المجال لإجراء انتخابات عامة خلال خمسة عشر يومًا، على أن يعقد البرلمان الجديد جلسة في ٥ أيار/ مايو للمصادقة على تعديلات في الدستور العراقي يتطلبها الاتحاد مع الأردن، وكذلك للمصادقة على الاتحاد.

نظرًا إلى الحاجة إلى أغلبية الثلثين في البرلمان، سيكون من المهم العمل على ضمان توافر هذه الأغلبية في البرلمان الجديد، وهو مطمئن جدًا في هذا الشأن.

٣ ـ إنه يتمتع بصحة جيدة، لكنه يعتزم الاستراحة يومين كاملين حالما يتم حل البرلمان وقبل أن يرشح نفسه للانتخابات ومعالجة المشكلات الأخرى. معظم وقته توجّب أن يخصص بالكامل خلال الأيام القليلة الماضية لغرض المحادثات مع الأردنيين في شأن الاتحاد، وكذلك تعديل الدستور العراقي.

(انتهت البرقية)

FO 371/133815

وزارة علاقات الكومنوِلث

تِن داونِنغ ستريت S. W. 1.

رقم التسلسل ٢٠/٥٨

رئيس الوزراء

بما أن وزير الخارجية بعيد، فإني أرسل إليك هذه المذكرة القصيرة.

ربما تذكر أني قبل أسابيع قليلة عرضت في اجتماع الوزارة مقترحات عرضها السير مايكل رايت وتضمنت وجوب مساعدتنا في تمويل خطة تنمية تشمل العراق والكويت والأردن. يبدو لي أنها واحدة من المبادرات القليلة المتاحة أمامنا في الشرق الأوسط، وأنها كذلك فرصة لتنفيذ زحف على الشيوعيين وناصر. ستجد في البرقية رقم ٤٦٨ أن السير مايكل يكرر هذه الخطة ويؤشر إلى أنه إذا ما توجب شن هذا الزحف فلضرورة ملحّة.

أنا لا أعلم كيف تشعر في هذا الصدد، وسوف أعمل وفق ما تراه في ما إذا كان ينبغي لي أن أتناول الموضوع مرة أخرى أو لا أتناوله في اجتماع الوزارة غدًا. ولا يزال يبدو لي أن هنالك فرصة يتوجب علينا ألّا نجعلها تفلت من أيدينا.

٢٦ آذار/ مارس ١٩٥٨

FO 371/133815

من: المندوب السامي البريطاني في باكستان

إلى: وزارة الخارجية

نسخه إلى السفارة البريطانية في بغداد

برقية رقم ٥٥٢

٢٦ آذار/ مارس ١٩٥٨

برقية سرّية للغاية

العربية السعودية

أسرّ الرئيس لي أمس أن لديه ما يجعله يؤمن بأن سبب توسيع سلطات

فيصل هو توافر دلائل لديه تشير إلى أن الملك سعود يعمل للتآمر ضد ناصر.

٢ ـ تناولت الموضوع مع وزير الخارجية صباح هذا اليوم، وأطلعني، بكتمان شديد، على برقية من السفير الباكستاني في بغداد مؤرخة في ٢٣ آذار/ مارس. تتضمن البرقية ما كان الرئيس قد أخبرني إياه، وتضيف أن الملك سعود يتحضر للانضمام إلى الفدرالية العربية بينما فيصل يضغط من أجل الالتحاق بالدول العربية المتحدة، وتوحي بأن سعود أنقذ نفسه بخسارة تسليمه فيصل المسؤولية. السيد بيغ (Baig) قال إن البرقية أصبحت غير ذات نفع الآن، ملمحًا إلى أنه حالما يصبح فيصل مسيطرًا، سيبقى خارج الدول العربية المتحدة.

(انتهت البرقية)

FO 371/133837

سرّي

أودعت قسم الأرشيف بتاريخ ١ نيسان/ أبريل ١٩٥٨

تأمين مساعدة عسكرية عاجلة إلى أقطار الشرق الأوسط الصديقة

السير ف. هوير ميلر (F. Hoyer Millar) طلب إعلامه بأمثلة للتأخيرات القائمة في الحصول على موافقة وزارة الخزانة، والموافقات داخل الأقسام على الصرف في شأن المساعدات العسكرية لدول الشرق الأوسط، والتي أعاقت تنفيذ أعمال نرغب فيها في القريب العاجل، وبتأثير كبير.

٢ ـ الأمثلة أدناه والمرافقة ربما ليست ذات تأثير شامل، لكن الدائرة الشرقية لا ترى حاليًا سواها. الجواب الحقيقي يبدو في الصيغ المتّبعة من النظام الماثل للإجراءات الذي واجه صعوبة في تحقيق النتائج المطلوبة في الظروف المحيطة في الوقت الحاضر.

هذا يعني أنه متى برزت حالات، فإن علينا أن نحصل منه على موافقة

عملية على أن شيئًا ما يتوجب فعله. لكن اتّضح في ضوء التجربة أن ليس في وسعنا أن نجعل الأميريكيين يتحركون بسرعة أو بصيغة ذات تأثير فاعل ما لم نتمكن من أن نضع أمامهم قضيه صريحة. في هذا الشأن يتوجب أن تتوافر لنا مساحة كافية من المناورة؛ على سبيل المثال نحن بحاجة إلى تقديم نوع من المقترحات المالية المؤكدة في كل حالة من الحالات، لكن ليس من الضروري أن نعرف ما إذا كان الأميركيون سيوافقون على القضية التي نطرحها أمامهم. في المقابل، تطلب وزارة الخزانة منّا أن نقدم عرضًا واضحًا. لذلك، نحن نجد أنفسنا داخل حلقة صعبة جدًا لا يمكن أن نتجاوزها إلّا إذا كان لدينا تخويل عام من الخزانة للتباحث في عروض مساعدة مع الأميركيين تتضمن حدودًا مالية معيّنة، ومن دون أن نضطر إلى الذهاب إلى وزارة الخزانة إلّا بعد أن نتوصل إلى اتفاق محكم مع الأميركيين.

ر. م. هادو
٢٧ آذار/مارس ١٩٥٨

سرّي

١ ـ دبابات «سنتوريون» للعراق: ١٩٥٦

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥ تسلّم العراق ١٢ دبابة «سنتوريون» باعتبارها هدية (عشر دبابات من الأميركيين ودبابتان من المملكة المتحدة). في مطلع عام ١٩٥٦ اتخذ الأميركيون، وبشكل خاص، الإجراءات اللازمة لتجهيز العراق بأربعين دبابة «سنتوريون» خلال الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ على أساس أن البيع لها معروض في ميناء الشحن. في أي حال، ليس في وسعهم الدخول في هذا الالتزام لغاية حزيران/يونيو من ذلك العام، حين يتوافر المال المطلوب في مخصصات ميزانية ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧، وهو ما لم يحصل حتى ذلك الوقت.

٢ ـ في ضوء أهمية تنفيذ شيء سريع لتشجيع العراقيين، وإظهار أن حلف بغداد يولي الأهمية في مواجهة ورود الأسلحة السوفياتية إلى مصر

وسورية، اقترح وزير الدولة في حينه أن علينا أن نوفر دبابات مقدَّمًا تُسترد مبالغها من الأميركيين عندما يتم تخصيص الأموال.

٣ ـ اعترضت المقترح مشقات أثارها وزير الخزانة الذي أشار إلى صعوبة التجهيز، فضلًا عن إشارة أميركية باعتبارها لا تقدم إجابة واضحة بصدد الموضوع. في الحقيقة، أبرزت أزمة السويس مناسبة ملحّة، إلّا أن أي تقدم باتجاه «سنتوريون» لم يتحقق، ولمدة أربعة أشهر (ما بين آذار/ مارس وآب/أغسطس ١٩٥٦).

٤ ـ إذا ما توافر المال، يتخذ مقترح وزير الخارجية مساره بشكل فاعل. وقد اتفقت الولايات المتحدة معنا على تجهيز الـ «سنتوريون»، وشحنها في وقت باكر ينسجم ورغبة العراقيين، ولا يثير متاعب مالية للمملكة المتحدة.

٢ ـ طائرات إلى العراق: ١٩٥٨

نحن الآن في مفاوضات مع الأميركيين في شأن تجهيز طائرات مقاتلة إلى العراق. التفاصيل لا علاقة لها بهذا العرض. في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨ اقترح الأميركيون أن من الضروري، لأسباب سياسية، أن نعرض تجهيز ثلاثة أسراب من طائرات «ف ٨٦» (F 86) المقاتلة للعراقيين. وقلنا إن من شأن تحقيق ذلك أن يؤثر سلبًا في الحالة العامة اللوجستية والصيانة ومنظومة التجهيز للقوة الجوية العراقية، التي أُسست على النموذج البريطاني. لذلك كان إلحاحنا على أنه بدلًا من تجهيز الطائرات من نوع «ف ٨٦» يتعين على الأميركيين أن يمارسوا حقهم في البيع في ميناء الشحن، وتزويد العراق بثلاثة أسراب على أساس البيع بسعر معروض في ميناء الشحن لطائرات من نوع «هنتر ٤» فائضة عن حاجة القوات الجوية الملكية البريطانية. هذا المقترح هو حاليًا قيد الدراسة في واشنطن.

٢ ـ في معرض إبلاغنا رد فعل الأميركيين على مقترحنا بصدد «هنتر ٤»، مررت سفارتنا في واشنطن إلينا تساؤل الأميركيين عن تكلفة إعادة تجديد «هنتر ٤» بما يتلاءم ومتطلبات مواصفات الشرق الأوسط، وكذلك تكلفة إيصالها إلى العراق. نستطيع أن نجيب بأن التكلفة ستكون بحدود ١٠٠ ألف

باوند، ونحن نعتقد أن ذلك يقارَن بما تكلفه طائرات «ف ٨٦» للأميركيين.

٣ ـ إذا كانت الأموال التي كنا سنوفّرها قد توافرت من دون توصيفها، فإن فائدة كبيرة ستجنيها سياستنا الشرق الأوسطية (إضافة إلى علاقتنا بالولايات المتحدة)، كما سيكون الأمر بالنسبة إلينا هو توفير أعباء تكلفة الطائرات.

إن الانعكاسات في هذا الشأن ستكون:

أ. الاستجابة السريعة للمتطلبات العراقية في شأن الطائرات، ما دام عرضنا سيزيل عقبة ليحل محلها عرض أميركي سريع.

ب. ضمان استمرار القوات الجوية الملكية العراقية في تشغيل الطائرات البريطانية، لما لذلك من مردود وفوائد سياسية وعسكرية واقتصادية بالنسبة إلينا.

جـ. إقناع الأميركيين بأننا لا نزال نعمل معهم كشركاء نشطين في مساعدة دول الشرق الأوسط.

ملاحظة: لم تُترجَم الفقرة الثالثة من الوثيقة لتعلّقها بموضوع «طائرات إلى لبنان في عام ١٩٥٧».

FO 371/133799
٢٨ آذار/ مارس ١٩٥٨

سرّي وشخصي

إلى السير هارولد كاسيا ـ واشنطن

أعترف بأنني أُصبت بِحيرة وقلق نتيجة موقف الولايات المتحدة من مسائل الشرق الأوسط. في الخريف الماضي كانوا قد حذروا بعضنا ممّا بدا أنه سياسات خطِرة. الآن يبدو أنهم استبدلوها بحالة من السبات السلبي أو عدم المبالاة أجد صعوبة في تقويمها.

أنت بالطبع أدركت من خلال برقيتنا أننا نشعر بأننا أصبحنا في وضع

خطِر في الشرق الأوسط. ناصر كمن يمشي على الحبل المتحرك، فإن توقف يسقط. إذا واصل ناصر المشي فإن عليه أن يواجه بعض المصالح الغربية الأساسية، وهي ذاتها غير مستقرة، ولربما تسقط.

إضافة إلى ذلك، إن أي توسع في نفوذ ناصر يعني حقًّا أنه توسع للنفوذ السوفياتي. في أي حال لديه ولدى الروس كثير من عدم الثقة والكره على الرغم مما يبدو من أنهما يعملان معًا. الروس يستخدمون ناصر مثلما استخدم ستالين [الزعيمَ الصيني] تشان كاي تشيك خلال العشرينيات بوصفه قائدًا وطنيًا يمكن الاعتماد عليه في التغلب على «النفوذ الغربي الإمبريالي»، في ما تعدّها روسيا منطقة شبه استعمارية. هم لا يهمهم كثيرًا إذا ما قام بذلك، فهو سيتعامل مع الشيوعيين المحليين بشدة أيضًا. لكن ناصر يتصف بنقص كبير في القدرة التي كان يتمتع بها تشان في حينه لجهة التحريض على الروس والوقوف ضدهم بمفرده.

الكل هنا يعي هذه المخاطر، وإننا نفعل ما في وسعنا، على الرغم من محدودية مصادرنا، لإسناد النظم الموالية للغرب في المنطقة. ليس لدينا سبب للافتراض أن الأميركيين يختلفون في هذا التشخيص، لكن يبدو أنهم غير مستعدين أو غير قادرين على فعل أي شيء في هذا الشأن. عندما نتكلم مع دالاس يقول إنه يرى قوة ما تقوله وإنه سوف يكلم المكتب المعني في وزارته. عندما تحدث سامي هود مع رونتري لم يقل شيئًا، ولم يحدث شيء أيضًا. على الرغم من كل الضغط الذي يضعه وزير الخارجية البريطاني وأنت على دالاس في شأن العراق، فنحن لا نزال نفتقر إلى أي فكرة تتعلق بما ينوي الأميركيون فعله. بصدد العربية السعودية، حيث صورة الأميركيين وهيبتهم ومصالحهم الاقتصادية وأيضًا الاستراتيجية العميقة جدًا قياسًا بتلك التي تخصنا، يبدو أننا غير قادرين على الحصول على أي تصور لموقف الأميركيين أبعد من التقارير المتحدثة عن وجهات نظر السفير الأميركي في جدة، والتي تمطرنا بكامل الرغبات ذات العلاقة. أنا أشك في أن حظنا لن يكون أفضل في معرفة وجهة نظر الأميركيين في ما يتعلق بشكل العمل الذي علينا أن نقوم به في اليمن.

سنكون شاكرين كثيرًا أي توضيح يمكنك أن تقدمه لنا حول هذا

المستنقع المخيف الذي يبدو أن السياسة الشرق الأوسطية الأميركية قد سقطت فيه.

هل هو أنهم لا يقبلون بتشخيصنا للحل، وأنهم يحوّلون اتجاههم نحو وجهات نظر مختلفة، من ذلك دعم ناصر، على سبيل المثال؟ أم هل هم مشغولون جدًا بمسائل أخرى بحيث لا يهتمون بهذا الموضوع تمامًا؟ أو هل هنالك اختلافات مهمة بين دالاس وموظفيه؟ أو هل هم ببساطة لا يتمتعون بكفاءة بسبب الكسل أو بسبب سوء التنظيم في الوصول إلى القرارات التي يعلمون أنها ضرورية، أو في تنفيذ السياسات التي يؤمنون بها؟

أنا أخشى من أنه في حال عدم قيامنا قريبًا بتحفيزهم على المشاركة في نشاط أكبر فسيتعين علينا أن نستعد لما هو أقرب إلى كوارث هائلة في المنطقة.

موقّع

وليام هايتر

FO 371/133814

من: السفارة البريطانية في بغداد/ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٥٢٤

٢٩ آذار/ مارس ١٩٥٨

اجتمع يوم أمس وزير الخارجية العراقي إلى ممثلي كلٍّ من لبنان والأردن والعربية السعودية والمغرب وتونس والسودان. قابل كل واحد منهم على حدة.

٢ ـ الدكتور الجمالي قال لي إنه أخبر هؤلاء الدبلوماسيين أن العراق تلقّى معلومات رسمية مفادها أن مصر نشرت في صحفها الحكومية علنًا خارطة للجمهورية العربية المتحدة تحوي الدول العربية كافة، وأن الخارطة

بلون واحد ولم يُشر فيها إلى الدول العربية المستقلة. وأوضح الجمالي أن هذه الخارطة دليل واضح على سياسة الرئيس ناصر التوسعية ورغبته في إلحاق الدول العربية كافة بالجمهورية العربية المتحدة.

٣ ـ طلب الدكتور الجمالي من ممثلي الدول العربية إبلاغ هذا الموضوع إلى حكوماتهم لأنه يُظهر موقفًا معاديًا من الرئيس ناصر إزاء الدول العربية.

(انتهت البرقية)

FO 371/133815

التنمية الاقتصادية في الاتحاد العربي

في مذكرة مؤرخة في ٢٦ آذار/ مارس إلى رئيس الوزراء، قال وزير الكومنولث إن خطة التنمية الخاصة بالعراق والأردن والكويت تتوجّب مناقشتها داخل اجتماع الوزارة. خلال ذلك الاجتماع، وبناء على طلب رئيس الوزراء، لم يطرح وزير الكومنولث الموضوع. مكتب رئيس الوزراء في تِن داونئغ ستريت يطلب الآن الرأي حول كيفية السير بالموضوع.

٢ ـ لا أعتقد بوجود إجراء يمكن اتخاذه في لندن في الوقت الحاضر. في الفقرة ٦ من برقيته رقم ٤٦٨ في ٢١ آذار/ مارس أشار سفير صاحبة الجلالة في بغداد مرة أخرى إلى أهمية تأسيس بنك تنمية خاص بالاتحاد العربي، وبمشاركة مالية من الكويت والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. حصلت الموافقة فعلًا في لندن على أنه إذا ما أنشأ العراقيون هيئة مشتركة للتنمية خاصة بالاتحاد، فإننا يمكن أن نساهم بمبلغ مليون باوند، وعلى أساس أن يقدّم الأميركيون مساهمة كبيرة. استنادًا إلى ذلك، نقل وزير الخارجية إلى نوري في ٧ آذار/ مارس أننا ربما سنكون قادرين على تقديم مساعدة بشيء بسيط، وأنه ألح أيضًا على السيد دالاس لتقديم العون. لكن الخطوة التالية تخص العراقيين، وإننا في انتظارهم لتقديم مشروع قابل للتنفيذ.

٣ ـ مساهمتنا المقترحة بمبلغ مليون باوند صغيرة، لكنني أشك في

وجود خيار لغرض محاولة زيادة المبلغ إلّا بعد أن يقدم العراقيون مقترحات بنّاءة.

٤ ـ وضع الكويت تم توضيحه في الورقة الملحقة (Flag B) التي أرسلت نسخه منها إلى اللورد هيوم(*). هذه الورقة تُظهر أن علينا أن نتحرك بحذر في محاولاتنا الوصول إلى شكل من ارتباط الكويت بالاتحاد.

التوصية

أوصي بأن نخبر مكتب الوزراء أن من غير الممكن، كما يبدو، السير بهذه المسألة أبعد ممّا هي عليه في لندن، ولبعض الوقت.

إي. م. روز

١ نيسان/ أبريل ١٩٥٨

FO 371/ 134027
٢ نيسان/ أبريل ١٩٥٨

مذكرة داخلية

شخصي

التمثيل الدبلوماسي في بغداد وعمّان بعد إقامة الاتحاد العربي

ستبرز مشكلات التمثيل عندما يقام الاتحاد العربي بين العراق والأردن في منتصف أيار/ مايو. السيد جونستون طلب إعلامه بوجهات النظر قبل ١٠ نيسان/ أبريل، وعلى أساس توصياته التي تضمنتها برقيته رقم ٣٥٤.

٢ ـ المشكلة معقّدة لأن الأردنيين والعراقيين لم يتقابلوا وجهًا لوجه تمامًا في الوقت الحاضر في ما يتعلق بهذا الموضوع. على سبيل المثال، يبدو أن الأردنيين يتوقعون أن تنقل الحكومة الاتحادية نفسها ذاتيًا إلى عمّان

(*) اللورد إليك دوغلاس هيوم وزير الكومنولث حينذاك (المؤلّف).

لمدة ستة أشهر من السنة، بينما يرى العراقيون في ذلك أمرًا غير عملي. إضافة إلى ذلك، عبّر وزير الخارجية العراقي عن الرأي بأن السفارات التي ستُترك في عمّان يتوجب أن يكون المسؤولون عنها بدرجة قنصل، وهو ما رفضه الملك حسين وسمير الرفاعي كليًا. هذه النقاط تتوجّب مناقشتها قريبًا عندما يزور وزير الخارجية العراقي عمّان من أجل مناقشة تنظيم الخدمة الخارجية للاتحاد العربي. في هذه المحادثات، سيصر الأردنيون على أن اقتسام السفارات الأجنبية وتحت مسؤولية ممثل أجنبي بدرجة كبيرة يتوجب إبقاؤه في عمّان لتعزيز الاتصال بفرع وزارة خارجية الاتحاد.

٣ ـ في هذه الأثناء يبدو أن هنالك أرضية مشتركة مفادها وجوب وجود سفير واحد يقدم أوراق اعتماده إلى رئيس الاتحاد العربي (الملك فيصل). وهناك أيضًا أرضية مشتركة في شأن وجوب وجود شكل من أشكال التمثيل الدبلوماسي في عمّان. نوري ذاته مقتنع بأهمية أن يُترك في عمّان ممثلون دبلوماسيون قادرون على التعامل، لا مع المسائل التي تؤثر في العلاقات مع الأردن والتي لا صلة لها بموضوعات الاتحاد فحسب، بل أيضًا تلك المسائل ذات الصلة بالشؤون الخارجية التي تخص الأردن فقط (على سبيل المثال الهدنة مع إسرائيل)، وكيف يمكن أن يتوافق هذا مع المادة ٦٢ من دستور الاتحاد (الذي يترك المسائل ذات العلاقة بالشؤون الخارجية منوطة بالحكومة الاتحادية حصرًا) الذي لم ينفّذ حتى الآن. مع ذلك، فإن وجهات نظر نوري تفيد بأن من غير المتوقع أن يكون العراقيون راغبين في الإصرار على وجوب أن يكون التمثيل الدبلوماسي في عمّان بمستوى قنصل حتمًا.

٤ ـ لا سبب لافتراض أن إقامة الاتحاد سوف تؤدي إلى أي تقليل في العمل في عمّان، وعلى أقل تقدير خلال الأشهر القليلة الأولى. إضافة إلى ذلك، هنالك اتفاق عام على أن النفوذ المهم جدًا الذي أسسه السيد جونستون لنفسه في عمّان يتوجب عدم التضحية به عند قيام الاتحاد. استنادًا إلى ذلك، أوصي بأن نبقي موظفي السفارة كافة في عمّان، وأن نبقي مبانيها ومصروفاتها ريثما نرى كيف ستتطور الأمور. اللقب والمركز الممنوحان للتمثيل الدبلوماسي لصاحبة الجلالة في عمّان (الذي يتوجب إعلانه عندما

يصبح الاتحاد عاملاً) يتوجب أن يعتمدا على رغبات العراقيين والأردنيين. إضافة إلى ذلك، يجب أن تكون الأولوية للمسائل الملحّة ذات العلاقة بموضوع تقديم أوراق الاعتماد (مع أن من صور هذا الموضوع تلك التي قدّمها سمير وضمّنها رأيه الذي أكد فيه أن ليس من الضروري للسفير والوزراء المفوضون ممن يقدمون أوراق اعتمادهم إلى الملك حسين أن يقدموا رسائل استدعاء).

٥ ـ إذا ما صودق على التوصية أعلاه، فعلينا في هذه الحال العمل باتجاه الوضع الذي سنحصل بموجبه على:

أ. سفير يقدم أوراق اعتماده إلى رئيس الاتحاد العربي (على سبيل الافتراض السير مايكل رايت) ربما لن يقدم مثل هذه الأوراق.

ب. مكتب سفارة في عمّان برئاسة وزير (على سبيل الافتراض السيد جونستون الذي من المحتمل أن يحتفظ بدرجته الشخصية كسفير) ربما لن يقدّم أوراقه أيضًا.

٦ ـ أرفق مسودة برقية استندت إلى وجهات النظر هذه ونوقشت مع رئيس الكتبة.

٢ نيسان/ أبريل ١٩٥٨

أنا متأكد أن هذا الرأي صحيح، وأن من مصلحتنا أن نحاول إبقاء وجودنا الحالي في عمّان، وعلى وجه الخصوص إبقاء السيد جونستون يعمل أطول مدى ممكن، ووفقًا للصيغة الحالية. سوف نخسر كثيرًا إذا ما أبعدنا السيد جونستون في الوقت الحاضر. لا حاجة إلى أن نقرر الآن كيف يجب أن يكون لقبه الوظيفي، لكني آمل شخصيًا، حتى إذا ما علينا أن نوصف بعثتنا الدبلوماسية بمفوضية القنصلية عامة، فإننا يجب أن نتركه يحتفظ بدرجته الوظيفية كسفير. وزير الخارجية سأل عن هذا الموضوع قبل أيام، ولربما سيرى البرقية قبل مغادرة البلاد.

(٢ نيسان/ أبريل ١٩٥٨)

FO 371/133789

من: السفارة البريطانية في واشنطن/ السير هـ. كاسيا

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٧٨٢

٤ نيسان/ أبريل ١٩٥٨

برقية سرّية للغاية

قال السيد دالاس هذا الصباح إنه لم يتوصل حتى الآن إلى استنتاجات، لكنه بدأ يعتقد شيئًا فشيئًا أن علينا أن ندرس معًا كيف يمكن إيجاد أوضاع لتعزيز القوة من أجل مقاومة مزيد من انتهاكات ناصر في الشرق الأوسط.

٢ ـ إنه يعتقد بوجود نوعين من الإمكانات يجب درسهما: **الأول** هو وضع النفط؛ علينا أن نرى كيف يمكن منع ناصر من ابتزاز أوروبا. علينا هنا محاولة الاتفاق على التسهيلات النفطية التي في الإمكان استخدامها ضد جميع أشكال التهديد، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة إذا لزم الأمر. التجهيزات النفطية المطلوبة فعلًا في أي حال هي المظهر الوحيد للمشكلة. وعلينا أيضًا أن ندرس مشكلة الصادرات النفطية على افتراض أن في إمكاننا الاعتماد فقط على طريق رأس الرجاء الصالح. قلت إن دراسات مفيدة في شأن هذا الموضوع قد استكملها توًا فريق من موظفي المملكة المتحدة والولايات المتحدة. تطرقت إلى رقم هو مليار دولار سبق أن أُشير إليه في تقريرهم باعتباره نفقة إضافية سوف تقع على عاتق أوروبا الغربية في حال حرماننا من استخدام القناة وأنابيب النفط. من الواضح أن حجم هذا الرقم شكّل مفاجأة للسيد دالاس.

٣ ـ النوع **الثاني** الذي يجب درسه هو الوسائل التي نستخدمها في ممارسة الضغط على ناصر. في هذا الشأن، كل ما لديه هو التفكير في إمكانية التوصل إلى اتفاقية ما مع السودان والدول الأخرى في ما يتعلق بتحقيق السيطرة على مياه النيل. لم يكن دالاس يعلم حتى اللحظة ما إذا كان تحقيق ذلك ممكنًا.

٤ ـ شدّد السيد دالاس على أن ما ذكره يندرج في الواقع ضمن إطار «التحذير المبكر غير الودي» من الصيغة التي هي في ذهنه الآن. لكنه يعتقد أن من المفيد أن تُعرف المسائل التي تمر بمخيلته، على الرغم من أنه لم يتوصل حتى الآن إلى استنتاجات راسخة في ما يخص الإجابات.

٥ ـ في هذه الأثناء يتوجب، وبالطبع من غير سؤال، السير في تنفيذ إجراءات فورية هي قيد الدراسة في وزارة الخارجية الأميركية.

(انتهت البرقية)

FO 371/133789

من: وزارة الخارجية ـ لندن

إلى: السفارة البريطانية ـ واشنطن

برقية رقم ١٨٦٦

٨ نيسان/أبريل ١٩٥٨

برقية سرّية للغاية

فيما يلي من رئيس الوزراء إلى السفير

برقيتك رقم ٧٨٢: الشرق الأوسط

إنني سعيد في شأن هذه المؤشرات والطريقة التي يفكر بها دالاس بصدد الشرق الأوسط. علينا أن ندرس الأفكار التي تقدم بها، لكن يبدو لي أنه على الرغم من أنها مفيدة فإنها ليست على صلة وثيقة بالأمور ذات العلاقة بالمسائل الملحّة على المدى القصير. قلت إنه لا مجال للتساؤل، وهناك ما يمنع من السير بإجراءات فورية قيد الدراسة في وزارة الخارجية الأميركية. لكن المشكلة هي أننا نجد صعوبة كبيرة في الحصول على مؤشر دال على وجهات نظر وزارة الخارجية الأميركية في شأن هذه الإجراءات الفورية. آمل أن تقنع دالاس بأن يحث موظفيه على تقديم قرارات مبكرة حول هذا النوع من المسائل، وعلى وجه الخصوص تقديم المساعدة إلى العراق في مجال

الطائرات الحربية والأموال. ما من شك في أن زيارة ناصر المقبلة إلى موسكو ستسفر عن مزيد من الوعود السوفياتية لمصر؛ وعود من شأنها أن تجعلنا نعرض من جانبنا معًا مزيدًا من المساعدة للاتحاد العراقي ـ الأردني.

(انتهت البرقية)

FO 371/ 133938

وزارة الدفاع

٨ نيسان/ أبريل ١٩٥٨

إلى: السيد/ س. جي. وِدْوِل ـ وزارة الخارجية

وعدت بأن تحصل على ملاحظات مساعدة في التحضير على الرد على سؤال السيد بروكْوِي إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٥ نيسان/ أبريل المقبل.

(في سؤال إلى وزير الدولة للشؤون الخارجية عن الحكومات التي قدّمت المساعدة في مجال توريد الأسلحة وفي إطار حلف بغداد، وكيف كان شكل هذه المساعدة. وتحت أي شروط). نحن بالطبع بعنا أسلحة ومعدات إلى دول حلف بغداد، وقدمنا تنازلات في مجالي الأسعار والتسليف، وذلك في بيع المفردات المستعملة (على سبيل المثال سفن لكلٍّ من تركيا وباكستان). لكن مثل هذه الصفقة جاء بعد إجراءاتنا الاعتيادية باعتبارنا مورّدي أسلحة، وعلى أساس عدم علاقة ذلك بمسألة التعامل مع المساعدة.

الوصف ذاته يسري على التدريبات وبرامجها (في ما يخص الطيارين العراقيين في المملكة المتحدة) والخدمات الفنية (على سبيل المثال تسليح المعسكر التدريبي لقوات سلاح الجو الملكي [البريطاني] في قبرص) سيتبع ذلك، على أساس أعلى قاعدة سعرية، تقديمُ الهدايا أو دفع جزء من المستحقات على المعدات والخدمات الفنية. سأترك لك أمر تقرير كيف تُستخدم هذه المعلومات، وعلى وجه الخصوص كيف ستتعامل معها باعتبارها:

أ. معونة للحلف متميزة مقدمة من الدول الأعضاء فيه، وكذلك

ب. مساعدة على شكل أسلحة.

العراق

توريدات الأسلحة والمعدات إلى العراق محكومة بموجب الاتفاق الخاص المعقود بين الطرفين لعام ١٩٥٥، والمتضمّن التعاون من أجل الدفاع عن العراق، وكذلك تدريب القوات المسلحة العراقية، وأيضًا أعمال الصيانة وعمليات مجالات الطيران والمعسكرات، وتدعيم قواته وجعلها على درجة عالية من الكفاءة والاستعداد السليم للقتال.

قدمنا إلى العراق منذ عام ١٩٥٥ ما يلي:

أ. دبابتا «سنتوريون ٦»، صاحبتهما عشر دبابات من الولايات المتحدة.

ب. تجنّب صرف مبلغ قدره مليونين وثلاثة أرباع مليون باوند استرليني لأجل معسكراتنا في الحبّانية والشعيبة، في مقابل موافقة العراق على صرف هذا المبلغ على المعدات والتدريب لدى المملكة المتحدة، ونفذ العراق ذلك.

ج. ٦ طائرات «فينوم ف ب ١» مستعملة (بدلًا من إنهاء العمل بستٍ طائرات أخرى محلية لخروجها من الخدمة).

د. ٥ طائرات «هنتر ٦» جديدة، مع ثلاثة أشهر خدمة في الأدوات الاحتياطية.

هـ. خدمة مجانية من جماعة صيانة «هنتر» لمدة سنتين، تنتهي في حدود نيسان/ أبريل ١٩٥٨.

و. دعم بمبلغ ٣٠٠,٣٢ ألف باوند لغرض تقوية المدرج في الحبّانية (نستخدمه محطة هبوط).

ز. تسليم مجاني لمبانٍ بقيمة مليون باوند تقريبًا في الحبانية، وعلى أساس المشاركة المتساوية مع العراق في تحمّل مصروفات الصيانة.

ح. دعم مجاني من أفراد سلاح الجو الملكي البريطاني، واستخدام الأجهزة للمساعدة في تدريب العراقيين على أعمال الرادار (انظر برقية بغداد رقم ٤٨٣).

(لم يُترجم الجزء المتعلق بباكستان وإيران) المؤلف.

موقع

ف. جي. ستيفنز

FO 371/ 133815

السفارة البريطانية

باريس

٩ نيسان/ أبريل ١٩٥٨

٥٨/ ٨٥/ ٠٧٠/

جناب الدائرة

شخصي

أخبرتنا وزارة الخارجية الفرنسية أن لديها معلومات من مصدر موثوق به، وهو زوار عائدون وغيرهم، تفيد بأن حماسة السوريين للجمهورية العربية المتحدة تتضاءل.

٢ ـ استنادًا إلى الوزارة أعلاه، فإن السوريين بدأوا يعارضون تبعيتهم لمصر. وعلى الرغم من أن وصول العقيد ناصر إلى دمشق، حيث قوبل بحفاوة بالغة، فإنه لم يودَّع بمثل ما استُقبل. للوحدة تأثير في التجارة السورية يضعفها بدلًا من أن يكون غير ذلك.

٣ ـ وزارة الخارجية الفرنسية مقرّة بأنه إذا ما ملّ السوريون الوحدة، فإنه من المتوقع أن يتجهوا نحو الروس بدلًا من الغرب. وفي أي حال، سيهللون ويرحبون بأي تباعد بين مصر وسورية. الموضوع الأكثر صعوبة هو أن ناصر سيشعر في حال ابتلاعه سورية بطمع تجاه ليبيا أو غيرها من المناطق الأفريقية، كما يقولون.

إلى الدائرة الشرقية/ وزارة الخارجية (S. W. I).

FO 371/133916

من: السفارة البريطانية ـ بغداد/ السير مايكل رايت

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٦٢٨

١٩ نيسان/ أبريل ١٩٥٨

برقية سرّية

بناء على طلب السكرتير العام، رُتّب اجتماع غير رسمي لممثلي دول حلف بغداد بتاريخ ١٦ نيسان/ أبريل. ضم الاجتماع السكرتير العام ووزير الخارجية العراقي الذي تولّى رئاسة الاجتماع. كان الغرض من الاجتماع إتاحة الفرصة لتبادل المعلومات المحدودة التداول، وتبادل غير رسمي لوجهات النظر، وكذلك درس ما يمكن أن يتحقق من تقدم خلال اجتماع المجلس على المستوى الوزاري في لندن بتاريخ ٢٨ تموز/ يوليو، أو ربما قبل هذا التاريخ.

٢ ـ كثير من الوقت أُعطي لما قدمه السفير الباكستاني من تفصيل واسع عن موضوع كشمير ومسائل المياه، مع تركيز خاص على التوتر في كشمير أوضح في شأنه أنه [أي التوتر] كان قد تنامى على نحو مقلق ومفاجئ. السفير الإيراني تكلم على الخطر الشيوعي والفشل في التعامل معه، ولم يقدّم نقاطًا عملية في كيفية التعامل معه. السفير التركي الذي كان قد عاد منذ وقت قصير من أنقرة، تحدث عن القلق الكبير الذي وقع في تركيا من إقامة الجمهورية العربية المتحدة وزيارة ناصر لموسكو. وزير خارجية العراق عبّر عن القلق من تطور الوضع في لبنان (انظر برقيتي اللاحقة لهذه البرقية). وتناول كلٌّ من وزير الخارجية العراقي والسفير التركي موضوع الحاجة إلى تعزيز حلف بغداد وتقويته، ورغبا في أن يكون الحلف أكثر فاعلية، وإلّا ستنتشر الشيوعية في عموم الشرق الأوسط.

٣ ـ قدمت عرضًا قصيرًا حول العمل الجاري لمحاولة التوصل إلى

اتفاق بين فرنسا وتونس. وزير خارجية العراق عبّر عن تقديره للعمل الذي ينجزه ضباط الاتصال في هذا الشأن.

٤ ـ كان هنالك نقاش حول الاجتماع الذي عُقد مؤخرًا للّجنة العلمية، وتوافر الرغبة العامة في أن يكون تقدُّم على الخطوط التي أوصت بها اللجنة، وإذا ما كان ممكنًا خلال المحادثات المقبلة في اجتماع لندن.

٥ ـ السكرتير العام طرح موضوعات عدة أخرى تضمنت الآتي:

أ. إلى جانب الحقول العلمية، من غير المتوقّع أن تحقق مختلف اللجان، في ما هي تحقق تقدمًا ملموسًا، نتائج جوهرية جديدة قبل اجتماع لندن المقبل ما لم يقدم بعض الزخم الجديد.

ب. مثل هذا ينسحب على المشاريع المشتركة وموضوع تمويلها. إنه في الواقع لم يطرح مسألة صندوق الرئيس للتنمية، لكن هذا الموضوع كان من النقاط التي راودت ذهنه بشكل واضح.

ج. بعد النقاش الرسمي في اجتماع المندوبين، تحدث عن احتمال وجود اتصالات أو ارتباط بين فرق عمل الحلف أو لجانه في موضوعات منتقاة مع منظمات، مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو ـ FAO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO).

د. ذكر أن أشخاصًا كثيرين تحدثوا معه عن احتمال أن يكون بلد واحد أو أكثر مستعدًا لأن توجَّه إليه دعوة للعمل مع اللجنة الاقتصادية، أكان من خلال المشاركة بصفة مراقب أم بصيغ أخرى. أول دولة مرشحة في هذا الاتجاه هي ألمانيا الغربية. طلب أن تعبّر حكومات الحلف عن وجهات نظرها في شأن هذا الترشيح المحتمل.

٦ ـ الاجتماع أريد به أن يكون غير رسمي لغرض بناء تصوّرات. وحاليًا لا أستطيع أن أحكم في ما إذا كانت مثل هذه التصورات تمثّل رغبة في التوصل في شأنها في ما عدا تلك المشار إليها في الفقرة (٥ ج) أعلاه.

٧ ـ أطلعت زميلي الأميركي على هذه البرقية.

FO 371/133815

من: السفارة البريطانية في بيروت/ السير جي. ميدلتون

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٣٧١

٢١ نيسان/ أبريل ١٩٥٨

برقية سرّية

برقية بغداد رقم ٦٢٩ إلى وزارة الخارجية.

أجد أن أي مفاتحة للبنان لغرض الانضمام إلى الاتحاد هي أمر غير واقعي في هذه المرحلة. ربما يمكن إعادة تقويم الوضع بعد الانتخابات الرئاسية.

(انتهت البرقية)

تقرير السفير البريطاني مايكل رايت
عن الأوضاع في العراق

نيسان/ أبريل ١٩٥٨

تقديم

من عادات السفراء البريطانيين أن يعدّوا بين فترة وأخرى تقارير شاملة وموسّعة عن الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلدان المعتمَدين فيها. وتزداد عملية إعداد مثل هذه التقارير عند مرور تلك البلدان بمتغيرات داخلية أو إقليمية مؤثرة فيها. في شباط/ فبراير ١٩٥٨، كتب السفير السير روجر ستيفنسن تقريرًا مطوّلًا تناول فيه الوضع الداخلي في إيران وطبيعة المعارضة السياسية التي كانت قائمة ضد حكومة الشاه. وكما هي عادة السفراء البريطانيين أيضًا، أُرسلت نسخ من هذا التقرير إلى السفارات البريطانية العاملة في الشرق الأوسط لغرض الاطّلاع، وهو أسلوب من الأساليب المدروسة التي تتّبعها السفارات البريطانية في العمل.

من جانب السفير البريطاني في بغداد السير مايكل رايت، وبعد اطلاعه على تقرير زميله الذي بعث به من طهران، وجد أن هنالك أوجه شبه كبيرة بين الأوضاع الداخلية القائمة في العراق وتلك التي كانت قائمة في إيران. لهذا، كتب السير مايكل واحدًا من أفضل التقارير التي كتبها طوال مدة عمله في بغداد، وأرسله إلى مرجعه وزير الخارجية البريطانية السير سلوين لويد قبل عشرة أسابيع فقط من قيام الثورة التي أسقطت النظام الملكي صباح ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨. جاء التقرير، الذي سيطّلع القارئ على نصه بعد قليل، بعد أسابيع قليلة من إعلان الاتحاد العربي، أو ما يُعرف أحيانًا باسم الاتحاد الهاشمي الذي تم بين العراق والأردن. جاء هذا الاتحاد في إثر قيام الجمهورية العربية المتحدة، مع عرض أن فكرة جمع الأردن والعراق والمملكة العربية السعودية قد طرحها في أواخر عام ١٩٥٧ ملك الأردن حسين. وافق ملك العراق وعرضا رئاسة التجمع المقترح على الملك سعود الذي رفض الفكرة ولم يعارض قيام الاتحاد العربي.

شرح السير مايكل الأوضاع التي كان عليها القصر الملكي والحكومة والمعارضة، والصراع الدائر بين هذه العناصر الثلاثة في السياسة العراقية. ويُبرز التقرير أنه بعد مضي ٣٧ سنة على تأسيس النظام الملكي في العراق على يد البريطانيين، كان القصر الملكي لا يزال يتمتع بقوة سياسية كبيرة تقوم على أساس العمل مع قادة وسياسيين ممن لم ينتظموا في أحزاب سياسية، ويقف في مقدمة هؤلاء القادة نوري السعيد والقصر الملكي. أما البلاط، فكان في الواقع لا يزال يتمتع بالقوة والتأثير، فهو الذي كان يعيّن بعض رؤساء الوزارة، ولم يكن يحتاج إلى أن يبدي الاهتمام الكبير بمجلسي الأعيان والنواب. لهذا، يمكن القول إن البرلمان لم يستطع في أي وقت أن يُسقط أي حكومة من خلال حجب الثقة عنها. ويلاحَظ أيضًا أن في الحالات الاعتيادية والفترات الصاخبة والأزمات، كان القصر الملكي يلجأ دومًا إلى رجل واحد قادر على وضع الأمور في نصابها. وكان هذا الرجل هو نوري السعيد الذي لم يترك الوزارة إلا إما لحاجته إلى إجازة أو راحة أو لأسباب تكتيكية ذات علاقة بعلاقات العراق الإقليمية، وهذا ينطبق تمامًا على تكليف السيد علي جودة الأيوبي مرتين برئاسة الوزارة، وذلك بغية تحسين علاقات العراق بسورية ومصر. إن ما يميز نوري السعيد من غيره من القادة والسياسيين الوطنيين هو ولاؤه للملكية في العراق والعائلة الهاشمية، غير أنه من جانب آخر ينفرد بأنه السياسي الوحيد الذي طالب الحكومة البريطانية بالتدخّل والمساعدة أكثر من مرة لإبعاد عبد الإله عن مركزه، وذلك بتهمة أنه كان السبب في تعدد الوزارات وتغييرها المستمر، فضلًا عن رغبته في ألّا يسمح لجماعة أن تحتكر القوة وتتمكن من بناء موقع لها يمكن من خلاله أن تتحدى امتيازات القصر نفسه، وهذا ما أكده التقرير أيضًا.

ناقش التقرير الذي كتبه رايت طبيعة المعارضة العراقية وقيادتها.

ومثلما فعل معظم السفراء الذين سبقوه، أنكر السير مايكل رايت هو الآخر على الأحزاب إمكاناتها التنظيمية، ووصفها بأنها تجمّع لعدد من الرجال والأتباع من الطبقة الوسطى الطامحين إلى السلطة. شمل التقرير أيضًا تفصيلًا شاملًا للاتجاهات السياسية المعارضة العراقية، وحدّد طبيعة مطالبها، وأكد عدم رغبة البلاط الملكي في قبولها.

إن التقرير في الواقع يكشف لنا أن السفير البريطاني أساء تقدير

الموقف الداخلي، وطمأن حكومته إلى أنه في إمكان النظام الملكي أن يحافظ على وضعه من الانهيار جرّاء الضغوط الداخلية والخارجية. استند في ذلك إلى وجود عوامل عدة اعتقد السفير أنها تستطيع المساهمة في تحقيق الاستقرار، ومنها أن النظام العشائري كان لا يزال حيًا، وأن زعماء العشائر كانوا لا يزالون يدعمون النظام.

كان العامل الثاني، في تقديره، هو الجيش الذي اعتقد أنه ترك تمامًا ممارسته السابقة بالتدخّل في السياسة، وأنه أصبح عام ١٩٥٨ لا يبدي علائم على ذلك. أما العامل الثالث الذي اعتقد رايت أنه يحقق الاستقرار في العراق ويديمه ويصون نظامه الملكي، فهو طبقة التجار أو المجتمع التجاري، الذي وصفه بأنه مجتمع محافظ. أخيرًا اعتقد رايت أن النظام الملكي كان، على الرغم من عدم تأصل جذوره في المجتمع العراقي، موضع تأييد ودعم معظم أبناء الطبقة المثقفة التي تؤمن بأهمية الملكية للعراق وتعتقد أنها (أي الملكية) إذا ما انهارت فربما ينهار العراق ويتفكك إلى أجزاء. حوى التقرير أيضًا شرحًا مفصلًا لتأثير عبد الناصر في الحركة السياسية العراقية، ومستقبل الحكومة، والنظام الملكي في العراق.

أخيرًا طمأن رايت حكومته إلى أن ليس ثمة حال ثورية في العراق، خلافًا لما كان يبدو. كما احتوى التقرير تفاصيل عدة أخرى وجدنا من المفيد أن يطّلع القارئ بنفسه عليها.

السفارة البريطانية

بغداد

سرّي

No. 74

٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٥٨

10211/9/58

سيدي...

قرأت باهتمام كبير رسالة السير روجر ستيفنسن رقم ٢٠ في ١٧شباط/ فبراير عن الوضع الداخلي في إيران وطبيعة المعارضة لحكومة الشاه.

١ ـ هناك تشابه مذهل بين الحالة في العراق والحالة في إيران، كالعنصر القابل للانفجار بسبب مخزون من الإحباط السياسي تحت وطأة نظام فاشستي، خصوصًا بين الطبقات الوسطى المتنامية، فضلًا عن الإيمان بالسيطرة البريطانية والبغض للحكم الفاسد. غير أن هناك أيضًا اختلافات مُعلّمة ترجع بصورة رئيسة إلى انتماء العراق إلى العالم العربي. أعتقد أن من المفيد أن نقوم بتحليل مماثل للحالة في العراق.

٢ ـ أود في الدرجة الأولى أن أصف المشهد السياسي الذي تستند إليه المعارضة في وجودها، والذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار. من غير المحتمل أن يغيّر هذا بصورة جوهرية بواسطة تأسيس الوحدة العربية مع الأردن، ذلك أن هيكل الحكومة وفق الدستور الجديد يختلف كثيرًا عمّا هو في الأجزاء المشكّلة للاتحاد. إن الموقف الدستوري في العراق يشبه إلى حد كبير ما كان في المملكة المتحدة عند تتويج جورج الثالث. إن القوة السياسية تكمن في القصر (استعمل هذه الكلمة لتشمل الملك وولي العهد اللذين لا يوجد بينهما أي علامة اختلاف) الذي لا بد من أن يعمل من خلال ساسة اختصاصيين وساسة غير منظمين في أحزاب سياسية، بل يدورون حول عدد صغير من القادة، ولا سيما القادة الكبار الذين يبرز بينهم نوري السعيد. إن الاخلاص الذي يربط هذه المجاميع هو الصداقات الشخصية والعلاقات العائلية بدلًا من الانتماء المشترك إلى عقيدة سياسية أللهم في شكل اعتيادي جدًا، وهذا يعتمد كله على فضل القصر على المنصب. الملك يعيّن رؤساء الوزارة ويقيلهم، ولا يحتاج إلى إبداء الاهتمام الكبير بمجلسي الأعيان والنواب، ذلك أن أعضاء مجلس الأعيان يعيّنهم هو، بينما النواب منتخبون باقتراع أوسع نطاقًا من مجلس العموم غير المشكّل في بريطانيا، لكنهم منتخبون كمرشحين بواسطة إجراء يتمتع النظام فيه بنفوذ كبير جدًا حتى إن الإجراء يتّخذ شكلًا صوريًا في الريف. وفي المدن يبدو لمعارضي النظام أن لهم فيه حظًا قليلًا جدًا في الانتخابات.

إن اختيار القصر لرئيس الوزراء وزملائه من الوزراء هو أمر مقرر، لذلك فهو ليس مباشرًا بواسطة حوادث في مجلس النواب (فمثلًا لم تُسقَط حكومة قط نتيجة تصويت معاكس في المجلس، ولا بقوة الحزب، بل إنه

مقر استجابة لاعتبارات سياسية أوسع تتضمن سلامة النظام نفسه، تؤدي فيه وجهات نظر الجزء المرتبط بالسكان بصورة ضرورية دورًا صغيرًا فقط. إن ما حدث بالفعل خلال السنوات الأخيرة كان إرثًا من الحكومات المشتقة من الساسة المحنكين الذين ينتمون بصورة رئيسة إلى الطبقة العليا من ملّاك الأراضي، غير أنهم يضمّون أعضاء معيّنين من رجال صنعوا ذواتهم، خصوصًا من الجزء الشمالي الأكثر قوة في البلاد، حيث يسيطر الأكراد. في أوقات الهدوء كان القادة محترمين بشكل أو بآخر، عدا شخصيات غير ذات تأثير، مثل جميل المدفعي وعلي جودة، أو الأكثر حداثة مثل عبد الوهاب مرجان الذي كانت أفكاره محافظة أساسًا ويمكن الوثوق به لتكملة السياسات القائمة. ثم حدث أن كان هناك تنازل يلبّي شعورًا أكثر ليبرالية، حيث يجري اللجوء إلى شخصية ما كالدكتور الجمالي، الذي هو ضد الشيوعية تمامًا ويوصف بأنه عملي في الشؤون الداخلية، غير أنه بطريقة أو بأخرى مصلح غير عملي. أمّا في الظروف الضاغطة، أو حين تُتخذ قرارات ذات علاقة بالسياسة الطويلة المدى، أو في حالات التصدي للمقاومة، كان نوري السعيد يُستدعى ليأتي بالقيادة الحازمة، أو لحفظ النظام إذا دعت الحاجة.

٣ ـ إنها كانت السياسات التي عُمِل بها أو أُطلقت خلال فترة حكومات نوري، وأرست المسيرة التي يتبعها العراق في السنوات الأخيرة.

جهّز نموذجًا لبرنامج الإعمار ولعضوية العراق؛ فحلف بغداد والسياسة الداخلية ذات النمط الأبوي الحازم يستندان إلى الاعتقاد أنه عندما يحسن استغلال نفط العراق الأوضاع المعيشية ويوفر الفرص الاقتصادية للشعب، يصبح من الممكن ضمان حريات سياسية أكبر واستنباط بناء سياسي أكثر حداثة لإحلاله محل النظام الاقطاعي الحالي المستند بصورة أساسية إلى العشائر والجيش والملكية المتمكنة. إن هذه الفكرة الأساسية يتشاطرها القصر ونوري ومعظم الساسة النشطين وكبار رجال الدولة، وربما نسبة جيدة من الشعب المثقف من الجيل الأقدم. مع ذلك، فإن فترات نوري في السلطة لم تكن طويلة عادة (الحكومة التي استمرت ثلاث سنوات تقريبًا وانتهت في حزيران/ يونيو ١٩٥٧ كانت

استثناءً، ذلك أن ولي العهد لم يكن يؤمن بإبقاء أي فرد في السلطة أكثر ممّا يحتاج إليه في تلك المدة).

كان هدف القصر السياسي في الحقيقة هو الحفاظ على موقف السلالة الهاشمية ونفوذها، وضمان اعتماد الحكومات على فضائل القصر لا على البرلمان أو على الأحزاب السياسية. لذا، فإن التبريرات كانت تتم بصورة منتظمة لضمان عدم احتكار جماعة ما للقوة لتبني موقعًا يمكن أن يتعدى امتياز القصر نفسه. إن هذه الحال يرفضها بشكل أو بآخر معظم الساسة المحنكين. إن أولئك الذين يقبلون هذه الحال ويتعاونون مع القصر، ونعني بالقول الأغلبية، يشكّلون المجموعات التي تنحدر منها الحكومات، بينما أولئك الذين يرفضونها يشكّلون المعارضة.

٤ ـ إن المعارضة هي كالجبل الجليدي، فالجزء الذي يظهر منه فوق سطح الحياة السياسية ليس كبيرًا. وهي تضم شخصيات قيادية قليلة، لا قادة من ذوي النفوذ. إن القادة الرئيسين هم محمد صديق شنشل (شخصية قيادية رقم ٩٨)، وفائق السامرائي (شخصية قيادية رقم ٥٤)، ومحمد مهدي كبة (شخصية قيادية رقم ٩٥)، زائدًا كامل الجادرجي (شخصية قيادية رقم ٥١) الذي لا يزال في السجن. هؤلاء الرجال ومن يتعاون معهم لا يشكّلون «مجموعة مهلهلة»، حيث إن ازدهارهم الاقتصادي ملحوظ؛ فهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى المتحضرة، وأغلبهم محامون ورجال أعمال وأساتذة ومعلمون. كان هؤلاء سابقًا أعضاء في حزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي المنحلّين. لكن على الرغم من عدم امتلاكهم الآن ميكانيكية الحزب ليطرحوا أفكارهم، فيلجأون إلى مقاطعة انتخابات مجلس النواب عادة، وكما هو الأمر حاليًا، فإنهم ليسوا صامتين، وليسوا مغمورين. قد لا يعقدون اجتماعات عامة أو قد لا يعبّرون عن معارضتهم للنظام ذاته في الصحافة، غير أنهم يتحدثون بحرية في التجمعات الخاصة.

في أمور خاصة، غالبًا ما وجدوا نوابًا يمتلكون وجهات نظر قريبة منهم ليدلوا بها في البرلمان، حيث التحفظات أقل على حرية الكلام الذي لا يحتوي على تحريض (إن هذا أقل انطباقًا على الحال في البرلمان الذي سيُنتخب في الخامس من أيار/ مايو. والسبب، وحيث تكون في الأفق نية

مباشرة لتوقيع الاتحاد العربي، فإن الحكومة قررت أنه يجب ألّا يكون هناك خطر وجود أصوات معارضة تُسمع، وتبعًا لذلك بدت أكثر حرية ممّا هو معتاد في اختيار إعطاء الدعم لمرشحيها).

إن حقيقة أن المعارضة تعلن في موضوعات كثيرة وعظيمة الشأن وجهات نظر يدعمها كثيرون، خصوصًا جيل الشباب، وينجذب نحوها عاطفيًا معظم الشعب، أعطت المعارضة ثقة معيّنة وقوة على الرغم من عدم قدرتها سياسيًا على إثبات نفوذها حيث إن في مقدورها المراهنة على الضغوط الكثيرة التي تعمل على صنع قومية عربية جذرية، والرغبة في الوحدة والمقاومة القوية لإسرائيل، والحماسة الثورية ضد الأنظمة المحافظة، وكره كل ما هو أجنبي.

أُرفق ترجمة لاحتجاج أرسلوه مؤخرًا إلى رئيس الوزراء، فيه فهم جيد لوجهات نظرهم. هذا الاحتجاج لم يُجَب عنه ولم يُنشر في العراق على الرغم من أن وجوده كان معروفًا على نطاق واسع، حيث إن اذاعة القاهرة بثته. لم يُتخذ أي إجراء ضد موقّعي الاحتجاج.

٥ ـ إن النقاط الأساسية التي طرحتها المعارضة هي الليبرالية والإصلاح في البلاد، والحياد خارج البلاد؛ ففي المجال الأول ضغطوا للحصول على حرية كاملة في الكلام والتنظيم والانتخابات، وناقشوا بأن العراق يجب أن يحصل على الصيغة نفسها من الديمقراطية التي نمتلكها في المملكة المتحدة. أكدوا أنه اذا ما سُمح بحرّية سياسية أكبر فسيكون هناك انفعال أوّلي، غير أن هذا سرعان ما سيستقر. ادّعوا (ربما ليس بصدق في جميع الحالات) أنهم ليسوا ضد المَلَكية لكنهم فقط يعارضون احتفاظها بسلطة واسعة. وقالوا إنهم يودون الحصول على مَلَكية دستورية لكن ثمة شكوكًا غير مخفية في ما إذا كان القصر سيرضى يومًا بأن يقلّص نفوذه بهذه الطريقة. إن الجماعات الأكثر ثقلًا بينهم مستعدة للاعتراف بأن إزالة جميع القيود بصورة مفاجئة ستكون من غير الحكمة، وأن الوصول إلى الشكل البريطاني من الديمقراطية يجب أن يكون تدريجيًا وعلى خطوات مباشرة؛ فهم يؤيدون السماح بتشكيل أحزاب وبأن تقوم المعارضة بعملها في مجلس النواب.

أما في المجال الثاني، فهُم يضغطون لإدخال إجراءات تحديث سريعًا على النظام الإقطاعي لملْكية الأرض في المناطق العشائرية، ونظام الضريبة والإصلاح الإداري. وفي مواضع كهذه لا يختلفون جوهريًا عن بعض الساسة الأكثر تقدمية في الحكومة، مثل وزير المالية الحالي عبد الكريم الأزري، غير أنهم يعبّرون عن وجهات نظرهم بطريقة أكثر عنفًا إذ يدّعون أن هدفهم الأساس هو نشر فوائد العوائد المالية الناجمة عن استخراج النفط بصورة أوسع على الشعب، غير أنهم يميلون إلى تجاهل الصعوبات المتأصلة في فعل ذلك بصورة سريعة. إنهم بصورة عامة يبالغون في تعداد أخطاء الحكومة وينسبون الكثير من الأشياء إلى الضعف الذي هو في الحقيقة ناتج من انعدام الخبرة أو الكفاءة أو من قلّة الأعضاء المتميزين من الرجال المتمرسين الذين يمكنهم التعجيل بالبرنامج الموجود. ما من أحد منهم يبدو مهتمًا بتطبيق الأساليب الشيوعية في الشؤون الداخلية.

٦ ـ في الشؤون الخارجية، وهنا وجه الاختلاف الرئيس عن إيران، يتطلعون إلى مصر وجمال عبد الناصر قائدًا لهم. يودون لو ينضم العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة، لكن يبدون بعيدين من الوضوح الذهني عن المدى الذي يرغبون في ذهاب العراق إليه في حجب هويته الشخصية من أجل الوحدة العربية، أو أن يضيعوا عوائد النفط لخدمة من ليس لديهم النفط. إن هدفهم الأمثل هو تحقيق دولة العرب الكبرى التي يمكن أن تشغل موقعًا في العالم مماثلًا لموقع الهند بشكل أو بآخر. يدّعون أن في الإمكان الإفادة من الاتحاد السوفياتي وصداقته من دون فتح العالم العربي واسعًا للسيطرة الشيوعية التي قد تعقبه، وهم يشيرون إلى قمع الشيوعية في مصر وسورية كدليل على هذا.

كما يدّعون أنهم ليسوا ضد الغرب، بل يحتفظون بإخلاص ظاهر برغبتهم في الاحتفاظ بعلاقات صداقة مع الغرب يمكنهم بواسطتها الاستمرار في الاتجار وبيع نفطهم. إنهم يعللون التقارب بين مصر والاتحاد السوفياتي بالأخطاء التي يعتقدون أن الغرب ارتكبها في شأن إسرائيل والسويس والجزائر. ويؤمنون أيضًا بأن في مقدورهم إذا ما وصلوا إلى السلطة أن يحتفظوا بعلاقات طيبة مع جميع القوى العظمى، ويطالبون بألّا

يرتبط العراق بأي معاهدات مع أي من هذه القوى. بالطبع يشكل حلف بغداد واحدًا من أهم أهدافهم الأساسية؛ فهم ينظرون إليه من منطلق أن القصر ونوري فرضاه على البلاد لغرض تقسيم العالم العربي والتقليل من أهمية ناصر. إن تصرّفهم تجاه المملكة المتحدة هو من حيث الجوهر تصرّف ودود، غير أنهم سيدّعون أنهم يرون يد بريطانيا في معظم القرارات التي يقرأونها، وخصوصًا في السلطة المستمرة ونفوذ ولي العهد ونوري، وبالتالي يميل سلوكهم السياسي تجاه بريطانيا إلى العدوانية. طبعًا، إنهم أساسًا يتبعون وبصورة جوهرية خط ناصر القومي العربي المناهض للغرب والشديد المعاداة لإسرائيل.

٧ ـ إذا كان في الإمكان جعل العراق خارج سيطرة العالم الخارجي بصورة كبيرة، فستكون لي مخاوف قليلة لجهة أن النظام لن يتمكن من حفظ استقراره ضد ضغط المعارضة التي تعززها الطبقة الوسطى المحبطة. أتوقع أن تستمر البلاد في مسيرتها الحالية إلى وقت غير معروف. من الصحيح أنها لم تمتلك خلال حياتها القصيرة حتى الآن الوقت لإنتاج مجتمع موحد. الأكثر من ذلك هو أن الفجوة الواسعة التي نشأت بين الحكومة والشعب خلال قرون الاحتلال العثماني، ويجري عبورها الآن فقط بشكل بطيء، عمّقها الإعلام المصري على نحو فعال، حتى إن الإجراءات غالبًا ما يعارضها الشباب والأعضاء الأكثر راديكالية في الطبقة الوسطى، فضلًا عن الأشخاص الاعتياديين، لا لشيء سوى لأن الحكومة هي التي اتخذتها. مع ذلك، هناك عوامل قوية للاستقرار في البلاد.

إن النظام العشائري يحتضر، لكن الزعماء العشائريين لا يزالون يساندون العرش الهاشمي مساندة قوية. ومع أن الجيش تدخّل في السابق في السياسة بشكل واسع، فهو في الوقت الحاضر لا يبدي شيئًا من هذا، وإذا ما استمر تحت قيادة جيدة واستمرت مراقبة اهتمامات الضباط المحترفين وضباط الصف، فمن المحتمل أن يمضي في مساندة النظام. أما المجتمع التجاري، فإنه برمّته محافظ، وهذا ما يبدو على وجه الخصوص في مدينة البصرة التي نادرًا ما تسمح لنفسها بأن تسيطر القومية العربية عليها. إن المَلَكية لم تمتلك الوقت لتأصيل الجذور العميقة، غير أن معظم الناس المفكرين يدركون أنه

بغير الملكية ربما سينهار العراق إلى أجزاء، ولهذا السبب يدعمونها بوصفها الشكل الممكن الأوحد لصيغة الحكومة. الجمهورية في العراق هي الآن مظهر للناصرية أكثر من كونها حركة طبيعية. أخيرًا، وربما على المدى البعيد والأكثر أهمية، هناك الأثر الموازن العام لبرنامج التنمية الناتج من صرف ٧٠ في المئة من العوائد الناجمة عن فوائد النفط، ومن حقيقة أن ليس هناك نقص في الوظائف للذين يحصلون على تعليم ثانوي أو تعليم عالٍ. كان البرنامج مؤثرًا لمدة خمس سنوات فقط في الأمور التي تعامل بها، وهو حتى الآن لم يصل إلى المناطق الريفية، غير أن له الآن نتائج قيّمة واضحة.

في الواقع يتمتّع العراق بتوظيف كامل في معظم المناطق، وهناك أعداد متزايدة من الناس تمتلك بعض الثروة في البلاد، إضافة إلى استمرار التنمية؛ قُدّر أن الدخل القومي الكامل بين العامين ١٩٥٠ و١٩٥٦ ارتفع من ١٦٨ مليون دينار عراقي إلى ٣٠٣ ملايين دينار، بينما ارتفع دخل الفرد من ٣٢ دينارًا إلى ٥١ دينارًا في المدة الزمنية عينها. ولو لم تحدث تلك التحسينات لكان من غير المحتمل التغلب على أزمة السويس من دون منغّصات أكثر خطورة. ومع تحسّن نظم المواصلات على نحو تدريجي في العراق، تزداد البلاد قربًا من التكامل اقتصاديًا، وتزداد أيضًا سهولة حكمها وتوجيهها من المركز. ويبقى قيد المراقبة ما إذا كان الصورة ستتبدل بفعل قيام الوحدة مع الأردن، على أساس أن الوحدة ستسبب كثيرًا من المعضلات نظرًا إلى ضآلة التعارف بين الشعبين بسبب صعوبة المواصلات بين البلدين، وإلى الأعباء الأكبر حجمًا الملقاة على موارد العراق المالية.

٨ ـ في أي حال لن يدع الرئيس ناصر العراق وشأنه، وسيدرك أيضًا ضمن الحقائق التي لا مناص منها أن اقتصاد العراق سيعتمد في المقبل من الأعوام القليلة على الأقل على استمرار تدفق النفط عبر سورية إلى البحر المتوسط. وهو يبدو بعد تشكيله الجمهورية العربية المتحدة وظهوره بشكل علني ضد الاتحاد العربي أنه في موقع قوي يمكّنه من عرقلة مد خط أنابيب النفط، ومن إثارة شعور قوي بين العراقيين كي يبعدهم عن النظام في العراق ويضمهم إلى قيادته.

ليس هذا المقام مناسبًا لتفحّص الإجراءات التي يمكن أن يخفف بها تأثير عرقلة مد خط النفط. لكن في حال أُعيق تدفق النفط مدة طويلة، فستكون المهمة السياسية في الحفاظ على تماسك البلاد في طليعة المهمات، حتى لو كانت القوى الغربية وشركة نفط العراق قادرة معًا على إبقائه مكتفيًا ذاتيًا في الوقت الراهن. يمكن أن يكون العراقيون أكثر من غيرهم من العرب تصميمًا إلى حد ما في مواجهة الانعطاف، لكن ربما كانت هناك حدود حاسمة حقًا للوقت الذي يمكنهم أن يتحملوا فيه وظهورهم إلى الحائط، ولا مخرج في الأفق. في هذه الظروف، فإن الخطر الذي يجب مواجهته سيكون متمثّلًا بثبوت أن تؤدي إثارة ناصر للشعور العربي في العراق إلى الانهيار في آخر المطاف. مبدئيًا، يبدو أن ضمن هذا الإطار، أو ضمن حال حرجة أخرى ذات حجم مماثل، يتضح دور المعارضة جليًا. لكن على غرار قضية الأرتال الخمسة المحتملة، فإن زعماء المعارضة أهم في كونهم متحدثين من كونهم زعماء لحقوقهم. لذا، إذا ما تطورت في العراق حالة ثورية لسبب أو لآخر، فمن غير المحتمل أبدًا أن يقوم أي من المتطرفين الأغنياء الذين يتربعون على قمة جبل الجليد بأي دور ملحوظ. والاحتمال الأكثر ورودًا هو أن يؤتى بقائد من بين الشباب، وربما من الطبقة الوسطى الأكثر فقرًا، من بين المثقفين أو ضباط الجيش. من طبيعة الأشياء أن يميل قادة كهؤلاء إلى الظهور في حالة ثورية فقط، ومن المستحيل القول ما إذا كان قائد ثوري موجودًا حقًّا.

٩ ـ لذلك، من الأكيد أن لا حالة ثورية تبدو الآن في حيز الوجود. ومع أن ناصر بعد أن أمضى عامًا ليبرأ من أزمة السويس، بدأ مرة أخرى في المضي قدمًا؛ ففي تشرين الأول/أكتوبر الماضي نقل قطعات عسكرية من الجيش إلى سورية، وأتى أيضًا بتهديد أكثر قربًا، وذلك بقدرته على الظهور بشكل مفاجئ على الفرات الأعلى بما يعطي إعلامه قوة أكبر في العراق. مع هذا، فإن الحالة الأمنية الداخلية مسيطَر عليها في الوقت الحاضر بصورة جيدة، وهذا ليس بسبب إجراءات قمعية؛ ففي ما عدا التشويش المتقطع على راديو القاهرة ودمشق في المدن الرئيسة الثلاث، لم تُتّخذ أي إجراءات أمنية ذات أهمية. إن الانفعال الذي شوهد في عدد قليل من الكليات والمدارس بعد إعلان الجمهورية العربية المتحدة لم يسلك

منعطفًا غاضبًا، ولم يظهر حتى الآن أي شعور عميق كالذي كان واضحًا خلال أزمة السويس (ويمكن أن يتأجج ثانية على الفور إذا ما أقدمت إسرائيل على خطوة أخرى ضد الدول العربية). الأكثر من هذا هو أن كفاءة الدوائر الأمنية العراقية ازدادت من حيث قدراتها خلال العام الماضي. ويرجع الفضل بصورة كبيرة إلى المساعدة البريطانية بالتدريب والمعدات، بينما ضعفت بشكل كبير القاعدة التنظيمية للمعارضة ضد النظام، وذلك من خلال النجاحات المؤثرة للتعامل مع الحزب الشيوعي السري، والمراقبة المتزايدة للتنظيم البعثي السري وسفارة الجمهورية العربية المتحدة في بغداد، مع ذلك فان الهدوء مخادع إلى حد ما.

وضع ناصر بتشكيله الجمهورية العربية المتحدة القومية العربية في حركة، كما أنه بلور قريحة جميع العراقيين تقريبًا تطلعًا نحو المزيد. إن الطعنة المتأججة للوحدة العربية جاءت لتواجه الحاجة المباشرة للموقف، غير أن سحر مناشدة ناصر وحيويته يظل باقيًا بينما يمتلك دستور الاتحاد العربي، شأنه شأن جميع الوثائق المماثلة، فضائل آنية فقط، ولا يرى معظم العراقيين سوى عبء الاتحاد بدلًا من أي من منافعه. إذا ما ثبت أن من المستحيل توسيع الاتحاد بشكل من التعاون مع العربية السعودية أو الكويت، فعند ذلك، وبحلول الخريف، يمكن أن تتحول الحالة الداخلية إلى شيء من الصعوبة.

من ناحية أخرى، في وسع نجاح تأمين تعاون من إحدى هاتين الدولتين أن ينقل الوضع سياسيًا، وربما ماليًا أيضًا.

١٠ ـ لمّا كان التهديد الحقيقي للنظام، المتمثّل رمزيًا بالمعارضة الحالية الآتية من خارج البلاد، فإن هناك حدودًا لأي اجراء إيجابي تتخذه حكومة عراقية ضمن البلاد لغرض التقليل من التهديد. إنهم يدركون أن التنمية الاقتصادية ساهمت فعلًا في الاستقرار، وأن عليهم زيادة الضغط في هذا الاتجاه من خلالها وتوسيعها إلى حيّز أكبر بين السكان بأسرهم، الذي يرى كثيرون منهم أن هناك أفقًا واسعًا لإجراءات تقدمية اجتماعية واقتصادية، وهم مستعدون للبدء بها. فإذا ما توافر الوقت الكافي، يمكن التطلّع إلى الأمام وإلى تقليص منتظم لحجم الفقر المتفشي في الريف،

وخصوصًا في الجنوب، وكذلك في مناطق الصرائف التي تجاور المدن الكبيرة. مع ذلك، فإن هناك علائم عدة تشير إلى أن هذا لن يحدث بالسرعة التي توجبها الحالة؛ ذلك أن سياسة القصر ونوري الاجتماعية سياسة طويلة المدى في جوهرها.

تستند هذه السياسة إلى حقيقة أن زعماء العشائر وغيرهم من ملّاك الأراضي ذوي النفوذ الذي يمكنهم فرضه على رجالهم ومؤجري أراضيهم، هم القوة الأكثر أهمية في تحقيق الاستقرار في البلاد، وهم الفئة السياسية التي يمكن أن يكون من الخطر استعداؤها حتى يصبح اقتصاد العراق ومجتمعه أكثر تنوعًا وأكثر عصرية ممّا هما عليه الآن. مع ذلك، لمّا كان الضغط على ميزانية العراق القومية كبيرًا جدًا، وسيتعاظم عندما تدعو الحاجة إلى دعم ميزانية الاتحاد، فإن معظم الإجراءات التقدمية يمكن مواصلتها فقط من خلال التدخّل في حقوق ملّاك الأراضي وفرض ضرائب متجددة عليهم. إن فشل الحكومات المتعاقبة في الإمساك بهذه الشبكة، عدا الاعتقاد العام أن الحكومات لا تنوي اتّخاذ إجراء حازم لإسعاف الفقر، بل عملها في سبيل إعطاء الأغنياء الفرصة ليزدادوا غنًى، ينتج بلا شك سلوكًا متفجرًا بين السكان الفقراء الذين يتوجه إليهم ناصر والمعارضة.

مع ذلك، لا أعتقد أن حالة الفقراء أو قلة الفرص الاقتصادية وحدهما سيؤديان إلى وضع متفجر ما دام النفط مستمرًا في تدفقه. إن الخطر الأعظم يكمن في الحقل السياسي، وفي تلاعب ناصر بالإحباط الذي سبّبه كلٌّ من قلة المخارج لتصدير النفط بحرّية والنشاط السياسي. إن للامتعاض من كبح الحريات السياسية تأثيره بلا شك في تراجع شعبية النظام وتزايد شعبية ناصر. لذا، فإن السؤال المهم هو ما إذا كان بعض الضغط ضد النظام يمكن أن يخففه إعطاء حرية سياسية أكبر، ونعني بالقول الاستجابة لطلب المعارضة الرئيس.

١١ ـ إن رفعًا كاملًا للقيود الحالية عن حرية التعبير مصحوبًا بانتخابات حرة تمامًا يمكن أن يؤدي خلال مدة قصيرة جدًا إلى كارثة، وربما إلى ثورة. مع ذلك، فإن أي خطوة صغيرة في هذا الاتجاه يمكن أن تزيد الضغوط عليه (أي على النظام). لذا، يمكن أن نفهم تردد القصر والحكومات المتعاقبة في

ذلك، إلّا أن الخطوة التي يمكن على أغلب الظن أن توفر قناعة مباشرة، وأن تؤدي إذا ما نجحت إلى تحقيق متدرج للضغوط، هي عملية تشكيل الأحزاب السياسية. وبسبب ما ذُكر في الفقرة (٢) أعلاه، فإن هذا ليس التطور الذي يرحب به القصر. يجب أن نعترف بأن للقصر أسسًا جيدة للاعتقاد أن النتائج العملية لا يمكن أن تكون مفيدة، إذ إن من المشكوك فيه أن تكون قاصرة في أي حال عاجزة عن تحقيق استقرار سياسي أكبر ممّا قامت به الأحزاب، حيث سمح لها في السابق. ليس العراقيون، شأنهم شأن معظم العرب، هم فقط أكثر اهتمامًا بالسلطة من السياسات، لذلك يجدون صعوبة في تعميم الالتحام الذي يعطيه الولاء للأشخاص، لكن هناك أيضًا الموقف الحاضر في العراق الذي يتجه ليفرز التأثير بين طرفين فقط: أولئك الذين يخلصون للنظام والسياسات الحالية، وأولئك الذين يدعمون الرئيس ناصر. ولمّا كان الأخيرون يميلون إلى الانسياق نحو العصيان، وعلى الأقل نحو مداخل تحريضية، فإن حزبهم يمكن أن يكون عرضة للقمع قريبًا جدًا، ولا ينال سوى زيادة المرارة ضد الحكومة. لكن مرة أخرى يجادل كثير من العراقيين المعتدلين بأن من الممكن والمحبَّذ إيجاد منافذ للضغط باعتبارها شيئًا ممكنًا ومرغوبًا فيه، وأن من الممكن إبقاء المعارضة ضمن الضوابط.

أميل إلى القول إن هذا الأمر يستحق محاولة. ومع أن المخاطر هنا واضحة، فإني أعتقد أنها أقل خطورة من تلك الناجمة عن استمرار القمع السياسي الكامل. من الصحيح أنه إذا ما حاول واحد أو أكثر من الأحزاب اليمينية إبراز قادة ودعوة القسم المنفصل سياسيًا من السكان، فإنها ربما تنزع بعض السم من النظام (System) وتعفي القصر من الاستمرار في اتخاذ إجراءات صارمة. في هذا المجال حاول نوري ذلك في الماضي، غير أنه أخفق في ظروف كانت ربما أقل صعوبة من الناحية السياسية، حيث إن الرئيس ناصر لم يكن حينئذٍ قد وصل بعدُ إلى أعالي الفرات وإلى سورية. لا يُستبعَد أن يحقّق شاب يتمتع بالشخصية القوية ذاتها وبسعة الفكر لكنه يحمل مناشدة أكثر توجهًا نحو العامة، نجاحًا في المستقبل. إن كل ما يسع المرء قوله هو أنه لم يظهر حتى الآن نموذج يحمل هذه المواصفات. ربما في الحياة السياسية عدد قليل من الرجال ذوي المواصفات المطلوبة، مثل خليل كنة رئيس المجلس الأسبق، وسعيد قزاز وزير الداخلية، غير أن الأول على الرغم

من حزمه وقوته يُعَدّ أكثر تطرفًا في تأييد قطاع معيّن من السكان ضد القطاع الآخر المقابل من هؤلاء السكان، كما أنه يعادي الشعب من خلال طموحه الملحوظ كي يخلف نوري، بينما الأخير (سعيد قزاز) المحبوب نسبيًا والبعيد النظر، كُردي لا يمكنه الاستجابة لعواطف العروبة ولا يمكن أن يقدم قيادة للعراق. في ما يخص د. فاضل الجمالي، فعلى الرغم من صفاته المحببة في الشجاعة والتكامل، فهو ليس بالرجل الكبير إلى الحد المقبول، أو الرجل القادر على قيادة هذه البلاد الهاشمية من دون إسناد من خبرة نوري.

١٢ ـ الحقيقة هي أنه ليس ثمة من يخلف نوري، وأن الفرصة قليلة ليحتل حزب سياسي ما موقعه. إن نظرة خارجية إلى النظام السياسي (Political System) في العراق كنظام (System) هي في الواقع كئيبة نوعًا ما؛ ذلك أن من الصعب رؤية كيف يمكن أن يتحول إلى شيء ذي مرونة وتحمّل أعظم. بل عندما يأتي الوقت لكي يغادر نوري المسرح السياسي، فلن يكون هناك في الواقع بديل لنظام أكثر فاشستية يقوم على الجيش، حيث يكون الرئيس جنديًا يظهر بمظهر الرجل القوي الذي يقف خلفه القادة البارزون من المدنيين. إن هذا لا يبدو أفقًا جذابًا بالنظر إلى خط عدم الاستقرار جرّاء بروز ناصر عراقي أو من خلال المنافسة بين ضباط الجيش للاستيلاء على السلطة. إن هذا بالطبع يتطلب هدفًا سهلًا لهجمات المعارضة وناصر، وسيكون هذا معاديًا لأولئك الذين يتذكرون فترة ١٩٣٦ـ١٩٤١ التي سيطر الجيش خلالها، غير أن ذلك يمكن أن يكون أفضل ما تأمل به. وربما يمكن حفظ العلاقة مع الغرب، كما يمكن الإمساك بالحِصن لمدة من الوقت، شرط الاستناد إلى المَلَكية الهاشمية.

١٣ ـ هل ثمة شيء يمكننا نحن والأميركيين فعله لمساعدة العراقيين في التحرك بيسر إلى الحالة الجديدة التي سوف تواجههم، حين لا يعود نوري حاضرًا؟ وهل يمكننا المساعدة على إبقاء ضغط المعارضة في الحد الذي يمكن احتماله؟ إن أفقنا في مجال السياسة الداخلية محدود. صحيح أن في إمكاننا مساعدتهم من خلال النصح والتشجيع لغرض بناء مؤسسات جديدة صلدة. من الأمثلة على هذا مجلس الإعمار ومجلس الخدمة العامة اللذان أُسِّسا العام الماضي بإيحاء من بريطانيا وجامعة بغداد التي نُسب إلى مجلسها

التأسيسي عدد من الأعضاء الغربيين، منهم واحد من بريطانيا، والاحتمال الآخر هو الخطة التي هي قيد الدرس لغرض إنشاء بنك تنمية للاتحاد العربي يهدف إلى تشجيع المشاريع للقرض المالي في العراق والأردن.

يمكننا مساعدة الحكومة في سياستها بتوفير قاعدة اقتصادية أوسع للمستقبل، من خلال استمرار تجهيز المساعدة التقنية، وإعارة الخبراء وتقديم المشورات بين الآونة والأخرى للمساعدة المباشرة عند حدوث معضلات خاصة. طبعًا، يجب أن نقف إلى جانب العراق إذا ما حدث شيء ما من شأنه تعطيل تدفق النفط إلى حوض البحر المتوسط، غير أن هناك حدودًا للنفوذ الذي يمكننا ممارسته بصورة مؤثرة لحماية تبنّي ميول أكثر ليبرالية في الحياة السياسية، وهذا، كما اقترحت أعلاه، هو الحقل الذي يتفشى فيه السخط إلى حد بعيد. من ناحية أخرى يمكننا تجنّب معاداة البلاد لإسرائيل، من خلال اتّباع السياسة الموضحة في رسالتك رقم (٩) إلى السير برنارد بوروز في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨ التي تلخصها بقولك «إن السياسة الوحيدة المفتوحة أمامنا هي الالتزام بخطبة غِلد هول لكبح إسرائيل وتجنّب اتخاذ مواقف في المشكلة الفلسطينية التي هي مؤهلة لتكون استفزازية لجماعة أو أخرى». أنا أوافق على أن من المفيد لنا بصورة عامة أن نُظهر أنفسنا في النزاعات الفردية بجانب وجهة النظر العربية قدر المستطاع. في إمكاننا مواصلة أعمال أسلافنا الطيبة في الحفاظ وتوسيع علاقات الثقة الموجودة بين كثير من العراقيين والبريطانيين في جميع مسالك الحياة من خلال اتصالاتنا بالجيل الشاب الذي يؤدي فيه المعهد البريطاني ومؤسسات بريطانية تعليمية عدة دورًا حيويًا. إن هذه الاتصالات التي تنمو بشكل أسرع من نموها في الولايات المتحدة يمكن أن يكون لها في المدى البعيد تأثير معتدل مع المعارضة ذاتها، ولا يسعنا فصل سوى الشيء اليسير، فعلاقاتنا الاجتماعية ودية غير أنها تعَد غير ذات قيمة في الأزمة. في هذا المجال، إن علاقات حكومة جلالتها بالرئيس ناصر ومع مظاهر أكثر راديكالية للقومية العربية خارج البلاد هي التي يمكن أن تكون مؤثرة؛ فلو أن الرئيس ناصر كان يتعاون مع الغرب ومع العراق بكل حسْن نية، متجنبًا كل دافع لوضع يده على النفط العراقي وقلب النظام في العراق، وكان من المؤيدين أو المحايدين، فإن ذاك سيكون شأنًا آخر، [لكن] في حال غياب هذا الاحتمال، فعلى العراق شن عملية مطوّلة للإمساك

بزمام الأمور، وعلى بريطانيا والولايات المتحدة التهيّؤ للوقوف بجانب العراق ومساعدته في ذلك.

أرسل نسخًا من هذه الرسالة إلى ممثلي جلالتها في عمّان، البحرين، الكويت، بيروت، طهران، أنقرة، كراتشي، تل أبيب، ونشاط الضباط السياسيين في قوات الشرق الأوسط والقوات البريطانية في شبه الجزيرة العربية.

يشرّفني أن أكون، مع خالص تقديري

سيدي،

خادمكم المطيع

FO 371/133837

من: السفارة البريطانية ـ واشنطن/ السير هـ. كاسيا

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٩٦١

١٩٥٨/٤/٢٣

برقية سرّية وفورية

برقية السفارة البريطانية في بغداد رقم ٥٩٠ الفقرة ٨. طائرات إلى العراق والأردن ولبنان.

السيد رونتري (Rountree) أخبر وزير جلالة الملكة هذا اليوم أن السلطات في الولايات المتحدة تقترح، بعد أن درست تقرير بعثة الاستطلاع، البرنامج التالي:

أ. في ما يخص الأردن ولبنان، ستتولّى حكومة الولايات المتحدة الأميركية، كما أُشعِرَ السير وليام هايتر في أنقرة، وعلى أساس أسلوب البيع التجاري الخالص (Off Shore Procurement)، توريد ١٢ طائرة إلى الأردن و٦ طائرات إلى لبنان من نوع «هوكر هنتر ٦». الأميركيون يرون أن التسليم

ممكن خلال ثلاثة شهور، وهم سيرحبون بإعلامهم بأن مثل هذه الزمن ممكن. وهم يأملون بأن تقوم المملكة المتحدة بتأمين التدريب.

ب. العراق: سيقوم الأميركيون بتجهيز العراق بسرب واحد من طائرات «ف ٨٦» (١٢ طائرة زائدًا ٣ طائرات إضافية)، تاركين الباب مفتوحًا لمزيد من التوريد لمثل هذه الطائرات. جانب من هذا السرب يمكن تأمين تسليحه فورًا والعدد الباقي يوفّر حالما يكون العراقيون قادرين على الطيران بها. الترتيبات الضرورية المتصلة بانفسه، ستُرسَل بعثة تدريب أميركية إلى العراق لكي تعمل عن قرب، وبتعاون وتنسيق وثيق مع بعثة التدريب البريطانية الموجودة في العراق.

٣ ـ السيد رونتري ردد الأفكار التي نعرضها عادة أمامه، وهي أن من المهم أن نتحرك بسرعة في هذا المجال، وأن نقدم الدليل الواضح على اهتمامنا ببناء القوات الجوية في هذه الدول الثلاث. وهو يأمل بأن يحقق تجهيز الطائرات البريطانية للأردن ولبنان إرضاءنا، وما دام الأميركيون سيجهزون الطائرات المخصصة للعراق فقط. وأكد أن بعثة الاستطلاع الأميركية كتبت في تقريرها أن العراقيين لن يواجهوا صعوبات في تشغيل الطائرات الأميركية الصنع، ومثلما هي الحال مع طائراتهم البريطانية الصنع، ولهذا كان العراقيون عازمين بشدة على الحصول على الطائرات الأميركية.

(انتهت البرقية)

FO 371/ 133837

السيد وزير الخارجية

٢٥ نيسان/أبريل ١٩٥٨

كما أبلغتك هاتفيًا، لسنا سعداء جدًا في شأن المقترحات الأميركية لمساعدة العراق والمشار إليها في برقية بغداد رقم ٩٦١. أعتقد أن علينا أن نفعل كل ما بوسعنا لجعل العراقيين ملتزمين باستخدام الطائرات البريطانية الصنع.

٢ ـ هيئة أركان الجو لا توافق على التقسيم ولا على الدراسة التي قدمتها البعثة الأميركية من أنه سيكون في الوسع استيعاب الطائرات «ف ٨٦» بسهولة. لدى العراقيين ما يكفي من المشكلات في مجال تشغيل طائراتهم من نوع «هنتر» وصيانتها. وتوفير نوع آخر من الطائرات سيضع أمامهم مسائل ذات صلة بمشكلات التشغيل، والتدريب والمسائل الفنية، ومشكلات الصيانة التي هي أبعد من قدراتهم ومؤهلاتهم. إضافة إلى أنها تصعّب على القوات الجوية للشرق الأوسط تقديم مساعدة لهم. من السهل وضع الطائرات «هنتر» في الخدمة العملياتية بشكل أسرع من الطائرات «ف ٨٦». من الناحية العسكرية، وعلى وجه الخصوص المسألة الفنية، فهي ضد استيعاب «ف ٨٦» وبشكل قوي.

٣ ـ أنا أقدّر تمامًا في أي حال أن هذه المسألة هي مسألة سياسية، وأدرك الوقت الطويل الذي صُرف من أجل أن يتوصل الأميركيون إلى اتخاذ قرارهم.

٤ ـ على الرغم من أن لدى سلاح الجو الملكي البريطاني منذ أعوام طويلة علاقة خاصة بالقوة الجوية الملكية العراقية، فنحن متخوفون جدًا من فقدان هذا الامتياز. أريدك أن تلاحظ وجهات نظر السير مايكل رايت المعروضة في برقية بغداد رقم ١٦٩؛ ففي ضوئها يصبح بالتأكيد ضروريًا أن يتقرر ما إذا نحن مستعدون للمخاطرة بالعواقب التي تصوّرها السفير، وعلى وجه الخصوص حين تكون المحاججة العملية بشكل شامل لمصلحة الاستمرار في تجهيز المعدات البريطانية. وأوضح العراقيون أيضًا أنهم على استعداد لتفضيل التواصل مع الطائرات «هنتر».

٥ ـ أستطيع أن أؤكد أن في الإمكان توفير ١٨ طائرة «هنتر ٦» للعراقيين عبر ترتيب صيغ الشراء بسعر يعرضه الأميركيون في ميناء الشحن، وذلك خلال ثلاثة اشهر. آمل أنك ستوافق على إجراء محاولة في اتجاه إقناع الأميركيين بجعل هذه الطائرات متوافرة للعراق. إذا أراد الأميركيون تقديم بعض المساعدة إلى العراق، فإن مثل هذا بالتأكيد يمكن أن يعوِّض في مجالات أخرى مطلوبة في العراق، مثل تطوير المطارات.

٦ ـ أود القول إنه إذا ما كان ذلك ضروريًا، ينبغي إرسال «هنتر ٦» إلى العراق و«ف ٨٦» إلى لبنان والأردن. بالطبع نفضّل أن نرى الأردن ولبنان

مستمرين في استخدام الطائرات البريطانية، وفي إمكاننا أن نوفر لهما طائرات «هنتر ٥»، لكن من غير الممكن تأمين طائرات «هنتر ٦» ريثما يتوافر الإنتاج الجديد في العام المقبل.

٧ ـ عرضت وجهات النظر هذه بشكل مختصر جدًا، ويسرّني جدًا التوسع فيها، لكنني فهمت منك أنك على استعداد لمحاولة جعل الأميركيين يغيّرون موافقتهم خلال الأيام الثلاثة المقبلة. أرسلت نسخة من هذه المذكرة إلى وزير الدفاع.

ملاحظة: استخدمت المراسلات مصطلح off shore purchase، وهذا يعني أن يسدد الأميركيون من مبالغ مساعداتهم للدول الصديقة لهم في الشرق الأوسط ثمن الأسلحة البريطانية التي يمكن أن تقدمها بريطانيا لهذه الدول، وبعد أن تتقاضى أثمانها من الأميركيين وفق هذه الصيغة (المؤلف).

FO 371/133837

سرّي

طائرات للعراق

أخيرًا أصبحت في متناول اليد أخبار من واشنطن عن قرار الأميركيين في شأن مسألة توريد طائرات إلى العراق والأردن ولبنان. المقترح الأميركي في تأمين الطائرات هو كما يلي: «برقية واشنطن رقم ٩٦١، ملحق أ».

أ ـ **الأردن:** ١٢ طائرة «هنتر ٦» يتم تأمينها عبر صيغة البيع التجاري الخالص (Off- Shore Procurement).

ب ـ **لبنان:** ٦ طائرات «هنتر ٦» يتم تأمينها وفق القاعدة نفسها.

ج ـ **العراق:** ١٦ طائرة «ف ٨٦» من المصادر الأميركية.

يأملون بأن تكون المملكة المتحدة قادرة على تأمين التدريب الضروري للطيارين الأردنيين واللبنانيين. وفي ما يخصهم، فهم يعتزمون تدريب الطيارين العراقيين كمرحلة أولى في الولايات المتحدة، ثم يجري في وقت لاحق إرسال بعثة تدريب أميركية إلى العراق.

٢ ـ هذه المقترحات تستدعي وقتًا أطول ممّا نتوقع، وهو ما ليس مقبولًا في ما يتعلق بالعراق. وزارة الطيران وأيضًا وزارة الدفاع تشعران بأن المقترحات الأميركية لا تقدم فائدة عسكرية. لذا يتوجب علينا الرجوع مرة أخرى إلى وزارة الدفاع الأميركية وجعل المسؤولين فيها يوافقون على توريد طائرات «هنتر». سياسيًا أنا متأكد من أن الموضوع ليس قائمًا. وعلى الرغم من الضغط الشديد الذي يمارسه العراقيون، ونمارسه نحن أيضًا، فإن توصُّل الأميركيين إلى قرار استغرق شهرين. إذا ما حاولنا مجادلتهم أكثر، فإن النتيجة الوحيدة ستكون مزيدًا من التأخير. في ظل الوضع السياسي الحالي، وعلى وجه الخصوص مع ناصر ومسألة زيارته موسكو، ليس في وسعنا تجنّب ذلك.

٣ ـ بناء على تعليمات السيد وليام هايتر، أقدّم مسودة برقية جوابية إلى واشنطن، وكذلك مسودة مذكرة ذات صلة بالموضوع مقدمة من وزير الدولة للشؤون الخارجية إلى رئيس الوزراء.

إي. م. روز

٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٥٨

FO 371/ 133837

من: وزارة الخارجية ـ لندن

إلى: السفارة البريطانية ـ واشنطن

برقية رقم ٢٢٨٨

٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٥٨

برقية سرّية وفورية

برقيتك رقم ٩٦١ المؤرخة في ٢٣ نيسان/ أبريل (طائرات إلى العراق ـ الأردن ـ لبنان).

أشعر بخيبة أمل كبيرة من قرار الأميركيين بتوريد سرب واحد من الطائرات «ف ٨٦» إلى العراق. ولسبب فني خالص، أؤمن بأن ذلك ليس

مصلحة فضلى للعراق، وليس، كنتيجة أيضًا، من مصلحة الأميركيين ومصلحتنا. خلال الأعوام القليلة الماضية، بني العراق على قواعد استخدام المعدات البريطانية، وتدريب قوة جوية تتمتع، على الرغم من كونها لا تزال صغيرة، بكفاءة جيدة قياسًا بالقوات الجوية الأخرى في المنطقة، التي تعاني في الوقت الحاضر صعوبات في تشغيل طائراتها «هنتر ٦» وصيانتها. إن من شأن التأثير المباشر في تجهيز الطائرات «ف ٨٦» أن يعقّد المشكلات الفنية وإجراءات التشغيل والصيانة، وبالتالي من نتائج ذلك أن يخفض قدرات نشاطها العملياتي. تضمّنت وجهه نظر البعثة العسكرية الأميركية أن العراقيين لن يواجهوا صعوبة في استخدام الطائرات الأميركية، وكذلك ما لديهم من الطائرات البريطانية، وهنا يبدو لنا، في ضوء خبرتنا واطلاعنا على القوة الجوية العراقية، أن وجهة النظر هذه غير واقعية.

٢ ـ من وجهة النظر السياسية، من المتوقّع أن يُحدث قرار الأميركيين هو الآخر خيبة أمل لدى العراقيين. فهو يتضمن سربين من طائرات مختلفة النوعية للاتحاد العربي، من بين ثلاثة أسراب، واحد منها للعراق سبق أن ضغط العراقيون بشكل مستمر من أجل الحصول عليه. يضاف إلى ذلك أنه يمنح العراق الطراز القديم من هذه الطائرات في مقابل حصول الأردن على الطراز الأكثر حداثة. مثل هذا سيكون طالعًا سيئًا عشية زيارة ناصر إلى موسكو (انظر برقية بغداد رقم ٦٥٥).

٣ ـ الرجاء عرض هذه الاعتبارات شخصيًا على السيد دالاس، وألحّ عليه بالنيابة عني لكي يعيد تقويم قرار الولايات المتحدة. إذا كان في الإمكان الموافقة على أن يجهّز العراق بطائرات «هنتر ٦»، بينما نحن نفضل أن يحصل الأردن ولبنان على طائرات «هنتر ٤»، في هذه الحالة لن نعترض على استلامهما طائرات «ف ٨٦».

أعترف بالحاجة الملحّة إلى إعطاء العراقيين بعض ما يرضيهم مستقبلًا، ولربما قبل زيارة ناصر لموسكو. مر فعلًا حتى الآن أكثر من شهرين من أجل دراسة هذه المشكلة. ولا أرغب في تأخير هذه الموضوعات أكثر من ذلك. إن الحل العملي الذي يبدو لنا طاغيًا هو أن يجهّز العراق بطائرات «هنتر٦». وإذا كان السيد دالاس غير قادر على تقديم قرار مستعجل (على سبيل المثال خلال

الأيام الثلاثة المقبلة) فلا أرغب في إحداث أي تأخير إضافي للموضوع، وسأضطر بالتالي إلى قبول البرنامج الأميركي. في مثل هذه الحالة عليك أن تؤكد أنه سيكون في الإمكان تأمين ١٨ طائرة «هنتر ٦» للأردن ولبنان وتسليمها إليهما خلال ثلاثة أشهر تقريبًا وعلى أساس البيع الخارجي الخالص (Off- Shore Purchase). مسألة تدريب الطيارين ستُعالَج بسرعة.

FO 371/133837

سرّي

رئيس الوزراء/ ٥٨/ ٣٤ ٢٦/ ٤/ ١٩٥٨

رئيس الوزراء

طائرات للعراق

لاحظت في برقية واشنطن رقم ٩٦١ أن الأميركيين قرروا أخيرًا ما يمكنهم القيام به بصدد الطائرات الخاصة بالعراق. رفضوا فكرة توريد طائرات «هنتر» وأصبحوا يفضّلون توريد سرب واحد من طائرات «ف ٨٦»، تاركين السؤال مفتوحًا في شأن المزيد من التجهيزات.

٢ ـ هذا القرار غير مقبول على الإطلاق، عسكريًا وسياسيًا. مهما يمكن أن يقوله الأميركيون، فإنه ليس من شأن ذلك أن يعزز قدرة القوة الجوية العراقية في المستقبل القريب. فإنه من الناحية السياسية، وكما ذكر السير مايكل رايت في برقيته رقم ١٦٩ المؤرخة في ٦ شباط/ فبراير، ليس سوى بداية لرأس مدبب من إسفين يُدق في حين أن النتيجة النهائية هي ربما الارتباط البريطاني القائم منذ أمد بعيد مع القوة الجوية العراقية، وأيضا إقصاء البعثة الجوية البريطانية. لذلك أعتقد أنه يتوجب علينا أن نقوم بمحاولة أخرى إضافية لإقناع الأميركيين بتوريد الطائرات البريطانية. في مقابل ذلك، ليس في وسعنا تجنّب التأخير مزيدًا من الوقت. إن العراقيين راغبون في صدور قرار منذ شهرين، وعلينا أن نقدم لهم جوابًا مطمئنًا بصورة حتمية دعمًا للاتحاد العربي، وقبل زيارة ناصر لموسكو إذا كان هذا

ممكنًا. إذا كان الأميركيون على غير استعداد لتغيير موقفهم خلال الأيام القليلة المقبلة، فإني أخشى أنه لن يكون علينا سوى أن نذعن لقرارهم. لذلك آمل بأن توافق على الصيغة المعروفة في مسودة البرقية المعدّ إرسالها إلى واشنطن وكنت ناقشتها مع وكيل وزير الدولة للطيران.

٣ ـ أرسل نسخًا من هذه المذكرة إلى وزير الدفاع ووزير الدولة للطيران.

سلوين لويد

٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٥٨

FO 371/ 133837

من: السفارة البريطانية ـ واشنطن ـ السير هـ. كاسيا

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١٠٠٨

٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٥٨

برقية سرّية وفورية

برقيتك رقم ٢٢٨٨: طائرات إلى العراق والأردن ولبنان

وضعت الحجج موضوع بحث الفقرتين ١و٢ من برقيتك المشار إليها أعلاه، وبشكل رسالة شخصية قدمتها إلى السيد دالاس، وطلبت مقابلته على وجه السرعة لغرض مناقشة الموضوع. السيد ديلون طلب حضوري لمقابلته هذا الصباح.

٢ ـ لم يناقش حجتنا التقنية الأساسية المتصلة بإمكانيتنا الواضحة في توريد الطائرات «هنتر ٦» إلى القوة الجوية العراقية، لكنه ذكر أن قرارهم جاء لأسباب مالية وداخلية، لكون طائرات «ف ٨٦» تكلّف حكومة الولايات المتحدة الأميركية فقط ثلث تكلفة طائرات «هنتر ٦»، لهذا كان هنالك جدل كبير من السلطات الحالية والكونغرس في شأن توريد «ف ٨٦» إلى الدول الثلاث. لكن كانت هنالك اعتبارات داخلية ذات أهمية طاغية تساءلت عن الأسباب التي يمكن

أن تحول دون توريد حكومة الولايات المتحدة الأميركية طائرات ودورات تدريب إلى الدول المجاورة لإسرائيل مباشرة. وتنفيذ ذلك من شأنه إثارة التقولات هنا، وكذلك تنظيم ضغط من أجل تقديم مساعدة مماثلة إلى إسرائيل. وليس في الإمكان أن ننسحب بسبب الاعتراضات ذاتها، وبالدرجة نفسها، في شأن توريد الطائرات البريطانية بطريقة البيع التجاري الخالص (Off-Shore Procurement). وسيُمنح الأردن ولبنان لأسباب سياسية أحدث الطائرات صنعًا. هذه الاعتبارات هي التي أدت إلى اتخاذ قرار مفاده أن في الإمكان إرسال ١٨ طائرة «هنتر ٦» إلى لبنان والأردن بعد جعلها متوافرة في وقت مبكر.

٣ ـ قال إن السيد رونتري جادل محبِّذًا من أجل توريد طائرات بريطانية إلى العراق، لكن الحجج استندت، بشكل قوي، إلى أسس مدى توافر الطائرات والتكلفة. وفي ما يتعلق بمسائل الاختلاف في نماذج الطائرات، كان هناك تناقض كلّي بين معلومات السيد ديلون والصيغة التي عرضنا فيها قضيتنا. أعلمته أن طائرات «هنتر ٦» قوّمها سلاح الجو الملكي البريطاني بأنها أكثر تقدمًا من الطائرات «ف ٨٦» إلى حد بعيد. ذكر أن القوة الجوية الأميركية ادّعت بصدد هذه المسألة أن الطراز المعدّل لطائرات «ف ٨٦» التي ينوون توريدها إلى العراق يوازي على وجه التقريب طائرات «هنتر ٦»، ويظنون أن طائرتهم هي الأفضل لكنهم لم يكونوا راغبين في قول ذلك. إنهم يعتبرون أن طائرات «هنتر ٦» أكثر تخلّفًا من أن يوصوا باستخدامها.

٤ ـ ذكر السيد ديلون أن قرار توريد سرب واحد فقط من طائرات «ف ٨٦» إلى العراق في هذه المرحلة لا يحول دون المزيد من التجهيز في ما بعد. وشدّد موضحًا أن قرار توحيد القوات الجوية الأردنية والقوات الجوية العراقية قد غيّر الوضع، ولربما يعني لاحقًا أن الطائرات المجهزة إلى البلدين يمكن أن تستخدمها سلطات الاتحاد بطريقه أفضل.

٥ ـ سألته عمّا إذا كان هنالك فرصة في حال ناقشت هذا الموضوع مع السيد دالاس لإمكانية إعادة درس قرار الولايات المتحدة، ومن دون تأخير، ما داموا يعلمون أننا نعتقد أن الموضوع ينطوي على السرعة الضرورية، وبذلك يتوجب أن يقال شيء ما للعراقيين في القريب العاجل. قال إنه بالتأكيد سيكون هنالك تأخير إذا أُعيد فتح الموضوع، وبالتأكيد لن

تكون هنالك فرصه لأي تغير في الموقف. وأضاف أن السيد دالاس تحديدًا سأله، والسيد هيرتر يتناول هذا الموضوع نيابة عنه لدى وزارة الدفاع الأميركية ولدينا.

٦ ـ لذلك أبلغته، استنادًا إلى هذا التكليف، بما جاء بالفقرة ٤ من برقيتك المشار إليها أعلاه، وهو قبولك بالبرنامج الأميركي رغمًا عنك.

٧ ـ الرجاء قراءة برقيتي اللاحقة لهذه البرقية.

(انتهت البرقية)

FO 371/ 133837

من: السفارة البريطانية ـ واشنطن ـ السير هـ. كاسيا

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية برقم ١٠٠٩

١٩٥٨/٤/٢٩

برقية سرّية وفورية

إشارة إلى برقيتي السابقة/ طائرات إلى العراق والأردن ولبنان.

أنا أيضًا أوضحت للسيد ديلون أننا طلبنا منذ أشهر عدة مضت أن تجري مناقشة عامة وصريحة في ما يتعلق ببرامج المساعدات العسكرية الخاصة بنا، والمتصلة بعموم المنطقة، وهو يأمل بأن نضمن بهذه الطريقة أن تتم أعمالنا المشتركة بصورة اقتصادية وبأقل تكلفة. أُخبرنا أن علينا أن ننتظر إلى حين صدور تقرير البعثة العسكرية الاستطلاعية، لكن يبدو الآن أن قرارًا اتُّخذ على أسس استندت إلى تقرير البعثة الاستطلاعية ومن دون حصول المناقشة. أليس مثل هذه النقطة بحاجة إلى تنسيق مشترك أفضل؟

٢ ـ ذكر السيد ديلون أنه يتفق معي. أوضح أن البنتاغون لا يزال حتى الآن يمتنع عن الانخراط في المناقشات إلى أن يتوصلوا تمامًا إلى ما يريدونه.

وأضاف ديلون أنه سيتصل لتثبيت الموعد، وعندما تكون وزارة الدفاع مستعدة للجلوس معنا هنا، وحالما نقوم نحن بتسمية ممثّلينا في المناقشة. اقترح أن المسائل التقنية يتوجب تناولها بالنقاش أولًا بين الخبراء العاملين، يلي ذلك نقاش عام يتناول إعادة النظر في المسائل كافة.

٣ ـ إذا كنت راغبًا في تتبّع هذا الموضوع، سنكون شاكرين إذا ما اتصلت وزارة الدفاع البريطانية مباشرة بماريشال الجو شين في شأن الخبراء العاملين، وكذلك إذا ما أرسلت لنا أي توجيهات عامة إضافية.

نسخة إلى:

أمين السر

السير ف. هوير ميلر

ورئيس الدائرة الشرقية

السيد بيلي

FO 371/ 133837

من: السفارة البريطانية ـ واشنطن ـ السير هـ. كاسيا

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية برقم ١٠٣٠

٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٥٨

برقية سرّية

برقيتي رقم ١٠٠٨، المقطع ٥: طائرات للعراق والأردن ولبنان.

أكد لي السيد دالاس هذا الصباح أن من المستحيل أن يتغير قرارهم: لن يكون في الإمكان تجهيز الطائرات الأميركية إلى الدول المجاورة لإسرائيل من دون أن يسبب ذلك صعوبات كبيرة هنا.

٢ ـ الآن، بالكاد اتُّخذ القرار، ولذلك فهو يأمل أن يتم السير في تنفيذه وبسرعة.

٣ ـ صفقة الطائرات هي جزء من صفقة خُصصت للبنان (انظر برقيتي رقم ١٠٢٩، لم ترسل منها نسخة إلى المكتب السياسي لقوات الشرق الأوسط (POME)). علم أن طائرات «هنتر» الثماني عشرة يمكن توفيرها خلال ثلاثة أشهر. لذلك يرجونا أن نؤمّن بعضها بأسرع وقت ممكن، وإلى كلا البلدين، حتى إذا ما كان في الوسع أن نجهز ثلاث طائرات فقط، بشكل سريع جدًا.

(انتهت البرقية)

FO 371/134198

من: السفارة البريطانية في بغداد/ السير مايكل رايت

إلـى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٧٠٦

٣ أيار/ مايو ١٩٥٨

برقية سرّية

ذكر نوري لي هذا الصباح أنه واثق إلى حد بعيد ممّا يتعلّق بالوضع الداخلي في العراق، وعبّر وليّ العهد وأرشد العمري ورئيس هيئة الأركان ووزير الداخلية والسلطات الأمنية عن وجهة النظر ذاتها. هنالك آخرون أقل تفاؤلًا إذ يرون أن الوضع سوف يتغيّر إذا قامت علاقات وثيقة مع الكويت. ذهب نوري إلى القول إن ذلك يعتمد كثيرًا على الحوادث في الدول المجاورة. إلى جانب أهمية مسألة الكويت، اعتراه قلق شديد في شأن الوضع في لبنان مردّه إلى احتمال عودة ناصر من موسكو وهو محمل بهدايا كبيرة من الطائرات المقاتلة، ومساعدات اقتصادية ومالية كبيرة.

٢ ـ في ما يتعلق بلبنان، شكّك نوري في وجود أحد غير شمعون يستطيع معالجة الوضع، وشكّك أيضًا في ما إذا كان في استطاعة شمعون ورئيس هيئة الأركان التعامل مع الاضطرابات في ضوء إمكان استعداد ناصر والسوريين لدفع الاضطرابات إلى حد إسالة الدماء على نحو خطِر. إن عدم

الاستقرار لدى المسلمين السنّة، وربما لدى بعض الشيعة أيضًا، أمر مقلق. إن الشد باتجاه الوحدة الإسلامية قوي وربما سيجذب لبنان باتجاه الجمهورية العربية المتحدة، أو ربما سيدمر خصوصية تكوينه الحالية ما لم يُتَح له متنفس ما. بصدد هذا الموضوع، ستكون لنفوذ الولايات المتحدة ونفوذنا نحن في ما يخص المسيحيين، وربما في ما يخص عناصر أخرى في لبنان، أهمية كبيرة. نوري يأمل بأن يتعامل الأميركيون ونحن مع المخاطر بجدية، وربما تقدَّم إليه أفكار مفيدة عن أفضل الطرق الواجب اتّباعها. في حال عدم حصول شيء آخر، يعتقد نوري أن على لبنان الانضمام إلى الاتحاد العربي باعتباره أفضل حل إذا ما كان ذلك ممكنًا، وباعتباره يفتح الطريق نحو الرغبة في إقامة الوحدة العربية. إذا ما كان في إمكاننا نحن والأميركيين إقناع المسيحيين بدعم الانضمام إلى الاتحاد العربي، فإن هنالك عناصر عدة من الشيعة الأصدقاء مع العراق، وبالتالي فإن أغلبية الشعب اللبناني ستضمن الحصول على تأييدها. نُقلت هذه الاعتقادات إلى شمعون، كما يبدو من خلال رئيس الوزراء اللبناني، وليس من المتوقّع أن يصل جواب في الوقت الحاضر على الأقل.

(انتهت البرقية)

FO 371/ 133837

من: وزارة الخارجية ـ لندن

إلـى: السفارة البريطانية ـ واشنطن

برقية رقم ٢٤٢٥

٢ أيار/ مايو ١٩٨٥

برقية سرّية

برقيتك رقم ١٠٣٠ المؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل: طائرات إلى العراق والأردن ولبنان.

لدى السفارة الأميركية هنا انطباع مؤداه أن القرار الأميركي سُلّم إلى

الحكومات المعنية الثلاث. سيكون من دواعي سروري أن أعلم ما إذا حصل هذا فعلًا، وكذلك ما إذا كانت أي من الحكومات الثلاث قد أُبلغت بما يخص الدولتين الأخريين.

٢ ـ الرجاء إبلاغ وزارة الخارجية الأميركية أنه في ما يتعلق بطلب السيد دالاس، موضوع بحث المقطع الثالث من برقيتك المشار إليها أعلاه، يمكننا تأمين توريد ثلاث طائرات «هنتر» لكل من الأردن ولبنان، وذلك خلال ستة أسابيع من استكمال الجوانب الفنية لعملية البيع على أساس البيع الخارجي الخالص (Off - Shore Purchase)، ومن استكمال المسائل المالية ذات الصلة أيضًا. نحن نأمل أن يكون في إمكان الأميركيين التعجيل بتنفيذ ذلك.

٣ ـ في ما يتعلق بتدريب الطيارين (برقيتك رقم ٩٦١)، ومن دون أن تقدِّم أي تعهدات في هذه المرحلة، عليك إبلاغ وزارة الخارجية الأميركية بأننا نحاول صوغ ترتيبات يمكن بموجبها تدريب أكبر عدد من الطيارين اللبنانيين والأردنيين ممّن يمكنهم حاليًا قيادة طائرات نفاثة، على قيادة طائرات «هنتر ٦».

٤ ـ في ما يخص أعمال المستقبل، نحن غير مطلعين تمامًا على ما يفكر الأميركيون فيه لجهة النقاش العام المتعلّق ببرامج المساعدات العسكرية (برقيتك رقم ١٠٠٩). وسنرحّب بالتأكيد بالتباحث في المسائل البعيدة المدى، لكننا نرغب في معرفة ما إذا كان المقترح هو تغطية عموم المسائل أو ما إذا علينا، وهذا ما نعتقد أنه سيكون أفضل عمليًا، أن ندرس خططًا طويلة الأمد تتعلّق أولًا بالقوة الجوية، ثم نذهب لاحقًا لمناقشة الحاجات العامة العسكرية. هل يمكنك التوصل إلى معرفة وجهات نظر الأميركيين في هذه المسألة؟

(سرّي)

FO 371/134027

من: السفارة البريطانية في عمان/ السيد جونستون

إلـى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٤٨٥

٥ أيار/ مايو ١٩٥٨

برقية شخصية

برقيتك رقم ٢٣٥٤ إلى واشنطن: تمثيل العراق والأردن في الأمم المتحدة

القائم بالأعمال الأميركي التقى وزير الخارجية الأردني يوم ٣ أيار/ مايو وتحدث إليه وفق ما لديه من تعليمات من حكومته، ناصحًا إياه بوجوب التخلّي عن خطة التمثيل المنفصل. وأوضح القائم بالأعمال أن وزارة خارجيته تناولت موضوع تمثيل الدول الصديقة في واشنطن، وتوصلت إلى أن تمثيلًا منفصلًا سوف يحظى بتأييد قليل من الأمم المتحدة.

٢ ـ ردّ سمير الرفاعي بأن ليس لدى الحكومة الأردنية الرغبة في التخلّي عن فكرة التمثيل المنفصل، الذي تعتبره ضروريًا ومن زاوية العلاقة مع وضع اتفاقية الهدنة مع إسرائيل، وكذلك من زاوية الحاجة إلى إيجاد الحافز لأعضاء جدد كي ينضموا إلى الاتحاد. وأضاف سمير أنه أرسل رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بواسطة أروتيا (Urrutia) عندما كان هنا مؤخرًا (رسالتي رقم ٩ نيسان/ أبريل إلى السيد روس)، موضحًا فيها ما يعتزم الأخذ به. تسلّم سمير الآن تأكيد تسلّم همرشولد الرسالة من دون أن يبدي اعتراضًا. القائم بالأعمال الأميركي أبرق إلى واشنطن ما يتعلّق برد الفعل هذا، وهو بانتظار التعليمات.

٣ ـ واضح أن سمير واثق من إمكان تجاوز العقبات القانونية بما يربطه بهمرشولد من علاقات شخصية وثيقة. إذا كنا نشارك وزارة الخارجية الأميركية الرؤية التي مفادها أنه سيكون هناك عمليًا قليل من الدعم للتمثيل المنفصل من جانب أصدقائنا، فإن من شأن هذا أن يقدّم عنصرًا جديدًا إلى الوضع، ولربما ترغب في أن أتكلم، وبحزم شديد مع سمير، مهما يكن مدى حقيقة مشاعره بصدد هذا الموضوع وقوّتها.

(انتهت البرقية)

FO 371 /133837

من: السفارة البريطانية ـ بغداد ـ السير مايكل رايت

إلـى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٧١٤

٥ أيار/ مايو ١٩٥٨

برقية سرّية وشخصية

تنبيه:

فهمت من المقطع الثالث من برقيتكم الموجّهة إلى واشنطن تحت الرقم ٢٤٢٥ أننا نحاول إيجاد ترتيبات يمكن بموجبها تدريب أكبر عدد من الطيارين اللبنانيين والأردنيين المؤهلين فعلًا لقيادة طائرات نفاثة على قيادة طائرات «هنتر ٦». وما دامت القوات الجوية العراقية والقوات الجوية الأردنية اندمجت الآن في قوة جوية واحدة، وما دامت المسائل المتصلة بالدفاع والمالية أصبحت من اختصاص الفدرالية وبإشراف الحكومة الاتحادية، يتوقّع أن تُفصَل مسألة تدريب الطيارين الأردنيين عن تلك التي تخص تدريب الطيارين العراقيين.

٢ ـ من المهم التذكّر أن هنالك مشكلة أخرى لم تُحَل، وهي المتعلّقة بتدريب الطيارين العراقيين في المملكة المتحدة والمرشحة للاستمرار، وقد خُصص لها، كما فهمت، ٦٠٠ ألف باوند في الميزانية العراقية لهذا العام. الحجم المتوقّع للعجز في ميزانية الاتحاد ربما يقود إلى ضغط كبير لتقليصه. في العام الماضي، طلبت الحكومة العراقية منا المساعدة بناء على جوهر الاتفاق الخاص وحلف بغداد بأن نتحمل تكلفة تدريب الطيارين العراقيين في المملكة المتحدة، خصوصًا منذ أن أظهرت الحكومة الأميركية استعدادها لعرض تدريب في الولايات المتحدة من دون مقابل مالي. أدت المحادثات في لندن إلى استنتاج مفاده خفض تكلفة تدريب الطيار الواحد وجعله موضوعًا لا يقبل المناقشة، وأن يؤخذ في الاعتبار في أي مساعدة تقدّم إلى العراق في هذا المجال تدريب عدد من الطيارين مجانًا.

٣ ـ لمزيد من الاستذكار، طرح رئيس الأركان العامة العراقية هذه المسألة في اجتماع لحلف بغداد عُقد في أنقرة، مبيّنًا لنا أنه يرغب في أن يطرح الموضوع أمام اجتماع اللجنة العسكري، مع القول إن المساهمة المالية يجب أن تقدمها المملكة المتحدة مدرجة في مشروع توفير دورات تدريبية في شؤون عسكرية مخصصة للضباط في دول المنطقة الأعضاء في حلف بغداد، وهو ما أعلنه السيد جيرالد تمبلر في اجتماع الحلف في كراتشي. استنادًا إلى تعليماتكم، أقنعته بعدم عرض هذه المسألة في اجتماع اللجنة العسكرية خشية أن يثير ذلك طلبات مماثلة من جانب دول الحلف الأخرى، وأن يترك لنا الموضوع باعتبار أنه يناقَش بشكل ثنائي بين العراق والمملكة المتحدة، وقبِل هذه النصيحة. أعاد الآن عرض الموضوع في حديثه معي وأعرب عن الأمل في أن تكون حكومة صاحبة الجلالة قادرة على تقديم شيء مضمون إلى العراق في هذا المجال، وقبل الاجتماع المقبل للجنة العسكرية في لندن في تموز/يوليو، وإلّا سيصعب على العراق عدم طرح الموضوع في الاجتماع.

٤ ـ قررت حكومة الولايات المتحدة الآن (انظر برقية واشنطن رقم ١٠٣٩) أن تقدّم إلى العراق والأردن ولبنان هدية قيّمة تتضمن ١٨ طائرة «هنتر ٦». وعلى أساس البيع الخارجي الخالص (Off Shore Purchase) أفترض من خلال الفقرة الثالثة من برقيتك رقم ٢٤٢٥ إلى واشنطن أننا ندرس تقديم مساهمة مالية في مجال تدريب الطيارين. إذا ما امتدت هذه المساعدة إلى لبنان والأردن (على الرغم من أن الأردن هو الآن عضو في الاتحاد)، فسوف يصعب بالتأكيد أن نوضح للعراقيين أننا نشعر بأننا غير قادرين على تقديم أي دعم في هذا المجال في ما يخص الطيارين العراقيين، على الرغم من وجود الاتفاق الخاص ومن مشاركة العراق لنا في حلف بغداد.

٥ ـ ناقشتُ ما جاء أعلاه مع القائد العام للقوات الجوية الملكية البريطانية للشرق الأوسط عندما تقابلنا في عمّان في الأسبوع الماضي، وربما سيتحدث القائد العام عنه مجدّدًا خلال زيارته الحالية إلى لندن من زاوية نظر علاقاتنا بالعراق، وفي هذه الحال سيكون الحل المرغوب فيه أكثر من سواه هو أن نقوم، في ضوء المساهمة المالية للمملكة المتحدة وبالتوازي مع

المساهمة المالية الأميركية الكبيرة، بعرض تقديم تدريب مجاني لعدد محدود لا يقل عن عشرة طيارين عراقيين من بين الخمسة عشر طيارًا الذين سيبدأ في هذا العام، بحسب علمي، تدريبهم في المملكة المتحدة.

FO 371/133822

تِن داوننغ ستريت

وايت هول

مذكرة خاصة برئيس الوزراء

وزير الخارجية

الفليد مارشال مونتغُمري جاء لرؤيتي بعد ظهر هذا اليوم.

أعلمني بأن بن غوريون أرسل القائد العام للجيش الإسرائيلي لمناقشة الوضع في الشرق الأوسط مع اللورد مونتغُمري، الذي أوضح أن علينا محاولة التوصل إلى اتفاق مع الروس يقضي بألّا يُرسل أحد المزيد من الأسلحة إلى الشرق الأوسط أو إلى أي طرف معني آخر. ويظن أيضًا أن هناك إمكانية لإقامة مجموعة جديدة غير عربية حيال المجموعتين العربيتين القائمتين، واقترح على السيد بن غوريون أن تكون مثل هذه المجموعة [الجديدة] مؤلفة من إيران وتركيا وإسرائيل والسودان**.

وما دامت هذه المجموعة [المقترحة] لا تتضمن عربًا، من الممكن ربما أن تتهيأ على نحو لا تأخذ فيه شكل اتحاد بل شكل ميثاق عدم اعتداء... إلخ. استنادًا إلى اللورد مونتغُمري، قابله القائد العام الإسرائيلي مجددًا وقال له إن بن غوريون يعتقد أن هذه فكرة جيدة، وإنه سيبدأ الحديث عنها مع الأتراك أولًا.

٦ أيار/ مايو ١٩٥٨

** من الغريب جدًا أن يغيب عن بال القائد مونتغُمري الذي ارتبط اسمه بمعركة العلمين في ليبيا، أن السودان بلد عربي. والأغرب من ذلك أن الصهيونيين لم يصححوا له هذا الخطأ الكبير، ولم يقولوا له إن السودان بلد عربي وعضو في الجامعة العربية (المؤلف).

FO 371/134027

من: السفارة البريطانية في عمان/ السيد جونستون

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٤٩٧

٧ أيار/ مايو ١٩٥٨

برقية شخصية

الحكومة الاتحادية

أخبرني وزير الخارجية اليوم أنه يتوقّع وصول الملك فيصل إلى عمّان مطلع الأسبوع المقبل للتباحث في إقامة الحكومة الاتحادية. ويتوقّع أن يميل الملك فيصل إلى أن يكون نوري أول رئيس وزراء للاتحاد، لكنه غير متأكد ممّا إذا كان هذا سيكون مقبولًا من جانب الملك حسين على الرغم من تقديره الشخصي لنوري. يظن سمير أنه سيكون لذلك تأثير ممتاز لا في الأردن فحسب، بل في سورية أيضًا، إذا كان أول رئيس وزراء للاتحاد شخصية من الأردن.

٢ ـ يفترض سمير أنه شخصيًا سينضم إلى حكومة الاتحاد بشكل أو بآخر. وفي ما يتعلق بالحكومة الأردنية الجديدة، هنالك نقص كبير جدًا في من يتمتعون بالموهبة. ويعتزم سمير رفع توصية إلى الملك حسين (الذي هو في طريق العودة غدًا من جولة في الجنوب) مفادها أنه يتوجب إبقاء إبراهيم هاشم رئيسًا لوزراء الأردن، وإبقاء فلاح مدادحة وزيرًا للدفاع، مع أنه موضع نقد كبير لكنه قوي ومخلص أيضًا، وليس هنالك شخص آخر يمكن أن يشغل هذا المنصب المهم. وسيكون من المهم أيضًا، بحسب سمير، تعيين مدير أمن جيد لا يكون بالضرورة عسكريًا.

(انتهت البرقية)

FO 371/13498

من السفارة البريطانية في بغداد/ السير مايكل رايت

إلى وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٧٣٧

٨ أيار/ مايو ١٩٥٨

برقية سرّية

سيُعقد البرلمان العراقي الجديد يوم العاشر من أيار/ مايو. أخبرني نوري أنه يأمل بأن تجري المصادقة على التعديل في الدستور الذي سيجعل الاتحاد نافذًا، وذلك في ١٢ أيار/ مايو، وبعد يومين من النقاش، فتستقيل الحكومة العراقية ربما في ١٣ أيار/ مايو، ويجري تأليف كلٍّ من الحكومة الاتحادية والحكومة العراقية الجديدة.

٢ ـ يتوقّع نوري لقاء الملك فيصل والملك حسين عند النقطة H-3 في وقت قريب جدًا، أو بُعيد ١٣ أيار/ مايو، لتقرير تشكيلة الحكومة الاتحادية والمسائل الأخرى.

٣ ـ تشير التوقّعات العامة هنا إلى أن يكون نوري أول رئيس وزراء للاتحاد.

٤ ـ نوري يضغط باتجاه اختيار رئيس وزراء قوي للحكومة العراقية الجديدة، واختيار وزارة تركز في عملها على تنفيذ إجراءات داخلية مفيدة، بما في ذلك تنمية الريف وإصلاح النظام الضريبي.

(انتهت البرقية)

تعديل القانون الأساسي العراقي

لمّا كان القانون الأساسي العراقي لا يسمح لملك العراق أن يدخل اتحادًا مع دولة عربية أو أكثر، وكان «دستور الاتحاد العربي بين العراق والأردن» يتطلب مثل هذا الدخول، أعدّت الوزارة لائحة بتعديل القانون الأساسي العراقي تعديلًا ثالثًا يمكنّها من تحقيق هذا الاتحاد. أقرّ مجلس النواب هذا التعديل في جلسته المنعقدة في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٥٨م، ثمّ أقرّه مباشرة مجلس الأعيان، ثم صدرت الإرادة الملكية بحل مجلس النواب فورًا، وأُجريت انتخابات جديدة لمجلس جديد صادق على هذا التعديل في ١٠ أيار/ مايو ١٩٥٨ فأصبح نافذًا، وهذا نصه:

نحن فيصل الثاني ملك العراق

بعد الاطّلاع على المادة السادسة والعشرين من القانون الأساسي، وبموافقة مجلس الأمة، صدّقنا القانون الآتي ونأمر بنشره:

المادة الأولى ـ تُعتبر المادة (٢٤) من القانون الأساسي فقرة أولى، ويضاف إليها الفقرتان التاليتان:

١ ـ للملك أن ينشئ اتحادًا مع دولة عربية واحدة أو أكثر.

٢ ـ تتألف حكومة الاتحاد بمقتضى دستور خاص يتضمن كيفية تشكيل حكومة الاتحاد وتحديد حقوقها وواجباتها.

مادة مؤقتة:

أ ـ يُعرض دستور الاتحاد على كلٍّ من مجلسي النواب والأعيان للمصادقة عليه بأكثرية ثلثي أعضاء كل من المجلسين، ويُعرض على الملك للمصادقة عليه من دون اللجوء إلى حل مجلس النواب.

ب ـ يجوز تعديل القانون الأساسي خلال سنة من تاريخ تنفيذ هذا القانون، بما في ذلك منح المرأة المتعلمة الحقوق السياسية، فإذا وافق المجلسان على التعديل المذكور حسب الفقرة السابقة، يُعرض على الملك للمصادقة عليه من دون حاجة إلى حل مجلس النواب بسبب هذا التعديل، وذلك لمرة واحدة.

المادة الثانية ـ يُنفَّذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الثالثة ـ على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون.

كُتب ببغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر شوال لسنة ١٣٧٧ الهجرية المصادف لليوم الحادي عشر من شهر أيار [/ مايو] لسنة ١٩٥٨ الميلادية.

فيصل

نوري السعيد

رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع

توفيق السويدي

نائب رئيس الوزراء

ملاحظة: نُشر القانون في **الوقائع العراقية** في العدد ٤١٤١ الصادر في ١٩٥٨/٥/١١.

FO 371/134837

من: وزارة الخارجية ـ لندن

إلـى: السفارة البريطانية ـ واشنطن

برقية رقم ٢٦٣٤

١٩٥٨/٥/١٣

برقية سرّية

برقيتك رقم ١٠٧٩ (المؤرخة ٥ أيار/ مايو: طائرات إلى العراق والأردن ولبنان)، الفقرة ٢.

نعم. الرجاء الاقتراح على وزارة الخارجية الأميركية أنه يتوجب أن تجري المحادثات في واشنطن في الأسبوع الأخير من أيار/ مايو. الهدف

من المحادثات هو التوصل إلى تقويم يعدّه الخبراء بخصوص حاجات هذه القوات، وعلى المدى البعيد، في المجال الفني والتدريب. يتوجب بالطبع أن تكون هذه المحادثات من دون التزامات، لكن من شأن التقويم أن يقدم قاعدة لما يمكن أن تراه الحكومتان من اعتبارات ذات صلة بالخطط المستقبلية الخاصة بالمنطقة. وزارة الطيران البريطانية سترسل وفدها.

٢ ـ في هذه الأثناء، تشعر وزارة الطيران بانزعاج بسبب احتمال إرسال بعثة تدريب أميركية إلى العراق (برقيتك رقم ٩٦١) على الرغم من عدم وجود معارضة لتدريب الطيارين العراقيين في الولايات المتحدة. من جانبنا، لدينا بعثتنا القائمة منذ وقت طويل في العراق، ونخشى وجود بعثة تمثل نسخة ثانية من الأميركيين، وهو ما يقود حتمًا إلى إحداث الارتباك. عليك أن تسأل الأميركيين التوقف عن إرسال البعثة إلى حين نهاية المحادثات على الأقل، أو إطلاعهم على أن الوضع أصلًا أوجد ما يكفي من الصعوبات جراء توريد طائرات مقاتلة أميركية إلى العراق من دون أن يكون هنالك المزيد من المخاطر في شأن وسائل التدريب. لمعلوماتك الخاصة، على الرغم من كوننا لم نبلور حتى الآن خططنا المتصلة بالتدريب بشكل نهائي، فإنه من الممكن جدًا لفريق من سلاح الجو الملكي البريطاني الموجود في العراق والمتمتع بالكفاءة أن يتولّى التدريب على طائرات «ف ٨٦» وطائرات «هنتر» أيضًا، لكون كلا النوعين من الطائرات هما في الخدمة لدى سلاح الجو الملكي البريطاني. دليلنا على ذلك هو القوة الجوية الباكستانية التي استخدمت بنجاح طائرات «ف ٨٦» من دون الحاجة إلى بعثة تدريب أميركية.

٣ ـ آمل أن أجعلك تطّلع خلال هذا الأسبوع على مقترحاتنا ذات الصلة بالتدريب القصير الأمد.

(انتهت البرقية)

FO 371/134028

السفارة البريطانية

بغداد

رسالة رقم ١٠٧٨/١٣/٥٧/٥٨

١٣ أيار/ مايو ١٩٥٨

شخصي

إلى السيد هادو ـ الدائرة الشرقية ـ وزارة الخارجية

مثلما أعلمتكم في برقيتينا رقمي ٧٦٩ و٧٨٢، مرّ تعديل الدستور العراقي ودستور الاتحاد العربي عبر مجلسي الأعيان والنواب ظهر يوم أمس الموافق ١٢ أيار/ مايو، وبشكل أسرع حتى ممّا كنا نتوقّع.

٢. كانت هنالك تعليقات قليلة، من بينها الإعراب عن الرغبة في وجوب انضمام الكويت إلى الاتحاد، ولم تكن هنالك معارضة في مجلس النواب. وكان هنالك بعض النقاش حول المناسبة في مجلس الأعيان. لم يطرأ عليها أي تغيير بسبب الانتخابات، وكان لا يزال هنالك شيء بسيط من المعارضة الخفيفة في هذا المجلس. انتهز محمد رضا الشبيبي (ملف الشخصيات القيادية رقم ٩٦) على وجه الخصوص الفرصة ليتكلم بشيء من الإطالة، خلال مناقشة تعديل الدستور العراقي، وكذلك عند مناقشة دستور الاتحاد العربي. في المناقشة الأولى كرر الشبيبي تحذيراته المعتادة من أن رئيس الوزراء هو المسؤول عن تعطيل الدستور وكبت الحريات السياسية، بما في ذلك حرية الصحافة وحق الأفراد في إقامة الجمعيات والمنظمات. كما أنه اتّهم نوري بأنه أصبح دكتاتورًا، فردّ هذا الأخير عليه بأنه في الحقيقة لا دكتاتورية في العراق بدليل ما قاله الشبيبي بحرّية.

٣. النقاش في دستور الاتحاد العربي منح الشبيبي فرصة أخرى لتقديم وجهة نظره، التي انتقد فيها بشكل شامل الطريقة التي جرت بها الانتخابات الأخيرة. كان خطاب الشبيبي في معظمه عرضًا تاريخيًا تضمّن الأخطاء التي

ارتكبها البريطانيون والفرنسيون ضد العرب منذ الحرب العالمية الأولى. مع ذلك سأل الشبيبي عمّا إذا كانت المادة ٨ من الدستور تتضمّن منح اللاجئين حرية الحركة. ردّ نوري على هذا السؤال بأن اللاجئين محكومون بالقرارات التي وافقت عليها الأمم المتحدة ويلتزم بها كلٌّ من العراق والأردن واللاجئون أنفسهم. العين نصرت الفارسي (ملف الشخصيات القيادية رقم ١١٠) انتقد الدستور على أساس أنه منح الأردن والعراق حقوقًا متساوية في حين أن لدى العراق التزامات أكبر كثيرًا ممّا لدى الأردن. كما وجّه الفارسي انتقادات أخرى في شأن التفاصيل، ثم غادر المجلس قبل إجراء التصويت. أيد الشبيبي انتقادات الفارسي وصوّت بالضد.

٤. خلال المناقشات قال نوري إن هناك أنواعًا عدة من الاتحاد، وإن الاتحاد الذي ينشأ بواسطة استخدام القوة يختلف تمامًا عن هذا الاتحاد الذي يتم بين العراقيين والأردنيين، ويقوم بين شريكين على أساس التفاهم الثنائي. بموجب دستور الاتحاد، لا تسري التزامات الاتفاقيات المعقودة فعلًا بين أحد طرفي الاتحاد مع دولة أخرى إلّا على الطرف الموقّع عليها. استنادًا إلى هذا العرض، أبدى إشارة خاصة إلى اتفاقية الهدنة الأردنية ـ الإسرائيلية. وفي ما يخص العدوان على الأردن، فإن العراق سيدافع عن الأردن لا بسبب كون الأردن عضوًا في الاتحاد فحسب، بل أيضًا بسبب التزامات العراق المنصوص عليها في ميثاق الجامعة العربية وميثاق الأمن الجماعي. كما ذكر أنه يأمل بزوال سوء الفهم الحالي بين العرب، وسوف يكون سعيدًا بالمساعدة في هذا الشأن. وهو يرغب في أن يرى تدخّل بعض الحكومات في شؤون الحكومات الأخرى قد توقف، ويحترم أن لمصر وضعها الجغرافي الخاص بها ومسؤوليتها أيضًا. والأمر نفسه يخص العراق أيضًا الذي لا يمكنه أن يقبل سيطرة الأجانب أو تدخّلهم في شؤونه.

٥. أرسل نسخة من هذه الرسالة إلى عمّان.

المخلص/ سام فول

CAB 128/Part 1:

طُبعت لأغراض رئاسة الوزارة، أيار/ مايو ١٩٥٨

C.C. (58)

Copy No.50

42nd Conclusions

C.C. ٤٢ (٥٨)

سرّي

خلاصة اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في غرفة رئيس الوزراء في مبنى مجلس العموم (S.W.I) وذلك بتاريخ الثلاثاء ١٣ أيار/ مايو ١٩٥٨ في الساعة ٣:٤٥ بعد الظهر.

موضوع الفقرة: لبنان

ذكر وزير الخارجية أن الوضع الداخلي في لبنان يتدهور بشكل خطِر. الإضرابات والاضطرابات التي اندلعت في طرابلس انتشرت الآن إلى أجزاء أخرى في البلاد. الأنبوب النفطي التابع لشركة نفط العراق قُطع عقب صدام بين الجيش اللبناني والمجاميع المسلحة، والحدود مع سورية أُغلقت. هنالك دلائل متصاعدة على أن هذه الاضطرابات كانت تدبيرًا تعمّدته الجمهورية العربية المتحدة، وأن الأسلحة أُرسلت سرًا من سورية ومصر إلى لبنان. حاليًا الجيش اللبناني يسيطر على الوضع، لكن يبدو أن من المشكوك فيه الآن ما إذا كان الجنرال شهاب وهيئة الأركان العامة مستعدين للاستمرار في دعم محاولة الرئيس شمعون ترشيح نفسه لمنصب الرئاسة دورة ثانية. في أي حال، لم يكن الجنرال شهاب مستعدًا لترشيح نفسه لمنصب الرئاسة أو اقتراح أي مرشح بديل، واهتمامه الرئيس منصبّ على وضع بعض الحلول السياسية التي تحفظ سلامة الجيش ووحدته. في هذه الظروف، تساءل الرئيس شمعون عمّا إذا كانت كلٌّ من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا مستعدة لتقديم المساعدة العسكرية في غضون أربع وعشرين ساعة من مناشدة

الحكومة اللبنانية، بهدف حماية استقلال البلاد. إذا لم تستجب القوى الغربية لهذا الطلب، فإن ذلك قد يؤدي إلى سقوط الرئيس شمعون، وسيكون لبنان مجبرًا على الالتحاق بالجمهورية العربية المتحدة. لذلك، توصي وزارة الخارجية بأنه إذا كانت حكومة الولايات المتحدة مستعدة للتدخّل الفعلي في محاولة لإسناد الحكومة اللبنانية، فينبغي لنا الموافقة على دعمها. ليس من الضروري تقديم عدد كبير من الجنود بما أن عملهم الرئيس سيكون محدّدًا بحفظ النظام والقانون ضمن حدود البلاد. مع ذلك، بحكم طبيعة المهمة، ستكون هنالك مخاطرة قليلة نسبيًا بالتورط في عمليات أوسع.

خلال المناقشة كان اتفاق عام على أن إخفاق لبنان في الصمود أمام الضغط المتزايد من الجمهورية العربية المتحدة سوف يُضعف تأثير القوى الغربية في الشرق الأوسط. العبء الأكبر في التدخّل لدعم الرئيس شمعون في ميداني المساعدات العسكرية والدعم السياسي يقع على حكومة الولايات المتحدة، لكن إذا كانت مستعدة للعمل فينبغي أن نكون مستعدين للتعاون على الأقل في نطاق المساعدة النموذجية في حال حدوث أي طارئ عسكري.

في كل حال من المرغوب فيه تأكيد أن الحكومة العراقية تفضّل تدخّل القوى الغربية. ومن المهم أيضًا التشديد على إبقاء الأمم المتحدة مطّلعة على الإجراءات المتخذة والأسباب المبررة لها، على الرغم من أن الخطط التخريبية التي تبنّتها سورية قد لا تشكّل عملًا عدائيًا يمكّن لبنان من تقديم شكوى إلى مجلس الأمن، وربما يكون من المستحسن أن يُبلغ الرئيس شمعون الأمم المتحدة بخطورة التهديد الموجّه إلى بلاده في الوقت الذي يطلب فيه الدعم من القوى الغربية. في أي حال ينبغي ألّا نسمح لأنفسنا بأن نكون متورطين في طريقة سير المناقشات في الأمم المتحدة التي من شأنها تأخير المساعدة الفعالة والسريعة إلى لبنان. والأكثر من هذا هو أنه ينبغي بذل جهود لثني الحكومة الفرنسية عن المشاركة العلنية في الفاعليات المتوقّعة، نظرًا إلى أن تلك المشاركة ستكون مسؤولة عن تحامل موقف الدول العربية ضد القوى الغربية.

قرار الوزارة:

١ ـ دعوة وزير الخارجية إلى التحقّق من وجهات نظر حكومة الولايات المتحدة بما يخص جوابها المقدَّم إلى الرئيس شمعون عن تساؤله عمّا إذا كانت القوى الغربية مستعدة لإجابة طلب الحكومة اللبنانية للتدخّل، بهدف حماية استقلال لبنان وسلامته.

٢ ـ دعوة وزير الخارجية إلى التحقّق من ردة الفعل المحتملة من الحكومة العراقية تجاه أي تدخّل أنغلو ـ أميركي.

٣ ـ دعوة وزير الخارجية إلى دراسة السبل الكفيلة بثني الحكومة الفرنسية عن السعي إلى القيام بالمشاركة العلنية في مجال العمليات المقترحة.

٤ ـ دعوة وزير الدفاع إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع الدراسة الضرورية عن هدف وطبيعة المساهمة العسكرية التي من الممكن أن تقوم بها المملكة المتحدة في أي تدخل أنغلو ـ أميركي في لبنان.

البرلمان العراقي الخامس عشر ـ أيار/ مايو ١٩٥٨
البرلمان المطيع

الانتخابات العامة لاختيار نواب البرلمان العراقي الخامس عشر، وهو آخر برلمان شهده العراق الملكي تمت في ٥ أيار/ مايو. عدد مقاعد المجلس ١٤٥ مقعدًا، وترشح للفوز بها ٣٠٠ مرشح. عاد معظم أعضاء المجلس السابق إلى مقاعدهم باستثناء ٣٩ منهم، إذ حل محلهم نواب جدد، وهم إمّا أشخاص كانت حكومة نوري السعيد الرابعة عشرة راغبة في رؤيتهم في المجلس أو أبناء شيوخ عشائر وأقارب لهم، وهم في الواقع لم يكونوا بمنزلة دماء جديدة. من المفيد الإشارة إلى أن العدد الكبير من النواب الجدد ممّن كان مؤهله العلمي هو التحصيل الجامعي قد بلغ ٦١، بينهم ٤٧ من الحاصلين على شهادة الحقوق.

الأسباب السياسية وراء إجراء الانتخابات العامة كانت كثيرة؛ فرغبة القصر والحكومة في إقامة الاتحاد العربي مع المملكة الأردنية الهاشمية كانت تتطلب إجراء تعديل على الدستور العراقي. وعلى البرلمان الجديد أن يقوم بعد مصادقته على هذا التعديل بإبراز التأييد لخطوة الاتحاد العربي والمصادقة على وثيقته، من دون أن تكون هنالك أصوات معارضة ولو صوت واحد. لذلك ليس غريبًا توقُّع ما حدث على أرض الواقع.

ليس لدى الحكومة العراقية الوقت الكافي للدخول في نقاشات مع المجلس. كما أنها لا ترغب في أن تكون الانتخابات مناسبة تستفيد منها قوى المعارضة لإعلاء صوتها وأنفاسها من جديد، وبعد زمن طويل من اتّباع أساليب صارمة ضدها يعود إلى منتصف عام ١٩٥٤. هكذا جرى ترتيب إجراء الانتخابات وفق هوى الحكومة وإرادتها المطلقة في أن تشاهد في مجلس النواب مؤيدين لها ومطيعين ومنفذين لرغباتها من دون أن يكون بينهم أي مشاكس.

في ما يتعلق بقوى المعارضة، فإنها كانت تدرك تمامًا أهداف الحكومة واستعدادها التام لأن تفعل أي شيء. لذلك قررت الانسحاب من الانتخابات

ومقاطعتها، وهي خطوة سهّلت على الحكومة تنفيذ أهدافها. وحتى لو كانت المعارضة حاولت القيام بشيء، فإن النتيجة النهائية ما كانت لتختلف كثيرًا ما دام تاريخ الانتخابات العامة في العراق منذ تأسيسه يؤشر إلى ممارسة الحكومة الضغط والتأثير والتزوير الذي أصبح أمرًا مألوفًا وباستثناءات محدودة جدًا.

عمليًا، كان الوضع في العراق واضحًا في النصف الأول من عام ١٩٥٨؛ إذ كان القصر والحكومة مقتنعين بأن الحال تبلورت أمامهم، إذ كانوا واثقين من أن الرئيس جمال عبد الناصر يسعى إلى تدميرهم ويحرض في هذا الاتجاه. في مقابل ذلك، كان الجميع متيقنين بأن قوى المعارضة الحزبية والحركة الوطنية في البلاد باتت تمنح تأييدها لعبد الناصر.

نجحت الحكومة في تنفيذ خططها، وجاء البرلمان العراقي الخامس عشر الذي وصفه السفير البريطاني في بغداد السير مايكل رايت بأنه لم يكن سوى أداة طيعة في يد الحكومة. لكن لم تمض سوى أسابيع قليلة جدًا كي تتحقق مخاوف السفير الذي لم يفعل شيئًا أو يقدم النصح أو يضغط على أصدقائه وحلفائه الذين يتمتع بينهم بنفوذ كبير. إن مهمة البرلمان الذي قام في الخامس من أيار/ مايو انتهت بسرعة بسبب قيام الجيش العراقي ومن ورائه الجماهير الواسعة بإسقاط النظام الملكي صباح يوم ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، ليبقى العراقيون محرومين أعوامًا طويلة من متعة الذهاب إلى صناديق الاقتراع.

السير مايكل رايت وثّق جيدًا الصيغة التي جرى عليها انتخاب البرلمان العراقي الخامس عشر. ونظرًا إلى قربه الشديد من القصر والنخبة الحاكمة، فقد تمكّن من أن يعكس في التقرير، الذي كتبه في ١٥ أيار/ مايو ١٩٥٨ وأرسله إلى وزير خارجية بلاده سلوين لويد تحت رقم ٨٦، الصورة التي توافرت لديه من مصادرها الأصلية حول خطط الحكومة وأساليبها في إجراء الانتخابات العامة، إضافة إلى ما وصل إليه من أصحاب الشأن في حينه بصدد الأفكار المناسبة التي على الحكومة الأخذ بها في إجراء الانتخابات المقبلة، وذلك بفسح المجال لأكبر عدد من أنصارها ومؤيديها للتنافس. وفي ما يلي نص التقرير الذي تُرجم بصورة كاملة وما يتصل به من مراسلات.

FO 371/134198

شخصي

السفارة البريطانية

بغداد

(1013/67/58)
NO.86
١٥ أيار/ مايو ١٩٥٨

إلى المحترم سلوين لويد وزير الخارجية

سيدي

إضافة إلى ما ورد في برقياتي ذات الأرقام ٧٢٢/ ٧٢٣/ ٧٣٠ وكذلك برقية السيد فول رقم ٥٨/ ٥٥/ ١٠١٣ المؤرخة ٢١ نيسان/أبريل، لي شرف إعلامكم بأن الانتخابات العامة لغرض قيام برلمان جديد تمت في ٥ أيار/ مايو.

٢ ـ خلال الأعمال التحضيرية للانتخابات، رشح ٣٠٠ أنفسهم للمنافسة، لكن كما هو معتاد انسحبت أعداد كبيرة منهم في ما بعد، وثبت عند إجراء العملية الانتخابية أن ٢٧ منهم فقط، ومن بين ١٤٥ نائبًا في المجلس، قدموا طعنًا في صحة الانتخابات. وفي ما يخص الآخرين من المرشحين، فإنهم عادوا إلى المجلس من دون أن يواجهوا أي منافسة. نسبة التغيّرات هذه، قياسًا بمجمل العضوية، هي تقريبًا اعتيادية في العراق خلال السنوات الأخيرة. المجلس الجديد يضم ٣٩ نائبًا جديدًا، وتحليل للمجلس من حيث طبيعة الوظائف التي يشغلها النواب هو كما يلي:

٤٧ من متخرجي كلية الحقوق

١٠ من متخرجي جامعات

٣ من الصحافيين

٤٦ من شيوخ قبائل وعشائر

٦ من ضباط الجيش المتقاعدين

٢٦ من ملّاك الأراضي

١ من المهندسين

٣ من الأطباء

٣ من التجار

في تعليق على هذا الموضوع أمام أحد موظفي السفارة، ادّعى وزير الداخلية أن هذا التوزيع يمثّل نوعًا من القاعدة الشاملة على الرغم من وجود أعداد كبيرة من المحامين في هذا المجلس. ومتوسط أعمار أعضاء البرلمان الجديد هو بشكل أو بآخر أقل من متوسط أعمار أعضاء المجلس السابق. السبب في ذلك يعود بشكل كبير إلى وجود علاقة قرابة مع أعضاء البرلمان السابق الذين حلّوا محلهم في مقاعدهم لا باعتبارهم دماء جديدة تمامًا. مع ذلك، يمثّل هذا التغيير نوعًا من التحديث، على اعتبار أن بعض الأعضاء الجدد يتمتع بأفكار تقدمية، وأن كثيرين منهم يتمتعون في النهاية بنوع من الثقافة لم تكن تتوافر لدى من سبقهم.

٣ ـ إن التصورات الأساسية لهذه الانتخابات كانت قد أخذت في الاعتبار أن تكون الانتخابات محكومة منذ البداية من النظام بالعزم على أن يتكوّن برلمان مهمته المصادقة على ما يُعرض عليه من دون نقاش أو تأخير لدستور الاتحاد العربي. ووضعت السلطات نُصب أعينها أنه لكي يحصل الاتحاد على فرص النجاح من المهم جدًّا أن تتم المصادقة على الدستور، ولذلك قرر النظام تجنّب المخاطرة. إضافة إلى ذلك، كانوا مهتمين بألّا تكون الانتخابات ذاتها مناسبة لإثارة اضطرابات عامة أو مناسبة لتقديم دليل على وجود انقسام كبير في البلاد. نتيجة لذلك، كانت الانتخابات عملية جرى ترتيبها وإدارتها بطريقة لم يشهدها العراق من قبل، ولم يجرِ انتخاب نائب لم يكن يتمتع بمباركة الحكومة له. عندما شاهد المتطرفون من المعارضة هذا الإجراءات، قرروا مقاطعة الانتخابات، وهم بذلك جعلوا

مهمة الحكومة تتم بشكل أسهل ربما. في مقابل ذلك، انسحب معظم المعارضين المعتدلين، ممّن لم يحظوا بدعم الحكومة، قبل موعد إجراء الانتخابات. وحتى لو لم ينسحب هؤلاء، فربما لم تكن النتيجة لتأتي مختلفة كثيرًا؛ إذ إن ثلاثة أرباع النواب الحاليين على الأقل كانوا قد ضمنوا الفوز من خلال قوة عشائرهم وما يتمتعون به من ارتباطات أخرى. كما كان دعم الحكومة سيضمن فوز المرشحين الآخرين. لذلك، فإن تشكيلة البرلمان الجديد هي من النوع الذي يتوقّع لها أن تكون مطيعة تمامًا لرغبات الحكومة والنظام، ولن يكون هنالك حتى فرص للتعبير عن الاعتراض الذي كان قائمًا في البرلمان السابق.

٤ ـ إن تصريح وزير الداخلية الذي أخبرتكم به في برقيتي رقم ٧٢٣، وكان قد أوضح فيه أن الحكومة لم تمارس أي ضغط لمصلحة مرشح ضد الآخر، إنما هو لغرض التوثيق ليس إلّا، ولم يأخذه الوزير ذاته أو أي طرف آخر بجدية. الجميع يعلم أن الانتخابات أُجريت وفق رغبة الحكومة، وأن الوزراء والموظفين الحكوميين يتحدثون عن ذلك صراحة في أحاديثهم الخاصة. الحكومة تشعر بأن وجهة النظر السياسية في العراق تبلورت داخل معسكرين متعارضين متناقضين. القصر والحكومة وأنصارهما يؤمنون باستمرار السياسة الخارجية الحالية للعراق، وهم مقتنعون بأن الرئيس ناصر يسعى لتدميرهم، وأن هدف مصر هو السيطرة على العراق. وجهة نظر قوى المعارضة متفقة مع سياسة ناصر، ومن أهدافها المركزية إنهاء النظام الملكي، والعمل على إيجاد تقارب وثيق بين العراق والجمهورية العربية المتحدة. السلطات تعتبر ذلك بمنزلة حالة حرب، لذلك ترى أن الوقت ليس مناسبًا لممارسة الديمقراطية. بحسب تعبير وزير الداخلية، لا يمكن للحكومة أن تسمح للأعداء بتمرير أفكارهم عبر أعضاء معارضين في البرلمان. عندما قررت الحكومة إبقاء هؤلاء المعارضين خارج البرلمان، شعرت بقلق من وقوف أعداد كبيرة جدًا من السكان مع ناصر بدلًا من أن تكون ضده. وسواء كان هؤلاء يؤيدون ناصر أو لا يؤيدون الحكومة العراقية، فإن القادة العراقيين يرون أن إجراءات صارمة مطلوبة لمواجهة هذا الوضع إذا ما أُريد له أن يبقى تحت سيطرة الحكومة.

٥ ـ يمكن تفهّم وجهة نظر الحكومة. وفي أي حال هنالك الكثير من العراقيين المعتدلين والمخلصين الذين يعتقدون، بسبب تلهفها على إقصاء المعارضة، أن الحكومة بالغت في ذلك. مثل هؤلاء الأشخاص يشعرون بأن هناك على الأقل إمكانًا لأن يُمنح الناخب المزيد من الخيارات في اختيار المرشحين للانتخابات، وأن يسمح بالتنافس بين المرشحين الذين هم من المعروفين بأنهم من أنصار الحكومة، خصوصًا أنه ليس هنالك معارضون متشدّدون في هذه المنافسة. إن كثيرين من النواب، بمن فيهم بعض الوزراء، عبّروا عن وجهات النظر هذه. ويشعر معتدلون عراقيون آخرون بأنه لن يحدث أذى إذا ما سُمح لبعض المعارضين بالفوز، مثلما هي الحال في بريطانيا؛ إذ من شأن ذلك أن يجعل الحياة تدبّ في البرلمان، وأن يجعل مختلف الوزراء مفعمين بالنشاط. الاعتراضات على مثل هذا الطرح قوية جدًا؛ فمن الصعب تخيّل وقوع أي شيء مفيد ومجدٍ، ما عدا نقاشات لاذعة بين أنصار الحكومة وأولئك الذين يعتبرونهم في أحسن الأحوال خونة، وذلك بسبب الأوضاع السياسية الحالية في العالم العربي.

٦ ـ في جميع الأحوال، إن إمكان تنفيذ خطوات باتجاه الحريات الديمقراطية إنما يُنظر إليها باعتبارها غير عملية في الوقت الحاضر. والعراق سوف يظل محكومًا عبر أساليب سلطوية، والحكومة هي في الوقت الحاضر في حالة سيطرة تامة. وما يؤيد ذلك هو حقيقة أن الانتخابات العامة انتهت من دون حوادث البتّة، على الرغم من حالة انعدام الرضا الواسعة والقائمة في عرض البلاد، وذلك في شأن الطريقة التي أُجريت فيها الانتخابات، وعلى الرغم من التأييد الذي يحظى به الرئيس ناصر وسياساته، وذلك لدى الطبقة المتوسطة في المدن والطلبة والعمال المثقفين. التظاهرة التي قام بها الطلبة البعثيون في الكلية الطبية، وكنت أعلمتكم بمضمونها بموجب برقيتي رقم ٧٣٠، كانت التظاهرة الوحيدة في العراق، ولم يحدث قط أي شكل من أشكال الأعمال الخطرة. كانت قوات الشرطة سيدة الموقف تمامًا، ولم تمارس أي أعمال قمعية بل هي ببساطة تعمل لإبقاء الطلبة قيد التوقيف بضعة أيام فقط. الخصوم السياسيون الناشطون كانوا ساكتين لإدراكهم أن الحكومة

قوية جدًا، وقادرة على مواجهة التظاهرات أو الاحتجاجات لبعض الوقت.

٧ ـ سوف يتوجب وفق ما جاء في دستور الاتحاد العربي قيام البرلمان العراقي بانتخاب عضو برلماني واحد، يكون على الأقل ممثّلًا عن كل لواء من ألوية العراق، وذلك لعضوية البرلمان الاتحادي، حيث يأتي ذلك استنادًا إلى دستور الاتحاد العربي وبعدد لا يقل عن ٤٠ عضوًا. هذا يعني حصول انتخابات تكميلية. ليس من المتوقّع تخفيف أي من الإجراءات الصارمة التي تستخدم في مثل هذه المناسبة.

أرسل نسخًا من هذه المراسلة إلى ممثّلي صاحبة الجلالة في عمّان/ أنقرة/ بيروت/ طهران/ الخرطوم/ واشنطن/ تل أبيب/ كراتشي/ البحرين/ الكويت/ المكتب السياسي الملحق بقوات الشرق الأوسط/ المكتب السياسي الملحق بالقوات البريطانية في شبه الجزيرة العربية/ كركوك/ البصرة/ الموصل.

لي الشرف أن أتقدم بعظيم الاحترام سيدي

خادمكم المطيع/ مايكل رايت

«الملك حسين في بغداد»

ما كاد البرلمان العراقي يصادق على مشروع الاتحاد العربي بين العراق والأردن ويشرّع «دستور الاتحاد»، حتى دعي الملك حسين إلى زيارة العراق زيارة رسمية، فطار إلى بغداد في ١٣ أيار/ مايو ١٩٥٨ ومعه نائب رئيس الوزراء سمير الرفاعي، ورئيس الديوان الملكي بهجت التلهوني، والشريف ناصر، فاستُقبل استقبالًا رسميًا، وأطلقت المدفعية ٢١ طلقة تحية لمقْدمه، وأقيمت على شرفه مآدب تكريمية منوعة. وبعد أن زار بعض المؤسسات والمشاريع، عاد إلى بلاده في ١٥ من هذا الشهر مشيَّعًا بالمراسيم العسكرية وطلقات الوداع المدفعية التي استُقبل بها، وتبادل مع ملك العراق البرقيتين التاليتين:

حضرة صاحب الجلالة الأخ الملك فيصل المعظم ـ بغداد.

إن العراق والأردن وهما يخطوان خطوتهما القومية المباركة في بداية عهد الاتحاد العربي إنما يستوضحان رسالة العرب الخالدة في الوحدة والحرية، ويضعان نُصب أعينهما الأمانة الكبرى التي عهد بها المغفور له الحسين بن علي إلى خلفائه وبني قومه من بعده، فالحمد لله على ما وفّق وهدى، وإنني لأنتهز ساعة وصولي الشطر الأردني، فأبعث لجلالتكم، ولصاحب السمو الملكي الأمير عبد الإله، وللشعب الكريم، بخالص الشكر وصادق الامتنان على ما لقينا بالشطر العراقي الشقيق من بالغ الحفاوة والتكريم، ومن خالص مشاعر المودة والإخاء، وإننا اليوم لنتطلع إلى مستقبل أمتنا المأمول، ونحن أشد ما نكون ثقة وأملًا لبلوغ الغايات وتحقيق الأهداف العربية في الوحدة الشاملة التي نسير نحوها ونسعى إلى تحقيقها.

الحسين

حضرة صاحب الجلالة الاخ الملك حسين المعظم ـ عمّان.

إن الاتحاد العربي الذي تحقّق بتضافر الجهود وبذل التضحيات والتفاني في سبيل خدمة العرب لهو أُولى بشائر الخير لتحقيق الوحدة العربية الكبرى، التي ناضل من أجلها المغفور له جدّنا الحسين بن علي، وإنه لفاتحة خير وبادرة يُمن للأمة العربية السائرة في طريق الوحدة والمجد.

ولقد كان لزيارة جلالتكم للشطر العراقي أجمل الأثر في نفوسنا، كما كان لجهود جلالتكم الأثر المحمود في تحقيق أماني الشعب العربي في الاتحاد.

إن ما قام به العراق أثناء إقامة جلالتكم لم يكن إلا جزءًا من واجب الأخوة التي تفرضه علينا القومية العربية.

أسأل الله تعالى أن يحقّق أملنا العظيم في المستقبل الزاهر الذي ينتظر الأمة العربية، وأن يوفّقنا جميعًا إلى الوصول إلى الوحدة التامة التي هي هدفنا السامي وغايتنا المقدسة.

فيصل

FO 371/ 134028

من: السفارة البريطانية في عمّان/ السيد جونستون

إلـى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٥٣٧

١٨ أيار/ مايو ١٩٥٨

برقية فورية وشخصية

برقيتي رقم ٥٣٥: الاتحاد العربي

بعد ظهر هذا اليوم التقيت الملك حسين ووزير الخارجية معًا. فسرا

التغيير في الخطة كما يلي: أوضح نوري لهم أن الاتحاد سيوضَع موضع التنفيذ خطوة في إثر خطوة، مثلما نصّت عليه المادة ٧٤ من الدستور. وسيمضي بعض الوقت قبل إقامة البرلمان الاتحادي. أجد الجوانب ذات الأهمية القصوى التي تخص الحكومة الاتحادية هي ذات صلة بالجانب المالي، وهنا على العراق أن يتحمّل تكاليف العمل. في ضوء ذلك، وجد نوري أن على الحكومة الاتحادية عمومًا ألّا تستقر في عمّان هذا الصيف، مثلما نصّ الدستور، بل يتوجب تمثيلها في عمّان من خلال أعضائها الأردنيين.

٢ ـ الملك وسمير قالا إنهما قبلا رؤية نوري المالية. في ضوء المخاطر الماثلة في ما يتعلق بالأوضاع في لبنان وسورية، يشعر الملك بأن عليه، ريثما تكون الحكومة الاتحادية مستعدة لممارسة المسؤولية في عموم المسائل التي هي مسؤولة عنها، أن يحتفظ بحكومة قوية في الأردن. وعليه، قرر ألّا يدع سمير يلتحق بعضوية الحكومة الاتحادية.

٣ ـ قلت في ضوء (مجاميع مشفّرة غير واضحة) إن من المهم أن ينجح الاتحاد. ولتحقيق ذلك، يجب أن يكون اتحادًا حقيقيًا لا شيئًا يسمح لناصر أن يدّعى أنه صوري فحسب. أعلم أن حكومة صاحبة الجلالة ستقلق من أي اقتراح مؤداه أن هنالك تغييرًا في السياسة إزاء الاتحاد من الجانب الأردني، أو أي ميل نحو التباطؤ غير الضروري في تدعيمه.

٤ ـ خوّلني الملك وسمير طمأنتك إلى أن ليس ثمة تغيير في السياسة، وأن الأردن لا يزال عازمًا على تحقيق النجاح للاتحاد. وعبّر عن الأمل بأن الحقيقة تدعو إلى إمكان انضمام سمير إلى الحكومة الاتحادية حالما تعمل الحكومة بشكل تام، وخلال بضعة أشهر من الآن.

٥ ـ قال سمير إن الحكومة الأردنية الجديدة التي من المحتمل أن تؤلَّف هذا المساء، ستكون بشكل أساسي مثلما كانت عليه من قبل. وربما يحل محل وزير المواصلات رجل آخر، وفي الإمكان العثور على خليفة لخيري.

٦ ـ سوف أُبرق على نحو منفصل في شأن تأثيرات الترتيبات الجديدة في المسائل ذات الصلة بالتمثيل الدبلوماسي والتمثيل في الأمم المتحدة.

٧ ـ ستصلكم تعليقات أيضًا.

(انتهت البرقية)

FO 371/134028

من: السفارة البريطانية في بغداد/ السير مايكل رايت

إلـى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٨٣٩

١٩ أيار/ مايو ١٩٥٨

برقية شخصية

برقيتي رقم ٨٣١: حكومتا العراق والاتحاد الهاشمي

توزع أعضاء الحكومة العراقية السابقة، باستثناء عضو واحد أو اثنين، على الحكومتين الجديدتين. والإهمال الأبرز يتعلق بالجمالي. مثلما أعلمتكم في برقيتي رقم ٨٠٨، أراد نوري أن يكون هنالك شيعي واحد فقط في الحكومة الاتحادية. وبما أن السويدي لم يجرِ اختياره لمنصب رئيس وزراء العراق لسبب يتعلق بنشاطه التجاري، ولكونه كان مستعدًا لقبول منصب وزير الخارجية في الاتحاد، لم يكن هنالك مجال لتكليف الجمالي. وربما يعود سبب إهمال الجمالي وعدم تكليفه بمنصب في الحكومة العراقية إلى عدم استعداده للعمل تحت قيادة بابان. من المتوقّع أن يُعيَّن في البرلمان الاتحادي. وكان هنالك توقّع مؤدّاه أن يتسلّم خليل كنة منصبًا وزاريًا، لكن في الحقيقة لم يُمنَح كنه منصبًا رسميًا إلى جانب عضويته في البرلمان العراقي. ربما يعكس مثل هذا الشيء رغبة نوري

والقصر في عدم السماح بأن تكون هناك عناصر مشاكسة في أي من الحكومتين.

٢ ـ الحردان، وزير الزراعة في آخر حكومة، أُسقط ترشيحه أيضًا. ربما السبب في ذلك هو عودة نديم الباججي، وإلى أنهما لا يستطيعان العمل معًا.

٣ ـ وزيرا الزراعة والاقتصاد في الحكومة العراقية ضعيفان. ضياء جعفر عاد إلى وزارة الإعمار بدلًا من صالح الجبوري، وهو الاختيار الأفضل المناسب، في ما استمر الجبوري في الوزارة وزيرًا للمواصلات والأشغال. صادق كمونة، الوزير الجديد للشؤون الاجتماعية، عمل بصورة جيدة مع إيوندس في مجلس الإعمار، وهو يبدو مقتدرًا تمامًا لكنه ضعيف الشخصية.

١ كالعادة، على الرغم من تحقيق توازن جيد بين السنّة والشيعة، ليس في الحكومة الاتحادية سوى كردي واحد وليس في الحكومة العراقية سوى اثنين من الأكراد.

(انتهت البرقية)

FO 371/ 134028

من: وزارة الخارجية ـ لندن

إلـى: السفارة البريطانية ـ بغداد

برقية رقم ١٤٠٠

١٩ أيار/ مايو ١٩٥٨

مستعجل

الرجاء إيصال الرسالتين التاليتين من رئيس الوزراء إلى نوري السعيد ومني إلى توفيق السويدي، وعلى التتابع.

أ. من رئيس الوزراء

تبدأ:

تدشين الاتحاد العربي مصدر سعادة كبيرة في هذا البلد. أود أن أبعث لك، باعتبارك أول رئيس وزراء للاتحاد، ونيابة عن حكومة صاحبة الجلالة، بأفضل أمنياتي في مناسبة أنا أعلم أنها مبعث ارتياح عظيم لديك.

انتهت

ب. منّي

تبدأ:

في مناسبة تدشين الاتحاد العربي، أود أن أبعث إليك بتهانئي الحارة وبالقول: كم هو عظيم أن أتطلع إلى العمل معك زميلًا في المسؤوليات الجديدة المهمة التي كُلفت بها.

انتهت.

٢ ـ إذا نُشرت هذه الرسائل محليًا، الرجاء الإبراق في شأن الوقت الذي نُشرت فيه ليتسنّى اتخاذ إجراء مماثل هنا.

وزارة الاتحاد العربي

(توطئة)

نجم عن قيام «الاتحاد العربي» بين العراق والأردن انفصال وزارتي الدفاع والخارجية من ملاك الوزارات في العراق، إذ الحقتا بـ «وزارة الاتحاد العربي». ولمّا كانت هاتان الوزارتان تشرفان على أمور الدفاع والخارجية في العراق وفي الأردن، وجب علينا أن نذكر شيئًا عن كيفية قيام وزارة الاتحاد، وما تم على يدها إلى تاريخ انحلالها يوم ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨. ولا شك في أن البحث عن «وزارة الاتحاد العربي» في «تاريخ الوزارات العراقية» يحتّمه تسلسل الحوادث واتصال بعضها ببعض؛ ففي اليوم الذي تألفت فيه «الوزارة البابانية»، وجّه الملك فيصل، بصفته «رئيس الاتحاد العربي»، الكتاب الآتي إلى:

وزيري الأفخم السيد نوري السعيد.

استنادًا إلى الفقرة (١) من المادة الثالثة والأربعين من دستور الاتحاد العربي، ونظرًا إلى ما نعهده فيكم من دراية وإخلاص، فقد قرّ رأينا على إسناد منصب رئاسة مجلس وزراء الاتحاد إليكم من أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله وليّ التوفيق.

صدر عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم الأول من شهر ذي القعدة سنة ١٣٧٧ الهجرية الموافق اليوم التاسع عشر من شهر أيار [مايو] سنة ١٩٥٨ الميلادية.

فيصل

(هيئة الوزارة)

واختار نوري زملاءه من ستة أشخاص، يمثّل نصفهم الشطر العراقي، ويمثل النصف الآخر الشطر الأردني فتألفت وزارة الاتحاد من:

١ ـ نوري السعيد: رئيسًا لوزارة الاتحاد

٢ ـ إبراهيم هاشم: نائبًا لرئيس الوزراء

٣ ـ توفيق السويدي: وزيرًا للخارجية

٤ ـ خلوصي خيري: وزير دولة للشؤون الخارجية

٥ ـ سليمان طوقان: وزيرًا للدفاع

٦ ـ سامي فتاح: وزير دولة لشؤون الدفاع

٧ ـ عبد الكريم الأزري: وزيرًا للمالية

(كلمة لرئيس وزراء الاتحاد)

لم يشأ رئيس وزارة الاتحاد أن يحرم الصحافيين كلمات، ولو عابرة، عن أهداف الوزارة الجديدة، فردّ على أسئلتهم بصورة مختصرة، بعد كلمة الشكر المعتادة، فقال:

سيدي رئيس الديوان الملكي،

أرجو أن تعرضوا عظيم شكرنا وامتناننا إلى صاحب الجلالة الملك المعظَّم، وإن شاء الله سنقوم بكل ما نستطيع لتحقيق رغبة صاحب الجلالة ورغبة الشعب العراقي والأردني والعربي.

ثم التفت إلى رجال الصحافة فقال:

إن البيان عن سياسة الوزارة سيوزَّع بينكم بعد حوالى نصف ساعة، وهو منهاجنا في الوقت الحاضر، أما المنهاج المنتظر المفصل فسنهيئه إن شاء الله عند افتتاح المجلس التشريعي لدورته الاعتيادية في كانون الثاني [يناير] المقبل.

ثم قال إن البيان الحالي سيوزع في وقت واحد في بغداد وعمّان، وسيتضمن اتجاهًا عامًا، آملًا أن يكون حائزًا رضا الشعب العراقي، والشعب الأردني، والشعب العربي.

ولمّا سئل السعيد عن موعد اجتماع المجلس التشريعي قال: نأمل أن ينتخب إخواننا في الأردن نوابهم قريبًا، وربما تم ذلك في غضون يومين. وعند ذلك نأمل أن يجتمع المجلس التشريعي خلال أسبوع لانتخاب رئيس المجلس، وديوان الرئاسة واللجان.

ثم سئل عن مكان اجتماع المجلس التشريعي فقال:

ـ ربما يُعقد الاجتماع في عمّان. أمّا الحكومة الاتحادية، فإنها باقية الآن في بغداد، وسيكون قسم من الوزارة في بغداد، والآخر في عمّان، وستنهض الحكومة بواجباتها تدريجيًا؛ إذ ليس في مستطاع الحكومة في الوقت الحاضر تمضية الستة شهور باستمرار في إحدى العاصمتين، خاصة أن ليست هناك مبانٍ خاصة بالحكومة الاتحادية، وليس هناك موظفون لها. بل حتى الآن ليس للحكومة الاتحادية سكرتير خاص.

وسئل عن موعد توحيد الجيشين، العراقي والأردني، فقال:

إن توحيد الجيشين سائر وفق القوانين والأنظمة.

وأضاف قائلًا: إنه لتحقيق الاتحاد، هناك قوانين وأنظمة ينبغي تعديلها، وهذا يستغرق بعض الوقت. وكذلك الحال في شأن وزارة الخارجية، بموجب المادة الثامنة والسبعين من دستور الاتحاد، التي تنص على أن «جميع القوانين والأنظمة والتشريعات التي لها مساس باختصاصات حكومة الاتحاد، والمعمول بها في الدول الأعضاء، عند نفاذ هذا الدستور، تبقى نافذة ومعمولًا بها في كل دولة من الدول الأعضاء، إلى أن تُلغى، أو تُعدّل، أو تُستبدل بتشريعات أخرى، تصدر بمقتضى أحكام هذا الدستور».

وسئل عن وضع وزارة التوجيه والأنباء، فقال:

ستظل في الوقت الحاضر وزارة محلية في العراق، وتتعاون مع حكومة الاتحاد العربي. فإذا رأينا في المستقبل ضرورة ربطها بحكومة الاتحاد، سنقوم بهذه الخطوة بموجب الطريقة الموضحة في الدستور.

وسئل عمّا إذا كان سيحضر العرض العسكري الذي سيقام في الأردن في يوم ٢٥ أيار/ مايو الحالي فقال:

ربما أسافر إلى عمّان. وكلّما اقتضت الحاجة سأذهب وأعود ما دامت المواصلات متيسرة.

وعندما سئل عمّا إذا كان الملك سيحضر العرض العسكري في عمّان، قال: إذا تيسر الوقت لجلالته فسيقوم بذلك، وأنتم تعرفون أن شؤون الدفاع

ستكون من اختصاص حكومة الاتحاد، ويهتم جلالته بالدفاع اهتمامه بشؤون الاتحاد.

وعندما سئل عن موعد دخول الجيش العراقي إلى الأراضي الأردنية، خاصة أن القوات السعودية انسحبت منها، قال:

هذا شغل القيادة ومن أعمالها. والبلَدان الآن بلد واحد. فإذا اقتضت الضرورة، ستجري تنقلات الجيش على النحو الذي كانت تجري بموجبه في كل بلد. . . وهذا من شؤون الدفاع ورئاسة أركان الجيش.

(بيان حكومة الاتحاد)

أمّا بيان حكومة الاتحاد الذي أشار إليه السعيد، فهذا نصه:

«في هذا اليوم المبارك، الذي تشكلت فيه حكومة الاتحاد العربي، لا يسعني إلّا أن أتوجّه بتحية عاطرة لذكرى المنقذ الأعظم، والبطل الشهيد، جلالة المغفور له الملك حسين، الذي رسم لنا طريق الوحدة، وألهمنا الكفاح الوطني، وأعطانا درسًا بليغًا في التضحية ونكران الذات، فإلى روحه الطاهرة نرفع أسمى آيات الاجلال والإكبار والتعظيم، وإذا ما مجّدنا صرخة المنقذ الأعظم في هذا اليوم، فإننا نذكر كذلك أنجاله الغُرّ الميامين، الذين حملوا السلاح تحت رايته، وواصلوا السير في الطريق التي رسمها لهم لتحقيق الحرية والاستقلال والوحدة الشاملة للأمة العربية في مختلف أقطارها وأمصارها.

فنضرع إلى الله العلي القدير أن يجزيهم عنّا خير الجزاء.

ولا يفوتني أن أحيي الأبطال، الأحياء منهم والأموات، الذين حملوا السلاح أو القلم، وناضلوا تحت راية الحسين وأبنائه لتحقيق أهداف الأمة العربية، والذين واصلوا الكفاح بصبر وجَلَد حتى تحقق هذا اليوم الذي نعمل فيه تحت رعاية وتوجيه أحفاد المنقذ الأعظم.

إن طريق الوحدة الشاملة طريق طويل شائك لا يتحقق إلا بالعمل المتواصل، والصبر الطويل، والإخلاص، وإن وحدة الأردن والعراق التي نحتفل بها اليوم، ما هي إلّا بداية الطريق، فعلينا وعلى الأجيال الصاعدة أن تثابر على ذلك مهما قامت في سبيلها من عراقيل.

«إننا نسير في اتحادنا سيرًا متئدًا رصينًا لنتجنّب الوقوع في الخطأ والزلل، فقد بدأنا بتوحيد القوات المسلحة لنجعل منها قوة ودرعًا واقيًا لا لدولة الاتحاد العربي فحسب، وإنما للأمة العربية بأجمعها، وسيلبّي نداء الأخوة كلما دعا لذلك. كما أننا وحّدنا التمثيل الخارجي لتكون لنا سياسة خارجية واحدة، وليكون لنا صوت مسموع في العالم، للدفاع عن حقوق العرب وتحقيق أمانيهم القومية.

إن من سياسة الاتحاد العربي التعاون مع جميع البلاد العربية تعاونًا وثيقًا، بعيدًا عن التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد، كما أننا سنزيد من تعاوننا مع الدول الإسلامية والصديقة، وننشد المزيد منها لتكون عونًا لنا في المحافل الدولية لتحقيق أمانينا القومية، وخاصة في حل قضية فلسطين حلًا عادلًا. وكذلك في حل قضية الجزائر حلًا يحقق أماني أهلها. أما المرافق الأخرى فسنقوم بتوحيدها بصورة تدريجية.

وختامًا نضرع إلى الله تعالى أن يمدّنا بعونه، ويبارك وحدتنا ويأخذ بيدنا تحت راية صاحبي الجلالة الملكين المعظّمين».

(حكومة الاتحاد ومجلس الاتحاد)

١ ـ تنص الفقرة الأولى من المادة العاشرة من «دستور الاتحاد العربي» على أن يتألف مجلس الاتحاد من أربعين عضوًا، عشرون منهم من العراق، وعشرون من الأردن.

وتنص الفقرتان الثانية والثالثة من المادة المذكورة على أن «يمثّل كل لواء من ألوية المملكتين بعضو واحد على الأقل. ويعيّن كل من ملكي الأردن والعراق العدد الباقي».

استنادًا إلى هذه النصوص الدستورية، وافق مجلس النواب العراقي في جلسته المنعقدة في ١٨ أيار/ مايو ١٩٥٨ على انتخاب ١٥ عضوًا ليمثّلوا العراق في مجلس الاتحاد وهم:

عن لواء بغداد السيدان: عبد الكريم الأزري، وعبد الله القصاب، وعن لواء الدليم عبد الجبار الراوي، وعن لواء كربلاء كاظم أحمد، وعن لواء الحلة أنور الجوهر، وعن لواء الديوانية أركان العبادي، وعن لواء المنتفق عبد

المجيد محمود، وعن لواء البصرة عبد اللطيف جعفر، وعن لواء العمارة فخري الطبقجلي، وعن لواء الكوت عمر الخضيري، وعن لواء ديالى محمد فخري جميل، وعن لواء كركوك سليمان البيات، وعن لواء السليمانية سامي فتاح، وعن لواء أربيل زيد أحمد عثمان، وعن لواء الموصل فيصل الدملوجي.

ثم صدرت الإرادة الملكية بتعيين: نوري السعيد، وتوفيق السويدي، ومحمد فاضل الجمالي، ومحمد حسن سلمان، ورزوق شماس، أعضاء في المجلس المذكور، فتكامل بذلك العدد العراقي المطلوب في المجلس.

٢ ـ تقرر اتخاذ عمّان مقرًا للاتحاد للأشهر الستة الأولى، على أن تنتقل الوزارة إلى بغداد لتمضية الأشهر الستة المتبقية، وتقرر أن يكون القَسَم لأعضاء المجلس ولأعضاء الوزارة بالصيغة الآتية:

«أُقسم بالله العظيم أن أكون مخلصًا للاتحاد العربي، وأن أحافظ على دستور الاتحاد، وأن أقوم بالواجبات الموكولة إلي بأمانة».

المصدر: جريدة **الحرية**، العدد ١١٨٢، ٢٠ أيار/ مايو ١٩٥٨.

FO 371/ 134028

من: السفارة البريطانية ـ واشنطن/ السير مايكل رايت

إلـى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١٢٣٢

٢٠ أيار/ مايو ١٩٥٨

برقية شخصية

برقية عمّان رقم ٥٤٢.

الاتحاد العربي: التمثيل الدبلوماسي

القائم بأعمال الولايات المتحدة الأميركية في عمّان أبلغ واشنطن أنه فهم من سمير الرفاعي أنه على الرغم من تعيين وزير خارجية للاتحاد، فإن الحكومة الاتحادية لن تباشر المسؤولية في ما له صلة بالشؤون الخارجية في

المستقبل القريب، ولوقت غير محدد. في الوقت ذاته، يجب أن تستمر الأعمال من خلال وزارتي الخارجية العراقية والأردنية. وأضاف سمير أن تسمية السفراء إلى الاتحاد العربي يجب أن تعلّق في الوقت الحاضر.

٢ ـ وزارة الخارجية الأميركية مهتمة بهذه المؤشرات الدالة على أن حكومتي العراق والأردن أخفقتا في جعل الاتحاد واقعة حقيقية. لذلك، فهي توجّه ممثليها في بغداد وعمّان لتوضيح المعلومات التي تسلّمتها حكومة الولايات المتحدة بصدد السير في تنفيذ اتفاقية الاتحاد التي أثارت الشكوك في احتمال أن يكون للاتحاد وضعه الدولي الضروري لأغراض تقديم الاعتراف به. على ممثّلي الولايات المتحدة أن يضيفوا أنهم يفترضون أنه حالما يتحقق الاعتراف بالاتحاد، على حكومة الولايات المتحدة أن تتعاطى فقط مع حكومة الاتحاد.

٣ ـ في حديثها معنا ذكرت وزارة الخارجية الأميركية أن النقطة المتصلة بالاعتراف أثارت صعوبات جوهرية لهم، لكنهم غير متفائلين في الحصول على نتائج من جانب ممثّليهم، ويبدو أنه عند وصول الأمور إلى النقطة المحددة، سيبتلعون تردّدهم ويعترفون.

(انتهت البرقية)

FO 371/ 134028

من: السفارة البريطانية ـ بغداد/ السير مايكل رايت

إلـى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٨٦١

٢١ أيار/ مايو ١٩٥٨

برقيتي رقم ٨٣٩: الحكومة العراقية الجديدة

في الدقيقة الأخيرة عُيّن علي الشرقي وزيرًا للدولة بدلًا من محمد حسين آل ياسين.

(انتهت البرقية)

FO 371/ 134028

شخصي

٢١ أيار/ مايو ١٩٥٨

الوضع القانوني الدولي للاتحاد العربي

تسلّمت سفارتانا في عمّان وبغداد مذكرات رسمية تعلن إقامة الاتحاد العربي وأول حكومة اتحادية. تتضمن هذه المذكرات أن وزارة الخارجية الاتحادية لن تباشر واجباتها بشكل شامل لبعض الوقت. وإلى حين تحقُّق ذلك، ستستمر العلاقات الخارجية لكلتا المملكتين بشكل منفصل في عمّان وبغداد (أو في بغداد على الأقل)، لكن وزارة خارجية الاتحاد هي التي ستكون مسؤولة عن الإشراف عليهما خلال المرحلة الانتقالية. السير هارولد كاسيا أبرق من واشنطن مبيّنًا أن الأميركيين مشوَّشون في شأن هذا البطء في جعل الاتحاد حقيقة فعلية، وهم في الواقع غير متأكدين ممّا إذا كان الإقرار الدولي في الحال الحاضر ضروريًا لتقديم الاعتراف بالاتحاد.

٢ ـ لا شك في أن الأسلوب والصيغة اللتين اتبعهما العراقيون والأردنيون معقَّدان تمامًا ويفتقران إلى الكفاءة، لذلك ربما هنالك وجهة نظر سليمة في ما يراه الأميركيون. برقيات التهنئة التي سُلّمت منذ إعلان قيام الاتحاد العربي في حينه تتضمن الاعتراف بإقامة الاتحاد العربي، لكن هذا لا يعني بالضرورة أنه الاتحاد العربي في المرحلة الحالية هو دولة جديدة. السيد فالات (Vallat) يرى أن حين تمارس وزارة خارجية الاتحاد مسؤولياتها بفاعلية ومع إنهاء المرحلة الانتقالية، عندها فقط سيصح اعتبار الاتحاد العربي دولة. استنادًا إلى هذا الرأي، فهو يعتقد أن من الضروري تجنّب الإجابة عن المذكرات الرسمية العراقية والأردنية. نُصح أيضًا بألّا تتضمن إجاباتنا إشارة محددة إلى الاعتراف أو إلى ظهور الاتحاد دولة جديدة.

٣ ـ إنه لموضوع دراسة ما إذا كان علينا أن نتّبع النموذج الذي تراه وزارة الخارجية الأميركية، وتسليم العراقيين والأردنيين كلمات تنبيه بالصيغة

الواردة في الفقرة ٢ أعلاه. لكن من الأفضل أولًا وقبل كل شيء أن نرى التغيير الذي حصل عليه الأميركيون من المملكتين. أرفق مسودة برقية في هذا الشأن إلى واشنطن.

موقع

إي. م. روز

FO 371/ 134029

من: السفارة البريطانية في عمان/ السيد جونستون

إلـى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٥٦٨

٢٢ أيار/ مايو ١٩٥٨

برقية فورية وشخصية

الاتحاد العربي

استدعاني اليوم نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة للشؤون الخارجية في الحكومة الاتحادية. أخبرني إبراهيم باشا بحصول الاتفاق مع نوري الذي كان قد وصل هذا الصباح، وهو أن في إمكان الحكومة الاتحادية أن تشغل مبنى السفارة الفرنسية هنا كمكاتب للوزراء الأردنيين في الحكومة الاتحادية، وكذلك لإشغالها من جانب وزارة الخارجية. رُتب الأمر من خلال السويسريين.

٢ ـ سيجري افتتاح البرلمان الاتحادي في عمّان بتاريخ ٢٧ أيار/ مايو أو ٢٨ أيار/ مايو، وسيعتمد ذلك على مدى سرعة البرلمان الأردني في انتخاب الأعضاء الذين سيرشحون لعضوية البرلمان الاتحادي.

٣ ـ أضاف إبراهيم باشا أن الملك حسين أرسل يوم أمس إلى ثلاثة رؤساء وزراء سابقين، وهم سعيد المفتي وفوزي الملقي والدكتور الخالدي، وطلب إليهم أن يكونوا أعضاء في البرلمان الاتحادي، واعدًا بأن واحدًا

منهم سيكون رئيسًا لهذا البرلمان. ذكر إبراهيم باشا أن ما فاجأ الملك هو أن الثلاثة رفضوا العرض.

(انتهت البرقية)

FO 371/134028

من السفارة البريطانية ـ بغداد/ السير مايكل رايت

إلـى وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٨٧٦

٢٢ أيار/ مايو ١٩٥٨

برقية فورية وشخصية

برقية واشنطن رقم ١٢٣٢ : الاتحاد العربي : العلاقات الخارجية: لم أستطع الحصول على تأكيد بصدد هذه القصة من أي مصدر عراقي ما عدا الآتي. الوكيل العام في وزارة الخارجية، الذي تحدثت إليه ليلة أمس، لم يكن قلقًا من أي من المقترحات التي أشير إليها في المقطع الأول من برقية عمّان رقم ٥٤٢، على الرغم من حصول بعض التأخيرات في التحضيرات الضرورية. وذكر أن توفيق السويدي يشدد على أنه يتوجب على الحكومة الاتحادية أن تمارس المسؤولية الآن في ما له صلة بالشؤون الخارجية.

٢ ـ وفي ما يخص الفقرة الثانية من برقية عمّان رقم ٥٤٢ التي تضمّنت أن حكومتي العراق والأردن تخفقان في جعل الاتحاد حقيقة قائمة، فإن ذلك يناقض ما يتحدث به نوري والآخرون معي عن موقف كلتا الحكومتين.

٣ ـ أفهم من خلال السفارة الأميركية هنا أن المتوافر لديهم من المعلومات هو على وفق ما جاء أعلاه.

(انتهت البرقية)

FO 371/ 134028

من: وزارة الخارجية ـ لندن

إلـى: السفارة البريطانية ـ واشنطن

برقية رقم ٣٠٠٤

٢٢ أيار/ مايو ١٩٥٨

برقية شخصية

برقيتك رقم ١٢٣٢ المؤرخة في ٢٠ أيار/ مايو: العلاقات الخارجية للاتحاد العربي.

اتفق في أن الشكل الذي قام عليه الاتحاد العربي لم يكن من الناحية الشمولية مقْنعًا. لربما هنالك قوة مقْنعة في وجهة نظر الولايات المتحدة. في ما يتعلق بنا، فإن رسائل التهنئة التي أُرسلت عندما أُعلن الاتحاد تتضمن الاعتراف بقيام الاتحاد العربين لكن هذا لا يعني بالضرورة أن الاتحاد العربي أصبح في المرحلة الحاضرة دولة جديدة. أنا أنصح بأنه سيكون من المشكوك فيه أن يكون من الصحيح اعتبار ذلك اعترافًا إلى حين ممارسة وزارة خارجية الاتحاد مسؤوليتها بفاعلية وانتهاء المرحلة الانتقالية.

٢ ـ نحن بالتأكيد نأمل بأن تكون المرحلة الانتقالية قصيرة إلى أقصى ما يمكن، لكننا لا نعتقد أنه ستكون فكرة مناسبة أن نتحادث مع العراقيين أو الأردنيين في هذا الموضوع، وأن علينا بالتأكيد أن نعتبر هنا الموضوع غير مرغوب فيه إطلاقًا من جانبنا أو من جانب حكومة الولايات المتحدة الأميركية في إظهار أي شكل من أشكال التردد بصدد الاعتراف، أو إعطاء أي مؤشر إلى أن اعترافنا ناقص. إذا ما اعتقدت أن هذا الرأي مناسب يمكن عندذاك أن تطّلع وزارة الخارجية الأميركية على وجهة نظرنا هذه.

(انتهت البرقية)

FO 371/133837

سرّي

تدريب الطيارين العراقيين

في بداية أيار/ مايو أشار السير مايكل رايت إلى الفكرة، التي كان قد قدّمها أول مرة في صيف العام الماضي، لغرض تخفيف العبء المالي عن العراق في ما يخص تدريب طيارين في هذا البلد (برقية بغداد رقم ٧١٤). أوصى بأن نعرض تدريبًا مجانيًا لعدد لا يقل عن عشرة طيارين من خمسة عشر طيارًا عراقيًا سيباشرون التدريب في المملكة المتحدة هذا العام. لتدريب طيارين تدريبًا يبلغ المستوى المطلوب للطيار، لا بد من فترة زمنية تراوح بين عامين وثلاثة أعوام، وبتكلفة قدرها حوالى خمسة وعشرين ألف باوند للطيار الواحد.

٢ ـ رئاسة هيئة الأركان العراقية خصصت مبالغ مالية كافية في ميزانيتها لدفع نفقات برنامج تدريب الطيارين العراقيين. وهو يحاول الادعاء أن بعضًا من هذا التدريب يتوجب أن يغطى من المبالغ المالية التي قدمناها إلى حلف بغداد في مؤتمر كراتشي التي خُصصت لتأمين تدريبات لأغراض عسكرية. أوضحنا للسيد مايكل رايت أن مساعدة تدريبات حلف بغداد هذه تُعنى فقط بتغطية التدريبات ذات الطبيعة الفنية والعامة، وبمبلغ إجمالي قدره حوالى ثلاثين ألف باوند سنويًا يقسم بين جميع دول الحلف وللقوات المسلحة للدول الثلاث، وبالتالي ليس في الإمكان أن يغطي تدريب طيارين (برقية رقم FO/167).

٣ ـ دُرست هذه المسألة برفقة دراستنا المستعجلة الأخرى المتصلة بتدريب طيارين من لبنان والأردن والعراق، لتمكينهم من استخدام الطائرات الجديدة التي جهزها الأميركيون لهم. الآن حصلنا على موافقة وزارة الخزانة على مشروع من شأنه أن يؤمّن تنفيذ تدريب سريع في الحبّانية، مع ما يفترض ذلك من مساعدات ستكون ضرورية في كلّ بلد من البلدان الثلاثة من أجل إبقاء الطائرات الجديدة وطياريها يعملون بكفاءة مقبولة (برقية FO/3017).

FO 371/133837

من: وزارة الخارجية ـ لندن

إلـى: السفارة البريطانية ـ واشنطن

برقية رقم ٣٠١٧

٢٢ أيار/ مايو ١٩٥٨

برقية سرّية

برقيتي رقم ٢٦٣٤ المؤرخة في ١٣ أيار/مايو: مساعدة إلى القوات الجوية للشرق الأوسط/ الفقرة ٣ من البرقية.

الرجاء إبلاغ وزارة الخارجية الأميركية بأننا نرى أن الطريق الفاعل والأمثل لتوفير تدريب جيّد للطيارين العراقيين والأردنيين واللبنانيين، بما يؤهلهم قيادة الطائرات من طرازي «ف ٨٦» و«هنتر» التي سيستلمونها من الولايات المتحدة، هو أن ندرّب الطيارين من الدول الثلاث المعنية في قاعدة الحبّانية. هذا الموضوع يتطلب ابتداء إرسال ضباط ورجال القوة الجوية بعدد إضافي لتدعيم بعثة القوة الجوية الملكية البريطانية الموجودة أصلًا في العراق. البعثة التدريبية ستقوم بعملها من غير أجور تُفرض على الأقطار الثلاثة المعنية التي عليها طبعًا أن تهيئ طائراتها والوقود.

٢ ـ لربما ستكون هنالك صعوبات سياسية لغرض جعل اللبنانيين يوافقون على التدريب في العراق، وعلى الضد من ذلك أيضًا، في إقناع العراقيين باستقبالهم. على افتراض أن الأزمة الحالية في لبنان، وبحدود معيّنة، جرى الانتهاء منها، وقبل تسليم الطائرات اللازمة، فإني أود أن أضع هذا العرض أمام الدول الثلاث المعنية وفق الصيغ أعلاه من أجل تحقيق السرعة والكفاءة واختصار التكاليف. إذا لم تكن هنالك اعتراضات ليس في الإمكان تخطّيها، فلربما من الضروري درس موضوع تدريب اللبنانيين بشكل منفرد، إلّا أنني لا أفضّل القيام بذلك إلا في حالة كوننا مجبرين على ذلك.

٣ ـ إذا وافق الأميركيون، فعلينا تقديم هذه المقترحات إلى الدول المعنية بأسرع وقت ممكن.

٤ ـ مع أن هذه المقترحات لا تحقق كلّ طلباته في شأن التدريب في الأردن، فإننا نأمل بأن تكون، بشكل عام، مقْنعة للملك حسين (برقية عمان رقم ٥٤٧/ الفقرة ٢). لن يكون هنالك أي معضلة في صوغ بند يغطي مسألة تدريب الكوادر أيضًا (الفقرة ٤) مع أن من الضروري ربما إرسال أردني واحد أو أردنيين اثنين إلى برنامج تدريبي في المملكة المتحدة.

٥ ـ من الطبيعي ألّا يشكّل هذا الإجراء خطرًا على المسائل ذات المدى البعيد المتصلة بتقديم المساعدة لأغراض التدريب، التي نأمل بأن تظهر على جدول أعمال المحادثات التي ستتم في واشنطن في مطلع حزيران/ يونيو المقبل.

(انتهت البرقية)

FO371/134028

من: مكتب العلاقات التابع للكومنوِلث

إلى: المندوب السامي في كندا

برقية مشفّرة رقم 372

٢٣ أيار/ مايو ١٩٥٨

برقية سرّية

الاتحاد العربي

برقيتي رقم ٢٤٥

قائمة بأسماء حاملي المناصب الوزارية في حكومات كلٍّ من الاتحاد

العربي والعراق والأردن أُرسِلت إليكم بموجب برقيتي موضوع الإشارة أعلاه. تغييرات بسيطة حصلت في التعيينات؛ فقد عُيّن علي الشرقي وزيرًا للدولة في الوزارة العراقية بدلًا من محمد حسين آل ياسين.

٢ ـ باستثناء حالة واحدة أو حالتين، توزّع أعضاء الحكومة العراقية السابقة على الوزارتين الجديدتين، الوزارة الاتحادية والوزارة العراقية. أهم مؤشر إلى إهمال في التكليف هو الجمالي. إن عدم مشاركته في الحكومة الاتحادية يمكن تفسيره برغبة نوري في أن يكون شيعي واحد فقط في الحكومة، وقد وقع اختياره على السويدي. لكن الجمالي، لأسباب شخصية، غير مستعد للعمل تحت قيادة بابان، وهذا يفسر غيابه عن الحكومة العراقية.

٣ ـ قرار الملك حسين أن يكون سمير الرفاعي رئيسًا لوزراء الأردن بدلًا من أن يكون نائبًا لرئيس وزراء الاتحاد أضعف كثيرًا التمثيل الأردني في الحكومة الاتحادية. ترافق ذلك مع الترتيبات التي نصّت على أن شؤون الخارجية للاتحاد سيتعامل معها وزير دولة مسؤول عن شؤون الخارجية في بغداد وعمّان، وأن من شأن هذا القرار أن يثير التساؤل عمّا إذا كان الملك حسين عازمًا على جعل الاتحاد حقيقة قائمة أم لا. لربما قامت الترتيبات على اعتبارات عملية اعتمدت الحاجة إلى أن تكون هنالك حكومة أردنية قوية، وكذلك حكومة اتحادية قوية (إن سمير هو السياسي الأردني الوحيد القوي)، فضلًا عن الحاجة إلى التحرك ببطء تجاه توحيد الدولتين، وهو من دون شك تحرك ضعيف. في مقابل ذلك، لا نستبعد أن تكون لدى الملك حسين نية أخرى إزاء الاتحاد. ومن المبكر جدًا الحكم على صحة أي منهما، إلا أن الرأي الثاني كان موضع إهمال من جانب نوري.

FO 371/134028

من: السفارة البريطانية ـ واشنطن

إلى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١٢٨٩

٢٤ أيار/ مايو ١٩٥٨

برقية شخصية

برقيتك رقم ٣٠٠٤ العلاقات الخارجية للاتحاد العربي

وزارة الخارجية الأميركية ممتنّة كثيرًا لعرضك وجهة نظرك. ومع أنهم لا يزالون غير سعداء في شأن الوضع القانوني الدولي للاتحاد العربي، فإنهم متّفقون على أن الاعتراف لا يمكن تعليقه. لذلك، فإنهم أولًا يطالبون بتطمينات من الحكومة الاتحادية تفيد بأنها تسعى إلى تحمّل المسؤولية عن الالتزامات الدولية لكلٍّ من العراق والأردن. وحالما يتم تحقيق ذلك، سيرسل ممثلو الولايات المتحدة في بغداد وعمّان ردًّا في مذكرات رسمية تعلن إقامة الحكومة الاتحادية. الردود ستتضمن إقرارًا مطمْئنًا من الحكومة الاتحادية بالتزاماتها الدولية، لكنه لن يحتوي أي إشارة محددة إلى الاعتراف.

٢ ـ أخبرتنا وزارة الخارجية الأميركية في إثر ذلك أن العراقيين قدّموا التطمينات المطلوبة، وأن جوابًا بالإشعار عن إعلان إقامة الحكومة الاتحادية أُرسل إلى بغداد. الأردنيون رفضوا تقديم أي تطمينات. وزارة الخارجية الأميركية غير متأكدة من الطريقة التي يجب أن تتعامل بها.

خطاب العرش

لمّا كان خطاب العرش الذي افتتح به الملك فيصل الثاني «مجلس الاتحاد» في ٢٧ أيار/ مايو ١٩٥٨ يمثّل حلقة مهمّة في سلسلة الوثائق الخاصة بهذا الحدث الخطِر، فقد آثرنا نشر نصه، وهو:

حضرات أعضاء مجلس الاتحاد المحترمين،

بنفس مفعمة بالأمل والرجاء أفتتح باسم الله تعالى وعونه أولى جلسات مجلسكم الموقر مرحبًا بكم أجمل ترحيب.

حضرات السادة،

إن مجلسكم هذا ثمرة تضحيات غالية، وجهود طويلة، وكفاح مرير. بدأه جلالة المغفور له جدّنا العظيم الحسين بن علي طيّب الله ثراه، وسار في إثره أبناؤه العظام، والذين التفّوا حولهم من رجال الأمة المخلصين، فلا غرابة إذا ما رأينا الغبطة تغمر البلاد بطولها وعرضها، والسرور يعمّ أبناء الشعب في البلدين الشقيقين: الأردن والعراق، وإن اتحادنا هذا ما هو إلا بداية الطريق لتحقيق أمل الأمة العربية في الوحدة الشاملة الكاملة التي هدفت إليها الثورة العربية الكبرى.

حضرات السادة

إن الامة العربية تجتاز الآن مرحلة دقيقة من تاريخها، وإن التبعات الملقاة على عواتقنا خطيرة جدًا، وعلينا أن ننهض بهذه التبعات وهذه المسؤوليات بما يتفق وهذه الخطورة، ويرتاح له الضمير، ويترك لنا في التأريخ أثرًا يبعث على الفخر والاعتزاز. وفي مقدّمة هذه التبعات جمع شتات هذه الأمة التي مزقتها عوامل الزمن، والسعي الدائم لجعل هذه البلاد ديارًا عامرة مليئة بالرفاه والخير لجميع المواطنين على السواء.

إن الاتحاد العربي نقطة انطلاق إلى أفق أوسع، وسنجعل منه بعون الله أداة لدرء جميع الأخطار التي تهدد الأمة العربية مهما كان مصدرها. ومن أجل ذلك فسوف نعبئ قوانا للذود عن حياض الوطن، والدفاع عن حريته واستقلاله. إننا نريد هذا الاتحاد أن يكون أداة للاستقرار في هذه المنطقة العربية، وأن يفسح لأهليها مجال العمل المثمر في جو من الطمأنينة الشاملة، والسلام الدائم. ونريد هذا الاتحاد أداة للعمران والازدهار، وأن تسخّر موارده لإعمار سائر بلاد الاتحاد العربي للترفيه عن شعوبه. ولنا أمل وطيد أن يلمس المواطنون في شطري الاتحاد فوائده في جميع نواحي الحياة، وأن يجنوا ثماره المباركة.

ونريد هذا الاتحاد أيضًا أن يكون معقلًا للحرية، وموئلًا للعدل والمساواة والتسامح، والتآخي والتعاون، بين جميع الفئات، فلا مستغِل ولا مُستغَل ولا مسيطِر ولا مسيطَر عليه، وإن الجميع أخوة في وطنية بناءة صادقة، وشركاء في السرّاء والضرّاء، يجمعهم الوجود الواحد، والهدف الواحد، والمصير الواحد، وسنعمل بعون الله تعالى على أن نجعل هذا الاتحاد حجر الزاوية في بناء عربي شامل، يكفل لجميع المواطنين فيه العمل بحرية في نطاق الدستور، ويتميز بخصائص يسمو إليها الفكر النيّر. كما سنعمل أن نجعل منه أداة لتحقيق أحلام المفكرين العرب في المجتمع العصري الملتزم، الذي تتوفر فيه عناصر العدالة والنمو والحياة الكريمة.

حضرات السادة

إن سياسة هذه الحكومة الخارجية تهدف بالدرجة الأولى إلى توثيق العلاقات الأخوية مع الدول العربية الشقيقة، وزيادة التعاون معها، والتمسك بالمواثيق المعقودة في ما بينها، والسعي الحثيث المتواصل لحل قضية فلسطين حلًّا عادلًا، يضمن حقوق العرب، ويطمئن نفوسهم، وسيسعى الاتحاد العربي بكل قواه إلى مساعدة إخواننا في الجزائر في نضالهم إلى أن يحققوا حريتهم واستقلالهم.

ستواصل هذه الحكومة تعاونها الوثيق مع الدول الإسلامية، والدول الصديقة في سبيل إحلال الأمن والسلام في هذه الربوع.

حضرات السادة

إن توحيد القوات المسلحة في القطرين الشقيقين توحيدًا كاملًا سيجعل من جيشنا العربي الباسل قوة مرهوبة الجانب، وستسعى الحكومة لتقوية قواته البرية والجوية بزيادة عدده، وتزويده بأحدث العُدد، وتدريبه تدريبًا عاليًا، ورفع كفاياته، ليكون درعًا حصينًا لا لدولتي الاتحاد العربي فحسب، وإنما للأمة العربية في مختلف أقطارها. وستتقدم الحكومة إلى مجلسكم العالي بميزانيتها ومنهاجها التفصيلي لتحقيق هذه الأهداف.

والله أسأل أن يسدّد خطانا، وأن يمدنا بعون من عنده، وأن يقرن أعمالكم بالتوفيق والفلاح والسلام عليكم.

وبعد إلقاء الملك «خطاب العرش»، جرت انتخابات الرئاسة لمجلس الاتحاد، ففاز سعيد المفتي برئاسة المجلس، وفاز عبد الله القصاب، وعبد المجيد محمود بنيابة الرئاسة المذكورة، والرئيس أردني والنائبان عراقيان كما هو معلوم.

(الجواب على خطاب الملك)

وضع مجلس الاتحاد جوابه على الخطاب الذي افتتح به الملك فيصل الثاني (رئيس الاتحاد) المجلس المذكور في ٢٧ أيار/ مايو، وحمل الجواب سعيد المفتي رئيس مجلس الاتحاد، وهزاع المجالي وثروت التلهوني إلى بغداد في ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٥٨، ومن بغداد انضم إليهم العضوان العراقيان عبد المجيد محمود وكاظم أحمد، وقدموا الجواب إلى الملك في ٢٣ من هذا الشهر، وهذا نصه:

يا صاحب الجلالة!

إن مجلس الاتحاد العربي ليقف موقف الاعتزاز، وشعوره مستمد من شعور الأمة في البلدين الشقيقين، الأردن والعراق، ليشكر الله على افتتاح اجتماعه غير الاعتيادي في أولى جلساته على يد جلالتكم بالكلمة السامية التي نزلت من النفوس منزلة كريمة علية، وسجلت في تاريخنا العربي صفحة الانتقال إلى دور جديد من العمل، وفي بلوغ أجلّ الغايات التي يسعى إليها العرب ـ ومجلس الاتحاد ـ يا صاحب الجلالة ـ وجد في كلمتكم السامية، اقتطاف ثمرات النهضة العربية الكبرى، التي قام بها جدّكم الأعلى المغفور له الملك حسين بن علي، وقد كانت تلك النهضة أساس النضال العربي، وبداية الطريق، ثم انتقلت أمانة القضية وأعباؤها وحراسة أهدافها إلى الغُر الميامين من بني هاشم: الفيصل والحسين، وإن المجلس ليشيد كذلك بوعي الأمة، ومن استشهد من أبنائها، وجهود المخلصين في تحقيق الاتحاد، وجعله مفتوحًا لغيرهما من البلاد العربية.

والمجلس ليقدّر جيدًا، وبكل إيمان وحرارة، ما بيّنتموه جلالتكم من أن الأمة العربية تجتاز الآن مرحلة دقيقة، وأن عليها تبعات عظيمة هي

مدعوة إلى القيام بها قيامًا يتفق وخطورة هذه التبعات، وراحة الضمير العربي، وفي مقدّمة هذه التبعات جمع شتات هذه الأمة، وجعل ديارها عامرة بالوفاء والخير لجميع المواطنين على السواء. والمجلس يتمشى مع جلالتكم في إرادتكم أن يكون هذا الاتحاد معقلًا للحرية، وموئلًا للعدل والمساواة والتسامح والتآخي والتعاون بين جميع الفئات، فلا مستغِل ولا مستغَل، ولا مسيطِر ولا مسيطَر عليه، وإنما العرب أخوة في وطنية بناءة صادقة، وشركاء في السرّاء والضرّاء، في وجود واحد، وإلى هدف واحد، وما أكرم قولكم يا صاحب الجلالة أن يتميز عمل العرب بخصائص يسمو إليها الفكر النيّر، وأن تجعلوا العرب في المجتمع العصري المتزن القائم على الخير والعامل للخير.

وقد اغتبط المجلس أي اغتباط ـ يا صاحب الجلالة ـ بأن سياسة الحكومة الخارجية تهدف بالدرجة الأولى إلى توثيق العلاقات الأخوية مع الدول الشقيقة، وزيادة التعاون معها، والتمسك بالمواثيق المعقودة في ما بينها، والسعي الحثيث لحل قضية فلسطين حلًّا عادلًا، وضامنًا لحقوق العرب التامة، بعد أن طال الشقاء، والعمل المطرد لمساعدة إخواننا بالجزائر ليحققوا حريتهم واستقلالهم، والأخذ بنصرة النضال العربي الصحيح في جميع المواطن، ومواصلة التعاون الوثيق مع الدول الإسلامية، والدول الصديقة، لإحلال السلام والأمن في هذه الربوع.

ويرى المجلس يا صاحب الجلالة في توحيد القوات المسلحة في القطرين الشقيقين توحيدًا كاملًا، الارتفاع بالجيش العربي إلى المستوى العسكري المنشود، ليغدو هذا الجيش مرهوب الجانب، كفوءًا للقيام بكل واجب، مع زيادة قواته وسلاحه وعُدده، وهو درع الاتحاد الحصين، ودرع للأمة العربية في مختلف ديارها وأقطارها.

وعلى هدي هذه الغايات المعربة عن أماني العرب، يسير المجلس بإيمان نحو أهداف الاتحاد تحقيقًا للمراد، والله ندعو أن يقرن هذا العهد السعيد باليُمن والازدهار.

ـ وزراء في أعين سفراء ـ
تقويم السفير البريطاني مجلس وزراء أحمد مختار بابان

١٩ أيار/مايو ـ ١٤ تموز ١٩٥٨

بتاريخ ١٩ أيار/ مايو ١٩٥٨، أدى اليمين القانونية مجلسُ وزراء آخر حكومة من حكومات العراق الملكي (١٩٢١ ـ ١٩٥٨)، وهي الحكومة الثامنة والخمسون التي ألّفها أحمد مختار بابان. استمرت هذه الحكومة ٦٣ يومًا فقط، إذ تلاشت وانهار العرش خلال ساعات قليلة على يد المؤسسة العسكرية صباح ١٤ تموز/ يوليو، حين أُعلنَ قيام الجمهورية.

اعتادت السفارة البريطانية في بغداد أن تُشعر لندن في مراسلات مفصلة بتقويمها لكل وزارة تؤلَّف. وجرى السياق أن يجري تقديم عرض لأسباب استقالة الوزارة السابقة، ثم التطرق إلى أسباب اختيار رئيس الوزراء والمهمات التي تنتظره، وما يمكن أن تحققه وزارته من نجاحات أو إخفاقات متوقعة. السفير البريطاني السير مايكل رايت، وهو متخصص ممتاز بالشؤون العراقية والعربية، كان يضمّن تقاريره وجهة نظره أيضًا في كلّ وزير من أعضاء الوزارة وما يتمتع به من صفات وخصائص، والدوافع التي كانت تكمن وراء اختياره. وبسبب علاقات السفير الوثيقة بالقصر الملكي والسياسيين العراقيين، كانت الصور المتجمعة لديه أكثر وضوحًا ممّا كانت متوافرة لدى الآخرين.

وقع الاختيار على ترجمة تقريره رقم ٩٥ المؤرخ في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٥٨، لأهمية التفاصيل التي احتواها عن الظروف التي أحاطت بتشكيل الحكومة، وتحليل موسّع للشخصيات المشاركة فيها. السبب الآخر الذي شجع على الاختيار هو أن التفصيل في العرض توسّع ليشمل أعضاء حكومة الاتحاد العربي الأولى والأخيرة من العراقيين.

أثنى السير رايت على الحكومة السابقة ما دام نوري باشا قد أدى

مهمّاته الأساسية بإجراء الانتخابات العامة، وأمّن وصول برلمان جديد يجري انتقاء أعضائه بشكل جيد كي يكونوا أداة طيعة، أو كما قال رايت ليكون كالختم في يد القصر والبلاط ليقرر ويصادق على كل ما مطلوب منه من دون أي اعتراض من أحد الأعضاء، ما دام المجلس لا يضم أيًا من هؤلاء الذين يُحتمل أن يبدوا اعتراضهم. مُهِّد مسبقًا، وبدقة وصرامة أكدتهما السفارة من أجل ألّا يُسمح لأي من العناصر المعارضة بالفوز والاشتراك في مجلس النواب الجديد.

المؤسف أن السير مايكل رايت الذي أنجز وتحمّل الكثير من الأعباء خلال مدة إقامته الطويلة في بغداد، لم يحاول قط تقديم النصائح للقصر بضرورة التخفيف من الضغط الذي مارسه نوري السعيد على الأحزاب السياسية وقوى المعارضة الأخرى، وحرمان البلاد من الحريات الصحافية والسياسية منذ آب/أغسطس ١٩٥٤ حتى لحظة إعداد رسالته. إن رايت، الذي كان مدركًا تمامًا المخاطر المحتملة ومدى اتساع حجم السخط الشعبي في البلاد على ما كان يجري من مواقف وأحداث، لم يفعل شيئًا ولم يقدم حلولًا عملية لمعالجة المشكلة.

كان رايت، وهذا ما يمكن استنتاجه من خلال قراءة مجمل تقاريره التي كتبها من مقر سفارته في بغداد، يعتقد على غرار نوري أن إجراء سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الداخلي، بالاستفادة من حجم العوائد النفطية المتنامية، يمكن أن يؤدي إلى تقليص حجم السخط الداخلي والسيطرة عليه من دون أن يغفل حجم التأثير الذي يتمتع به الرئيس المصري جمال عبد الناصر ودعايته بين أبناء الشعب العراقي وقواته المسلحة. لهذا نجد أن السير مايكل كان مهتمًا بالبحث عن وزراء من ذوي الكفاءة والمقدرة على تنفيذ مثل هذه الإصلاحات أكثر من اهتمامه بتقديم نصائح أكثر عملية وأمانًا لمستقبل النظام الملكي. ولعل السبب هو تعارض المصالح السياسية بين ما تريده بلاده وترغب فيه وما ينبغي للقصر والقادة السياسيين في بغداد أن يعملوا عليه من أجل مستقبلهم ومستقبل العراق. باختصار، لم يهتم رايت ورؤساؤه في لندن قط بعلاقات الصداقة الطويلة بين الطرفين على المستوى الشخصي، وبمصلحة البلدين المستقبلية. ظنت الأطراف العراقية

والبريطانية على مستوى القيادة في البلدين أن استمرار حلف بغداد وما حصل عليه من دعم من الولايات المتحدة الأميركية والنجاح الذي تحقق في إبعاد السعودية عن المعسكر السوري ـ المصري وإقامة الاتحاد العربي بين بغداد وعمان كافية لاعتبارها وسائل أمان وافرة لمواجهة قيام الجمهورية العربية المتحدة ومخططاتها. لكن لم يمضِ وقت طويل حتى أثبتت الحوادث خطأ مثل هذا التفكير؛ إذ خلال ساعات قليلة فقد القادة الثلاثة الكبار في بغداد، أي الملك فيصل الثاني وولي عهده الأمير عبد الإله بن الملك علي ونوري السعيد، حياتهم على يد ثلة من الجنود كانت تقف وراءهم جماهير واسعة غاضبة لم يهتم أحد بمشاعرها بقدر ما اهتم بتوفير طعامها، وهو اهتمام لم يكن قد تحقق أي شيء منه بعدُ.

FO 371/134029

شخصي

السفارة البريطانية

بغداد

٢٤ أيار/ مايو ١٩٥٨

الرقم: 1078/17/27/58

رقم المراسلة: 95

الى المحترم سلوين لويد ـ وزارة الخارجية

سيدي

إلحاقًا ببرقيتي رقم ٨٣١، وكذلك برقيتي رقم ٨٣٩، يشرفني أن أبيّن لكم في هذه الرسالة، وفي مناسبة استقالة حكومة نوري السعيد في ١٤ أيار/ مايو، أن نوري السعيد وأحمد مختار بابان كُلّفا بتأليف حكومة الاتحاد العربي والحكومة العراقية وعلى التتابع. الحكومتان أدتا اليمين في ١٩ أيار/ مايو. قائمة بأسماء الأعضاء مرفقة بهذه الرسالة.

٢ ـ الحكومة السابقة التي تسلّمت المسؤولية في ٢ آذار/ مارس أُلّفت بهدف إجراء الانتخابات العامة وتمرير التعديل على الدستور العراقي، وكذلك الحصول على مصادقة البرلمان العراقي على دستور الاتحاد العربي. كان هنالك دومًا في الأذهان أنه حال تحقيق هذه المطالب، ستستقيل الحكومة لفسح الطريق أمام أول حكومة للاتحاد العربي، وكذلك تأليف حكومة عراقية جديدة. الحكومة السابقة نفّذت مهماتها المطلوبة وفق الجدول الزمني المحدد وبشكل جدير بالثناء والمقدرة. ومثلما سبق لي أن أبرقت لكم في رسالتي رقم ٩٨ في ١٥ أيار/ مايو، فإن الانتخابات العامة جرى تنفيذها بشكل رافقه قدر كبير من الصرامة، ولم يُسمح لأي من العناصر المعارضة بالفوز والاشتراك في مجلس النواب الجديد. النظام والحكومة كانا قد شعرا بأن الوقت ليس مناسبًا للسماح بالحريات السياسية، وبأن من الضروري جدًا أن يكون في اليد برلمان مطيع. عُدّل الدستور العراقي، وصودق على دستور الاتحاد العربي، ومُرِّر المشروعان في زمن قصير ومن دون مضيعة للوقت أو خوض في النقاش. عمليًا، ومثلما أُعلمتم في رسالة السيد فول رقم ٥٨/ ٥٧/ ١٣/ ١٠٧٨ المؤرخة في ١٣ أيار/ مايو والمعنونة «إلى السيد هادو»، فإن مجلس النواب وافق بإذعان وبشكل روتيني.

الصوت المعارض في مجلس الأعيان لكلٍّ من الشيخ رضا الشبيبي ونصرت الفارسي لم يفعل شيئًا سوى تعطيل الإجراءات داخل المجلس بضع ساعات فقط.

٣ ـ كان لدى الحكومة المستقيلة الوقت القليل أو الرغبة في أن تبادر إلى تنفيذ إجراءات داخلية. وزير المالية عبد الكريم الأزري استغل الفرصة في أي حال ليوضح مضمون قانون توزيع الأراضي في لواء العمارة، وليتقدّم من مجلس الوزراء بمقترحين لهما صلة باستصلاح الأراضي. كان تفسير قانون العمارة ضروريًا لمعالجة عدم وضوح مفردات هذا القانون، التي ستمنح خمسين في المئة من الأراضي في هذا اللواء كي توزَّع بين الفلاحين. في القانون الذي جرى تمريره ثغرة ستمكّن ملّاك الأراضي من الاحتفاظ بمعظم مساحة أراضيهم عبر تسجيلها بأسماء أفراد عوائلهم. عبد

الكريم الأزري يدّعي أنه سدّ هذه الثغرة الآن، لكن تتوجب مراقبة طريقة التعامل مع القانون عند وضعه موضع التطبيق. لم يكن لدى الحكومة متسع من الوقت لتعمل على ما يتعلق بالمقترحين الآخرين اللذين تقدم بها الأزري، لذلك لن أعلّق بشيء عليهما إلى أن تُدْرَك أهميتهما في القريب العاجل.

٤ ـ لديّ الملاحظات التالية على الشخصيات العراقية الأعضاء في حكومة الاتحاد العربي. إن تعيين توفيق السويدي وزيرًا للخارجية سبّب بعض التعليقات المفاجئة. كان من المرجّح أن يكون السويدي رئيسًا لوزراء العراق، في حين كان متوقَّعًا أن يكون فاضل الجمالي وزير خارجية الاتحاد. هنالك كثير من الأسباب وراء الحقيبة الوزارية التي حصل عليها، من بينها السبب الذي أشرت إليه في برقيتي رقم ٨٣٩. في المقابل، لو كان القصر ونوري مقتنعين به باعتباره الرجل المناسب لوزارة خارجية الاتحاد، لكان مأمولًا تعيينه فيها؛ فإذا كانت حكومة الاتحاد راغبة، وفي أي وقت، في أن تحاول تخفيف التوتر بينها وبين الجمهورية العربية المتحدة، فإن ذلك لن يكون ممكنًا مع وجود الجمالي وزير خارجية في حكومة الاتحاد. بدا على الجمالي أنه معارض بشكل علني واضح ضد الجمهورية العربية المتحدة منذ إعلان قيامها، بدليل ما كتبه من مقالات في صحيفة **الأمل** التي كانت رائدة في الهجوم، وبمنهج عنيف تبنّته الحكومة العراقية الآن باعتباره سياستها الرسمية إزاء الجمهورية العربية المتحدة. وأنا أجد عدم وجود رغبة في تغيير هذه السياسة في الوقت القريب، لكن غياب الجمالي سوف يمنح الحكومة المزيد من المرونة ومساحة كافية للمناورة. إن حقيقة كون توفيق السويدي في نظر الشعب العراقي واحدًا من أسوأ النماذج من السياسيين الذين يستخدمون مكانتهم الوظيفية لتحقيق منافع شخصية كان لها من دون شك تأثيرها الذي حال دون تعيينه رئيسًا لوزراء العراق. على الرغم من هذا المؤشر، فإنه شخصية مقتدرة وذو منهج صارم وعقل بنّاء. إن السويدي هو من النوع المضجر قليلًا، وذو كفاءة لربما تفوق كفاءة الجمالي. أمّا سامي فتاح، فاختير بشكل مناسب جدًا وزير دولة للدفاع. وباعتباره سابقًا قائدًا للقوة الجوية، فإن من المحتم أن لديه معرفة بالمشكلات الفنية ذات الصلة، وهو جريء ومخلص، وإداري متمكّن. لكن انطلاقًا من حقيقة كونه

لا يمتلك خيالًا خصبًا، ولو لبعض الشيء، لا يمكن تصوّر إمكانية بقائه في هذا المنصب. أما عبد الكريم الأزري، فهو ذو خيال خصب وطاقة، ولديه أفكار عدة عن موضوع الإصلاح. القليل من بين هذه الأفكار ذو صفة نظرية. الدكتور نديم الباجچي، وزير المالية في الحكومة العراقية الجديدة، كان اختيارًا حسنًا. فهمت أنه تقرر إعطاؤه هذه الحقيبة في حين أنه لم يكن راغبًا فيها. يمتلك المذكور عقلًا منفتحًا ومقدرة، وربما في إمكانه تأدية مهمّات فنية لمصلحة وزارة مالية الاتحاد العربي، وبشكل أفضل من عبد الكريم الأزري. وهذا الأخير من الجهة الأخرى، تؤهله ديناميته أن يكون وزير مالية عراقيًا جيدًا، وسوف يعطي الإصلاحات حافزًا.

٥ ـ إن تعيين أحمد مختار بابان رئيسًا للوزارة العراقية إنما هو إشارة واضحة إلى أن القصر راغب في أن تكون له سيطرة كبيرة على السياسة الداخلية العراقية. أحمد مختار بابان هو رجل القصر، وكان في الماضي يفضّل أن يعمل من خلف الكواليس، لكنه أخبرني عندما زرته أول مرة في مناسبة تقلّده منصبه أنه شعر بأنه مثل ذلك الحصان الذي وضِع في الإسطبل مدة طويلة جدًا، وعليه الآن أن يُظهر قدرته على الجري. في أول تصريح رسمي معلن له، كنت أعلمتكم به بموجب برقيتي رقم ٢٤ المؤرخة ٢٠ أيار/ مايو، شدّد على أن سياسة حكومته ستنصبُّ على التنمية والإصلاح. وأكد ذلك لي عند لقائنا. أعرف أن القصر شاعر بالحاجة إلى تنفيذ إصلاحات داخلية فاعلة، والسير بالتنمية بحيث تعمّ فوائد العوائد النفطية معظم فئات الشعب. في الوقت الحاضر، هذه الفوائد لم تتسرب بشكل واسع ومؤثر، وإلى حين قيامهم بذلك، فإن حالة التذمر بين السكان، التي تشجعها الدعاية الآتية من الخارج، من المتوقع أن تتصاعد إلى حالة تُنذر بالخطر الكبير. ومن المؤمل أن يستطيع أحمد مختار بابان، بدفع متواصل من القصر، أن يحقق شيئًا ما في هذا المجال، على الرغم من أن تشكيلة فريقه الوزاري لن تحقق الكثير ممّا هو مطلوب إنجازه.

٦ ـ على المستوى الفردي، كان سعيد قزاز الاختيار الأفضل لمنصب وزير الداخلية؛ إذ سبق له أن قاد مهمته وزيرًا للداخلية في الحكومة السابقة بشكل كفوء، وأثبت أنه صاحب قرار. الأجهزة الأمنية لديها ثقة به وإذا كان

هنالك من يستطيع السيطرة على الوضع الداخلي فإنه سعيد قزاز، الرجل الوحيد القادر على ذلك. بيّنت لكم سابقًا وجهة نظري في شأن نديم الباجچي، وأن ضياء جعفر هو اختيار جيّد للإعمار. لكن لسوء الحظ، كانت حقيبتا الاقتصاد والزراعة، وهما حقيبتان مهمّتان بشكل كبير إذا ما عزمت الحكومة على تنفيذ برنامج إصلاحي، من نصيب وزيرين عديمي الفائدة؛ فرشيد الجلبي مؤهله الوحيد الذي كان وراء اختياره لهذا المنصب هو كونه ابن عبد الهادي الجلبي، الرجل الغني وصاحب النفوذ الذي هو نائب رئيس مجلس الأعيان، فهو شاب تافه ولامبالٍ. وجميل الأورفلي المحامي لديه معرفة قليلة في الزراعة، وهو صديق مقرَّب من رئيس الوزراء واليه يدين بحقيبته الوزارية التي حصل عليها. سمعت عنه وصفًا باعتباره ثورًا مطيعًا، لكن في النهاية لديه العزم على الأقل، وأنا أعتقد أن لديه عاطفة محبة للغرب. صالح صائب الجبوري نُقل من وزارة الإعمار إلى وزارة الأشغال والمواصلات. لم يقدم صالح أي شيء خلال تولّيه الحقيبة السابقة، وليس من المتوقع أن يطور شيئًا في الحقيبة الوزارية الجديدة، لكن ربما يُعتمد عليه بوصفه مواليًا. برهان الدين باش أعيان، المعروف منكم تمامًا هو في الوقت الحاضر وزير الإعلام في الحكومة العراقية، لكن من المحتمل أن تصبح هذه الوزارة في وقت لاحق إحدى وزارات الاتحاد العربي. هو شخص ثابت، لكن يعوزه الكثير لكي يفكر بسرعة وأن تكون له لمساته التي ثمة حاجة إلى مثلها في هذه الوظيفة الصعبة جدًا. وزير الصحة عبد الأمير علاوي يدين بمنصبه الوزاري الذي حصل عليه إلى حقيقة كونه متزوجًا من كريمة عبد الهادي الجلبي. تعيين صادق كمونة للشؤون الاجتماعية يبدو مناسبًا. ومثلما أشرت في برقيتي رقم ٨٣٩ فإن المذكور كان أداؤه جيدًا عندما كان يعمل في مجلس الإعمار وكان السيد إيونديس قد وجد فيه شخصًا متعاونًا ومحترمًا لما يتمتع به من قدرة. أمّا حقيبتا المعارف والعدل، فلم يحدث أي تغيير فيهما، ولسنا بحاجة إلى تعليق على وزراء الدولة الذين لا يُتوقَّع لهم أن يؤدّوا دورًا مهمًا. مع ذلك، يبدو من سوء الحظ إذا اعتُبرت إعادة علي الشرقي ضرورية لتأكيد التوازن السنّي ـ الشيعي.

٧ ـ الخلاصة هي أن هذه الحكومة هي من النوع الذي لن يحظى بثقة كبيرة بين أبناء الشعب العراقي، وأن عليها أن تعمل بجهد كبير كي تصنع

لنفسها سمعة طيبة. شددت مرارًا في محادثات غير رسمية مع القصر والقادة السياسيين على الحاجة إلى إصلاحات، وسوف أستمر في فعل ذلك. أعتقد أن معظم أعضاء الوزارة الجديدة سوف يكونون مستعدين للاستماع إلى النصيحة، لكن قدراتهم على تحويل نواياهم الجيدة إلى أعمال مؤثرة ستبقى موضع تساؤل مفتوح.

٨ ـ أرسل نسخًا من هذه المراسلة إلى ممثّلي صاحبة الجلالة في عمّان/ بيروت/ واشنطن/ الكويت/ أنقرة/ البحرين/ كراتشي/ طهران/ مركز قيادة الشرق الأوسط.

حكومة الاتحاد العربي

١ ـ رئيس الوزراء: نوري السعيد

٢ ـ نائب رئيس الوزراء: إبراهيم هاشم

٣ ـ الخارجية: توفيق السويدي

٤ ـ الدفاع: سليمان طوقان

٥ ـ وزير دولة للشؤون الخارجية: خلوصي خيري

٦ ـ وزير دولة للدفاع: سامي فتاح

٧ ـ الخزانة: عبد الكريم الأزري

الحكومة العراقية

١ ـ رئيس الوزراء: أحمد مختار بابان

٢ ـ الداخلية: سعيد قزاز (لم يطاوله التغيير)

٣ ـ المالية: نديم الباججي

٤ ـ الإعمار: ضياء جعفر

٥ ـ العدل: جميل عبد الوهاب (لم يطاوله التغيير)

٦ ـ المعارف: عبد الحميد كاظم (لم يطاوله التغيير)

٧ ـ الأشغال والمواصلات: صالح صائب الجبوري (لم يطاوله التغيير)

٨ ـ الاقتصاد: رشيد الجلبي

٩ ـ الصحة: عبد الأمير علاوي (لم يطاوله التغيير)

١٠ ـ الشؤون الاجتماعية: صادق كمونة (حاليًا عضو في مجلس الإعمار)

١١ ـ الزراعة: جميل الأورفلي

١٢ ـ الإعلام والإرشاد: برهان الدين باش أعيان

١٣ ـ وزراء دولة: أ ـ العين عبد الجبار التكرلي

ب ـ محمود بابان (لم يطاوله التغيير)

ج ـ علي الشرقي

FO 371/133822

إلى رئيس الوزراء

PM/ 58/ 44

٢٩ أيار/ مايو ١٩٥٨

مذكرتكم المرسلة إليّ والمؤرخة في ٦ أيار/ مايو والمتعلقة بفكرة اللورد مونتغُمري في شأن الشرق الأوسط.

٢ ـ هنالك صعوبات في شأن مقترحات الفيلد مارشال. إن السودان دولة عربية. لذلك لن يكون في إمكانهم الانضمام إلى مجموعة غير عربية. وثانيًا إذا ما أنشأت تركيا وإيران مجموعة تضم إسرائيل، فإن ذلك يعني نهاية حلف بغداد، فضلًا عن نهاية كل شكل من أشكال التأثير الذي تمارسه هاتان الدولتين على العرب. أعتقد أن سياستنا الحالية القائمة على أساس دعم حلف بغداد، وكذلك محاولة تقوية أصدقائنا في كل مكان، هما أكثر أهمية، مع أنني لا أنكر حقيقة المخاطر القائمة.

٣ ـ حاولت غالبًا إيجاد أي صيغة للتوصل إلى اتفاق مع الروس لمنع إرسال الأسلحة. إحدى الصعوبات هي كيفية التأكد من أن هذا المنع سيكون قائمًا فعليًا. كيف يمكننا منع الصين الشيوعية، على سبيل المثال، من أن تكون مورّدة للأسلحة إلى مصر وسورية واليمن؟ ثانيًا، ما المنطقة الجغرافية التي ستغطى بمنع توريد الأسلحة إليها. الروس بالتأكيد سيطالبون بأن تكون تركيا والعراق وإيران في إطار هذه المنطقة. بالتأكيد ليس في إمكاننا الموافقة في ما

يخص تركيا، وذلك بسبب عضويتها في كل من الناتو وحلف بغداد. كما أن رفض السماح بتوريد السلاح إلى إيران والعراق والأردن والسودان سوف يُستقبل بشكل سيئ، ومن شأنه أن يُضعف كثيرًا علاقاتنا بهذه الأقطار.

سلوين لويد

وزير الخارجية

٢٩ أيار/ مايو ١٩٥٨

FO 371/134198

السفارة البريطانية

بغداد

رسالة رقم ٥٨/ ٨٠/ ١٠١٣

٣١ أيار/ مايو ١٩٥٨

إلى السيد هادو ـ الدائرة الشرقية ـ وزارة الخارجية

عزيزي هادو

اجتمع مجلس النواب في ٢٩ أيار/ مايو، وجرى الافتتاح بتصريح سياسي قدّمه رئيس الوزراء أحمد مختار بابان. هذا التصريح شدّد على الحاجة إلى الإصلاح. قال أحمد مختار إن حكومته ستواصل البرنامج الحالي للإصلاح والتنمية من أجل رخاء الشعب، وتوسيع مشاريع التنمية لتشمل جميع أرجاء البلاد، وإن حكومته ستعالج أي شكل من أشكال الضعف في الظروف الاقتصادية للبلاد وستشجع الصناعة الوطنية، وإن هدفها هو إرضاء الشعب وهي على استعداد لتقديم خدماتها المخلصة من أجل إيجاد الشروط المساعدة باتجاه تحقيق التقدم والرخاء للشعب، وإن نجاح الحكومة لن يتحقق من دون دعم مجلس النواب والشعب. كما تطرق بابان إلى موضوع الاتحاد العربي وما هو متعارف عليه من حديث في شأنه، مبيّنًا أن اهتمام العائلة الهاشمية والحكومة هو التعاون مع الأقطار العربية الشقيقة والدول الصديقة.

٢ ـ أعقبه في ما بعد خليل كنة الذي أطال كلمته ناقدًا تضمّن المسائل الأساسية التالية. العرش يجب أن يُستبعد عن المسائل السياسية؛ الكويت يجب أن تنضم إلى الاتحاد العربي؛ إلغاء مجلس الأعيان وعودة الحياة الحزبية. وفي ما يخص النفط، قال كنة إن حصة فرنسا في شركة النفط يجب أن تؤمَّم، وينبغي إعادة النظر في الامتيازات النفطية ما دامت هناك اتفاقيات في دول أخرى تقدم إلى المنتج نسبًا أكبر من العوائد. كما شن خليل كنة هجومًا شخصيًا على وزير الداخلية سعيد قزاز، موضحًا أنه غير مؤهل لمثل هذا المنصب.

٣ ـ تبع عبد الكريم كنة شقيقه وتكلم وفق الخط نفسه، مع مزيد من التشدّد. أكد الحاجة إلى إيجاد الثقة بين الشعب والحكومة، وذكر أن السخط انتشر في أرجاء البلاد. إن السبب الأساس لهذا السخط هو فقدان الحياة السياسية والنقابية. اتَّهم البريطانيين بشكل مباشر بأنهم يمنعون انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي. وشن هجومًا عامًا على الاستعمار، وبالطبع بإشارة خاصة إلى موضوعي الجزائر وفلسطين. وعبّر عن الخوف من وصول ديغول إلى السلطة في فرنسا خشية أن يقود إلى مجازر فظيعة في الجزائر. وطلب من الحكومة العراقية أن تبلغ حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة، عبر القنوات الدبلوماسية، قلق العراق من هذه القضية.

٤ ـ حُدِّد ذلك بإطالة نوعًا ما في ما يخص النقص في الحريات والطريقة التي جرت بها الانتخابات.

٦ ـ ردَّ رئيس الوزراء بالقول إن حكومته ليست مسؤولة عن الانتخابات، إلّا أن حقوق الشعب احتُرمت. كما أوضح أن خليل كنه شارك مسؤولية الحكومة خلال الأعوام القليلة الماضية. وذكر رئيس الوزراء أن على خليل كنة أن يلاحظ أنه ليس من السهل تحقيق نتائج سريعة من خلال تنفيذ برامج التنمية. إن الحكومة ستكون مسؤولة تمامًا عن أعمالها، وستقدم تقاريرها أمام البرلمان، وإذا ما شعر بأنه غير قادر على خدمة البلاد، أو فقد دعم المجلس، فسينسحب من الحكومة فورًا.

المخلص

سام فول

FO 371/134198

السفارة البريطانية

بغداد ٥٨/ ٨٣/ ١٠١٣

٢ حزيران/ يونيو ١٩٥٨

إلـى السيد هادو ـ وزارة الخارجية

عزيزي مايكل

إضافة إلى رسالتي رقم ٥٨/ ٨٠/ ١٠١٣ المؤرخة ٣١ أيار/ مايو عن اجتماع مجلس النواب في ٢٩ أيار/ مايو، ربما أنت مهتم بالأوليات المتصلة بالموضوع والمبيّنة أدناه.

٢ ـ خليل كنة، وكما أُعلمتم بصورة مختصرة في رسالتي رقم ٥٨/ ٥٥/ ١٠١٣ المؤرخة في ٢١ نيسان/ أبريل، يوشك على الانسحاب من الحياة السياسية، وكان قد أصدر بيانًا في هذا الشأن. السبب المعلن لهذا القرار، الذي أبلغني به مفصّلًا ومصحوبًا ببعض العواطف، هو كونه غير مقتنع بالطريقة التي تدير بها الحكومة الانتخابات، وكذلك أسلوبها غير الضروري في الإفراط في قمع الحريات. في واقع الحال استطاع نوري إقناع كنة بالبقاء في الحياة السياسية، لكن صحيفة فاضل الجمالي (**الأمل**) نشرت البيان الذي سبّب هياجًا كبيرًا في الدوائر السياسية هنا. نشر الجمالي المقال على الرغم من علمه بأن نوري رغب في أن يهدئ الموضوع، وذلك من أجل إيذاء كنة قدر الإمكان.

٣ ـ لربما تصرّف كنة بطريقة جيدة عندما صاغ بيانه بطريقة متماسكة في عدم الموافقة على سياسة الحكومة، لكن لربما جاء بسبب غضبه جراء عدم ضمه إلى وزارة نوري الأخيرة. لعله هو أيضًا ظن أنه حقق الجاذبية لدى المعارضة لكي تقف إلى جانبه ـ وكان في ما سبق عضوًا

في حزب الاستقلال ـ وتمتع بنفوذ قوي قائدًا للمعارضة. في التطبيق، لم تمِل المعارضة إلى كنة، وأنا أعلم بأنهم في قرارة أنفسهم لا يثقون به.

٤ ـ رُشح كنة للانتخابات، وعاد كما ينبغي. في أي حال، عدد مناصريه في مجلس النواب قليل جدًا، ويبدو أنه حاول إدخال ثلاثين أو أربعين منهم في المجلس لكن ولي العهد، على وجه الخصوص، كان معارضًا لهذا، وكان مراده تحجيم كنة. بقي أن نرى ما إذا كان كنة، الذي هو واحد من بين الرجال الأقوياء والأكثر قدرة في الحياة السياسية العراقية، سيُمنح حقيبة وزارية في الحكومة العراقية الجديدة. لم يحصل على تعيين، وبقي نائبًا فقط في البرلمان العراقي. ربما نتيجة لجميع خيبات الأمل هذه قرر إنشاء معارضة في المجلس الجديد، والنقاش الذي أبلغتكم به في رسالتي المشار إليها أعلاه هو أول ثمار هذه المعارضة.

٥ ـ النقاش في المجلس كان قاسيًا جدًّا وذا بُعد شخصي، وهو من النوع الذي لم أسمع بمثله من قبل، بل حتى عندما كانت هنالك معارضة يمكن تقديرها في المجلس. هجمات شخصية شنّها الأخوان كنة، مستهدفة على وجه الخصوص وزير الداخلية ومتصرف بغداد عبد الجبار فهمي. بذل رئيس الوزراء ما في وسعه للحفاظ على الهدوء، ولم يُجِب بنبرة حادة؛ فهو ينزع إلى عمل الخير، وقليل البراعة ومتحدث غير مسموع. أعطى القليل من الانطباع بالقوة والسيطرة. عبد الوهاب مرجان رئيس المجلس، سمح للنواب بالتحدث بحرية على الرغم من إمكان قيادتهم بشكل جيد ومنع خروجهم على السيطرة، أكان بقيامهم بالهجمات الشخصية أم ربما مناقشتهم الشؤون الخارجية، التي هي من مسؤولية الاتحاد. توضيح ممكن لتساهل عبد الوهاب وهو كرهه المفرط لممارسة الصرامة، فضلًا عن رغبته في قيام كنة بالإساءة إلى مختار بابان. عندما كان عبد الوهاب مرجان رئيسًا للوزراء، سعى كنة إلى العمل ضده في المجلس ومن وراء الكواليس، مشجعًا النواب على مهاجمة الحكومة. في ذلك الحين ظهر كنة مرشحًا متوقَّعا لرئاسة الوزراء. لذلك، من المفهوم جدًا أن يكون عبد الوهاب مرجان قد أراد

أن يردّ الدَّين، ولربما أيضًا بسبب غيرته من تعيين بابان.

٦ ـ انطباعاتي الأوّلية عن هذه الأشياء كلها هي أن خليل كنة لم يحقق لنفسه، بسرعة، أي شيء، إذ هو ينقلب من كونه منذ أمد بعيد نصيرًا مخلصًا لنوري إلى معارض سيئ يعطي انطباعًا بأنه أصبح مندفعًا بدرجة كبيرة نتيجة غضب شخصي. تكلمت مع نواب كثيرين هم في معظمهم تقريبًا معارضون لكنه، غير أن الأشياء يمكن أن تتغير بسرعة كبيرة في أجواء بغداد السياسية.

٧ ـ تعامل المدير العام للإرشاد مع الكتابة عن هذا النقاش بأسلوب غريب وغير كفوء. إحدى الصحف المحلية المسائية (**الحوادث**) طُبعت قبل وصول أي توجيهات من المدير العام للإرشاد. كتبت عن النقاش بشكل شامل، وعمدت فقط إلى حذف الملاحظات الشخصية المتبادلة. الصحيفة الصادرة باللغة الإنكليزية *Iraq Times* التي نُسيت خلال حالة عدم الاستقرار القائمة، قامت بالشيء ذاته. وفي وقت لاحق بعد النقاش، أصدر المدير العام للإرشاد تعليمات إلى بقية الصحف الأخرى بأن عليها عدم نشر النقاش، وانتظار استلام بيان. تضمّن هذا البيان الذي نُشر في اليوم التالي بيان رئيس الوزراء وقائمة بأسماء الآخرين الذين تكلموا. وقد حُذفت جميع الفقرات المثيرة. وإن عموم بغداد، التي تهتم بمثل هذه الأشياء، عرفت أدق تفاصيل ما قيل في المجلس بما له صلة بالمزاعم المتعلقة بشخصية المتصرف الفاسدة، وكذلك بأنه كان من المستطاع قراءة تفاصيل النقاش في كلتا الصحيفتين، وأن المدير العام للإرشاد تصرف بطريقة غريبة وسخيفة، وأنه لم يفعل شيئًا ليفرض الاحترام الذي يتمتع به هو والحكومة.

المخلص

سام فول

CAB 128/32 Part 2

محضر اجتماع مجلس الوزراء

سرّي

الشرق الأوسط

الإشارة السابقة:

C.C.(58) 18 th

خلاصة/ المذكرة رقم 2 و44 th

خلاصة/ المذكرة رقم ٢

ذكر وزير الخارجية أن هنالك من الأسباب للاعتقاد أن ضغط ج. ع. م. على لبنان ربما سيخفِّف الآن على نحو ما. لكن على الرغم من أن الرئيس شمعون يبدو معزِّزًا وضعه، فإن الوضع في لبنان لا يزال غير مستقر.

٢ ـ التغلغل المصري في الكويت يزداد بسرعة. نحن غير مستعدين للسماح بأن يُنتقص من وضعنا في الكويت، لكن ليس في وسعنا في الوقت ذاته أن نلجأ إلى إجبار الشيخ، وفق رغبة الحكومة العراقية، على الانضمام إلى الاتحاد العربي. لذلك علينا الاستمرار في ممارسة الضغط على الحاكم ليقبل بصيغة ما من العلاقات مع الاتحاد العربي يمكن أن تكون نافعه للعراق، ومن دون تعريض العلاقات بيننا وبين الحاكم للخطر. المشكلة الكامنة في هذا الوضع هي أنه يمكن أن يمتد ليشمل الدول الأخرى في الخليج العربي، وليصبح في تصاعد حاد مثلما هي روح القومية العربية التي تنمو بقوة.

الوزارة:

١ ـ طلبت من وزير الخارجية ترتيب المزيد من الدرس حول أهداف سياستنا في ما يتعلق بدول الخليج، وفي ضوء تنامي العاطفة الوطنية العربية.

مكتب الوزارة/ S.W.1

٤ حزيران/ يونيو ١٩٥٨

FO 371/ 132776

من: الكويت ـ السيد روثني

إلـى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ٢٩٧

٥ حزيران/ يونيو ١٩٥٨

برقية سرّية

إشارة إلى برقيتي السابقة

الحاكم قلق أكثر ممّا سبق أن شاهدته منذ وقت طويل. وعندي شك في اطّلاعه على المذكرة العراقية بشكل أو بآخر (برقية بغداد رقم ٩٧٧ المرسَلة إليكم). هذه الوثيقة لم يجرِ حتى الآن كشفها (من جانبنا على الأقل) للحاكم. في الحقيقة، إنها تسبب شيئًا من التأثير الكابح لما نتبادله معه بصدد مسألة العلاقات العراقية ـ الكويتية، وكذلك هنالك شيء جوهري في شكواه وهو أنه لم يبلَّغ بذلك.

٢ ـ لا أعلم كيف يمكننا الآن أن نرجئ إلى وقت آخر الصيغة غير المستساغة في إخبار الحاكم بوجود الوثيقة. في الواقع من شأن أي تأخير آخر بعد عرضه الحالي أن يزيد الفرصة الكبيرة المتاحة لتحميلنا عبئًا، إذا لم يكن إساءة الظن بنا واتهامنا بالمراوغة.

إن أفضل ما يمكننا فعله عندما نبلّغه بوجود المذكرة هو إخباره بأن الحكومة العراقية سحبتها (وهو ما لا يتوقَّع حصوله، على ما يبدو). ينبغي لنا على الأقل، عند إبلاغه بالأنباء، إخباره بأننا نعمل على إعداد مقترح رد على المذكرة العراقية، يتلاءم والدفاع عن حقوقه. علينا أن نكون مستعدين لأن نحصل منه على تعاون مسبق بشكل عام، على الأقل، وفقًا لما جاء في ردّنا، وأنا فقط متخوف، وذلك في ضوء التصريح العلني الحالي للحكومة العراقية، فهو لربما لن يكون مستعدًا لإعلان أي إشارة عن استعداد الكويت للتباحث في

اتفاق مع العراق، ومثلما اقتُرح في برقية البحرين رقم ٦٧٥ المرسلة إليك.

(انتهت البرقية)

وزارة الخارجية: أبرق بأسبقية إلى بغداد/ عمّان/ واشنطن/ المكتب السياسي لقوات الشرق الأوسط (P.O.M.E.F)، بالإشارة إلى برقياتي ذات الأرقام ٧/ ٣١/ ٨١.

FO 371/ 133823

السيد دي كولوتا

مثلما اتُّفق، أرفق طيًا مسودة مختصرة جدًا في شأن الشرق الأوسط صيغت في ضوء ما جرى الحديث عنه في اجتماع ما بعد ظهر اليوم.

٢ ـ ما أظنه سيكون نافعًا جدًا إذا ما تمت الموافقة خلال اجتماع رئيس الوزراء والرئيس على شيء ما، مثل التوجيه التالي إلى سلطات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

أ. ١ ـ حكومتا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة متفقتان على أن من الأفضل لمصلحتهما أن تقدّما المساعدة العسكرية والاقتصادية الضرورية إلى الاتحاد العربي، لتمكين هذا الأخير من أن يكون مؤهلًا كقوة مغناطيسية لجذب بقية الأقطار العربية بعيدًا من ناصر.

أ. ٢ ـ لتحقيق هذه الغاية، يتعيّن على سلطات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، باعتباره موضوعًا مستعجلًا، أن تقوم، في حال كان الأمر مناسبًا من خلال مجموعة العمل القائمة والمسمّاة مجموعة عمل الشرق الأوسط التي تعمل في واشنطن، بدرس الخطوات الممكنة، أو التي يمكن اتخاذها، لتنفيذ الإجراءات التي هي فعليًا قيد الدراسة من أجل تأمين المساعدات العسكرية والاقتصادية إلى العراق والأردن، وكذلك الترتيبات الواجب اتخاذها لتأمين مثل هذه المساعدة، وعلى أساس طويل الأمد.

ب. ١ ـ على حكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة أن تتبنّيا بقدر استطاعتهما سياسة مشتركة إزاء ناصر. وعلى وجه الخصوص، عليهما أن

تحاولا اتّباع سياسة مماثلة في ما يخص عرض المساعدات الاقتصادية وغيرها إلى مصر، واضعتين في البال أهمية تجنّب أي عمل من شأنه أن يكون له تأثير غير مشجع في بقية الأقطار العربية، وعلى وجه الخصوص الاتحاد العراقي ـ الأردني.

ب ٢ ـ هذه المشكلة يتوجب أيضًا درسها مرة أخرى باعتبارها موضوعًا ملحًّا من جانب الحكومتين، ومن المناسب أن يتم ذلك على يد فريق العمل القائم في واشنطن.

التوقيع

فردريك هوير ميلر

٦ حزيران/ يونيو ١٩٥٨

ملاحظة: أعدّت هذه المذكرة في واشنطن خلال زيارة رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان لواشنطن (المؤلف).

FO 371/132776

من: السفارة البريطانية في بغداد السير ـ مايكل رايت

إلـى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية برقم ٩٧٧

٦ حزيران/ يونيو ١٩٥٨

برقية سرّية للغاية، مشفّرة لا تعمَّم

للمعلومات عمّان/ الكويت/ واشنطن/ بيروت/ المكتب السياسي لقيادة قوات الشرق الأوسط

إشارة إلى برقيتي: الكويت

في ما يلي النص

يبدأ:

تقدم وزارة الخارجية في الاتحاد العربي تحياتها إلى سفارة صاحبة

الجلالة البريطانية في بغداد، ويشرّفها أن تقدّم عرضًا في شأن علاقات الاتحاد العربي بالكويت ومقترحاته ذات الصلة بحل المشكلات القائمة بين الطرفين.

١. وضع الكويت الدولي قبل الحرب العالمية الأولى

كانت الكويت منطقة تابعة لسيادة الحكومة العثمانية بحسب القانون الدولي، وكانت مقاطعة تابعة لولاية البصرة. هذه السيادة لم تكن مبعث شك أو نزاع من جانب الكويتيين أو السلطات المحلية البريطانية، بينما أقرّت الحكومة البريطانية ذلك ضمنًا في الاتفاقية البريطانية ـ التركية الموقَّعة في لندن بتاريخ ٢٩ تموز/يوليو ١٩١٣ والمشتملة على المادة السادسة التي ضمنت لحاكم الكويت الحق في ممارسة سلطاته الإدارية باعتباره قائمقامًا عثمانيًا تابعًا لولاية البصرة.

في ما يخص العلاقات الخاصة التي حاولت الحكومة البريطانية تأسيسها مع حاكم الكويت، فإن السبب الذي دفعها إلى ذلك هو ضعف الحكومة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر، وكذلك ازدياد نفوذ الإمبراطورية الألمانية على الحكومة العثمانية والخوف البريطاني من توغل الألمان في اتجاه الخليج العربي، وتهديد المصالح البريطانية في الهند، وكذلك رغبة الشيوخ في التخلص من الحكم العثماني. وبقي الوضع هكذا لغاية اندلاع الحرب العالمية الأولى.

٢. وضع الكويت الدولي بعد الحرب العالمية الأولى

نتيجة الحلول التي وضِعت في نهاية الحرب العالمية الأولى، انسحب الأتراك من عموم الولايات العربية التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية، من بينها الولايات الثلاث التي شُكِّلت منها مملكة العراق، بما في ذلك ولاية البصرة التي كانت الكويت إحدى مقاطعاتها. إلّا أن وضع الكويت الدولي بقي مبهمًا خلال الاحتلال البريطاني، وأيضًا خلال الانتداب على العراق وممارسته سلطته في البلاد. كان من الطبيعي في ظل هذه الظروف ألّا يكون العراق حرًا في إدارة شؤونه الخارجية، وأن يكون ملزمًا بقبول أي ترتيبات أو حلول تقرّها السلطات البريطانية في ما يتعلق بالكويت، وعلى

وجه الخصوص ما يتصل بخسارة العراق المناطق البحرية التي تعود لولاية البصرة في العهد العثماني. قبل دخول العراق إلى عصبة الأمم، تناولت الحكومة العراقية مع السلطات البريطانية قضية الحدود العراقية ـ الكويتية، وطالبت بإعادة الجزر الواقعة في المناطق البحرية المشار إليها آنفًا، وترسيم الحدود البرية وفقًا لأسس الحق والعدل. لكنها لم تتوصل في حينه إلى تحقيق مطالبها المشروعة، إذ إن الحكومة البريطانية قدمت نصًا لاتفاق وقّعته مع الحكومة العثمانية عام ١٩١٣ وتضمّن مواد خاصة بحماية حاكم الكويت وترسيم حدود الكويت وفقًا للخط القائم. بدا واضحًا أن هذه الاتفاقية لم يصادَق عليها ولم تكتسب وضعها القانوني الكامل.

أمّا المحاولة الأخيرة لتستعيد الحكومة العراقية الجزر الواقعة في المياه الإقليمية العراقية وترسيم الحدود البرية، فجَرت عندما اقترحت الحكومة البريطانية إعادة النظر في الحدود خلال المناقشات في شأن [فقرة محذوفة (حلف؟)] بغداد وإنهاء المعاهدة البريطانية ـ العراقية، لكن كلا الطرفين لم يتوصل إلى نتيجة.

٣. أهمية الكويت بالنسبة إلى العراق

تمثّل الكويت موضعًا ذا خصوصية، وقد قاد سلوكها في الجزر الواقعة في المناطق البحرية العراقية إلى إثارة كثير من المشقات الخطِرة، وتوجيه ضربة شديدة الأذى إلى المصالح السياسية والاقتصادية العراقية. هذه الحقيقة أشاعت أجواء من الشك وسوء الفهم. أمّا المشقات، فهي:

أ. التهريب

حافظ العراق دومًا منذ أن نال استقلاله على اتصالاته المستمرة بالحكومة البريطانية لوقف حركة التهريب الناشطة عن طريق الكويت، وهي الحركة التي كانت من انعكاساتها خسائر مالية الكبيرة تقدر بملايين الدنانير العراقية سنويًا، إلى جانب ما يتكبدّه العراق من مصاريف كبيرة جدًا في مكافحة التهريب. لكن محاولات العراق كلها لم تحقق أي نتائج، ويبدو أن من بين أسباب هذا الإخفاق فقدان الرغبة لدى السلطات الكويتية في وضع نهاية لهذه الحركة ومكافحة التهريب بطريقة جدية.

ب. الأمن العام

تواجه سلطات الأمن العراقية صعوبات كبيرة في سبيل فرض حالة الأمن في المناطق الجنوبية الحدودية المحاذية للكويت. أصبحت الكويت حاليًا ملجأ للمجرمين الهاربين من وجه العدالة لا من العراق فحسب بل من الدول الأخرى المجاورة أيضًا. ومن طريق التهريب، تمرّ باستمرار كميات كبيرة من الأسلحة عبر الكويت إلى داخل العراق. في مثل هذه الظروف أيضًا، لا تعير السلطات السعودية هذا الموضوع الاهتمام الكافي، بل تعمل على إعاقة جميع المحاولات المبذولة للقضاء على الجريمة ولتعزيز أوضاع الأمن في المنطقة.

ج. الحالة الاقتصادية

على الصعيد الاقتصادي، كان العناد المستمر للحكام الكويتيين بمواقفهم الرافضة لحقوق العراق في السيادة على شواطئه البحرية الجنوبية وحاجته إلى منفذ بحري إلى الخليج، قد سبّب أذى كبيرًا للمصالح الاقتصادية العراقية، وأفشل محاولات عدة من جانب العراق لإقامة ميناء من شأنه أن يلبّي حاجاته الأساسية المتنامية.

د. الدعاية المصرية المعادية

لم ينتهِ الوضع عند هذا الحد؛ إذ إن الكويت أصبحت مؤخرًا مركزًا للدعاية المصرية المعادية للعراق والهادفة إلى إقلاق أمنه. ومن المفيد الإشارة إلى أن هذا النشاط المعادي مورس على مسمع حكام الكويت ومرآهم، وعلى وجه الخصوص منذ أن كثّفت هذه الحملة التي يقوم بها حكام مصر منذ عام ١٩٥٤ ضد العراق ونظام حكومته، ومنذ ظهور تطلعاتها إلى التوسع منذ إقامة الجمهورية العربية المتحدة على وجه الخصوص.

لا شك في أن الحكومة البريطانية لاحظت تغلغل الشيوعية والدعاية المصرية من خلال الحوادث التي وقعت في البحرين/ مسقط/ عمان وعموم المناطق، وهو الموضوع الذي سبّب القلق للحكومة العراقية (مذ بدأ الخطر الشيوعي يتهدد العراق من خلال سورية والكويت) التي لجأت عبر اتصالاتها المستمرة بالحكومة البريطانية إلى معالجة هذه المشكلة، لكن من دون

جدوى. الآن أُنشئ الاتحاد العربي في هذه المنطقة من الشرق الأوسط لغرض الحفاظ على استقرار المنطقة وأمنها، وينبغي بموجب التزاماته أن يحافظ على كيانه ومصالحه من تأثير أذى هذه الدعاية، سواء أتى من مصادر شيوعية أو من مصادر مصرية متعاطفة مع الشيوعية.

٤. حلول مقترحة

تبدو واضحة ممّا جاء أعلاه الأهمية الكبيرة التي يوليها الاتحاد الهاشمي لحل هذه المشكلات التي برزت من الوضع الحالي في الكويت، ومن شأنها أن تدعو إلى التعجيل في تقديم المقترحات التالية لغرض إنهائها بطريقة تضمن، بشكل متكافئ، مصالح الكويت والاتحاد العربي، ومن دون أي تأثير في المصالح القائمة.

أ. عندما ترك الاتحاد العربي الباب مفتوحًا أمام الدول العربية الأخرى لكي تنضم إليه، توقّع منذ البداية أن تسعى الكويت إلى الانضمام فورًا من أجل الحفاظ على علاقاتها الوثيقة بالاتحاد العربي، وكذلك الحفاظ على المعالم الحيوية لسكانها فضلًا عن حل مشكلاتها الخاصة. لكن حاكم الكويت ـ لسوء الحظ ـ لم يردّ على هذا النداء على الرغم من محاولات مشكورة قامت بها الحكومة البريطانية وساعدت في فسح الطريق لزيارة شيخ الكويت إلى بغداد والتباحث في شأن الموضوع. وفي أي حال، تملّص الحاكم من مناقشة موضوع انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي، وعبّر عن الرغبة الملحة في زيارة مصر ومقابلة الرئيس جمال عبد الناصر؛ الأمر الذي أثار شكوكًا لدى حكومة الاتحاد العربي في ما يحاول الوصول إليه. طمأنت الحكومة البريطانية حكومة الاتحاد العربي إلى أن انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي إنما هو مسألة وقت. أصبح الآن واضحًا أن الشيخ يبحث عن الأعذار لتجنّب الانضمام، ولا يعير المقترحات المخلصة التي تقدمت بها حكومة الاتحاد العربي اهتمامًا؛ تلك المقترحات التي ذهبت إلى حدودها القصوى ـ الاعتبارات التي يمكن أن تُدرج في نص دستور الاتحاد ـ في ضمان الوجود الكويتي وحقوق الشيخ وعائلته في المسائل الأخرى. هكذا، علمت حكومة الاتحاد العربي من الشيخ، بأسلوب مبهم، بأنه اصبح على استعداد لأن يوقّع معها اتفاقًا

من نوع معيّن. إن حكومة الاتحاد العربي، وهي تعرب عن تقديرها للحكومة البريطانية واهتمامها الجيد واستعدادها للتوصل إلى ضم الكويت إلى الاتحاد العربي، لا تستطيع سوى تأكيد أن ترك الموضوع لحاكم الكويت وهؤلاء الذين من حوله ـ المستفيدين من استمرار الوضع الحالي ـ لن يقود إلى تحقق الانضمام المرغوب فيه.

ب. لئن وجدت الحكومة البريطانية أن التوصل إلى الانضمام ليس عمليًا في الحال الحاضر، فإن حكومة الاتحاد العربي تجد نفسها مضطرة إلى الإعلان أن جميع الجزر الواقعة في المناطق البحرية هي ضمن حدود الاتحاد العربي، وأن خط البر الحدودي بين الاتحاد العربي والكويت يبدأ من تقاطع وادي العوجه ووادي الباطن، ويستمر شرقًا بخط مستقيم إلى الجهراء على خليج الكويت. مع ذلك، فإن حكومة الاتحاد العربي تعترف بجميع الامتيازات النفطية القائمة، وكذلك التزاماتها الحالية، ذات الصلة بالمنطقة التي تستثمرها شركات النفط في هذه المنطقة، وكذلك بالنتائج المالية للاتفاقيات بين الأطراف المختلفة، حيث ستبقى هذه كما هي عليه في الحال الحاضر، في ما عدا ما يمكن أن يطلبه الاتحاد العربي لغرض تأمين حاجاته المالية.

تأمل حكومة الاتحاد العربي بأن يكون في وسع الحكومة البريطانية، بعد دراسة هذه المذكرة، أن تنصح حاكم الكويت بأن يختار، بأقصى سرعة، ما يراه الأفضل له من بين الحلين اللذين أشير إليهما أعلاه؛ فإذا اختار الحل الأول، وهو انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي، فلا داعيَ لمناقشة مسألة الحدود. لكن إذا اختار الحل الثاني، الذي يُعنى بالحدود، فإن الاتحاد العربي مستعد لتوقيع معاهدة صداقة وجوار (Bon voisinage) معه. وزارة خارجية الاتحاد العربي تنتهز الفرصة للإعراب مجدّدًا عن عظيم الود والاحترام.

وزارة الخارجية، الرجاء تمريرها بأسبقية إلى عمّان/ البحرين/ الكويت/ وللمعلومات، واشنطن والمكتب السياسي لقوات الشرق الأوسط، وكذلك برقياتي ٣٢٦/ ٢٠٧/ ١٣٦/ ١٦٢ و٩٦ بالتتابع.

FO 371/133837

من: وزارة الخارجية ـ لندن

إلـى: السفارة البريطانية ـ واشنطن

برقية رقم ١٦٤٣

٦ حزيران/ يونيو ١٩٥٨

برقية شخصية غير مسموح بتداولها

برقيتك رقم ٧١٤ [المؤرخة في ٥ أيار/ مايو: تدريب طيارين لمصلحة العراق]. (ليس إلى بيروت) في ضوء الخطط المتصلة بتدريب بديل للطيارين العراقيين والأردنيين واللبنانيين، المشار إليها في برقيتي رقم ٣٠١٧ الموجهة إلى سفارتنا في واشنطن، إنني أفضّل عدم تناول مسألة أعمال التدريب الطويل الأجل للطيارين العراقيين في هذا البلد في الوقت الحاضر.

٢ ـ خطط التدريب المزدوج هذه، باعتبارها في المقام الأول التزامات يمكن تنفيذها في كل بلد من هذه البلدان الثلاثة في مجال الصيانة والخدمات، وأيضًا مزيد من التدريب، يمكن أن تبلغ تكلفتها ٢٥٠ ألف باوند. في ظل ظروف وضعنا المالي حاليًا، سيكون من الصعب تبرير إيجاد مبالغ إضافية لغرض تدريب طويل الأجل للطيارين العراقيين في هذا البلد، على وجه الخصوص. وكما يبدو، فإن لدى العراقيين موازنة مالية مخصصة لتدريب طياريهم. سيمكّننا مشروعنا الحالي من تحقيق ارتباط وثيق بالقوات الجوية العربية المعنية يؤهله للسيطرة عليها بما من شأنه أن يوفر استمرارها في العمل وفق الأساليب البريطانية، ومثلما هو قائم الآن باستخدام الطائرات البريطانية الصنع. وحتى إذا تمكّن الأميركيون من تقديم تدريب طويل الأمد، فإن من شأن مساعدتنا في المراحل النهائية، وكذلك الخدمات الأرضية في كل دولة من الدول الثلاث المعنية، أن تضمن تعزيز الارتباط ببريطانيا، فضلًا عن أننا سنحتفظ بالعوائد المتصلة بالبعثات العسكرية الجوية في هذه الدول، ومن دون أن نتحمّل المصاريف الكبيرة لأغراض تنفيذ برامج التدريب الطويلة الأجل.

٣ ـ إذا أظهر رئيس هيئة الأركان العراقية مرة أخرى إشارات الرغبة في تناول الموضوع من خلال نشاط حلف بغداد، فإنني آمل بأن تدعه. ولا شك في أن ليس في الوسع تغطيته من خلال عرض التدريب الفني (برقيتي رقم ١٦٧ المؤرخة في ٢٢ كانون الثاني/ يناير)، والعراق أيضًا سوف يحصل من خلال مشروع المناقشات في ما بيننا على أكثر ممّا هو في الحقيقة معروف له بموجب حلف بغداد.

(انتهت البرقية)

FO 371/ 132776

سرّي

مذكرة داخلية
المذكرة العراقية في شأن الكويت

برقية بغداد رقم ٩٧٧ تحتوي على نص المذكرة الغاضبة المسلَّمة من وزارة خارجية الاتحاد العربي بصدد الكويت. وتحديد وضعها القانوني، الذي تمكن السير مايكل رايت من الحصول عليه من وزير الخارجية، موجود في آخر جملتين من الصفحة (١) الفقرة (٣) في برقية بغداد رقم ٩٧٦.

٢ ـ في برقية إلى واشنطن تتضمن الخط الذي اقتُرح أن يؤخذ به مع العراقيين في شأن هذه المذكرة، أقول «نحن بالتأكيد غير عازمين على الإجابة عن المذكرة أو الدخول في جدال عقيم في محتوياتها. من الحكمة للعراقيين أن يسحبوها، لكن نحن متأكدون في جميع الأحوال من أن الأفضل هو نسيانها».

٣ ـ على افتراض أن العراقيين لن يسحبوا المذكرة، فسيكون من النافع معرفة التأثير القانوني في تركها من دون إجابة. إن من محتوياتها، في الفقرة (٢) على سبيل المثال، عددًا من التصريحات ذات الأهداف في شأن ادعاءات عراقية تتعلق بجزر تابعة للكويت، علاوةً على المحاولات السابقة لضمان تغيير في الحدود البرية، وفي الفقرة (٤) ادعاء يتعلق بجميع الجزر وكذلك

نصف الأراضي الكويتية. إنْ نحن لم نرفض المذكرة بشكل مكتوب، فهل سيكون لمثل هذا الأمر تأثير في وضعنا في الجدال المستقبلي في هذه النقاط؟

د. م. ريتشيز

٩ حزيران/ يونيو ١٩٥٨

إلى المستشار القانوني

السيد سيمبسون

FO 371/ 133807

وزارة الخارجية

١٠ حزيران/ يونيو ١٩٥٨

مراسلة رقم (٣٦/ ١٠٥١/ ٧٩)

شخصي

إلى القنصل/ السفارة البريطانية ـ بيروت

عزيزي القنصل

إميل البستاني قابل الضابط (Commander) نوبل في ٥ حزيران/ يونيو بعد أن وصل مباشرة إلى لندن آتيًا من بنغازي.

تصفية مشكلة شركة قناة السويس.

٢ ـ كان لديه القليل ليقوله. قدّم رؤيته التي مؤداها أن علينا أن نتوصل إلى حل مع ناصر ما دام يعارض الشيوعية، ويتلهف أيضًا لأن يكون صديقًا لنا. أخبره ناصر أنه لم يكن يريد إثارة متاعب في لبنان. أُفسدت علاقاته بالغرب في الوقت الذي كانت تتحسن فيه جرّاء تصفية مشكلة شركة قناة السويس.

٣ ـ في ما يخص لبنان، ذكر البستاني أن الشيء المهم هو إيجاد حكومة جديدة، لربما تحت قيادة الجنرال شهاب. يأمل بأن يتم هذا الأمر خلال عشرة أيام. على سياسة الحكومة الجديدة أن تقوم على عدم التورط في

الصراع بين الشرق والغرب، وكذلك بين المعسكرين العربيين. ولبنان بطبيعته موالٍ للغرب. لكن معظم السكان المسلمين قوميون عرب، وسيتبعون ناصر تبعية عمياء. وكان إخفاق الحكومة اللبنانية في أخذ ذلك في الحسبان من أسباب الوقوع في المشكلة الحالية، على الرغم من أن قادة المعارضة هم بالتأكيد من أثاروهم لأسبابهم الخاصة، وكذلك من خلال تهريب الأسلحة من سورية. ودليلًا على استحالة عدم القدرة على السير عكس تيار القومية العربية، استشهد البستاني بحقيقة أن سفير لبنان في لندن الأحدب وسفير لبنان في واشنطن فكتور الخوري رفضا الالتحاق بالوفد اللبناني الذي يعرض في مجلس الأمن قضية لبنان ضد الجمهورية العربية المتحدة.

٤ ـ في ما يخص الرئاسة اللبنانية، كان البستاني واضحًا حين بيّن أن لا مجال للنقاش في وجوب عودة الرئيس شمعون ثانية. وكخيار ممكن لمرشحين آخرين، ذكر أسماء سليم لحود وفكتور خوري وألفرد نقاش.

المخلص أبدًا

الدائرة الشرقية

FO 371/ 132776

مذكرة

ناقشت ذلك مع السيد سمبسون

ليس في وسعنا أن نسمح للمذكرة بأن تمر من دون إجابة، باعتبارها تقدّم حتى الآن عرضًا تاريخيًا نرى نحن أنه غير صحيح ويطرح مطالب إقليمية لا نستطيع تقبّلها. في ما يتعلق بالعرض التاريخي، هل العراقيون يحاولون تجنّب الرسالة التي كتبها في عام ١٩٣٢ رئيس وزراء العراق إلى ممثل صاحب الجلالة، وبالمضامين التي وافق عليها حاكم الكويت، وإعادة توثيق الحدود بين العراق والكويت، وذلك بالمجادلة في أن تلك الرسالة انتُزعت من العراق جراء الضغط البريطاني في حينه، وعندما كنا نحن نسيطر على علاقات العراق الخارجية؟ لم تجرِ الإشارة إلى هذه الرسالة في المذكرة العراقية. «الرسالة المقدّمة من العراقيين كُتبت في ٢١ تموز/ يوليو ١٩٣٢،

بعد حوالى ستة أسابيع من تقدُّم العراقيين بطلب للقبول في العصبة، لكن قبل حوالى شهرين ونصف شهر من انضمام العراق رسميًا».

هنالك نقطة مستقبلية وهي أن المذكرة لا توضح ما إذا كانت هي نفسها تشكّل مطلبًا إقليميًا أو هي فقط تقدّم إشعارًا بأنه إذا لم ينضم الحاكم إلى الاتحاد العربي فإن الاتحاد عندها سيتقدّم بالمطلب الإقليمي. منطوق المقطع ٤ (٢) في هذا الشأن مبهم، لكن في كل الأحوال ربما يُطرح المطلب الإقليمي فقط إذا اختار حاكم الكويت عدم الانضمام إلى الاتحاد العربي: لذلك لا بد من شيء يتوجب القيام به إذا ما قُدّم مثل هذا المطلب، الذي يمكن عدم اعتباره مطلبًا إقليميًا بل مناورة سياسية استُخدمت من خلالها صيغة المطلب الإقليمي بشكل صرف لغرض الابتزاز.

موقّع

أ. د. واتس

١١ حزيران/ يونيو ١٩٥٨

FO 371/ 132776

١٢ حزيران/ يونيو ١٩٥٨

شخصي

الكويت ـ العراق

ما لم يتسنّ إقناع الحكومة العراقية بسحب المذكرة التي تبعث على الأسى في شأن الكويت، والتي نصها مدوَّن في برقية بغداد رقم ٩٧٧ (وهذا في الغالب غير متوقَّع)، علينا أن نعِدّ ردًّا عليها.

٢ ـ صعوباتنا يمكن تحديدها بتلك المتصلة بالنشر، وكذلك علاقاتنا بالكويت، فضلًا عن جدالنا المستقبلي.

٣ ـ في ما يخص النشر، أقرّ نوري نفسه (برقية بغداد رقم ١٠٠٢) بأنه في حال إعلان العراقيين مطلبهم، فإنهم بذلك سيكونون لعبة في يد ناصر. مع ذلك، ليس في إمكاننا أن نكون واثقين من أنه في حال علم المتحمسون أو

خصوم الحكومة في بغداد أو ج. ع. م. بالمذكرة، ربما يتلاعبون باستخدامها. في مثل هذه الحالة، علينا أن نقول إننا لا نقبل بالمطالب العراقية، وهذا سيكون مقنعًا تمامًا إذا قلنا إننا قدّمنا ذلك بشكل خطي.

٤ ـ في ما يخص العلاقات بالكويت، أوضح المقيم السياسي في برقيته رقم ٦٧٥ أنه إذا ما أصبح الحاكم أو عائلته أو السكان مطلعين على محتوى المذكرة العراقية، فإن ذلك سيحطم بالتأكيد أي آمال، بما في ذلك حتى (المرحلة الأولى) من اتفاقية ما. من وجهة النظر هذه سيكون بالطبع من النافع تمامًا للعراقيين سحب مذكرتهم. لكن في حال رفضوا القيام بذلك ينبغي أن نضع أنفسنا في وضع نكون فيه قادرين على إخبار الكويتيين، في حالة ظهور الحاجة إلى ذلك، أن العراقيين كانوا حقًّا قد سطّروا وجهات نظرهم لكننا رددنا عليهم بالأسلوب ذاته.

٥ ـ في ما يتعلق بالجدال مستقبلًا، تقول خبرتي بالدول العربية إن هذه الدول أكثر منا استمرارية لمواصلة تعلم الخبرة. لهذا، بالتأكيد إذا ما حصل جدال في المستقبل (أكانت الحكومة العراقية صديقة أم غير ذلك) فإن مذكرة نوري هذه سوف تُستخدم. إن نائب المستشار القانوني (انظر المذكرة المرفقة) يعتقد أنه في حال رفض العراقيون سحب مذكرتهم، فإن علينا أن نحتج لأغراض التوثيق.

٦ ـ لذلك، أنا أوصي بأن نقوم، حالما يسمح الجو السياسي العام مع العراقيين، بوضعها بصيغة رفض مكتوب للمذكرة العراقية. وإذا ما قُبلت هذه التوصية من حيث المبدأ، يتوجب أن أتشاور مع المستشار القانوني لغرض صوغ مسودة مسكّنة جدًا. أعتقد أن المنهج الذي اقتُرح في الفقرة ٣ من برقية البحرين رقم ٦٧٥ صحيح.

٧ ـ مقترح الدائرة الشرقية مطابق، على الرغم من أنهم يعتقدون بوجوب اللجوء إلى جميع الطرق لإقناع العراقيين بسحب المذكرة.

د. م. ريتشيز

١٢ حزيران/ يونيو ١٩٥٨

إلى السير وليام هايتر

FO 371/134198

شخصي

وزارة الخارجية .S.W.1

١٢ حزيران/ يونيو ١٩٥٨

رسالة برقم ٤٧/ ١٠١٥ VQ

إلى السيد سام فول ـ بغداد

عزيزي سام

شكرًا على رسالتيك رقم ٥٨/ ٨٠/ ١٠١٣ ورقم ٥٨/ ٨٣/ ١٠١٣ المؤرختين في ٣١ أيار/ مايو و٢ حزيران/ يونيو عن النشاط الأخير للأخوين كنة في مجلس النواب العراقي.

سنكون ممتنين لمعرفة ما إذا كنت تعتقد أن التُّهم التي عبّر عنها عبد الكريم كنة، بقوله إننا «نمنع» الكويت من الانضمام إلى الاتحاد، قائمة على اعتقاد حقيقي أم أنها في جزء منها أسلوب في إظهار المعارضة للحكومة عبر مهاجمتها. في كلتا الحالتين، نأمل بألّا تسمح للأخوين بأن يهربا بهذا النوع من الاعتقاد ومن دون محاضرة عمّا هو بالضبط وضعنا في شأن الكويت، ومن الذين يعتبرهم الكويتيون مستعمرين ومستغلين، وكيف يمكن الآخرين المساعدة الفاعلة باتجاه التلاقي مع الكويت، وهو بالتأكيد ما لا يمكن تنفيذه من خلال إطلاق مثل هذا الكلام الفارغ (الهراء) داخل المجلس العراقي.

موقّع

ر. د. م. هادو

FO 371/ 134030

وزارة الخارجية S.W.1

١٧ حزيران/ يونيو ١٩٥٨

رسالة رقم (VJ /١٠٣٩٣/ ١٧٨)

إلى ممثّل المملكة المتحدة في الناتو/ باريس

عزيزي الممثّل

أشكركم على رسالتكم رقم ١١٥٠٢/ ٥٤/ ٥٨ المؤرخة في ١١ حزيران/ يونيو عن الوضع القانوني للاتحاد العربي.

٢ ـ الوضع الحالي هو أن الاتحاد أُعلن، وأنشئت أول حكومة اتحادية. لكن هذه الأخيرة لم تمارس بعدُ كامل المسؤولية في المهمات المنوطة بها. في الوقت الحاضر، وعلى سبيل المثال، لا تزال الشؤون الخارجية تعالَج في عمّان وبغداد بشكل مفصّل. وإلى أن تصبح رسميًا تحت سيطرة الاتحاد (في ١ تموز/ يوليو كما يؤمل)، نشك في صحة اعتبار الاتحاد العربي دولة جديدة. لهذا السبب، فإننا حذرون في عدم الإشارة إلى هذا الموضوع في أي رسائل أُرسلت إلى الملك فيصل والملك حسين، والى رئيس وزراء الاتحاد ووزير خارجيته عندما أُقيم الاتحاد العربي في الشهر الماضي. في أي حال، لا نريد أن يعطى العالم الخارجي انطباعًا بأن اعترافنا بالاتحاد ناقص أو مشروط. نحن نأمل في الحقيقة بأنه ليس من الضروري أن نحدد موقفنا في شأن موقفه القانوني، وقريبًا جدًا، من وجه النظر القانونية، وإلى حين أن يمارس الاتحاد الخطوات التي تجعل وضعه في القانون الدولي أكثر استقرارًا.

٨ ـ حتى الآن، في ما يتعلق بالعلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد، نستعد لأن تكون لنا سفارة واحدة تتصل بالاتحاد، وأن تكون المكاتب الرئيسة لها في الوقت الحاضر في بغداد، مع مكاتب مساعدة في عمّان. وكما يبدو، من غير المتوقَّع أن يدخل مثل هذا النظام حيّز التنفيذ (وهو ما

يعني أنه لن يكون لنا ممثّل رسمي يقدم أوراقه إلى الملك حسين) قبل نهاية هذا الشهر.

لسنا متأكدين من عدد الدول الأخرى التي ستتبع التركيب ذاته، لكن سيكون فقط ذلك الذي سيحظى بموافقة الأردنيين والعراقيين أنفسهم، مع أنه ليس هنالك حتى الآن إعلان علني بشأنه.

٩ ـ ذكرت أن اللجنة السياسية ستتبادل وجهات النظر، على سبيل المثال في شأن تمثيل الاتحاد العربي في الأمم المتحدة. هذه المشكلة بوجه خاص لم تُحسم بشكل يسمح باتخاذ قرار نهائي ممكن في شأنها. العراقيون والأردنيون (المتحمسون لأن يكون التمثيل منفصلًا) ناقشوا بشكل غير رسمي السكرتير العام بخصوص إمكان أن يكون لهم مقعدان. واستنادًا إلى الأردنيين، فإن السكرتير العام لم يرفض الفكرة، ووافق على أساس أن النص في البند ٢ من الدستور يسمح للبلدين بالمحافظة على استقلاليهما الدولي هو الحجة المهمة التي تسندهما في فعل ذلك. وعلى الرغم من أن السكرتير العام لم يرغب في إثارة المشكلات بنفسه، فقد أحال الموضوع إلى الجمعية العامة كإجراء صحيح، لغرض مناقشة الموضوع، وذلك في ما لو طرح أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة الموضوع. وإلى أن تأخذ مسائل شؤون الاتحاد الخارجية مسارها في وزارة واحدة معنية بالشؤون الخارجية، فإن المسألة ستبقى ـ كما يُفترض ـ معلّقة.

لمعلوماتك الخاصة، الأميركيون يجادلون في وجوب تشجيع الاتحاد على تشكيل اندماج حقيقي، وعلى أن يكون له مقعد واحد. في المقابل، لا رغبة لنا في مخالفة لذلك، لكننا حساسون في ما يخص الأردنيين واحتمال أن يبتلعهم شريك أكبر منهم، فضلًا عن عدم استعدادنا للتحدث إلى كلا الطرفين في ما عليهما عمله. اهتمامنا الرئيس هو أن نضمن مناقشتهما الموضوع مع السكرتير العام (كما يفعلون ذلك الآن)، والإعراب عن رغباتهم قبل تقديمنا أي تصريح رسمي.

المخلص دومًا ـ الدائرة الشرقية

FO 371/ 132776

العراق ـ الكويت

تضمّن هامش وزير الخارجية برقية بغداد رقم ٩٧٧ التي احتوت نص المذكرة التي شرحها نوري للسير مايكل رايت كونها تتضمن «الرؤية الرسمية لحكومة الاتحاد» (برقية بغداد رقم ١٠٠٢).

«هل أجبنا عن هذه تفصيليًا؟»

٢ ـ الرد الوحيد الذي قدّمناه على هذه المذكرة هو التحفظ الشفوي الذي قدمه سفير صاحبة الجلالة وأعلمنا به في برقيته رقم ٩٧٦. برقية وزارة الخارجية رقم ١٧٧٠ وجهت السير مايكل رايت لإبلاغ نوري باشا بأن من الأفضل نسيان مراسلات هذه المذكرة. برقية بغداد رقم ١٠٠٥ تتضمن إبلاغ سفير صاحبة الجلالة بعدم التحدث عن المذكرة خلال المقابلات، والتي أبلغت خلالها رسالة رئيس الوزراء إلى العراقيين أن التقارير في برقية بغداد ١٠٤٠ (السير مايكل رايت ـ الملك فيصل) وبرقية عمّان رقم ٦٥٨ (جونستون ـ نوري) لا تقدم مؤشرًا إلى أن الموضوع تم تناوله في حقيقة الأمر.

٣ ـ تحديدًا، ولأسباب قُدّمت في الفقرة (٥) ممّا عرضته في ١٢ حزيران/ يونيو، أعتقد أن من الضروري فعل شيء ما في شأن المذكرة العراقية، وبأسرع وقت ممكن. لا شك في أن السير مايكل رايت يعترض بالقول إن الوضع حساس أكثر ممّا يجب للاعتراف بذلك، وإن من غير الممكن إنكار أن أي حماقة من جانبنا ربما تدفع نوري إلى نوبة أخرى من الغضب والابتزاز. أقترح في أي حال إطلاع بغداد على وجهة نظرنا مع تحذيرها من الوضع وفق الصيغة المبيّنة في مسودة البرقية الملحقة.

د. م. هـ. ريتشيز

١٧ حزيران/ يونيو ١٩٥٨

إلى السير وليام هايتر

FO 371/ 132776

من: السفارة البريطانية ـ بغداد

إلـى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١٠٩٥

٢١ حزيران/ يونيو ١٩٥٨

برقية مشفّرة وشخصية

برقيتك رقم ١٩٠٧: الكويت

منحت المزيد من الاهتمام المتواصل للتوصل إلى أفضل طريقة لمعالجة الوثيقة العراقية. التوقيت مهم وكذلك الأسلوب. لا أزال أجد صعوبة في معرفة الأفضل كي أنصح به. من المؤكد أنه سيكون من المجازفة الخطِرة تبنّي أي من الخيارات المقترحة، في ما مسألة ميزانية الاتحاد العربي تمر بحالتها الصعبة جدًا، وفيما تعلن التقارير الصحافية أن الحاكم على وشك زيارة ناصر، إذ من المستحيل دحض ذلك على نحو مؤكد. النتيجة الوحيدة ربما ستكون نشر المذكرة. ولا يزال من المستحيل معرفة ما إذا كان في إمكاننا تلافي تبنّي أي من المقترحين، قبل عودة الحاكم إلى الكويت ومن دون لقائه ناصر. وللوضع في لبنان أيضًا علاقة ما.

٢ ـ هناك نقطة أخرى هي أن أفضل صيغة تلك التي تأتي من خلال توفيق السويدي، الذي يتمتع بشخصية متفهمة وبقدرة على ممارسة نفوذ مهدئ بشكل جيد على نوري ومساعدة الآخرين أكثر من نوري نفسه.

٣ ـ تبدو الخيارات كما يلي:

أ ـ إقناع العراقيين بسحب المذكرة. أنا أشك في إمكان أن ننجح في ذلك مهما قويت محاولتنا. ربما من المحتمل أن نتمكن من جرّهم إلى القول إن المذكرة تعبير عن وجهات نظرهم، وإن إبلاغنا بها هو فقط من باب إعلامنا بأن ما أرادوه من اتصالهم الرسمي هو لغرض الإشعار بأنهم

مضطرون إلى المحافظة على وضعهم في ما يخص مسألة الحدود. لست متفائلًا بإمكان إقناعهم بفعل ذلك، لكن سيكون من المفيد معرفة ما إذا كان في إمكاننا قبول ذلك.

ب ـ في ما يخصنا، في حال حصول الرد على الخطوط المقترحة في الفقرة ٣ من برقية البحرين رقم ٦٧٥ فإني أرغب في اقتراح تعديلات محددة سأحاول إجراءها. هنالك بالطبع خطر أن يغضب العراقيون وينشروا مذكرتهم وردّنا عليها. مثل هذا يمكن أن يحصل في يوم من الأيام، لكن بالتأكيد سيكون من سوء الحظ حصوله في هذه اللحظة.

ج ـ في هذه الأثناء، سيغادر نوري، الذي عاد توًا من عمّان، إلى لندن يوم ٢٥ حزيران/ يونيو لمدة شهر أو حتى شهرين، كما يبدو. وللاستفادة، أرى من الأفضل تناول الموضوع مع توفيق السويدي هنا، وذلك عندما يغادر نوري، وكذلك مناقشة المسألة مع نوري في لندن.

(انتهت البرقية)

CAB. 128/32 Garb (2)

العراق

الخلاصة: الإشارة السابقة

C.C. (58)/24

في المذكرة رقم (٣)

C.C. (57)

الخلاصة ١٢ في المذكرة (١)

محضر مجلس وزراء

٢ ـ ذكر وزير الخارجية أنه قد يصبح من الضروري بالنسبة إلى حكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة تقديم مساعدات مالية أخرى إلى العراق دعمًا للاتحاد العربي. لذلك، اقترح على رئيس الوزراء في واشنطن أن يناقش المسألة مع الرئيس أيزنهاور، على افتراض أن أي مساهمة من هذا النوع تُقدّمها الولايات المتحدة.

خلال المناقشة كان هنالك اتفاق عام على أهمية الوصول إلى التزام الولايات المتحدة بتحمل عبء الاتحاد العربي. من المهم في أي حال أن نضمن، إنْ أمكن، ألّا يكون لصيغ أي مقترحات مشتركة تقدَّم إلى حكومة العراق تأثير في تفاصيل المحادثات المتصلة بحجم المبلغ المالي، وشكل مساهمة المملكة المتحدة بأي عرض للمساعدة المالية في ما يخص هذا العرض. من المرغوب فيه أيضًا، في مقابل مثل هذه المساعدة، أن توافق حكومة العراق على تخفيف ضغطها للتوصل إلى حل مع الكويت بالصيغة التي تخدمها.

الوزارة: دعت وزير الخارجية، بالتشاور مع وزير الخزانة، إلى إبلاغ رئيس الوزراء في واشنطن بالصيغ التي وجدتها الوزارة، وهي أن على المملكة المتحدة أن تعرض، بالاشتراك مع الولايات المتحدة، المزيد من المساعدات المالية إلى العراق، دعمًا للاتحاد العربي.

FO 371/ 133822

تِن داوننغ ستريت

وايت هول

إلــى السيد دونالد لوكان

عزيزي دونالد

أُرفق طيًا نسخة من المذكرة التي تسلّمها رئيس الوزراء من وزير الكومنولث، وهي تتضمّن تمويلًا لخطة تنمية تشمل العراق والكويت. أليس في الإمكان أن يطلب رئيس الوزراء من اللورد هيوم عدم التطرّق إلى الموضوع في اجتماع مجلس الوزراء هذا الصباح؟ سيكون ممتنًا لرأي يصله من وزارة الخارجية ووزارة الخزانة في كيفية التصرف.

أُرسل نسخة من هذه الرسالة ومذكرة اللورد هيوم إلى السيد كولير في وزارة الخزانة.

المخلص

نيل كيرنوس

FO 371/134198

من: السفارة البريطانية ـ بغداد ـ السير مايكل رايت

إلـى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١١٠٩

٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٨

برقية سرّية للغاية

ـ للتوزيع المحدود ـ

مثلما سبق أن أعلمتكم، سيصل نوري إلى لندن مساء هذا اليوم. أكد لي أنه يزمع على البقاء لغاية بدء اجتماعات المجلس الوزاري لحلف بغداد وانتهائها في نهاية تموز/ يوليو، إذ إنه سيشارك فيها. لكنه ذكر أنه لربما يعود إلى بغداد ويبقى فيها بضعة أيام بين عودة ولي العهد في ٣ تموز/ يوليو ومغادرة الملك فيصل إلى لندن في ٩ أو ١٠ تموز/ يوليو.

٢ ـ ذكر نوري أنه يأمل بأن يكون في إمكانك أنت ورئيس الوزراء أن تلتقيا به. هنالك مسائل عدة مهمة للتحادث في شأنها. سألني عمّا إذا كنت قد أبرقت وجهات النظر التي أعلمني بها خلال الأسابيع القليلة الماضية وذات الصلة بالمسائل المهمة الماثلة. قلت إن من الطبيعي أن أكون قد نقلتها جميعًا.

٣ ـ نوري كان هادئًا وودّيًا، لكنه لا يزال في مزاج متشائم جدًا. أعرب عن عميق القلق من الوضع في لبنان، وكذلك الخوف من أن يتوصل همرشولد مع ناصر إلى حل وسط ضعيف يتحوّل في النهاية إلى نجاح لناصر. كرر أن العراق على استعداد لتقديم ما في وسعه من مساعدة ممكنة إلى لبنان، سواء عسكرية أو غير ذلك، لكن شمعون يبدو غير قادر على اتخاذ قرار بما يريده حقًا. سألت نوري عن حال الملك حسين في عمّان، فقال إنه كان متماسكًا ومتعاونًا، لكن كانت هنالك صعوبات عدة، من بينها تلك المتصلة بسمير الرفاعي. بعد ذلك قال نوري إنه يظن أن الاتحاد قد يثبت أنه أمر فاشل؛ إذ

أُقيم على عجالة وهنالك قوى كثيرة تعمل على إفشاله (المعضلة الكبيرة التي يعيد التمسك بها لغرض الضغط في هذه المناسبة هي أنه ما لم تنضم الكويت إلى الاتحاد، فإن هذا الأخير لن ينجو، وإن الخسارة ستشمل الاتحاد والكويت. هذا هو المنهج المركزي الذي ينتهجه نوري خلال الأسابيع الماضية. وقد عرض هذا الموضوع أمامي، وبعنف، قبل بضعة أيام خلت، عبد الوهاب مرجان، آخر رئيس وزراء ورئيس مجلس النواب، كما عرضه بصورة أكثر اتزانًا رئيس الديوان الملكي). ثم مضى نوري يقول إنه يريد أن يكون الاتحاد صامدًا وصبورًا، لكنه لا يرغب في تحمّل مسؤولية إخفاقه، كما أنه لا يرغب في أن يستمر مدة أطول بوصفه رئيسًا للوزراء (المعضلة مرة أخرى ما لم تُضَمّ الكويت إلى الاتحاد، ولم يُفعل شيء في شأن سورية).

٤ ـ المشكلة الأساس هنا، منذ كانون الثاني/ يناير، هي إدامة قرار العراقيين وشجاعتهم في مواجهة إقامة الجمهورية العربية المتحدة ومنعهم في الوقت ذاته من اتخاذ أي خطوة مستعجلة في شأن سورية أو الكويت، وهي من وجهة نظرهم مفاتيح للوضع الماثل. إنهم متلهفون للقيام بما يبدو لنا محاولة طائشة لإنهاء الأمور في سورية. الحقيقة هي أنه ليس في الإمكان فعل أي شيء في شأن سورية (نوري على الأقل وجد نقصًا في الغطاء الجوي باعتباره عنصرًا جوهريًا)، وأن الاتحاد مع الأردن أقحم معه أعباء اقتصادية ومالية على العراق يصعب تلافيها من دون عون من الكويت أو إحسان من الغرب، وأن الخطر يتمثّل باحتمال أن يحقق ناصر الآن المزيد من النجاح في لبنان، وبالتالي من شأن ذلك كله إشاعة مشاعر الإحباط وفي عموم الاتجاهات، بما يؤثر بعمق في تصورات نوري الشاملة وكذلك تصورات الآخرين. ما الشيء الذي يشكل قيمة مهمة؟ إن محادثات نوري في لندن، وهي التي يمكن أن تخدم في إعطائه حالة من التشجيع والأمل وجعله يشعر بأن هنالك حلًا عبر هذه الصعوبات، ومثلما كانت هنالك حلول عبر المشكلات الكثيرة التي كانت قائمة خلال الأعوام الثلاثة الماضية. في هذا الشأن، تضعنا مسألة الكويت في معضلة عسيرة. المخرج الوحيد، كما يبدو، هو الكذب في إقناعه بأننا نزمع على تقديم كل المساعدة في حصول تقدم بين الكويت والاتحاد. أرجو أن تنظر برقيتي رقم ١١٠٨ وبرقيتي رقم ١١٠٢ عن المحادثات الاقتصادية والمالية. في الإمكان تصوّر بعض النقاط الواردة في

هاتين البرقيتين، لعلها تكون نافعة لتناولها معه في لندن. في جميع الأحوال، المشكلة الأساس هي، كما نراها من هنا، أن نغرس فيه ما في وسعنا من تشجيع ممكن. ليس من المعتاد أن تعوزه مثل هذه الشجاعة، لكن ربما يُحَثُّ على مواجهة الصعوبات بصلابة بسبب كونها من مفاتيح مزاجه؛ إذ إنه فضّل في مناسبات كثيرة أن يغادر المسرح بعض الوقت عندما كان يرى أن ليس هنالك إمكانية لتحقيق نجاح عبر سياسة ناشطة.

٥ ـ ربما تعطي رؤى نوري الحالية، على وجه الخصوص ذات الصلة بالكويت وتمويل الاتحاد، الانطباع بأنه متسامح في طريقة صوغها وبتمثيل مصطنع لغرض ابتزازنا نحن والأميركيين. لا أجد في ذلك ما يفسر بواعث نوري الصحيحة، وكذلك أفعاله. هو واقع تحت تأثير توتر شديد منذ إقامة الاتحاد. كما أن الدكتور هارغريفز طمأنني بالقول إن صحة نوري العامة جيدة، وإن انطباعي هو أنه في حالة عصبية حادة. أنا أثق بأن حساسيته الحالية صادقة، وأنه كان حينذاك يعني كل ما قاله. مزاجه هو أنه مع أن هنالك عادة فرصة جيدة لتلقّي نصائح معتدلة يمكن أن تنفع معه في النهاية، فإن خطر قيامه بعمل متهور لا يمكن استبعاده، خصوصًا إذا لم يعامَل بعناية ولم يُعطَ الوقت الكافي كي يهدأ. ولهذا السبب الأخير على وجه الخصوص، وجدت دومًا أن من الصحيح أن أكتب عن هيجان نوري.

(انتهت البرقية)

FO 371/133917

إلى السيد الفاضل جون فوستر دالاس

سرّي ومستعجل

٢٤ حزيران/ يونيو ١٩٥٨

شكرًا على رسالتك المؤرخة في ١٨ حزيران/ يونيو. سرّني ما سمعته عن كلامك على المحادثات مع هارولد. عاد وهو مسرور جدًا بما حققته زيارته.

في ما يتعلق باجتماع حلف بغداد، أقدّر تمامًا ما قلته عن الصعوبات

التي تواجهك وتحول دون حضورك إلى لندن، حيث تبدأ اجتماعات الكونغرس. مع ذلك، آمل بأن تكون هنالك فرصة تتيح لك المجيء إلى لندن. يبدو واضحًا أننا سنواجه وقتًا عصيبًا مع الأتراك في ما يتعلّق بقبرص، ومع العراقيين في ما يتعلّق بلبنان وتمويل الاتحاد، وبالكويت أيضًا، ومع الإيرانيين في ما يتعلّق بأفكارهم التوسعية في الخليج، ومع الباكستانيين في ما يتعلّق بكشمير. وسيكون لنا أيضًا غرضنا الأساس في تعزيز بعض ما نريده من وراء حلف بغداد ذاته. لذلك، أشعر بأن المؤتمر سيكون صعبًا، وأخيرًا هنالك حقيقة أخرى وهي أنه سيُعقد في لندن. لهذه الأسباب جميعًا، لا أضغط كثيرًا للتعبير عن مدى أهمية ما نشعر به من ضرورة لحضورك. أنا حقًا أعني ذلك.

موقّع

سلوين لويد

FO 371/134034

إلى: المحترم ميسون ـ عمّان

من: وزارة الخارجية ـ لندن

رسالة شخصية رقم ٨١

٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٥٨

سيدي

السفير الأردني حضر لرؤيتي هذا اليوم. قال إنه رأى نوري باشا منذ وصل هذا الأخير إلى لندن، وإنه سيلتقي به مرة أخرى في مساء اليوم نفسه. وجهات نظرهما في شأن الوضع في لبنان متشابهة. يعتقدان أن الوضع خطِر وسيستمر كذلك بعض الوقت. إذا ما اتُّخذت خطوات محددة، فإن الأردن على استعداد لتحمّل مسؤولياته في ما يخص سلامة لبنان وحماية مصالحه. هو في أي حال يعرف ما إذا كانت لدينا أي معلومة عن زيارة السيد همرشولد إلى القاهرة. في حال كانت محادثاته مع ناصر ناجحة، يمكن تجنّب التعقيدات في المستقبل.

قلت إني رأيت السيد همرشولد وهو في طريقه عبر لندن. وأخبرته حقائق الوضع، وعلى وجه الخصوص حقائق تدخّل الجمهورية العربية المتحدة والحاجة إلى تولّي وضع خطة فاعلة للتعامل معه. لم يناقش الحقائق، وقال إنه يعتزم تقديم خطة فاعلة. تسلّمنا تقارير واضحة جدًا عن وجهة نظره منذ وصوله إلى الشرق الأوسط، ويبدو أنه يستخدم خطًا متشددًا على نحو مناسب. أنا في أي حال لا أعلم ما يعتزم اقتراحه الآن مع أنني آمل بأن يكون في وسع السير بيرسون دكسن، الذي سيلتقي همرشولد في نيويورك هذا اليوم، التعرّف إلى ما جرى في هذا الشأن. حدث في بعض الأحيان تمييز بين المراقبين والقوات المسلحة، لكني أعتقد أن مثل هذا الشيء قد بولغ فيه وفي ما إذا كان المراقبون على كفاءة عالية، فهم يستطيعون الخدمة كقوة عسكرية. لدينا كل الرغبة في إبقاء الضغط على السكرتير العام للتعامل بفاعلية مع الوضع، وسوف نذكّره بأن قرار مجلس الأمن تحدث عن الحاجة إلى «ضمان» عدم حصول تسرب عبر الحدود. إذا ما بدا على خطة السكرتير العام أنها غير كافية، يمكننا أن نفضل توجيه الدعوة إلى انعقاد مجلس الأمن.

قلت إن على السفير الأردني طمأنة نوري باشا إلى أننا واعون تمامًا مدى خطورة الوضع في لبنان. المخاطر على الأمد البعيد هي لربما أكبر حتى من تلك التي على المدى القصير. على وجه الخصوص، يبدو لي من المهم التوصل إلى حل ما، والعثور على خليفة لشمعون جدير بأن يُعتمَد عليه قبل انتخابات الرئاسة اللبنانية في ٢٤ تموز/ يوليو. حالما تتم انتخابات الرئاسة، تنتهي تمامًا سلطة شمعون ونفوذه.

قال السفير الأردني إنه يرغب في تناول مسألة الكويت. المحادثات مع الحاكم في بغداد كانت مخيبة جدًا للآمال، وبات معروفًا في الاتحاد بشكل واسع أنه إذا ما تقدّمت حكومة صاحبة الجلالة بنصائح قوية إلى الحكم، فإن هذا الأخير سوف يغير رؤيته. إن التحالف مع العراق ليس بالتأكيد أقل أهمية بالنسبة إلى المملكة المتحدة من علاقة الصداقة مع الكويت. من خلال ما قاله نوري له، فإنه يظن أن العراق لربما يقرر ممارسة ضغط مباشر على الكويت، ولو أن ذلك لن يصل إلى حد استخدام القوة.

قلت إنني أعتقد أن من الحكمة أن لا يورط السفير نفسه إلى حد كبير في هذه المسألة ما دامت هنالك اختلافات كبيرة، كما يبدو، في وجهات النظر في شأنها بين العراق والأردن، بل حتى داخل العراق. أنا أعرف اهتمامات نوري باشا الشخصية، لكن يتوجب إدراك أن ليس في وسعه استخدام التهديد والمهادنة في آن واحد. إنه متيقّن وواضح جدًا. أخبرنا الحاكم بالفوائد التي نراها في انضمامه إلى الاتحاد، لكن الحاكم لا يرغب في اتخاذ قرارات متسرعة، وكان داهية من الدهاة. وهو، إضافة إلى ذلك، ليس حاكمًا مطلقًا، وعليه أن يأخذ في الحسبان وجهات نظر عائلته. دفعناه إلى اتخاذ طريق معقول، والتفكير مليًّا في اتفاق محدود من شأنه أن يشمل حقولًا محدودة بعينها. وهو أيضًا لم يستبعد احتمال استثمار مبالغ مالية في الاتحاد.

قلتُ إن على السفير إخبار نوري باشا بأننا واعون تمامًا أهمية هذه المسألة، وأننا اتفقنا على استراتيجيا تقوم على الحاجة إلى ارتباط الكويت بالاتحاد، وأن اختلافنا ينحصر في التكتيك أو في الأسلوب المتّبع لتحقيق ذلك. نحن نظن أن المسعى هو التوصل إلى اتفاق محدود الآن، يقود ربما إلى شيء أكبر في وقت غير محدد. الهدف الفوري من وجهة نظرنا هو التأثير في الحاكم وأفراد عائلته في هذا الاتجاه. ليس في وسعنا، في أي حال، أن نصدر أوامر إلى الحاكم، هذا ليس شكل العلاقة التي لنا معه. ليس في وسعنا سحب حمايتنا له أو التهديد بسحبها. أنا متأكد من أن على نوري أن يدرك أن الطريق الذي يحقق التقدم هو إقناع الكويت، لا محاولة إجبارها. وجدنا الآن، نحن والأميركيين، المال الذي ثمة حاجة مستعجلة إليه من أجل ميزانية الاتحاد. لهذا، فإن مسألة الكويت أقل إلحاحًا.

أُرسل نسخًا من هذه الرسالة إلى ممثّلي صاحبة الجلالة في بغداد، بيروت، البحرين، واشنطن وباريس وبعثة المملكة المتحدة في الأمم المتحدة ـ نيويورك.

مع عميق الود

خادمكم المطيع

وزير الخارجية

FO 371/133917

وزارة الخارجية

واشنطن

٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٥٨

سرّي

عزيزي سلوين

أشكرك على مذكرتك المؤرخة في ٢٤ حزيران/ يونيو.

في ما يخص اجتماع حلف بغداد، ماذا تقول عن المشكلات التي تجعلني أشك في ما إذا كنت قد أحسنت النصح بالتحرك قدمًا قدر الإمكان في الاتجاه الخاطئ. في أي حال، لم أعتد قط الهرب من الصعوبات، لذلك لا أستبعد احتمال عدم الحضور. في أي حال، لا أعتقد بوجوب أن تعتمد على احتمال حضوري الاجتماع، وذلك بسبب الوضع المتصل بالكونغرس والذي يمكن أن يصبح قائمًا وقت عقد الاجتماع. إذا لم أحضر، فعلينا بالطبع أن نمثّل بشكل مسؤول.

المخلص لك

جون فوستر دالاس

إلى المحترم

سلوين لويد/ وزير الخارجية ـ لندن

FO 371/133817

شخصي

خلاصة رقم ٧ (a)

زيارة رئيس الوزراء لباريس

٢٩ ـ ٣٠ حزيران/ يونيو

الشرق الأوسط

نحن نعترف بوضع فرنسا الخاص وبمصالحها في الشرق الأوسط.

ونريد أن نعمل معها بترابط وثيق في هذه المنطقة. مصالحنا هي ذاتها ـ أي إدامة استمرار تدفّق النفط، ومواجهة محاولة ناصر لابتلاع عموم العالم العربي، وفي الاتجاه نفسه دعم العرب الأصدقاء، بمن في ذلك لبنان والاتحاد العربي. نحن نرغب في رؤية النفوذ الفرنسي يتعزز. لكن هنالك الآن معضلتين أساسيتين: الأولى المشكلة الجزائرية والثانية شكوك العرب في العلاقات الوثيقة بين فرنسا وإسرائيل. هاتان المعضلتان تُضعفان لا نفوذ فرنسا في المنطقة فحسب، بل عموم الوضع العربي أيضًا. نحن نأمل بأن يتغلّبوا عليهما قريبًا، وبذلك يمكن لفرنسا أن تؤدي مرة أخرى دورًا كاملًا في تعزيز مصالحنا الغربية المشتركة في الشرق الأوسط.

FO 371/133917

سرّي

اجتماع المجلس الوزاري لحلف بغداد

طلب السير وليام هايتر كتابة مذكرة عن النقاط الأساسية التي من المتوقّع أن تبرز، لغرض مناقشتها في اجتماع المجلس الوزاري المقبل لحلف بغداد.

٢ ـ في ما يلي ملاحظات تعالج فقط النقاط المتعلقة بحلف بغداد عمومًا، لا بمسائل تقع تحت طائلة الاهتمام الفردي للدول الأعضاء في الحلف.

٣ ـ مسودة ما تم تحقيقه، وقد قدمها السكرتير العام إلى المندوبين، مرفقه طيًا. لخصت هذه المسودة الإنجازات التي حققها الحلف منذ اجتماع أنقرة وكُتبت بصيغة عمومية.

عام

٤ ـ من غير المحتمل اتخاذ قرارات مثيرة في اجتماع لندن. الاجتماع سيُعقد في وقت أقرب ممّا كنا نعتقد أصلًا، وهذا أمر مفضّل. كما أنه لم

يكن هنالك أي تقدّم مهم في أي من مجالات نشاط الحلف، ولا يوجد احتمال أن تؤدي تقارير اللجان المختلفة إلى بروز خلافات. في المقابل، من المتوقّع أن يكون النقاش في المسائل الدولية أكثر اشتدادًا بسبب وجود عدد كبير من القضايا المتنازَع فيها.

سياسيًا

٥ ـ حصل منذ اجتماع أنقرة تقدّم في تهيئة الأرضية لإقامة العلاقات التعاونية بين الحلف والمنظمات الإقليمية الأخرى، مثل الناتو. يتوقّع السكرتير العام للحلف أن يلتقي السيد سباك (M.Spaak) في باريس قريبًا وقبل اجتماع لندن. هذا اللقاء سيكون فقط استكشافيًا ما دامت سياستنا تفضّل الاتصالات ذات الطبيعة العملية المناوئة لإنشاء أي آلية مُحكمة للعلاقات والاستشارات. عليه، يتوجب عدم الإلحاح على هذا الموضوع. يجب أيضًا أن يكون هنالك تقدّم للكتابة عن التعاون العسكري مع [حلفي] الناتو والسيتو. وفي ما يتعلّق بعلاقتنا بالمنظمات الأخرى، وعلى وجه التحديد في المجال الاقتصادي، ربما علينا أن نحاول تغيير موقف النأي الأميركي الحالي الحذِر وغير المبرَّر.

٦ ـ عمليًا هنالك عدد غير محدَّد من المشكلات الدولية المربكة التي لربما ستُطرح في الجلسة المغلقة، مثل المشكلة القبرصية والمشكلة اللبنانية، كما أن من المؤكَّد أن تكون العلاقات بين العراق والكويت من بينها. وسيكون توقّعنا أكثر ممّا يجب لو قلنا إن العراقيين لن يتحدثوا مرة أخرى عن تسوية القضية الفلسطينية، ولن يتحدث الباكستانيون عن قضية كشمير. هناك، كما يبدو، تصميم على طرح المسألة الجزائرية مرة أخرى. من المحتّم أن يشكو الإيرانيون المواقف التي لا يتعاطف فيها الأعضاء الآخرون في الحلف معهم لجهة تطلّعاتهم في الخليج. ومن جانبنا علينا أن نهيئ أنفسنا لإبلاغ رفاقنا في الحلف شيئًا عن التقدم في محادثات القمة.

عسكريًا

٧ ـ لا ننتظر صدور قرارات مهمة. ويُتوقَّع ألّا تذهب اللجنة

العسكرية أبعد من تسجيل الملاحظة بخصوص ما ورد في معظم التقارير التي قُدمت إليها، نظرًا إلى أن تأليف هيئة التخطيط العسكري المشتركة لم يمض عليه سوى ستة أشهر، والهيئة في منتصف طريق دورة التخطيط الأولى. التباينات في الأفكار ما زالت قائمة، والأعضاء الإقليميون يُظهرون عدم اقتناعهم بحجم المساعدات العسكرية وسرعتها، والولايات المتحدة ونحن نسعى إلى بث شعور بالصدقية في ما يتعلّق بالمطالب الإقليمية.

٨ ـ بالاعتماد على الكيفية التي ستسير عليها المناقشات في اللجنة العسكرية، ربما يظهر بعض هذه النزاعات ليتّخذ بها المجلس قرارًا. وربما سيشكو الإيرانيون ربما سيشكون على وجه الخصوص أن الخطط الحالية غير ملائمة للدفاع المناسب عن مناطق ألبُرز و زغاروس، وسيطلبون تعديلها من منطلق أرضية سياسية.

٩ ـ يبدو الآن أن هناك احتمالًا أقل ممّا كانت عليه الحال قبل بضعة أشهر مضت من أن الطلب من أجل توحيد قيادة حلف بغداد سوف يصل إلى المجلس. والعراقيون يُظهرون علامات المعارضة في شأنها في ضوء توحيد جيشهم مع الجيش الأردني.

١٠ ـ إن تزايد حجم التدريبات المشتركة التي خُطّط لها في الخريف يبيّن أن التعاون العملي في مجال الدفاع يُظهر أنه أصبح حقيقة قائمة. ينبغي أن نقول إن على اللجنة العسكرية أن توصي بالإشارة إلى هذه التمارين، وأن يتضمن البلاغ الرسمي النهائي للاجتماع عبارة «إن هذه التمارين خُطّط لها على افتراض أن أي اعتداء على أحد أعضاء الحلف سوف يُعتبر اعتداء على جميع الأطراف الأعضاء في الحلف». الأميركيون حتى الآن كارهون الإشارات العلنية إلى مثل هذه التمارين، ولربما يرَوْن هذا المقترح غير ضروري باعتباره استفزازيًا.

الاقتصاد

١١ ـ نظرًا إلى عدم مضي وقت طويل على آخر اجتماع للّجنة الاقتصادية، فليس هناك إلّا القليل ليُكتب عن الجانب الاقتصادي. لكن

حدث تقدم ثابت، على وجه الخصوص، في مجال توسيع التعاون التقني بين أعضاء الحلف، وفي تنفيذ برنامج المساعدات التقنية. إن أداء المملكة المتحدة في هذا المجال مقْنع، إذ إن التزامنا كان مليون باوند توزَّع على مدى الأعوام الخمسة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٢، فأضفنا التزامًا ماليًا آخر قدره ٤٥٠ ألف باوند.

١٢ ـ نأمل أيضًا أن نكون قادرين على الوصول إلى اتفاق في اللجنة الاقتصادية على تنفيذ المركز التدريبي للمكائن الزراعية الخاص بالمنطقة. وسيكون موقع هذا المركز في إيران، وسيكون مشروعًا ممتازًا، وأثار سفير صاحبة الجلالة في بغداد الانتباه إلى أهميته في برقيته رقم ١١٧٥. ونأمل بأن تتبرع مصانع الآلات الزراعية في المملكة المحتدة بالمعدات لمصلحة هذا المركز، ونحن متهيئون لتقديم العون الكبير من صندوق المساعدات.

١٣ ـ مثلما حصل سابقًا، سيركز الأعضاء الإقليميون اهتمامهم على طلباتهم المتعلّقة بتمويل مشاريع الربط للاتصالات. ومن جانب المملكة المتحدة، نحن ملتزمون بمبلغ نصف مليون باوند جعلناها متاحة لهذا الغرض. مبلغ أساسي من هذا الرقم مخصص لتحسين الاتصالات، ونحن مستعدون لتقديم العروض إلى هذا العمل. بدأنا أيضًا المناقشات مع الخزانة، وبرؤية مؤدّاها أن نكون قادرين على الالتزام بمبلغ مالي إضافي عندما تُعقد اجتماعات اللجنة الاقتصادية. سفير صاحبة الجلالة في بغداد حثّ على أن نلزم أنفسنا بجميع الأموال التي قررناها، لكن ربما من الحكمة أن نحتفظ بجزء منها لأغراض الاحتياطي، من أجل مواجهة احتمال ازدياد التكاليف. على هذا الأساس، يجب أن نكون قادرين على التصرف من خلال اللجنة الاقتصادية بلا صعوبات كبيرة.

١٤ ـ من غير المحتمل أن يقدّم الأميركيون أي مساعدات، لكن حكومتي تركيا وإيران تتابعان الآن العرض الذي قدّمه السيد دالاس في اجتماع أنقرة، ومع بعض التحفيز من جانبنا؛ إذ إنهما قدمتا إلى صندوق القروض الإنمائي الأميركي طلبًا للحصول على مساعدة من أجل

مشاريعهما المشتركة، وهذا ما شجّع أعضاء الحلف على الإيمان بمفهوم المساعدات إيمانًا قويًا.

١٥ ـ بناء على مقترح وزير الخارجية، وافق المجلس في أنقرة على أن يدرس الحلف طرق تعزيز التعاون العلمي. هذا الموضوع يسير ببطء. المشكلة الأساسية هي العمل على تشجيع مؤسسة غولبنكيان وغيرها من المؤسسات الخيرية على تقديم مبلغ قدره خمسون ألف باوند إلى المؤسسة العلمية الخاصة بالحلف. لم يعبّر هؤلاء المتبرعون عن عدم رغبتهم في المساعدة، لكن من غير المتوقّع أن يقوموا بتقديم أجوبة إيجابية قبل اجتماعات اللجنة الاقتصادية. قال سفير صاحبة الجلالة في بغداد، في برقيته رقم ١١٧٥، إن على المملكة المتحدة تمويل هذه المؤسسة من موجود المساعدات المالية الخاص بنا. درسنا إمكانية ذلك من قبل، وهنالك صعوبات حقيقية في شأنها، لكن سنقوّم ذلك مرة أخرى للتوصل إلى ما إذا كان هنالك طريق للمعاونة المالية. في الوقت ذاته، جرى فعلًا تنفيذ عمل كبير في مجالات التعاون العلمي، وذلك من خلال برنامج المساعدات الفنية ومركز الطاقة النووية. هذا المركز يسير بشكل جيد، لكن الترتيبات المالية الحالية ستنتهي في تموز/ يوليو ١٩٥٩. قدمنا مقترحات إلى الخزانة تضمنت وضع مئة ألف باوند جديدة من أجل ضمان تمويل المركز لغاية عام ١٩٦١. مثل هذا العرض سيُقدَّم في اللجنة الاقتصادية، وسيكون له تأثيره الكبير.

مواجهة النشاط الهدام وكذلك العلاقات العامة

١٦ ـ من المؤمل عدم حدوث أي شيء مزعج. العمل في هذين الموضوعين يتقدم ببطء منذ اجتماع أنقرة، لكن هنالك الكثير ممّا يجب فعله.

١٧ ـ جدول عمل اجتماعات المجلس، كما اقترحه قسم السكرتاريا، مرفق طيًّا. اتُّفق مبدئيًا على هذا الجدول مع مكتب رئيس الوزراء، وفي حال عدم امتناع رئيس الوزراء عن الالتزام به في الدقيقة الأخيرة، فإنه سيحضر جلستي الافتتاح والانتهاء، إضافة إلى مشاركته في

اجتماعات الجلسات المقتصرة بعد ظهر كل يوم. اقترحنا على بغداد أن تكون ساعات الاجتماع ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحًا إلى الواحدة من بعد الظُّهر، ومن الساعة الرابعة عصرًا إلى الساعة السادسة مساء.

سي. إم. روس (C.M. Rose)

٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨

سرّي

FO 371/132776

من وزارة الخارجية ـ لندن

الـى السفارة البريطانية ـ بغداد

برقية برقم ٢١٤١

٥ تموز/ يوليو ١٩٥٨

برقية سرّية وفورية

برقيتي رقم ٢١١٢ في ٣ تموز/ يوليو (محادثة مع نوري باشا) الفقرة (٢).

ضغطتُ على نوري لسحب المذكرة العراقية المؤرخة في ٥ حزيران/ يونيو، لكنه قال إن هذا غير ممكن لأن الوزارة العراقية صادقت عليها. كان جوابي أن علينا في مثل هذه الحالة أن نقرر ردًّا، لكنني أعتقد أن من المفيد مناقشة هذا الأمر في بغداد.

٢ ـ يبدو واضحًا أن لا أمل بإقناع نوري بسحب المذكرة، لهذا سيكون من الضروري أن نردّ بصيغة رسمية. الرجاء الإبراق فورًا بتعديلاتك المقترحة المشار إليها في الفقرة (٣) (b) من برقيتك رقم ١٠٩٥ في ٢١ حزيران/ يونيو. إن من الصعوبات التي نواجهها هي أن نوري يشعر بأن سمعته الشخصية مرتبطة بالكويت.

CAB 128/part 1

رئاسة الوزارة

رقم الصفحة ٢٦٢

سرّي

لبنان

الإشارة السابقة: ٤٢ (٥٨) C.C.

خلاصة المذكرة رقم (١)

رقم الفقرة ٦

راجعت الوزارة التطورات الحالية للوضع في لبنان.

ذكر وزير الخارجية أننا أبلغنا الرئيس شمعون بأننا سنكون مستعدين، بالتنسيق مع الولايات المتحدة، للاستجابة لطلب من حكومة شرعية دستورية لبنانية لتقديم المساعدة من أجل ضمان استقلال بلادها ووحدتها ضد العدوان والتخريب اللذين تقوم بهما قوات خارجية. في الوقت نفسه، يبدو الوضع في لبنان هادئًا، وجرى إصلاح خطوط الأنابيب النفط التابعة لشركة نفط العراق والمتجهة إلى طرابلس. الرئيس شمعون أقلع عن اهتمامه السابق بطلب إعادة انتخابه للمنصب الرئاسي، ودعم الجنرال شهاب للحكومة يبدو الآن أقوى كثيرًا.

قال وزير الدفاع إن في الإمكان عند الضرورة تحريك ثلاثة ألوية من قبرص إلى لبنان، وإن القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط خُوِّل وضع هذه الألوية في حالة استعداد مبكر بشرط عدم ظهور ما يدل على تحضيرات للقيام بأي عمليات خارج قبرص.

ذكر رئيس الوزراء أن هيئتي الأركان في المملكة المتحدة والولايات المتحدة تهيئان الخطط الضرورية لأي عمل قد تظهر الحاجة إليه. وقد وافق على تأمين الولايات المتحدة للقائد العام للقوات أي قوة مشتركة يمكن أن تستحدث، ولن تُحرَّك أي قوة بريطانية إلى لبنان قبل دخول القوات

الأميركية. التطمينات بالدعم التي سبق أن أُعطيت للرئيس شمعون كافية ربما لتمكينه من ضبط النظام في البلاد، ولعل التدخّل العسكري لن يكون ضروريًا. في مقابل ذلك، إذا تدهور الوضع فسيكون من الضروري الاستجابة لأي طلب للمساعدة تبديه الحكومة اللبنانية. وإذا أُجبر لبنان على الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، فربما لن يكون في استطاعة العراق والأردن الحفاظ على استقلالهما. إن تعاوننا الوثيق مع حكومة الولايات المتحدة في هذا الموضوع يؤشر بوضوح إلى أن التعاون بيننا أُعيد تأسيسه، وأن هذا في حد ذاته يعبّر عن حجم التأثير الناجم عن مسيرة الحوادث في الشرق الأوسط. رئيسا وزراء أستراليا وكندا أُبلغا بشكل شخصي كل ما اتُّفق عليه من إجراءات وتحضيرات مع الولايات المتحدة، كما أُبلغ رئيس وزراء نيوزيلندا الوضع، بشكل أكثر عمومية. وجرى استطلاع آراء سائر بقية حكومات دول الكومنولث عن الوضع الحالي في لبنان. وريثما يبرز أي إجراء تفرضه الضرورة، من المهم الحفاظ على السرّية البالغة في شأن إجراءاتنا في التدخّل مع الولايات المتحدة في لبنان.

الوزارة: اطلعت على الملاحظة ووافقت على ما طُرح من تفاصيل.

CAB 128/32 Part 2

لبنان

الإشارة السابقة:

C.C. (٥٨)

الخلاصة رقم ٤٤، مذكرة رقم ٢

٣ ـ ذكر وزير الخارجية أن الوضع في لبنان يتدهور. المراقبون الذين أرسلتهم الأمم المتحدة غير قادرين على اتخاذ أي إجراء فاعل، ويبدو أن ثمة انقسامًا آيلًا إلى التطوّر بين الرئيس شمعون والجنرال شهاب، القائد العام للجيش اللبناني. إذا ما دعا الرئيس شمعون حكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى التدخّل، فمن الضروري الآن، وفي ظل الطلب

اللبناني الرسمي الحالي من مجلس الأمن، أن يُناقش المجلس الموضوع قبل أي مبادرة يمكن أن تتخذها الحكومتان. وإذا ما جرى التصويت على مقترحاتنا المشتركة في المجلس، فسنحتاج عندئذٍ، بل لا بد في ظل ميثاق الأمم المتحدة من أن نشرع في تنفيذ عمل مستقل.

الوزارة: اطّلعت على تصريح السيد وزير الخارجية.

FO 371/133837

سرّي

عرض تاريخي موجز
مساعدة القوات الجوية الملكية العراقية

أ. يرتبط سلاح الجو الملكي البريطاني (س. ج. م. ب.) بالعراق منذ أمد بعيد، ولديه دومًا علاقات وثيقة بالقوة الجوية الملكية العراقية (ق. ج. م. ع)، التي سُلّحت منذ تأسيسها بالطائرات البريطانية وأُعدَّت وفق نمط س. ج. م. ب. وفي إثر انضمام المملكة المتحدة إلى حلف بغداد عام ١٩٥٥، واستنادًا إلى بنود الاتفاق الخاص المعقود بين المملكة المتحدة والعراق (وهو الاتفاق الذي وافق بموجبه س. ج. م. ب. على الانسحاب العملياتي من العراق)، قامت، وبتصاعد، حالة التعاون الثنائي بين س. ج. م. ب وق. ج. م. ع. ونُفّذت أمور كثيرة باتجاه المساعدة على تطوير ق. ج. م. ع. لغرض تحويلها إلى قوة فاعلة حديثة قادرة على أن تؤدي دورًا شاملًا في الدفاع المشترك عن المنطقة.

٢. إن الاتفاق الخاص الموقّع عام ١٩٥٥ والمذكرات الملحقة المتبادلة يتضمنان تحقيق «التعاون الوثيق» بين حكومتي البلدين من أجل الدفاع عن العراق، بما في ذلك «وضع الخطط، التدريب المشترك وتوفير المستلزمات التي يمكن أن يُتّفق عليها. . . وبهدف تعزيز القوات المسلحة العراقية وجعلها جاهزة وبحالة كفاءه واستعداد تامين في جميع الحالات». بعض أهداف التفاصيل الإضافية أُشير إليها في الملحق ١ المرفق.

الشروط الحالية التي تضمّنها الاتفاق الخاص

٣. كجزء من الاتفاق الخاص، وافقت المملكة المتحدة على التخلّي عن المطالبة بمبلغ ٢,٣/٤ مليون باوند تقريبًا، يغطي قيمة المعسكرات الثابتة والممتلكات (في الحبّانية والشعيبة والبصرة) التي سُلّمت إلى العراق، وعلى أساس أن يخصّص العراق هذا المبلغ في عامَيْ ١٩٥٦ و١٩٥٧ من أجل مشتريات من المملكة المتحدة تشمل أسلحة ومعدات، ومن أجل تغطية تكاليف تدريب العناصر العراقية مع القوات البريطانية. لهذا لم تُدفَع مبالغ مالية نقدية من أجل العراق في مقابل المباني التي انتقلت إليهم. وفي الواقع أنفق العراقيون حوالى مليوني باوند على معدات عسكرية، ولا سيما دبابات من طراز «سنتوريون».

إعارة عناصر من سلاح الجو البريطاني إلى قوة الجو العراقية

٤. بناء على طلب الحكومة العراقية، واستنادًا إلى بنود الاتفاق الخاص، أُسس فريق تدريسي (BLPI) تابع لـ س.ج. م. ب. في العراق للمساعدة في تنظيم ق.ج. م. ع. وتدريبها على تنفيذ المهمات المخصصة لها.

٥. فريق س. ج. م. ب. هو بقيادة ضابط جوّي كبير (Group Captain) عُيّن مستشارًا للعراق (مستشار رئيس هيئة الأركان والقوات المسلحة العراقية، ومستشار قائد القوة الجوية الملكية العراقية أيضًا)، ورئيسًا للعناصر البريطانية المعارة (للقوة الجوية العراقية فقط). حاليًا، يتألف الفريق المذكور من ٢٤ ضابطًا و١٦ ضابط صف (NCOs) من ذوي التخصصات والحقول المختلفة، وهم من يتولون تنفيذ إصدار توصيات المهمات في مقار قيادات ق. ج. م. ع. والقواعد ومواقع التدريب.

٦. بموجب اتفاق مع السلطات العراقية، فإن تكاليف فريق BLPI مشتركة، وعلى أساس الدفع الاعتيادي، وكذلك تُدفَع رواتب العناصر من ميزانية وزارة الطيران، في حين أن ق. ج. م. ع. مسؤولة عن دفع الرواتب المحلية، وتأمين السكن وتكاليف النقل.

٧ .**فريق خدمة طائرات «هنتر»**: إضافة إلى فريق BLPI، ألحق س. ج. م. ب. فريق خدمة يضم ضابطًا واحدًا مع ٢٧ من عناصر ضباط الصف،

إضافة إلى رجال طيران، وذلك في قاعدة الحبّانية لمساعدة ق. ج. م. ع. في صيانة طائرات «هنتر». أمّا تكلفة هذا الفريق، الذي أُلحق مع الطائرات «هنتر ٦» التي قُدمت هدية إلى العراق عام ١٩٥٧ (انظر الفقرة ١٣)، فتلافتها حكومة صاحبة الجلالة بناء على طلب وزارة الخارجية. الهدف هو أن يبقى هذا الفريق في العراق مدة تبلغ عامين تقريبًا، وربما حتى نيسان/ أبريل ١٩٥٩، ويؤمل خلال ذلك بأن يتمكن عناصر ق.ج. م.ع. سوف يتمكنون من صيانة طائرتهم.

التدريب في المملكة المتحدة

٨. في عام ١٩٥٦ قدّمت ق. ج. م. ع. مقترحات لتدريب حوالى ٢٠٠ طيار [عراقي] في المملكة المتحدة خلال عامين. وقبل تنفيذ ذلك أُرسل بين وقت وآخر إلى هذه البلاد عدد قليل من الطيارين والعناصر الجوية الأخرى في الاختصاصات المختلفة ليتلقّوا تدريبات. اعتُبر المشروع الأكبر، الذي يتضمن تدريب على «هنتر»، جزءًا من خطة خمسية لتنمية ق. ج. م. ع.، ووُضِعت ترتيبات خاصة لضمان توفير مقاعد مناسبة وجيدة للطلاب العراقيين في مدارس التدريب على الطيران التابعة لـ س. ج. م. ب. من أجل تنفيذ متطلبات برنامج العامين الذي ابتدأ في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧. ولغرض التوثيق، نشير إلى أن من بين ١٢٠ متدربًا عراقيًا كان يتوجب أن يباشروا تدريباتهم، وصل حوالى ٥٠ فقط، إضافة إلى عدد من الطلاب يراوح بين ٣٠ و٤٠ طالبًا يُتوقَّع وصولهم بين آذار/ مارس وأيار/ مايو ١٩٥٨. نفهم أن صعوبات ذات صلة بالمستلزمات والأموال في العراق هي المسؤولة عن عدم انتظام البرنامج التدريبي. حاليًا، هناك في هذه البلاد حوالى ١٢٠ من أطقم ق. ج. م. ع. علاوة على عناصر أرضية، وكلهم ملتحقون ببرامج تدريب مختلفة. أكمل عدد قليل من الطيارين تدريباته المتعلقة بقيادة «هنتر»، وعادوا الآن إلى العراق مع حوالى ٢٥ من ضباط الصف للخدمات الأرضية كانوا قد وصلوا إلى المملكة المتحدة في العام الماضي لإنهاء تدريبات خاصة بالطائرات «هنتر».

٩. جرى تحميل ق. ج. م. ع. أجور الدورات التدريبية وعلى أساس التكاليف الإضافية المقدمة إلى س. ج. م. ب.، لهذا فإن أجور تدريبات الطيران ترتبط بأعداد الطلاب وساعات الطيران في أثناء التدريب. إذ تكلفة مشروع تدريب ٢٠٠ طيار للعراق، وفق ما يتطلبه برنامج طائرات الـ «هنتر»،

يأخذ في الاعتبار جميع متطلباته بحيث إنه سيكون في نهايته ضعف هذا المبلغ.

التجهيز

١٠. في نهاية العام تقريبًا، أعيد تنظيم التجهيز ونظام الصيانة الخاص بـ ق. ج. م. ع.، بمساعدة من س. ج. م. ب.، وهو حاليًا مصوغ وفق أنظمة العمل الخاصة بـ س. ج. م. ب. كما جرى توسيع تسهيلات لتأمين تجهيزات من المملكة المتحدة على أساس من حكومة إلى حكومة بحيث تشمل العراق. عناصر BLPI متوافرون حاليًا، وهم مؤهلون لتقديم النصيحة على نحو موقت، مع أن لدينا سببًا للاعتقاد أن ق. ج. م. ع. أخفقت في مناسبات عدة في أن تأخذ هذه النصيحة في الحسبان. قاد هذا الأمر أولئك العناصر مؤخرًا إلى مواجهة مشكلات في توقيتات تجهيزها بالأدوات الاحتياطية لطائرات «هنتر». اتُّخذت خطوات لتذكير ق. ج. م. ع. بأهمية طلب مشورة فريق BLPI ومساعدته في هذا الشأن. وأُبلغ الفريق أن عليه أخذ المشورة من قوات قيادة القوات الجوية الملكية البريطانية في الشرق الأوسط (M.E.A.F) أو من وزارة الطيران لغرض تقديم المساعدة لهم حيثما كان ذلك ضروريًا.

١١. في ظل ظروف التجهيز الاعتيادية للقوات الجوية الأجنبية، نطلب الدفع النقدي مقدَّمًا، وقبل الاستجابة لتنفيذ الطلبات. لكن كتنازل، أو كامتياز، ولإسناد العراق في مشكلات محددة وهو الذي يملك الخبرة باتّباع هذا الإجراء في الطرق المالية لشروط الدفع، قُدِّم عرض من أجل تبنّي نظام دفع يعتمد على الدفع المقدَّم ويغطي ما اتُّفق عليه من تكاليف محتملة للخدمات التي ستُطلب. بموجب هذا الترتيب، يؤمل بتسريع عملية إيصال المعدات، بينما يحقق ذلك للسلطات المالية العراقية السيطرة على إمكانية توفير المبالغ المطلوبة لأغراض شراء الأدوات الاحتياطية وغيرها. وجرى مؤخرًا ترتيب ارتباط آخر بغرض الاستجابة لمطالب مقدَّمة من الملحق الجوي العراقي في السفارة العراقية في لندن، وتتعلّق بطلبات طارئة يتم الحصول عليها من دون دفع المقدَّم إلى حد لا يزيد على ٥ آلاف باوند.

إعادة تجهيز الأسراب التابعة لـ ق. ج. م. ع.

١٢. تستخدم ق. ج. م. ع. طائرات «فينَم» (Venom) منذ أعوام عدة

باعتبارها ضمن الخطوط العملياتية الأولى، إلّا أن القوة الجوية تهدف إلى إعادة تجهيز أسرابها بأحدث المقاتلات المنتَجة حاليًا. أمّا نظام القتال الحالي لدى ق. ج. م. ع.، فأُشير إليه في الملحق رقم ٢.

هدية من خمس طائرات «هنتر ٦»

١٣. جُهّزت منذ عام مضى خمس طائرات «هنتر ٦» هدية من حكومة صاحبة الجلالة. وأُرسلت مع الطائرات أدوات احتياطية تكفي لثلاثة أشهر. وجرت أيضًا إعارة فريق خدمات مكوَّن من ٢٨ من عناصر س. ج. م. ب، للمساعدة من دون مقابل مالي في صيانة الطائرات وتدريب عناصر ق. ج. م. ع. في العراق. قُدرت قيمة الهدية (بما في ذلك تكاليف الإيصال) في حينه بحدود ٦٦٢ ألف باوند. وقامت وزارة الخارجية بتأمين هذا المبلغ.

مبيع عشر طائرات «هنتر ٦»

١٤. في أواخر العام الماضي، طلب العراق شراء عشر طائرات «هنتر ٦» إضافية، على أن يتم تأمينها بموجب أسس مالية للتسديد، وذلك لغرض استكمال السرب الأول. وطُلب من حكومة صاحبة الجلالة قبول تسديد ثمن هذه الطائرات إلى حين حلول السنة المالية ١٩٥٨/ ١٩٥٩. قُبلت صيغة الدفع هذه، وأُجريت ترتيبات لتوريد هذه الطائرات العشر (بمواصفات مماثلة تقريبًا لمستوى الطائرات الخمس التي جرى توريدها من قبل) وكان ذلك خلال كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٧ وكانون الثاني/ يناير ١٩٥٨. في إثر ذلك، قرر العراق دفع قيمة هذه الطائرات وما تتطلّبه من أدوات احتياطية، وعلى أساس حصول الاستلام لتجنّب دفع الفوائد المستحقة وقدرها ٢٢ ألف باوند. وتمّت الصفقة في النهاية وفق هذه القاعدة، وأُرسلت الطائرات بحسب ما اتُّفق عليه مسبقًا. وافقت وزارة الطيران على هذا الأسلوب القائم على أسس الدفع النقدي (الفوري) حالما يتم توصيل التجهيز، وذلك بدلًا من صيغة الدفع المقدَّم مسبقًا. إن إجمالي تكلفة الطائرات العشر والأدوات الاحتياطية يصل إلى مليون ومئتين وثمانية وثمانين باوندًا، ودفع العراق المبلغ كله بالتمام والكمال.

١٥. يقول العراقيون (في مناقشات مع سفير حكومة صاحبة الجلالة) إن خططهم الأولية تتضمن الحصول على سرب ثانٍ من نوع «هنتر» خلال

عام ١٩٥٨، وسرب ثالث خلال عام ١٩٥٩. وأشاروا في الأيام القليلة الماضية إلى احتمال شراء ثمانية أسراب بحلول عام ١٩٦٠.

طائرات «فينَم» هدية

١٦. في عام ١٩٥٧ أصبح عدد من أسراب «فينَم» التابعة لقيادة قوات الشرق الأوسط فائضًا على حاجة س. ج. م. ب. ومن البدائل للتخلص من هذه الطائرات محليًا، باعتبارها خُردة، قُدِّم ستٌّ منها في حالة جيدة إلى ق. ج. م. ع. من دون مقابل مالي لتدعيم قوة طائراتها من طراز «فينَم».

قاعدة الحبّانية

١٧. استجابة لطلب عراقي يتعلّق بالمساعدة المالية لتأمين تكلفة تنمية مطار الحبّانية، وافقت وزارة الطيران مؤخرًا على المساهمة بمبلغ ٣٢٣٠٠ باوند، على أن يدفع س. ج. م. ب. نصف المبلغ، لتقوية المدرج. وعلى الرغم من عدم اعتباره موضوعًا يخص حاجة س. ج. م. ب. إلى إجراء تحسينات في المطار الذي يستخدمه العراق، فقد اعتُبرت تقوية المدرج تطورًا مرحبًا به، وذلك في ضوء استخدام س. ج. م. ب. للمطار في عمليات إقلاع وهبوط طائرات النقل التابعة له خلال مرورها بالأجواء العراقية، وكذلك عمليات إقلاع وهبوط الطائرات الحربية التي من المؤمل أن تزور الحبّانية لأغراض التدريبات المشتركة مع ق. ج. م. ع.

١٨. إن س. ج. م. ب. مستمر في تقديم نصف التكلفة المالية المتصلة بالتشغيل وبصيانة المعدات والخدمات المشتركة، التي تقدَّم إلى الطرفين العراقي والبريطاني في الحبّانية.

المساعدات المقدمة إلى حلف بغداد

١٩. في العام الماضي قدَّمت المملكة المتحدة مبلغ نصف مليون باوند في إطار مساعدات سنوية إلى حلف بغداد لأغراض إعداد التصاميم. وجرى درس حاجات البلدان المعنية التي ستؤهَّل لتحقيق مثل هذه المساعدات، وسيتم تقديم الأسبقيات في شأنها. يبدو من المتوقّع، في ما يخص موضوع العراق، أن بعض هذه الأموال سيُخصص لتحسين خدمات نظام الإنذار المبكر والسيطرة القتالية، وذلك من خلال أجهزة رادار حديثة، وأنجزت مؤخَّرًا

متطلبات إعداد دراسة عن السيطرة والإنذار المبكر في منطقة حلف بغداد. وبالنسبة إلى فريق استطلاع الدفاع الجوي، فإن سلطات حلف بغداد هي تقوم بتشكيله، وتقوم الحكومات ذات الصلة في الوقت الحاضر بدرس التقرير.

٢٠. في حزيران/ يونيو ١٩٥٧، قدَّمت المملكة المتحدة إلى اجتماع اللجنة العسكرية التابعة لحلف بغداد عرضًا إضافيًا آخر يغطي المساعدة في التدريبات العسكرية. وخصصت وزارة الدفاع لهذه الأغراض ٣٠ ألف باوند سنويًا، يتوافر منها ٨ آلاف وخمسمئة باوند لوزارة الطيران لسنة ١٩٥٨/ ١٩٥٩ لأغراض تنفيذ دورات تدريبية مع س. ج. م. ب. لخدمة دول حلف بغداد.

FO 371/133917

من: السفارة البريطانية ـ بغداد/ السير مايكل رايت

إلـى: وزارة الخارجية ـ لندن

برقية رقم ١٢١٨

٦ تموز/ يوليو ١٩٥٨

برقية سرّية

أخبرني السكرتير العام في وزارة الشؤون الخارجية أن شاه إيران اقترح أن يُعقد في إسطنبول في ١٤ تموز/ يوليو اجتماع لرؤساء الدول الإسلامية الأعضاء في حلف بغداد. الهدف هو مناقشة الوضع في الشرق الأوسط قبل اجتماع المجلس الوزاري للحلف في لندن. وردّ الرئيس الباكستاني على المقترح بالقول إن ما يناسبه أكثر هو عقد الاجتماع في طهران بعد بضعة أيام. الملك فيصل يفضّل الاجتماع في إسطنبول أو لربما في طهران يوم ١٤ تموز/ يوليو، لكن يُستحسن ألّا يكون بعد هذا التاريخ لكونه لا يرغب في تأجيل زيارته إلى لندن.

٢ ـ عبّر يوسف الكيلاني عن خيبة أمله التي سيكون سببها عدم تمكن السيد دالاس من المشاركة في اجتماع لندن.

(انتهت البرقية)

FO 371/133823

الشرق الأوسط

١. الاتحاد العربي

الأسبقية الأولى يتوجب أن تكون مساعدة أصدقائنا. وهذا يعني مساعدة عسكرية واقتصادية إلى الاتحاد العربي.

المساعدة العسكرية

٢. وعد الأميركيون بتأمين ١٨ طائرة «ف ٨٦» للعراق، وكذلك ١٢ طائرة «هنتر ٦» للأردن، بأسلوب الشراء للبضاعة المطروحة في ميناء التصدير (البيع الخالص). من جانبنا، نأمل بتوفير التدريب الضروري لجعل الأردنيين والعراقيين مؤهلين للتعامل مع هذه الطائرات.

٣. لربما هذا يكفي في الوقت الحاضر، لكن الأميركيين هم الآن متباطئون في إيصال طائرات «ف ٨٦» والمصادقة على آخر الطلبات لطائرات «هنتر»، وهُم لم يبلغونا أيضًا وجهات نظرهم في شأن خطتنا المتعلّقة بتدريب الطيارين. نريد منهم أن يكونوا أكثر سرعة في إجراءاتهم، وقبل كل شيء.

المساعدة الاقتصادية

٤. سفيرا الولايات المتحدة وبريطانيا في بغداد قدّرا أن الاتحاد العربي سيواجه هذا العام عجزًا في الميزانية قدره ١٦ مليون باوند، من بينها ١٤ مليون باوند ستكون من نصيب العراق ومليونا باوند من نصيب الأردن. هذا العجز سينخفض حوالى ١٠ ملايين باوند إذا ما استمرت ميزانية المساعدة الأميركية للأردن على مستواها الحالي. تأمل حكومة الاتحاد بسدّ العجز المتبقي عبر قرض من شركة نفط العراق التي قدّمت بالفعل قرضًا بمبلغ نصف مليون باوند، وهي الآن تدرس تقديم قرض آخر بمبلغ ٤ ملايين ونصف مليون باوند.

نؤمن بأن أفضل صيغة لتقديم المبالغ وجعلها نجاحًا محسوسًا للاتحاد العربي هي أن تكون من خلال تنفيذ شكل من أشكال وكالة تنمية مشتركة، يمكننا ويمكن الأميركيين من خلالها أن نساهم بالأموال. نحن مستعدون للمساهمة بمبلغ مليون باوند، على مدى ثلاث أعوام. نأمل بأن يساهم الأميركيون بمبلغ لا يقل عن تسعة ملايين باوند.

من السفارة البريطانية
بغداد ٢٩/ ١/ ١٩٥٩

مكتوم

التقرير السنوي عن العراق لعام ١٩٥٨

١ ـ كان عام ١٩٥٨ من الأعوام المنذرة بالشؤم بالنسبة إلى العراق؛ فحكم العائلة الهاشمية الملكي الدستوري، الذي أُسّس خلال حكم الانتداب عقب الحرب العالمية الأولى، وتخلص من صدمات عام ١٩٣٠ والحرب العالمية الثانية، وتحالف مع بريطانيا في حلف بغداد، انهار كليًا خلال ساعات قليلة، وأقيمت مكانه جمهورية تحت حكم عسكري موقت، تعهد بالحياد تجاه الصراع بين الشرق والغرب وبالتعاون الوثيق مع الأقطار العربية الأخرى.

حصل هذا التغيير عن طريق انقلاب عسكري، إلّا أن نجاحه يعود بالدرجة الأولى إلى قوة المعارضة الداخلية للنظام القديم. السبب الوحيد الذي أوصل المعارضة القائمة منذ زمن بعيد إلى نقطة الانفجار هو التحدي المتمثّل بالرئيس عبد الناصر الذي استطاع من خلال الدعاية إثارة مشاعر قوية ضد النظام بين طبقات كثيرة في المجتمع، وبالوسائل نفسها حدّ من مجال المناورة الموجودة لدى الحكومة العراقية تحت حكم الزعيم عبد الكريم قاسم، متوجسة من عبد الناصر كما كانت هذه الحكومة في كانون الثاني/ يناير تحت زعامة الأمير عبد الإله والسيد نوري السعيد، ولم يكن هناك احتمال آني لانضمام العراق إلى أي نوع من اتحاد حقيقي مع الجمهورية العربية المتحدة.

تشكيل الاتحاد العربي

٢ ـ بعد عام من الهدوء النسبي عقب أزمة السويس عام ١٩٥٦، بدأ عبد الناصر في خريف ١٩٥٧ يتّبع سياسته التقدمية في الشرق الأدنى. ولما بدأ عام ١٩٥٨، كانت التطوّرات التي قادت إلى تشكيل الجمهورية العربية

المتحدة في الأول من شباط/ فبراير على قدم وساق. وكان على رأس الحكومة العراقية عبد الوهاب مرجان (سياسي شيعي متوسط العمر) الذي كان البلاط (الملكي) يحاول تجربته كزعيم مقتدر للجيل الصاعد، إلّا أنه سرعان ما أظهر عدم مقدرته كرئيس للوزراء، وكان يفترض أن يترأس السيد نوري السعيد الوفد العراقي إلى اجتماع مجلس وزراء حلف بغداد في أنقرة يوم ٢٧ كانون الثاني/ يناير (كان نوري السعيد خارج الوزارة لكنه عاد في ٢ آذار/ مارس رئيسًا للوزراء). وكان العمل العراقي للردّ على تحدي عبد الناصر يقرره إلى حد كبير نوري السعيد وولي العهد، اللذان كانا يريان أن تشكيل الجمهورية العربية المتحدة يمثّل بلورة لجميع مخاوفهما من عبد الناصر، ويحتمل أن يقود إلى إطاحة الحكم الهاشمي في الأردن، ومن خلال السيطرة على أنابيب النفط يمكن خنق العراق. كما أن الجمهورية العربية المتحدة تمثّل تحديًا سياسيًا قويًا لأن عبد الناصر ليس بالنسبة إلى أكثرية الشعب العراقي البطل الناجح تجاه الغرب فحسب، بل هو أيضًا الزعيم المرتجى لحركة توحيد الشعب العربي.

٣ ـ وأخيرًا، لقي اقتراح حسين ملك الأردن في شأن اتحاد العراق مع الأردن باعتباره استجابة لهذا التحدي ترحيبًا آنيًا من جانب البلاط الملكي العراقي والحكومة. وبفضل رغبة الملك حسين في قبول أولوية الملك فيصل وإسقاط الطلب الأردني المحرّض على انسحاب العراق من حلف بغداد، تم التوصل في الحال إلى اتفاقية تشكيل الاتحاد العربي. نُظمت هذه الاتفاقية في مسودة ودستور ذي صيغة مختلطة تحفظ البلاطَين الملكيين والسيادة الدولية للبلدين، إلى حين تأسيس برلمان فدرالي وحكومة ذات مسؤوليات محددة، وتوحيد القوات المسلحة وإدارة الشؤون الخارجية. وبصرف النظر عن اختيار الملك فيصل رئيسًا للاتحاد، فإن مساواة العراق بالأردن ذُكرت في الدستور الاتحادي، وقد رأت الحكومة العراقية أن هذا المبدأ هو الأساس المفضَّل لتوحيد العرب لا فرض السيطرة كما اختارها عبد الناصر، وهي وجهة النظر التي أظهر الزعيم قاسم أنه متفق تمامًا معها. مع ذلك، تعهد العراق بتحمل ٨٠ في المئة من ميزانية الاتحاد في العام الأول. وصادق مجلس النواب ومجلس الأعيان العراقيان على الدستور بالإجماع. وبما أن التغيير الناشئ في الدستور العراقي نفسه يتطلب موافقة

برلمانين متعاقبين، حُلّ مجلس النواب. وعندما جرت الانتخابات وأنجز البرلمان الجديد العمليات الدستورية، استقالت وزارة نوري السعيد الرابعة عشرة، وبعد شيء من التردد من جانب الملك حسين قبل تعيين نوري رئيسًا لوزارة الاتحاد. واختير رجل البلاط أحمد مختار بابان لمنصب رئيس وزراء العراق، بمسؤوليات تقتصر على المجال الداخلي والمدني. ووُزِّع معظم السياسيين في المؤسسات العراقية بين الحكومتين اللتين كانتا في السلطة يوم ١٣ تموز/ يوليو.

العراق والكويت

٤ ـ كان تشكيل الاتحاد العربي في الأساس هو الردّ على الجمهورية العربية المتحدة أكثر ممّا كان رغبة حقيقية من طرف العراقيين، الذين كان معظمهم لا يثق بالملك حسين ولا يعتقد بقابلية الأردن للبقاء، كما أنه كان لا يحبذ ضخامة العبء المالي الذي سيلقيه الاتحاد على كاهل العراق. لهذا، كانت رغبة العراقيين في جلب أعضاء جدد. وأصبح واضحًا منذ البداية أنه على الرغم من أن الملك سعود بارك الاتحاد، فإنه كان يخشى عبد الناصر إلى حد أنه لا يستطيع التفكير في الانضمام اليه.

عليه، كان اهتمام العراق الكلّي موجهًا نحو الكويت. ومارست حكومة صاحبة الجلالة ضغطًا كبيرًا لضمان مناصرة الكويت والدعم المالي. كانت هذه المسألة في البداية هي الشغل الشاغل للعراق عندما توقف وزير الخارجية في بغداد يوم ٧ آذار/ مارس فيما كان طريقه إلى مانيلّا. وبعد ذلك واجه نوري حكومة صاحبة الجلالة بأحد الخيارين: إمّا أن تتخلى المملكة المتحدة عن علاقاتها الخاصة بالكويت، لإرغام الكويت على الدخول في الاتحاد العربي، أو أن يستمر العراق في مطالبته الإقليمية بالكويت. وعلى الرغم من شكوك البلاط وزملائه، كان نوري سعيد يعود إلى هذه المقترحات، مع بعض التغييرات في فترات منتظمة حتى قيام الثورة. وبالطبع، لا يمكن حكومة صاحبة الجلالة قبول ذلك، إلاّ أنها وافقت على القيام بما تستطيعه لتبيّن للحاكم أخطار الموقف الذي سبّبته مؤامرات عبد الناصر في لبنان والأردن، وتحالفه مع الاتحاد السوفياتي، والمساعدة التي يمكن أن يمنحها الحاكم للاتحاد العربي عند ارتباطه به. مع

ذلك، كان الحاكم مشكِّكًا في العراق، وظن أن انضمام الكويت إلى الاتحاد سيكون خطرًا على حكم عائلته وعلى تسوية المسائل والخلافات المعلَّقة مع الحكومة العراقية. إن الإفراط المتزايد الذي واصل من خلاله نوري فرض آرائه (في ٩ حزيران/يونيو تمادى إلى حد أنه قدم استقالته في وقت عكس فيه حتى الاعتقاد العراقي الواسع النطاق أن المملكة المتحدة هي المسؤولة عن منع الكويت من الانضمام) كان معيارًا للجهد الذي شعر به، وسيتعرض له العراق والاتحاد بالقياس المتزايد لتدخّل الجمهورية العربية المتحدة في لبنان والتخريب في الأردن. وفي أحد الأوقات، كان الملك وولي العهد في حالة يأس من رسوخ الاتحاد العربي وحتى بقاء السلالة الهاشمية في العراق. إن قرار الحكومتين البريطانية والأميركية تقديم منحة مقدارها ٢٥ مليون دولار ومساعدة بمقدار ٤ ملايين دولار إلى ميزانية الاتحاد الأولى كان يُعتبر مجرد إجراء قصير الأمد لا يمكنه إزالة الخطر الرئيس.

الوضع قبل انقلاب ١٤ تموز/يوليو

٥ ـ لم يكن الاتحاد العربي مرغوبًا فيه في العراق لأنه كان يُعتبر اتحادًا للقصرين الملكيين، ويمثّل حكومتين متسلطتين ويعارض وحدة الشعب العربي أكثر ممّا يحبّذها. كما أن العبء المالي الثقيل المفروض على العراق واجه انتقادًا كبيرًا، فقرر القصر ضمان عدم وجود أي عقدة دستورية في تأسيس الاتحاد، أو ظهور معارضة في البرلمان العراقي. سيطرت السلطات بشكل تام على انتخابات مجلس النواب يوم ٥ أيار/مايو، بحيث إن أكثرية المرشحين العظمى الذين سُمح لهم بالترشيح عادوا من دون أي معارضة، ولم يتكلم أي عضو جديد في المجلس ضد الاتحاد. وساعد الاستياء الذي أثاره ذلك على زيادة حدة عداء المثقفين للنظام، ولا سيما الجيل الجديد الذي استند إلى عدم وجود حرية سياسية أو أي علاقة عاطفية بين الحكومة والشعب، وإلى عدم ثقة السياسيين الذين ليس لمعظمهم اتجاه سياسي أو نشاط، والذين تولّوا مناصب في فترات كثيرة، وكانت جرائمهم المزعومة في محاباة الأقارب والفساد موضع انتقاد كبير وكراهية الشعب لحلف بغداد والتحالف البريطاني الذي لا يزال يعتقد أكثر

الناس أنه يمثّل الهيمنة البريطانية وفرض الانشقاق على العالم العربي. وكانت الوزارتان برئاسة نوري وبابان تصرحان علانية بضرورة الإصلاح الاجتماعي وإجراءات قصيرة الأمد لتحسين الاقتصاد، إلّا أن الانشغال بالسياسة الخارجية ونفوذ ملّاك الأرض المحافظين في البرلمان كانا يعنيان عدم اتخاذ إجراء فعال، حيث إن الفوائد الاقتصادية لبرنامج التنمية العراقي المعروف كانت أبعد أمدًا من أن تنتج فائدة سياسية آنية. ولما حل فصل الصيف، كان المناخ السياسي الداخلي يزداد قلقًا بالتدريج تحت تأثير أخبار التمرّد المعادي لـ [الرئيس اللبناني] شمعون في لبنان، والوصول بالتالي إلى أن حاكم الكويت قرر عدم الانضمام إلى الاتحاد، إلّا أنه لم تكن هناك أي إشارة عامة إلى تطوّر موقف ثوري ملتهب. واتّخذت إجراءات الاستعداد لاجتماع المجلس الوزاري لحلف بغداد في لندن في أواخر تموز/يوليو، الذي سبقه اجتماع إسلامي في إسطنبول كان من المقرر أن يحضره الملك ونوري يوم ١٤ تموز/يوليو.

انقلاب ١٤ تموز/يوليو

٦ ـ كان الانقلاب العسكري الذي قام به لواءا مشاة مباغتة تامة للبلاط والحكومة والمراقبين الأجانب. ويبدو أن الضابطين اللذين قادا هذا الانقلاب، الزعيم عبد الكريم قاسم آمر اللواء ١٩ والعقيد عبد السلام عارف آمر اللواء ٢٠ بالوكالة، كانا مع ضباط آخرين أطلقوا على أنفسهم اسم الضباط الأحرار يتحينون الفرصة لقلب النظام. وتهيأت فرصة قصيرة لأجل بحركة لواءين من منطقة بعقوبة الواقعة شرق بغداد والمرور بها. وكانت الأوامر قد صدرت بتوجّه اللواءين المذكورين (١٩ و٢٠) إلى الأردن للمساعدة في حفظ النظام الداخلي هناك. وفي هذا الانقلاب لقي الملك وولي العهد مع أفراد آخرين من العائلة المالكة حتفهم على يد مفرزة عسكرية خارج القصر. أما نوري السعيد، فاختفى عن الأنظار لكن عُثر عليه في اليوم التالي وقُتل، وتعرضت السفارة البريطانية للنهب من جانب الغوغائيين، وقُتل أحد البريطانيين، وأُعلن النظام الجمهوري وسط مشاهد من الفرح الغامر. وسرعان ما اتخذ الانقلاب مظهر ثورة شعبية، وانفجرت في أفراح صاخبة ووحشية عارمة جميع مشاعر الكراهية والإخفاق المكبوتة التي ترعرعت على

إحساس قوي متذمر وعداء لحكم أوتوقراطي، وازدراء للهيمنة الغربية، وامتعاض من الفقر الظالم. وعندما انتهت، ظهر بعض تعابير الأسف لمقتل الملك، ولم تظهر تلك التعابير بالنسبة إلى الوصي عبد الإله ونوري السعيد.

الحكومة الجمهورية والتنافس بين قاسم وعارف

٧ ـ إن الحكومة التي انبثقت الآن تضم أعضاء من الحزب الوطني الديمقراطي (اشتراكيين)، وحزب الاستقلال (قوميين)، وحزب البعث، مع مجاميع أقرب إلى الشيوعية، إلّا أنها في الأساس دكتاتورية عسكرية. وأُلقي القبض على معظم السياسيين البارزين للنظام السابق، وكثير من المسؤولين وضباط الجيش، لغرض تقديمهم للمحاكمة أمام محكمة عسكرية. وأُعلنت الأحكام العرفية، وعُيّن حاكم عسكري عام يتمتع بسيطرة فعالة على القضايا التنفيذية. وتمت السيطرة الدقيقة على التنقل، وفُرضت الرقابة العسكرية، واستمر الحظر المفروض على النشاط الحزبي السياسي العلني. وكانت السياسة التي أعلنها الزعيم قاسم بخصوص الشؤون الداخلية هي تطهير الإدارة من العناصر الموالية للنظام السابق، والقضاء على الإقطاع، وتنفيذ استصلاح الأراضي، والعمل الفوري لرفع مستوى المعيشة. وتعهّد بتشريع دستور ثابت وإجراء استفتاء عام تعقبه انتخابات بعد فترة انتقالية لم تحدَّد مدتها. أما بخصوص القضايا الخارجية، فأعلن الحياد بين الشرق والغرب، مع التعاون الوثيق مع الأقطار العربية الأخرى، وبالأخص الجمهورية العربية المتحدة. وكانت هذه السياسة تتضمن تقريبًا التعاون بعض الشيء مع جميع الدول، بما في ذلك الدول الغربية والأقطار غير العربية المجاورة للعراق. وكان احترام العراق جميع الالتزامات الدولية يقتضي ألّا يُتخذ أي إجراء للتخلي عن عضوية ميثاق بغداد. ولم يؤخذ الأردن في الاعتبار إلّا أنه أعلن انحلال الاتحاد العربي.

٨ ـ من الطبيعي أن المبادرة الدولية هي باتجاه عبد الناصر، مع أنه لم يؤدِّ دورًا في الانقلاب نفسه. وتوجه العقيد عارف، المدافع الرئيس عن الوحدة العربية، إلى دمشق، ووقّع هناك معاهدة دفاع مشترك مع الجمهورية العربية المتحدة. مع ذلك، حتى في الأيام الأولى للجمهورية، كانت دعاية الحكومة بدرجة رئيسة ذات نغمة قومية تقتفي ارتباط النظام

الجديد بالانقلابات والانتفاضات السابقة في الأعوام ١٩٢٦ و١٩٤١ و١٩٤٨ و١٩٥٢. وفي أيلول/سبتمبر، كشف قاسم أنه غير مستعد للتعاون مع عارف في مطالبته بوحدة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة، وأن الخطوة الأولى التي اتّخذها هي إعفاؤه من منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة، ثم إعفاؤه من عضويته في الوزارة ونقله إلى السفارة العراقية في بون. وتبيّن أن هذا القرار لم يكن قضية شخصية بحته (ولو أن ذلك كان ضمن القرار)، بل كان متزامنًا مع إعفاء جابر عمر وتجميد عضوية فؤاد الركابي، الوزيرين البعثيين في الوزارة. ومن الواضح أن السياسة التي دافع عنها عارف كانت تستند إلى افتراض أن الوحدة العربية لا يمكن أن تتحقق إلّا إذا كانت لعبد الناصر سلطة عليا، وأن الضغط المستمر الذي احتفظ به البعثيون ووفود الجمهورية العربية المتحدة إلى المؤتمرات العربية، وأخيرًا ضغط أولئك الأشخاص مثل رشيد عالي الكيلاني الذي تورّط في المؤامرة التي أُعلن اكتشافها يوم ٨ كانون الأول/ديسمبر وفُسرت بأنها تستند إلى الافتراض نفسه. ولم يكن قاسم مستعدًا لقبول الوحدة العربية، وتعريض نفسه للخضوع لعبد الناصر وتعريض العراق للخضوع لمصر. ودفعه ضغط القوميين العرب عليه إلى زيادة اعتماده على مساندة الشيوعيين له.

تقدُّم الشيوعيين

٩ ـ وجّه الشيوعيون ابتداء من أواخر آب/أغسطس حملة علنية على الاتحاد مع الجمهورية العربية. ولم تكن تظاهراتهم العلنية من أجل التعبير عن عدائهم لعارف وعبد الناصر فحسب، بل أيضًا من أجل تنفيذ عقوبات إعدام معلنة في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر بحق الدكتور الجمالي وأفراد آخرين من النظام السابق (لكن لم يصادَق عليها في نهاية العام). وكان ذلك كله يمثّل معيارًا لثقة الشيوعيين بقوّتهم وتصاعد نفوذهم خلال هذه الأشهر؛ ففي ظل النظام السابق، كانت قوة الأمن العراقية تشن حملات مطاردة دائمة ضد الشيوعيين. ولهذا، يبدو أنهم كانوا على علم مسبق بالانقلاب، وكانوا على أهبة الاستعداد يوم ١٤ تموز/يوليو. وأُعطيت لهم الفرصة عن طريق اختيار إبراهيم كبة، الأقرب

إلى الشيوعية، وزيرًا للاقتصاد مع عدد من التعيينات التي قام بها في الوزارة، ومن طرف قاسم في وزارة الدفاع، ومنحهم ذلك كله القوة والنفوذ. كما كان لديهم قيد الاستخدام اتجاه حزبي واضح ومتماسك وقائم على المعارضة الشديدة للغرب، وإبداء ولاء كاذب للوحدة العربية، وتركيز على استقلال العراق وإقامة علاقات تجارية وتحالف مع أقطار الكتلة الشرقية، وتنشيط الحياة السياسية من خلال جبهة وطنية موحَّدة لجميع الأحزاب. وفي الوقت نفسه ترك السياسة الاجتماعية والاقتصادية جانبًا عدا القضاء على «الإقطاع». انسجم هذا الاتجاه الحزبي مع أهداف قاسم أكثر من سياسة القوميين الوحدويين غير الدقيقة وغير المدروسة، وكذلك غير المستساغة بالنسبة إلى أغلبية العراقيين. استمدت سياسة الشيوعيين مظاهرها الموالية للستار الحديدي تأييدًا من أسطورة الإسناد الروسي للقومية العربية، وشهرة نجاح برنامج التنمية الاقتصادية للاتحاد السوفياتي، ومن الشعور بأن لدى الاتحاد السوفياتي والصين ما لدى العراق من مشكلات ووجهات نظر. استفاد الشيوعيون كليًا من ضغط عارف وعبد الناصر على رئيس الوزراء، والظهور تابعَيْن مخلصَيْن، وجعلوا تأييدهم السياسي ضروريًا له.

ازداد نفوذهم بنشاط ملحوظ بحيث تعاظمت في نهاية العام سيطرتهم على الإذاعة والصحافة ـ مقارنة بالقوميين؛ إذ شملت الدعاية وتسلل عناصر منضبطة ومتماسكة إلى داخل التنظيمات الطلابية، وتعبئة الجماهير في أوقات قصيرة، والهيمنة على قطاعات كثيرة من جانب بعض الوزارات بشكل مباشر وغير مباشر من خلال تأثيرهم في الأشخاص المقرّبين من قاسم، وكان في استطاعتهم الوصول إليه وتزويده بالأفكار الشيوعية بصورة مستمرة.

في غضون ذلك، أُسِّست بعثات دبلوماسية لدول الستار الحديدي في بغداد، وبدأت الاتفاقية العسكرية مع الاتحاد السوفياتي تنتج سيلًا من الأسلحة السوفياتية في العراق. وكذلك أُبرمت اتفاقيات تجارية مع معظم دول الستار الحديدي، وتم تبادل الوفود من جميع الأنواع مع العالم الشيوعي.

١٠ ـ وكلّما حصل تقدّم في الاتجاه الموالي للشيوعيين، اتّبع المعتدلون العرب اتجاهًا قوميًا أبعد وتوجهًا أشد نحو عبد الناصر باعتباره الزعيم الوحيد الذي يستطيع إنقاذهم. وبعملهم هذا، دفعوا قاسم أكثر نحو الشيوعيين حتى إن بعض زملائه بدأ في الفترة التي أعقبت ٨ كانون الأول/ ديسمبر مباشرة ييأس من قابليته، وحتى رغبته في استرجاع توازنه. لذا، أسفر هذا التطوّر في نهاية العام ردّ فعل قويًا من جميع المعتدلين، بمن فيهم ضباط الجيش الكبار والطائفة الدينية الشيعية. ومع أن البعثيين والقوميين العرب والآخرين يئسوا من رفع أصواتهم، فإن خطاب عبد الناصر يوم ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ومهاجمته الشيوعيين في سورية سبّب خروج تظاهرات في جميع أنحاء العراق. وكان يتطلع إلى دليل ما على أن قاسم أدرك خطر استحواذ الشيوعيين عليه، إلا أن غموض شخصيته ونواياه وقدرته بقي بلا حل.

العلاقات بالغرب

١١ ـ في الحقيقة، راوح موقف العراق من بريطانيا وأميركا بين الشك العميق (عندما نزلت القطعات [العسكرية] البريطانية والأميركية في الأردن ولبنان) والبرود الذي ينمّ عن عدم اكتراث، وإن جرى التعبير عنه بعبارات ودية. وفي المراحل الأولية من قيام النظام الجمهوري، التي اتّسمت بالتوجه القومي بشكل أساس، كانت بريطانيا الهدف الرئيس للهجمات الدعائية لهذا النظام.

في حينه، توقف سلاح الجو الملكي البريطاني عن استخدام حقوقه في الطيران والترحيل من الحبّانية. مع ذلك، تصاعد النفوذ الشيوعي وقويت صلة أميركا بمعارضة النظام. ولم تكن السفارة قادرة في تلك الفترة على القيام بتقدّم إيجابي في أي قضية قيد النقاش مع الحكومة العراقية، وكانت علاقاتها الاجتماعية بمواطنين عراقيين اعتياديين مفيدة جدًا. وقد طُلب من السفارات البريطانية والأميركية والتركية والإيرانية غلق قنصلياتها في شمال العراق لأن الحكومة، على ما يبدو، كانت تخشى الاتصالات الأجنبية بالأكراد. وكان الشيوعيون نشطين بينهم، ولا يمكن لأي حكومة في بغداد أن تعتمد على ولائهم (ضمنيًا).

١٢ ـ لم تكن هناك تطوّرات خاصة تستحق الذكر في النصف الأول من العام. وصل إنتاج النفط في أيلول/سبتمبر إلى معدل ما قبل أزمة السويس. واستمر برنامج التنمية بثبات، وكانت التجارة نشطة إلى حد ما. وكانت استيرادات القطر عالية. وبلغت حصة المملكة المتحدة منها حوالى ٣٠ في المئة، وكان هذا رقمًا قياسيًا وإنْ لم يحقق المتعاقدون البريطانيون نجاحًا ملحوظًا في مجال التنمية الذي تأثر إلى حد بعيد بعدم استقرار العمل. بالنتيجة، ركز التجار العراقيون على تحقيق أعلى درجة ممكنة من السيولة، وانخفضت طلبات الاستيراد بحدة على الرغم من استمرار عمليات الوصول فترة من الزمن، وقلل المتعاقدون الأجانب والمحليون من التزاماتهم، ولو لم تقدّم الحكومة كل مساعدة ممكنة لشركة نفط العراق في تنفيذ عملها الاعتيادي، وبالتالي تسلمها من الشركة عوائد نفطية بأعلى معدل، وكذلك حصولها على ٤ ملايين دينار تُضاف إلى ميزانيتها، فإن اقتصادها ربما كان يتدهور بشكل خطِر. ولمعالجة هذه الحالة، أظهرت الحكومة غيابًا تامًا للقيادة. وبصرف النظر عن ظهور قانون الإصلاح الزراعي، فإن نشاط الحكومة كان يقتصر إلى حد كبير على تطهير الإدارة من مؤيدي النظام السابق، وكثير من المستشارين الفنيين الأجانب، ومناقشة الاتفاقيات التجارية مع أقطار الكتلة الشرقية، وذلك لتسهيل تصدير المنتجات العراقية، ولا سيما التمور.

أما في المجالين الاجتماعي والاقتصادي ـ كما في القضايا السياسية ـ فعاشت الحكومة يومًا بيوم، متجاوبة مع الحوادث، لكن نادرًا ما كانت توجهها.

النتائج (الخلاصة)

١٢ ـ كان هدف نوري السعيد تحديث العراق وتطويره من خلال أساليب التقدم التدريجي وبمساعدة العالم الغربي. وكان نظامه السياسي قائمًا على الملَكية والجيش وزعماء العشائر وطبقة التجار، وعلى إخماد حركات الشيوعيين والناصريين الثورية. وكان في الفترة التي سبقت قضية السويس قد حقق بعض النجاح، إلّا أن مركزه أخذ عقب ذلك يتدهور

باستمرار، وخصوصًا بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة، وبالتالي لم يبق لديه سوى قاعدة سياسية صغيرة. وعندما انقسم الجيش، سقط وسقطت معه الملَكية الهاشمية وجميع القادة والسياسيين تقريبًا الذين كانوا يوجهون العراق مدة أربعين عامًا. وعلى غرار نوري، كان قاسم يريد أيضًا عراقًا مستقلًا، يتوحد فيه العرب والأكراد والشيعة والسنّة وجميع الأقليات الأخرى، ويتطوّر بحسب الخطة الاقتصادية البعيدة المدى، ويموَّل عن طريق عوائد النفط التي تدفعها شركة نفط العراق. بيد أنه يحاول العمل من قاعدة سياسية أوسع، مستبعدًا في الوقت الراهن تلك العناصر المرتبطة بالنظام القديم وبالتحالف الغربي، ومتسامحًا مع الذين يعبّرون بصراحة عن مشاعرهم القومية وتنامي العلاقات مع أقطار الكتلة الشرقية، ومناشدًا وموافقًا على مساندة العمال والفلاحين، ومانحًا المتطرفين السياسيين حرية كبيرة. أمّا في ما إذا كان يستطيع أن يحقق نجاحًا أكبر، فهذا (وكما هي الحال دائمًا في العراق) ليس رهن التطوّرات خارج البلاد فحسب، بل يتوقف أيضًا على مدى امتلاك قاسم إمكانات القيادة التي يتطلّبها الموقف المعقد جدًا. بدت قوته حتى الآن كامنة في اختيار سياسة الحياد وتكييف مسلكه مع الضغوط المتصارعة عن طريق المناورة لا عن طريق فرض زعامته. ويبدو حتميًا أنه سوف يتعيّن عليه الاستمرار بقدر ما يمكن التنبؤ به مستقبلًا، بالاعتماد على أساليب حكم استبدادية مستندة إلى الجيش. لكن إذا كُتب له النجاح، فإنه يتعيّن عليه أن يبيّن أنه قائد وطني يستمد تأييده من القوميين الوحدويين ومن اليسار، وأنه يسعى إلى حماية مصالح الجيش والطبقة الوسطى والعمال، وليس كما ظهر في نهاية العام مجرد معبود للجماهير والطلاب والحزب الشيوعي. إن العراق قطر معقّد وقابل للانفجار بحيث يتعذر حكمه لمدة طويلة من دون قانون وقيادة راسخة.

السفارة البريطانية

بغداد

٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩

يوميات عام ١٩٥٨

٧ كانون الثاني/ يناير	الاستيلاء على آلة طبع منشورات الحزب الشيوعي العراقي، وإلقاء القبض على عدد من أعضاء الحزب.
١١ كانون الثاني/ يناير	زيارة رئيس أركان الجيش الأميركي الجنرال (ماكسويل تايلور) لبغداد.
١٥ كانون الثاني/ يناير	زيارة الملك فيصل وولي العهد جلولاء لتفقّد منكوبي الفيضان.
١٧ كانون الثاني/ يناير	تعيين لجنة للبحث في مسألة وكالات المؤسسات الأجنبية في العراق.
٢٠ كانون الثاني/ يناير	رئيس الوزراء عبد الوهاب مرجان يعلن نية العراق القيام بمقاطعة فرنسا اقتصاديًا في ما إذا قام أعضاء آخرون في الجامعة العربية بالإجراء نفسه.
٢١ كانون الثاني/ يناير	زيارة النائب جورج براون للعراق.
٢٤ كانون الثاني/ يناير	زيارة رئيس الوزراء التركي لبغداد.
٢٧ كانون الثاني/ يناير	اجتماع مجلس حلف بغداد في أنقرة ـ نوري السعيد يترأس الوفد العراقي. تشكيل هيئة تخطيط عسكرية مشتركة. الولايات المتحدة تعلن تقديم مساعدة اقتصادية بمقدار ٣,٥٧ ملايين دينار إلى أقطار الحلف.
٣٠ كانون الثاني/ يناير	سليمان طوقان وزير الديوان الأردني يزور الملك فيصل حاملاً رسالة من الملك حسين.
١ شباط/ فبراير	إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة. عبد الوهاب مرجان يشكو علنًا أن العراق لم يُستشر بهذا الخصوص.
٦ شباط/ فبراير	موافقة مجلس النواب على الميزانية. الملك فيصل يؤجل زيارته الرسمية لدلهي.
٩ شباط/ فبراير	السير وليام هايتر يزور بغداد.

١١ شباط/ فبراير	الملك فيصل يزور الأردن. بدء محادثات الاتحاد.
١٣ شباط/ فبراير	ولي العهد يلتحق بالملك في عمّان.
١٤ شباط/ فبراير	الملكان يوافقان على توحيد قطريهما تحت اسم «الاتحاد العربي».
١٧ شباط/ فبراير	المجلسان العراقيان يوقّعان بالإجماع اتفاق الاتحاد العربي.
٢٠ شباط/ فبراير	وزير المالية نديم الباجحي يقدم استقالته.
٢٥ شباط/ فبراير	وزير الخارجية يغادر العراق في زيارة لكل من عمّان والرياض.
٢٧ آذار/ مارس	عبد الوهاب مرجان ينتقد في حديث إذاعي موقف الرئيس عبد الناصر من الاتحاد العربي.
٢ آذار/ مارس	استقالة وزارة عبد الوهاب مرجان.
٣ آذار/ مارس	نوري سعيد يتولى منصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع. تعيين توفيق السويدي نائبًا لرئيس الوزراء وفاضل الجمالي وزيرًا للخارجية.
٥ آذار/ مارس	الحكومة السورية تمنع تجارة النقل الترانزيت بين الأردن ولبنان. والعراق يتعهد بتزويد الأردن نفطًا.
٦ آذار/ مارس	نوري السعيد يعِد النساء بمنحهن «حقوقًا سياسة» في ظل الدستور الجديد.
٧ آذار/ مارس	الملك فيصل يستقبل سلوين لويد في طريقه إلى حضور اجتماع مجلس معاهدة جنوب شرق آسيا في مانيلاّ.
٨ آذار/ مارس	افتتاح المؤتمر الأردني ـ العراقي حول دستور الاتحاد العربي في بغداد.
١٩ آذار/ مارس	نشر دستور الاتحاد العربي.

٢٦ آذار/ مارس	البرلمانان العراقي والأردني يصادقان على دستور الاتحاد العربي. البرلمان العراقي يصادق على إجراء تعديل لاحق بالدستور العراقي. حُلَّ اعتبارًا من ٢٨ آذار/ مارس، وذلك لتوفير القدرة على إجراء انتخابات في أيار/مايو، والموافقة التي سيمنحها البرلمان الجديد ستكون وفق ما يقتضيه الدستور.
١ نيسان/أبريل	المجلس العلمي لحلف بغداد يجتمع في بغداد برئاسة السير جون كوكروفت.
٩ نيسان/أبريل	صدور أحكام بسجن المشاركين العراقيون في احتفال الشباب في موسكو لعام ١٩٥٧.
١٠ نيسان/أبريل	توفيق السويدي يقابل حاكم الكويت في لبنان. الفريق رفيق عارف رئيس أركان الجيش يزور الأردن لإجراء محادثات حول توحيد قوات الاتحاد العربي.
٢٦ نيسان/أبريل	الملك فيصل يفتتح أسبوع الإعمار الثالث.
٢٧ نيسان/أبريل	الجمالي يغادر في زيارة إلى الخرطوم وجدّة.
٢٨ نيسان/أبريل	العراق يرجئ مشاركته في ميزانية الجامعة العربية بسبب المشاكل المالية الناجمة عن تخريب أنبوب النفط السوري.
٢ أيار/مايو	بدء المحادثات الاقتصادية للاتحاد العربي في بغداد.
٥ أيار/مايو	الانتخابات العامة. انتخاب ١١٨ نائبًا من دون معارضة.
٧ أيار/مايو	القائد العام للبحرية الباكستانية يزور بغداد.
١٠ أيار/مايو	الملك فيصل يفتتح البرلمان الجديد.
١١ أيار/مايو	حاكم الكويت يصل لبدء المحادثات في شأن علاقات الكويت بالاتحاد العربي.
١٢ أيار/مايو	المجلس الجديد يوافق بالإجماع على دستور الاتحاد العربي.

١٣ أيار/مايو	ملك الأردن حسين يزور بغداد.
١٤ أيار/مايو	تشكيل الاتحاد العربي؛ استقالة وزارة نوري سعيد.
١٧ أيار/مايو	دعوة أحمد مختار بابان لتشكيل وزارة وطنية عراقية جديدة.
١٩ أيار/مايو	حكومة الاتحاد العربي تعين نوري سعيد رئيسًا للوزراء.
٢١ أيار/مايو	المملكة المتحدة تعترف بالاتحاد العربي، وكذلك باكستان وإيران وإسبانيا والهند واليابان.
٢٤ أيار/مايو	الملك فيصل وولي العهد يتوجهان إلى عمّان لحضور عيد الجيش الأردني واجتماع برلمان الاتحاد العربي. اعتراف الولايات المتحدة وتركيا والسويد وتونس (أول قطر عربي) بالاتحاد العربي.
١ حزيران/يونيو	وصول وفد اللجنة الاستشارية لشؤون الشرق الأوسط إلى بغداد.
٢ حزيران/يونيو	ولي العهد عبد الإله يغادر إلى لندن في زيارة خاصة.
٩ حزيران/يونيو	البرلمان العراقي يصادق على تعديل الدستور العراقي (يقضي أن ينسجم مع دستور الاتحاد العربي) ثم يرجئ ذلك.
١٠ حزيران/يونيو	نوري السعيد يقدم استقالته، لكنه يوافق على سحبها بعد أيام قليلة.
١٧ حزيران/يونيو	نوري السعيد يقدّم أول ميزانية للاتحاد العربي إلى برلمان الاتحاد في عمّان.
٢٣ حزيران/يونيو	نوري السعيد يزور لندن بشكل غير رسمي لإجراء محادثات مع وزراء بريطانيين.
٢٦ حزيران/يونيو	الإفراج عن كامل الجادرجي.

١٤ تموز/ يوليو	الجيش يقوم بانقلاب بقيادة آمر اللواء ١٩ الزعيم عبد الكريم قاسم. الثوار يقتلون العائلة المالكة ويتولّون السلطة كحكومة جمهورية، حيث أصبح الزعيم قاسم رئيسًا للوزراء ووزيرًا للداخلية. وتعرُّض السفارة البريطانية وقنصليتها للنهب. ومقتل العقيد غراهام على أيدي الجماهير التي قتلت أيضًا إبراهيم هاشم وسليمان طوقان، الوزيرين الأردنيين في وزارة الاتحاد العربي، وأربعة رجال أعمال كانوا في بغداد (ثلاثة أميركيين وألماني واحد).
١٥ تموز/ يوليو	اعتراف الاتحاد السوفياتي والجمهورية العربية المتحدة بالنظام الجديد. إلقاء القبض على نوري السعيد رئيس الوزراء السابق، وقتله. إعلان إلغاء قانون العشائر. إيداع كثير من الشخصيات البارزة في النظام السابق السجن، ومنهم ضباط من الجيش العراقي.
٢٣ تموز/ يوليو	العقيد عارف يقابل الرئيس عبد الناصر في دمشق ويوقّع اتفاقية الدفاع المشترك مع الجمهورية العربية المتحدة.
٣١ تموز/ يوليو	اعتراف المملكة المتحدة بالحكومة العراقية الجديدة. اندلاع النيران في مستودع نفط يعود إلى شركة نفط خانقين في بغداد.
١ آب/ أغسطس	صدور قانون تشكيل قوات المقاومة الشعبية.
٢ آب/ أغسطس	اعتراف الولايات المتحدة الأميركية بالحكومة العراقية الجديدة.
٧ آب/ أغسطس	صدور قانون خفض أبدال الإيجار.
٩ آب/ أغسطس	صدور قانون معاقبة التآمر والفساد بعد محاكمة المتهَمين في المحكمة العسكرية العليا الخاصة.
١٦ آب/ أغسطس	بدء محاكمة اللواء غازي الداغستاني أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة.

٢٠ آب/ أغسطس	صدور قانون الكشف عن ثروات موظفي الدولة.
٢١ ـ ٢٦ آب/ أغسطس	ولي عهد اليمن يزور بغداد.
٢٦ آب/ أغسطس	العقيد عارف يزور البصرة. حدوث شجار بين الشيوعيين والبعثيين.
١ أيلول/ سبتمبر	رئيس الوزراء يعلن أنه على المتعاقدين الأجانب جلب رؤوس أموالهم إلى العراق بدلًا من تسلّمهم السلف من الدولة. بيان الحاكم العسكري العام ضد النشاط السياسي الداعي إلى الانفصال.
٢ أيلول/ سبتمبر	إعلان موافقة رئيس الوزراء على عودة الملاّ مصطفى البرزاني إلى العراق.
٣ أيلول/ سبتمبر	العقيد عارف يخطب في الحلة؛ وقيام تظاهرات شيوعية ضده.
٤ أيلول/ سبتمبر	صدور قانون العفو عن الضباط السياسيين منذ ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩.
٦ أيلول/ سبتمبر	عودة رشيد عالي الكيلاني من المنفى.
١٠ أيلول/ سبتمبر	محاولة فاشلة للسيطرة على أسعار الفواكه والخضروات.
١٢ أيلول/ سبتمبر	إعفاء العقيد عارف من منصبه نائبًا للقائد العام للقوات المسلحة. شركة نفط العراق تبلغ الحكومة العراقية باستعدادها لتقديم ٤ ملايين دينار دفعة نهائية لحسابها لعام ١٩٥٣.
١٥ أيلول/ سبتمبر	تظاهرات قومية وشيوعية في النجف. البيان التحذيري الثاني للحاكم العسكري العام بمنع التظاهرات والنشرات السياسية.
٢٢ أيلول/ سبتمبر	شمول الرقابة جميع المطبوعات الواردة إلى العراق أو الصادرة فيه.

٢٤ أيلول/ سبتمبر	رئيس الوزراء يعد بإجراء استفتاء عام على الدستور الأخير بعد الفترة الانتقالية. اعتراف العراق بالحكومة الجزائرية الموقتة المتشكلة في القاهرة.
٣٠ أيلول/ سبتمبر	العقيد عارف يعفى من منصبي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ويعين في منصب سفير في بون.
١ تشرين الأول/ أكتوبر	صدور قانون الإصلاح الزراعي. الحكومة العراقية توافق على استئناف طيران الطائرات البريطانية في رحلات لنقل الأشخاص.
٦ تشرين الأول/ أكتوبر	عودة الملاّ مصطفى البرزاني إلى العراق.
٨ تشرين الأول/ أكتوبر	اعتراف العراق بجمهورية غينيا.
١١ تشرين الأول/ أكتوبر	توقيع الاتفاقية التجارية بين العراق وروسيا.
١٢ تشرين الأول/ أكتوبر	مغادرة العقيد عارف إلى بون.
٢٥ ـ ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر	زيارة حاكم الكويت للعراق.
٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر	اضطرابات كردية ـ تركمانية في كركوك.
٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر	توقيع اتفاقية تجارية بين العراق وجمهورية ألمانيا الديمقراطية. تظاهرات شيوعية وقومية لدى وصول وزير الثقافة المصري إلى بغداد.
٢٦ ـ ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر	زيارة الوفد التجاري النيوزلندي للعراق.
٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر	توقيع الاتفاقية الثقافية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة.
٤ تشرين الأول/ أكتوبر	إلقاء القبض على العقيد عارف لدى وصوله إلى بغداد. تظاهرات يقودها الشيوعيون.
٣ تشرين الثاني/ نوفمبر	اختتام محاكمات التآمر ضد سورية.
١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر	المياه الإقليمية العراقية تمتد إلى ١٢ ميلاً بموجب مرسوم.

١٠ ـ ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر	إعلان الاحكام في قضية المؤامرة السورية: أحكام بالإعدام على اللواءين رفيق عارف وغازي الداغستاني وعلى فاضل الجمالي وبرهان الدين باش أعيان وأحمد مختار بابان.
١١ تشرين الثاني/ نوفمبر	نائب إمام عُمان صالح بن عيسى الحارثي يزور بغداد. غلق القنصليات الأجنبية خارج بغداد والبصرة بناء على طلب من وزير الخارجية.
١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر	توقيع اتفاقية تجارية ومصرفية وتنسيق اقتصادي ومساعدات فنية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة.
١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر	إعلان انتهاء امتياز شركة نفط خانقين لإنتاج النفط في حقول خانقين اعتبارًا من ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر.
٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر	وصول علي عبد الكريم، سلطان لحج سابقًا، إلى بغداد. اعتراف الحكومة العراقية بالنظام الجديد في السودان.
٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر	إعلان التحالف الوطني وبيان أهداف جبهة الاتحاد الوطني للأحزاب السياسية.
٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر	خطاب رئيس الوزراء في مؤتمر المحامين العرب.
٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر	محاكمات «المفسدين» تبدأ بمحاكمة عبد الجبار فهمي، متصرف بغداد سابقًا.
١ كانون الأول/ ديسمبر	افتتاح الخط الهاتفي واللاسلكي بين بغداد وموسكو.
٨ كانون الأول/ ديسمبر	الحكومة تعلن اكتشاف مؤامرة من تدبير «عناصر فاسدة وأجنبية» لإسقاط الحكومة. تظاهرات في البصرة.
١٥ كانون الأول/ ديسمبر	تظاهرات معادية لدى وصول رونشري من وزارة الخارجية الأميركية إلى بغداد.
٢٩ كانون الأول/ ديسمبر	تظاهرات في بغداد بين الشيوعيين والقوميين عقب خطاب عبد الناصر المعادي للشيوعية يوم ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر.

الرقم ١٩ ١٠/ ٢/ ٥٩

السفارة البريطانية

بغداد

١٩ شباط/ فبراير ١٩٥٩

عزيزي المسجل

١. لاحظنا وجود غلطتين في تقريرنا السنوي لعام ١٩٥٨ المرسل ضمن رسالة السير همفري تريفليان رقم ٩ في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩.

٢. الفقرة (٦) السطر (٤): ٢٠ يجب أن تقرأ ١٩.

الفقرة (٦) السطر (٥): ١٩ يجب أن تقرأ ٢٠.

٣. نأمل أن تجري هذه التعديلات قبل الطبع.

المخلص دائمًا

مسؤول حفظ الوثائق في السفارة

إلى/ المسجل

وزارة الخارجية

لندن إيس. دبليو

خامسًا: الملاحق
وثائــق وخرائــط

الملحق الرقم (١)
خلاصة تاريخ المسألة الكويتية في وثيقة بريطانية
مع مقدمة لها بقلم المؤلف

الحدود العراقية ـ الكويتية في الوثائق البريطانية

عندما أُعلن قيام الجمهورية العربية المتحدة في مطلع عام ١٩٥٨، أدركت بريطانيا والولايات المتحدة بسرعة طبيعة المخاطر الكثيرة والكبيرة المحيطة بمصالحهما في المنطقة العربية جرّاء قيام هذه الوحدة. من بين هذه المخاطر مصالحهما ومصالح حلفائهما الغربيين النفطية.

أصبحت منافذ الصادرات النفطية العربية وغير العربية في المنطقة إلى أوروبا تحت سيطرة ج. ع. م. (الموانئ السورية ـ قناة السويس). وإذا تقرر استخدام طريق رأس الرجاء الصالح البحري، فإن الخبراء يقدّرون أن التكاليف الإضافية تصل إلى أكثر من مليار دولار سنويًا. ولغرض مواجهة المشكلة بتكاليف أقل، بدأت مسيرة التآمر من أجل، أولًا، منع أي دولة عربية أخرى من الانضمام إلى ج. ع. م.، وثانيًا بذل العمل الدؤوب لإفشال هذه التجربة وتحقيق الانفصال.

أدرك العراق مبكرًا حجم الخطر المحيط بصادراته النفطية عبر سورية، وجرّب ذلك عمليًا عندما فجّر السوريون إبان العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ أنابيب النفط الناقلة للنفط العراقي عبر أراضيهم. إضافة إلى ذلك،

كانت الحكومات العراقية غير مقتنعة بمبررات شركات النفط العاملة في المنطقة والتي زادت من حجم الصادرات النفطية من الكويت، وبنسبة كبيرة، مقارنة بإمكانات العراق النفطية. لهذا كانت مطالب العراق في عام ١٩٥٧ تتجه إلى زيادة عمليات استخراج النفط من حقوله الجنوبية وتصديره عبر الخليج العربي.

أمام هذه المخاطر الماثلة والرغبة الملحة في زيادة الصادرات النفطية من الحقول الجنوبية، ومن ثم زيادة الموارد المالية لتلبية حاجات برنامج التنمية الواسع في العراق، كانت هنالك مشكلة أخرى ماثلة، وهي عدم وجود موانئ بحرية على شريطه الساحلي الضيق تصلح لعمليات التصدير. لذلك عاد إلى السطح مجدَّدًا موضوع انتماء محمية الكويت البريطانية إلى العراق.

لم يكن النظام الملكي والنخبة السياسية الحاكمة في ذلك الوقت على استعداد للدخول في مواجهة حاسمة مع الدولة الحليفة لهم. وبدلًا من ذلك عبَّر العراق عن حاجته إلى استخدام ما يُعرف اليوم باسم ميناء الأحمدي وجزيرة وربة لأغراض تصدير النفط. كما عبّر عن رغبته الحقيقية مرة أخرى في إيصال مياه شط العرب إلى الصحراء في الكويت، الموضوع الذي كان يرفضه دائمًا شيوخ آل صباح الحاكمون، وهو رفض استمر حتى سقوط ذلك النظام في إثر إعلان النظام الجمهوري في العراق في تموز/ يوليو ١٩٥٨.

كانت حوادث آب/ أغسطس ١٩٩٠ وما تلاها مناسبة ليعرض الكتّاب والباحثون العراقيون وغيرهم كثيرًا من الوثائق البريطانية ذات الصلة بتاريخ مطالب العراق في الكويت. مع ذلك، لم تُتح في حينه الفرصة لعرض الوثائق كافة، وبقي هنالك كثير ممّا لم يُعرض.

من بين الوثائق التي وجدنا أن من المفيد عرضها أول مرة، الوثيقة التي أعدّها قسم الدراسات في وزارة الخارجية البريطانية في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٥٧ لإطلاع وزارة الخارجية كي تساعده في حواره مع القادة العراقيين. المهم في هذه الوثيقة أنها تقدّم عرضًا واضحًا لتأريخ المطالب

العراقية في الكويت، ومشكلة الحدود التي أوجدها البريطانيون أنفسهم في محاولة لإشغال العراق بعيدًا من مطلبه الأساس المتعلق بحقه في عودة الكويت إليه. المدهش أن هذه الوثيقة تؤكد أن شيوخ آل صباح كانوا هم أنفسهم لا يريدون حلًا للقضية، وهو رفض استمر عقودًا طويلة لاحقًا.

كما وجدت من المناسب أن أعرض، لأول مرة، ثلاث خرائط بريطانية ذات صلة: الأولى خريطة توضح حدود مدينة الكويت كما كان العراق يراها باعتبارها المساحة الجغرافية التي يمكن أن يتمتع فيها حاكم الكويت بحقه في ممارسة نفوذه، ومن دون ذلك فهو جزء من الخريطة العراقية. أمّا الخريطة الثانية، وهي مهمة أيضًا، فتوضح خطوط الحدود التي رسمها البريطانيون أكثر من مرة، وهو ما يدل تمامًا على وجود اختلاف حول أين يبدأ خط الحدود وأين ينتهي. إن نهاية خط الحدود من جهة البحر ذات أهمية بالغة بسبب موقع أم قصر، الذي اقترح البريطانيون أن يؤسس فيه وعليه ميناء لتصدير النفط العراقي من أجل إشغال العراق عن مطالبه في الكويت. أمّا الخريطة الثالثة، فتمثّل مقترح تنفيذ مد خط المياه من شط العرب إلى الكويت.

سبق أن عرضت تفاصيل واسعة عن المحادثات العراقية ـ البريطانية ذات الصلة بالكويت خلال عام ١٩٥٧، وصدرت تلك التفاصيل في كتاب عام ١٩٩٠ بعنوان **بريطانيا وسياسة فصل الكويت عن العراق**، إصدار دار الشؤون الثقافية العامة.

FO371/126961

A 1421/28

شخصي

حدود الكويت ـ العراق ومشروعا المياه وخط أنبوب النفط

١ ـ المرفق هو خلاصة تاريخ الخلافات بين العراق والكويت حول حدودهما المشتركة، وكذلك المحادثات الحالية بصدد التوصل إلى اتفاق يسمح بإنشاء أنابيب للنفط والمياه بين البلدين، وبسببهما ارتبطت مسألة الحدود بشكل وثيق.

٢ ـ حكومة صاحبة الجلالة تولي مشاريع الأنابيب أهمية كبيرة باعتبارها موضوعات لتحسين العلاقات بين العراق والكويت، وجعل كلٍّ منهما يعتمد على استقرار الطرف الآخر وحُسن نياته.

٣ ـ الاهتمام الحالي هو أن يُجري المقيم السياسي في الخليج الفارسي في بغداد محادثات مع الموظفين العراقيين، وربما مع نوري شخصيًا أيضًا، على أمل أن يتوصل إلى أسس لاتفاق يمكن أن يكون مقبولًا لكل من الكويت والعراق. ربما يتطرق نوري أو غيره من العراقيين إلى الموضوع مع وزير الخارجية في اجتماع كراتشي لحلف بغداد أو في بغداد، لذلك ربما سيجد من المفيد أن تكون بين يديه هذه الخلاصة المفيدة. في إمكان الوزير القول إن حكومة صاحبة الجلالة سترحّب، بحرارة شديدة، باتفاقات لتنفيذ مقاولات إنشاء خطي الأنابيب، وبعدها يتحول في حديثه إلى القول إنه على الرغم من عدم إلمامه تمامًا بالتفاصيل، فإن العوائق التي تحول دون الاتفاق تبدو صغيرة مقارنةً بالفوائد الاقتصادية الكبيرة التي سيحصل عليها كلا البلدين اللذين هما صديقان لحكومة صاحب الجلالة. وهو يأمل بأن يساعد الحديث بين العراقيين والمقيم السياسي في الاتجاه إلى حل مقبول لكلا الطرفين.

٢٠ أيار/ مايو ١٩٥٧

حدود الكويت ـ العراق

١ ـ الحدود الشمالية للكويت كانت قد حُدِّدت أول مرة في الاتفاقية البريطانية ـ التركية لعام ١٩١٣، التي لم يُصادَق عليها. المطالب الكويتية في شأن الحدود، والمستندة إلى ما ورد في تلك الاتفاقية، اعترف بها رسميًا المندوب السامي في العراق عام ١٩٢٣ نيابة عن حكومة صاحب الجلالة، وقُبِل أن يُجري حاكم الكويت ورئيس وزراء العراق توسيعًا طفيفًا على الحدود المثبتة في النص الأول لعام ١٩١٣، وذلك في رسائل متبادلة غير منشورة في عام ١٩٣٢.

٢ ـ في أي حال، حتى مع التعديلات التي أُجريت عام ١٩٣٢، يمكن أن تكون هنالك رؤى مختلفة في شأن أين بالضبط يجري خط الحدود على الأرض. في الرسائل المتبادلة لعام ١٩٣٢. والنقطة الأساس في تحديد الحدود تم توضيحها بأنها «عند نقطة تقع جنوب موقع سفوان». ومنذ ذلك الحين، لم يتم قط أي اتفاق بين الكويت والعراق على موقع هذه النقطة.

٣ ـ على الرغم من الاتفاق السرّي لعام ١٩٣٢، واصلت الحكومة العراقية بين وقت وآخر التلميح، بشكل غير رسمي، إلى ادّعائها غير الواضح في شأن عموم الكويت والقائم على الوضع المعترف به للكويت قبل عام ١٩١٤ باعتبارها تقع ضمن هيمنة الإمبراطورية العثمانية، وعلى وضع العراق باعتباره الدولة اللاحقة للإمبراطورية العثمانية في منطقة ما بين النهرين. هذه الهيمنة العثمانية أُكِّدت مجددًا في البند (١) من الاتفاقية البريطانية ـ التركية لعام ١٩١٣ التي نصت على أن الكويت تشكل قضاء يتمتع بحكم ذاتي يعود إلى الإمبراطورية العثمانية.

٤ ـ حاولت حكومة صاحبة الجلالة منذ عام ١٩٣٢، وفي مناسبات كثيرة، إقناع الحكومة العراقية بالموافقة على تحديد الحدود. لم يوافق العراقيون على القيام بذلك، وأصبح واضحًا أنهم لن يفعلوا، لهذا، لن يتخلوا عن احتمال إذكاء مطالبهم بعموم الكويت في ما عدا أن يحصلوا في المقابل على بعض الفوائد الحقيقية.

٥ ـ خلال الأعوام العشرين الأخيرة أرادت الحكومة العراقية من وقت

إلى آخر إنشاء ميناء في منطقة أم قصر على خور عبد الله، لكي تتمكن من السيطرة على المياه التي تتجه إلى أم قصر، وكانت في بعض الأحيان تقول إنها ترغب في شراء جزيرتي وربه وبوبيان. المرة الأخيرة التي أثارت خلالها الحكومة العراقية موضوع مشروع ميناء أم قصر كانت في عام ١٩٥٥، حين طلبت من شيخ الكويت أن يؤجرها جزيرة وربة وشريطًا بريًا من المنطقة على ساحل الخور. وكجزء من اتفاقية التأجير، وضعت حكومة صاحبة الجلالة ترتيبًا لإدخال نص خاص من أجل إجراء تحديد مبكر للحدود. في ذلك الوقت، بدا على الحكومة العراقية الاستعداد لقبول ذلك. في أي حال، قرر الكويتيون في النهاية عدم السير في اتفاقية التأجير، لهذا فقدوا فرصة لربط العراقيين وجعلهم يحددون الحدود.

٧ ـ ترغب شركة نفط العراق الآن في مد أنبوب نفط من حقل نفط الزبير إلى ساحل الخليج الفارسي في الكويت. وستكون الحكومة العراقية مستعدة في الوقت ذاته لأن تسمح للكويت بالحصول على المياه بواسطة أنبوب يمتد من شط العرب. وافقت الحكومة العراقية على عدم الضغط في شأن طلبها المتعلّق باستئجار مناطق كويتية، لكنها لن تكون على استعداد الآن للموافقة على تحديد الحدود، باعتبار ذلك جزءًا من صفقة مقابلة تمكّن لاحقًا من إثارة مقترح تأجير الأرض التي تحتاج الحكومة العراقية إليها لتطوير أم قصر.

٨ ـ في البداية بدا أن حاكم الكويت سيقبل السير بموضوع مشروعي الأنابيب، منحّيًا المسائل الأكثر إلحاحًا وذات الصلة بتأجير مناطق للعراق، وأيضًا تلك المتصلة بتحديد الحدود. إضافة إلى ذلك، بدا أن المجلس الأعلى الكويتي وجد حين أشار الحاكم إلى اتفاقيتي كلا الأنبوبين أن حاجة العراق إلى أنبوب النفط أكبر من حاجة الكويت إلى أنبوب المياه، وبالتالي رأى أن هذه الحالة توفر فرصة جيدة للضغط على موضوع تحديد الحدود. وقال المجلس في هذا الشأن إنه لن يوافق على مناقشة اتفاقية الترانزيت الخاصة بأنبوب النفط مع شركة نفط العراق إلى حين موافقة الحكومة العراقية على تحديد الحدود.

٩ ـ وحيث بدا أن المعارضة في الكويت للسير باتفاقيات مد الأنابيب

من دون تحديد الحدود قد تركزت حول الشيخ فهد شقيق الحاكم، الذي هو رئيس مجلس الإعمار ورئيس قسم الأشغال العامة، قامت الحكومة العراقية بدعوة الشيخ فهد في بداية هذا الشهر لزيارة بغداد أملًا بإزالة شكوكه. وظهر خلال الزيارة أن الشيخ فهد لم يكن متجاوبًا بشكل كبير، وأن مشاريع الأنابيب لم تُناقَش.

١٠ ـ بعد عودة الشيخ فهد، كان للوكيل السياسي حديث طويل معه عن مشاريع الأنابيب والحدود. خلال المناقشة، ذكر الشيخ فهد أن تحديد جانب واحد من الحدود أمر لن تقبله الكويت، لكنه تقدم وعرض ما وصفه بأنه وجهة نظره الشخصية، وهو أن من الممكن أن تنظر الكويت بعطف، بعد تحديد الحدود، إلى مطلب عراقي بتأجير وربة وشريط من منطقة كويتية، شرط أن يُسمح للكويت بالمشاركة في تطوير الميناء المقترح في أم قصر.

١١ ـ على أساس هذا التعليق من لدن الشيخ فهد، قام المقيم السياسي بتوجيه الوكيل السياسي لسبر غور إمكان تحقيق صفقة شاملة مقبولة وعلى الخطوط التالية:

أ. إمكان السير في تنفيذ مشروع أنبوب المياه.

ب. إمكان السير في تنفيذ مشروع أنبوب النفط، شرط أن تكون المفاوضات ذات صلة بتفاصيل التنفيذ بين الكويت وشركة نفط العراق فقط.

ج. يجب أن تكون الحدود بين الكويت والعراق تلك التي قُبلت عام ١٩٣٢، والسير بتنفيذ ترسيم الحدود فورًا.

د. إذا ما رغب العراق في تطوير أم قصر، فإن هذا يجب أن يتم عبر مشروع مشترك يشترك فيه العراق والكويت بشكل متساوٍ. سوف توفر الكويت لأغراض هذا المشروع جميع التسهيلات المتعلّقة بالمياه والأراضي داخل الكويت، والمعتبَرة ضرورية لأسباب فنية من أجل تشغيل الميناء، بما في ذلك ما إذا كان ضروريًا استخدام جزيرة وربة التي يتوجب أن تبقى جزءًا من الكويت.

١٢ ـ اقترح المقيم السياسي، وعلى اعتبار أن ذلك دماثة ممكنة، وجوب أن تبدأ عملية تحديد الحدود في المنطقة الحدودية التي ستجتازها الأنابيب. وحالما يتحقق ذلك في هذه المنطقة، يتوافر إمكان العمل على مد الأنابيب أيضًا.

١٣ ـ كان للوكيل السياسي مزيد من النقاشات حول هذا الحل الوسط المقترح مع الحاكم والشيخ فهد، إلّا أنه أبلغنا بأنه لم يحقق تقدمًا معينًا. اقترح حضور المقيم السياسي إلى الكويت، وهو ذاهب في طريقه إلى بغداد.

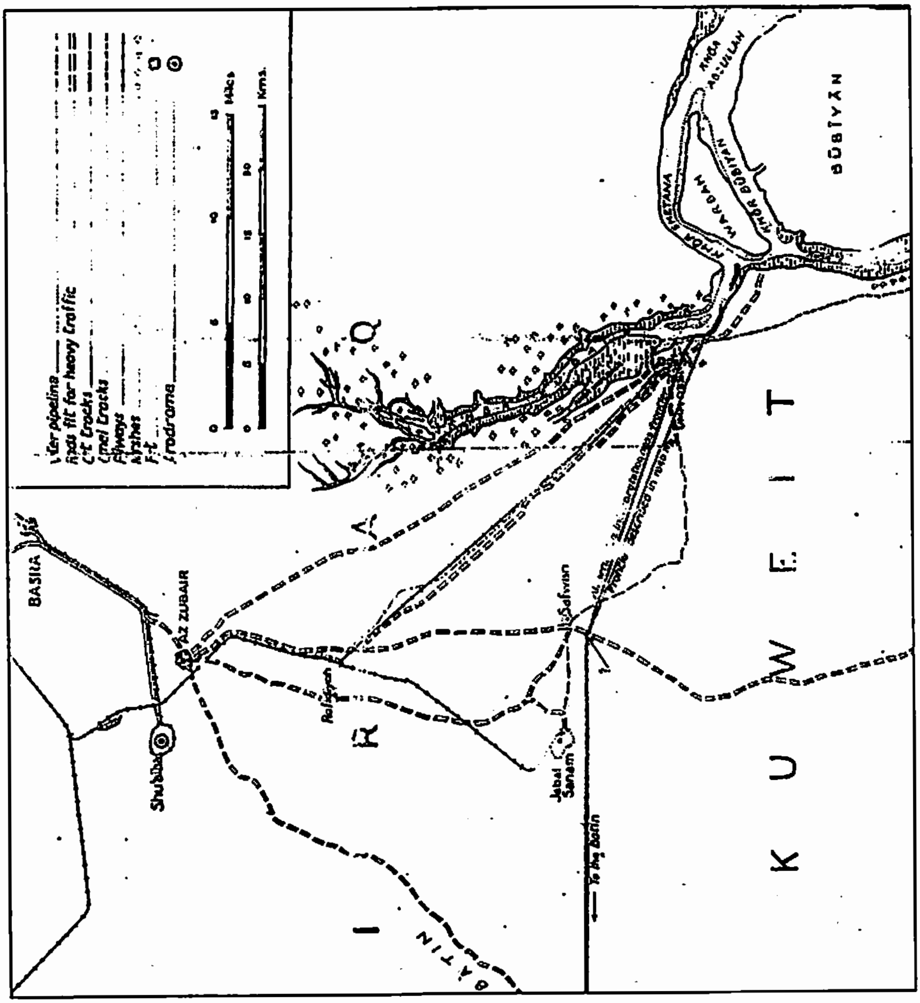
١٤ ـ ذكر العراقيون في مناقشاتهم مع السير مايكل رايت في الصفقة الشاملة المقترحة أنهم سيرحّبون بالتطوير العراقي ـ الكويتي المشترك لأم قصر. لكن يبدو أنهم لا يزالون يجدون من الصعب عليهم الموافقة على تحديد الحدود من دون أن يكون هنالك تخلٍّ عن بعض المناطق على الأرض، مع أن السير مايكل رايت يعتقد أن من الممكن أن يوافقوا إذا ما كان في استطاعتهم أن يستأجروا شريطًا على الأرض وجزيرة وربة فقط. أو يقترح، كخيار آخر، أن يوافقوا على تقديم تنازل لمصلحة الكويت في مقابل تعديل الحدود وفي أي منطقة أخرى.

١٥ ـ لذلك، الوضع الآن هو أن العراقيين قد يتحركون بطريقة ما باتجاه القبول بالصفقة الشاملة، لكن الكويتيين، على الرغم من الموقف المشجع الواضح للشيخ فهد في محادثته مع السيد بيل بعد عودته من بغداد، يرفضون الإذعان للتحديد من دون أن تكون لهم شروط يقدمونها هم أيضًا.

١٦ ـ أبلغنا السير مايكل رايت بأن وزير الخارجية العراقي يرغب ربما مناقشة هذه المشكلة مع المقيم السياسي في ٧ حزيران/ يونيو، مع احتمال أيضًا أن يكون نوري بنفسه حاضرًا.

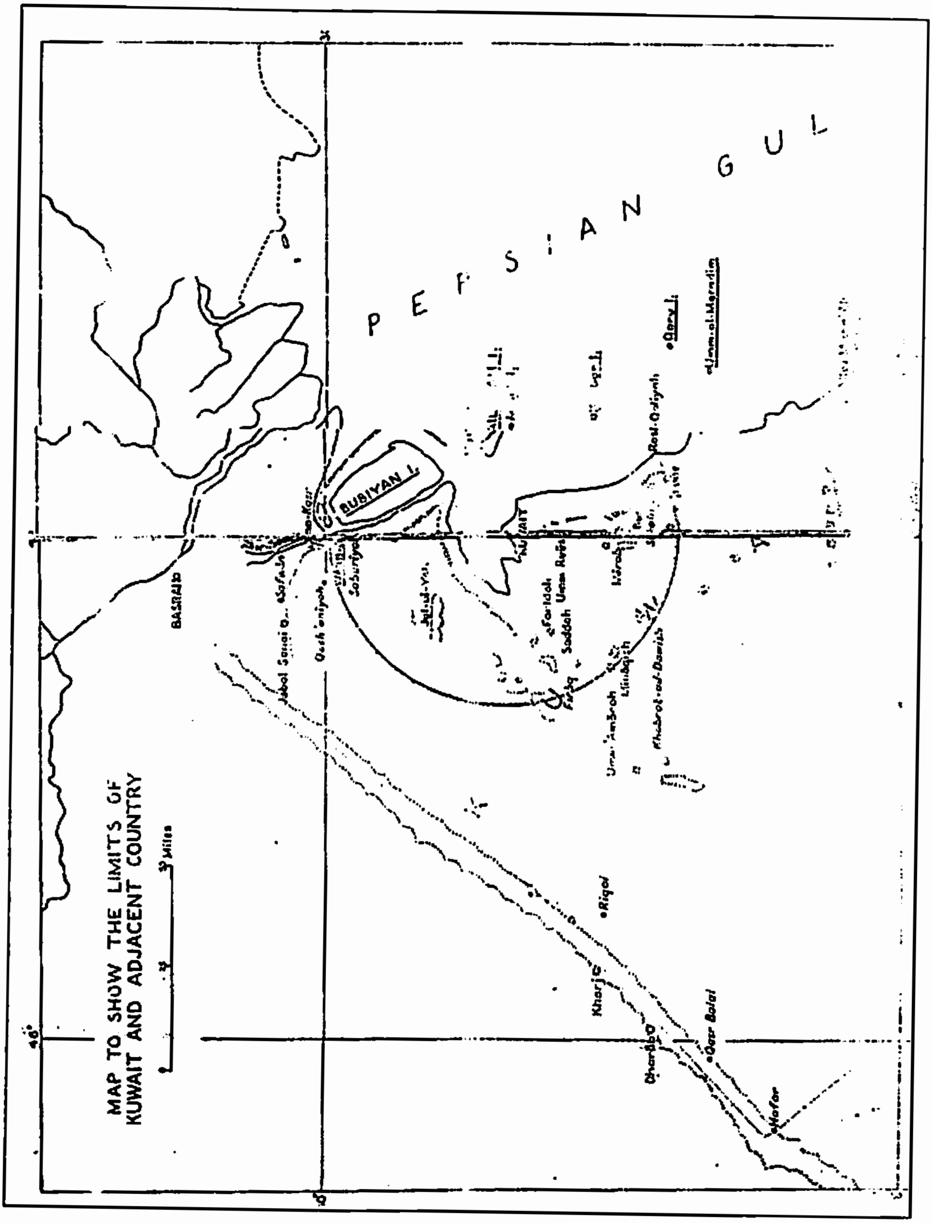
الملحق الرقم (٢)

خارطة بريطانية للحدود العراقية والتعديلات المقترحة



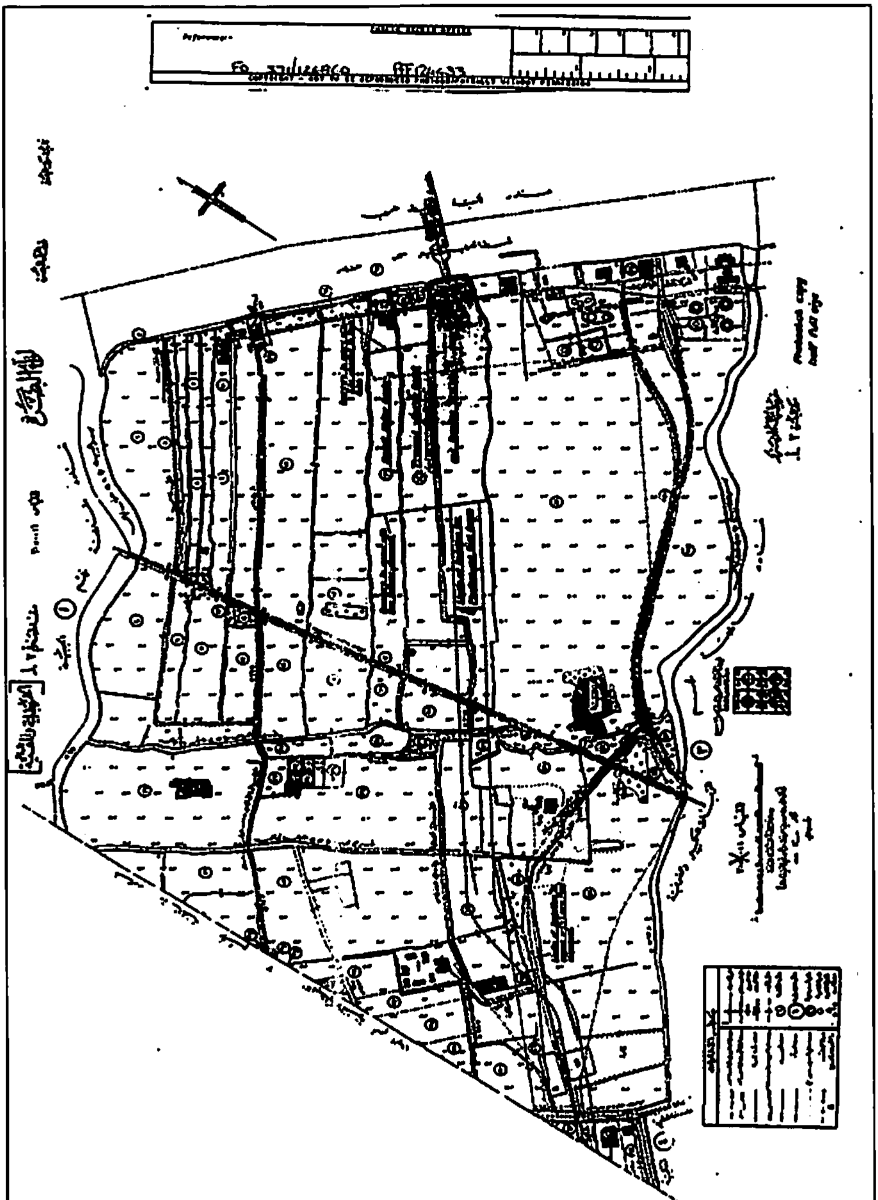
الملحق الرقم (٣)

خارطة بريطانية لحدود نفوذ شيخ الكويت بحسب مقترح العراق



الملحق الرقم (٤)

خارطة خط أنبوب المياه الآتية من شط العرب إلى الكويت



فهـــرس عـــام

- أ -

- ح -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ق -

- ن -

هذا الكتاب

هذا الكتاب هو الترجمة الكاملة لنصوص ٢١٥ وثيقة تشمل مرحلة مهمة من التأريخ السياسي الحديث للعراق ومنطقة الشرق الأوسط، للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨ حتى ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ التي أسقطت النظام الملكي في بغداد.

تتكون هذه المجموعة الوثائقية من محاضر اجتماعات مجلس الوزراء البريطاني، ومجموعة البرقيات التي تبادلها السفراء البريطانيون العاملون في عدد من العواصم، كما تشمل جانبًا مهمًا من وثائق حلف بغداد. أما أهم الوثائق التي يعرضها هذا الكتاب، فهي تلك المتصلة بإقامة الاتحاد الهاشمي.

هذه المجموعة الوثائقية المتصلة بقضايا الوحدة العربية دوّنت، بشكل دقيق، يوميات الاتحاد العربي خلال الفترة التي استغرقتها المفاوضات ومهدت لقيام هذا الاتحاد، ثم الإجراءات الدستورية كافة، إلى حين إقامة أول حكومة وبرلمان اتحاديين.

مؤيد الونداوي

من مواليد منطقة الأعظمية - بغداد عام ١٩٤٩. التحق بكلية الشرطة العراقية لدراسة علوم الشرطة والحقوق عام ١٩٦٧ وتخرج منها عام ١٩٧٠ ليواصل دراسته ونال شهادة البكالوريوس في القانون من الجامعة المستنصرية عام ١٩٧٤. في عام ١٩٧٨ واصل دراسته لنيل شهادة الماجستير في مجال العلوم السياسية من جامعة بغداد وتخرج منها عام ١٩٨٤ ليلتحق في العام نفسه بجامعة Reading في بريطانيا لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية في عام ١٩٨٩.

نشر العديد من الكتب في مجال تاريخ العراق المعاصر مستندًا في ذلك إلى الوثائق البريطانية ومن بين هذه الكتب: **ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في الوثائق البريطانية**، **والعراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤- ١٩٥٨**، **والاتحاد العربي بين العراق والأردن**، **وقوات الليفي العراقية ١٩١٥-١٩٣٢**. كما نشر العشرات من الأبحاث عن العراق المعاصر باللغتين العربية والإنكليزية.

السعر: ٢٠ دولارًا

ISBN 978-9953-0-2570-4

9 789953 025704